سلسلة كتب التاريخ الحديث والمعاصر
(١)

مصر الحديثة

١٩١٩ - ١٩٥٢

★ ★ ★ ★ ★

دكتور
جلال يحيى

دكتور
خالد نعيم

المكتب الجامعي الحديث
٢٢ شارع الدكتور على رامز
محطة الرمل - إسكندرية







سلسلة كتب التاريخ الحديث والمعاصر
(١)

مصر الحديثة

١٩١٩ - ١٩٥٢

★ ★ ★ ★ ★

دكتور
جلال يحيى

دكتور
خالد نعيم

١٩٨٨

المكتب الجامعي الحديث
٢٢ شارع الدكتور على رامز
محطة الرمل - إسكندرية



مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ مايزيد على سبعة آلاف عـام ، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث ، ومن على الاحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، فى مادته وفى طريقة كتابته ، لكى تصل فى العصور الحديثة الى عدد من المؤلفات الضخمة ، والتى تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة •

واذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقى فى الربع الثانى من القرن العشرين اهتماما بالغا • ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك فى أن ذلك كان يرجع الى بعض اتجاهات معينة نظرت لهذا التاريخ ، فى العصور الحديثة ، أو اعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها ابنا عن أب • وأثر ذلك فى تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث الى «عصور» ، يرتبط كـل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل مايتم فى البلاد فى هذه الفترة أو ذلك العصر الى شخصية معينة • من أسرة محددة ، ولاشك فى أن هذا الاتجاه فى كتابه التاريخ كان يستند من ناحية الى فترات تتمشى تاريخيا مع الزمن ، ولكن ممـا لاشك فيه أيضا هو أن كتابة التاريخ بهـذه الطريقة كانت مجحفـة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع الى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليونا ، كما أن القيم التى تدفع كاتب التاريخ الى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الاحداث أو المواقف التى قد لا تتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتى يكون قد حصر نفسه داخـل اطارها عند محـاولته الكتابة • وربما كان مايعمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الاهميـة بالنسبة لدارس آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأصالة ، أو أكثر جرأة وثورية • ولاشـك فى أن هذه العوامل كانت تجعل مـن

كتابة التاريخ بهذه الطريقة رغم وفرة الكتابة ، قاصرة وناقصة ، وتحتاج الى اعادة نظر من جديد •

وملاحظة ثانية على ماكتب عن تاريخ مصر فى العصور الحديثة هو أنه قد دار دائما فيما يمكننا أن نسميه «بالبنيان الفوقى» أى فى ذلك المجموع من العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الاقليم وأرضه ، أى دراسة الاحوال الاجتماعية ، والظاهرات التى قد يتخذها دارس التاريخ عن أنها مؤشرات تدل على اتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين • وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ، ومحاولات الوصول الى الجذور ، والاسس التى تعتبر دعائم لهذا البنيان ، الذى هو مصر ، وهذه الجذور هى الاحوال الاقتصادية وما يصيبها من تطور ، أو مايلحق بها من تجمد ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل السلطة • واذا كانت بعض الكتابات التاريخية قد تركت الجانب السياسى أو ذلك «البنيان الفوقى» فانها كانت تتركه لكى تنزل الى ميدان «التاريخ العسكرى» ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، وامتداد حكم محدد الى آفاق جديدة ، ولاشك فى أن اهمال الجوانب الاجتماعية ، والجذور الاقتصادية ، يجعل هذا البنيان التاريخى مزعزعا فى كتابته ، وتزيد درجة تقلقله حينما يتطور المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال•

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كاتبى التاريخ ، وبخاصة بعد سنة ١٩٥٢ • ذلك أن تطور القيم أجبر دارسى التاريخ الحديث على اعادة النظر فيما درسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا • ويمكننا أن نضيف الى ذلك زيادة وضوح الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية ، وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب

مقدرته ، والامكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يجعل القارىء يرضى عما كتب •

ولايمكننا أن نتجاهل صعوبة العمل فى ميدان كتابة التاريخ الحديث ، وضرورة الرجوع الى الوثائق فى دور المحفوظات ، وهى كثيرة ولازالت تحتاج الى مجهودات ضخمة ، حتى تصبح مهيئة أمام الباحثين والدارسين وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الاجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا ، ومع ذلك فمن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ •

ومع ازدياد شعورى بالمسئولية فى الاسهام بنصيب فى اعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاما على أن أبدا ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحا جديدا فى كتابة التاريخ ، أو أننى أقدم عملا كاملا يضمد أمام الزمن ، ولكنها محاولة مخلصة ، وجدت نفسى مهيئا ومعدا لتحمل مسئوليتها ، وانى اذ أربط بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الاستراتيجية والسياسية ، انما أحاول تقديم أكبر تفسير ممكن لتلك الظاهرات التى شاهدتها مصر فى تاريخها الحديث • كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساسا لهذا التاريخ يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون أن ألغى أهمية القيادة بالنسبة لاتخاذ قرارات معينة فى المسائل المحددة •

واذا كنا قد كتبنا الجزء الاول من تاريخ «مصر الحديثة» ، لكى يشرح الفترة التى ساد فيها النظام الاقطاعى ، والتى عرفت بتاريخ مصر ابان الحكم العثمانى ، والتى تمتد فترتها من وقت دخول القوات العثمانية مصر فى عام ١٥١٧ حتى مناداة أهل مصر بمحمد على واليا على مصر بشروط هؤلاء الاهالى •

واذا كان الجزء الثانى من تاريخ «مصر الحديثة» قد شرح الفترة التى ساد فيها نظام «رأسمالية الدولة» والتى امتدت من عام ١٨٠٥ حتى عام ١٨٤٠ ، حين جاءت معاهدة لندن الدولية لكى توقف نمو مصر الطبيعى ، وتعود بسلطة مصر الى الحدود الطبيعية لهذا الاقليم ، فان الجزء الثالث من هذه المجموعة يعالج تاريخ الفترة الممتدة من عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٨٢ ، وهى الفترة التى نمت فيها الملكية العقارية فى مصر ، وانتهت بذلك الصراع بين الرأسمالية العقارية المصرية ، والرأسمالية المتأجرة والنقدية الدولية ، وفى صالح الرأسمالية الدولية ، وأخذت شكل الاحتلال البريطانى لمصر •

ويجىء بعد ذلك الجزء الرابع من هذه المجموعة ، ومن تاريخ «مصر الحديثة» ، والذى يمثل فترة الاحتلال البريطانى لمصر منذ عام ١٨٨٢ ، ثم فرض الحماية البريطانية عليها منذ عام ١٩١٤ • وهذه المرحلة تمثل فترة تفرس انجلترا فى مصائر مصر ، وتوجيهها الاقتصاد المصرى فى صالح الرأسمالية المستعمرة : فتشتمل على تصفية الامبراطورية المصرية فى افريقية ، ثم الاشتراك مع مصر فى حكم السودان • وكانت زيادة الاهتمام بمشروعات الرى تهدف زيادة انتاج القطن ، كمحصول تحتاجه المصانع الانجليزية ، وعلى درجة من الجودة لاتتوفر لمحصول شبيه له فى العالم • وشهدت هذه الفترة بداية نمو الحركة الوطنية فى مصر ، ثم اشتداد ساعدها ، فشهدت مجهودات كل من مصطفى كامل ، ثم محمد فريد • وكانت طبيعة ارتباط مصر بالدولة العثمانية فى هذه المرحلة ، تربط بين الحركة الوطنية فى مصر ، وبين بقية الاقاليم العربية والاسلامية ، والتى كانت تخضع للدولة العثمانية • وكانت هى دولة الخلافة الاسلامية •

وجاءت ظروف اعلان الحرب العالمية الاولى ، فى عام ١٩١٤ ، واعلان الحماية البريطانية على مصر ، لكى تقلل من هذه الروابط الموجودة بين مصر وبين الدولة العثمانية • وكانت هذه الحرب ، بما

تفرضه من قيود على الحركة التجارية ، والاستيراد والتصدير ، تدفع عددا من المصريين الى ضرورة النزول الى ميدان الاعمال التجارية ، وحتى الى بداية العمل فى الصناعة وساعد على ذلك توفر بعض رؤوس الاموال ، ودخول البلاد فى مرحلة الرأسمالية المتاجرة • فكانت بداية المرحلة «الخامسة» من تاريخ مصر الحديثة والتى امتدت حتى عـــام ١٩٥٢ •

وهذه المرحلة الخامسة هى التى نعالج تاريخها فى هذا الجزء من أجزاء مصر الحديثة • ولقد ساد هذه الفترة النظام الحر أو «الليبيرالى» بكل ماتميز به ، وبكل ما يحمله من معانى • وكانت القيادة التى تولت أمر مصر فى هذه المرحلة هى «الوفد المصرى» ، وهو الذى قاد حركة النضال الوطنى فى البلاد ،وحتى عام ١٩٥٢ •

ولقد نبت «الوفد المصرى» فى أرض المعركة ، والتى اشتملت على زحم كبير من العوامل والاحداث ، نتيجة للاحتلال البريطانى لمصر ، ثم اعلان الحماية البريطانية على البلاد ، مع ماتبع ذلك من عمليـــات لاستغلال قوتى مصر وامكانياتها الاقتصادية والبشرية ، ووضعها فى خدمة الامبراطورية البريطانية ، فى مصر ، وفى كل منطقة الشرق الاوسط فكانت أولى المعارك هى معركة «الثورة الوطنية» وهى ثورة مصر عام ١٩١٩ لتحرير مصر واستقلالها من الحماية البريطانية • ونبتت قيادة الثورة فى أرض المعركة • وظلت هذه هى القوة السياسية الرئيسيـــة فى البلاد وحتى عام ١٩٥٢ ، اذ أن جميع الاحزاب السياسية الاخرى لم تظهر الى الوجود الا فى شكل انسلاخ ، أو انشقاق ، من هذه القيادة الثورية ، وعليها ولاسباب مختلفة •

ومادامت الفترة هى فترة «ليبيرالية» ، فيكون شعارها نمو ضرورة تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، أى وضع «دستور» للبلاد ، فلا

تفرض ضرائب دون موافقة ممثلى الشعب عليها ، الامر الذى يستتبع أن يكون نظام الحكم برلمانيا • وكانت هذه هى الموضوع الثانى الذى فرض نفسه بعد مرحلة «الثورة الوطنية» • ولقد خاض الوفد المصرى معركة الدستور ، وعمل خصومه على النيل منه فى هذا المجال ، وكأنهم لايعرفون أنهم كانوا يهاجمون مصلحة مصر ، وأبناء مصر •

وحين جاءت الازمة الاقتصادية العالمية ، فى عام ١٩٣٠ ، ومع الخوف من الاتجاهات الاشتراكية ، زاد ظهور الميل الى نظم «الاشتراكية الوطنية» ، والتى كانت تقوم أساسا على التعاون وزيادة سيطرة الدولة على المنتج والمستهلك ، ومع خليط من الاسس الرأسمالية والاشتراكية ، بمقادير متفاوته • وزادت خطورة الاتجاهات الفاشستية على مصر ، وحتى تهديد ايطاليا لكل من مصر والسودان • فأصبح على مصر أن تعلن عن اتجاهها • فرفضت الفاشستية ، وأصرت على النظام الدستورى البرلمانى فزاد توثيق روابطها ببريطانيا ، وتمكنت من عقد معاهدة الصداقة والتحالف ، والتى حلت النقاط المعلقة ، وان كانت قد قيدت مصر ، ولفترة معينة •

وفى هذا المناخ ، لم يكن من السهل على مصر ، ولا على «حزب الوفد المصرى» أن ينسى الاخوان العرب ، وخاصة مع تفاقم الاوضاع فى سوريا ولبنان ، وزيادة الخطر الصهيونى على فلسطين : فكان الاهتمام بفكرة الوحدة العربية ، والعمل على انشاء جامعة الدول العربية ، وان كان التوقيع على ميثاق-هذه الجامعة قد تم بعد اقالة وزارة الوفد ، برئاسة مصطفى النحاس •

واذا كان الوفد المصرى هو العنصر الاساسى ، مع غيره ، فى تحديد انتماء مصر الى النظام الدستورى البرلمانى ، وفى التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ، فان انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وضرورة اعادة النظر فى هذه المعاهدة وتسويف بريطانيا العظمى فى ذلك ، جعله يقود معركة

التحرير ضد القوات البريطانية المرابطة عند قناة السويس ، ثم يقوم بالغاء هذه المعاهدة ، ومن جانب واحد ، ويعلن وحدة وادى النيل ، وفى وضع دستورى •

ونصل بذلك الى عام ١٩٥٢ ، وعبر الثورة الوطنية ، والدستور ومعركته ، ورفض الفاشستية والاصرار على الانتماء الى النظم الدستورية البرلمانية ، والترابط العربى وانشاء جامعة الدول العربية ، ثم التحرير ووحدة وادى النيل • انه الجزء الخامس من تاريخ «مصر الحديثة» من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٥٢ ، وهو هذا الجزء •

واذا كنت قد غلبت دور الوفد المصرى ، وحزب الوفد ، فى هذه المرحلة ، فانى لم أكن فى يوم من الايام عضوا فى حزب من الاحزاب ، وأكتب هذه الكتابة لجزء من واجبى ، ومن تخصصى ، كأستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر ، وان كان ذلك فى شكل سهل ومبسط •

وينطبق نفس الشيء على الدكتور خالد نعيم ، والذى ساعدنى فى كتابة عدد من فصول هذا الكتاب ، وبخاصة البابين الثالث والرابع من هذا الكتاب • ولقد عرفته منذ أن كان طالبا ، ثم دارسا للتاريخ الحديث ، الى أن حصل على درجتى الماجستير والدكتوراه فى الآداب ، تحت اشرافى ، ويقوم الآن بالتدريس معى فى الجامعة •

وأرجو أن يسد هذا الكتاب نقصا فى المكتبة العربية ، رغم تواضع هذه المحاولة ، والصعوبة الواضحة فى العمل فى هذا الميدان من ميادين البحث التاريخى ، تضع بعض النقاط على بعض الحروف ، وتفتح عددا من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزا لغيرى على العمل ، وعلى الكتابة ، اذ أن الميدان يحتاج لجهود كبير •

فالى القارىء ، والدارس والباحث ، أقدم مجهودى ، وعلى الله قصد السبيل •

الاسكندرية فى ٣ فبراير ١٩٨٧ •

دكتور

جلال يحيى

تمهيد

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد فى هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر ، ورجع ذلك إلى سببين : أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذته مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها فى الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة فى الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو من الغربيين .

ولكن هذا الإتجاه يتنافى مع ما اصطلح عليه رجال التاريخ فى العالم ، بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ، كما أن صعوبة البحث فى بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث فى العالم مع حركة النهضة الأوربية ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ ، أى مع سقوط غرناطه فى أيدى الإسبانيين فى سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثانى للقرن الخامس عشر ، ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المتخلفة حتى الآن، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلا، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم ، رغم تباين الأوضاع وإختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ؛ وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع ما تم فيها من أحداث جسام ، تمثل فى دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر فى العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثمانى سيظل عتيقا وجامدا ، ويرتبط

فى شكله وجوهره بحضارة العصور الوسطى ، أكثر من ارتباطه بروح العصر الحديث . هذه هى نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج . ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموما ، إمتداداً للنظام الإقطاعى الذى ساد فى مصر والمناطق الملحقة بها فى عصر المماليك . إلا أن هناك ظروفا جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بجيرانها ، وعلاقتها بالعالم . ولا شك فى أن تحول طرق التجارة العالمية فى هذ الوقت فى منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسى ، ودول غرب أوربا ، جاء عاملا جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه موازين القوى فى هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلطنة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، واستعان بهم ، كأدوات له . وكجزء من نظامه ، لحكم البـــلاد .

وإن دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودة فى مصر فى هذه الفترة ، تعتبر ميدانا خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الاقطاع ، كما أن موازنته بالنظم الاقطاعية الأخرى التى سادت فى أوربا فى العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة فى علاقة الحاكم بالمحكوم وفى اختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الأضواء على إتجاهاته ، وتفسر لنا بالتالى ، بعض التفسير ، ذلك النمط الاجتماعى الذى ساد عند الشعب بطوائفه المختلفة . وربما تلقى كذلك بعض الضوء على وضعية وسائل الإنتاج عندنا ، فى

الوقت الذى تطورت فيه أوربا بخطوات واسعة ومن وسائل الانتاج تصل إلى شكل المجتمع ، وتصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسة .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالا أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة » التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالا طغيان الحكام وتحكمهم ، واستكانة المصريين وذلهم ، تحت ضرب السياط » وسكوتهم على الاستغلال وحرمانهم من السلطة . فمما لا شك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماما مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث على ثورة نشبت لدفع ظلم . وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلما زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلما تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة . و « الولاء » للخلافة الاسلامية ، ورباط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية ، من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهالى صوب السكينة والاطمئنان . وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين ادعوا لأنفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام ، ضد هجمات الاستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الأمر يدافعون عن « سلطتهم ، وعن أقاليمهم ، واقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون » ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الأحداث ، إلى ولاء للفكرة العامة بدلا من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لاستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هى مرحلة قائمة بذاتها فى تاريخ مصر، وتعرف بالعصر العثمانى، وستمتد حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وقرب نهاية هذه الفترة ، ستزداد الأضواء المسلطة على مصر ، نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب فى إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط . ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير وستتنافس فى هذه العملية كل من فرنسا وانجلترا وسيساعد هذا التنافس على زيادة الحركة فى هذا الإقليم ، فى نفس الوقت الذى ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات المماليك للاستقلال بمصر عن سلطة الدولة العثمانية ، مع حركة على بك الكبير . والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً بعد مرحلة السكون والخمود ، ومع تطور الأحداث فى العالم ، ستشهد مصر مجىء الحملة الفرنسية إليها ، وستجد نفسها فجأة فى مواجهة نمط جديد من الجندية، ومن نظم الحكم ، ومن طريقة التفكير ، وطريقة العمل ؛ وستكون صدمة قاسية تكفى لإيقاظ المصريين . ولاشك فى أن هذا الصدام بين النظم الإقطاعية القديمة والقوات الإستعمارية التى كانت تمثل إنتصار البورجوازية على الإقطاع فى بلادها ، سيساعد على تحطيم قوى الإقطاع فى مصر ، وبخاصة بعد انتصارها عليه من الناحية الحربية، التى تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للاقطاعية ، ولكن عوامل أخرى ، مثل إختلاف اللغة والدين ، والعادات والتقاليد ، وتحكم الأجانب فى الوطنيين ، ستساعد على بعث الروح الوطنى لدى المصريين ، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد ، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة ، وستؤدى هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصريين ، تشارك فى ممارسة السلطة ، وبطريقة كانت قد حرمت منها من قبل ، وإضعاف النظام الاقطاعى الموجود فى مصر ، فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية ، تهيأت البلاد لتغير أساسى فى بنيانها الاقتصادي ـ الاجتماعى ، حتى وإن ذلك بعد مرحلة من الاضطراب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر في سنة ١٥١٧ ، إلى نهاية عصر الفوضى في سنة ١٨٠٥ ، تحت إسم « عصر الاقطاع » وستتهيأ البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها مميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الاقطاع لن ينتهي فجأة ، ماديا ومعنوياً ، ولا حتى ثقافياً ، ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنيان الاجتماعي في مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الأفراد قد استمروا في التفكير ، أو في معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقيم إقطاعية .

* * *

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة لعهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل في محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من تحكم الأتراك والمماليك ، وكان يتمثل في أنها جاءت إليهم بمبادىء الحرية والآخاء والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلا أن بحثها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والمماليك . وتسجيل عقـــود المالكية ، وتسجيل المباني والحوانيت . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات ، وبدأوا في دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الري ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية ، هذا علاوة على إنشائهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاءاً تاماً على نظام الاقطاع الذي ساد في مصر ، وذلك لقصر المدة التي مكثتها فيها ، وانشغالها بالظروف الاستراتيجية وبالحروب والثورات إلا أنها قلقلت هذا النظام من أساسه ، ومهدت الطريق أمام العمليات التي قام بها محمد علي بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد على حكم مصر بناءاً على رغبة الأهالى وأختيارهم . ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوىء المماليك ، ورغبتهم فى التخلص منهم ، ولقد قام محمد على بادخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعى والانتاج الصناعى وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الاقطاعى، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد على على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التى حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر، كما عمل على القضاء على خطر المماليك فى مصر بمذبحة القلعة ، ومنع بذلك مساندة القوة الاستعمارية القوى الاقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الاقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهد خضاع الانتاج الزراعى لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد على خطته على مرحلتين ، فى سنة ١٨٠٩ ، وفى سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائيا فى سنة ١٨٠٣ .

وطلب الوالى من الملتزمين كشوفا بأرباحهم ، فقدموا هذه الكشوف معلنين فيها أصغر ربح ممكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وحرمهم من كل إمتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضى الوسية فإنه قد أبقاها فى أيدى أصحابها،على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم.وسيطرت الحكومة كذلك على أراضى الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلا بملكية الأراضى الزراعية،ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة فى شئون توزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، وعلى أساس عملهم فيها ، دون ملكيتهم لهم . وأخذت حكومة الأمير ، أو « الميرى » توجه الفلاح فى مديريات بأكملها، إلى زراعة محصول، معين وفى مديريات أخرى إلى زراعة محصولات ثانية.وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتنتظر

خروج المحصول لكى تشتريه منهم بسعر معين . وهكذا أصبحت هى الزراعة الوحيدة فى مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم الفلاح ، وفى فرض أنواع معينة من المحاصيل ، وفى تحديد سعر المحصول ، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح فى نهاية الموسم بأثمان أكثر إرتفاعا من سعر شرائها له منه فى أول الموسم. ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلا من أن يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، إنتهى به المطاف إلى خزائن الدولة ، ولكن الربح كان موجوداً وأغضب هذا النظام التجار الأجانب، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة فى نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى ، مع حاجتها الى انشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة ، الى أن تصبح الحكومة هى المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعى فى البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكى تسيطر على التجارة .

وتمكنت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء فى انشاء القناطر . وأدخلت الدولة زراعة القطن فى مصر . تلك الزراعة التى أخذت أهميتها فى الازدياد . وحققت الدولة من التجارة فى القطن أرباحا طائلة ، اذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات للقنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر. وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والزيتون ،

وتمكنت بما لها من إمكانيات ، من زيادة مساحة الأراضى المزروعة من م ون فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، متبر سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتى . فأنشأت الدولة مصانع الغزل والنسيج بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفا . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تبيع طاقة القماش التى تكلفها خمسين قرشا بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير فى الوجه القبلى ؛ وإن كان نجاحها فى هذه الصناعة يقل عن نجاحها فى صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للاسطول ، ووفرت على نفسها كثيرا من الأموال التى كانت لازمة لإستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلى كثيراً من إحتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هى المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو ر عالية الدولة . أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية . وكانت تعمل من ناحية أخرى على منع المساومة ، التى كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من فلاح المصرى بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأوربيين عامة ومن الإنجليز خاصة . وبين هذه الأجهزة الجديدة ، المحتكرة والمركزة فى أيدى حكومة أو دولة محمد على . وكان هذا التضارب فى المصالح الاقتصادية سببا ساسياً فى وقوف رجال الأعمال البريطانيين فى وجه تجربة محمد على فى مصر . جاءت العوامل الاستراتيجية والسياسية لكى تجبر بريطانيا على محاربة محمد على . واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادى الذى أنشأه .

وكان لتوسع مصر فى الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن، ومياه الخليج العربى « ولتوسعها فى السودان ، وتوسعها فى سوريا — أكبر الأثر فى أن بدأت الإمبراطورية البريطانية فى إعتبارها خطراً عليها » وخطراً واضحا على طرق مواصلاتها الامبراطورية » خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والاسكندرية فحلب وبغداد والبصرة. أما من الناحية السياسية فإن إتحاد كل هذه الاقاليم مع مصر « وهى عربية، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر فى المنطقة ، وتتكتل حول طريق الهند ، والتى كانت بريطانيا ترغب فى الاحتفاظ بها فى أيدى قوات ودول منفصلة، وهكذا وضح التضارب الإقتصادى والاستراتيجى والسياسى ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية فى مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية فى الشرق الأدنى وعلى أسس إقتصادية وإستراتيجية ، فبدأت بعقد معاهدة «بلطة ليمان » ، أى نظام العمل فى الموانى ، مع الدولة العثمانية فى سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة فى جميع أنحاء الدولة العثمانية ، ولما كانت مصر تعتبر قانونا جزءا لايتجزأ من الممالك العثمانية فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقه السلطان العثمانى على إلغاء نظام الاحتكار الذى نشأت ه دولة محمد على فى مصر ، وفى الامبراطورية التى كان يحكمها . هذا من الناحيه الاقتصادية . أما الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت فى العام التالى بارسال حملة إحتلت صخرة عدن، والتى كانت تعتبر المفتاح الجنوبى لبحر الأحمر ، وذلك فى سنه ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمواجهة الدولة المصرية فى سوريا ، وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضيه فى الاقليم ، وعن طريق توزيع الأموال على بعض أصدقائها من الدروز،

وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصرى .

وتدخلت بريطانيا فى حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التى تحكم طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوه التى تحكم طريق بيروت الاسكندرونة إلى الخليج العربى وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القوانين التى يعمل بها فى مصر هى القوانين العثمانية ، فإنتهى العمل بالنظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على ، وكان الإقطاع قد إنتهى ، كما إنهار نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالى فى مصر ، خاصة وأن النظام السابق فى عصر محمد على ، وكان يحمل فى جوهرة أسس هـذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبى ورؤوس الأموال الاجنبية فى البلاد على نمو النظام الرأسمالى الحر فيها ، وفى صالح الأغنياء ؛ وفى توافق أصحاب رؤوس الأموال فى كل مكان .

* * *

وعلينا أن نعترف بأن تدخل محمد على ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام الاقطاع جاء نتيجة لضعف الطبقة الوسطى ، وعدم تمكنها من وقف الاقطاع عند حده . حقيقة أن محمد على لم يغير البنيان الاجتماعى الاقتصادى لمصر من حكم الاقطاع إلى حكم البورجوازية أو الطبقة الرأسمالية ، ولكن حوله من الاقطاع إلى نظام الاحتكار ، أو رأسمالية الدولة ، وسيسلم نظام محمد على العملية بإنهياره ، إلى الطبقة البورجوازية النامية ، والتى بدأت نموها فى عصره ، فانتهزت الفرصة للاسراع فى عمليات إستغلالها ، وعلى حساب الشعب .

ولقد أثر أنهيار إمبراطورية محمد على على كل من الصناعـة والتجارة

والزراعة ، واضطر الباشا إلى إقفال مصانعه والورش التى كان قد إنشأها فى كل مكان ، ولم تكن هناك قوة شرائية قادرة على شراء هذه المؤسسات وإدارتها . فكانت فرصة للاجانب ، من يونانيين وإنجلترا وإيطاليين ومالطيين وفرنسيين، لشرائها ، أو شراء ما يرغبون منها ، وبأبخس الأثمان . وكان نهاية نظام الحماية الجمركية ، المتمثل فى أجلى معانيه فى نظام الاحتكار ، يسمح للأجانب بأغراق الأسواق بمنتجاتهم ، وهى أكثر إتقانا فى إنتاجها من المصنوعات الأهلية ، وتعتبر منافساً قوياً لها ، كما أنه لم يكن من مصلحة الأجانب ترك الصناعة المصرية الوليدة تقف على أرجلها ، حتى يتمكنوا من تسويق سلعهم فى مصر . وأدى كل ذلك إلى إنهيار الصناعة المصرية ، وعودة مصر سوقاً للمصنوعات والمنسوجات الأوربية، ومكاناً لتزويدهم بالمواد الخام . وساعد ذلك على زيادة توسع رؤوس الأموال الأوربية فى مصر ، ونشأة طبقة تعمل كوكلاء ، لتوزيع المصنوعات لحساب الاوربيين ، أو لشراء المحاصيل لهم ، وأصبح فى وسع هذه الطبقة أن تربح أموالا طائلة من العمولات التى كانت تتقاضاها ، خاصة وأنها كانت تعمل لحساب الأجانب ، وبرؤوس أموالهم .

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة ، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضى الزراعية ، والإنتاج الزراعى ، وكان محمد على قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية فى مصر قبيل دخول حرب الشام ، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الادارة فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضى التى يمكن إستصلاحها ، والتى كانت بعيدة عن العمران ، وأصبحت تعرف بالأبعاديات والشفالك ، وأعفى هذه الأراضى من الضرائب ، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها . وكانت هذه العملية أول تغير فى قاعدة ملكية الدولة للأراضى الزراعية ، وفى تقارب مساحة القطع

الصغير التى كان يزرعها الفلاح . ولقد إستند أصحاب الأبعاديات والشفالك إلى مرتباتهم ، بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش ، لإستصلاح هذه الأراضى ، وكان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم . وجاء إنهيار النظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادى ، ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدى العاملة ، وتوفرها بعد تسريح الجيش ، الذى إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندى ، ومن إقفال المصانع ورفت العمال . فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة ، من أرض ورأسمال وأيدى عاملة ، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم ، وزيادة أرباحهم . ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوهم لنظام المساومات التجارية ، خاصة وأنه كان فى إستطاعتهم، ككبار ملاك وكبار الموظفين فى الدولة ، أن يتركوا المحصول فى شونهم حتى العام التالى ، ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة . أما صغار الفلاحين، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم ، ودون مفتش زراعى ، ودون بذور توزعها الحكومة ، وخضعوا لمساومات التجار ، ولم يكن فى وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين ، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه للتعيش بثمنه . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ وإضطر إلى رهن أرضه لشراء البذور والتقاوى ؛ وإنتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه الأرباح ، ومن الأراضى والرواتب ، وفى أيدى كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدى صغار الفلاحين إلى أيدى الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدى الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الأرض ، علاوة على إستنادها إلى وظائفها ، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ؛ فعلمت

أبناءها وأنشأت القصور وإشترت العربات والجياد فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين : ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون فى شىء ، حتى التصرف فى مصير الفلاح ، ومصير أرضه . علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكزهم فى الحكومة ، ووضح مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت فى الإنفصال عن الفلاح ، وشعرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس ونجد من ناحية أخرى أن إبن الفلاح قد بدأ فى الشعور بنفس هذا الشعور الطبقى تجاه هذه الطبقة ، وهو إبن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تجبره على وضع قوته فى خدمة هذه الطبقة الجديدة التى كانت تملك له الخير والشر فى القرية ، وقد تساعده أو تخدمه فى الحكومة أو نجاحها .

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى ، الذى أنشأه محمد على ، أكبر الأثر فى بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر فى مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظم المالية ، وكمية رؤوس الأموال الموجودة فى السوق ، وكذلك بتعداد الأهالى ؛ وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته فى الدخول إلى عمليات إستثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد على ، أى أواسط القرن التاسع عشر ، لقد إمتازت ببدء ، عملية تمليك الفلاحين للأراضى الزراعية ، تلك السياسة التى كان قد بدأها محمد على ، والتى سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التى نظمت ملكية الأراضى وحيازتها .

وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً فى إستقرار الملكية ، وفى زيادة الدافع الشخصى للانتاج الزراعى ، وفى قدرة المالك على الاقتراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير أوربا لكمية من رؤوس الأموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر فى هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الرى وتوسيع رقعة الأراضى المزروعة ؛ لحفرت ١٢ ترعة فى عصر إسماعيل ، كلفتها أثنى عشر مليونا من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضى المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب وكانت الحرب الأهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، أثراً كبيراً فى إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفى إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالا بدلا من خمسة عشر . ولقد إعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الأهلية فى أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض لكى يتمشى مع سياسة التوسع فى الزراعة ؛ فجأة إنخفاض الأسعار لكى يضعهم فى أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبى . فنزعت ملكية مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية .

وكان الخديو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعى ، فإضطر نتيجة لذلك إلى الاهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصلح ويبشر بالنجاح فى الصعيد : وحفر ترعة الابراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر ، ونسى إسماعيل مبدأ التخصص فى الانتاج ، والذى

كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً ، فإنتهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعات الجديدة الناشئة ، وإجتازت أوربا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصص وبتحسن الآلات ، على سرعة الانتاج ، وبالتالى على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكدس الأرباح . ونشأ فى أوربا إتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لاستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الأوربية ، وفى مشروعات النقل والسكك الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوروبية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوربا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمان الأرض ، فإن جزء آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس ، وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت إليها مصر ، والتى إحتاج إليها الخديو إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العملية المالية والقروض لدفع إلتزاماته تجاه قناة السويس ، وللانفاق على المشروعات العامة ، ولمقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، والتوسع فى بناء السكك الحديدية ، وللانفاق على حملة كريت ، ولانشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها فى شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل فى سنة ١٨٦٧ ، وهى أرض زراعية فى الصعيد ، ولاستغلالها فى زراعة قصب السكر والواقع أن شرائه لهذه الأراضى كان يدل على أن الحكام كانوا لايزالون يمرون فيما هو بين مرحلتى الاقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاعتمادهم على الأرض ، ومحاولتهم

تصفتيع حاصلاتها لتحقيق الربح ، كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقتراض لإعادة تصدير رأس المـــال لأمراء يعيشون خارج مصر ، وتمنعهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة فى البلاد . ولو كنا فى عصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية إضطرت إسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد انفق على مشروعات إنشائية ، مثل شق الترع وإقامة الكبارى وإصلاح ميناءى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت فى مجموعها ما يقرب من أربعين مليونا من الجنيهات ؛ ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر فى وقت بلغت فيه ديونها ١٦ مليونا ، وزادت هذه الديون فى عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لا يستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين فى عهده ، كما أنه إستخدم جزءاً كبيراً منها فى تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الانفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه القروض على دفعات ، وإضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً فى إرتباط المالية المصرية ، وفى التدخل الأجنبى ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر ، وكانت سبباً فى عزل إسماعيل ، وتولية إبنه محمد توفيق ، وفى وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقية والفكرية والاقتصادية فى مصر .

* * *

ولقد تزايد عدد السكان فى مصر من $\frac{1}{2}$ مليون نسمه فى عصر محمد على إلى ما يزيد على سبعة ملايين فى عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية.

العقارية للفرد عما كان عليه سابقاً ، فإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء في شـراء الأراضى لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت فى متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها ، وسياسة الاقتراض ، والتجاء الفلاح إلى بنـوك التسليف ، أسباباً جديدة تؤدى إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح ، بعد عصر الإحتكار ، دفعت بالمنتج المصرى إلى التخصص فى الزراعة ، وإرتفعت نسبة الأراضى المزروعة قطناً ، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع فى زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب . فزاد إستيراد مصر من القمح لإطعام أبنائها ، وإطعام الأجانب المقيمين فيها . وإعتمد الفلاح على محصول الذرة فى طعامه ، وهكذا ظهـر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره ، حتى فى نوع الحبوب التى يستخدمها فى خبزه ، علاوة على الإختلاف الطبقى والفكرى بينه وبين غيره .

وكانت قمة المجتمع فى مصر ، فى ذلك الوقت . تتمثل فى كبار الملاك العقاريين ، وبشكل يسمح لنا بأن نقول بأنه عصر « الرأسمالية العقارية » . وكانت الطبقة الرأسمالية التى ظهرت فى مصر قد نشأت فى داخـل إدارات الدولة وأجهزتها ، ككبار موظفين وكبار ضباط فى عصر دولة محمد على ، أو لقربها من السلطة . وإتخذت هذه الطبقة من ملكية الأراضى الزراعية ، أساساً لتقييم ثروتها ، وميداناً للاستغلال الاقتصادى . ولكن هذه الطبقة إفتقرت إلى رؤوس الأموال المدفوعة والسائلة ، فعجزت عن العمل فى التجارة فى أول الأمر ، ثم عجزت عن تمويل المشروعات ، وتركت هذا الميدان للرأسمالية الأجنبية ، التى أخذت فى غزو الأسواق المصرية ، وبقوة دفع شديدة .

ومن ناحية أخرى ، كانت الثورة الصناعية قد تقدمت فى أوربا ، وعملت على تحسين وسائل الإنتاج ؛ فزادت سرعة دورة رأس المال ، وأدى ذلك إلى وجود تراكمات من رؤوس الأموال تبحث عن مجال للتوظيف . وكان معنى زيادة كمية المصنوعات هى زيادة الحاجة إلى المواد الخام للصناعة ، وبالتالى إلى المستعمرات ومناطق النفوذ التى تنتج هذه المواد الخام ، وأيضاً إلى الأسواق اللازمة لتصريف المصنوعات والمنتجات . فزادت الحاجة والرغبة فى تملك المستعمرات فيما وراء البحار ، وإستتبع هذا زيادة الإهتمام بالأساطيل والسفن ، ومنها نصل إلى البواخر ، وإلى القنوات الملاحية الهامة فى العالم ، وعلى رأسها قناة السويس . وبعد مشروعات السكك الحديدية ، وإنشاء القناطر ، وبناء الموانى ، سارت قصة قناة السويس مع الديون ، ثم مع التدخل الأجنبى فى البلاد .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أخذت رؤوس الأموال الأوربية المكدسة والمتراكمة فى البحث عن أسواق تعمل فيها ، وتحصل منها على ربح ، وعلى أن تكون هناك ضمانات لرؤوس الأموال هذه ؛ وكان أصحابها يفضلون قرب مناطق الاستثمار من أوربا ، وكذلك قربها من مدى مدفعية أساطيل بلادهم . وكانت هذه العمليات مربحة ، وتوضع لها الشروط والضمانات .

ولقد بدأت عمليه تصدير رؤوس الأموال صوب شمال إفريقيه والشرق الأدنى ، ومناطق الدولة العثمانية . وكان جزءاً كبيراً من هذه القروض لا يأخذ شكل تصدير لرؤوس الأموال نفسها ، بل يأخذ شكل تمويل تصدير منتجات ومصنوعات وخبرة أوربية ، مع ضمان الأرباح فى القرض ، وضمان الأرباح فى النقل ، وضمان الأرباح فى التنفيذ ، علاوة على ضمان الأرباح فى تصدير السلع والمنتجات الأوربية . وتعتبر القروض التى تمول عمليات إنشاء السكك الحديدية ،

وبناء القناطر والجسور وشق القنوات أكبر دليل على ذلك . فالقرض يستخدم لتمويل مشروع إنشاء سكة حديدية معينة، وله أرباح ، ويمول شراء ونقل وتركيب العوارض والقضبان والاشارات ، وارسال العربات والقاطرات ، والفحم اللازم للتسيير والجر ، مع الخبرة الفنية اللازمة لبضع سنوات ، ولكل عملية أرباحها ، ودون أن تخرج رؤوس الأموال من أوربا . ونشطت عملية تصدير رؤوس الأموال بهذه الطريقة صوب كل من تونس ومصر وبقية أنحاء الدولة العثمانية ، وفي هذه المرحلة الدقيقة في نمو البلاد ، وفي شكل قروض .

وحين يهب أصحاب البلاد ، ورؤوس أموالهم مجمدة في الثروة العقارية ، ويفتقرون إلى رؤوس الأموال السائلة ، لتحديد علاقتهم بغزو رأس المال السائل لبلادهم ، تأتي الأساطيل والقوات العسكرية الأوربية للدفاع عن مصالحها ، وتحسم الأمر في صالح الرأسمالية المتاجرة ، وهي أوربية ، وفي غير صالح أبناء البلاد ، وهو ما حدث بالفعل في وقت الثورة العرابية في مصر ، والاحتلال البريطاني للبلاد .

وكان اسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية ، وحاول أن يسدد بها ، منذ سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبئاً جديداً على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادى ، إضطر إسماعيل فى سنة ١٨٧٥ ، أى فى نفس السنة التى جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية، إلى بيع أسهم مصر فى قناة السويس . ومن العجب أن يقوم فى نفس السنة بعملية توسع كبرى فى إفريقية ، وذلك بارساله الحملات إلى برر وإلى شرق إفريقية ، وإلى أعالى النيل . ومما لا شك فيه أنه كان يبحث موارد جديدة يقوم باستغلالها فى هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربى وسن الفيل وريش النعام ؛ وفى الوقت الذى

كان فيه مبدأ حرية التجارة مقرراً فى مصر ، حاول اسماعيل أن ينشىء نظاماً إحتكارياً لهذه المواد فى أقاليمها . وكانت هذه السياسة الإحتكارية ، والتى كانت لا تستند إلى قاعدة ثابتة لها فى مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقلة النظام الاقتصادى فى الامبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها فى هذه الأقاليم مادام اسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الإقتصادى والاجتماعى قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ، وبين مصر والأقاليم الأخرى التى إتحدت معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقوى فى التفاعل مع بعضها ، وفى التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفى محاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ؛ فكانت الثورة العرابية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة فى مصر فى هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة إختلفت عن وسائل القوى الأخرى فنجد فى اليمين عناصر الإصلاح ، وهى التى آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضم صفوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم فى أوربا ، وإستندوا إلى أملاكهم العقارية ومصالحهم ؛ لكى يطالبوا بدستور يحمى البلاد من سوء تصرف الحكم المطلق ، ويحدد فى نفس الوقت علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى ظل القانون الذى يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . ولقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، وإشتراكهم فى شئون الحكم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أى عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم . أما اليسار فكان يتكون من عناصر

ثورية ، قاست من تحكم الأتراك والمتتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعتزت بمصرييها ونادت بحقوق الفلاحين .

وكان الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده يمثل عناصر اليمين ، فى الوقت الذى كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية فى مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الأجنبية ؛ كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التى تمر فى مصر ، وخاصة قناة السويس ؛ ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربى لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط فى مسألة شرعية الثورة أو عدمها ؛ لاضعاف المعسكر الوطنى واحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر اليمين واليسار ؛ فإن شريف قد تولى الوزارة ؛ وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتلين .

ولقد امتاز عصر الاحتلال البريطانى لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ فى إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الاقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعا من الاستقرار اللازم للتخصص والانتاج ، وعلى أن يكونا فى خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر التخصص فى الانتاج الزراعى ؛ وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على ما بقى فى مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الأوربية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متهاودة ، وبإنتاج أحسن .

وكان وجود الانجليز فى مصر يشجع على التخصص فى زراعة القطن ، التى كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتصنيعه فى بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلنها ، رغم أنها أظهرت إهتماماً بمشروعات الرى وحفر الترع وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم فى سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد على ، كما أنشئت قناطر أسيوط فى سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى فى سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسنا فى سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدء فى إنشاء خزان اسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدء فى تعليته فى سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجز مليار طن من المياه ، وزادت بعد التعلية إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضى المزروعة قطنا من مليون فدان إلى ١ر٥ مليون فدان فيما بين سنتى ١٩٠٣ و ١٩١٢ ؛ وزاد تحسين وسائل الرى من زيادة إنتاج الفدان من ٢ر٧ قنطار إلى ٤ر٢٥ قنطار . وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التى أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصرى على زيادة رؤوس الأموال البريطانية فى مصر ، وخاصة فى المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التى كانت توزع المصنوعات البريطانية فى مصر على زيادة نصيب بريطانيا وكمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصرى منذ سنة ١٨٨٥ ، والذى قام على أساس إستخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب الجنيه المصرى فى السوق : الاولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه المجيدى ، والثالثة هى الجنيه الانجليزى . ولكى كبر حجم المعاملات التجارية المصرية

الانجليزية ، مع رداءة الجنيه الانجليزى بالنسبة للعملات الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن عمليات إشباع السوق ، جعلت الجنيه الانجليزى هو السائد فى السوق المصرى ؛ وجاء هذا رباطاً ثانياً يربط بين الزراع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولا شك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الانجليزية بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التى أنفقت فيها بريطانيا كثيرا من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الأهلى ، بأوراق النقد التى يصدرها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفض من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الاسترلينى من الذهب .

* * *

وضعت ظروف الحرب قيوداً على وصول سلع كثيرة إلى مصر ، وكانت بذلك ، وبطريق غير مباشر ، نظام حماية جمركية ، أو نظام حماية صناعية ، فرضته الظروف وساعدت به على نشأة صناعية وطنيـــة . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدة مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال ، وحينما بدأت أسعار القطن فى الإنخفاض من جديد ، فكر بعض رجال الأعمال فى ضرورة الإتجاه صوب الصناعة ، حتى يتمكنوا من

التحرر من تقلبات أسعار هذا المحصول . كما أن إنتشار العمران وتصدير السلع الأوربية لمصر ، كان قد عود المصريين ، منذ قبيل الحرب العالمية ، على المعيشة فى مستوى مرتفع ، وسمح هذا المستوى بالتفكير فى الإتجاه إلى التصنيع ، مادام ورود السلع قد تتعطل بسبب الحرب . وكانت الزراعة قد أثبتت عجزها ، نتيجة لزيادة عدد السكان إلى مايزيد على ١٢ مليون نسمة ، فى الوقت الذى لم تزد فيه مساحة الأرض المزروعة كثيرا . فإتجه الرأى إلى البدء فى التصنيع كمخرج من الخارج ، وحل من الحلول لمواجهة زيادة السكان . وأخذت الحكومة من جانبها فى التفكير فى تغيير نظام الضرائب والرسوم الجمركية ، وخاصة بعد المصروفات التى كانت قد أنفقتها فى قطاع الخدمات ، من أشغال عمومية وتعليم وصحة وغيرها . وكان هذا التفكير يعنى إنشاء حماية جمركية للصناعة الناشئة ، وخلق قطاع صناعى يمكن للحكومة من أن تزيد إيرادها ، بفرض الضرائب عليه . وساعد إنتشار التعليم وضعف المكاسب فى الزراعة ، على توجه بعض المتعلمين صوب الصناعة ، كعملية رأسمالية ، يمكنها أن تدعم الاقتصاد القومى ، وتدعم التجارة التى كانت تعتمد على المنتجات الزراعية الداخلية والسلع المصنوعة فى الخارج ، أى أن قطاعا من الرأى العام قد بدأ فى التفكير بعقلية الطبقة الوسطى الرأسمالية ، التى كانت تعتز دائماً بقوميتها ، وجاءت التطورات العالمية دليلا يثبت أن الاستقلال السياسى لا يكفى وحده للوقوف فى الميدان ، بل من الواجب تدعيمه بالإستقلال الإقتصادى . وكان الاستقلال الأخير يتطلب الاعتماد على النفس للبدء فى الصناعة أو لتحويل بعض المنتجات الزراعية إلى مصنوعات أو منتجات مصنوعة . ولا شك فى أن هذه الآراء قد وجدت تجاوباً من الحكومة ومن الاهالى فى نفس الوقت ، خاصة وأن بعض الأثرياء ورجال الاقتصاد أنشأوا بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة فى نفس السنة .

وعلينا أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هى إحدى مراحل التطور الإجتماعى والاقتصادى فى مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب وضروره إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسى ، وهى تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة فى بناء بلادها وتدعيم إستقلالها ، وبطريقتها الخاصة ، وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الاستقلال السياسى ، وضرورة وضع حكم دستورى للبلاد ، أى أنها عملت على حماية نفسها ، وإنتزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه على ألا تدفع الضرائب إلا بعد موافقة نوابها . إنها مرحلة الرأسمالية المتاجرة ، والتى بدأت منذ إعلان الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ ، واستمرت بعد ذلك طوال الفترة الليبرالية ، وحتى عام ١٩٥٢ ؛ وهى موضوع هذا الجزء من كتاب « مصر الحديثة » والذى قاد فيها « الوفد المصرى » البلاد ، وحتى عام ١٩٥٢ .

وعلى أى حال فقد بدأ بنك مصر عملياته ، ونزل إلى الميدان أمام بنوك ومصارف أجنبية قوية . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ، وتحت إدارة عدد من المصريين ؛ وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة فى مدة لا تتجاوز ثلاثين عاماً ، وأسدى للبلاد خدمات جليلة ، وعمل على إستثمار جزء من المدخرات فى إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الاقتصادية فى عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بانشاء بعض مصانع الحليج والغزل والنسيج ، وأصبحت

الأقطان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت فى أيدى شركة الغزل الاهلية وشركة مصر للغزل والنسيج ، وأسهم بنك مصر بعد ذلك فى ميادين التأمين والملاحة مصايد الأسماك ، وحتى فى صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن إستغلاله جزءا هاما من رأسماله المدفوع . ومن الودائع ، فى الصناعة ؛ الأمر الذى أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالى وواجه أخطار تعريض ودائع الافراد للضياع فى حالة فشل الصناعات التى قام بانشائها ؛ وتعرض كذلك للأزمات المالية التى كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعى ألا يترك بمفرده فى الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ؛ حتى لا يعلن الافلاس ؛ ولقد دعمته مصر وحكومتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الاحوال فى تطورها فى مصر إلى أن بدأت بوادر الازمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٣٠ ، ولقد نشأت هذه الازمة نتيجة لزيادة الانتاج بعد الحرب العالميه الأولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذى تسبب بدوره فى زيادة الإنتاج ، فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الاوراق المالية . وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ، وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لإيقاف عملية إرتفاع الاسعار ، وبدأت هذه الأسعار فى الانهيار . وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد فى معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة ؛ وأدى الانخفاض الكبير فى أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها ، وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية فى أول الأمر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على

ارتفاع أسعاره داخلياً ، ولكنها إضطرت ، نتيجة للخسارة التى تكبدتها فى هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً فى الموسم التالى، وخاضع لقانون العرض والطلب ؛ وإمتنعت عن بيع ما اشترته من أقطان ، وسهلت عملية إقراض المزارعين ، بإنشائها بنك التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٣١ . وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠٪ ، وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد إرتبطت بالاسترلينى . وإحتاج كل ذلك إلى حكومة قوية ، وتنفيذية ، ولا تسمح بضياع الوقت فى النقاش ، فزادت سلطة الدولة ، وقاسى الدستور .

وكانت هذه الأزمة الاقتصادية سببا فى توجيه الاقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب توزيع المحصول والغلة . كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيوت ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولازمة لسد حاجة السوق المحلية ، بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللافادة من الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائماً للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الاقتصاد فى مصر ، عما كان عليه الحال قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ؛ وساهمت ، مثل غيرها فى أوربا ، منذ قرن

إيطاليا أن تهجم على مصر من ليبيا، وتهجم على السودان من إثيوبيا ، وتوجد كل منطقة شمال شرق افريقية فى إمبراطوريتها الإستعمارية .

وفى ذلك الوقت ، كان على مصر أن تختار ؛ وكان نموها الإقتصادى الإجتماعى قد إرتبط بالدستور ومعركته ، منذ أن حصلت على الإستقلال ؛ وجاءت هذه التهديدات لكى تجبر رجال السياسة فى مصر على تحديد مواقفهم . وكان « الوفد المصرى » ، هو القوة السياسية الأساسية فى مصر ، فتطورت الأمور من تطبيق سياسة إقتصادية صارمة ، وقت الأزمة الاقتصادية العالمية وما بعدها ، إلى ضرورة تحديد إتجاه مصر . وجاء ذلك فى شكل رفض النظم الفاشستية ، والإصرار على النظام الدستورى البرلمانى ، مع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى . وكانت ظروف تجبر القيادة عليها ، وخاصة أمام التهديدات العسكرية ، وكذلك من أجل إيجاد حل للمشكلات المعلقة ، وبخاصة مسألة السودان . ووقعها « الوفد المصرى » ، ومعه جميع رؤساء الوزارات السابقة .

* * *

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إنقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضروره إعادة النظر فى الإنتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لا تكفى لسد حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائى للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمته من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ،

وتكدست رؤوس الأموال ، فى نفس الوقت الذى تكدست فيه أرصدة الحكومة من الجنيهات الإسترلينية فى لندن ، نظير الخدمات التى أدتها مصر لحليفتها ، طبقاً لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، فى مصر ، عاملا هاماً أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الأموال ، لم يشهد مثلها من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء فى مصر حينئذ يزيد على المليون ، فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه عدد موظفى الدولة نصف المليون . وكان الجندى يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندى البسيط ، وفى الوقت الذى لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصرى إلى هذا المبلغ ؛ أى بمعنى آخر ، كان حجم إنفاق القوات « الحليفة » فى مصر فى فترة الحرب يزيد على ضعفى بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ؛ هذا علاوة على ما كانت القيادة العامة البريطانية تنفقه فى السوق المحلية ، نتيجة لشرائها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية فى رخاء واضح فى مصر؛ إلا أن القطاع الذى كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذى لم يكن فى وسعه مسايرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقاً لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الأزمة والضيق المالى ، كل ذلك والتجارة حرة فى الأسواق .

ولقد إضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥٪ ، وفى الوقت الذى زادت فيه رؤوس الأموال المدفوعة فى السوق بنسبة ٣٠٠٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام

أثبت عدم جدواه نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها، ونتيجة للأخطاء التى إرتكبت فى تطبيقه.

أما قطاع الصناعة، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد، وكثرة الطلبات، علاوة على مطالب القوات المسلحة، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة، وكل القوات المسلحة الموجودة فيها، وإحتاج كل ذلك لمصر؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية. ونتيجة لإختفاء المنافسة، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات، حتى وإن كانت رديئة؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن. وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك؛ أى أن حكومة سايرت عملية نمو الرأسمالية فى مصر وتركزها، وعلى حساب المستهلك، وحسب نظرية حرية التجارة، وفى الوقت الذى تطلب تدخلها لحماية المستهلك، الذى كان قد أنهكت قواه.

وكانت ظروف الحرب العالمية الثانية، والتحركات العسكرية التى تمت فيها، قد أثرت تأثيراً كبيراً على منطقة الشرق الأدنى، وبخاصة بعد أن وقعت فرنسا على الهدنة مع ألمانيا، وأصبح للألمان «لجان هدنة» فى شمال إفريقية، وكذلك فى سوريا ولبنان، وكانتا تحت الإنتداب الفرنسى. وزاد الضغط الإيطالى، ثم الإيطالى الألمانى على مصر، هادفاً إلى الوصول إلى قناة السويس، والتى كانت شرياناً حيوياً للمواصلات البريطانية الإمبراطورية فى العالم.

ورأت بريطانيا ضرورة وجود وزارة قوية فى الحكم، تمثل رأى الغالبية العظمى من المصريين، وتنفذ ماتعاقدت مصر عليه، وما إرتبطت به، فى معاهدة الصداقة والتحالف عام ١٩٣٦؛ فعاد الوفد إلى تولى الحكم، بمسئوليته، بعد أن

رفض الإشتراك فى وزارة إئتلافيه ، يكون فيها عليه الغرم والمسئولية ، ويقاسى فيها من وجود مجموعات حاكمة غير مخلصة له ولقيادته ، فى هذه المسيرة ، وفى هذا الوقت العصيب .

وكانت مصر تمثل القاعدة الأساسية ، والصلبة ، للحلفاء فى كل منطقة الشرق الأوسط ، فى ذلك الوقت . فكانت قواعدقناة السويس موجودة فيها ، تحمى ذلك الشريان المائى الهام ؛ وأصبحت القاهرة مركز القيادة العامة لقوات الحلفاء فى الشرق الأوسط ، وكذلك مركز تموينها ، والإعلام والتسهيلات اللازمة لها . وكان من مصلحة كل من بريطانيا ، والعرب الموالين لها فى المنطقة ، العمل على توحيد الجهود ، والوصول إلى تقارب ، يرضى الأمانى القومية العربية من ناحية ، ودون مساس بالأوضاع السياسية والدستورية الموجودة فى كل وحدة من هذه الوحدات الإقليمية .

وكانت هناك محاولات ، منذ بضع سنوات ، لإنشاء تكتلات فى المنطقة ، قام بها القادة والملوك والامراء الهاشميين : فكان هناك مشروع الهلال الخصيب ، والذى هدف زيادة نفوذ العراق فى سوريا ؛ كما كان هناك مشروع سوريا الكبرى ، والذى هدف إلى زيادة نفوذ إمارة شرق الاردن فى كل إقليم الشام ، تمهيداً لقيام عملية إئتلاف بعد ذلك مع الهاشميين فى العراق . ووضع أن كل من المملكة العربية السعودية ، وكذلك قيادات سوريا ، كانت ترفض ، وهى جمهورية ، الخضوع لسلطة دولة ملكية .

وكانت عربية فى روحها ، وحتى فى وجدانها . وقامت وزارة الوفد فى ذلك الوقت ، وبرئاسة مصطفى النحاس ، بجولة من المشاورات والمباحثات ، مع الهاشميين أولا ، ثم مع السعوديين ، وإستمرت بعد ذلك مع السوريين ، ثم مع

كل من اللبنانيين ووفد اليمن ، واللذين كان لكل منهما أوضاعه الخاصة . ولقد أعطت هذه المشاورات والمباحثات نتائجها ، فى كبح جماح البعض ، وفى التوفيق بين الآراء ، وتقريب وجهات النظر ، ومهدت بذلك الطريق صوب الإتفاق . وإن دراسة وثائق إنشاء جامعة الدول العربية باقية شاهداً أساسى على كفاءة المفاوض المصرى ، وعلى أعلى مستوى فى الدبلوماسية ؛ وشاهداً على غيرة رئيس وزراء مصر ، ورئيس الوفد المصرى ، مصطفى النحاس ، وعلى روحه العربية السامية .

ولقد مهد كل ذلك لعمل اللجنة التحضيرية ، والتوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، والذى إحتفظ لكل عضو بحقوقه ، وإحتفظ لعرب فلسطين بكامل حقوقهم ، فى الاستقلال ، وفى الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

وإذا كانت وزارة الوفد قد أقيلت فى ذلك الوقت ، إلا أنها كانت قد أتمت وضع الأسس ، والتى تم عليها ، هى نفسها ، وضع ميثاق الجامعة ، والتوقيع عليه .

* * *

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت فى حالة إنهاك واضحة . رغم مظاهر الرخاء الموجودة فى بعض القطاعات . وكانت الأراضى الزراعية غير حاظية بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت فى التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد إعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعات كانت قد نسيت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة . وكان من الضرورى الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، ولضمان الحصول على الحبوب اللازمة لخبز الشعب . ولكن زيادة الثرورة فى السوق ، ووجود رصيد إستراتيجى

للحكومة ، والأرباح التى حفظتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالى ، وزيادة التوسع فى الصناعة ، وفى مساحة الأراضى المزروعة . خاصة وأن أسعار القطن أخذت فى الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوربية للقطن المصرى . ولذلك فإن العمل قد بدأ لإصلاح أراضى شمال الدلتا ، والتى كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً . كما بدأ التفكير فى مشروعى منخفض القطارة ووادى الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدتها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت فى متوسطها إلى ٢٫١٦ فدان للمالك الواحد فى سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة وفى نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٠٫٤٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلثى الأراضى الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بالملكية العقارية ، كأساس ثابت للانتاج الضرورى ، وفى بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأى العام الوطنى بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات فى المجتمع ، فما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال . وقطاع الموظفين ، الذى لم يكن قد إنضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا فى مجموعهم عصب الحياة فى

مصر، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الإقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة فى وضع لا يسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والكبارى والترع والمصارف ، والموانى ، التى كانت قد أنهكتها الحرب ؛ ولا أن تقوم بعمليات التنمية الإقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه العمل والجهل والفقر والمرض ، فلا عجب أن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الإجتماعية ، وأن كانت الحكومة قد أخذت فى تخدير الرأى العام بأنها ستهتم ، وستهتم دائماً ، بمحاربة الفقر والجهل والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تعثرها فى سياستها الداخلية ، علاوة على رقصها على السلم ، فى محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى ، وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها إمتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة الرأى العام ، التى كانت تعبر فعلا عن الثورة ، وعن روح الثورة .

* * *

وكانت نهاية الحرب ، مع إنتصار الحلفاء ، وإنشاء الأمم المتحدة ، والمبادىء الجديدة التى سادت فى العالم قد حتمت ضرورة إعادة النظر فى طبيعة العلاقة الموجودة بين مصر وبريطانيا العظمى ، وفى شروط التحالف المعقود بين الدولتين . ولكن بريطانيا حاولت الإحتفاظ بما كانت قد حصلت عليه من مميزات فى وقت سابق ، أى فى عام ١٩٣٦ ، وحاولت حتى أن تدعمه فى شكل

« تحالف » ، وينسحب على أى تهديد للأوضاع الموجودة فى كل منطقة الشرق الأدنى ، وحتى فى تركيا . وحتى وزارة بيفن حاولت أن تجبر اسماعيل صدقى ، فى مصر ، وصالح جبر فى العراق ، على أن يضع كل منها إمكانيات بلاده فى خدمة الإمبراطورية البريطانية .

ولقد فشلت وزارة النقراشى فى الحصول على نتيجة فعالة من عرض قضية مصر على الأمم المتحدة ، وجاءت التوصية بضرورة الإستمرار ، بين الطرفين ، مصر وبريطانيا العظمى ، فى التفاوض ، حتى الوصول إلى الحل الذى يرضى الطرفين .

وزادت الأمور تعقيداً ، والإنقسامات إستفحالا ، مع سوء الأحوال الداخلية من ناحية ، ونتيجة للدخول فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من ناحية أخرى ، وما تبع ذلك من إغتيال الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للإخوان المسلمين ، وإغتيال غيره من الزعماء . لقد كانت قلوب المصريين تنزف من هذا الإنقسام ، ومن تفتت القوى ، وفى وقت إحتاج فيه الأمر إلى الترابط ، وإلى وجود حكومة يمكنها أن تسير شئون البلاد ، مستندة إلى قوة شعبية وجماهيرية لها قيمتها .

وحين عادت السلطة إلى الوفد ، كان عليه أن يدعم حركة نضال العناصر الوطنية وكفاحها ضد معسكرات القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس - ولقد قام بدوره فى هذا المجال .

وكان على الوفد كذلك أن يضع بريطانيا أمام مسئولياتها ، والتى إستند إلى نصوص معاهدة ١٩٣٦ ، فقام بإلغائها ؛

وكان عليه أن يحافظ على علاقة مصر والسودان ، فأعلن وحدة وادى النيل -

ومع تطور الأحداث نصل إلى حريق القاهرة . لقد وصلنا إلى عام ١٩٥٢ — وهو نهاية مرحلة هامة من تاريخ مصر ، وبداية مرحلة جديدة .

وهكذا نجد أن الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ ، وهى الفترة الليبرالية فى تاريخ مصر ، تمثل الجزء الخامس من تاريخ « مصر الحديثة » وتشتمل فى داخلها على عناصر « الثورة الوطنية وظهور القيادة » ، ثم على الدستور ومعركته ، وبعدها على رفض الفاشستية والإصرار على النظام الدستورى البرلمانى ؛ ويأتى بعد ذلك الترابط العربى وإنشاء جامعة الدول العربية ؛ لكى نصل إلى التحرير ووحدة وادى النيل .

* * *

هذه هى الخطوط العامة لأهم ما أصاب تطور الأحداث فى مصر فى العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة ، وهى ملامح رئيسية لتلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر أساساً يقوم عليه « البنيان الفوقى » . أو الأوضاع السياسية الموجودة فى البلاد . وعلينا أن نحتفظ بها واضحة فى أذهاننا أثناء قراءتنا للتاريخ . حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التى أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذاً أن مصر قد تطورت من عصر « الاقطاع » الذى إمتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة فى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير فى إضعاف الاقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو فى مجموعها من أن تقضى على هذا الاقطاع ؛ وإحتاج الأمر إلى

« قيادة » معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعى والمنطق خطوة إلى الإمام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقض على الاقطاع لكى تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلتها رأسمالية من نوع خاص ، وهو النوع الإحتكارى ؛ وإن كان ذلك لا ينفى عنها صفتها الرأسمالية . وفى النصف التالى من القرن التاسع عشر ، وبعد إنهيار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها فى العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت فى الملكية العقارية وفى الإنتاج الزراعى ، وتركت ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة فى أيدى الأجانب . وإن الشقاق وتضارب المصلحة الفعلية بين الميدانين ، هو الذى تمثل فى الثورة العرابية . وكان الاحتلال البريطانى فى مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء فى ميدان الثروة العقارية والانتاج الزراعى ، وتحت إشراف الرأسمالية الاجنبية المتاجرة ، والتى كانت قوات الاحتلال البريطانى لمصر قد تركزت فى البلاد للدفاع عن مصالحها .

وإن كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدها فى السنوات الاولى من القرن العشرين ، فإنها نشأت فى كنف الرأسمالية الأوربية ، العالمية ، وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالا فى مقدرات مصر ، إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية . وإنتشرت شعارات « العدالة الاجتماعية » فى كل مكان . ونصل بذلك إلى عام ١٩٥٢ .

وهذه المراحل متداخلة فى بعضها . ويترك كل نظام بعض مخلفاته ، أو بعض رواسبه ، فى بين ما يورثه للمرحلة التالية . وفى عام ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية مسيطرة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ؛ ولكن ذلك لا ينفى وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية العقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الاقطاع ، وكان لها تأثيرها على الأوضاع والاتجاهات التى وجدت فى مصر حتى عام ١٩٥٢ .

فمن « الاقطاع » ، وهو إقطــاع إلتزامى ، إلى رأسمالية الدولة ؛ وهى إحتكارية ، إلى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتاجــرة ، وضرورة التغير ، سارت مصر عبر تاريخها فى العصور الحديثة . وبطريقة أخرى تقــول من عــهد الحــكم العثمانى ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثانى من هذا القرن ، تصل إلى تاريخ مصر فى القرن العشرين ، الذى وصل إلى مرحــلة الثورة الوطنية ، عام ١٩١٩ ، والذى قاد البلاد فيهــا « الوفــد المصرى » كقوة وطنية أساسية فى البلاد ، نبتت فى الأرض وسيرت الأمــور ، وبشكل أساسى حتى عام ١٩٥٢ . وإذا كانت هذه هى التقسيمات الاساسية لتاريخ « مصر الحديثة » كما ظهر فى الاجزاء التى ظهرت منه حتى الآن ، فإن هذا الجزء ، والذى يحمل إسم « الوفد المصرى » ١٩١٩ — ١٩٥٢ ، يمثل الجزء الخامس من أجزاء هذا التاريخ .

وينقسم هذا الجزء إلى خمسة أبواب : الأول عن الثورة الوطنية وظهور القيادة ؛ والثانى عن الدستور ومعركته ؛ والثالث عن رفض الفاشستية والإصرار على النظام الدستورى البرلمانى ؛ والرابع عن الترابط العربى وإنشاء جامعة الدول العربية ؛ والخامس عن التحرير ووحدة وادى النيل ، نتيجة لإلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ . ونكون قد وصلنا بذلك إلى عام ١٩٥٢ .

وسنسير فى رواية أبواب وفصول هذا الجزء ، من فصل إلى فصل ، ومن باب الى باب ؛ ولنبدأ من البداية .

الباب الأول

الثورة الوطنية وظهور القيادة



الفصل الأول

الإحتلال والكفاح الوطنى

عمل الإحتلال البريطانى على هز كيان المجتمع المصرى ، ومن أساسه : ذلك أن المصريين قد شعروا بوجود أجنبى يحتل البلاد ، ويصدر أوامره لإدارتها ؛ شعروا بشخصيتهم مستقلة واضحة ، متميزة متبلورة . ولكن «وضعية» سلطات الإحتلال البريطانى وعلاقتها بالخديو من ناحية ، وعلاقاتها بالسلطان العثمانى من ناحية أخرى ؛ جعل المصريون يسيرون فى كفاحهم الوطنى حسب خطوط معينة. وبالشعور العام الإسلامى من ناحية أخرى ؛ كما أن المعارك الوطنية الداخلية ؛ المتعلقة بالحياة النيابية والدستور ، أى بعلاقة المواطن بحاكمه ، قد تأثرت كذلك بوجود السلطات البريطانية ، وبعلاقة المصريين بالدولة العلية .

١ ـ الكفاح الوطنى والدولة العثمانية :

صعب على أبناء البلاد أن يجاهروا بعدائهم لسلطات الاحتلال البريطانية فى الظروف التى سادت فى مصر فى الثمانينات . وكانت بريطانيا قد نزلت إلى مصر لحماية « الوضعية » القائمة أى الاحتفاظ بالأوضاع كما هى ، أى الإبقاء على سلطات الخديو كاملة وفى ظل السيادة العثمانية ، وإدعت أنها جاءت لاستتباب الأمن والنظام ، ومنع الفوضى التى قامت بها العناصر الوطنية؛ ومعنى ذلك أن أى مطلب بتغيير الأوضاع التى اتفقت العناصر الوطنية على فسادها كان يعنى الاصطدام بالقوة الشرعية وبقوات الاحتلال . أن هذا التحالف بين قوات الاستعمار وبين القوة الرجعية بالبـــلاد إضطر المصريين إلى أن يخفضوا أصواتهم ، ويتقدموا بمطالبهم فى هدوء وسكون واحترام ؛ راجين متوسلين التكرم والأمر بالعطف ،

من ذوى السلطان . وخسرت الحركة الوطنية فى مصر ، ولمدة سنوات ، ذلك البريق الثورى اللامع المضىء ، الذى أنار الطريق وشحذ الهمم وكتل الشعب، فى أثناء الثورة العرابية. أما فى خارج مصر فقد كانت أصوات الزعماء والمثقفين المنفيين تدوى فى العالم معلنة «عدم شرعية الاحتلال البريطانى وضرورة حصول المصريين على حقوقهم الدستورية ، وبالتالى مشاركتهم فى إدارة شئون بلادهم» . وحتى فى هذه العملية ، لم يكن فى وسع الزعماء المثقفين أن يقوموا بحركتهم الدعائية على أتم وجه ، وذلك نظراً لعلاقة « القضية المصرية » بكل من بريطانيا والسلطان .

وخشيت العناصر الوطنية من أن تتفرس السلطات البريطانية فى مصر تفرساً تاماً قد يؤدى إلى تغيير وضعيتها بالنسبة للدولة العثمانية . كانت الإشاعات تسرى بأن الإحتلال البريطانى سيتحول إلى حماية ؛ وكان الوطنيون يعلمون عدم قدرة الدولة العثمانية على معارضة ذلك إلا بالإحتجاج . وعرف الوطنيون أن الموقف الدولى ، بما يشتمل عليه من تنافس فرنسى بريطانى ، قد يساعدهم على كسب معارضة فرنسا لأى مشروع بريطانى يهدف تغيير وضعية البلاد . وكانت لفرنسا مصالح عديدة فى مصر : مصالح ثقافية ومصالح إقتصادية ، بل ومصالح استراتيجية تتصل بقناة السويس . إن هذه العوامل الثلاث : الدولة العثمانية وفرنسا وسلطات الاحتلال البريطانى ، قد جعلت العناصر الوطنية ، بل أجبرتها ، على تحديد طبيعة المعركة التى ستنزل إليها ؛ فهى معركة تهدف قبل كل شىء منع بريطانيا من إعلان حمايتها الرسمية على مصر . ومعنى ذلك الإصرار على العلاقة الوثيقة القائمة بين مصر والدولة العثمانية . فمصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، من الناحية الدولية ، وتخضع خضوعا تاما للسلطات الروحية لخليفة المسلمين ؛ وبالتالى لا يحق لبريطانيا أن تفعل أى شىء فيها إلا بموافقة السلطان . وكان على العناصر الوطنية كذلك أن تفيد من التنافس الفرنسى البريطانى لكى تدعم مركزها فى

النقطة الأولى، الخاصة بالوضعية الدولية لمصر من ناحية ، ولكى تشغل الدبلوماسية البريطانية وتلهيها فى مشكلات قانونية دولية وإقتصادية وثقافية ، مع حكومة الجمهورية الثالثة ، من ناحية ثانية .

وكان نزول القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، بغير موافقة صاحب الحق الشرعى ، وموافقة الدول التى تشترك سفنها فى المرور من القناة ، وفرضها السلطات البريطانية الرقابة على الصحف المصرية ، ومنع صدورها ، وخاصة ذلك العدد من الصحف التى كانت لها صلة بفرنسا ، كان كل ذلك من المشكلات التى أثارتها العناصر الوطنية أمام الإحتلال البريطانى لمصر . وأخذت هذه العناصر الوطنية شكل المعارضة الصريحة تجاه السياسة الجديدة التى بدأت بريطانيا فى رسمها وخاصة بعد مجىء اللورد دافرين إلى القاهرة ، وكتابته تقريره المفصل عن حالة البلاد . وإستغلت العناصر الوطنية السلطات التى منحها اللورد كرومر ، القنصل العام البريطانى لنفسه فى مصر ، لكى تفضح سياسة بريطانيا . وأفادت كذلك من تفاقم الحالة بالسودان ، ومن تعيين المستشار المالى لمصر ، ومن إلغاء مجلس النواب ، ومن لائحة تنظيم المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ ، أفادت من كل ذلك لكى تفضح الحماية المقنعة لبريطانيا على مصر ، وتابعت العناصر الوطنية الموجودة فى المنفى أنباء إنتصارات المهديين فى السودان على قوى الحكومة الرجعية ، وعلى الحملات البريطانية المتعددة ، وتفاءلت أكثر من اللازم ، حتى تنبأت بقرب إجتياح قوات الثورة المهدية لصعيد مصر ، وتخليصها أرض الكنانة من حكم الاستعمار الأجنبى . ولكن علينا أن نلاحظ أن الحركة الوطنية بالداخل كانت قد أصيبت بعجز شبه تام ، نتيجة سيطرة سلطات الاحتلال على مصر ؛ وأن عناصر الثوار فى المنفى لم تتمكن أصواتها المبحوحة من التغلغل فى البلاد وهزها ، وإخراجها من هذه الوضعية المعقدة . ولكن علينا أن نقول إجمالا أن العناصر

الوطنية قد إستمرت في تعلقها بالدولة العثمانية ، وحاولت الإفادة من التنافس البريطاني الفرنسي في هذه الفترة .

ولقد أظهرت القوات المصرية الموجودة في إقليم هرهر ، في بلاد الصومال ، والقوات المصرية الموجودة في مديرية خط الإستواء ، وأوغندة الحالية ، روحا وطنياً وثورياً حين رفضت التسليم للسلطات البريطانية ، والإنسحاب من الأقاليم التي عاشت فيها وامتزجت بأهلها ، وشعرت بأن الله يوحد بينها وبين مصر . ولكن هذه المواقف الوطنية لم تعط نتيجة إيجابية أمام مدافع البريطانيين الرشاشة ، التي استندت إلى أوامر عالية خديوية ، طلبت من هذه القوات الإنسحاب والعودة حسب أوامر المحتلين .

وظلت الدولة العثمانية الدولة صاحبة السيادة ، ودولة الخلافة الإسلامية ، هي الموئل والمنقذ ، حين ظهر زعيم وطني ينادي بأننا أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا .

٢ - مصطفى كامل :

لقد تكاتفت الظروف والأوضاع القائمة في مصر في أوائل عهد الإحتلال ، وتعاونت لاخراج زعامة وطنيـــة أصلية ، قامت بدورها كاملا في الكفاح ضد الإستعمار . وركزت شخصية مصطفى كامل الزعيم المصري الشاب الحركة الوطنية في أيديها ، وكرست لها حياتها .

وساعدت « الوضعية » الخاصة بمصر وقضيتها في ذلك الوقت على أن يتولاها رجل من رجال القانون ، من رجال الحقوق . وكان عليه في كفاحه السياسي أن يتجه إلى الرأي العام العالمي وإلى أبناء البلاد . ووجه ذلك إلى ضرورة النزول إلى ميدان الإعلام والصحافة . إنه مصطفى كامل الذي بدأ حياته طالباً بكلية الحقوق حقوق الأفراد ، وحقوق الدول ؛ وتطوع لكي يدافع عن قضية مصر والمصريين . بدأ في الكتابة في مجلة المدرسة واتصل بالسيد عبد الله النديم وتأثر بآرائه الجريئة

الثورية . وكان يشعر بثقل العبء الملقى على كواهله كمثقف فعمل سريعا وحاول أن يصل إلى نتيجة سريعة . وكان شعلة من الحماس والذكاء فى دراسته التى اجتاز مراحلها بسرعة ، وفى حياته العامة ؛ وكان شمعة أضاء نورها سريعا وعمل على تبديد الظلمات . إستمرت دراسته القانونية فى فرنسا وساعده ذلك على الاتصال بالآراء المتحررة ورجال الصحافة وبالنواب الفرنسيين. ونشر المقالات والأحاديث فى جريدة «جازيت دى تولوز» وفى جريدة «الاكلير» وفى غيرها ؛ ودرس المسألة المصرية من جذورها ، وخاصة الأسس القانونية الدولية ؛ كما درس المسألة الشرقية وعلاقة الدولة العثمانية بالدول الغربية . ولقد تحدث مع شخصيات هامة وتعرف على مدام جوليت آدم وأخذ ينظم الخطب والمحاضرات العامة عن القضية الوطنية فى باريس وفى تولون وفى فينا . وسافر إلى ألمانيا والنمسا والاستانة ، وتخلل هذه الرحلات التى استغلها فى الدعاية للقضية الوطنية ، زيارات لمصر . وكان بجيئه إلى الثغر يبشر بموجة من الحمـــاس والوطنية : وسرعان ما نظم الاحتفالات والمحاضرات العامة ، والخطب الحماسية ؛ وكان ينظمها وجهاء البلاد، ويشرح هو فيها الأوضاع الوطنية والدولية. وكانت هذه الخطب تستمر بالقاهرة وتلقى تجاوباً كبيراً من العناصر الوطنية ، وخاصة فى أواخر التسعينات ، حين تأزمت الأوضاع الدولية من جديد بين بريطانيا وفرنسا بشأن مشكلة فاشودة .

وكانت بريطانيا قد عملت بعد فصلها السودان عن مصر على إعداد حملة مصرية بقيادة بريطانية لاعادة التوغل فى السودان ، وانتهزت فرصة هزيمة الجيوش الايطالية المتوغلة من مصوع غرباً صوب عدوة فى مارس سنة ١٨٩٦ ، لكى تسرع بإصدار أوامرها بتقدم القوات المصرية المرابطة فى وادى حلفا لاستعادة إقليم دنقلة، إبعاداً لقوات الامبراطورية المهدية عن الايطاليين ، أصدقاء بريطانيا فى شرق السودان، وشغلا لهم عن تحالف مع قوات الحبشة التى أذاقت الايطاليين مرارة الهزيمة .

وكانت فرنسا قد أسرعت فى ذلك الوقت بإرسال حملة القومندان مارشال من غرب إفريقية صوب أعالى النيل فى فاشودة ، ورتبت الأمر لكى يتصل فيما بعد عن طريق الحبشة بساحل الصومال الفرنسى ؛ وكان هذا يعنى أن الخطة الفرنسية هدفت قطع إفريقية من الغرب إلى الشرق؛ فى الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا أن تقطع هذه القارة من الشمال إلى الجنوب ، من وادى حلفا جنوبا مع النيل إلى أوغندة وتتم بذلك خط القاهرة رأس الرجاء الصالح . إن هذا التقاطع فى خطوط سير الحملات الحربية يعنى الحرب ، وهى ما كادت تصل إليه كل من بريطانيا وفرنسا سنة ١٨٩٨ مع حادثة فاشودة . إنه مجال خصب للعناصر الوطنية ، يمكنها أن تضرب به إنجلترا فى وادى النيل إذا ما وقفت إلى جانب فرنسا أو إذا ما استغلت هى موقف فرنسا . فإذا أضفنا إلى ذلك أن بريطانيا قد استغلت الميزانية المصرية لإرسال حملة دنقلة ، بدلا من البدء فى إنشاء خزان أسوان . وأضفنا إلى ذلك موقف المحاكم المختلطة من هذه المشكلة ، وموقف الخديو عباس الثانى من حرب السودان ، وموقف القومندان مارشال نفسه حين أعلن فى فاشودة أن هذه البلاد غير خاضعة للعلم البريطانى ، وإجبار الجنرال كتشنر سردار الجيش المصرى على أن يعلن أن منطقة فاشودة وأعالى النيل هى أراضى مصرية ، وأنه يمنع باسم صاحب البلاد أية قوة أجنبية من رفعها علمها عليها ، وإضطرار الجنرال البريطانى وهو يرتدى الكسوة العسكرية المصرية إلى رفع العلم المصرى على أعالى النيل — إذ رأينا كل ذلك نجد أن الموقف كان يوجه القيادة المصرية فى ذلك الوقت إلى أن تطالب ببحث «المشكلة المصرية» بكل أصولها وفروعها من جديد . هذا ما قام به مصطفى كامل ، وحاول أن يصل عن طريقه إلى نتيجة إيجابية ، مستنداً فى ذلك إلى حقوق السيادة العثمانية على مصر ، وحقوق مصر على السودان ، وحاول أن يضرب بريطانيا بفرنسا ويخرج ظافراً من المعركة . ولكن

خطأ فنياً وقع فى العملية : ذلك أن إستناده إلى موقف فرنسا كان على غير أساس، إذ أن فرنسا كانت طامعة فى الإرث المصرى ، مثلها فى ذلك مثل بريطانيا ؛ وكان موقف ألمانيا المهدد لفرنسا فى أوربا من ناحية وتشجيعها لثورة جنوب إفريقية ضد بريطانيا من الناحية الثانية يدفع فرنسا إلى التراجع أمام أى خطر يهدد بنشوب حرب مع بريطانيا فى ذلك الوقت . وكان من السهل على الدول الاستعمارية أن تتعاون فيما بينها ؛ وأن تتقاسم الأسلاب ، خاصة إذا كانت الظروف تجبرها على الخوف من الحرب ، وعلى أن تسوى مشكلاتها الإستعمارية فيما بينها . وهـــذا ما حدث بين بريطانيا وفرنسا فى إتفاقية تقسيم مناطق النفوذ فى إفريقية ، بذلك الخط الذى يسير مع خط تقسيم المياه بين حوض النيل والكونغو ، والذى بنت عليه بريطانيا إتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

ونجحت بريطانيا فى تسوية مشكلاتها مع فرنسا ، وأجبرت الحكومة المصرية على التوقيع على إتفاقية الحكم الثنائى للسودان . ويمكننا أن نقول أن بريطانيا قد وقعت على هذه الإتفاقية مع بريطانيا . وظهر أن فرنسا قد تراجعت من العملية ، وأخذت العناصر الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل فى الإحتجاج على هذه الإتفاقية الجائرة ، وعلى فضحها ، لأنها لا تستند إلى سند قانونى أو دولى . ولكن الحقوق كانت فى حاجة إلى قوة مادية تدعمها ، وتدافع عنها وتنفذها ؛ وإفتقرت الحركة الوطنية فى ذلك الوقت إلى هذه القوة .

وشعر مصطفى كامل بعد هذه العملية ، عملية فاشودة ، بضرورة إعتماده على القوى الوطنية فى مصر نفسها . وشعر بضرورة إيقاظها من سباتها وإنارة الطريق أمامها وشحذ همتها لكى ينزل بها إلى المعركة . شعر أنه فى حاجـــة إلى رأى عام مصرى ، علاوة على إعتماده على الرأى العام الدولى . فقرر فى سنة ١٩٠٠ إصدار جريدة وطنية يؤدى بها رسالته . ونفذ مشروعه وظهر « اللواء » . ومن الأسم

يمكننا أن نعرف هدفا جريئاً ؛ إنه دفاع عن العلم المصرى ، عن حق البلاد كدولة متميزة عن غيرها . واستتبع ذلك كتابة المقالات التى هدفت زيادة الوعى القومى ، ونشر التعليم وإحياء الصناعة ، ومن ذلك وصل إلى ضرورة مشاركة الشعب فى الحكم ، حتى لا يكون الخديو وحيداً أمام السلطات البريطانية ؛ وتتمكن العناصر الوطنية ، عن طريق الدستور ، من مساندته فى القضية الوطنية . ومع الأيام زاد الوعى القومى ، وشعرت بريطانيا بحرج موقفها فى مصر ، وزيادة هذا الحرج على مر الأيام . ولكن اشتداد ساعد الحركة الوطنية فى مصر جاء فى وقت حرمت فيه القضية المصرية من تأييد الحكومة الفرنسية ، نتيجة لمصالحها الاستعمارية . وكانت مشكلة المغرب أو مراكش ، وازدياد الأطماع الفرنسية الإستعمارية فى هذه المنطقة ، سبباً أساسياً لإتفاق فرنسا وديا مع بريطانيا ، إبعـــاداً لألمانيا عن المغرب ووادى النيل ، وتمكيناً للسياسة الفرنسية فى شمال غرب إفريقية والسياسة البريطانية فى شمال شرق هذه القارة . أن الظروف الدولية هى التى وجهت كل من فرنسا وبريطانيا إلى عقد هذا الإتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ؛ ومع هذا الاتفاق سارت المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والثقافية والمعنوية . لقد أطلق هذا الإتفاق يد بريطانيا فى مصر ، وأطلق يد فرنسا فى المغرب ، ويهمنا منه أن الحركة الوطنية ، ومصطفى كامل على رأسها ، قد شعرت أن إعتمادها سيكون على المصريين قبل كل شىء ، دون تناسى حقوق الدولة العثمانية ، وعلاقتها بمصر .

وزاد مصطفى كامل من نشاطه ، وجاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ ، لكى تزيد إشعال النار فى قلوب المصريين . وهى حادثة مشهورة ظهر فيها تحكم البريطانيين وتفرسهم فى مصر ، دون إعتبارهم أية قيمة لأبناء البلاد . وقام مصطفى كامل بكتابة المقالات عن هذه الحادثة ؛ وإتصل بالرأى العام العالمى ، وثارت ضجة إنتهت

بإستقالة اللورد كرومر وإختيار بريطانيا السير الدون جورست لكى ينفذ سياسة أكثر ليناً تجاه المصريين . لقد نجحت الحركة الوطنية فى حادثة دنشواى فى إبعاد صانع مصر الحديثة، والحاكم الفعلى للبلاد منذ ربع قرن ؛ وقوى ذلك فى ساعد الحركة الوطنية ورجالها الذين أصدروا نسختهم باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية لجريدتهم اللواء العربية .

كان هذا العبء ، عبء الكفاح عن قضية البلاد ، أقوى من أن تتحمله كتفى رجل واحد ، خاصة إذا كانت حراسة مرهقة، وكان بنيانه رقيقاً . فاحترق مصطفى كامل وهو فى سن الشباب ، وإنتقلت قيادة الحركة الوطنية والإشراف على كفاح الحزب الوطنى إلى زميله ورفيقه فى الكفاح ، إلى محمد فريد ، الذى كرس حياته لمصر مثل زعيمه . ومع هذه القيادة الجديدة ومع تطور الموقف الدولى، إستمر كفاح الحزب الوطنى فى ظروف معينة ، وإن كان قد حافظ على مبدئه الأساسى ، بأنه حزب الجلاء ، وأن مصر للمصريين .

٣ ـ محمد فريد :

وكان محمد فريد قد زامل الزعيم مصطفى كامل فى حركة الكفاح الوطنى منذ أيامه الأولى ، وكان تكوينه يشبه تكوين مؤسس الحزب الوطنى ؛ إذ أنه كان من رجال الحقوق ، ورفض الإشتغال بالمناصب الحكومية، وفضل عليها مهنة المحاماة. وقد إنتخب رئيساً للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل؛ وأثبت أنه أصلح رجل للقيادة الوطنية فى مصر حتى إعلان الحرب العالمية الأولى .

وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل ، وواصل الخطابة وكتابة المقالات وتوضيح وجهة النظر الوطنية ، وفى كل مناسبة. وإحتج على الإحتلال البريطانى، وطالب بحرية الصحافة وبإلغاء المحكمة المخصوصة، كما إحتج على تصريحات وزارة الخارجية البريطانية . منذ الأيام الأولى لرئاسة الحزب الوطنى ، وطالب بإستقالة

هذه الوزارة ، إذ أنها لا تصلح للعمل. وحاول تدعيم جريدة اللواء«فأسند رئاسة تحريرها إلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، وتمكن عن طريق هذه الصحيفة من السير بالرأى العام الوطنى فى مصر فى معركة الكفاح ضد الإستعمار الخارجى ، وضـــد الأقطاع الداخلى .

وكانت عملية الترابط بين الحركة الوطنية فى مصر والدولة العثمانية تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الداخليـة بالدولة العثمانيـة نفسها . ولم تـكن مشكلة إعطاء دستور لمصر من المشكلات العويصة التى تطالب بحل سريـع ، ما دامت الدولة العثمانية نفسها تخضع لحكم فردى أوتوقراطى . ولكن الظروف تبدلت فى الدولة العثمانية ، التى تمنت رجوع الدستور منذ إلغائه فى أوائل عهد السلطان عبدالحميد الثانى . وزاد إحتكاك العناصر الوطنية العثمانية بالآراء الغربية ، سواء عن طريق إتصالها بنظريات الحكم الحديثة فى أوربا الغربية ، أو إتصالها بها عن طريق الخبراء والبعثات الأجنبية بالدولة العثمانية نفسها. ولقد أثمر هذا الإحتكاك وأعطى بنتائجه ، مع تكوين جمعية تركيا الفتاة ، التى تمكن رجالها سنة ١٩٠٨ من إجبار السلطان عبدالحميد على إعلان إعادة العمل بدستور مدحت باشا بعد أن عطله مدة احدى وثلاثين سنة .

وكانت الدولة العثمانية قد تطورت فى خلال هذه الفترة،وأعيد العمل بالدستور العثمانى دون إدخال أى تعديل عليه. ولكن المهم هو رجوع مبدأ المساواة المدنية بين المواطنين بالإمبراطورية العثمانية دون نظر إلى جنسهم أو دينهم ؛ فالكل عثمانيون ، ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، وفى جميع أنحاء الدولة العثمانية. ولكن ألا يؤثر ذلك فى علاقة الفرد بالفرد بمصر ؟ أو علاقته بالحاكم، ما دامت مصر جزء لا يتجزأ من الممالك العثمانية ؟

لقد فوجىء السلطان عبد الحميد بحركة تركيا الفتاة ، ووافق مرغماً على

إعادة العمل بالدستور . وكان يفكر فى ضرورة التخلص منه ، أو وقف العمل به فى أقرب فرصة .

وكذلك الحال بالنسبة لمصر . حقيقة أن الخديو عباس الثانى كان يحتاج إلى الحركة الوطنية لكى تسانده ضد سلطات الإحتلال ؛ ولكنه لم يكن يوافق على أن تشاركه الحكم . لقد كانت مصر قبل عام ١٩٠٨ مجالا لنشاط رجال الجمعيات السرية فى الدولة العثمانية ، إذ أن أيدى السلطات العثمانية كانت لا تتمكن من النزول إليها ، نظراً لوجود شخصية خاصة لمصر ، ولوجود سلطات الإحتلال البريطانى . فكان هؤلاء الرجال يعملون من مصر ضد نظام الحكم الفردي بالدولة العثمانية . أما وقد أعيد العمل بدستور مدحت باشا فى الدولة العثمانية فإن الموقف فى مصر قد إنقلب رأساً على عقب ؛ فموافقة الخديو عباس الثانى على إعطاء الحقوق الدستورية للمصريين يعنى إنهاء الشخصية الخاصة لمصر ، ويؤثر بالتالى على سلطانه وعلى تاجه وأريكته الخديوية . فمن المنطق إذن أن يصبح عباس الثانى من أعداء الدستور فى مصر ، وخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة . وكذلك الحال بالنسبة لسلطات الإحتلال البريطانية ، فقد كانت تسير وفق مخططات معينة ، تهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية والسير بنظمها وإدارتها وفق سياسة الإمبراطورية البريطانية ، كانت تشجع العناصر الوطنية العثمانية على العمل فى مصر قبل سنة ١٩٠٨ لكى تناوىء بذلك الدولة العثمانية ، وتصرف أنظارها بمشكلاتها الداخلية عن الإهتمام بالمسألة المصرية . أما موافقتها بعد سنة ١٩٠٨ على سريان الدستور فى مصر فكان يعنى تدعيم الصلة التى تربط مصر بالدولة العثمانية ، وإظهار السلطات البريطانية فى مصر بمظهر الدخلاء المتطفلين فى أحد أقاليم هذه الامبراطورية . ولذلك فإن بريطانيا قد حاربت الحركة الدستورية فى مصر بعد سنة ١٩٠٨ ، وبشكل لم تره القوات الوطنية المصرية من قبل . فيمكننا أن نقول إذن بأن مصالح

سلطات الاحتلال الإستعمارية والحكم الفردى الرجعى قد إتفقت سنة ١٩٠٨ على محاربة الحركة الدستورية الوطنية .

وكان من الطبيعى أن يقوم محمد فريد بدوره كاملا للمطالبة بإعطاء دستور البلاد ، تمشياً مع الحالة التى سادت الامبراطورية العثمانية ، والتى كان من مصلحة الحركة الوطنية أن تسايرها فى كفاحها ضد قوات الاحتلال . وأخذت حركة الحزب الوطنى شكلا جماعياً فى مطالبتها بالدستور . وكانت هذه النقطة سبب خلاف عويص نشأ بين الحزب الوطنى وبين عباس الثانى . وبعد أن كان على رجال الحزب الوطنى أن يكافحوا ضد سلطات الإحتلال البريطانية، ويحاولوا فى نفس الوقت اكتساب الخديو إلى صفوفهم ، كهمزة وصل تربطهم بجيرانهم العرب والمسلمين ، أصبح عليهم أن يكافحوا ضد الاستعمار والرجعية فى نفس الوقت .

ولقد حاول السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩ أن يتآمر من جديد على الدستور ، ولكنه فشل وعزل ، وتولى أخاه محمد رشاد العرش مكانه بأسم محمد الخامس ، وأثرت عمليات الجذب والدفع هذه فى عاصمة الإمبراطورية على قطاع هام من كفاح المعسكر الوطنى داخل مصر ؛ لقد أثرت على بريطانيا وأثرت على الخديو وأثرت كذلك على محمد فريد . وإذا كانت المشكلة الدستورية هى أهم مشكلة أو من أهم المشكلات فى إستانبول فى ذلك الوقت ، فقد كانت بالنسبة لمصر مشكلة ثانوية ما دام الموقف متبلور بين المصريين والبريطانيين ، بين الوطنيين والمستعمرين .

وظل المبدأ الأساسى للحزب الوطنى هو مبدأ الجلاء ، طالب به محمد فريد فى كل مناسبة ، فى خطبه ومقالاته وإتصالاته بالشخصيات . كما ظل موقف الحزب الوطنى صريحاً واضحاً من الحكم الثنائى الانجليزى المصرى أسماء، والبريطانى فعلا، بالسودان . أن هذا الحكم الذى طبقته بريطانيا نتيجة لإتفاقية سنة ١٨٩٩ ؛ كان

باطلا قانونا، أصلا وشكلا. ولذلك فإن الحزب الوطنى لم يعترف بهذه الإتفاقية، ولم يعترف بالتالى بكل ما يترتب عليها . وهكذا أصبح «الجلاء» والسودان هدفا للحزب الوطنى. وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل لتوجيه وتنمية الرأى العام الوطنى ، كقوة أساسية ضرورية لنجاح القضية الوطنية ؛ فواصل عملية إنشاء المدارس الشعبية ، وإفتتاح مدارس ليلية ، والإهتمام بنقابات العمال ؛ وعمل على تكتيل الشعب فى مظاهرات تخرج فى المناسبات الوطنية،وتسمع أصواتهاالغاصبين. وكلما زاد الحزب الوطنى ومحمد فريد من نشاطه زاد رجال الإحتلال وسلطاته من تشكيلهم وطغيانهم؛لقد ألغوا جريدتى «ليتندار جيبشيان» و «ذى اجبشيان استاندارد» وعملوا على تقييد حرية الصحافة وأصدروا الانذارات لجريدة «اللواء» ولكن ذلك لم يفت فى عضد الرجال الوطنيين .

وجاء عام ١٩١٠ لكى يشهد العالم مشروعا من أخطر المشروعات الاستعمارية فى مصر ، إنه مشروع مد إمتياز شركة قناة السويس ، الذى حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه فى البلاد ، وإطالة عمر إستغلاله الاقتصادى والاستراتيجى . وقام الحزب الوطنى بدوره حيال هذا المشروع الذى إنتهى أمره بالرفض ، والذى جر فى أذياله مقتل بطرس باشا غالى وإستمر محمد فريد فى إسماع صوت مصر فى الخارج فى مؤتمر السلام فى استكهولم،وعلى صفحات الجرائد وفى مؤتمر بروكسل، وطالب بالجلاء وبإنهاء الحكم البريطانى فى السودان ، وأشار إلى إمكانية إعلان حياد مصر ، وطالب بضرورة منح دستور للبلاد . وكان يعود إلى مصر لكى يعرض فى إحتفالات علنية على أبناء البلاد ما قام به فى الخارج .

وعمل الاستعمار على إضطهاد محمد فريد والنيل منه ، فقدمه للمحاكمة من أجل مقالة كتبها حول «تأثير الشعر فى تربية الامم» وسجن محمد فريد، كما تعطلت جريدته عن الظهور لمدة ثلاثة أشهر . ولم يفت ذلك فى عضده ، فأصدر جريدة

الشعب. ولكنه حوكم مرة ثانية واضطر إلى السفر إلى المنفى سنة ١٩١٢، وأصبح عليه أن يقود الحركة الوطنية من الخارج، من الاستانة وباريس وجنيف، ومن السويد، وبلجيكا في الوقت الذي تمكنت فيه سلطات الاستعمار من وقف إصدار جريدة اللواء والشعب سنة ١٩١٤.

لقد ضحى محمد فريد بصحته ووقته وماله من أجل «قضية مصر» وضحى حتى آخر وقت. وفي السنوات السابقة لاعلان الحرب العالمية الاولى خرجت المشكلة عن كونها علاقة مصر بالدولة العثمانية. أو علاقة المصريين بالخديو، إلى مرحلة أخرى إجتاحت الشرق الأدنى بأكمله، يمكننا أن نسميها أجمالا بمشكلة الاختيار بين العروبة والاسلام.

(٤) بين العروبة والاسلام:

كانت حركة النهضة والبعث الحديث قد انبعث في الشام في نفس الوقت الذي انبعثت فيه في مصر. واذا كانت حركة التقدم العلمي والأدبي وما صاحبها من ترجمة وتأليف منذ عصر محمدعلي قد اعتمدت على عناصر مصرية، فإنها قد جاءت في الأقاليم السورية نتيجة لاتحاد هذه الأقاليم مع مصر ولاعلان سياسة التسامح الديني، أي العلمانية، والسماح لبعثات التبشير البروتستانية منها والكاثوليكية والنشاط والعمل. ولقد اهتمت هذه البعثات التبشيرية بحضارة العرب وتراثهم، مما ساعد على نمو الشخصية العربية مرة جديدة في الشرق الأدنى. ونصل الى نهاية القرن العشرين لكي نجد مصر والشام قلعتين من قلاع العروبة في الشرق الأدنى، رغم اختلاف ظروف كل منها عن ظروف الأخرى. ذلك أن وجود الأزهر من ناحية ووجود قوات الاحتلال البريطاني من ناحية أخرى في مصر تعاونا على أن تميل الحركة العربية في مصر صوب دار الخلافة، أي أنها كانت حركة عربية أصيلة ولا يمكنها أن تتنازل عن اسلامها أو تتناساه. أما في سوريا فكان

نمو الطبقة الوسطى، ومحاولتها إيجاد مجال حيوى لها فى إقليمها ، أكبر عامل يدفع بهـا دفعاً إلى الاصطدام بسلطات الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية .

وكان على المصريين أن يزحزحوا البريطانيين ليتموا نموهم الإجتماعى ، وكان على السوريين أن يزحزحوا الأتراك ليصلوا إلى الهدف . كان على المصريين أن يناشدوا دولة الخلافة الإسلامية معاونتهم ضد البريطانيين ؛ ووجدت الحركة العربية فى الشام ألا نصير لهـا فى الخارج إلا تلك الدول الديمقراطية الدستورية فى غرب أوربا ، الدول المعادية للدولة العثمانية ، الدول الاستعمارية .

وهذا التباين الواضح بين الحركتين دفع بكل منهما الى الحذر من الأخرى ؛ فقد نظر رجال الجمعية العربية الفتاة إلى رجال الحزب الوطنى على أنهم من أنصار الرجعية ، أنصار الدولة العثمانية ؛ ونظر معظم رجال الحزب الوطنى إلى رجال الجمعيات العربية على أنهم على صلات غير بريئة مع الدول الاستعمارية الغربية . وكان مثل رعاية سلطات الاحتلال البريطانى بمصر لرجال الحركات العربية والحزب اللامركزية شاهداً على صحة حدس رجال الحزب الوطنى . وزاد الطين بلة علاقة بعض المصريين من أنصار الرجعية وأعوان الاستعمار بدار المندوب السامى البريطانى ، رغم أنهم كانوا يعملون باسم الحركة العربية ، ومنهم فارس نمر ، صاحب المقطم .

سارت الحركة العربية إذن مع نموها متجهة صوب العلمانية،الدين لله والوطن للجميع ؛ فى الوقت الذى إشتد فيه إرتباط الوطنيين فى مصر بحركة الجامعة الإسلامية وبدار الخلافة . ولكن ، ألا يمثل ذلك خطراً على المعسكر الوطنى فى مصر ، مادامت هناك عناصر وطنية تدين بغير الإسلام ؟

ولقد إستغل الاستعمارهذا الموقف فى مصر وأوعز بأن الحركة الوطنية تعنى بإخضاع الأقلية المسيحية لحكم إسلامى يتفرس فيها ؛ ونسى أن لهذه الطائفة

نظمها وأملاكها وأوقافها الخاصة ، علاوة على اشتراكها مع الأغلبية المسلمة في الشئون العامة للبلاد ، دون تمييز .

وكادت هذه الدسيسة أن تؤدى إلى تصدع داخلى فى المعسكر الوطنى، وتظهر تنافساً بل عداء يوازن بين محصلات قوى العناصر الوطنية ، ويوفر على الاستعماريين مهمة محاربتها . ولذلك فقد إضطر رجال الحزب الوطنى إلى العمل على لم الشمل وتكتيل الصفوف ، خاصة وأن المستعمر واقف على الأبواب ، بل يقيم فى وسط الدار .

ونجح الحزب الوطنى فى هذه المهمة؛وسنرى كيف يتعاون بل يتحد الصليب مع الهلال فى الكفاح ضد الاستعمار ؛ وإن كان الشكل العام واللون الغالب على الحركة الوطنية فى مصر قد واصل سيره مستظلة بظل الإسلام .

وعاد اللورد كتشنر الى مصر، بعد وفاة السير الدون جورست،وإحتل منصب المندوب السامى البريطانى . وكان رجل يعرف مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، ويعرف السودان ويعرف فلسطين ويعرف الهند، وشعربأن الإسلام عامل فعال وأساسى فى البنيان العاطفى أو المعنوى للمنطقة . ورأى اللورد كتشنر تفوق النفوذ الألمانى فى الامبراطورية العثمانية ورأى خطر هذا النفوذ على الطريق البرى الموصل الى الهند ، وعلى الهند نفسها . كما شعر بخطورة نفس النفوذ على مصر ، وعلى قناة السويس . وكانت الدولة العثمانية تحاول تكتيل المنطقة بجمع كلمة العالم الاسلامى حول دار الخلافة،سائدة فى ذلك على سياسة الجامعة الاسلامية،وهادفة من ورائها إلى تطويق العالم العربى بالعالم الاسلامى وخلق المشكلات أمام روسيا وفى وسط آسيا وأمام فرنسا فى شمال أفريقية وأمام بريطانيا فى الهند . كانت عملية تكتيل للقوى الوطنية وكفاحها ضد الاستعمار البريطانى الفرنسى وتسير فى وفاق مع السياسة الألمانية. وكان كتشنر يعرف خطورة العامل الإسلامى على المنطقة،ووجد

من ناحية أخرى أن هناك قلب الامبراطورية العثمانية العربى الذى يتحرك فى اتجاه انفصالى عنها. أى صوب الخارج؛ فأراد اللورد كتشنر أن يستفيد من هذه الحركة العربية لكى يضرب بها حركة الجامعة الاسلامية . وستثمر سياسته بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ، ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دولتى الوسط، رغم أن بذور السياسة كانت موجودة ، وتعهدها ورعاها منذ عودته لمصر .

لقد إختفت المظاهر الأولى للصداقة العربية التركية بعد سنة ١٩٠٩: واتهم العرب الأتراك بأنهم يحاولون السيطرة عليهم وكبتهم ، ورأى رجال الاتحاد والترقى أن العرب يحاولون تفكيك الدولة فى وقت عصيب تواجه فيها ثورات داخلية وحروب خارجية ؛ وفى طرابلس الغرب ، واليمن، والبلقان .زاد الحماس فى نفوذ كل من الأتراك والعرب ، وشعر الاتراك أنهم مسئولون عن سلامة الدولة وعن تكتيل العالم الإسلامى معهم،ورأى العرب فى ذلك محاولة لتتريكهم والقضاء على قوميتهم العربية ، ولغة الضاد لغة القرآن . لقد شعر بعض العرب بضرورة حصولهم على حقوقهم الإقليمية داخل نطاق الدولة العثمانية ، وعملوا على تحقيق ذلك ؛وشعر آخرون بأحقيتهم وأولويتهم فى إدارة شئون بلادهم بل شئون العالم الاسلامى ، أكثر من أحقية آل عثمان . انها قيادات جديدة تظهر فى الميدان ؛ جمعيات علنية وسرية ، وشخصيات زادت أهميتها بعد الانقلاب العثمانى ، وأهمها شخصية الشريف حسين بن على. أن ما يهمنا منها هنا هو علاقاتها بمصر وبالحركة الوطنية المصرية . فنجد أن حزب اللامركزية العثمانى يعمل فى القاهرة ، ونجد أن المؤتمر العربى الاول إنعقد فى باريس سنة ١٩١٣ لا يرحب كثيراً بانضمام العناصر المصرية ـ أن هذا الانشقاق بين أقاليم العالم العربى كان خطيراً ، ولكنه رجع قبل كل شىء إلى طبيعة معركة كل إقليم ،وإلى تكوين الرجال المشتركين فى المعركة ، والخصم الذى يحاربونه .

والأخطر من ذلك هو إنقسام المعسكر الوطنى المصرى نفسه على ذاته ، بل يمكننا أن نقول ذلك الإنقسام داخل الرجل الواحد ؛ أنه صراع بين العــروبة والإسلام،حتى فى رأس رجل عربى مسلم . ومثلت مصر فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى هذا الإنقسام أصدق تمثيل . ويمكننا أن نستدل عليه من تلك الحادثة التى وقعت لعزيز على المصرى : وكان ضابطاً مكافحاً ، وإشترك فى الحركات الثورية السرية وفى إنشاء الجمعية القحطانية وجمعية العهد . بل وشارك فى حرب طرابلس الغرب سنة ١٩١٣ أمام الغزو الإيطالى ، واتهم ببعض التهم ، وحاولت وزارة الحربية العثمانية محاكمته عليها . ولقد هاج الرأى العام وقامت المظاهرات فى شوارع القاهرة ، وصدرت الإحتجاجات ، وطالب العرب بإطلاق سراح هذا الضابط الوطنى ، وبدأت حملة صحفية ضد سياسة التتريك والأتراك ، وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر ، وطلبت الوفود من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، أن تتدخل بريطانيا لإنقاذ عــزيز المصرى . وتدخلت بريطانيا نتيجة لنصيحة اللورد كتشنر ، وهددت الجرائد الإنجليزية بأن تنفيذ الحكم فى هذا الضابط سيسىء أكبر إساءة إلى العلاقات القائمة بين الحكومة العثمانية ومصر . ورغم صدور الحكم بالاعدام،مع تخفيف السلطان له إلى الأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ، فإن الهياج قد إستمر ، مما إضطر تركيا إلى إعلان العفو عنه . وقوبل عزيز على المصرى مقابلة الأبطال عند وصوله إلى مصر .

والمهم هنا هو أن قطاعاً من الرأى العام المصرى قد إلتجأ إلى بريطانيا لتخليص أحد المصريين من السلطات العثمانية . والمهم الآن هو أن عزيز على المصرى مصرى، وله بذلك صفة وشخصية مستقلة عن بقية الشخصيات الموجودة فى الدولة العثمانية. إن ظل الدولة العثمانية على مصر قد بدأ فى الانقشاع ، وساعد على ذلك وجـود السلطات البريطانية فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ إلى سنـة ١٩١٤ ؛ بدأ ينقشع لكى تظهر وراءه بداية لشخصية جديدة قائمة بذاتها : إنها شخصية مصرية، يمكننا أن نسميها بأنها إقليمية .

الفصل الثاني

الحماية البريطانية وإستغلال مصر

إنتهزت بريطانيا فرصة إعلان الحرب العالمية الأولى لكى تعمل على إعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمى منذ نزول قواتها إلى مصر سنة ١٨٨٢ . وأثر إعلان الحماية على الوضعية الدولية والقانونية لمصر ، كما أثر على سير العمليات الحربية فى الشرق الأدنى ؛ وساعد بريطانيا على إستغلال قواعدها فى المنطقة ، بل وإمكانيات مصر لكى تصل بها إلى النصر ، نصر معسكر « الحلفاء » وهم بالنسبة للمعسكر الوطنى الأعداء . وكان عمل بريطانيا وموقفها فى مصر وفى كل العالم العربى يحمل معنى التناقض ، مما دفع العناصر الوطنية عند نهاية الحرب إلى أن تنزل إلى المعركة من جديد ، وبثورة عارمة .

١ - تغيير الوضعية الدولية لمصر :

أعلنت الحرب العالمية الأولى نتيجة لإغتيال الأرشيدوق فرنسوا فرديناند ولى عهد النمسا بيد أحد الصربيين ، ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب ، ودخول روسيا الحرب إلى جانب الصرب وضد النمسا ؛ مما استتبع دخول فرنسا وبريطانيا الحرب إلى جانب روسيا فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ . ويهمنا من هذه الحرب أن بريطانيا كانت قد صممت على الإفادة من موقع مصر الإستراتيجى وإمكانياتها الإقتصادية فى إنهاء الحرب فى صالحها ، مهما أثر ذلك على مستقبل المنطقة . ونجد أن بريطانيا قد أجبرت مصر ، حتى قبل دخول الدولة العثمانية الحرب ، على الوقوف موقفاً يبتعد كل البعد عن الحياد ؛ فاستندت إلى وجود جيش

إحتلال فى مصر كسبب من أسباب إمكانية هجوم أعداء بريطانيا على مصر، لكى تمنع الحكومة والشعب من التعامل مع ألمانيا والألمانيين، ومن منع السفن المصرية من الإتصال بالثغور الألمانية. وحظرت تصدير أى سلع لهذه الدولة، وخولت لقواتها الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء المصرية، مما يسمح لها بالقيام بالعمليات الحربية وبمصادرة السفن الألمانية الموجودة بالمياه الإقليمية. هذا من ناحية العلاقة مع ألمانيا. أما من حيث الموقف الداخلى فإن بريطانيا كانت تخشى من إمكانية قيام العناصر الوطنية بأى حركة جماهيرية أو دعائية، تكتل الشعب ضد سلطات الإحتلال؛ ولذلك فإنها وضعت قانوناً لمنع التجمهر وطبقته، بعقوبات قاسية، على كل جماعه يزيد عددها على الخمسة؛ كما أن قائد جيش الإحتلال فى مصر قد أصدر فى ٢ نوفمبر أمراً بتطبيق الأحكام العرفية العسكرية على جميع أنحاء القطر. ولم يكن معنى ذلك تدخل قوات جيش الإحتلال فى إهمال الإدارات المدنية المصرية، ولكنه كان ينص على ضرورة إمتناع المصريين عن كل عمل يؤدى إلى تعكير السلام، وبالتالى إلى مساعدة أعداء بريطانيا. وأخذت بريطانيا هذه القرارات وأبلغتها إلى السلطات المصرية لكى تنفذها قبل أن تدخل الدولة العثمانية الحرب، وظهر جلياً أن الرباط الدولى والقانونى، وحقوق السيادة العثمانية على البلاد، لم تكن لها أى قيمة أمام مستلزمات الحرب فى نظر بريطانيا. وظهر كذلك أن بريطانيا لها سياسة فعلية تقوم بتنفيذها فى مصر، وبحكم القوة.

دخلت تركيا الحرب فى يوم ٥ نوفمبر وإنضمت إلى جانب دولتى الوسط، إمبراطوريتى ألمانيا والنمسا والمجر. وكان من الطبيعى أن تدخل الدولة العثمانية الحرب إلى جانب هذا المعسكر، مادامت دول الوفاق الودى قد سارت على سياسة إستعمارية معادية لها، ومنذ سنوات. ففرنسا قد تفرست فى الجزائر ثم أعلنت

حمايتها على تونس وتوغلت فى الصحراء الكبرى، وإلتفت من البحر الأحمر وخليج عدن لكى ترث بعض أملاك مصر ، وكانت تحت السيادة العثمانية ، على ساحل الصومال . أما روسيا فإنها قد قامت بالتوسع فى أقاليم التركستان والقوقاز والمناطق المطلة على البحر الأسود ، وعملت على مساعدة الحركات الثورية فى كل من البلقان وأرمينيا ضد تركيا . وأما بريطانيا فإنها قد قامت بإحتلال مصر ، وإدارة شؤون السودان والاستيلاء على الصومال ، علاوة على توغل نفوذها فى الخليج الفارسى من مسقط شمالا صوب الكويت والبصرة . وكان من الطبيعى إذن أن يكون هذا المعسكر معاديا للدولة العثمانية، وأن يكون المعسكر المعادى له ، معسكر دولتى الوسط ، صديقا لتركيا .

وإنتهزت بريطانيا فرصة دخول تركيا الحرب لكى تدعى أنه إعتداء على المصالح البريطانية ، وتدعى أن من واجبها — بريطانيا — الدفاع عن حقوق مصر وحريتها ، التى كسبها محمد على فى ميدان القتال . أبلغت مصر ذلك ، وأبلغتها أنها ستأخذ على عاتقها كل أعباء هذه الحرب، ولا تطلب من مصر إلا الهدوء والسكينة. ثم أخذت فى تطبيق نفس القيود التى طبقتها على ألمانيا ورعاياها وسفنها ، على الدولة العثمانية ورعاياها وسفنها . وفى ١٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا وضع مصر تحت حمايتها ، ونص نفس الإعلان على زوال السيادة العثمانية عن مصر، وتكرار تعهد بريطانيا بإتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر، وحماية أهلها ومصالحها. وإستتبعت ذلك بإعلان خلع الخديو عباس الثانى، وعينت الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر. وكان عباس الثانى غائباً وقت نشوب الحرب ، ثم رجع إلى استانبول ، وكان يعتزم الرجوع للقاهرة وقت إتخاذ بريطانيا لهذا القرار، ولقد وصفته وزارة الخارجية البريطانية بأنه على صلات وثيقة مع أعدائها . وتذرع حسين كامل بضرورة الإبقاء على الأسرة الحاكمة فى مصر لكى يقبل هذا المنصب ، خاصة أن

الإشاعات كانت قد راجت بعزم بريطانيا على تعيين الآغا خان سلطانا على مصر، في حالة رفضه هو — كأكبر أبناء أسرة محمد على — تولى مهام هذا المنصب .

وبذلت بريطانيا مجهوداً خاصاً في مصر، ظهر في ناحيتين: الأولى تدعيم نفوذ السلطان «المصرى»، والثانية القضاء على كل نشاط العناصر الوطنية المخلصة، وكان تغيير لقب الخديو الى لقب سلطان أول ترقية حصل عليها أمير البلاد؛ وتلى ذلك تغيير ألقاب رئيس الوزراء والوزراء، وخلق عدد جديد من الرتب والنياشين. انها محاولة لإعطاء هالة حول تلك المجموعة التى كانت تحكم مصر لحساب بريطانيا. أما العناصر الوطنية فقد ذاقت الأمرين، وعند كل حركة من حركاتها، سواء أكان ذلك بدعوى احتجاجها على اعلان الحماية على البلاد ، أو بدعوى اقدامها على محاولات فاشلة لاغتيال السلطان حسين كامل . وحتى الطلبة الذين تغيبوا يوم حضور السلطان لمدرسة الحقوق ، حكم عليهم بالفصل أو الحرمان من دخول الامتحان لمدة سنتين . ان هذا الجو بما يحمله من هالة وهاجة كاذبة حول السلطان ووزرائه ورجاله ، ومن صرامة وتعنت مع العناصر الوطنية ، كان يدل على أن الوضعية الدولية لمصر قد تغيرت ، وتغيرت معها الوضعية القانونية، وعلاقة الفرد بالحاكم. أما الجمعية التشريعية فقد أجل اجتماعها من دور الى دور ، ومن سنة الى سنة ، ثم الى أجل غير مسمى ، وحتى تنتهى الحرب .

وأفادت بريطانيا من هذه التغيرات واستغلتها فى عملياتها السياسية والحربية فى منطقة الشرق الأوسط .

٣ ـ العمليات السياسية :

عملت السلطات البريطانية فى مصر، منذ اعلان الحرب ، على الاتصال بزعماء الحركة العربية فى كل من سوريا والعراق والحجاز وكانت هذه الأقاليم فى منتهى الاهمية بالنسبة للامبراطورية البريطانية: ذلك أنها كانت تمثل دائرة تحيط بمصر

وتشتمل على قلب الدولة العثمانية والعالم الإسلامى . وأرادت بريطانيا أن تكسب هذه الدائرة إلى جانبها ، وتفصلها بذلك عن الدائرة الأكبر ، الدائرة الإسلامية . وعملت على أن تضع كل من الدائرتين فى مواجهة الأخرى . عملت على أن تساعد الدائرة العربية على أن تخرج بحركة إنفصالية عن الدولة العثمانية ، فتحمل بذلك على معادلة القوة العثمانية التى حاولت توحيد منطقة الشرق الأدنى . وكانت هذه الدائرة العربية تشتمل على الطريق البرية الموصلة بين سواحل شرق البحر المتوسط ومياه الخليج العربى ، أى الطرق البرى الموصل إلى الهند ، وكانت تشتمل على طريق برى آخر قصير ، يمكنها أن تستخدمه فى حالة إعاقة الملاحة فى قناة السويس وهى الطريق الممتد من حيفا عبر اللد والقدس إلى العقبة . وكانت تشتمل على مخارج بترول الموصل وكركوك على البحر المتوسط . وكان فى وسع بريطانيا بسيطرتها عليها منع النفوذ العثمانى ، وبالتالى النفوذ الألمانى ، من الزحف شرقاً مع سكة حديد بغداد صوب البصرة ومياه الهند ، وكانت هذه المنطقة تشتمل على مكة والمدينة والقدس ، علاوة على دمشق وبغداد ؛ إنها بلاد الديانات السماوية ، وأصل الإسلام ، وفيها ذكريات الخلفاء الراشدين والمملكة الأموية والإمبراطورية العباسية ، وكلها دول عربية . إن سيطرة بريطانيا على هذه المنطقة كان يعنى اشهار قوة العرب وسلاحهم عالياً ، وبشكل تتضاءل أمامه أهمية الخلافة العثمانية ، ما دام هناك من العرب من يعتز بهاشميته ، ويمكنه أن يكون أحق بالخلافة من آل عثمان.

واستغلت بريطانيا الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والمعنوية لهذه المنطقة لكى تقصم بها ظهر الدولة العثمانية ، وتحد بالتالى من نفوذها فى المنطقة ؛ وفى توافق مع الحركة العربية الاستقلالية الناهضة ، والتى كانت لا تزال فى شرخ الشباب . واعتمدت بريطانيا على سلطاتها فى القاهرة . وعلى إمكانياتها الحربية والمالية الموجودة فيها ، لكى تدير منها كل شؤون الشرق الأوسط فى أثناء الحرب.

واتصلت بريطانيا ، أول ما اتصلت ، بالأمير عبد الله بن الشريف حسين ابن على ، حين مر بالقاهرة قبيل إعلان الحرب ، للاشتراك فى جلسات مجلس المبعوثان . وعلمت منه طبيعة الحركة التى تختمر فى رأس والده للعمـــل على الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وحاجته إلى الإعتراف الدولى بهذا الاستقلال ، بل وإلى المساعدات المالية والحربية ، حين طلب إلى اللورد كتشنر تحديد موقف بريطانيا من إعلان مثل هذا الاستقلال ، وعما إذ كانت بريطانيا ترضى وتقبل تزويد والده بالمدافع الرشاشة . حقيقة أن ممثل بريطانيا فى القاهرة لم يعط فى ذلك الوقت وعداً ولا عهداً ؛ ولكن بريطانيا علمت بخطورة الموقف ، وبطبيعة ماقد تتمخض عنه الأحداث .

وبعد إعلان الحرب بدأ الشريف حسين بن على فى الكتابة إلى السير هنرى مكماهون، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة . وكان الشريف حسين بن على قد اتصل برجال الجمعيات العربية فى الشام ، وقبل أن يكون المتحدث بإسمهم وبإسم حركتهم ، وتقدم بمطالبه ومطالبهم إلى ممثل بريطانيا فى القاهرة ، لكى يعترفوا باستقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية ، ويؤيدوا هذا الاستقلال دولياً وعسكرياً ، نظير قيام العرب بثورتهم ضد الأتراك ، وإعطائهم بعض الامتيازات الاقتصادية للبريطانيين .

ومراسلات الشريف حسين بن على مع السير هنرى مكماهون معروفة، وأهمها أربع رسائل كتبها كل منهما للآخر . وما يهمنا منها هنا هو أن بريطانيا قد عملت لإستغلال هذه الحركة الثورية فى صالحها ، وبأبخس الأثمان ، ونجحت فى أن يقف العرب وجهاً لوجه أمام الأتراك ، ويعملوا على تحطيم الاستراتيجية العثمانية الألمانية فى المنطقة ، وفى أن يفتحوا أمام القوات البريطانية منافذ خارج مصر ، فى فلسطين ومنها إلى سوريا ، فى الوقت الذى كانت فيه هذه القوات العسكرية تلقى

مصاعب جمة فى جنوب العراق . كما أنها عملت على فتح كل منطقة المشرق العربى للاستغلال الاقتصادى البريطانى ، بعد أن هيأتها لوضعها تحت إدارة بريطانية ، مباشرة أو غير مباشرة ، وأهم هذه الرسائل هو الرد الذى كتبه السير هـــنرى مكماهون فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلى الشريف حسين ، والذى تعهدت فيه بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب ، وبتأييده داخل المنطقة والحدود التى حددها الشريف ، باستثناء بعض أجزاء من آسيا الصغرى وسوريا. ولقد اشتمل هذا التعهد على تحفظ آخر يخص بعض الأجزاء التى تقع داخل المنطقة التى ترتبط فيها بريطانيا باتفاقيات عقدتها مع بعض الرؤساء والشيوخ. ووضع البريطانيون فى مذكرتهم هذه أربع نقط أخرى كانت أولاها ضمان من إنجلترا ضد الإعتداء على الأماكن المقدسة ، والثانية إستعداد بريطانيا لمعاونة العرب على إقامة نظام إدارى لدولتهم المقبلة ، والثالثة تنص على أن العرب لن يلتجئوا إلا لبريطانيا عندما يشرعون فى إستدعاء المستشارين والموظفين الأجانب ، والرابعة تشير إلى مصالح بريطانيا بنوع خاص فى العراق ، وضرورة إقامة إدارة فى كل من ولايتى البصرة وبغداد بشكل يتفق عليه فيما بعد ، ولكن على أساس تعاون بين العرب والبريطانيين ، فى إدارة هذه الأجزاء من الدولة العربية (١) .

واستغلت بريطانيا مراكزها الاستعمارية فى مصر لكى تغير وجه العالم العربى، ودفعت بالعرب دفعاً إلى الثورة ، وأفادت قبل غيرها من هذه الثورة . وحتى الوعود والعهود التى قدمتها لحلفائها العرب حنثت بها ؛ فاتفقت من ناحية مع فرنسا — فى إتفاقية سايكس بيكو — على تقسيم أراضى الهلال الخصيب فيما بينها، وعلى إنشاء إدارة دولية فى فلسطين ؛ وكان هذا الاتفاق يتعارض كل التعارض مع وعودها لرجال الثورة العربية ؛ واتفقت من ناحية ثانية مع ممثلى اليهود على

(١) انظر : الثورة العربية . للمؤلف . دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ١٤٥ - ١٦٠

إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين . وضربت بذلك العرب بكل معسكر الحلفاء من ناحية ، وضربتهم بالصهيونية العالمية مؤيدة بالرأسمالية المتحكمة من ناحية أخرى ، بعد أن كانت قد أنهكت قواهم فى حربهم ضد الأتراك . وأفادت من كل ذلك ، مراكزها فى القاهرة ؛ وتقدمت لإحراز النصر العسكرى ، بعد أن كانت القوات العربية قد مهدت لها الطريق .

٣ ـ العمليات الحربية :

كان من واجب تركيا، عند إعلان الحرب العالمية الأولى ، أن تقوم بدورها لشغل الحلفاء بعيداً عن العالم العربى والإسلامى ، وأن تحاول تدعيم ذلك الرباط المعنوى والروحى الذى يربط بين سكان المنطقة ، وتحاول إخراج المحتلين الأجانب . وكانت بطاقتها الدعائية هى الدفاع عن أرض الإسلام وضرورة تحرير بلاده ؛ وإستندت إلى بعض المساعدات الفنية والعسكرية الألمانية ، مما جعل سياستها تسير فى توافق مع سياسة الدولة الأخيره .

وفوجئت الدولة العثمانية بمجىء حملة بريطانية إلى الخليج العربى بمجرد إعلان الحرب ، ونزلت هذه الحملة فى الكويت ، وفى فاو ، فى جنوب العراق ؛ وكانت تهدف السير شمالا قاصدة البصرة فبغداد . ثم جاء تغيير الوضعية الدولية والقانونية لمصر ، بإعلان الحماية البريطانية عليها ، وعزل الخديو وتعيين السلطان حسين كامل . ورأت الدولة العثمانية أن بريطانيا تستعمل مواقعها فى القاهرة والسودان وعدن والخليج العربى للقضاء عليها ، وإحتلال أراضيها ؛ فاعتمدت الدولة العثمانية على جيوشها الموجودة فى العراق والشام ، وقواتها الموجودة فى الحجاز ، لكى تقاوم بها هذه العملية ؛ واستندت إلى الثورات الإسلامية وحركات التحرير العربى الموجودة فى الصومال وفى ليبيا وفى دارفور ، لكى تقوم بهجوم مضاد ، هدفت من ورائه فى شرق إفريقية قيام تعاون بين مهدى الصومال ـ محمد بن عبد الله حسن ـ

والقوات العثمانية فى اليمن لضرب عدن ، وتعاون بين هذا المجاهد وبين القوات الألمانية الموجودة فى تنجانيقا ، لضرب القواعد البريطانية فى زنجبار وكينيا ، أما فى السودان فقد هدفت إلى قيام حركة توجه أنظار القوات البريطانية الموجودة فيه صوب الغرب ، صوب الفاشر عاصمة دارفور . وكانت أهم عملية من هذه العمليات هى تكتيل القوى المكافحة فى شمال إفريقية بقيادة السيد أحمد الشريف السنوسى ، لكى يهجم على حدود مصر الغربية ، فى الوقت الذى تتقدم فيه قوات الجيش الرابع العثمانى بقيادة جمال باشا صوب حدود مصر الشرقية ، ثم فى سيناء لكى تصل إلى القناة ومنها إلى القاهرة . إن هذه العمليات الحربية كانت تحتاج إلى تنظيم وتدريب ، أى إلى خبرة فنية عسكرية ، كما كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، وتحتاج إلى الإمداد والتموين والأموال للانفاق عليها . وبذلت الدولة العثمانية ما فى وسعها ؛ وبدأت أولى العمليات الهامة ، بل أهمها ، بتقدم الجيش الرابع فى سيناء .

وكان جمال باشا رجلا من رجال الجامعة الإسلامية، وكان يؤمن برسالةهى ضرورة تكتيل العالم الإسلامى لكى يتمكن من التحرر من الإستعمار . ووجد الرجل صعوبات جمة فى سوريا ، بمجرد وصوله إليها واستلامه زمام الأمر فيها. وعرف بوجود حركة عربية تعمل على فصل الشام والعراق وجزيرة العرب عن جسد الدولة ؛ وحين وقعت فى أيديه أرشيفات القنصلية الفرنسية فى بيروت ، عرف الصلات التى كانت تربط رجال العروبة فى سوريا بالدولة الفرنسية ، وأطماعها الاستعمارية غير خافية فى المنطقة ، كان من حقه — كرجل دولة وفى مدة الحرب — أن يعامل المتهمين العرب فى هذه القضية بالخيانة العظمى ، نتيجة لصلاتهم بالأعداء . ولكنه أرجأ البت فى القضية ، وحاول بذلك أن يصفى النفوس ، ويكتل الجهود فى سبيل وحدة الدولة ، وفى ظل الوحدة الإسلامية ، ثم استعد بعد ذلك لحملته الشهيرة على قناة السويس .

وكان التموين عزيزاً فى سوريا فى ذلك الوقت ، وجاءت فصول الجفاف وقلة الأمطار لكى تؤثر على محصول القمح . وإنتظر جمال باشا بفارغ الصبر وصول الجمال اللازمة للحملة ، من ابن الرشيد ، الذى كان مشغولا أمام عبد العزيز آل سعود فى نجد ، ومن الشريف حسين بن على فى الحجاز ، وهو الذى كان يظهر إستعداده لمعاونة الدولة ، فى الوقت الذى كان يعمل فيه فعلا على عدم تقديم هذه المعونة ، وكان فوق ذلك قد بدأ فى مراسلاته مع المندوب السامى البريطانى فى القاهرة . ورغم ذلك تقدمت الحملة التركية من فلسطين ، وإحتلت العريش وإجتازت شبه جزيرة سيناء ووصلت إلى ضفاف القناة ، عند موقع طوسون . ورغم أن بريطانيا كانت قد إدعت عند إعلانها الحماية على مصر أن واجب الدفاع عن البلاد سيقع على كاهلها ، إلا أنها إستغلت قوات الجيش المصرى والمدفعية المصرية لصد هذا الهجوم ، فى الوقت الذى بدأ فيه الأتراك فى إقامة جسر يعبرون عليه القناة . وفشل الأتراك فى الموقعة ، وإضطروا إلى الإنسحاب ، تاركين وراءهم بعض الوحدات لكى تعمل على عرقلة تعقب القوات البريطانية وقوات الهجانة المصرية . وظهر جلياً أن بريطانيا تستغل القوات المصرية لوضعها فى الخط الأول من المعركة ، وكأنها من قوات المستعمرات .

أما العملية الثانية فقد بدأت فى صحراء مصر الغربية ، ذلك أن تركيا قد إتصلت بالسيد أحمد الشريف السنوسى ، وعينته نائباً للسلطان فى شمال إفريقية ، وطلبت منه الاستعداد للهجوم على مصر ، وتخليصها من البريطانيين ، وقدمت له بعض المعونات الفنية والعسكرية والمالية ، وإن كانت بسيطة . ولم تكن هناك صيحة تغرى أبناء شمال إفريقية أكثر من الدعوة للجهاد فى سبيل الإسلام . وزحفت قوات السنوسيين ودخلت السلوم ، ثم واصلت زحفها شرقا . وكانت الدولة العثمانية قد أنصتت إلى رأى محمد فريد ورجال الحزب الوطنى فى المنفى ، وعلمت

منهم بأن المصريين سيقومون قومة رجل واحد ، سيقومون بالثورة ، بمجرد وصول القوات العثمانية الاسلامية من الخارج. وكان هذا الرأى مبالغاً فيه: ذلك أن المصريين كانوا يمثلون فى هذه الفترة إنقسام الرأى ، بل توزيع العاطفة بين مبدأين أساسيين : بين العروبة والاسلام ، بين مصريتهم وعثمانيتهم؛ وكان هذا الانقسام واضحا فى نفس الرجل الواحد ، وظهر بين رجال مصر السياسيين ، كما ظهر بين بعض الرجال العسكريين. ففى الوقت الذى وقفت فيه القوات المصرية عند طرسون لتمنع القوات العثمانية من عبور القناة ، نجد رجال الحدود وخفر السواحل فى الصحراء الغربية ينضمون علناً ، وبأسلحتهم وذخائرهم ، لقوات السنوسيين . إنضم اليوزباشى محمد صالح حرب إلى قوات السيد احمد الشريف ، وأصبح لواء مسئولا عن أهم جزء فى العمليات . إنه ضابط مصرى ، ولكنه يؤمن بضرورة اخراج البريطانيين من البلاد . ولقد استلم نفس التعليمات التى استلمها زميله قائد المدفعية على قناة السويس ؛ ولكنه نفذ ما ارتضاه لبلاده ولنفسه وللتاريخ .

وبلغت هذه القوات ثمانية عشرة ألفاً من الرجال ، وكانت تعوزهم المؤن والذخائر والتموين والأموال ، بل حتى المياه فى الصحراء ، ولكنهم تمكنوا من احتلال الواحات البحرية والفرافرة والداخلة ، وأشرفوا على دخول وادى النيل من الفيوم. ولقد انضم اليهم عربان الصحراء الغربية وأشرفوا على النجاح. ولكن بريطانيا استندت الى امكانياتها العسكرية والاقتصادية فى القاهرة . لكى تدفع هذا الهجوم بعيداً . وبأسلحة الجيش المصرى كذلك . وتكاتفت هنا العوامل الجوية والاقتصادية . وسوء التموين وضعف أسلحة السنوسيين لكى تنتهى العملية فى صالح القوات البريطانية . وقوات الجيش المصرى التابعة لها .

أما العملية الثالثة فقد وقعت فى غرب السودان . حين خشيت السلطات

البريطانية الموجودة فيه من هجوم يشنه عليها على دينار ، سلطان دارفور . وكانت بريطانيا تستغل القوات المصرية الموجودة فى السودان فى خط النـــار الاول ، إستغلتهم حين أرسلت الطوبجية من بور سودان إلى جدة لمساعدة الشريف حسين بن على فى ثورته، وإستغلتهم حين أرسلت الهجانة مع المدفعية غربا صوب الفاشر للقضاء على قوة سلطان دارفور سنة ١٩١٦ . وثبت منذلك أن بريطانيا تستغل قوات الجيش المصرى فى عمليات الدفاع عن مصر ، رغم تعهدها رسمياً بالقيـام بهذا العمل ، بل لقد قامت بإستغلال القوات المصرية فى عمليات هجومية، وخارج نطاق الأراضى التى كانت خاضعة لسلطة الدولة الفعلية .

٤ ـ الاستغلال :

وكانت بريطانيا قد صممت ،منذ إعلان الحرب العالمية الأولى على إستغلال كل موارد مصر وإمكانياتها، الاستراتيجية والإقتصادية والبشرية والمعنوية ، للوصول إلى أهدافها ، وبسط سلطانها على منطقة الشرق الأوسط .

فمن الناحية الإستراتيجية أصبحت مصر قاعدة بريطانية هامة، بل مركزاً من أهم مراكز الامبراطورية البريطانية فى مدة الحرب . فالقيـادة العامة للقـــوات البريطانية فى الشرق الأوسط تقيم فى القاهرة ، وجنود جنوب إفريقية ووسطها والهند وإستراليا ونيوزيلندا يملؤون الشوارع ؛ وفى القاهرة ترسم الخطط،ومن القاهرة تصدر الأوامر لتنفيذ العمليات . وفرضت بريطانيا نفسها على الأراضى المصرية والموانى المصرية والمياه الإقليمية المصرية وقناة السويس ؛ فمجنـــدى الإمبراطورية يملؤون المدن ومعسكراتهم مبعثرة فى الصحارى والموانىء لاتعمل إلا لخدمة مجهودات الحرب البريطانية، وقطع الأسطول البريطانى تستغل السويس والاسكندرية وبورسعيد للتموين بالمياه والمأكولات ؛ وحتى قنـــاة السويس قد تغير حيادها الدولى ، نتيجة لسيطرة السلطة العسكرية البريطانية على إدارتها

فى مدة الحرب ، ونتيجة لوجود معسكرات بريطانية على ضفافها، ونتيجة لوضعها فى خدمة بريطانيا والحلفاء دون نقاش .

أما من الناحية الإقتصادية فقد أخذت السلطات البريطانية فى الإستيلاء على الدواب اللازمة لها . « فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا إستولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخسة حددها قسم مراقبة التموين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضرورى وعلف مواشيهم ؛ وكذلك إستولت على معظم الأشجار لتنتفع بأخشابها. هذا إلى أن مصر قد إضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضى المنزرعة قطناً لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب ، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر ، أو فى ميادين القتال »(١) .

وأما من الناحية البشرية فقد عملت السلطات البريطانية فى مصر على جمع أكبر عدد ممكن من العمال والفلاحين قسراً وأرسلتهم للعمل فى سيناء والعراق وفلسطين بل وأرسلتهم إلى الدردنيل نإلى حوض الرون للعمل فى خدمة جيوش دول الوفاق . وأدعت بريطانيا أنهم من المتطوعين ، ولكنها أكرهتهم على الخدمة لديها ، فأخذتهم عن طريق التجنيد ؛ وإضطرت الحكومة المصرية إلى تنفيذ الأوامر البريطانية ، وعمل المديرون والعمد على جمع الرجال ، وظهر فى هـذه العملية إستغلال السلطة ، إذا لم ينلت منها من أبناء الشعب إلا من دفع الرشاوى . وكان حكما خاضعاً فاشلا ، ووضع نفسه فى خدمة الإستعمار ، ودفعت مصر الثمن. وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفاً ومليون عامل ، مات كثير منهم ، وكانوا عوناً

---

(١) عبد الرحمن الرافعى . ثورة سنة ١٩١٩ . مكتبة النهضة . الجزء الأول ص ٣١ .

كبيراً لانجلترا فى إدراكها النصر »(١).

ولقد إعترفت بريطانيا بذلك ، وبأن الشعب المصرى قد تحمل الضريبة الباهظة والتكاليف والقيود التى إقتضتها تلك الحرب ، وبأن الخدمات التى أداها فيلق العمال المصريين لا يمكن تقييمها بثمن، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين وإستغلت السلطات البريطانية رديف الجيش المصرى وإستخدمته فى الأعمال الحربية ؛ وحينما حاولوا « التمرد » وقاموا بمظاهرة أمام عابدين فى آخر يناير سنة ١٩٠٦ قامت الحكومة المصرية نفسها بالقضاء على حركتهم ، وأوقفت أمامهم قوات فرسان الشرطة وبلوكات النظام وأجبرتهم ، هى نفسها ، على خدمة الإمبراطورية البريطانية ، بعد أن سالت دماء المصريين بأساحة المصريين. ولولا هذا الإستغلال البشرى الكامل لإمكانيات مصر،لما تمكنت حملة الجنرال اللنبى من إجتياز سيناء على طرق معبدة ، وتصل إلى فلسطين. لقد أنشأ المصريون الطرق فى سيناء، وأقاموا خطوط البرق والتليفون وأنشأوا التحصينات، ومهدوا الأحجار والأشواك،وأعدوا المياه والأقوات والمواقع الحربية لمجىء قوات الامبراطورية البريطانية ، وسيرها ودخولها فلسطين .

أما من الناحية المعنوية ، فنجد أن دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة كانت هى المركز الذى شجع الشريف حسين بن على على القيام بثورته ضد الدولة العثمانية ، واعداً إياه بالاعتراف بإستقلال الدولة العربية الناشئة . ومن القاهرة، بدأت الخيوط لهذه الحركة التى ضربت المسلمين بالعرب فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولصالح « الحلفاء » ، وهم الأعداء المستعمرين .

وكان إستغلال بريطانيا للامكانيات الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

والمعنوية لمصر فى أثناء الحرب العالمية الأولى كاملا ، وكان سبباً أساسياً لوصول بريطانيا إلى النصر . ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض فى السياسة البريطانية ، وظهر نكثها لعهودها ووعودها . وكانت عملية قاسية لمدة أربع سنوات كاملة ، كبتت فيها الأصوات ، وحبست فيها المشاعر ، وأدت إلى الثورة : الثورة المصرية عام ١٩١٩ .



الفصل الثالث

ثورة ١٩١٩ وقيادتها

تأثرت مصر بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى فترة الحرب العالمية الأولى ، كما تأثرت بأحداث هذه الحرب ، وبالتكتل والآراء الجديدة التى ظهرت فى العالم ، مما هيأها القيام بالثورة فى سنة ١٩١٩ . ونشبت هذه الثورة نتيجة لأسباب وعوامل أثرت فى كيان البلاد، وبنائها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وسارت هذه الثورة وفق إمكانيات المعسكر الوطنى ، وفى توافق مع المؤثرات الأجنبية والدخيلة .

١ - أسباب الثورة :-

تنقسم أسباب ثورة سنة ١٩١٩ إلى أسباب اقتصادية ، وهى أكثرها أهمية ، وأسباب إجتماعية وأسباب سياسية .

وحاول بعض الكتاب أن يفسروا ثورة سنة ١٩١٩ بأنها جاءت نتيجة لازدهار إقتصادى ؛ واستنتجوا من ذلك مخطئين بأن من خصائص مصر وشعبها أن يرفعوا الأصوات كلما تحسنت أحوالهم ، وينكمشوا على نفوسهم كلما اشتدت الضائقة وزاد الكبت . بل لقد إستغل عدد من الكتاب المستعمرين هذه النظرية فى إثبات أن سيادة الأمن والنظام فى مصر يتطلب كبت الأهالى وإجبارهم على المعيشة فى ظروف صعبة . والواقع أن هذا الاتجاه مخطىء ومغرض ولا يثبت أمام برهان . فلقد ساءت ظروف مصر ، وتدهورت حالها تدهوراً سريعاً من الناحية الاقتصادية ، مما أدى إلى تغيير جذرى فى البناء الاقتصادى ، وبالتالى

الاجتماعى للبلاد ، وأجبرها على الثورة . ولقد ترعرعت المصالح والمرافق المالية والاقتصادية لبريطانيا فى مصر منذ إحتلالها للبلاد ، وزاد عدد الشركات والمصانع بشكل نافس به رأس المال الأجنبى رأس المال الوطنى الناهض فى عملياته . ومع إعلان الحرب إنخفضت أسعار القطن إلى النصف ، فمن أربعة جنيهات بلغ ثمن القنطار عشرة ريالات ، وأدى ذلك إلى ضيق الفلاحين ، من ملاك ومزارعين . وتوقفت البنوك عن عملية التسليف على القطن ، بل واشتدت فى طلب أقساط الديون والسلفيات الأخيرة ، فى الوقت الذى عملت فيه الحكومة على تنظيم الاسراع فى دفع الضرائب . وأدى ذلك إلى إجبار عدد من المزارعين على بيع أقطانهم بثمن بخس ، ١٢٠ قرش للقنطار ، حتى يتمكنوا من دفع الضرائب ، ومن دفع أقساط الديون والسلفيات السابقة . وساعد على التدهور المالى حاجة بريطانيا إلى الذهب ، فى الوقت الذى أخذ فيه البنك الأهلى المصرى ، وهو بنك أجنبى فى هذه الفترة ، فى إصدار أوراق البنكنوت ، سمحت له الحكومة المصرية ، مرغمة ، على أن يصدر للندن الغطاء الذهبى اللازم لعملية الإصدار ، والذى كان من الواجب ألا يقل عن نصف قيمة أوراق العملة المطبوعة . وأدى ذلك إلى تسهيل عملية إرتفاع أسعار السلع ، نتيجة لتدهور قيمة العملة المطبوعة . ومع سبائك الذهب التى خرجت من البلاد خرجت كمية كبيرة من الحلى والمصاغ ، الذى إضطر الأهالى إلى بيعه لأداء الأموال الأميرية . وعاونت الحكومة فى هذه العملية ، عملية شراء الحلى والمصاغ من الأهالى ، بالسعر الرسمى ، على أن تخصم من قيمتها ما على الأهالى من ضرائب ، وتسلمهم ما يتبقى من الثمن ، ولكن بأوراق البنكنوت . وأقفلت البورصة بالاسكندرية دون تحديد سعر أدنى للقطن ، فانفتح الباب على مصراعيه للمرابين والبنوك العقارية ومصدرى الأقطان ، وجلهم من الأجانب ، لكى يتفرسوا فى السوق وفى المنتج ، فى عمليات تحديد

الأسعار والسلف الجبرية القصيرة الأجل ، والرهن وبيع العقار أو الاستيلاء .
واشتركت الحكومة فى كل هذه العمليات ، وكان دورها هو تنفيذ رغبة الدولة صاحبة السلطان ، وضمان إمتيازات رعاياها ومصالحهم فى مصر . وإستولت السلطات البريطانية على مايلزمها من منتجات زراعية ودواب بالسعر التى ترتضيه هى ، وكان على المصريين أن ينفذوا ويطيعوا ويسالموا ، وإلا فهناك الحكومة المصرية لكى تجبرهم على الطاعة . وأثر ذلك على الزراعة ، وعلى وسائل النقل ، فى وقت زاد فيه إنخفاض القيمة الشرائية نتيجة لإصدار أوراق البنكنوت ، ونتيجة لإغراق السوق المصرية بكمية كبيرة من العملة ، هى رواتب ضباط وجنود الاحتلال والقوات البريطانية المحاربة فى الشرق الأوسط . حقيقة أن الحكومة المصرية قد حاولت معالجة الأوضاع ، وذلك بمنح علاوة للغلاء للموظفين ، ولكن الموظفين كانوا يمثلون قطاعاً صغيراً من قطاعات الشعب ؛ كما أن هذه العلاوة ساعدت على زيادة إرتفاع الأثمان فى السوق ، وصحبها ارتفاع أسعار النقل والمأكولات . وإستمر إرتفاع الأسعار إرتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل من قبل ، ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود ، فثقلت وطأتها على الفقراء ، لاسيما وأن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى يقتضيها غلاء المعيشة ، وفى الوقت الذى كانوا يرون فيه عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب يجمعون الثروات الكبيرة . وإنخفضت مساحة الأراضى المزروعة قطناً لكى تسمح بزيادة إنتاج القمح ، وهو القوت الأساسى للبلاد ؛ وجاء ذلك على حساب المحصول الزراعى الأول لمصر . إن هذه التغيرات الإقتصادية كانت هى الأسباب الفعالة ، بل الجذور الرئيسية ، لتحرك الشعب وقيامه بثورته ، خاصة وقد أضيفت إليها عوامل وأسباب إجتماعية وسياسية .

وكانت ظروف الحرب العالمية قد ساعدت على زيادة نمو المجتمع وتطلعه إلى

مثل عليا جديدة ؛ ذلك أن انتشار التعليم والإحتكاك بالأجانب ومشاهدة الصراع الدولى قد ساعد على فتح الأفق ؛ وصحب ذلك نهضة علمية وأدبية وصحفية ، وبدأت النهضة النسائية فى الظهور. وساعدت هذه العوامل على إشتداد التبرم بالنظم الإستبدادية ، وبالتحكم الإستعمارى ، وتطلع العالم إلى أوضاع إنسانية ، بعد ماقاساه فى الحرب .

ولقد قام الأدباء والشعراء بدورهم فى تأييد الحركة الوطنية ، وغزوها بقصائدهم ومقالاتهم ، وبدأو فى الإشادة بأمجاد البلاد وضرورة استعادتها مكانتها اللائقة بها . وتهيأ المجتمع ، وعلى رأسه المثقفين ، لتغيرات أكثر إنسانية ، وأصلح لروح العصر . وبدأ الموظفون والفلاحون فى الشعور بمصريتهم ، وبشخصيتهم المنفصلة تماماً عن الدولة العثمانية ؛ بل والمتميزة عن بقية الأقاليم العربية ؛ وكان هذا نتيجة لعزلة مصر وقطع معظم صلاتها ، نتيجة للظروف الحربية ، مع جيرانها ؛ وساعدت بريطانيا على ذلك سياسياً بإعلانها الحماية . والمهم هو أن « المجتمع » فى مصر قد بدأ فى الشعور بخصائصه ومميزاته المصرية ، وإن كانت اقليمية . ومع التطورات الاقتصادية ، وإنشغال رجال السلطات البريطانية فى عمليات حربية واسعة فى الشرق الأدنى ، زاد شعور عدد كبير من الأعيان ووجهاء البلاد بضرورة مساهمتهم فى تسيير شئون بلادهم ، والسير على رأس المجتمع المتزايد فى النمو ، وشعر المصريون من الطبقات الشعبية ، من العمال غير المهرة ومن الفلاحين ، بأن عبئاً ثقيلا يقع على كواهلهم ، لا للقيام بالأعمال والأشغال فى مصر وحدها ، بل لإطعام قوات الإحتلال البريطانية وجيوش الحلفاء المحاربة فى المنطقة ؛ علاوة على إنشاء الطرق ومد خطوط البرق وبناء المواقع الحربية لها فى كل مكان .

وشعر المصرى بأنه يدفع ضريبة كبيرة وأنه يمكنه أن يعمل على إنشاء بلاده ،

وشعر كذلك بأن بريطانيا لا يمكنها أن تستغنى عنه . وهذا التطور الفكرى جعل المصريين يعتزون بشخصيتهم وثقافتهم وسواعدهم ومنتجات بلادهم ، ويشعرون بضرورة إعتراف بريطانيا بحقوقهم المشروعة تحت الشمس .

وأما من الناحية السياسية فقد تمكنت مصر بمصريتها منذ إعلان الحرب ؛ وأصرت بريطانيا عند إعلان حمايتها على البلاد على هذه الصفة ، وقبلها رشدى باشا لإعادة تشكيل الوزارة وتصريف أمور البلاد وكذلك الحال مع السلطان حسين كامل والسلطان أحمد فؤاد . وكان إنفصال مصر دولياً وقانونياً يستتبع الاعتزاز بالشخصية الاقليمية . وأفرطت بريطانيا والقوى الرجعية الداخلية فى الاعتزاز بهذه الوضعية الاقليمية ، وإنمائها فى قلوب وعقول المصريين ، حتى يسايروا مخططات السياسة الامبراطورية البريطانية الجديدة من ناحية ، ويحافظوا على مصالحهم وإمتيازاتهم من ناحية ثانية ، ولذلك فإن الشكل العام للثورة سيكون لونه مصرياً قبل كل شىء .

وكان الشعب المصرى قد عانى من الإحتلال الأجنبى ، منذ سنة ١٨٨٢ وبلغت به الحالة مرحلة التذمر ، خاصة وأنه قد بدأ فى الشعور بضرورة العيش فى ظل الكرامة والاستقلال . وشهدت مصر توطيد أقدام بريطانيا فى البلاد وتغلغلها فى شئون الحكومة ، كما شهدت تحكمها ومحاولاتها فصل السودان عن مصر ، والإستمرار فى استغلال القناة . وقاست البلاد من الكبت والضغط ووقف المناصب الكبرى على الأجانب ، والغاء مجلس النواب وإبطال النظام الدستورى على مر السنين . وكم من وعد قطعته بريطانيا على نفسها بالجلاء عن مصر قد بقى دون تنفيذ ، بل نجد على العكس من ذلك أن بريطانيا قد فرضت الحماية على البلاد ، وساء مركز مصر السياسى وكبتت الحياة السياسية وأجبرت العناصر الوطنية على

الخروج من البلاد . ورغم أن مظاهر السخط والتذمر بقيت مكبوتة طوال سنين الحرب ، نتيجة لإعلان الأحكام العرفية ، إلا أنها ظلت مشتعلة فى قلوب الوطنين . وساعد هذا الكبت على تقريب ساعة الإنفجار ، وفى أول وقت ، وزيادة ضغط خروج البخار من أول ثقب يظهر فى الإناء .

وحاولت بريطانيا أن تعمل بعد نهاية الحرب على إستمرار وضعية الحماية ، غير أن ذلك كان يتعارض مع الأمانى القومية والسياسية للمصريين . وشعر المصريون بأنهم قد ضحوا فى حملات فلسطين وسوريا والعراق . وفى مناطق الدردنيل وجنوب فرنسا . شعروا أن بريطانيا قد استغلتهم واستغلت مواردهم ، وشعروا بأن بريطانيا تحاول الإحتفاظ بهم فى وضع هو وضع المحميات والمستعمرات .

وشعر المصريون بالمظالم التى قاساها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية ، وشعروا بكبت أنفاسهم بالأحكام العرفية وبالرقابة ، وبمنع الإجتماعات ، وبالاعتقالات ، وإصدار الأحكام بالسجن والنفى . وشعروا بأن بلادهم قد رزحت طويلا تحت أحذية الإحتلال يعيثون فيها فسادا ويعتدون على الشرف وخاصة فى فترة الحرب التى إستلزمت فتح دور الشراب ودور الفساد فى كل مكان . إنها ظروف إستثنائية ، ولكن المصريين شعروا ، وكان شعورهم منطقياً ، بضرورة إنهاء هذه الأوضاع مع نهاية الظروف الاستثنائية ، نهاية الحرب . لقد أساء البريطانيون معاملة العمال المصريين ، وكانوا يستولون عليهم للخدمة والعمل بشكل لا يتفق مع الكرامة الإنسانية ، وكانوا يربطونهم بالحبال ، وينقلونهم فى قطارات البضائع ، وفى العربات المخصصة لنقل البهائم ؛ ولم يكن للمصرى أن يحتج إذ أن أحذية الجنود البريطانية كانت سريعة فى ركلها ، إن لم

يتطاب الأمر ضربة بمؤخرة البنادق . لقد إعترف أكثر من مؤرخ .وكاتب بأن سوء معاملة البريطانيين للمصريين كانت سبباً رئيسياً فى نشوب الثورة ، وكان المصريون يعتزون بشعورهم وبمكانتهم بين بلاد الشرق بل والغرب ؛ فمصر هى منبع الحضارة وموطن المدينة ، ومصر قد كافحت ضد الاستعمار منذ العصور الوسطى ، وبشكل واضح منذ مجىء حملة الجنرال بونابرت ؛ والحركة الوطنية فى مصر كانت فى نمو دائم ؛ وقامت بتسجيل نقط هامة لها فى أثناء القرن التاسع عشر ؛ بل لقد قامت الثورات الوطنية ، المكافحة بقيادة أحمد عرابى وإستمر نمو الحركة الوطنية مع الحزب الوطنى ، مع مصطفى كامل ومع محمد فريد . فهل يقبل المصريون هذه الوضعية الجديدة لمدة طويلة ؛ خاصة وإن ظروف ونظريات وحركات جديدة كانت قد ظهرت فى ذلك الوقت فى العالم ؟ .

كان الرئيس ويلسون الأمريكى قد أعلن عند اشتراكه فى الحرب سنة ١٩١٧ مبادىء هامة إتخذتها كثير من الشعوب دساتير لها وأهدافاً تصل إليها . وكان الدكتور ويلسون ، أستاذاً للعلوم السياسية ، بكل ما تشتمل عليه هذه الصفة ، من تفكير فى الإنسانية ؛ ووضع مبادىء سليمة وبسيطة فى نفس الوقت للعمل بمقتضاها بين الأمم والشعوب . وكان إنساناً ومتحرراً قبل كل شىء ؛ فأعلن ضرورة تعميم مبدأ منرو وتطبيقه على جميع أرجاء العالم ؛ فليس لأمة أن تكره أخرى على إتباع سياستها ؛ ولكل شعب حق تقرير سياسته التى يراها مؤدية إلى التقدم ، دون إحراج أو تهديد أو إرهاب ، ولا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى . كما أعلن مبادئه الاربعة عشر وأصر على ضرورة إنشاء جمعية للأمم ، تضمن إستقلال وسلامة أراضى جميع الدول ، الصغير منها والكبير ؛ وأعلن أن الحرب هى حرب أهداف ، وأن هدفها الرئيسى هو السلم ، الذى يجب أن يقوم على أساس تسوية جميع المشكلات المتعلقة بالأراضى والسيادة والعلاقات

السياسية طبقاً لمبدأ القبول والرضى من جانب الشعوب صاحبة الأمر ، لا على أساس المصلحة المادية أوفائدة ونفوذ دولة معينة ؛ وأعلن نهاية عهد التوسع وبدء عهد يمكن لكل أمة أن تحصل فيه على آمالها وأمانيها القومية ، وعلى أساس العدل بالنسبة للشعوب ، والمساواة بين الجنسيات ؛ وقرر بذلك نهاية إستعباد الدول القوية للشعوب الضعيفة ، وإستغلالها لها ، وضرورة إشتراك كل شعب فى تقرير مصيره .

ولقد أصبحت هذه المبادىء بمثابة الدستور للشعوب المكافحة ، والحركات الوطنية المناضلة فى العالم ؛ وإستثارت روح الإستقلال والحرية فى كل مكان ؛ وجاءت مطابقة لأبسط قواعد المنطق المتعلقة بمصر . ان هذه المبادىء والنظريات السياسية عملت على تنمية الشعور الوطنى للوصول إلى الحرية والإستقلال ؛ وجاء ذلك فى وقت شهد فيه العالم وقوع ثورة أكتوبر ، ورأى أهمية الشعوب ، إن صممت على الوصول إلى أهدافها ، وإن كره الغاشمون .

ولقد حدث ذلك فى الوقت الذى تفرست فيه بريطانيا فى مصر ، والذى أدارت فيه كل أجهزة الدولة ، وقامت باستغلالها . وكانت هذه العملية تهدف النزول بمصر إلى مستوى المستعمرات ، فى الوقت الذى تنتشر فيه النظريات المتحررة فى العالم . وبين عوامل هذا التناقض ، بين المبادىء والنظريات ، والسياسة الفعلية لبريطانيا فى مصر ، تم نضج هذه الحركة الثورية المصرية ، التى أيقنت وآمنت بإمكانية وضرورة الوصول إلى تغيير أحوال البلاد ، وإرضاء الأمانى القومية العزيزة ؛ وجاء هذا بمجرد نهاية الحرب ، حين تهيأت الظروف كلها لبحث المشكلات ، ومن أساسها .

٢ - الوفد المصرى :

كان قادة البلاد وأعيانها يفكرون ، قبل نهاية الحرب ، فى مصير البلاد ؛ وفى الموقف الذى يجب عليهم إتخاذه لتحقيق أمانيهم القومية فى مؤتمر الصلح .

وفكر فى ذلك زعماء وأعضاء الحزب الوطنى ، وكانت نظريتهم تتلخص فى كلمتين : الإستقلال والجلاء أى بمعنى آخر إلغاء نظام الحماية مع كل ما يترتب عليه من أوضاع سياسية وإدارية ؛ وخروج القوات البريطانية وقوات جيش الاحتلال من البلاد ، ولقد وصفهم البريطانيون بالتطرف . ولكننا نلاحظ أن موقفهم قد تغير من التمسك برباط الدولة العثمانية ، إلى ضرورة الحصول على الاستقلال التام ، مادامت الدولة العثمانية قد انتهت أو أنهى عليها . وفكر فى ذلك رجال حزب الأمة ، ورجال الجمعية التشريعية ، وعلى رأسهم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ؛ وكانوا جميعاً من رجال الجمعية التشريعية ، وعملوا على اسماع « صوت الأمة » كممثلين لها إلى الرأى العام العالمى ، وإلى الحكومة البريطانية وإلى مؤتمر الصلح فى فرساى . ولكنهم ساروا فى طريقهم على أساس المفاوضة للحصول على الاستقلال السياسى ؛ بمعنى أنهم سيطلبون ، من ممثلى بريطانيا فى مصر ، السماح لهم بالسفر للخارج ، لكى يعرضوا وجهة نظر الأمة ، ويرجون من بريطانيا الموافقة على إرضاء هذه الأمانى المشروعة . ولذلك فإنهم كانوا أكثر اعتدالا من رجال الحزب الوطنى . ويمكننا أن نقول بدون كبير خطأ أنهم كانوا متأقلمين أكثر من رجال الحزب الوطنى داخل حدود « الشخصية المصرية » ، أو بمعنى آخر أنهم ساروا طبقاً لخطوط هذه القومية الإقليمية التى نجحت الظروف فى غرسها فى نفوس المصريين ، وفى فرضها نهجاً لهم يسيرون عليه . ولقد فكر كذلك بعض الأمراء ، وخاصة عمر طوسون فى

ضرورة إتخاذ موقف حازم موحد يقفه المصريون تجاه البريطانيين مع نهاية الحرب . ولم تكن هذه الفكرة بعيدة عن رأس السلطان أحمد فؤاد ، ولا عن رأس حسين رشدى باشا رئيس الوزراء . ونلاحظ أن هذه المجموعة الثانية كانت تهدف الوصول إلى وضعية دولية ممتازة للبلاد ؛ وما دامت البلاد خاضعة لهم، وهم على رأسها، فاستقلالها استقلال لهم وإطلاق لأيديهم فى الشؤون السياسية، وكذلك الاقتصادية .

وعلينا أن نقول بأن أول من فكر فى تأليف وفد المطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح هو الأمير عمر طوسون وعرض الفكرة على سعد زغلول فى حفلة أقيمت ، قبل اعلان الهدنة ، يوم ٩ أكتوبر ١٩١٨ فى سان إستيفانو ، بمناسبة عيد جلوس السلطان أحمد فؤاد ، ووعده سعد زغلول بمفاتحة أصحابه فى الأمر . وكرر عمر طوسون الموضوع على مسامع سعد زغلول فى ٢٣ أكتوبر . وكانت وضعية الأمير لا تسمح له بترأس مثل هذا الوفد ، ولكنها كانت تخيف من ناحية أخرى أحمد فؤاد ، الذى لم يكن يرغب فى نزول أقربائه الى ميدان السياسة العملية . وهذه الوضعية الخاصة لعمر طوسون وعلاقته بالذات بالمتربع على أريكة الحكم هى التى أملت على سعد زغلول أن يقوم بالعملية دون الالتجاء إليه ، ودون ضمه الى صفوف الحركة . ولكن سعد زغلول اعتمد من ناحية ثانية على حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ورجل السلطان ، حتى يساندوه فى هذه المهمة ، ويظهر أمام الرأى العام المصرى مدى تحكم سلطات الاحتلال البريطانية فى الحركة الوطنية المصرية .

ولذلك فإن هذه الحركة ستحاول ، من أول أمرها ، أن تحصل على رضاء السلطان ، أو على الأقل موافقة رئيس الوزراء الضمنية على أعمالها ، وستتفادى ... خطأ الزعيم أحمد عرابى ، حين أشهر سيفه فى ساحة عابدين ، مطالباً بحقوق

الشعب . ونلاحظ كذلك أن حركة الوفد المصرى قد عملت على أن تسير حسب قواعد دستورية ، قواعد أساسية متحررة ، ومكتلة الشعب بطبقاته وطوائفه كتلة واحدة ، تحت ظـــل الحاكم الشرعى ، لـكى تقف بهم ، وبنفس التشكيل الإجتماعى الإقتصادى للمجتمع المصرى ، وجهاً لوجه أمام قوات الإستعمار . ولقد تفادى بذلك سعد زغلول وصحبه تلك المرحلة الثورية الخطيرة التى بلغها الزعيم أحمد عرابى فى أواخر سنة ١٨٨١ وأوائل سنة ١٨٨٢ ، حين إنقسم المعسكر الوطنى إلى ثلاث قوى : — يمين إسلامى ، ووسط دستورى ويسار ثورى شعبى؛ تفادى سعد زغلول وصحبه هذا التبلور الثورى وأصبحت حركتهم تجمع الأمة بأسرها ؛ ولذلك فإن درجته الثورية كانت أقل فى سنة ١٩١٩ عنها فى ذلك الجناح الأيسر الثورى بقيادة البطل أحمد عرابى . ولكنهم نجحوا سياسياً فى سد الثغرات أمام كل تدخل سياسى بريطانى بين صفوف الأمة ؛ وأظهروا الموقف متبلوراً تمام التبلور من الناحية السياسية بين مصريين ومستعمرين محتلين .

وساعد تشتت رجال الحزب الوطنى فى أوربا فى أثناء الحرب العالمية الأولى على ظهور قيادة وطنية جديدة فى الميدان ؛ كما ساعد إنهيار الدولة العثمانية على خروج القيادة الجديدة فى هذا الشكل الجديد الذى يتمشى مع « مقتضيات العصر ». وتقدم سعد زغلول ، وهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ فى تبادل الرأى مع زملائه وأعيان البلاد ، لتكوين جماعة ترفع صوت مصر وتطالب بحقوقها. وكانت الجمعية التشريعية هى الهيئة شبه النيابية الموجودة فى البلاد؛ ولذلك فيمكننا إعتبار سعد زغلول أصدق من يمثل الرغبات الوطنية من بين نواب الأمة . وإتفق مع عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى على أن يطلبوا مقابلة مع المندوب السامى البريطانى « وينجت » وكان هذا الطلب وفقاً لرغبات حسين رشدى باشا رئيس الوزراء . وتقابلوا معه بالفعل يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وشرحوا له ضرورة

إنهاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات والوصول إلى أمانى البلاد المشروعة. ورغم إدعاء « وينجت » بأن ظروف الحرب هى التى قد عملت على تخويل هذه السلطات للقائد العام للقوات البريطانية ، إلا أن الحرب كانت قد إنتهت ، وكان من حق المصريين أن يقلقوا على مستقبلهم ويتفاهموا فيه مع الحكومة البريطانية. وشعر المندوب السامى البريطانى فى هذه المقابلة أن المصريين يرغبون فى أن يكونوا أصدقاء للبريطانيين ، صداقة الحر للحرة : فهم أنهم يرغبون فى الوصول بمصر إلى مرحلة الاستقلال ؛ ورغم تمجحه بقلة عدد المتعلمين فى مصر ، وبأهمية الموقع الاستراتيجى والجغرافى للبلاد مما قد يعرضها لهجوم دولة أجنبية أخرى ، فإن الردود كانت مقنعة وهادئة. ذلك أن سعد زغلول قد ذكر له أنه إذا ما ساعدت بريطانيا مصر فى الحصول على الإستقلال التام فإنهم يعطونهم ضمانة معقولة بعدم تمكين أى دولة من إستغلال مصر ، أو المساس بمصلحة بريطانيا فيها ، وذلك بإعطاء بريطانيا ضمان بشأن طريق الهند وقناة السويس ، وبأن يجعلوا لها دون غيرها حق الإحتلال عند الاقتضاء ، ومحالفتها ، وتقديم ما تستلزمه هذه المحالفة من جنود.

واستعد سعد زغلول بعد هذه المقابلة لتأليف الوفد ، وكان بهذه العملية على وفاق مع حسين رشدى ، الذى كان قد قام من ناحيته باستئذان أحمد فؤاد فى السفر إلى لندن هو وعدلى باشا ، كوفد رسمى للمشاركة فى شرح وجهة نظر الحكومة المصرية لوزارة الخارجية البريطانية. وقرر سعد زغلول تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى ، تعمل على المطالبة باستقلال البلاد ، وعمل على أن يحصل لهذه الهيئة على توكيلات من الأمة تسمح لها بالقيام بهذه المهمة. وتألف الوفد من الأعضاء الثلاث السابقين ومعهم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وحددوا مهمتهم بالسعى « بالطرق السلمية المشروعة »

وصول إلى إستقلال مصر إستقلالا تاماً . واستعد كل من القصر ووزارته من جهة ، وأعضاء الوفد المصرى من ناحية أخرى ، لاستبعاد الأمـــير عمر طوسون . وبعد أن كان هذا الأمير قد أرسل الدعاوى لعقد إجتماع فى قصره بشبرا ، قررت الحكومة منع هذا الإجتماع ، وأبلغه له رشدى على أنه قرار إتخذ بعد موافقة كل من القصر وسعد زغلول . وتلقى الأمير رسالة من السلطان، أبلغها إياه أمين يحيى باشا ، للكف عن التدخل فى هذه المسألة. فالقصر والوزارة والوفد وأعضاؤه من الجمعية التشريعية ، ووجهاء البلاد لكى يسيرون كرأس حربة ، أو قمة هرم ، قاعدته الامة أو الشعب ، وبنفس التشكيل القائم بالفعل ، زاحفين على سلطات الحماية والإحتلال ، مطالبين بالوصول إلى الأمانى القومية ، إلى استقلال البلاد .

وكان سعد زغلول يغضب من تدخل أعضاء الحزب الوطنى ، ومن مطالبتهم بضرورة التمسك بمبدأ الجلاء التام وبمبدأ وحدة وادى النيل . ولكنه وافق على الوصول إلى « الاستقلام التام » ، دون ذكر الجلاء ، واعتبر أن كلمة مصر تشتمل ضمنا على السودان . وكان فى هذا التناسى وعدم التحديد فى الألفاظ وفى أهداف المعركة ، محاولة لإظهار المعركه الوطنية ككل ، دون التفات الى تفاصيلها ، وهى نقطة ضعف ستنفذ منها بريطانيا حينما تناقش وتحلل معنى الاستقلال التام، وتبدأ فى سرد مصالحها المبينة والمتعددة ، مصلحة بعد مصلحة ، وتحاول الحصول على ضمانات خاصة بكل منها ، وبشكل متميز عن المصلحة الأخرى . وعلى أى حال ، فإن خروج المطالب الوطنية بهذا الشكل العام : الاستقلال التام، كان جمعاً للشمل أعضاء الحزب الوطنى مع أعضاء حزب الأمة . ومنذ ذلك اليوم أطلق رجال الحزب الوطنى على دار سعد زغلول اسم « بيت الأمة » .

وعمل الوفد على طبع صيغة معينة لتوكيل يوقعه أبناء الأمة ، مفوضين به

الوفد المصرى للسفر وتمثيل البلاد والمطالبة بحقوقها . وكانت وزارة رشدى باشا مؤيدة لهذه الحركة ، فأصدرت تعليماتها إلى الأقاليم والمحافظات بعدم التعرض لحركة جمع التوقيعات على هذا التفويض . وساعد ذلك على إنتشار الحركة وإتساع نطاقها ؛ فاضطرت السلطات العسكرية البريطانية ، حين خشيت من إتساع هذه الحركة ، إلى التدخل فى الأمر ؛ وأصدرت أوامرها للمديرين ، عن طريق المستشار البريطانى لوزارة الداخلية ، لمنع تداول هذه التوكيلات أو التوقيع عليها ، ومصادرتها فى كل مكان . فما كان من سعد زغلول إلا أن إحتج على هذا الإجراء غير المشروع ، خاصة وأنه لم يكن له ، حتى ذلك الوقت ، أية أهمية سياسية أو عسكرية تسمح للبريطانيين بالتدخل . واستمرت حركة جمع التوقيعات إلى أن تمكن الوفد المصرى من الإستناد قانونياً إلى تفويض ، يسمح له بالتحدث بإسم الأمة .

ثم طلب سعد زغلول وصحبه من السلطات البريطانية تصريحاً لهم بالسفر إلى الخارج ، خاصة وأن البلاد كانت تحت الأحكام العرفية ، وكانت السلطات العسكرية هى التى تتولى إعطاء جوازات السفر . ولكن نية بريطانيا لم تكن تسمح بسفر الوفد المصرى إلى الخارج فى هذا الوقت ، ورفضت طلب إعطاء الجوازات وأبلغت دار الحماية سعد زغلول أنها مستعدة لقبول أى إقتراح منه يتعلق بكيفية تعديل نظام الحكم فى مصر ، على أن ترفعها هى إلى لندن ، وعلى ألا تخرج هذه المقترحات عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، وألا تتعارض مع الأوامر والتعليمات التى أصدرتها الحكومة البريطانية للسلطان حسين كامل حينما تولى العرش ، أى على ألا تخرج هذه المقترحات عن نطاق الحماية البريطانية على مصر .

ضيقت بريطانيا إذن على أعضاء الوفد المصرى فى مهمتهم ، فأثار ذلك نفوس

مصريين . ولم يكن من المتوقع أن يقبل سعد زغلول وصحبه تقديم إقتراحات لن المندوب السامى البريطانى ، تكون متعارضة مع التوكيلات التى أعطتها بلاد لهم . وكانوا يرغبون فى الإتصال برجال السياسة البريطانيين، وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام البريطانى ، ويوجهون بذلك السياسة البريطانية. كانت القضية التى يدافعون عنها هى قضية الحرية والعدالة ، وكان من أبسط مبادىء هذه الحرية أن يتمكن ممثلو مصر من عرض قضيتهم ، وفى أى مكان شاءون . وتقدم أعضاء الوفد بنداء إلى ممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة ، شرحوا فيه حق بلادهم الطبيعى فى الوصول إلى الاستقلال التام والسير على نظام حكم دستورى ؛ وأكدوا فيه أنهم سيحترمون إمتيازات الأجانب كل الاحترام ، وتعهدوا بالبحث فى وضع طريق للمراقبة المالية يكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى ؛ وأظهروا إستعدادهم لقبول كل ما تراه الدول للمحافظة على حياد قناة السويس ؛ بل إقترحوا وضع إستقلال مصر تحت ضمانة جمعية الأمم . ودل هذا النداء على أن الوفد المصرى لم يكن يرغب أبداً فى إيقاظ الكلاب النائمة ، وإثارة المشكلات العويصة ، وتقليب الدول ذات المصالح على قضية الإستقلال ؛ فالإمتيازات الأجنبية ستبقى ، وصندوق الدين سيعمل على الوفاء بإلتزامات مصر المالية وتسديد ديونها ، وقناة السويس يبحث أمرها فى نطاق دولى : لم يكن أكرم من هذه الشروط لكى يصل الوفد المصرى إلى الإستقلال عن بريطانيا ، أى التخلص من نظام الحماية ، أى الإستقلال السياسى فقط ، كمرحلة أولى فى طريق الاستقلال الفعلى ، حين تتخلص مصر من وضعيات شاذة للأجانب ، ولماليتها ، ولوضعية قناتها .

وإشتد اشتعال الرأى العام فى مصر مع استمرار الرفض البريطانى لسعد زغلول وصحبه السفر إلى الخارج. وإضطر حسين رشدى باشا إلى تقديم إستقالته .

معلنا فيها أنه قد قبل أول وزارة فى ظل الحماية على أساس الاحتفاظ لمصر بمصريتها ، وبشخصيتها المتميزة ، وأنه يشعر بضرورة جلاء المؤقف ، وإنهاء الوضع الشاذ والحماية البريطانية مع نهاية الحرب . ورفض القصـــر إستقالته الأولى ، فقدم إستقالة ثانية ، وأصر على ضرورة ترك الحكم ، وساند بذلك حركة الوفد المصرى الذى أعلن فى اليوم التالى أنه ليس هناك فى البلاد من يقبل تشكيل وزارة جديدة فى ظل الأوضاع القائمة . وزاد الغليان فى الصدور ؛ ورغم الأحكام العرفية ، وقف سعد زغلول منتهزا كل فرصة ، وشرح ضرورة تغيير الوضعية غير القانونية للأحكام العرفية والرقابة على الصحف ونظام الحماية بأكمله ، خاصة وأنها ضرورات للحرب ؛ تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن نعيش بعد الحرب دقيقة واحدة . وكانت هذه الكلمات كلمات ثورية ، وتعمل على تغيير الأوضاع الاستثنائية المفروضة بالقوة الغاشمة . وكاد المستعمرون أن يخرجوا بمظاهرة ، مع كل محاضرة ومع كل ندوة . وسارت مصر فى الطريق الذى رسمته لها القوة ، طريق الثورة .

٣ - الثورة والقيادة :

وإزداد ضيق النفوس بعد قبول القصر لاستقالة رشدى باشا ؛ وضطر الوفد إلى أن يكتب إلى السلطان فى اليوم الثانى ، شارحا له أنه من الجائز أن يكون قد قبل العرش لاعتبارات عائلية ، بعد وفاة السلطان حسين كامل ؛ ولكن الأمة كانت تعتقد أن قبوله للعرش فى زمن الحماية المؤقتة والباطلة ليس من شأنه أن يصرفه عن العمل لاستقلال البلاد ولذلك فإن حل المسألة بقبول إستقالة الوزيرين ، رشدى وعدلى ، اللذين أظهرا احترامها لإرادة الأمة ، لا يمكن أن يتفق مع الإرادة الشعبية ؛ علاوة على أن الشكل الذى وضعت به هذه الاستقالة لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه . لقد شرح الوفد للتربع

على العرش أن عليه أكبر مسئولية ، وأنه لم يبق أحد من المصريين — من أقصى البلاد إلى أقصاها — إلا وهو يطلب الاستقلال ؛ ونصحوه بالوقوف فى صف الأمة ، حتى تنال هدفها وينتصر الحق على الباطل . ولكن قبول القصر لاستقالة رشدى باشا كان يعنى أنه لا يقوى على الوقوف فى مجابهة السياسة البريطانية ، وشعر الوفد بذلك ، فاحتج لدى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر على السياسة الاستعمارية التى تقوم السلطات البريطانية بتطبيقها فى البلاد ؛ لقد بلغ التعسف غايته وصبرت مصر على الظلم والاستغلال ، رغم شغف أهلها بالحرية ومطالبتها بالاستقلال . ولقد بطشت يد القوة بمصر ، وحرمت بريطانيا على أبناء البلاد اسماع أصواتهم لمؤتمر السلام . وسارت بريطانيا فى تطبيق إصلاحات سياسية وقضائية وإدارية تهدف من ورائها إبتلاع البلاد .

وشعرت السلطات البريطانية فى مصر أنه لا يمكنها كبت أصوات الأحرار طويلا ، وإن لم ترتفع هذه الأصوات فى لندن وباريس وفرساى فإنها كانت تصل إلى هذه العواصم عن طريق الممثلين السياسيين الأجانب فى القاهرة . رأت السلطات البريطانية فى إجتماع الوفد تحدياً لها ، وتشهيراً بها وبتصرفاتها ، وكشفاً لسوء نيتها أمام العالم ؛ فاضطرت إلى التدخل . واستدعى قائد القوات البريطانية رئيس الوفد وأعضاءه ، وقرأ عليهم إنذاراً يوم ٦ مارس ، متهما إياهم بوضع مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وبأنهم يقيمون العقبات أمام الحكومة المصرية ، ويحاولون منع تشكيل وزارة جديدة . ولما كانت مصر لا تزال راضخة تحت الأحكام العسكرية ، فقد أنذرهم بمعاملتهم أشد المعاملة ، طبقا للأحكام العرفية ، عند أول عمل يصدر منهم لعرقلة سير الإدارة .

ومع هذا التحدى ، رفع أعضاء الوفد أنوفهم ولم يتراجعوا ، وأرسلوا برقية فى نفس اليوم إلى لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية ، شرحوا له فيها ما حدث ، واحتجوا على التصرف الجائر ، وطالبوا بالسماح بالسفر حتى يقوموا

بتأدية واجبهم الوطنى الذى أوكلته إليهم الأمة ، وبالطريقة المشروعة . فلم تتراجع السلطات البريطانية فى القاهرة، وألقت القبض فى اليوم على التالى سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل، ونقلتهم فى اليوم التالى إلى بورسعيد ومنها إلى مالطة ، منفيين عن بلادهم . وإختارت السلطات البريطانية قسماً هاماً من قادة الوفد ، رغم أنها تركت غيرهم، وخاصة العناصر الشابة التى كانت تكون الإطارات الفعلية للوفد . ولم يتراجع الوفد، وقرر الاستمرار فى الكفاح ؛ وإجتمع برئاسة على شعراوى ، وأرسل كتاباً إلى السلطان إعترض فيه على هذه السياسة الجائرة ، وطلب منه أن يقف إلى جانب الشعب . كما كتبوا إلى رئيس الوزارة البريطانية ؛ محتجين ومؤكدين عزمهم على الاستمرار فى الدفاع عن حقوق البلاد .

وما أن انتشر خبر القبض على سعد زغلول ورفاقه حتى أظهر الشعب غضبته، وظهر السخط وهاجت النفوس وإنتشرت الثورة الفعلية .

وبدأت الثورة فى اليوم التالى من إعتقال سعد زغلول وصحبه، بدأت يوم الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩ . وبدأت بمظاهرات سلمية ، نظمها الطلبة اللذين قرروا الإضراب وتأييد الوفد المصرى تأييداً تاماً . وبدأت هذه المظاهرات سلمية، وبدأ تنظيمها من مدرسة الحقوق، الذى رفض طلبتها الانتظام فى محاضراتهم فى هذا الجو التسلطى، وقرروا الامتناع عن دراسة الحقوق، مادامت الحقوق مهدورة فى البلاد. وخرجوا متواجهين إلى مدرسة الهندسة ثم مدرسة الزراعة ثم مدرسة الطب ثم مدرسة التجارة ، هاتفين بحياة مصر ، وبحياة سعد وبالاستقلال . ووقع أول إحتكاك مع قوات النظام، التى ألقت القبض على بعض الطلبة، وسارت بهم إلى أحد مراكز الشرطة؛ كما حدث إحتكاك آخر تلاه إشتباك، وكانت بداية تبشر بالخير . وفى اليوم التالى أضرب جميع طلبة المدارس وطلبة الجامعة الأزهرية، وساروا فى مظاهرات كبيرة فى شوارع العاصمة : وسقط أول الجرحى وأول القتلى فى هذا اليوم، نتيجة لاشتباك مع بعض القوات البريطانية التى كانت تحرس دواوين الحكومة . والمهم هو أن حركة الاضراب والمظاهرات كانت تلقائية ، وزاد ذلك من جلالها وهيبتها . ولقد كان الاضراب

جماعيا، والمظاهرات حماسية ؛ وإنضمت كتل الشعب، من تجار وصناع ومزارعين ؛
لى هذه المظاهرات التى ملأت الشوارع ، ورفعت صوتها غاضبة محتجة، ومطالبة
الاستقلال . وحاولت جماهير الشعب عدم التعرض لأرواح الأجانب وممتلكاتهم ؛
عملت على المحافظة على الحوانيت وسلمغ . وشعرت أن واجبها ألا تترك فرصة
لاجنبى يأخذها على الحركة الوطنية .

وشلت حركة العاصمة نتيجة لتوقف عربات الترام عن السير ؛ وحين حاول
البريطانيون التدخل لتسيير الترام والمواصلات أضرب السائقون وسائقو السيارات
لأجرة. وأقفلت معظم الحوانيت أبوابها ، وكذلك المصارف . وكلما إزداد
تدخل السلطات البريطانية ، زادت النار أشتعالا . وأنزلت بريطانيا داوريات
خاصة مسلحة تطوف الشوارع ، وتحاول منع التجمهر والتظاهر، وكانوا مسلحين
بسلاح الحرب، ومجهزين بسيارت مصفحة وبحالات المدافع السريعة الطلقات. وهنا
بدأ الاحتكاك الفعلى بين أبناء الشعب وبين قوات الإحتلال . وسالت الدماء وسقط
القتلى فى كل مكان لقد تبلور الموقف وأصبح من الصعب الرجوع فيه : إنها
المعركة بين الوطنى والمستعمر ، وهى أعلى مرحلة من مراحل الثورة .

وشهدت القاهرة مظاهرات أخرى صامتة ، وأن كانت أكثر تعبيراً عن
الثورة من المظاهرات الصاخبة. ، أنها جنازة الشهداء، بخطوات بطيئة ، وفى صمت ،
ولكن العزم والتصميم ، كانا مرتسمين على الوجوه . وزاد كل يوم من شدة
الحركة الوطنية ؛ فالموظفون قد صمموا على عدم العمل، وكذلك المحامون فإنهم
قد أوقفوا مرافعاتهم فى المحاكم ، وأثبتوا هذا التوقف فى محاضر الجلسات، ولم
يلتفتوا إلى تهديد أو إنذار . وأضرب عمال العنابر والسكك الحديدية ؛ وزاد
الموقف توتراً وتهديداً حينما جاءت القوات البريطانية لحماية هذه العنابر ؛
وللمساعدة فى تسيير النظارات ؛ وكانت المعارك فى هذا القطاع شديدة وعنيفة

ودامية . وحتى السيدات خرجن فى مظاهرات تملأن الشوارع ، ومع صمتهن ووقارهن كن يمثلن نضوج الرأى العام ؛ وإشتراك السيدات مع الرجال فى المطالب الوطنية .

وعملت السلطات البريطانية على تشكيل محاكم عسكرية خاصة لمن يقبض عليهم فى المظاهرات، وكانت تحكم عليهم بالحبس أو الجلد أو الغرامة، أو بها جميعاً ؛ ولكن هذه المحاكمات لم تزد الثورة إلا إشتعالا .

وسرت الروح الثورية من القاهرة ؛ القلب النابض للبلاد ، إلى الأقاليم . فتعطلت المواصلات وخاصة السكك الحديدية ، وعمت الحركة الأقاليم، كما عمت القاهرة دون توجيه أو تدبير . وقامت المظاهرات فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط وكل عواصم القطر متحدية الاستعمار ، وأصدر القائد العام البريطانى إنذاراً لكل من يتلف مواصلات السكك الحديدية أو البرق أو الهاتف ، بأنه يعرض نفسه للاعدام رمياً بالرصاص ، طبقاً للاحكام العرفية . وأرسل القوات البريطانية تجوب الطرق الزراعية ، وترابط إلى جوار خطوط السكك الحديدية . وصدرت الأوامر بمنع إنتقال الأهالى من قرية إلى أخرى ، من غروب الشمس إلى شروقها . وأنذرت القوات البريطانية أهالى القرى التى تقع أى عمليات تخريب بجوار قراهم ، بتحميلهم تبعة هذا العمل ، وباحراق دورهم . وخرجت الحملات البريطانية فى كل إتجاه ، تحاول قمع الثورة والسيطرة على الموقف ، وحاولت إصلاح بعض خطوط المواصلات، ولكن دون نتيجة تذكر ؛ وظلت المواصلات الحديدية والبرقية والتليفونية معطلة فى الوقت الذى تعطل فيه توزيع البريد ووقفت فيه الحركة . ورغم ذلك فإن أنباء الثورة كانت تصل بأسرع مما يمكن تصورة ؛ كانت تصل بطريق السماع وتزيد من حدة إشتعال الثورة فى كل مكان.

ولقد قام الأزهر بدوره كاملا فى هذه الثورة . وكما حدث فى عهد الحملة

الفرنسية ، أصبح الأزهر معقل الثورة ومركز إشعاعها ؛ ألقيت فيه الخطب وخرجت منه المظاهرات، واضطرت القوات البريطانية إلى محاصرة الحى الموجود فيه بأكمله ، ومن جميع منافذه ، دون نتيجة فعالة . وظهر الترابط بين عناصر الامة ، بين المسلمين والمسيحيين، حين خرجت المظاهرات من المساجد والجوامع لكى تدخل إلى الكنائس ، وكان علمها يحمل الصليب مع الهلال ، وهتافاتها تدوى بحياة الصليب مع الهلال . وظلت المظاهرات تملأ الشوارع متحدية ، هاتفة بالاستقلال . ثم ظهر بعض التنظيم الثورى حين ظهرت «الشرطة الوطنية» عاملة على حفظ الأمن والنظام ، بشاراتها الخاصة الدالة عليها ، متحدية بذلك السلطات الرسمية ، التى خضعت لسلطات الاحتلال .

لقد جن جنون البريطانيين وأخذوا فى التمادى فى إصدار الانذارات والبلاغات. فمنعوا حمل الأسلحة ، وسحبوا الترخيصات السابقة وألغوها ، بعد أن منعوا المظاهرات والاجتماعات . وأخذوا يعتدون على الأهالى الجالسين فى المقاهى ، وانتهكوا حرمات بعض البيوت؛ ولكن القمع أدى إلى زيادة الاشتعال. وأصبحت بريطانيا محرجة فى موقفها تجاه المصريين ، واضطرت الى إتخاذ وسائل جديدة تحاول بها قمع الثورة .

٤ ـ القمع :

ولقد سجلت بعض المدن مدآ ثوريآ سجله لها التاريخ مع ما قامت به من أعمال الكفاح الذى إنقلب الى معارك دامية ؛ ونخص بالذكر منها مدينة المنصورة ومدينة أسيوط وديروط. لقد فتحت القوات البريطانية نيرانها على الأهالى فى المدينة الأولى، مما أدى الى قيام مجزرة بشرية . أما أسيوط ، فقد تفاقمت الأحوال فيها وبسرعة بمجرد وصول أنباء اعتقال سعد زغلول وصحبه ، وتوقف عمل السكك الحديدية، وقام الأهالى فيها بمحاصرة بعض قوات الاحتلال ؛ ورغم الخسائر الجسيمة التى

تكبدها الوطنيون ، نتيجة لقلة تسليحهم ، إلا أنهم أجبروا قوات الإحتلال على إحترامهم . وأما فى ديروط فقد هاجم الأهالى أحد القطارات وخربوا السكة الحديدية لقد كانت الثورة مشتعلة فى كل مكان ، وظهر وكأن أسيوط قد أصبحت جمهورية مستقلة ، بعد أن قامت بها شعبة وطنية ، عملت على تسيير الأمور ، والمحافظة على الأمن والنظام ، بل وحتى الإشراف على عمليات الثورة .

واضطر بعض البريطانيين القادمين لمصر من السودان إلى أن يعودوا أدراجهم من حيث أتوا . لكى يستقلوا البواخر من بورسودان إلى السويس . وقررت بريطانيا أمام هذه الحالة الخطيرة إرسال حملات حربية مجهزة ، تعاونها الطائرات لكى تعيد « فتح » مصر العليا . وحتى هذه الحملات الحربية وجدت صعوبات جمة فى السير بين النيران ، وفى إخضاع المناطق الثائرة . وكان الموقف يتطلب من بريطانيا حلا سياسياً ، مادامت المعركة قد بدأت على أساس سياسى . وكانت هيبة بريطانيا فى مصر قد تضعضعت ، ولم يكن لها ممثل رسمى بالبلاد وقت إعلان الثورة ؛ ذلك أن وينجت كان قد سافر من مصر وبقى محله شاغراً ، فأختارت بريطانيا أحد رجال إمبراطوريتها المعروفين المشهورين ، والذى كان فى وسعه أن يستند إلى سمعته لإرهاب المصريين وقمع حركتهم : إختارت بريطانيا الجنرال اللنبى ، القائد العام لقواتها فى الشرق الأوسط سابقاً ، وقاهر الأتراك وفاتح فلسطين ، إختارته مندوباً سامياً لها فى مصر . وكان لهذا المنصب ، مع الأحكام العرفية ، ومع نظام الحماية ، فى أيدى هذا الشخص ، الذى استند إلى قوات الإحتلال ما يجعل بريطانيا تعتقد فى إمكانية إعادة سيطرتها على الموقف ، وقمع الثورة .

ووصل اللنبى إلى القاهرة مندوباً سامياً وممثلا خاصاً لملك بريطانيا فى مصر والسودان ، وكانت له جميع السلطات العسكرية والمدنية ، وفى وسعه إتخاذ أي

إجراء مناسب لحفظ الأمن والنظام فى البلاد . وصرح بمجرد وصوله بأن هدفه الأول هو وضع حد للاضطرابات الموجودة ؛ ولكنه شرح لبعض الأعيان أنه سيقوم بإجراء بعض التحريات، وبمحاولة لإزالة الشكاوى ، وطلب منهم معونته فى مهمته : ولكن على أساس أن تتم العملية فى ظل النظم القائمة ، أى داخل إطار نظام الحماية الذى لا يناقش . فكأنه رغب فى إظهار بلاده بمظهر الدولة التى تعمل من أجل العدالة ، فى الوقت الذى صممت فيه بريطانيا على ضرورة القضاء على الثورة وتدعيم نظام الحماية . وكان الموقف ظاهراً واضحاً ، ولذلك فان العناصر الوطنية لم تتراجع فى ثورتها . حقيقة أن بعض « الوجهاء » و « الأعيان » وبعضهم أعضاء فى حزب الوفد المصرى ، قد اشتركوا فى إصدار نداء يذكر أن الاعتداء على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية ، وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً ، ويوقف الحركة ويعطل المعاملات ويسبب العسر ؛ ولما كانت السلطات العسكرية قد أنذرت باتخاذ أقصى العقوبات ، وبالوسائل الحربية ، لعقاب كل حادث يقع ضد المواصلات والممتلكات العامة ، لذلك فإن هؤلاء الأعيان والوجهاء يناشدون الشعب، وباسم مصلحة الوطن ، تجنب كل اعتداء ، وعدم الخروج عن حد القانون. لقد ناشدوا الأهالى بأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر لمنع وقوع أى عمل يضر بمصلحة البلاد. ولم يشرح موجهوا هذا النداء أعمال القسوة التى قامت بها قوات الإحتلال ولم يذكروا حق المواطن فى انتزاع حريته وحق بلاده بقوة يده ؛ فظهروا على أنهم يمثلون أشد العناصر المصرية فتوراً ، وأكثرهم خوفاً من بريطانيا ، وتعلقاً بامتيازاتهم وممتلكاتهم الشخصية . ولقد قابل اللورد اللنبى بعض أعضاء الوفد الذين شرحوا له الموقف ، وشرحوا له ضرورة قيام بريطانيا بإجراء العدالة ، وبإعطاء الحق المسلوب الى أبناء مصر . وأظهروا بذلك أن القيادة

الوطنية لا تزال فى الميدان ، ولا تزال مصرة على مطالبها ، رغم تهديد السلطات الإستعمارية .

وحاولت الوزارة البريطانية،على لسان اللورد كيرزن ، أن تعمل على إساءة إفهام العالم لوضعية مصر ولثورتها وللرجال الذين قاموا بها ، فى الوقت الذى حاولت فيه إيجاد إنشقاق بين العناصر الوطنية فى البلاد . ولقد صرح كيرزن بأنه كان يرحب بمجىء رشدى وعدلى إلى لندن ، وبأنه كان مستعداً للاتفاق معهم على تحديد الشكل الذى ستقوم عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام ؛ أما بالنسبة لسعد زغلول وصحبه ، فقد إتهمهم بأنهم قد دبروا الإضطرابات ، وأنهم يهدفون إخراج بريطانيا من مصر ، وأنهم قد إختاروا وقت إنعقاد مؤتمر الصلح فى باريس موعداً للقيام بحركة ثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ؛ إذ أن ذلك يعنى ضمناً موافقة بريطانيا على البحث فى التخلى عن تبعاتها تجاه مصر. فثبت من هذا التصريح أن بريطانيا وهى تعمل على تشويه الحركة الوطنية، كانت مصممة على تثبيت الحماية وتأييدها . بل لقد كانت هذه الخطبة بداية لسياسة بريطانية بسيطة، تهدف خلق إنشقاق بين سعد زغلول وصحبه من ناحية، ورشدى وعدلى من ناحية أخرى ؛ وتقوم بضرب كل قوة بالقوة الأخرى ؛ وذلك فى الوقت الذى نعمل فيه على كسب عدد من الوجهاء والأعيان ، الذين يخشون على مراكزهم ومصالحهم ، إلى جانبها ، وفى الوقت الذى تحاول فيه كسب عدد من الموظفين بالقلادات والرتب والنياشين ، بأسم حسن سير الادارة فى البلاد . وحينما تخرج إحدى القوى الوطنية منتصرة من منافسات المعسكرات الداخلية المصطنعة ، وتبدأ فى مواجهة قوات الاحتلال وسلطاته ؛ فهناك القصر تضرب به هذه القوة الوطنية ، وتبقى هى دائما ، تتفرج وترى .

ولكن آمال بريطانيا قد خابت؛ فبمجرد إعلان ونشر تصريح اللورد كيرزن

• مم موظفوا الدولة على الاضراب عن العمل لاول مرة فى تاريخ البلاد . إنها
ا دارة التى تسير شئون الحكم ، إنها الأداة التى تنفذ السياسة البريطانية باسم
• حب البلاد ، وهو حينئذ أحمد فؤاد . لقد أجبر تصريح اللورد كيرزن
ا ظفين المصريين على الاضراب ، ودفعهم إلى ذلك دفعاً ، حتى لا يظهروا
أ م الرأى العام بأنهم بعيدون عن الحركة الوطنية ، أو من المهادنين للاحتلال
و لحماية . وكتبوا العرائض محتجين على هذا التصريح ، ورفعوها إلى السلطان ،
و دموها إلى ممثلى الدول. وأبتدأ الاضراب فعلا ولمدة ثلاثة أيام إبتداء من
! م ٢ ابريل ، وسرت روح حماسية ، هادفة الإستمرار فى الاضراب، حتى يتم
ا فراج عن المعتقلين ؛ وشكل الموظفون لجنة تتحدث بأسمهم، وتواصل تكتيل
. كتهم .

وكان هذا الاضراب سبباً فى إثارة الحماس وزيادة إشتعال النيران.وأقفلت
ا وانيت ووقعت الإصطدامات والالتحامات فى شوارع القاهرة ، حتى تخضبت
أ ضها بدماء الوطنيين . ومع القوة ، زادت درجة التضحية ؛ ولكن بريطانيا
• رت فى سياستها دون تراجع ، وإستخدمت إمكانياتها العسكرية والادارية فى
: بيت مراكزها وتدعيمها. فأرسل الجنرال اللنبى قواته تعبث فى شوارع القاهرة،
، حاول إغلاق الجامع الأزهر وجامع ابن طولون ،حتى يقضى على مراكز إجتماع
أ كان حرب الثورة .

وأسرفت قوات الاحتلال فى عملية القمع ، وإرتكبت الفظائع فى كل مكان؛
إ تكبتها فى مقابلة المظاهرات السلمية غير المسلحة برصاص البنادق والمدافع
ا شاشة ، مما أثار إحتجاج الأطباء والجراحين فى مستشفيات العاصمة ، على
و يه الأطفال والنساء دون ضرورة حربية؛ وإرتكبتها بشكل فاضح فى الأقاليم؛

وخاصة المناطق القريبة من العاصمة ، فى الجيزة، وفى المناطق الثائرة فى مصر العليا، وفى أسيوط .

ولقد هاجمت قوات بريطانيا العزيزية والبدرشين بمركز الجيزة وبدأت بطلب الأسلحة ليلا ، ثم أخذت فى إقتحام المنـــازل وتحطيم الاثاث والسلب ، وإهانة السيدات وجذبهن من شعورهن وإنتزاع حليهن . وأجبروا الأهالى على الخروج من القرى ، وبدأوا فى إشعال النار فيها وهى محاصرة ، وأخـــذوا فى تفتيش الأهالى والاعتداء على النساء والتنقيب فى ملابسهن وأجسامهن ؛ وهتكوا الأعراض . وكرروا ذلك فى بعض القرى ؛ وحينما قاوم الاهـــالى ، قابلهم البريطانيون بإطلاق النار . وإدعت السلطات البريطانية أن أهالى هذه القرى كانت تأوى بعض البدو المسلحين ، وأنها عثرت فيها على كميات من الأسلحة ، وأن النيران قد شبت نتيجة لوقوع سقف أحد المنازل وتحطيمه لمصبـاح الاضاءة . ولقد إحتج مجلس مدينة الجيزة على الشدة فى معاملة البريطانيين للأهالى ، وقرر مديرية الجيزة تشكيل لجنة للتحقيق فى هذه الحوادث التى وقعت فى منطقته. وحين إتصلت به قيادة الجيش البريطانى وأبلغته أنها قررت إعادة التحقيق بلجنة جديدة، رفض الإذعان وإحتج عليه .

وإستمر هذا القمع ، ولكن بريطانيا شعرت بعدم جدواه ، وعدم تمكنها عن طريقه من كبت أصوات مصر . ولذلك فإنها عملت على إنتهاج خطة جديدة ؛ إنها الخطة السياسية التى يمكنها بها ، عن طريق تفتيت المعسكر الوطنى ، وضرب القوى الواحدة بالأخرى ، والتحقيق فى أصول الحوادث ، وجر الموضوع من مجموعة إلى تفاصيله ووقائعه ، والمساومة على كل بند وكل شرط وكل مصلحة ، يمكنها بها أن توقف المعركة ، وتبقى على مصالحها وإمتيازاتها فى صلبها وأساسها ،

وإن غلفت ذلك بغلاف جديد ، وبلون جديد ، وبإسم جديد .

ومع تغيير الخطة البريطانية ، تغيرت طبيعة المعركة الوطنية . فمن ثورة إلى نقاش ومباحثات ومفاوضات . ومن حماية قد تصل إلى إستقلال ، سواء كان ذلك إستقلالا ذاتياً أو خاضعاً لشروط .

الفصل الرابع

الانشقاقات وصمود القيادة (1)

كانت بريطانيا قد شعرت ، منذ إعلان حمايتها على مصر ، بأن الوضعية الجديدة لاتتمشى مع الأمانى القومية ولا المستوى الوطنى الذى بلغته البلاد ، ولذلك فان الحماية كانت إجراءاً مؤقتاً تتطلبه ضرورات الحرب . ولكن قطاعاً هاماً من حكام إنجلترا ورجال إمبراطوريتها عملوا على الإحتفاظ بنظام الحماية فى مصر وزيادة تثبيت أقدامهم فى البلاد . وإستندوا إلى ذلك إلى التغيرات الخطيرة التى وقعت فى منطقة الشرق الأدنى خلال الحرب العالمية الأولى ؛ تلك التغيرات التى سمحت للقوات البريطانية بالسيطرة على معظم منطقة الهلال الخصيب . وكان نجاح « الثورة المصرية عام ١٩١٩ » مؤيداً لوجهة نظر الساسة الانجليز الذين يعلمون بضروره إنهاء نظام الحماية ، ولكن نجاح الثورة دفع العناصر الرجعية والتسلطية البريطانية إلى تغيير الشكل الخارجى لهذا النظام وسيستغلون فى ذلك أساليبهم المعروفة ، من إرسال لجان للتحقيق ، إلى الدخول فى مباحثات ، ومنها سيعمدون إلى بذر بذور الشقاق والخلاف بين العناصر الوطنية حتى يتمكوا من إحتواء أكثرهم هدوءاً وفتوراً ويتفقوا معه .

١ ـ أخطاء السياسة البريطانية وإنشقاق الجبهة الوطنية : ـ

وإقترفت السلطات البريطانية أخطاء متوالية كانت عاملا أساسياً فى التمكين للوفد وتفاقم الإستياء من موقف الحكومة البريطانية . فمن هذه الأخطاء

---

(١) د. خالد نعيم .

إعتراض السلطات البريطانية فى مصر إمضاء التوكيلات للوفد من جانب أصحاب الشأن المصريين إذ أصدر المستر هنز ، مستشار وزارة الداخلية ، أمراً للمديرين بمنع تداول التوكيلات أوالتوقيع عليها . وعندما إعترض سعد زغلول ، بوصفه رئيس الوفد ، على هذا الإجراء فى كتاب وجهه لحسين رشدى باشا ، رئيس الوزراء ، أجاب هذا بشكل يضع المسؤلية بكاملها على مستشار الداخلية ، ويوصى بتأييد الحكومة المصرية للوفد (١) فشجع هذا الأمر الأهالى على الإستمرار فى تأييد الوفد .

وأما الخطأ الأكبر الذى وقعت فيه الحكومة البريطانية فهو إصرارها على رفض الاذن للوفد بالسفر إلى إنجلترا . فقد تقدم سعد زغلول فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ يطلب السماح له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى لندن ، فوعدت السلطات البريطانية بإجابة طلبه . فلما إستبطأ الرد أرسل فى ٢٩ نوفمبر ، خطاباً آخر إلى المندوب السامى ، إلا أن الجواب كان دعوة إلى سعد زغلول لتقديم إقتراحات بشأن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى « شريطة أن تكون فى دائرة الحماية » (٢) .

وأمام هذا الرد يعترض سعد باسم الوفد ، ويقول فى جوابه على كتاب المندوب السامى : « ورداً على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتكم ، بأنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض إقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا » . . . . وكذلك يقدم الوفد على خطوة أخرى ، يخرج بها المسألة عملياً من نطاق العلاقة المصرية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — ثورة ١٩١٩ ج ١ . ص ١٠٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . ج ١ . ص ١٣٩ — ١٤٠ .

ـ البريطانية ، إلى نطاق الدولية . فيوجه فى ٦ ديسمبر نداء إلى معتمدى الدول الأجنبية يحتج فيه على كل قرار بشأن مصر لا يؤخذ فيه رأى الأمة المصرية . وفى ١٠ ديسمبر أيضاً وجه بياناً آخر للأجانب المقيمين فى مصر ، قال فيه : « أن مصر تطلب الاستقلال التام ، وإقامة حكومة دستورية فى البلاد وتتعهد باحترام الإمتيازات الأجنبية ، وبالمحافظة على حياد قناة السويس . »(١) وفى ١٤ ديسمبر أرسل سعد برقية إلى الرئيس ويلسون ، يعترض فيها على الحماية . بإعتباره صاحب المبادىء الهامة التى إتخذتها كثير من الشعوب دساتير لها وأهدافاً تصل إليها . ووجه إليه فى ٢٦ منه برقية أخرى يبدى فيها رغبة مصر فى عرض قضيتها على مؤتمر الصلح .

وقدم رشدى باشا ، فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ إستقالته للسلطان فؤاد ، بسبب موقف حكومة لندن ، غير أن السلطان طلب منه التريث لكنه عاد وقدمها مرة أخرى بعد أحد وعشرين يوماً ، بسبب إصرار لندن على رفضها لطلبه (٢) . ونرى من هذه التطورات التعاون الوثيق بين حسين رشدى باشا وبين سعد زغلول وأصحابه . وكانوا جميعاً متفاهمين مع السلطان الذى أيد إستقالة رئيس وزرائه . وعندما حثه « رونالدو نجت » ، على أثر تعليمات تلقاها من وزارة خارجيته ، على أن يستدعى الزعماء الوطنيين وأن يبين لهم أنهم لا يخدمون مصر بأعمالهم تلك ، رفض رشدى إجابته إلى طلبه (٣) .

---

(١) أحمد شفيق باشا ــ حوليات مصر السياسية . حـ ١ (التمهيد) . ص ١٦٦ ــ ١٧٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ــ المرجع السابق . حـ ١ . ص ١٥٥ ــ ١٥٦ .

(3) **RONALD, Wngate; Wingate of the Sudan; London, 1955. p. 237.**

وأخيراً سمحت السلطات البريطانية فى أول يناير ١٩١٩ لكل من حسين رشدى باشا، وعدلى يكن باشا بزيارة لندن، إلا أن هذا الأمر جاء متأخراً، وأصر الرجلان على أن يسمح لسعد زغلول ورفاقه بالسفر كذلك (١). ونجح ونجت فى إقناع الوزيران بمواصلة القيام بوظيفتيهما حتى يتمكن من إقناع حكومة لندن بتحقيق طلبها. وسافر ونجت إلى لندن للتشاور مع حكومته، وتولى مكانه السير مان تشيتهام، لتصريف الأعمال أثناء غيابه.

وفى هذه الأثناء كان الوفد يقوم بدعاية واسعة، وركز فيها هجومه على الحماية. ففى خطاب لسعد زغلول بمنزل حمد الباسل، فى ١٣ يناير ١٩١٩، أعلن أن الحماية باطلة «بطلاناً أصلياً أمام القانون الدولى، وتخالف مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التى خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة». ولم يكن سعد حتى ذلك اليوم قد فتح موضوع السودان، ولكنه علق فى ذات اليوم عليه فقال: «إن ما ذكر عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة. ولأن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية» (٢) وأعلن كذلك فى ٧ فبراير بأنه لا يمكن للحماية أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة.

ولم تنجح مساعى ونجت فى لندن، وإستبقته حكومته هناك. وبعث اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطانية، برقية إلى القاهرة، فى ٢٦ فبراير يصف فيها القادة المصريين بأنهم «.. ذوو مكانة وماض مشكوك فيهما، وأنهم ينظمون «حركة غير مخلصة» ضد الدولة الحامية، وان السماح لهم بالقدوم إلى لندن ينطوى على الإعتراف بهم، وهو أمر لاحق لهم فيه (٣).

---

(1) RONALD, Wingate; op. Cit., p. 238.

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق. ج١. ص ١٤٤ - ١٤٧.

(3) RONALD, Wingate ; op. Cit. ; p. 240.

ووجد السلطان فؤاد نفسه فى موقف صعب . فإما أن يستمر على تأييد رئيس وزرائه والوفد ، وبذلك يغضب الانجليز ، واما أن يقف بجانب حكومة لندن فيكسب عداء الوفد . وكان الوفد ينتظر منه ألا يقبل إستقالة رشدى وأن يمضى فى تأييد رئيس وزرائه . لكنه قبل إستقالته ، وطلب منه الإستمرار فى إدارة الأعمال إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة (١) . فكان هذا أول إنشقاق فى الحلف بين الحكومة والقادة الوطنيين . وكتب الوفد للسلطان فى ٢ مارس كتاباً لا يخلو من تقريع . جاء به : « . . . كيف فات مستشاريكم أن عبارة إستقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذو كرامة ووطنيـــة أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ ! . . . عفواً يا مولانا ، قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر وفى غير هذا الظرف غير لائقة ولكن الامر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى إعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين . » (٢) وشعر السلطان بالتحدى وبالخطر فطلب الحماية من السلطات البريطانية . (٣) وربما كان العداء المتبادل بين فؤاد والوفد يرجع إلى ذلك الموقف .

وأقدمت السلطات البريطانية فى ٨ مارس ، بموافقة وزارة الخارجية ، على خطوة دلت على قصر نظر . وهى إعتقال سعد زغلول وصدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل ونفيهم إلى مالطة . فكان هذا الإجراء بمثابة الشرارة التى أشعلت بركان الغضب الذى كان يعتمل فى صدور المصريين . فإنفجرت الثورة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . جـ ١ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . جـ ١ . ص ١٦٠ - ١٦٢ .

(3) RONALD, Wingate : op. Cit., p. 241

المصرية عام ١٩١٩ التى كانت أقوى من أى عامل آخر فى بناء زعامة سعد زغلول ، وفى التمكين للوفد ، ونفخ روح الثقة والعزم فى نفوس أفراده . فقد أظهرت الثورة تضامن الأمة ، إشتركت النساء لأول مرة فى المظاهرات فى تاريخ مصر ، وإكتشف الطلاب إمكاناتهم خلال المظاهرات التى كانوا يقومون بها .

وأمام هذا المد الثورى تراجعت حكومة لندن عن موقفها وبعث مستر لويد جورج من باريس خطاباً إلى اللورد كيرزون يؤيد فيه إقتراح ونجت بالنسبة لسفر المصريين ، بل ويلح على ضرورة إعادة النظام إلى مصر ثم السماح لمن شاء من المصريين بعد ذلك بالسفر إلى لندن (١) . وعينت حكومة لندن ، اللورد اللنبى ، مندوباً سامياً على مصر ليعيد النظام إليها . فسعى لدى حكومته إلى إطلاق سراح المنفيين .

وعمدت إنجلترا إلى الإفراج عن سعد زغلول وصحبه لكى تهادن الثورة وتخفف من حدتها . وبالفعل أعلن قرار بالإفراج عنهم فى ٧ أبريل ، وإباحة السفر لمن شاء . ومع إنتشار مظاهر الفرح والسرور فى أنحاء البلاد شعرت بريطانيا بأن جزءاً من الرأى العام المصرى يعلق أهمية كبرى على الإفراج عن أعضاء الوفد وعلى مؤتمر الصلح ، أكثر من إهتمامهم بالإستمرار فى الكفاح ، وبشكل متبلور ، ضد البقاء البريطانى فى البلاد . (٢)

٢ ـ الوفد المصرى فى باريس ، وإنشقاقه : ـ

فعلى إثر قرار الإفراج عن « سعد وصحبه » والسماح لأعضاء الوفد بالسفر

---

(١) Ibid. ; p. 242.

المجمل فى تاريخ مصر الحديثة . ص ٣٦٢ .

، باريس سارع الوفد فى القاهرة إلى تنظيم صفوفه ، فتقرر أن يسافر كل من :
صطفى النحاس وعلى شعراوى وجورج خياط وسنيوت حنا والدكتور حافظ
فيفى . وينضم إليهم سعد وصحبه المعتقلين فى مالطة (١) . فأبحر أعضاء الوفد
ن مصر يوم ١١ أبريل إلى مالطة حيث صحبوا سعد زغلول وصحبه إلى باريس .
م تألفت فى ١٢ أبريل فى القاهرة لجنة مركزية للوفد ، تولى رئاستها محمود سليمان
شا ، لإمداده بما يحتاج إليه ، ولجمع التبرعات له . وفتح باب التبرعات للوفد ،
تسابق أبناء مصر فى بذل المال ، أغنياء وفقراء (٢) فجمعت له خلال مدة
صيرة أموال ضخمة

وتألفت لجان أخرى فى الأقاليم لجمع التبرعات ، كانت أولها « لجنة طنطا »
تى إقترح تأليفها محمد نجيب الغرابلى باشا (٣) . وبهذا نجح الوفد من ناحية لم
تر افر الزعيم المصرى مصطفى كامل ، وهى وسيلة الإتصال بالأمة والتأثير فيها .
نجح كذلك فى الجمع بين المسلمين والأقباط ، بضمه سينوت حنا وجورج خياط
آخرين فيما بعد ، وكان مصطفى كامل قد نال تأييد (شق الأمة) فى البداية
كن لم يلبث الأقباط أن تحولوا إلى معارضين له .

ثم أن سعد زغلول فيما بعد أوصى بتأليف « لجنة الوفد المركزية للسيدات »
تى كانت ترأسها السيدة هدى شعراوى وتفرعت من هذه اللجنه لجان أخرى(٤).

---

(١) محمود أبو الفتح — مع الوفد المصرى ص ١٠ .
(٢) أحمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد جـ ١ ص ٣٢٦ .
حيث يذكر : أن عاشور باشا تبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وأن الأمير
يوسف كمال تبرع بمبلغ ألفين جنيه .
(٣) مجلة المصور . عدد ٤٢٢ . القاهرة . ١١ نوفمبر ص ٩ .
دراسة بعنوان « الغرابلى باشا وكيف دخل الوفد المصرى » .
(٤) مجلة الجامعة الأمريكية ، بيروت ، أبحاث السنة (١٥) ، الجزء الثانى ،

ومع المظاهرات الأولى التى خرجت تطوف الشوارع منادية بحياة سعد وبالإستقلال ، وقفت القوات البريطانية موقف حزم ، مثبته بذلك أن شيئاً لم يتغير من الناحية القانونية ولا من الناحية الفعلية فى وضعية مصر .

وعندما وصل الوفد إلى باريس فى ١٩ أبريل ، كان على يقين من نجاح مقصده ، خاصة وأنه كان يحمل فى حقيبة مطالب الأمة المصرية، معززة بالوثائق . لذلك أخذ الوفد ينسق أعماله وينظمها . فإتخذ له هيئة سكرتارية تتألف من محمد بدر والمسيو جورج دومانى للقسم الفرنسى ، والمحامين ويصا واصف وعزيز منسى وعلى حافظ رمضان ومصطفى النحاس ثم شكل ثلاث لجان : الأولى للمالية إنتخب لها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد اللطيف المكباتى . والثانية للنشر ، وأعضاؤها إسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى وويصا واصف والثالثة للحفلات ، وأعضاؤها إسماعيل صدقى وحسين واصف وجورج خياط(١) . وكان الوفد قد رسم خطة عمله بحيث يبدأ بمقابلة الرئيس ولسن أولا ، حيث كان الوفد يعتقد أنه رأس المؤتمر ودعامته ، لإستمالته لتأييد مطالب الأمة المصرية . ثم يتقدم بعد ذلك إلى المؤتمر . هكذا كان الوفد يعتقد فى سهولة مهمته .

وكانت بريطانيا — من جانب آخر — قد أعدت عدتها فى مؤتمر الصلح ، ومع الدول المنتصرة حتى لا يستمع مندوبها إلى وجهات النظر المصرية (٢) .

= يونيو ١٩٦٢ ، دراسة عن : « نشأة حزب الوفد المصرى ١٩١٨ — ١٩٢٤ » دكتور . محمود زايد . ص ٢٥٧ .

(١) عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ . دار الكاتب العربى . ص ١٩٨ — ١٩٩ .

(٢) جلال يحيى — المرجع السابق . ص ٣٦٢ .

وفوجيء الوفد فى باريس باعتراف الرئيس ويلسن بالحماية البريطانية على مصر . وأذيع إعترافه فى القاهرة يوم ١٢ أبريل ١٩١٩ . وتلا ذلك إعتراف معاهدات الصلح مع الدول المهزومة بالحماية . فدب اليأس إلى نفوس أعضاء الوفد . وظهر تخلخل فى صفوف المعسكر الوطنى بالقاهرة وخاصة فى قطاع الموظفين الذين تراجعوا فى قراراتهم بشأن الإضراب . أما الطلبة والمحامون فقد واصلوا تمسكهم بموقفهم .

وإحتج الوفد المصرى على هذا الإعتراف كما إحتج عليه الحزب الوطنى . غير أن أعضاء الوفد فى باريس بدأوا يشعرون بصعوبة مهمتهم . وفى جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ التى عقدها الوفد صرح عزيز منسى مستشار الوفد ، بأن مهمتهم قد إنتهت ، وأن الأمل فى الاستقلال لم يعد له وجود(١) . وإستقال عزيز منسى وحذا حذوه ويصا واصف الذى طلب إذناً بالعودة إلى مصر (٢) . أما أغلبية الأعضاء فقد رأوا ضرورة مواصلة المهمة .

والواقع أن إعتراف ويلسون بالحماية قد زاد من نفوذ السلطات البريطانية فى مصر وسمح لها بزيادة إضطهاد العناصر الوطنية . وإمعانا فى محاربة الوفد أصدر القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منشوراً يقضى بمعاقبة كل من يقوم بجمع التبرعات لخزينة الوفد بالقبض عليه ومحاكمته بمقتضى الأحكام العرفية ومصادرة الأموال التى جمعت لهذا الغرض (٣) .

---

(١) أحمد شفيق باشا — المصدر السابق . ج ١ . ص ٤٣٣ — ٤٣٤ .

(٢) أحمد أبو الفتح — المسألة المصرية والوفد . ص ٨٧ — ٨٨ .

(٣) ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ . مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة . ص ٣٦٨ .

كان بسبب هذه الخيبة الفادحة التى منى بها الوفد ، وإنهيار آماله فى مؤتمر الصلح ، أن نشأ موقف جديد كان على الوفد مواجهته ، وهو : هل إنتهت مهمة الوفد؟ وفى بداية الأمر تناوب اليأس الجميع فكتب سعد زغلول إلى محمود سليمان، رئيس اللجنة المركزية بالقاهرة ، فى ١٣ مايو يقول : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوهنا ، كل الجهود والمساعى لم تؤد إلى نتيجة فى النص التمهيدى لمحادثات الصلح إعترف الألمان بالحماية .. » (١) ، وفى جلسة ٢٦ مايو السابق الإشارة لها — أعلن سعد زغلول يأسه قائلا : « إن مهمة الوفد قد إنتهت، ولم يبق أمل فى الحصول على الإستقلال التام ، وإن كل قول عدا ذلك يعد مغالطة، وإن كل عمل الوفد الآن ما هو إلا تنظيم للهزيمة » (٢) . على أن بعض رجال الوفد لم يجد فى أقوال سعد ما يغرى بإستمرار الوفد فى مهمته . ورأينا كيف أن عزيز منسى يصر على العودة ، ليبلغ الأمة نتيجة سعى الوفد . كما أن على حافظ رمضان محامى الوفد ، رأى أن « لا أمل ولا عمل وأن الوفد عليه أن يسعى للمفاوضة من أجل الإستقلال الداخلى » . وكان حسين واصف من نفس هذا الرأى . وقد إقترح على زملائه السفر إلى لندن لمواصلة العمل السياسى هناك ، وعرض نفسه ليكون واسطة بين الوفد والمستر بلفور ، وزير خارجية بريطانيا ، والسفير الإنجليزى ، مالت ، فى تركيا . ولكن الوفد رفض ذلك .

وشهد شهر يوليو ١٩١٩ أول إنشقاق فى صفوف الوفد إنتهى بنفصل محمود أبو النصر وإسماعيل صدقى وحسين واصف ، وإستقالة على حافظ رمضان فى

---

(١) محمد أنيس . دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ . الجزء الأول ص ١٤ ، ٢٣٥ .

(٢) محمود أبو الفتح . المسألة المصرية والوفد . ص ٧٣ — ٧٤ .

واخر شهر يونية (١) . ويرجع "السبب فى هذا الإنشقاق أن حسين واصف
إسماعيل صدقى قد إتفقا مع موظف صغير يدعى « صباغ » كان يعمل عند
ابرنس حسين ، على أن يعرض وساطته بين المستر بلنور وسعد . ولكن سعد
زغلول رفض ذلك . كما أن الخلاف بين صدقى والوفد على السياسة الواجب
إتباعها حيال مسائل النشر ، والنقاش الحاد الذى نشب على أثر ذلك بين لطفى
السيد وإسماعيل صدقى هو الذى جر إلى الإنشقاق .

وكان الخلاف قد إنفجر بين إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر من جهة ، وبين
سعد زغلول وأعضاء الوفد الآخرين من جهة أخرى ، عندما وصلت إلى الوفد
معلومات عن فظائع القوات البريطانية العسكرية فى مصر ، بشأن حوادث
العزيزية ونزله الشوبك (٢) . فلما أراد الوفد نشر هذه المعلومات إعترض
إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر ، متذرعين بأن النشر فى الوقت الحاضر لا يتفق
مع مصلحه الأمة المصرية ولا مع مهمة الوفد ، خاصة وأن الولايات المتحدة
نفسها قد صدقت على الحماية .

وكانت الفكرة الأساسية فى آراء إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر هى
الالتجاء إلى لندن وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحركة والحكم
الذاتى فى ظل الحماية . وقرر الرجلان تبليغ فظائع نزلة الشوبك والعزيزية إلى
أحرار البرلمان الانجليزى (٣) وقد روج الوفد ضد إسماعيل صدقى وأبو النصر

---

(١) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ٢٠٤ .

(٢) كان عبد الرحمن فهمى قد أرسل ملف كامل عن فظائع الانجليز خلال أحداث نزلة الشوبك والعزيزية ، مدعم بالصور والوثائق .

(٣) عبد العظيم رمضان — المرجع السابق . ص ٢٠٥ .

تهمة إفشاء أسرار الوفد ، كما إتهما بالإتصال بالإنجليز . وإستقالة على حافظ رمضان كانت بسبب هجوم لطفى السيد على إسماعيل صدقى (١) . وجرى نقاش حاد بين سعد زغلول وعلى شعراوى أدى إلى عودة شعراوى إلى مصر (٢) . إلا أن الشقاق لم يقف عند هذا الحد ، وساد التوتر علاقات سعد زغلول وأعضاء الوفد . فقد كان سعد معتداً بنفسه ، متصلباً برأيه ، يميل إلى الإنفراد بالزعامة ، ولا يبالى أحياناً بالوسيلة التى تمكنه من القضاء على خصومه . وساعده على السيطرة على زملائه عاملان مهمان : الأول هو أن الأمة عدته « رجلها الفذ وبطلها الوحيد ، وأنه فاق بوطنيته وعلو همته محررى الأمم وقادة الشعوب جميعاً فصارت تتغنى بمديحه الأطفال الرضع . والشيوخ الركع والمخدرات فى قصورهن والقرويات فى أكواخهن . وأولته الأمة من الثقة ما لو نالها نبى أو رسول لما وجد من يكفر برسالته »(٣) . وكان غضب الوفد على أحد أعضائه يجعل وطنيته موضع شك(٤) . أما العامل الثانى ، فهو أن أعضاء الوفد الآخرين لم تكن لهم بعض المؤهلات الضرورية للزعامة . فاسماعيل صدقى كان لا يقيم للشعب وزنا ، وعبد العزيز فهمى

---

(١) محمود أبو الفتح — المسألة المصرية والوفد . ص ٨٧ — ٨٨ .

(٢) يوسف نحاس . ذكريات سعد زغلول ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية . (القاهرة ، ١٩٥٢) . ص ٣٠ — ٤٠ .

(٣) حول « المسألة المصرية — الحقيقة والتاريخ » ، بدون تاريخ ، يرجح أن هذا الكتاب نشر فى أواخر عام ١٩٢٠ ، وناشره الحزب الوطنى بإعتباره تقريراً من الحزب للمشرع (مشروع ملنر) .

(٤) يوسف نحاس — المصدر السابق . رسائل محمود أبو النصر ، عندما إتهم بالخيانة وفصله الوفد . يقول فى رسالته المؤرخة فى ١٩ أغسطس ١٩٢٠ « أما أنا فبقيت وحدي ذلك الرجل الخائن فاللهم صبراً » .

« كان محالا أن يكون زعيماً من ذلك الطراز المعروف الذى تتولى فيه الزعامة قيادة الجماهير ، وتلتف حولها أشتات الطبقات وتحرص على إجتذاب الناس بشتى الذرائع والأسباب وتؤثر فيهم بالألوان المغريات حتى تأخذ نواصيهم إلى ما تهدف إليه من أغراض وغايات » (١) . أما لطفى السيد ، فانه كان أشبه بمعتزلى السياسة فى صدر الاسلام ، لاصبر له على الشقاق والتنافر ، ويرى المسايرة والملاينة طريقاً أفضل من إستعمال العنف . ولم يكن لعلى شعراوى على ما يبدو من ميزة سوى حسن وضعه المالى ، وعضويته السابقة فى الجمعية التشريعية .

٣ ـ لجنة ملنر فى مصر وموقف القوى الوطنية منها :

وكان من المحتمل أن ينفض عن الوفد أغلبية أعضائه لولا أن المصريين أحيوا فيه الآمال بمقاطعتهم للجنة ملنر (٢) . وكانت بريطانيا قد فكرت منذ نشوب الثورة فى ارسال لجنة للتحقيق إلى مصر ، محاولة بذلك التخفيف من حالة التوتر النفسانى ، أى العامل المعنوى المحرك للبلاد فى هذه المرحلة . ففكرت فى ذلك منذ شهر ابريل عام ١٩١٩ وأعلنت ذلك فى مجلس العموم ثم فى مجلس اللوردات ، ولكنها تشبثت بأن مهمـــة هذه اللجنة هى « لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً فى القطر المصرى . . . وتقديم تقرير عن الحالة . . . وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها . . . وحماية المصالح الأجنبية » . فبريطانيا كانت تصر على ضرورة إجراء تغيير داخلى وإسمى فى نطاق نظام الحماية ، وشكلت بريطانيا اللجنة برئاسة الفريد ملنر ، وزير المستعمرات .

---

(١) محمود تيمور ـ ملامح وغضون . القاهرة ، ١٩٥٠ . ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) جريدة السياسة ، أول مارس ١٩٢٥ ، خطبة عبد العزيز فهمى .

وعضوية كل من رنل رود والجنرال ماكسويل ، علاوة على الأعضاء الفنيين فى الشؤن المصرية والعربية والمستشارين القانونيين . فسرت فى مصر روح التذمر من أقصاها إلى أقصاها وارتفعت الإحتجاجات وخرجت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية ، ووقعت الاشباكات وسقط الجرحى والقتلى فى الشوارع برصاص الانجليز .

ولقد كان موقف الحزب الوطنى صريحاً ، إذ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء — أما الوفد المصرى فقد أجاب بأن هذه العملية ستزيد من تمسك المصريين بحقوقهم وتوثيق روابط الإتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم من أجل الوطن(١) . وكانت وزارة سعيد تعارض فى حضور لجنة ملنر إلى مصر ، فاضطرت إلى الاستقالة . وعهد السلطان فؤاد إلى يوسف وهبه باشا ، بتشكيل وزارة جديدة ، وأظهر الشعب غضبه لقبول يوسف وهبه تشكيل وزارة فى مثل هذه الظروف ، وإحتج عليه الأقباط قبل المسلمين .

ووصلت لجنة ملنر إلى بور سعيد فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، ومنها سافرت تحت حراسة مشددة إلى القاهرة . لقد أخليت لها محكمة سكة حديد القاهرة ، ووصلت اللجنة إلى مقر إقامتها فى فندق سميراميس ، دون حدوث إعتداء على أى من أفرادها . ولقد احتجت مصر من أقصاها إلى أقصاها على وصول ملنر . إحتج الطلبة والمحامون والسيادات ، واحتج العلماء والقضاء والموظفون ، فقد أجمعت معظم الصحف المصرية الوطنية على «أن سعد زغلول المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته بالأمر(٢)» . وقررت

---

(١) د. جلال يحيى : المجمل فى تاريخ مصر الحديثة ، ص ٣٦٣ .

(٢) تقرير ملنر ، ص ٣٧ .

جميع القطاعات مقاطعة اللجنة أثناء وجودها فى مصر .

وحين أعلن أنه ولجنته يحاولون « التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر (١) » . وحقوق الأجانب . وأن تهدف إيجاد حل يسمح للمصريين بترقية شؤون بلادهم فى ظل نظام حكم ذاتى — أعلن ملنر ذلك — قويت عزيمة الوفد ، ورد عليها بأن المصريون يرفضون نظام الحماية وبأن مطالبهم معروفة فى جميع أنحاء العالم وهى تنحصر فى شىء واحد الإستقلال التام . وكانت الرقابة على الصحف قد ألغيت ، وظهرت النشرات السرية مطالبة بضرورة الحصول على الإستقلال (٢) . كذلك كان رد الحزب الوطنى بأن الاستقلال التام يعنى عدم خضوعه لأى شرط من الشروط وبأن المثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية واجب على كل مصرى إلى أن تعترف بريطانيا بالاستقلال التام لمصر وتنفذه بالعمل . وحتى الأمراء ، قرر عدد منهم بصفتهم مصريين ، إنضمامهم إلى مطالب الأمة وتمسكهم بالإستقلال التام .

ولم تقتصر المقاطعة على سكان المدن ، فقد إمتدت إلى الفلاحين فى القرى . وكان اللورد ملنر قد قام برحلة للسياحة مع بعض أعضاء لجنته ، ورسا لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز الصف جيزة . فقاطع الفلاحون ملنر وأعضاء لجنته ورفضوا أن يبيعوا له شيئاً من بلادهم مهما كان الثمن المدفوع نظيرها ، كما كانوا

---

(١) نفس المصدر : ص ٣٧ .

(٢) فى اليوم التالى لوصول اللجنة ، أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً إلى الأمة المصرية قالت فيه : «لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر»

انظر : أحمد شفيق باشا ـ حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، ج ١ ، ص ١ ٥ - ٥٨٣ .

يديرون وجوههم منه إذا تصادف مروره . وإذا تصادف أن وجه سؤالا لأحد منهم ، بواسطة من كان معه . كانت الإجابة فى كل الحالات ، ومهما كان السؤال : « أسأل سعد باشا زغلول » (١) . فعلى سبيل المثال سأل فلاحاً كان مشغولا برى أرضه ، عما إذا كان الزرع الذى يقوم بريه قمحاً أم شعيراً ، فقال له الفلاح المصرى : « أسأل سعد باشا زغلول » .

هكذا كانت مقاطعة لجنة ملنر من كل قطاعات الأمة المصرية ، الوطنية . غير أن اللجنة نجحت فى الاتصال ببعض كبار الساسة المصريين الذين كانوا يمثلون — منذ البداية — سلماً خلفياً للحركة الوطنية تتراجع منه عندما يسقط فى يدها أو يطبق عليها (٢) . وهؤلاء هم الذين يمثلهم حسين رشدى وعدلى يكن . ويبدو أن مهمة الرجلان كانت بناء جسر يلتقى عبره الوفد بلجنة ملنر . ويبدو أيضاً أنه كان هناك موافقة مسبقة من سعد زغلول على هذه المهمة(٣) . على إعتبار أن اللقاء بين اللجنة والوفد فى ذلك الوقت كان أمراً شبه مستحيل ، خاصة وأن الوفد تمسك بدولية المسألة المصرية .

لهذا لا نندهش إذا عرفنا أن الإتصال قد تم بالفعل بين الوزراء الثلاثة حسين رشدى وعدلى يكن وثروت ؛ وبين لجنة ملنر أثناء إشتداد المقاطعة، وأن سعد زغلول قد ظهر رضاه تماما عن هذه المحادثات بعد أن أطلعه عليها عبدالرحمن

---

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٨٥-١٨٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٣) ولو أن هذا لم يتأكد بعد .

فهمى(١) . ووصفها بأنها « ملآنة سداداً وغيرة على مصلحة البلاد » . ومع كل ذلك فإن ملنر نفسه لم يقتنع بهذه الإتصالات ، وقرر أن التفاوض مع الوفد نفسه . فقال : « ولما كان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أغلبية كبيرة ، إن لم تكن مطلقة ، كذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشتنا له إذا شاء الكلام معنا » ، « ذلك إننا لم نكن نستطيع أن نتجاهل الحقيقة ، وهى أنهم كانوا أقوى قادة الرأى العام المصرى ، فى هذه الفترة » (٢) .

الطريف فى الأمر أن لجنة ملنر بعد أن قاطعتها الأمة مقاطعة تكاد تكون إجتماعية وتعرضت للفشل فى مهمتها الرسمية ، لم تجد بداً من توسيع نطاق عملها فأعطت لنفسها صلاحية جديدة وهى التفاوض مع زملاء البلاد لإقرار علاقة جديدة بين مصر وإنجلترا . وبذلك راحت تتصل بالوزراء المصريين (رشدى وعدلى وثروت) فى هذا الشأن ، ثم دعت الوفد إلى التفاوض على نحو ما سنرى وبذلك تحولت من لجنة تحقيق إلى وفد مفاوضة .

وإضطر اللورد ملنر لأن يصدر بلاغاً ، فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، عن مهمته لا بعد [illegible] آه من مقاطعة الأمة للجنته وإنما نتيجة الإتصالات التى تمت مع الوزراء الثلاثة . قال فيه : « أدهش اللجنة البريطانية الإعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها حتى الآن . ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فإن اللجنة أوفدت من جانب الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى

---

(١) محمد أنيس ـ المصدر السابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
(٢) تقرير لجنة ملنر ، ص ٢٤٠ ، عامود ٢ .

لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب المقيمين فى البلاد. ونحن على يقين أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين واللجنة ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا ومصر قائمة على إتفاق ودى يزيل أسباب الإحتكاك . ويمكن للأمة المصرية من توجيه كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى Self Governing Institutions وتنفيذاً لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء — سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون إهتماماً صادقا بخير بلادهم ، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة . . . وبغير الصراحة التامة فى المناقشات يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الإتفاق » (١) .

أحدث هذا بلاغ اللورد ملنر إنقساماً خطيراً فى الرأى !! فقد رأى فيه عدلى يكن باشا وزملاؤه أنه « كاف للدخول فى مفاوضات معها » ورأى آخر يقول : أن يعود سعد زغلول إلى القاهرة لطلب الضمانات اللازمة للدخول فى المفاوضات، بينما رأت اللجنة المركزية للوفد فى مراسلاتها السرية مع سعد زغلول أنه « يمكن إعتباره فقط مبدأ لطريق يوصل لبدء المفاوضة » وطلب أن يعترف اللورد ملنر بأن المفاوضة تكون على أساس الإستقلال التام وأن عبارة Self Governing Institutions الواردة ببلاغة تعنى الإستقلال التام أيضاً . فإذا أعلن اللورد ملنر رسمياً هذا التفسير ورفع الأحكام العرفية وسحب الجنود الانجليز من المديريات والقرى وأطلق الصحافة من قيودها وأعلن حرية الكتابة وأعلن أيضاً الحرية الشخصية، عندئذ يمكن أن يقال إننا اقتربنا جداً من البدء فى المفاوضة(٢)».

وأشار عبد الرحمن فهمى على سعد زغلول بعدم الحضور إلى مصر قبل أن يحصل

---

(١) تقرير لجنة ملنر ، ص ٢٣٩ ، عامود (١) .

(٢) محمد أنيس : المراسلات السرية ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

على جميع الضمانات اللازمة لإعادة حرية البلاد إليها وعلى ما يضمن الوصول أثناء المفاوضة إلى الاستقلال التام .

وأذاعت لجنة الوفد المركزية بياناً علقت فيه على هذا البلاغ قالت أنه لم يرد به جديد سوى توسيع دائرة المناقشة . وقد خلا من الاعتراف باستقلال مصر. كما أصدر الحزب الوطنى بيانا للرد على البلاغ يتضمن لا مفاوضة إلا بعد الجلاء. كما وجه بعض الأمراء (كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد على إبراهيم — يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود) فى ٣ يناير ١٩٢٠ رسالة أعلنوا فيها إنضمامهم إلى الأمة فى المطالبة بحقوقها . كما وجهوا إلى اللورد ملنر كتاباً بارداً على بلاغه (١) .

هكذا بدا الموقف فى عين اللورد ملنرى معقداً وصعباً فى مصر . حيث إعترف « . . . أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص ، إلا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وقهراً ، رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية » .

٤ ـ اذعان ملنر للتفاوض مع الوفد المصرى :

كان ملنر قد توصل ، بصفة قاطعة ، إلى أن مصر لن تتفاوض مع الانجليز إلا عن طريق سعد زغلول . ولذا قابل عدلى يكن ، قبل سفر . وأبلغه أنه أزمع العودة ولجنته إلى لندن ، وأنهم قرروا إرجاء كتابة تقريرهم ، وذكر أنه

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

أرسل سعد زغلول من باريس إلى الأمير عمر طوسون يشكره على بيانه . ورد عليه الأمير فى ١٤ مارس ١٩٢٠ شاكر منوها بأن « مشاركتنا لأمتنا العزيزة فى قضيتنا الكبرى لمن أوجب الواجبات علينا » . ودعا للوفد بالنجاح شاكراً لسعد ما قام به من الأعمال الجليلة للوطن .

جعل الباب مفتوحاً ، وأنه على إستعداد لمفاوضة الوفد . وإقترح أن تكون المفاوضة بواسطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض أعضاء الوفد ، وطلب منه أن يرسل إليه جوابا بما يتم فيه الاتفاق عليه بينه وبين سعد باشا في هذا الغرض (١) .

كان الوزراء الثلاثة (رشدى – عدلى – ثروت) وبتأييد من سعد زغلول، (٢) قاموا باتصالات واسعة مع أعضاء لجنة الوفد المركزية لإزالة إعتراض اللجنة على البلاغ المذكور وكان عبد الرحمن فهمى ، سكرتير اللجنة ، يبلغ سعد زغلول أولا بأول بنتيجة هذه الاتصالات بواسطة المكاتبات السرية بينهما . (٣) وقد إنتهت المداولات بين الثلاثة واللجنة المركزية إلى الاتفاق على إرسال على ماهر بك إلى باريس ، ليحمل إلى الوفد وجهتى نظر الفريقين .

وسافر على ماهر فى ٨ يناير ١٩٢٠ إلى مارسيليا يحمل مذكرتين إلى سعد زغلول الأولى من الوزراء الثلاثة، يطلبون رأيه فيما تم بينهم وبين ملنر للحصول على إستبدال الحماية بتحالف بريطانى مصرى . (٤) والثانية . من اللجنة المركزية للوفد ورد فيها « لا يمكن فتح باب المفاوضات إلا بعد الإعتراف

---

(١) عبد العظيم رمضان - دراسات فى تاريخ مصر المعاصر . المركز العربى . القاهرة . ١٩٨١ . ص ١٣٣

(٢) محمد أنيس — المراسلات السرية . ص ٨٨
فقد كتب سعد إلى عبد الرحمن فهمى فى ٢٧ يناير ١٩٢٠ « لاشك عند نافى أن الوزراء الثلاثة قد سلكوا سبيل الحكمة والسداد فى المحادثات التى جرت بينهم وبين ملنر .... »

(٣) محمد أنيس - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٧٠

(٤) أحمد شفيق باشا - المصدر السابق تمهيد ، ج ١ . ص ٦١٦ ، ٦٢٨

« استقلالنا التام » . وتشير المذكرة أيضا إلى رأى . اللجنة المركزية فى مذكرة
الثالثة ، وتطلب من سعد زغلول البت فيما يراه صالحاً للقضية المصرية . وقد
أرسل سعد زغلول فى ١٥ يناير برقية للوزراء الاربعة بأنه لا يرى رأيهم .

غير أن وكالة رويتر ، نشرت من باريس فى ٢٧ يناير برقية هذا نصها
« .. صرح سعد زغلول باشا بأن الوفد المصرى مستعد للمفاوضة مع لجنة ملنر
فى أى وقت إذا كان فى وسع هذه اللجنة أن تعلن أنها قد أبيح لها فى أن تفاوض
الوفد بصفته هيئة ممثلة للامة ويكون الغرض من هذه المفاوضات الوصول إلى
اتفاق يمنح مصر الإستقلال التام ، ويصون فى الوقت نفسه مصالح بريطانيا العظمى
فى مصر » . وكذلك عبر سعد عن فكرته فى قبول مبدأ المفاوضة مع حكومة
دستورية على أساس منح مصر إستقلالها التام (١) .

وهكذا بدا أن سعد زغلول قد أخذ يميل لفكرة المفاوضة إذا جرت على
أساس منح مصر إستقلالها التام . وظل سعد يوالى عبد الرحمن فهمى واللجنة
المركزية فى القاهرة بآرائه وحججه فى تأييد مبدأ المفاوضة حتى يستطيع إقناع
الأمة به . لأن إقناع الأمه بقبول مبدأ المفاوضة ، كان أمراً صعبا ، خاصة وأن
«(الثورية) ترفض (المفاوضة) بإعتبارها وسيلة لإلواء الثورة عن هدفها الأصيل .

وتوالت الجهود لإقناع الأمة بقبول مبدأ المفاوضة ، والموافقة على سفر
الوفد إلى لندن للمفاوضة . وقامت اللجنة المركزية للوفد ، بحملة صحفية وخطابية
لتحضير وتهدئه الرأى العام ، من أجل إقناع الغالبية المصرية بقبول مبدأ المفاوضة.

---

(١) برقية أرسلها سعد زغلول إلى عدلى يكن فى القاهرة يوم ١٢ فبراير ١٩٢٠ .
أنظر : مذكرات سعد زغلول : كراس ٣٧ . ص ٢١٢٣

ولم يتشبث بمعارضه هذا المبدأ إلا أنصار الحزب الوطنى رافعوا شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» .

وفى نفس الوقت كتب عدلى إلى سعد فى ٩ مارس ١٩٢٠ يبلغه حديث اللورد ملنر ، ويقول أنه يريد المفاوضة فى لندن وينتظر منه جوابا . وذكر أن مسألة المفاوضات فى لندن ربما تقتضى بحثاً وتأملا وأنه يرفع السفر إلى أوربا فى شهر مايو لتغير الهواء لأول مرة بعد الحرب ، وأنه مستعد أن يقدم موعد سفره ويجعله فى شهر أبريل ليكون مع سعد باشا مدة البحث والتأمل ، إذا وجد هذا فائدة من وجوده .[1] وقد تغير الموقف عقب أن وصل هذا الخبر إلى الوفد فقد أذعن ملنر للمفاوضة معه وحده . ومن ثم فقد طلب سعد زغلول إلى عدلى — فى برقية ٢٠ مارس — أن يعجل بميعاد سفره . هكذا نجح عدلى فى إقناع ملنر بعدم جدوى إستمرار الحماية ، وبضرورة مفاوضة الوفد فى باريس .

وكان ملنر قد غادر الاسكندرية يوم ١٨ مارس ١٩٢٠ إلى فلسطين ثم عاد إلى بريطانيا ، وكان زملاؤه قد سبقوه إليها . وعقب ذلك وصل إلى باريس مستر سسل هرست ، المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وأحد زملاء اللورد ملنر ، لدعوة الوفد ، باسم اللجنة إلى الاجتماع بها فى لندن ، للمناقشة ، فى القواعد التى تكون أساساً لإتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى[2] .

---

(١) مجموعة خطب وأحاديث صاحب المعالى زغلول باشا ، مطبعة مصر بالروضه ، بمصر (بدون تاريخ) . شرح سعد إتصال عدلى بالوفد فى خطبته فى حفلة موظفى الحكومة المصرية يوم ٦ مايو ١٩٢١ — ص ٧٥ — ٨٧ .

(٢) عباس العقاد — سعد زغلول . سيرة وتحيه . ص ٢٩٢ — ٣٠٥ نصوص الخطابات المتبادلة بين سعد زغلول وعدلى يكن .

ولكن سعد زغلول فضل قبل سفر الوفد إلى لندن بكامل أعضائه ، أن ينتدب محمد محمود وعبد العزيز فهمي وعلى ماهر ليسافروا مع عدلى يكن ليتأكدوا من استعداد إنجلترا لتحقيق الأمانى المصرية .وقويت آمال الوفد بتحقيق مطالبه . وكانت الدعوة — فى حد ذاتها — مكسباً للوفد لأنها كانت بمثابة إعتراف رسمى به كناطق بلسان الأمة المصرية . فلما قابل الأعضاء الثلاثة اللورد ملنر أبلغهم أنه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولاشرط ، وأنه إذا إقتنعت إنجلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فلا تتأخر عن منح مصر إستقلالها التام .

٥ ـ مفاوضات سعد ـ ملنر :

وسافر سعد زغلول إلى لندن ، ومعه بقية أعضاء الوفد،فى ٥ يونيه ١٩٢٠م وقد جرت المفاوضات بين الطرفين إبتداء من ٩ يونيه ، فى هذا الجو المضطرب . وكما رأيناه ، أن التمهيد لهذه المفاوضات جرى فى باريس أثناء وجود الوفد بها ، ووصول أحد أعضاء لجنة ملنر إليها ، ثم إزدادت حركة الإتصـــالات نشاطاً بوصول عدلى يكن ، وقيامه بدور الوساطة بين الوفد ولجنة ملنر . فقد وصل عدلى يكن إلى باريس فى ٢٢ أبريل ١٩٢٠ بناء على الإتصالات التى دارت بين الوفد ورئيسه من ناحية ، وبين الوزراء الثلاثة فى مصر من ناحية أخرى — كما عرفنا — وقد قام عدلى يكن بدور الوسيط بين الوفد ولجنة ملنر — كما أنه طلب من ملنر أن يبعث بمندوب من قبله إلى باريس ليكون همزة الوصل بين الوفد وبينه وكان له ما أراد إذ أرسل ملنر مندوبا عنه هو مستر هيرست ، وقد ألح عدلى يكن على سعد زغلول فى ضرورة الذهاب إلى لندن لمفاوضة ملنر وقبل سعد وإرتاح زملاؤه لموافقة رئيسهم على الدخول فى المفاوضات مع لجنة

ملنر . . وقد إستغرقت تلك المحادثات فى باريس فترة الشهر تقريباً من أول مايو حتى أوائل يونيه .

وفضل سعد زغلول أن تجرى المفاوضات على مرحلتين : الأولى على يد عدلى ومعه ثلاثة من أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، على ماهر) ، وقد سبقوا بقية زملائهم إلى لندن . والمرحلة الثانية تجرى فيها المفاوضات على يد سعد وبقية أعضاء الوفد إذا أسفرت المرحلة الأولى عن نتائج إيجابية تبعث الأمل فى نجاح المفاوضات .

وبدأت المحادثات التمهيدية بين أعضاء الوفد الثلاثه وعدلى يكن من جانب ، وملنر وزملاءه من جانب آخر . وقد حاول أعضاء الوفد المصرى أن يحصلوا على إعتراف صريح من ملنر ، بإستقلال مصر . ولكنهم فشلوا فى ذلك . ولم يصرح ملنر إلا بإستعداد حكومته للتوفيق بين المصالح البريطانية والأمانى المصرية فى الإستقلال . وتعثرت المباحثات وأصر ملنر على أن تكون المفاوضات مع سعد زغلول والوفد مجتمعاً ، كما أصر المندوبون الثلاثة على ذلك ، ورأى سعد أن المصلحة تقتضى بأن يسافر مع بقية أعضاء الوفد إلى لندن حتى لا يدع بابا للوصول إلى تحقيق آمال مصر إلا وطرقه ، وفى نفس الوقت ، حرصه على وحدة الوفد .

وصل سعد زغلول إلى لندن ومعه زملاؤه . وتمت المقابلة الأولى بين الطرفين فى ٧ يونيه ١٩٢٠ فى وزارة المستعمرات[(١)] . وقام عدلى يكن بالتعريف بين الطرفين . وبدأت المباحثات . قدم اللورد ملنر مشروعاً لمعاهدة ، رفضه أعضاء الوفد المصرى ، وقدم الوفد المصرى مشروعا ثانياً رفضه اللورد ملنر ، ثم تقدمت بريطانيا بمشروع ثالث .

(١) جلال يحيى — نفس المرجع السابق . ص ١٣٦ .

أما المشروع الأول، فكان يتضمن ضمانا بريطانيا لسلامة مصر وإستقلالها لكنه فى نفس الوقت يجبرها على التعهد بعدم عقد أى معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا، كما يجبرها على إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية وحق إستخدام الموانى والمطارات، ويجبرها على تعيين مستشاراً مالى تكون له جميع إختصاصات صندوق الدين. وكان على مصر أيضاً أن تعهد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية فى شأن الإمتيازات الاجنبية، وأن تعين موظفاً بريطانيا فى وزارة الحقانية له من السلطات ما يسمح له من التأكد من حسن إدارة القوانين المتعلقة بالأجانب. وبريطانيا هى التى تمثل مصر لدى الدول التى ليس لمصر فيها ممثلا خاصاً، ولها فى مصر صفة إستثنائية تسمح لممثلها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين. إنها الحماية بنصها وروحها، وإن كانت فى ثوب جديد.

وتقدم الوفد بمشروعه الذى ينص على إنهاء الحماية والإحتلال العسكرى وإسترداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية كدولة ملكية لها نظام دستورى، وعلى أن تعترف بريطانيا بإستقلال البلاد. كان على بريطانيا أن تسحب قواتها من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان. وتوقفت المفاوضات بعد رفض كل من الطرفين لمشروع الطرف الآخر.

وجرت مقابلات بين عدلى يكن وملنر إنتهت إلى أن تسلم الوفد المصرى مشروع تسوية قدمته لجنة ملنر (يقوم على تسع قواعد أساسية ثار خلاف حولها) ومنها: مسألة المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية والعلاقات السياسية بين مصر والدول الأجنبية الأخرى، فتقرر تأجيل البحث فيها بضعة أسابيع. وكان ملنر قد أصر على أن هذا المشروع الأخير إما أن يقبل أو يرفض.[1]

---

(١) نص هذه المشروعات الثلاثة، فى تقرير ملنر، ص ٦٥ — ٩٢.

ووافقت أغلبية الوفد على المشروع لكن سعد زغلول لم يقبل به . ويبدو أنه شعر بأن قدمه زلفت لأن المشاريع الثلاثة هى أبعد ما تكون عن الإستقلال التام المنشود كما يبدو أنه شعر بأن المعارضة له داخل الوفد تهدد زعامته، وبخاصة من جانب عدلى يكن. حيث وضح خلال هذه الحادثات أن أغلبية الوفد يوافقون عدلى الرأى .

وعندما إقترح البعض إستفتاء الأمة صاحبة الشأن فى المشروع أيد سعد زغلول الفكرة التى وجد فيها مخرجاً من المأزق .

وبالفعل توجه الأعضاء المندوبون لإستفتاء الأمة ، إلى مصر ووصلوا الاسكندرية فى ٧ سبتمبر ١٩٢٠ . ثم إجتمع أعضاء الوفد بمصر بأعضاء الجمعية التشريعية والمحامين ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية . وإجتمعت الطوائف فى جملتها على وجوب التعديل فى بعض قواعد المشروع وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن إمتياز ممثل بريطانيا فى مصر ، وذكروا السودان ووجوب الإحتفاظ بحقه وحق مصر فيه . وذهب كثيرون إلى رفض المشروع عامة وفى مقدمتهم فريق من الأمراء . (١) وبعد عشرين يوماً من عرض المشروع ظهر أن رشدى باشا وثروت باشا ، صاحبا عدلى ، وإسماعيل صدقى من أنصار قبول المشروع بلا قيد ولا شرط.(٢) كما أن الحزب الوطنى وقف على مبادئه ورفض قبول هذا المشروع

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٧٨ .

(٢) عباس العقاد . سعد زغلول . ص ٣١٨ .

يذكر العقاد أن أكثر أعضاء الوفد كانوا يميلون إلى قبول مشروع ملنر الذى قدمه فى ٥ أغسطس ١٩٢٠ .

كأساس لإتفاق مع بريطانيا ، وقرر الإستمرار فى الجهاد الوطنى وإلقاء التبعه على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع .

وكان الوفد يشتمل فى ذلك الوقت على عناصر مكافحة وعناصر أخرى فاترة مسالمة . فحاول سعد زغلول الإحتفاظ بوحدة الصف ، وإضطر الوفد إلى أن يقدم تحفظاته على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهرية .

وشعرت بريطانيا بوجود إختلاف بين قطاعات الرأى العام المصرى، فعملت على كسب أكبر ما يمكن كسبه. وأخذت المعارضة فى مجلس اللوردات فى مهاجمة سياسة الحكومة حتى تجبرها على التشدد مع مصر ، وتفقد الثائرين من المصريين الأمل فى الحصول على شروط أفضل من ذلك ، لقد هاجم اللورد سالسبورى سياسة اللورد ملنر، وهيأ الرأى العام البريطانى للتمسك بالمصالح الإمبراطورية فى منطقة الشرق الأدنى عامة ومصر خاصة،وقرر ملنر قطع المفاوضات مع الوفد المصرى معلناً أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات ، وأنه إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكون إلا بعد مفاوضات « رسمية » بين حكومتى لندن والقاهرة . أى أنه لا يعترف بالصفة الرسمية للوفد ، علاوة على أن الوقت كان غير مناسب . وحاول سعد زغلول إبقاء الباب مفتوحاً لمفاوضات جديدة ، وأعلن أنه لن يدخل فى المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التى أبدتها الأمة .

٦ ـ إنقسام الوفد على نفسه :

فى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٢ ، وهو اليوم التالى للجلسة الأخيرة فى المباحثات ، غادر سعد زغلول وزملائه لندن عائدين إلى باريس ، والوفد منقسم على نفسه ، وإن كان سعد زغلول قد حاول أن يخفى الانقسام الحاد بين أعضاء الوفد وبينه ،

وبين عدلى يكن بصفة خاصة ، حفاظاً على وحدة الأمة فى هذه الظروف العصيبة . (١)

ووصلت أخبار الإنقسام إلى القاهرة . فنشرت جريدة (الأخبار) تلغرافاً ورد لها من مراسلها فى باريس يقول بأن « عدلى يسد الأبواب على الوفد ويضع العراقيل فى سبيل مفاوضاته» . ثم نشرت نفس الجريدة — الأخبار — تلغرافاً آخر يقول بأن « عدلى باشا كارثة على الوفد »(٢) . ويقول عبد العزيز فهمى بأنه فهم من على ماهر بك يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، بأن سعد زغلول هو السبب فى إرسال التلغرافيين . (٣) ونحن نرى أنه ليس من المعقول أن يحدث هذا الأمر من سعد زغلول ، وهو الذى أبرق إلى رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيلها بالقاهرة ، ينفى ما تردد من (أشاعات) عن وجود خلاف بين الوفد وعدلى ، وأكد فى برقيته أن « الاتحاد قام والأنباء الخاصة بعدلى باشا لا أساس لها من الصحة لأن عدلى باشا لا يعمل شيئاً بغير إتفاق سابق مع الوفد » . (٤)

وفى باريس كان الموقف فى غاية السوء ، بل كان يبدو أسوأ من الموقف السابق على المفاوضات . وللخروج من الأزمة الكبرى بين سعد

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٨٢ .

(٢) محمود أبو الفتح — المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٨ — ٢٩٠ .

وأنظر كذلك . احمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد . جـ ١ . ص ٨٤٧ — ٨٥٢ .

(٣) HAROLD, NICOLSON; CURZON; The Last Phase, 1919—1925, New York, 1919, pp. 176 — 177.

(٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٨٣ .

وعدلى (١) . رأت أغلبية الوفد أنه لا يجب أن يمانع إذا ألف عدلى يكن «هيئة» رسمية ، وإستأنف المفاوضات » على أساس تحقيق التحفظات . وكان من رأيهم أنه فى حالة قيام عدلى يكن بالتفاوض، يتولى الوفد مهمة الإشراف على المفاوضات، ولا يدخلها عملا بقراره الذى أصدره بالإجماع (٢) . وقد عزز هؤلاء الأعضاء هذا الإقتراح بحجج تتلخص فى أنه إذا أخطأت الحكومة التى يرأسها عدلى يكن ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ ، لأنه إذا ما فاوض الوفد مباشرة وأخطأ عن غير عمد ، فلن تبقى هناك هيئة تصلح خطأه ، فإغتاظ سعد منهم ولم يناقشهم فى أمره .

فكلفوا احمد لطفى السيد كتابة صيغة النداء ، ليوقع عليه الرئيس ويصدره بصفة بيان إلى الامة. على أن سعد زغلول رفض هذا الأمر رفضاً باتاً ، ورفض فى ٧ يناير ١٩٢١ أن يوقعه ، وإعتبره إنتحاراً له وللوفد . (٣) ولما قيل له أن الأغلبية وافقت عليه ، قال أن المسألة ليست مسألة أغلبية وإنما مسألة توكيل . ويبدو أن عدم الإكتراث برأى الأغلبية أعضاء الوفد ، من جانب سعد زغلول فى المسائل الهامة التى يكون فيها على معرفة بإتجاهات الشعب وميوله ، خاصة من خصائص حزب الوفد ، وهو أمر يتفق مع طبيعة (الزعامة) التى كانت طابع

---

(١) محمد كامل سليم — أزمة الوفد الكبرى سعد وعدلى . كتاب اليوم . مارس ١٩٧٦ . عرض للأحداث يوم بيوم للوفد فى باريس خلال الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩٢٠ وحتى ٢٦ يناير ١٩٢١ .

(٢) محمود أبو الفتح — المسألة المصرية والوفد . ص ٢٨٩ .

(٣) محمود زايد — نشأة حزب الوفد المصرى ١٩١٨ — ١٩٢٤ . ص ٢٦١ .

العصر ، وسنرى فى سياق دراستنا أن مصطفى النحاس باشا ، سيفعل مثل هذا الأمر كذلك . ومن هذا نرى أن الخلاف بين سعد وأنصار عدلى يكن ، كان حول تقدير قوة الشعب، كقوة مؤثرة فى حل القضية المصرية. على كل حال فإن الانقسام بلغ مداه ، عندما قرر الرجوع إلى مصر خمسة من الأعضاء هم : (عبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، واحمد لطفى السيد ، وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على) ولكنهم إعتزموا عدم إثارة الخلاف ، وصرحوا فى مرسيليا بأنهم عائدون بمهمة فى مصلحة الوفد . (١) وكانت القيادة فى ذلك الوقت ، قد أخذت تتسرب شيئاً فشيئاً من قبضة سعد زغلول ، لتستقر فى يد عدلى يكن . (٢) الذى كان قد عاد إلى مصر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٠ .

ويبدو أن سعد زغلول أدرك أن العائدين الخمسة من الوفد، الى مصر، بهدف العمل فى السر على نشر أفكارهم وترويجها والدعوة الى عدلى يكن ، الذى رأوا فيه المعين على الوصول الى غاياتهم التى ينشدونها . ويبدو أن سعداً خشى — فى نفس الوقت — أن يؤلف عدلى يكن وزارة تقوم بالمفاوضات . فقرر قطع خط الرجعة عليها ، فسعى إلى توسيط المستر بلنت لاستئناف المفاوضات ، وبعث فى ١٨ يناير ١٩٢١ تلغرافاً إلى جريدة (الأخبار) يقول فيه أنه ليس من الضرورى إلغاء الحماية قبل المفاوضات (٣) . وفى ٢٣ يناير ١٩٢١ ، وبينما كان الأعضاء الخمسة فى طريقهم إلى مصر ، بعث برقيته الشهيرة إلى لجنة الوفد المركزية ، والتى تناقض ما أبرموا به من قبل الى جريدة الأخبار .

---

(١) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، التمهيد ، جـ ٢ ، ص ٦ .

(٢) محمد كامل سليم — المرجع السابق . ص ٢٠ — ٢٣ .

إرجع : تفاصيل سفر عدلى يكن من باريس الى مصر .

(٣) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، التمهيد ، جـ ٢ ، ص ٣ .

وكان يقصد بذلك إحراج هؤلاء الخمسة وسيدهم — عدلي يكن — فقد كانت البرقية تقول : « لما أبت لجنة ملنر أن تبحث معنا التحفظات التي أبدتها الأمة في مشروعها ، وأشارت إلى إمكان بحثها في المفاوضات الرسمية التي ستكون على أساس هذا المشروع ، صرحنا أنه لا يمكن لنا ولا لأي إنسان يكون للأمة ثقة فيه أن يدخل في هذه المفاوضات على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة .

« ولقد إستحسنت الأمة هذه الخطة وأقرتنا عليها ، وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا بالمثابرة عليها .. غير أن « فكرة نبتت » الآن في بعض النفوس ترى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضات على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته فيه متى كان من أصدقائه . وهي فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا قابلة للفهم ولا يترتب عليها إلا إفساد خطة الوفد نفسه .... لهذا أظهرت لجميع أبناء وطني أني لا أوافق على هذه الفكرة أصلا وأحذرهم منها .... » (١)

وأحس الناس في مصر بإنشقاق الوفد على نفسه ، إلا أن الأعضاء الخمسة أصروا على أنه لا إنشقاق هناك ، وأصدروا بياناً بهذا المعنى للصحف ، ثم إجتمعوا في دار محمد محمود باشا ، مع باقي أعضاء الوفد في مصر وبلجنته المركزية ، وأصدروا معاً في ٢٨ يناير ١٩٢١ بياناً ينفون فيه الإختلاف والإنشقاق ويؤكدون تضامنهم مع سعد زغلول ، كما أرسلوا تلغرافاً لسعد زغلول أعلنوا فيه إتفاقهم معه على « المبدأ والخطة » (٢)

---

(١) احمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد ، جـ ٢ ، ص ٦ — ٨ .

(٢) محمود زايد — نشأة حزب الوفد المصري ١٩١٨ — ١٩٢٤ . ص ٢٦٢

على أن هذا الإتفاق الظاهر لم يلبث أن إنتهى أيضاً فى ابريل ١٩٢١ . وكان اللورد ملنر قد قدم تقريره فى ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ووضع فيه القواعد السياسيةالتى سارت عليها بريطانيا فى مصر حتى عام ١٩٣٦ . (١) لقد أوصى بالعدول عن السياسة القديمة ، أى سياسة الحماية نتيجة لثورة الرأى العام المصرى عليها وإقترح عقد معاهدة يرضاها الطرفان توفق بين أمانى الأمة المصرية ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب. لقد أوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية فى مصر ، ولكى تتمكن بذلك من حماية خطوط مواصلاتها الإمبراطورية . وأوصى بأن تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب ومصالحهم ، وأن تترك بريطانيا شؤون مصر الداخلية للمصريين وبأن تعترف بريطانيا بإستقلال مصر مقيداً بهذه القيود ومشروطاً بها. ذلك علاوة على إستبعاد السودان نهائياً من هذه التسوية وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الإتفاقية الثنائية ١٨٩٩ .

ولم تأذن الحكومة الانجليزية بنشر هذا التقرير، إلا فى ١٩ فبراير ١٩٢١ وترتب عليه خلاف أدى الى إستقالة ملنر وخلفه فى منصبه بوزارة المستعمرات المستر ونستون تشرشل ، الذى أعلن منذ البداية ان مصر لا تدخل فى منطقة النفوذ البريطانى فقط ، بل هى جزء من الأجزاء (المرنة) للإمبراطورية البريطانية . وقد إحتج المصريون على هذا التصريح . ورغم أن بريطانيا قد إعترفت بأن نظام حمايتها على مصر يمثل علاقة غير طبيعية بين البلدين ، إلا أنها كانت مصممة على ألا تغير إلا الشكل الخارجى لهذه الحماية ، وعدم منح الإستقلال إلا بشروط معينة .

---

(١) جلال يحيى — المرجع السابق ص ١٣٩ .

وقامت فى سبيل ذلك ، بعملية لتفتيت الصفوف وتقسيم الوحدة الموجودة فى المعسكر الوطنى (١) .

٧ ـ أزمة الوفد الكبرى (سعد وعدلى) :

فقد ورد فى تقرير ملنر « ... تبين لنا أن علم الحركة الوطنية الصافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعاً وقصداً » وقال « والهيئة المستحقة الإعتبار ، المعروفة بالوفد ، التى يرأسها سعد باشا زغلول ، ... والتى تقول بأنها تنطق بلسان الأمة . ومعها وثائق كثيرة ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القديم ، الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجياً ، بخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين . نعم أن زغلول باشا ورفاقه ، لما رأوا من خطتنا معهم أننا نرفض جميع آمالهم ، مالوا إلى المعارضين ، ... ولكن ظهر لنا بالإختبار ، ان الأمر لايقتضى إلا يسيراً من العناء لتغيير رأيهم وإزالة ريبتهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمال كثير منهم إلى المناقشة .... ، وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم إعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين : رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا ، وإن كانوا ميالين إلى الغايات الوطنية ... وتبين لنا ان المصريين على أراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون .. فى أمر واحد ، وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم من أجل أن يصحبوا

---

(١) خاصة وأن الموقف فى سوريا ، مع الأمير فيصل ، والموقف فى العراق كان يبشر بهبوب عاصفة هوجاء تجتاح كل المنطقة العربية .

شعباً ممتازاً ، متميزاً عن غيرهم » (١) . وكان هذا التفاوت فى الآراء هو الثغرة التى نفذ منها الإنجليز بين سعد وعدلى وأدت إلى إشتعال الخلاف بين الرجلين وإزدياد حدة الخلاف بين أعضاء الوفد .

وتلى ذلك أن أصدرت دار الحماية بالقاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قراراً ، نشرته الصحف فى ٤ مارس ١٩٢١ (٢) . ثم بلغت حكومة لندن السلطان فؤاد فحوى القرار الذى كان يشتمل على .. إن علاقة الحماية غير مرضية ، وإقترحت تعيين وفد رسمى للمفاوضة لإبدال الحماية (بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى)(٣). وبدأت عملية الإنقسام فى صفوف المعسكر الوطنى مع رغبة بريطانيا فى أن يتولى وفد رسمى مصرى المفاوضات معها .

وفى ١٥ مارس ١٩٢١ إستقالت ثالثة الوزارات الإدارية فى مصر ، فى فترة

---

(١) محمد كامل سليم - المرجع السابق . ص ٣٥ — ٣٦ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ يؤكد أن تقرير ملنر أعظم وثيقة رسمية مدروسة ، لأعظم مشكلة سياسية تواجهها فى الوقت الحاضر . وان السبب فى تأخير نشره — فى النصف الثانى من فبراير ١٩٢١ - هذه المدة الطويلة هو الرغبة فى ترجمته إلى اللغة العربية لكى ينشر فى لندن والقاهرة فى وقت واحد ، وسترسل بعض النسخ إلى اللنبى فى مصر .

(٢) أنظر نص القرار فى الكتاب الابيض ، القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ ، ص ٩٣ — ٩٤ .

(٣) جمهورية مصر — الكتاب الأبيض ، القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ . ص ٩٤ .

ما بعد الثورة ، وعهد السلطان فى ١٦ مارس ، إلى عدلى يكن فى تأليف وزارة تقوم بالمفاوضة . فإستقبلت الأمة المصرية الوزارة بمظاهرات إشترك فيها الطلبة والموظفون وعمت الفرحة البلاد . ولم يلبث عدلى يكن ان أبرق لسعد زغلول فى باريس نبأ تأليف وزارته وبرنامجها وأيضاً دعوة الوفد للإشتراك فى المفاوضات الرسمية (١) . وكان عدلى يكن ذكياً فى ذلك الأمر ، فقد كانت خطته مبنية على إدخال الوفد فى التبعية إنتفاعاً بنفوذه وفى نفس الوقت إحتراسا من رقابته . ورد عليه سعد زغلول « بالشكر وتمنى له كل توفيق فى تحقيق قبول التحفظات حتى يؤيده » (٢) كما أرسل إليه شروطه للإشتراك فى المفاوضات .

وفى ٢١ مارس تسلم سعد زغلول فى باريس برقية رقيقة من عدلى يكن ، وأخرى بها برنامج الوزارة الجديدة التى شكلها عدلى ، وقد جاء بها « ...... والوزارة ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية ، وإلغاء الرقابة » (٣) . وكان تعليق سعد زغلول على هذه البرقية ، « ان هذا بيان مكتوب بدهاء سياسى بارع ، وأن عدلى لم يرتبط فيه بشىء قط . وهو كلام لا ينم عن وعد أو تعهد برفعها ولا بإلغائها » .

وفى نفس اليوم ٢١ مارس كتب سعد زغلول إلى عدلى يكن « .... قد إستقر رأينا على العودة إلى مصر لتبادل الآراء فى عملية إنتخاب أعضاء الوفد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى – المرجع السابق . ص ١٨١ .
أنظر كذلك : محمد كامل سليم – المرجع السابق . ص ١٩٢ .
حيث يذكر أن برقية عدلى لسعد زغلول كانت بتاريخ ١٨ مارس ١٩٢١ .

(٢) محمد كامل سليم – نفس المرجع السابق . ص ١٩٢ .

(٣) محمد كامل سليم – أزمة الوفد الكبرى ص ١٩٣ .

الرسمى » . . (١) ولقد ألقى إعتزام سعد زغلول العودة إلى مصر الهلع فى قلوب أنصار عدلى يكن ، فقد توهموا بأن سعد ما قصد العودة إلا لمحاربة الوزارة الجديدة وتحطيم وحدة الصفوف .

وقد تضاربت الأقوال حول عودة سعد زغلول ، فمنهم من إدعى « إنه عاد ... على أثر علمه بمظاهر الإبتهاج بالوزارة ، خوفا من أن تتوجه الأمه إلى الوزارة ورئيسها ، وتنسى الوفد ورئيسه » (٢) . بينما يذكر البعض الآخر أن « عودته أثارت الموقف الداخلى إلى نقطة الغليان » (٣) . بينما ذكر عبد العظيم رمضان نقلا عن (الجورد) « انه كان ينبغى أن يمنع من العودة إلى مصر ، ... إنه إذا كانت السلطات البريطانية قد تسرعت بنفيه فى مارس ١٩١٩ ، فقد إرتكبت خطأ مضاعفاً بالسماح له بالعودة إلى مصر . — فى هذه الظروف — ... إن أحداً فى مصر لم يكن يريده فى ذلك الوقت . فقد كان المصريون المثقفون يؤيدون عدلى باشا ، أما الفلاحون فكانوا غير مكترثين بالموقف ، بينما كان كثير من أعضاء الوفد يعدون إستقالتهم » (٤) .

والواقع أن رجل القانون سعد زغلول لم يدر بخلده مطلقاً أن يعرقل عمل الوزارة الجديدة ، كما أن عودته إلى مصر ، وإستقبال الأمة المصرية له ، لهى أبلغ رد على أقوال لويد جورج والجورد والبيلى ، كما سنرى .

(١) نفس المرجع . ص ١٩٣ .

(٢) د. احمد البيلى — عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة المصرية ، بدون ناشر ، ص ١٧٩ — ١٨ .

(3) LORD LIOYD : Egypt Since Cromer; Vol. I; p. 40.

(٤) د. عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، ص ٣١٤ .

وقد غادر سعد زغلول باريس يوم ٢٩ مارس ، فوصل الاسكندرية فى ٤ أبريل وقد ملك ناصية الموقف منذ وصوله إلى الاسكندرية إذ إستقبل فى ذلك اليوم وفى اليوم التالى وهو فى طريقه إلى القاهرة وفى القاهرة ذاتها إستقبال الفاتحين على نحو لم تشهده البلاد من قبل ، « .. لقد روى لنا التاريخ كثيراً من روايات القواد والملوك الذين يعودون إلى بلادهم ظافرين فيحتفل القوم إحتفالا باهراً بإستقبالهم ولكن لم يرو لنا التاريخ ان أمة بأسرها تحتفل برجل منها إحتفالا جمع من العظمة غير المحدودة والجلال المتناهى ، لم يفترق فيه كبير عن صغير إحتفالا لا يقوى على إقامته بهذا النظام ، أكبر قوى الأرض لولا أن الأمة المصرية أرادت أن تأتى العالم بمعجزة لم يعرف لها التاريخ مثيلا . » (١) ما معنى هذا كله ؟ ما مغزاه ؟ ما السر فيه ؟

لا سر هناك ولا خفاء ، فالشعب المصرى بإيجاز أراد أن يجدد البيعة للوفد، فى شخص سعد زغلول . الذى وصفه اللورد اللنبي بأنه « ... أصبح فى حالة من الزهو والترفع لا يبعد عليه معها أن يهم بضربة كضربة عرابى باشا » (٢) .

عاد سعد زغلول وبدأ فى محادثاته مع عدلى لكى يشترك الوفد مع الحكومة فى المفاوضات مع بريطانيا . ولكن سعد فرض شروطاً على عدلى — كان بعضها فى صالح القضية الوطنية بطريق مباشر ، وبعضها فى صالحها كذلك ، ولكن عن طريقه هو ، كممثل للأمة . لقد إشترط سعد على عدلى أن يكون هدف المفاوضات

---

(١) احمد شفيق باشا — المصدر السابق . تمهيد ، جـ ٢ ، ص ٤٣ .
كما يجب الرجوع إلى محمد كامل سليم ـ المرجع السابق ، ص ١٩٦ - ١٩٨ .
(٢) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، تمهيد ، جـ ٢ ، ص ٤٧ .
برقية من اللورد اللنبي إلى اللورد كيرزون .

هو إلغاء الحماية ، والوصول إلى إعتراف بالإستقلال التام لمصر ، دون تناسى التحفظات التى قدمها الوفد إلى ملنر . وطلب منه إعلان إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات . وكان يعلم أن عدلى عاجز عن إلغائها ، مادامت السلطات البريطانية هى التى أعلنتها . كما إشترط عليه أن تكون للوفد الأغلبية بين المفاوضين ، وأن تكون له رئاسة وفد المفاوضات ، وأن يصدر السلطان مرسوما يحدد به مهمة المفاوضين . وظهر جليا أن سعد زغلول لايقبل أن يكون مرؤوسا ، بعد أن كان رئيسا لممثلى الأمة . غير ان عدلى يكن تمسك بأن تكون له رئاسة وفد المفاوضات مادام رئيسا للحكومة . مستندا فى ذلك إلى أن التقاليد السياسية لاتسمح بدخول رئيس حكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون إلا رئيسا لها (١) . وكان السياسيون فى مصر ينتظرون ان يعمل سعد زغلول على توحيد الصفوف ، وتطهير النفوس مما علق بها من ضغائن . لكنه ما يظهر كان قد قرر ان يخوض معركة فاصلة مع عدلى تخرجه من الميدان . ونشب النزاع بينهما عندما إشترط سعد زغلول الا يؤيد الحكومة الجديدة إلا إذا كانت رئاسة الوفد له . ولكن عدلى رفض . وإحتدم وطيس الجدل والمناقشة . وقال عبارته الشهيرة « ان مفاوضا تعينه الحكومة المصرية لمفاوضة إنجلترا يساوى جورج الخامس يفاوض جورج الخامس . . » (٢) .

وعرض أمر الإشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد ، فرأت الأغلبية عدم الإشتراك فيها مع عدم محاربة وزارة عدلى يكن . ولكن سعد زغلول صمم على رأيه وعلى إعلان عدم الثقة بوزارة عدلى يكن . فترتب على هذا الإعلان أن

---

(١) جلال يحيى – المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٩٨

تفجر الخلاف القديم بين أعضاء الوفد وإتخذ لأول مرة صورة علنية فإستقال من الوفد (على شعراوى) (١) ـــ محمد محمود ـــ حمد الباسل ـــ عبد اللطيف المكباتى ـــ احمد لطفى السيد ـــ محمد على علوبة . وكانوا قد كتبوا إلى سعد باشا يعترضون على عدم إكتراثه برأى الأغلبية (٢) . كما أعلنوا ثقتهم بالوزارة الجديدة .

ونشر سعد زغـــلول (بيانا إلى الأمة) فى ٢٩ أبريل ١٩٢١ وأعلن فيه إنفصال هؤلاء الأعضاء ، ووصفهم « بالمنشقين » وقد إنضم إليهم بعد ذلك عبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مدكور وجورج خياط . ولم يبق مع سعد زغلول سوى مصطفى النحاس وواصف بطرس غالى وسنيوت حنا وويصا واصف . وإنقطع على ماهر عن حضور جلسات الوفد إبتداء من أول يوليو ١٩٢١ .

إلا أن إنشقاق هؤلاء لم ينل من مكانة سعد زغلول بين سواد الأمة المصرية من الفلاحين والعمال والطلاب والموظفين ففى نفس يوم إعلانه (بيان

---

(١) كان على شعراوى مع الوفد فى باريس ثم كان من أوائل العائدين إلى مصر لإختلافه فى الرأى مع سعد زغلول ، وبدأ يبتعد عن العمل السياسى رغم محاولات لجنة الوفد المركزية ، هذا فى الوقت الذى دخلت فيه زوجته السيدة هدى شعراوى ميدان العمل السياسى والإجتماعى حتى أصبحت زعيمة النهضة النسائية فى مصر .

(٢) محمد كامل سليم المرجع السابق ، ص ٦٥ ـــ ٦٦

فى ١٣ يناير ١٩٢١ تسلم سعد زغلول فى باريس خطاب من المنشقين شديد اللهجة .

إلى الأمة) فى الصحف ، قامت مظاهرة فى طنطا عقب صلاة الجمعة تهتف بسقوط عدلى يكن وتندد بالمنشقين عن الوفد ، فتدخل البوليس لفضها ، وكان ذلك مقدمة لمظاهرات أخرى قامت فى الأقاليم نتيجة الخلاف بين الوفد والوزارة ، ثم إشتدت الأزمة بينها وإنقطع الأمل فى التوفيق بين المتخاصمين وأخذ كل فريق يسفه عمل الآخر ويحمله مسئولية الحالة الحاضرة . فأصدر عدلى يكن بيانا شرح فيه موقف الوزارة من الوفد. ولكن هذا البيان زاد حالة هياج الأمة المصرية ، وحدثت إشتباكات بين الأهالى ورجال الشرطة وجرح فيها بعض الأهالى . وفى هذا المناخ تمكن عدلى يكن من السيطرة على الموقف برجال الامن والنظام ، وتمكن من ناحية ثانية من إقناع السلطات البريطانية بإنهاء الرقابة على الصحف ، فصدر بلاغ حكومته فى ١٥ مايو ١٩٢١ بذلك ، ولكن ذلك الأمر لم يفد فى تقريب مسافات الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن . وحاول عدلى أن يرفع الأحكام العرفية كذلك .

ومع إلغاء الرقابة زادت المهاترات فى الصحف ، وأخذ أنصار سعد يكيلون اللطمات للحكومة والوزارة والمنشقين . وتدهور الموقف وفى غير صالح القضية الوطنية . ولم يدر بخلد أعضاء الوفد أو رجال الحكومة ان هذه الحالة من الإنشقاق الداخلى ستؤثر حتما على مناخ المفاوضات فى لندن . نسوا ذلك أو تناسوه ، وكان من الطبيعى أن تشتد بريطانيا فى شروطها ، ما دامت الحركة الوطنية قد إنشقت على نفسها . وظهر قصر نظر كل من سعد وعدلى إذ أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على الإبقاء على إمتيازاتها فى مصر . وكانت قد قطعت المفاوضات السابقة بين ملنر والوفد المصرى ، إذا فلم تكن هناك حاجة ماسة إلى بدء المفاوضات من جديد مادامت وجهات النظر ، بل المصالح الفعلية ، متعارضة . وكان من الأجدى برئيس الوزراء عدلى يكن ، ورئيس الوفد

سعد زغلول أن يطالبا معا بالجلاء بدلا من أن يتخاصما على تشكيل وفد المفاوضات . ورغم ذلك فإن مكانة سعد زغلول لم تلبث إن تعززت من جراء السياسة البريطانية التى إنتهجتها السلطات خلال الأشهر القليلة الباقية من عام ١٩٢١ .

وعلى كل حال . . إستصدرت الوزارة مرسوما بتشكيل هيئة المفاوضين الرسميين برئاسة عدلى يكن وعضوية حسين رشدى و إسماعيل صدقى ومحمود شفيق من الوزراء ، واحمد طلعت رئيس محكمة الإستئناف ويوسف سليمان من الوزراء السابقين (١) . وزاد ذلك من حدة الإنقسام فى طول البلاد وعرضها وأخذت المظاهرات شكلا عدائيا صريحا ضد كل من يخالف سعد زغلول فى رأيه، ونادت بسقوطهم وإعتدت على منازلهم وحوانيتهم . ووقعت إشتباكات مؤلمة فى الاسكندرية وحدث أن شيعت جنازة شاب كان قد قتل فى مظاهرة يوم ١٩ مايو ١٩٢١ ، بشارع خيرت وقد سار فى الجنازة سعد زغلول وأعضاء الوفد الباقون على ولائهم ، لوجهة نظر سعد (٢) . كذلك قامت مظاهرة أخرى فى القاهرة فى جهة (لاظوغلى) طاردها فرسان الجيش المصرى وتبودلت الطلقات النارية بين الوطنيين والأجانب ، فتدخل جيش الإحتلال وتولى قومندان القوة البريطانية المرابطة فى الأسكندرية حكم المدينة ، وأصدر أمراً عسكريا بحظر التجول بين التاسعة مساءاً والرابعة صباحا . وأصدرت الحكومة بلاغا ثانيا عن « حوادث الاسكندرية » أوضحت فيه حجم الخسائر . وأصدر سعد زغلول نداء

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٩٩ .

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٩٩ ، وكذلك الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

إلى الشعب بوقف المظاهرات إكتفاء بما أظهرته الأمة من شدة سخطها على الوزارة، حتى الآن .

وإنتهز ونستون تشرشل ، وزير المستعمرات ، حوادث الاسكندرية لكى يندد بالحركة الوطنية فى مصر ، ويعلن « ان أعمالنا فى مصر لم تنته . ولا أرى ان الوقت قد حان لسحب الجنود منها . فقد يتخلص رعاع القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الاجنبية وينهار صرح الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية » (١) وفى أول يوليو — سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى يكن ، إلى لندن فوصلها فى ١١ يوليو — وبدأت المفاوضات فى لندن بين عدلى واللورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطانية وقدمت بريطانيا مشروعا لمعاهدة يتضمن ضرورة بقاء القوات البريطانية فى أى مكان من مصر ، وبدون أى تحديد لمدة بقائها وأصرت بريطانيا فى هذا المشروع على ضرورة وضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى ، وإخضاع الشئون الداخلية والمالية والعسكرية وشؤون العدل فى مصر لمراقبة المستشارين البريطانيين، هذا خلاف فصل شؤون السودان عن مصر فصلا تاما . وعلى مصر أن تستمر فى تقديم المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى السودان أو أن تؤدى لحكومة السودان عوضا عنها إعانة مالية ، ولكن على أساس خضوع القوات المصرية فى السودان لأوامر الحاكم العام البريطانى (٢) . وطالت المفاوضات على غير جدوى، فقد تمسك عدلى يكن بالتحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر ، بل ان عدلى أعلن عزمه على تقديم تحفظات أخرى وظهرت الشقة واسعة ما بين ما يعرضه

---

(١) جلال يحيى ، المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٤٣ .

كيرزون وما يتمسك به عدلى . وهكذا تعنت الإنجليز فى المفاوضات مع عدلى الذى كان يمثل (المعتدلين) . وربما كان هذا التعنت ، من جانب حكومة لندن، مرجعه إلى ما كانت تعتقد فيه إنجلترا ، من أن (إعتدال) عدلى يكن سيسهل لها مهمة الحصول منه على تنازلات أكثر من غيره . ولكن عدلى يكن أثبت أنه لا يقل عن غيره وطنية وحرصاً على إستقلال بلاده . وأصبح واضحاً أن الإنجليز يهدفون من تشجيع (المعتدلين) إلى تعزيز مكانتهم هم فى مصر ، فكان هذا ضربة قاصمة للسياسيين القدامى ، الذين كانوا إلى هذا الوقت يعتقدون أنهم أقدر من سعد زغلول على تحقيق أمانى مصر القومية . ويكاد يكون الفشل الذى لاقاه عدلى يكن فى تلك المفاوضات قد فاق كل ما كان يجول بخياله أو حسب له حساباً ، وإستمر الإنقسام فى أجلى معانيه . وكانت الأحوال قد تفاقمت فى مصر ، فى أثناء غياب عدلى يكن ، وتفرست سلطات الحكومة فى العناصر الوطنية ، وخشيت بريطانيا من أن يستمر سعد زغلول فى إثارة الرأى العام ضدها . وبينما كانت المفاوضات تجرى إلى فشلها المحتوم ، كان سعد زغلول يشن حملة رهيبة على عدلى يكن والمنشقين ، وعلى الوزارة البريطانية . وأخذ يطوف بالمدن فى الدلتا والصعيد مشعلا نيران الثورة أينما حل . فكان سعد زغلول يخشى أن يعقد عدلى يكن إتفاقية مع كيرزون ، تكبل مصر كلها بالأغلال ، ولذلك فإن سعد زغلول راح يفضح فى كل مناسبة محاولات حكومة عدلى يكن ، المتهورة .

ولم يكتف سعد زغلول بفضح مؤامرة إنجلترا بالإشتراك مع عدلى يكن ، فى مصر ، وإنما أراد ان يطلع الرأى العام الإنجليزى عليها فى ذلك . فدعا بعثة من أعضاء مجلس العموم (حزب العمال البريطانى) لزيارة مصر والنزول فى ضيافته . ليروا حقيقة مشاعر الأمة المصرية على طبيعتها ، ليصححوا الاخبار الملفقة التى تنشرها الصحافة الإنجليزية الأمبريالية ، وإحتفل المصريون بأعضاء

البعثة فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والمنصورة ، وأقام عمال السكة الحديدية الكهربائية ، بمصر الجديدة ، حفلة تكريم للضيوف الإنجليز من حزب العمال (١) . وأخذت المظاهرات تطوف بالشوارع ىاتفة بحياة سعد والإستقلال .

ويبدو أن جولات سعد زغلول فى الدلتا والصعيد قد أزعجت حكومة لندن ، فأمرت حكومة القاهرة بأن تصدر أمراً بمنع المظاهرات ، ونفذت القاهرة الاوامر . ورغم ذلك فإن مكانة سعد زغلول كانت تتزايد علوا . الأمر الذى جعل اللورد كيرزون ، يلمح فى أثناء المفاوضات ، لعدلى يكن ، بأن إبعاد سعد زغلول وبعض رفاقه عن مصر قد يهدىء الأمور ويهيىء المناخ المناسب لإستئناف المفاوضات . ورفض عدلى يكن الإنسياق فى هذا الإتجاه ، معلنا ان إبعاد سعد ورفاقه قد يحدث إضطرابا عاما فى البلاد من شأنه أن يعقد المسألة المصرية .

وجاء يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢١ — عيد الجهـــاد الوطنى — وظهر أن المفاوضات موشكة على الفشل التام ، فكان من مظاهر الإنقسام ، إقامة إحتفالين لذكرى هذا اليوم . الإحتفال الأول أقامه سعد زغلول فى سرادق كبير بالمنيرة ، ألقى فيه خطبة نارية ضد عدلى يكن ووزارته وتحدث عن رحلته فى الصعيد وتعسف الإدارة فى منعها . والإحتفال الثانى إقامه الأعضاء المنفصلون عن الوفد ، في فندق الكونتننتال وخطب فيه عبد العزيز فهمى ومحمود أبو حسين وإبراهيم

---

(١) يوسف نحاس — مفاوضات عدلى — كيرزون ، ص ٥٥ .

حاول ثروت باشا ان يمنع مجىء هـــذه البعثة ، وطلب ذلك من السلطات الانجليزية . ولكن كيرزون أوضح له انه لا يستطيع ان يمنع جوازات سفر أعضاء البعثة ، لأن هذا تصرف خطير ضد الحرية . كما أن عدلى يكن لم يشأ أن يتحمل تبعة هذا الأمر .

الهلباوى وعلى المنزلاوى وتوفيق دياب ومحمد حسين هيكل والشيخ محمد بخيت (١) . هكذا كان الإنقسام واضحاً فى الصفوف حتى بعد عودة عدلى يكن وإستقالته من الحكومة .

وابت على عدلى يكن كرامته ان يقبل تحريض لويد جورج له على سعد زغلول .

« مستر لويد جورج — ... فان الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم وهم لايرضون ولا يحال أن يطأطئوا الرؤوس أمام زغلول أو ان يسلموا مواصلات الإمبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يصارحون إنجلترا العداء .

عدلى باشا : ولكن زغلول باشا لا يعلن عداء لإنجلترا ، وإنما هو يناهض الوزارة ويدعو إلى عدم الثقة بها .

مستر لويد جورج ... وأنى لأعجب كيف لم تتخذ ضده إجراءات شديدة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد ، وكيف أنه لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر عدو لإستقلال مصر وأنه لا سبيل للإتفاق مع إسترساله فى التهييج .

عدلى باشا : ولكن إتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد قد يحدث إضطراباً عاماً فى البلد ويحرج مركز الحكومة .

مستر لويد جورج — ان تكون هذه التدابير شراً ، من تركه يسترسل فى التهييج .

عدلى باشا : وما ترانى أصنع الآن فى هذه المفاوضات ؟

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٠٢ .

مستر لويد جورج : . . لا أرى !!! كيف يمكن للوصول إلى إتفاق . . . ما دام زغلول يسلك طريق التهييج . . .

عدلى باشا : لا يمكن أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، خصوصاً إذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نفى زغلول لتستأنف المفاوضات بعد نفيه . . . والأحكم أن تعملوا على إرضاء الأمـة المصرية بمشروع إتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره »(١) .

وقطع عدلى يكن المفاوضات فى ١٩ نوفمبر ، وغادر لندن ومعه الوفد الرسمى فى ٢٠ نوفمبر ، واستقال من رياسة الوزارة فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ ، لئلا يتحمل مسئولية نفى سعد زغلول . وكان من المتوقع أن يحدث تقارب بين عدلى وسعد ، بعد أن تخلى عدلى عن الحكومة ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث .

٨ - عودة الوفد الى الوحدة :

وأثارت إنجلترا موجة من الإستياء فى مصر ، عندما قدمت للسلطات فى ٣ ديسمبر تبليغا يصف مصر بأنها جزء من مواصلات الامبراطورية البريطانية(٢) . فدعا هذا سعد زغلول إلى مواصلة الجهاد وبدأ فى تجميع الرأى العام من جديد . ووافق يوم ١٨ ديسمبر ١٩٢١ ذكرى إعلان الحماية على مصر ، فانتهز زغلول

---

(١) جمهورية مصر ــ الكتاب الأبيض ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ١٨٣ - ١٨٧ .

راجع : محضر الجلسة العشرين بين عدلى يكن ولويد جورج يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٣ ، ص ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٢ ، أنظر النص الكامل للتبليغ .

المناسبة ، وجعل الناس والهيئات ترسل إحتجاجات إلى حكومة لندن. فقد اشترك في ذلك الهيئات النيابية والهيئات الدينية ، وأضربت المدارس ، وسارت المظاهرات فى القاهرة وغيرها من المدن الهامة فى مصر . وفى يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، أرسل زغلول دعوة إلى نحو أربعمائة من النواب والأعيان وممثلى الهيئات والطوائف إلى إجتماع بنادى (سيروس) للنظر فى الحالة القائمة . غير أن قلم المطبوعات أذاع بلاغا رسميا ، بمنع الإجتماع فإحتج سعد زغلول على هذا الاجراء .

ثم عادت إنجلترا وإقترحت الخطأ نفسه الذى اقترحته عام ١٩١٨ ، وذلك باعتقال سعد زغلول وخمسة من أنصاره ؛ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، ونفيهم إلى سيشل (١) ، الأمر الذى أعاد المنشقين ، ولو مؤقتا ، إلى صفوف الوفد وعوض سعداً عما كان قد خسره بإنشقاقهم عنه .

وكان أمين الرافعى ، قد دعا ، فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٢١ ، فى جريدة الأخبار إلى توحيد الصفوف نتيجة لإعتقال سعد . وقد أرسل الوفـــد المصرى وهيئة كبار العلماء والسكرتير العام للحزب الديمقراطى وبعض المحامين إحتجاجات على إعتقال سعد زغلول ، وبذلت مساعى لعودة الأعضاء المنشقين إلى الوفد وهم (محمد محمود - عبد العزيز فهمى - حمد الباسل - أحمد لطفى السيد - حافظ عفيفى - عبد اللطيف المكباتى - محمد على علوبه - جورج خياط) . فانضموا إلى الوفد الذين ظلوا مع سعد ولم ويعتقلوا وهم (واصف بطرس غالى - وويصا واصف - وعلى ماهر) .

---

(١) ظلوا منفيين فيها إلى ما بعد أن غادرها سعد زغلول إلى منفى آخر فى جبل طارق .

وكان من نتيجة نفى سعد زغلول وأصحابه ، أن تجددت المظاهرات فى القاهرة . وكان أعنفها فى أحياء الدراسة والصاغة والدرب الأحمر وعابدين ... ووقعت بعض أعمال التخريب وأغلقت المحال التجارية والمصانع فى كافة أنحاء القاهرة . وقرر الموظفون الاضراب ، وتم إعتقال المئات من المتظاهرين (١) . كما أن فكرة المقاومة السلبية بدأت فى الرواج بين العناصر الوطنية كسلاح يشهرونه فى وجه السياسة البريطانية .

وعمل الوفد على دعم صفوفه فضم إلى عضويته يوم ٣ يناير ١٩٢٢ كلا من (على الشمسى - علوى الجزار - مراد الشريعى - مرقص حنا - عبد القادر الجمال) (٢) . على أن عودة الإئتلاف إلى الوفد لم تنجح فى خلق شعور متبادل بالثقة بين العائدين إليه ، وبين باقى الأعضاء . فلما أراد الوفد أن يضم أعضاء جدداً شعر (المنشقون) بأن زملاءهم يقصدون بذلك التقليل من شأنهم عند التصويت ، وتغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد زغلول . فاستقال

---

(١) وقد بعث اللورد اللنبى بتقرير عن الحالة فى مصر ، بعد إعتقال سعد زغلول ، بعث به إلى لندن جاء به : « ... المدارس جميعها مضربة ، ... بلغ عدد القتلى من المصريين فى القاهرة أحد عشر قتيلا . وقتلى الرعاع فى ٢٣ ديسمبر أوربيان واعتدى على سيدة انجليزية تركب سيارة مفتوحة ، قذفها الرعاع بالحجارة . جملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٨٦ فى القاهرة ، ٣٨٩ فى الاسكندرية . وفى بور سعيد قامت مظاهرة مسلحة تعرض لها الجنود فقتلوا مصريا واحداً وجرحوا ثلاثة . وفى السويس تسلم الجيش المدينة ، وقامت مظاهرة قتل فيها مصرى واحد وجرح ثلاثة » .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة (ثلاثة أجزاء) ج ١ القاهرة ١٩٠٧ ، ص ٣١ - ٣٢ .

عبد العزيز فهمى وتبعه محمد محمود ومحمد على علوبه وعبد اللطيف المكباتى وحافظ عفيفى ؛ فكانت إستقالتهم نهائية . وبقى حمد الباسل وجورج خياط فى الوفد (١) .
وعندما أعتقل سعد ، أراد أن يضمن إستمرار نشاط الوفد ، فترك قائمة بأسماء أكثر من عشرين فرداً ، وأوصى الباقين أن يضموا بعضهم فى حالة نفيه ، فإذا نفوا هم بدورهم خلفتهم مجموعة ثانية من باقى العشرين . ولم يكن مكرم عبيد وفتح الله بركات اللذين إعتقلا مع سعد زغلول من أعضاء الوفد ، فضمهما سعد إليه (٢) على الرغم من أن (المادة الثامنة) من قانون كانت تخضــع انتخاب الأعضاء الجدد للتصويت فإن الوفد لم يسير ، على ما يظهر ، على قاعدة ثابتة فى إختيار أعضائه الجدد . وفى غالب الأمر كانت الكلمة الأولى للرئيس . الذى كان قد رأى بثاقب نظره ، نمو الطبقة الوسطى فى مصر ، واضمحلال السياسيين القدماء الذين كانو فى غالب الأمر من أصل تركى . فشجع الشباب من الطبقات الوسطى . وإن كان البعض قد أخذ عليه هذا الاتجاه .

وقد كانت له مقولة رد بها على الذين لاموه ؛ فقال : « . . . يفتح الله ياسيدى ! إن العجائز الذين عاشوا فى عصر الإحتلال لا يصلحون لعهد الإستقلال . أنا لا أريد وزراء وموظفين كباراً يظنون أن مهمتهم هى إرضاء السلطات ، واسترضاء الأجنبى ، والخضوع للحاكم ، والتجبر على المحكوم ! . . لا يا سيدى عجائزكم لا تنفعنا ! إذ نضعها للزينة فقط ونحن فى حاجة إلى شبان للعمل » (٣).

---

(١) أحمد شفيق باشا ، المصدر السابق ، تمهيد ، ج ٢ ، ص ٦١٩ - ٦٢٠ .
(٢) مجلة المصور ، العدد ٤٢٧ ، القاهرة ، ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، مقال تحت عنوان « كيف يختار أعضاء الوفد المصرى الجدد » ص ٤ .
(٣) مصطفى أمين : عمالقة وأقزام . ص ١٤ .

٩ ـ مقاومة الوفد وانسلاخ « الاحرار الدستوريين » :

وقرر الوفد تنظيم المقاومة السلبية ، فأصدر فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ قراراً بذلك، وجعلوها على نوعين : عدم التعاون مع الأفراد الانجليز سواء أكان ذلك للعمل أو للسياسة ، ثم مقاطعة البنوك والتجارة والسفن وشركات التأمين والمصنوعات الإنجليزية (١) . ونشر الوفد نداء إلى الامة بهذا المعنى : « وتألفت اللجان لتنفيذها لجنة مركزية فى القاهرة ، ولجان مثلها فى الاسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجان فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال ، وتكون مهمة هذه اللجان الإشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة ، وكلها تكون تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة القاهرة المركزية » (٢) وظهر أن الأمة متضامنة لإنجاح المقاطعة السلبية . فأصبح موقف السلطات البريطانية دقيقاً ، ورغم إعتقال أعضاء الوفد ، إلا أنه كانت هناك الصفوف التالية ، فظهرت وتولت القيادة .

وأحرزت سياسة المقاومة السلبية نجاحا ملحوظاً ، وبخاصة فى مسألة مقاطعة الوزارة ، فقد رفض الساسة المصريون قبول المنصب ، واضطر اللورد اللنبي إلى تكليف وكلاء الوزارات ، وهم من الانجليز ، بالقيام بمهام وزاراتهم حالما يتم تأليف وزارة . لكن لم يكن من المقدور هؤلاء تصريف الشؤن . وكان لا بد من حل يخرج به من المأزق (٣) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٣٢ - ٣٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣) WAVELL, ALLENBY, P. 295

كانت أزمة الوزارة بعد إستقالة عدلى يكن أكبر تشجيع لكى يفرض ثروت شروطه لتولى الوزارة . لقد اشترط رفض مشروع كيرزون وأن تعلن الحكومة البريطانية إلغاء الحماية وتعترف باستقلال مصر . واشترط إعادة وزارة الخارجية المصرية وإنشاء برلمان من مجلسين وإطلاق يد الحكومة فى كل أعمالها ومنع المستشار المالى من حضور اجتماع مجلس الوزراء ، واحتفاظ المستشارين الآخرين برأيهم إستشارياً . وطلب رفع الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وإرجاع المنفيين والدخول فى مفاوضات جديدة ، بعد تشكيل البرلمان ، لإعطاء بريطانيا الضمانات التى لا تتنافى مع إستقلال مصر . وكانت هذه الشروط ضربة صائبة أشعرت بريطانيا بأنها لن تجد بعد ذلك فى مصر من يتولى الوزارة وفق رغباتها ، وشعرت كل بريطانيا بضرورة إدخال تعديلات ضرورية على الموقف.

وكان اللورد اللنبى قد حذر حكومته من فشل المفاوضات مع عدلى ، لذلك طلب إعداد برنامج سياسى لمصر فى حالة الفشل يتضمن إلغاء الحماية . وأمام هذه التطورات ، قرر اللنبى أن يدخل فى معركة حاسمة مع حكومته . وكان قد إتصل بزعماء (المعتدلين) فى مصر ، واتفق مع ثروت باشا أن يؤلف الوزارة ، بشروط منها إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وإقترح على حكومته أن تقبل الشرطين ، على أن تحتفظ بحرية العمل بالنسبة لمصالحها . وأصر اللنبى على إجابة طلبه ، وأيده مستشاروه من الانجليز وكذلك جريدة التيمس **Times** وأصر على الاستقالة فى حالة الرفض (١) . وبالرغم من معارضة الوزارة فى البداية ، إلا أنها رضخت أخيراً وأصدرت تصريح ٢٨ فبراير ، الذى يعترف بمصر

---

(١) **Wavell, Allenby, pp. 195-200.**
تفاصيل إتصالات اللنبى مع حكومته فى لندن كاملة .

مملكة مستقلة ، وينص على أن تحتفظ بريطانيا لنفسها بنقاط أربع عرفت بالتحفظات .

وكانت التحفظات الأربعة هى ، تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية والدفاع عن مصر ضد كل إعتداء أو تدخل أجنبى ، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات ، والسودان . وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وثيقة هامة صدرت من جانب واحد دون أى إلتزام يقدمه الجانب المصرى . وكان هذا التصريح نقطة تحول خطيرة فى تاريخ مصر السياسى والدولى ، وبداية مرحلة جديدة بعد إعلان الحماية عام ١٩١٤ . حقيقة أن هذا التصريح كان يجعل من استقلال مصر إستقلالا شكلياً ما دامت مشكلة الجلاء لم تبحث بعد ، وما دام الجلاء هو أساس الاستقلال . ولكن مع كل ذلك فإن التصريح قفز بالقضية المصرية خطوة إلى الامام وأفسح المجال داخليا وخارجيا أمام مصر والمصريين .

وأعاد هذا التصريح إلى الفريق « المعتدل » بما فيهم الخارجون على الوفد بعض ما كانوا قد فقدوه بسبب فشل عدلى يكن فى المفاوضات ، وتفوقات زغلول الأخيرة ، قبل الاعتقال والنفى . فحاولوا جمع شملهم ، وتنظيم أمورهم ، وقرروا تشكيل هيئة سياسية شعبية تدعمهم . فألفوا « حزب الأحرار الدستوريين » فى أكتوبر ١٩٢٢ . وعقد مؤسسوه أول إجتماع لجمعيتهم العمومية فى ٣٠ أكتوبر وألقى فيها عدلى باشا يكن خطبة تناولت ضرورة الأحزاب ومبادىء الحزب الدستورى وموقفه من القضية المصرية (١) . على أن الحزب المنسلخ من الوفد المصرى لم يستطع أن يكسب ولاء الشعب . فلم يكن له تنظيم

---

(١) احمد البيلى — عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة المصرية ، بدون ناشر ، ١٩٢٢ ، راجع نص الخطبة ص ٢٥٣ - ٢٦١ ،

وانظر كذلك : أحمد زكريا الشلق - حزب الأحرار الدستوريين ، دار المعارف ، ١٩٦٢ .

الوفد الشامل المتغلغل فى كل أنحاء مصر . كما أن أعضاءه كانوا فى غالب الأمر ، فى منأى عن الشعب . وكانت تنقص زعماءه المقدرة على التجاوب مع الجماهير .
فبالرغم من أن عدلى، أبرز أعضاءه ، كان نزيها مخلصا، شديد الاعتزاز بكرامته متزن التفكير ، إلا أنه كان يفتقر إلى الجرأة والعزم وكان ينفر من الخصومة .
« ولد أرستقراطيا ، أسمر البشرة » ملامحه زنجية ، ربما لأن أجداده السودانيين » « رجل الديوان ، فيه دم تركى أجنبى » ، (ليس فى قلبه ما يضرم الشـــوق إلى الحرية والاستقلال) (١) ، « ثقافته فرنسية ، ونشأته وتربيته وعاداته فرنسية ، وتعلم الانجليزية على كبر ، كان أقدر على الكلام بالفرنسية أضعاف قدرته على الكلام بالعربية العامية ، ولم يعرف العربية الفصحى ، ولم يقرأ كتابا عن الأدب العربى » ، « رجل مصالح أولا وأخيراً ولا يعنى بسواها ، وكل وسيلة تحقق مصالحه هى مقبولة فوراً ما دامت لا تعرضه للمتاعب والأخطار ، ويرى أن المساومة وحدها هى سر النجاح فى الحياة ، والنعومة والمكر وإنتهاز الفرص خير الوسائل فى الحياة» ، « متكبر لا يترك أية عاطفة تسيطر عليه، لا يعترف بالمثل العليا ولا يعرف الفداء ، ولا يتأثر كثيرا بما يصيب الآخرين ، لا يرى أى معنى للتمسك بالمبدأ أو الثبات على عهـد ؛ وأن المثل العليا والتضحية عبث فى عبث وتصرفات خيالية لا تليق » (٢) . ومع كل ذلك فقد كان يتمتع بصفات أخرى مؤكدة وبخاصة مهارته الادارية « كان رجل دولة » . وكان من النادر أن يكون محبوبا ، وقلة من الشعب يعرفونه ، ومع ذلك كان رجلا حكيما (٣) . وكان ينقص ثروت وصدقى ومحمد محمود الاحترام الذى كان يتمتع به عدلى .

---

(١) محمد كامل سليم ـ المرجع السابق ، ص ٥ - ٧ .
(٢) محمد كامل سليم ـ نفس المرجع ، ص ٧ .
(٣) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، ص ٩٠ .

١٠ ـ صعود القيادة :

وكان سعد زغلول عندما عاد من المنفى ، فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، يبلغ من العمر أكثر من ستين عاما . لكنه أقبل على العمل فى سبيل تقوية الوفد، وفى محاربة خصومه بنشاط يحسده عليه الشباب . فمد جناح الوفد على منظمات الطلبة .

وكان الطلاب منذ «الثورة المصرية سنة ١٩١٩» قد تدربوا على المشاركة فى الحركة السياسية، بتنظيم المظاهرات والإضراب عن تلقى الدروس، وتنظيم الإجتماعات، والخطابة فى جموع الطلبة والشعب . وكان الطلاب ، وقبيل عودة سعد زغلول من منفاه ، قد ألفوا لجنة تنفيذية لهم ، ولجاناً فرعية لها فى أنحاء البلاد ، وكانوا قد شاركوا فى مقاومة الوفد السلبية للسلطات البريطانية . فإعترف سعد زغلول بهذه اللجنة، وسمح لها بالإنعقاد فى (بيت الأمة) ، وشجع أعضاءها على المشاركة فى الحياة السياسية ، ووافق على ترشيح زعيمهم (حسن يس) لإنتخابات مجلس النواب ، التى كانت ستجرى فى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ . (١)

وكان سعد قد فقد كل أمل فى إعادة الوحدة إلى الصفوف ، فأخذ يشن على (العدلين) — أنصار عدلى يكن — حملات شعواء ، يرد بها على إنتقاداتهم له وللوفدين، ويهاجم تصريح ٢٨ فبراير . فقال فى خطبة له فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤ : «أما الاتحاد الذى تتكلمون عنه — إتحاد السعدين والعدلين — (لا أحب أن يقال سعديون وعدليون ، وإنما أحب أن يقال وطنيون وغير وطنيين) فغير مرغوب فيه» . (٢)

---

(١) مجلة روزاليوسف ، عدد (٣١٦) ، ١٣ مارس ١٩٣٤ . القاهرة . ص ١٤ — ١٥ مقال تحت عنوان «من ذكريات الجهاد — لجنة الطلبة التنفيذية منذ عشرة أعوام» .

(٢) مجموعة خطب وأحاديث صاحب المعالى زغلول باشا . ص ٢١ — ٢٣ .

وقال يهاجم تصريح ٢٨ فبراير : « جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير على صوت المدافع وأزيز الصدور التى كانت تغلى غضباً وسخطاً من نفى الأحرار وإبعادهم وأقاموا للمجىء به إحتفالا رسمياً ليخدعوا الأمة عن المعنى الحقيقى لإستقلالهم المزيف . ذلك الإستقلال الذى إلتقط السماسرة حرزه من سوق المستعمرين وثبتوه فى طوق الحماية ، ولفوه فى (بقجة) من الأضاليل فما إغتررتم بما زخرفوا وبما زينوا ورفضتم أن تشتركوا فى إحتفالهم . ... » . (١)

وكان لحملات سعد زغلول هذه بالغ الأثر فى وجدان الشعب المصرى ، ظن معه الناس « إن الدستوريين قد باعوا الوطن للانجليز ، وأنهم خرجوا من دينهم وأصبحوا كفاراً » . (٢) ومع أن أتباع حزب الأحرار الدستوريين كانوا قليلين ، وظل دائماً يمثل حزب الأقلية ، إلا أنه كان حزبا أهميته تفوق أعداده بفضل مكانة أعضائه . كان هذا الحزب هو حزب المفكرين ، (حزب الصفوة) ، صلاته قليلة بالجماهير التى كانت بلا شك مخلصة فى تأييدها للوفد المعارض . لقد صار الحزب معروفا بحزب (الذوات) ، ولعل السبب فى ذلك لم يكن درجة ثراء أعضائه — إذا كان الوفد أغنى منه كحزب — وإنما بسبب إبتعاده عن المناوشات اليومية للحياة الحزبية العادية . وقد أدرك رجل الشارع بحدة فراسته ، أدرك بغريزته أن الأنماط السياسية لها صلة مباشرة بالوضع الإجتماعى ، وأن رجال

---

(١) سالم عبد الحميد — الزعيم الخالد . مطبعة صلاح الدين ، الاسكندرية . بدون تاريخ — والخطبة ألقاها سعد زغلول فى حفل للطلبة فى ٧ ديسمبر ١٩٢٣ . ص ٨٢ — ٩٥ .

(٢) احمد شفيق باشا — الحولية الأولى لسنة ١٩٢٤ ، القاهرة ، بدون تاريخ . ص ٥ من خطاب لعبد اللطيف المكباتى فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ .

حزب الأحرار الدستوريين يمثلون البورجوازية الواسعة الثراء الذين يفكرون بعقليتهم وأيديولوجيتهم الخاصة .

هؤلاء هم خصوم سعد باشا زغلول ، الذين لم يتوانوا فى الرد عليه . فإتهمه عبد اللطيف المكباتى بالغيرة من عدلى يكن ، أثناء المفاوضات مع ملنر والعمل على هدمه . (١) وإتهمه محمد على علوبه بأنه سبق وأن (دس) على الملك . (٢) ولقد بلغت هذه الحملات حدتها من الجانبين قبيل الإنتخابات لأول مجلس نواب فى ظل إستقلال تصريح ، ٢٨ فبراير .

وعلى الرغم من سعد زغلول إستمر فى إصراره على أن الوفد ، موكل عن الأمة ، يعبر عن إرادتها فى موضوع عينته لنا وهو الإستقلال التام» (٣) . ولكى يزعزع الثقة فى عدلى يكن وفى المنشقين من الوفدين ، مؤيديه الأساسين ، طلع سعد زغلول بهذا المفهوم الصوفى عن الوفد ودوره هو فيه ، وهو الموقف الذى يلتزمه غالبية الثوريين الذين يدعون أنهم مختارون ، لأنهم دائماً على جانب الحق . لقد كتب سعد فى مذكراته « يلزم أن أضع نصب عينى أن أكون يوما من الأيام « فريداً » لا زميل لى . . وما بى من حاجة لأن أكون « موفداً » ولا أن أكون رئيس حزب بل يكفى أن أكون « ممثل الغاية » وحاملا لمبدأ ، فإذا كان لهذا أعضاء كانوا معى ، وإلا بقيت وحدى » . وكان سعد زغلول يقول علانية أن الوفد ليس حزبا ، بل مفوضا يتخذ سلطته من الشعب ومعبراً عن إرادة الشعب، تماما نفس العبارات التى إستخدمها مصطفى كامل وطبقها على حزبه .

---

(١) احمد شفيق باشا — الحوليه الأولى لسنة ١٩٢٤ . ص ٦ .

(٢) احمد شفيق باشا — نفس المصدر . ص ٧ .

(٣) مجموعة خطب سعد ، ص ٢٧ .

لقد قال سعد زغلول «مجرم من يقول أننا حزب يطالب بالإستقلال» وإستطرد .
لأن هذا يتضمن أن هناك أحزاباً أخرى لا تريد الإستقلال ، فالشعب بأسره .
ريد الإستقلال، ونحن المتحدثين بلسان الشعب نطالب به نحن أمناء الشعب» (١)
ىنا كان الزعيم الفلاح يعبر عن رغبات كل الفلاحين وكل أولاد البلد — المحرومين .
ىن ميراث مصر — فى معارضتهم لعدلى يكن ولكل (الذوات) الآخرين الذين
بهوهم على مدى قرن من الزمان. وبإعتباره صوت الرأى العام ؛ كان الوفد، إذن
ىو الحكم النهائى فى كل القرارات التى تتخذها أية حكومة كانت فى الحكم ، لقد
كان الوفد السلطة الحقيقية فى البلاد، لأنه هو وحده الذى يعرف ما يريده الناس،
وكان الوفد وحده هو الذى يؤتمن على حماية مصالح الشعب . لقد كان أبرع وسيلة
الطعن فى دوافع أى حزب آخر إذ من الواضح أنه ليس مفوضاً من الشعب ،
وكانت هذه العقيدة هى التى سيطرت على جوهر الوفد حتى عام ١٩٢٤ .

فقد كان الوفد قد دخل مرحلة جديدة فى تطوره ، فقد أصبح بالفعل حزباً
من الأحزاب . ولم يفكر سعد زغلول نفسه ، وجود أقلية تعارضه ، ودخل
الإنتخابات على هذا الأساس ، وعندما فاز أنصاره بأكثر من ٧٠٪ من مقاعد
النواب تولى الوزارة .

وإستدعت المرحلة الجديدة من الوفد مزيداً من التنظيم ، رأى سعد زغلول
ضرورته على أثر إحساسه بوطأة المعارضة لسياسته فى البرلمان . فعقد مناصروه
من النواب إجتماعا فى ٢٦ أبريل ١٩٢٤ ، وقرروا تأليف « الهيئة البرلمانية
الوفدية » تضمهم جميعاً بقصد تنسيق سياستهم تجاه المسائل التى تعرض على
المجلس . كما قرروا تأليف « لجنة تنفيذية » تضم النواب من أعضاء الوفد وممثلين

---

(١) عبد الخالق لاشين — سعد زغلول . ص ٣٢٨ .

عن المديريات بحيث يكون لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائباً أو أقل من ذلك ممثل ، وممثلان عن كل مديرية يزيد نوابها عن ذلك العدد . وحدث نفس النظام ، من جانب أنصار الوفد أنصار الوفد في مجلس الشيوخ ، فاجتمعوا في ٢٤ مايو ١٩٢٤ ، وألفوا هيئة شيوخ وفدية ، برئاسة فتح الله بركات . كما تقرر إنشاء ناد باسم (النادي السعدى) ليكون مقراً لمداولات الأعضاء (١) . وبهذا إكتسب الوفد تلك السمات التي بقيت تلازمه خلال وجوده : فله قانون ورئيس وهيئة ظلت تسمى (بالوفد المصرى) ، ولجنة برلمانية ، ولجنة شيوخ ، ودار الحزب ، إلى جانب دار سعد زغلول (بيت الأمة) . وبلغ الوفد أوجه في ظل رئيسه ، فقد أثبت أنه حزب الأغلبية الساحقة ، وإكتسح الانتخابات . وعبر سعد زغلول عن فخره وسروره الطاغي بذلك عندما قال : « وتمت كلمة ربك للمخلصين ، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله ، وما كان ربك بظلام للعبيد » .(٢)

وخلاصة القول ، ومما تقدم عرضه نرى أن فكرة فتح باب المسألة المصرية كانت ماثلة في أذهان الساسة المصريين خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، وأن الأمير عمر طوسون هو أول من فكر بتأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر . وأجمع السياسيون من البداية على زعامة سعد زغلول ، الذى كانت جهوده بعد الحرب ، خلافا لما يذهب إليه البعض ، إستمراراً لجهوده قبل الحرب . وعلى الرغم من أن سعد زغلول وصف بالتطرف ، فإنه بدأ معتدلا وإستمر كذلك . وعلى الرغم من أنه كان أكثر تمسكاً بمطالب الأمة من عدلى يكن وأصحابه ، فإن مطالبه لم تكن

---

(١) احمد شفيق — الحولية الأولى . ص ١٥٠ — ١٥٤ .

(٢) سالم عبد الحميد — الزعيم الخالد . ص ٩٥ — ١٠٣ .
من خطبه لسعد زغلول فى ٢٥ يناير ١٩١٤ فى حفلة النواب .

فتلف إختلافاً جوهرياً عن مطالبهم، اقد كانوا جميعاً على إستعداد لعقد إتفاق
مع بريطانيا يخضع مصر لسيطرتها . وقد فات لفيف من الكتاب والمؤرخين أن
لاحظوا تكيف سعد زغلول مع الظروف وما ترتب على ذلك من تعديل فى
آرائه السياسية .

ونلاحظ أن الوفد مر فى تطوره خلال نشأته بثلاث مراحـــل . إبتدأت
الاولى بتأليفه فى ١١ نوفمبر ١٩١٨، وإنتهت بإنشقاقه على نفسه فى يناير ١٩٢١.
وكان خلال هذه الفترة ينطق بإسم الأمة المصرية كلها .

وإبتدأت المرحلة الثانية بإنشقاقه ؛ فإنسلخ منه حزب الأحرار الدستوريين
فى اكتوبر ١٩٢٢ . وعلى الرغم من أن المصريين كانوا منقسمين إلى (سعديين)
و (عدليين) ، فقد قامت محاولات لجمع الصفوف نجحت نجاحاً وقتياً ثم لم تلبث
إن فشلت نهائياً . وأصبح الوفد فى المرحلة الأخيرة، منذ إنسلاخ حزب الأحرار
منه ، حزبا من الأحزاب السياسية المصرية . وقد نظم الوفد صفوفه خلال هذه
المرحلة على هذا الأساس، وإعترف إعترافا ضمنيا بالأمر الواقع . وبلغ فى هذه
المرحلة أوج قوته فى ظل زعيمه . وترجع إنتصارات الوفد خلال هذه المرحلة ،
إلى فهم سعد زغلول لنفسية الشعب المصرى ، وصلابته وثقافته، وبلاغته وإعتماده
على الطبقة الوسطى ، وخاصة الطلاب والمحامين والموظفين .

هذه مرحلة من تاريخ الوفد المصرى ، وعلينا ان نستكمل مسيرة الوفد ،
ونعرض لمعاركه من اجل الدستور والديمقراطية .



الباب الثاني

الدستور ومعركته



الفصل الخامس

وضع الدستور وإعلانه (1)

كان تراجع بريطانيا وإصدارها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يهدف تغيير الشكل الخارجى لنظام الحماية وإعطاء مصر لونا جديداً منها مع إحتفاظ بريطانيا بسيطرتها على أهم مقومات هذا الاستقلال . وهدفت بريطانيا من وراء إعطاء هذا التصريح شغل المصريين بالقضايا الداخلية والمشكلات الدستورية والنظم الحزبية حتى تتمكن هى من مواصلة سيطرتها على الموقف . ولكن إذا كان الدستور هو من مستلزمات إستقلال الدول الحديثة ، فقد كان من الواجب على المصريين أن يجابهوا مشكلة المفاوضات مع بريطانيا للوصول إلى حل ، يرضى الطرفين ، بشأن العلاقات بين البلدين . فهل تسمح بريطانيا بسير المفاوضات فى طريق منطقى يؤدى إلى حل جذرى لهذه المشكلة المعلقة ؟ خاصة أن بريطانيا لم تكن توافق على مجرد التفكير فى إجلاء قواتها عن مصر ، ولا فى إمتيازاتها الخاصة بشؤون العلاقات الخارجية ومركز الأجانب ، فى الوقت الذى كانت تخشى فيه دائما من إتحاد الكلمة بين شقى الوادى ، بين مصر والسودان . لنتوقع إذن أن تبدأ الحياة الدستورية فى مصر هادفة تأليف وزارة تمثل رأى الشعب وتهدف إلى المفاوضة مع بريطانيا . ولنتوقع كذلك تدخل عوامل مفاجئة خارجية وداخلية تعمل على هدم هذه الخطة ، هدم الدستور وفصل مصر عن السودان وإحداث نكسة فى الموقف العام .

---

(1) د. خالد نعيم .

١ ـ وضع مسودة الدستور وإعلانها :

بداية تقرر حقيقة وهى ، أن مصر من أسبق بلاد المنطقة فى التعرض للمؤثرات الغربية والسيطرة الأجنبية ، وأيضا من أسبقها أخذاً بالنظام النيابى منذ عام ١٨٦٦ وبالدستور منذ عام ١٨٨٢ . غير أن خضوعها للسيطرة البريطانية فى عام ١٨٨٢ قد عرقل فيها تطور الأنظمة الديمقراطية ، الأمر الذى أوجب على الحركة الوطنية المصرية أن تضع المطالبة بالدستور ، فى صدر قائمة مطالبها منذ أوائل القرن العشرين ، هذا إلى جانب مطالبتها بالإستقلال التام .

وعندما قامت « الثورة المصرية سنة ١٩١٩ » ، وشاركت فيها جميع طوائف الأمة ، إنبثقت من الأمة لجان شعبية تصب فى (الوفد) الذى لم يكن منذ البداية حزبا بالمعنى الأوربى للكلمة ، بقدر ما كان حركة سياسية تمثل الأمة المصرية ، التى سلمت مصيرها لزعيم (سعد زغلول) كان يتقدمهـــا فى المطالبة بالجلاء والاستقلال . كان الوفد حركة شعبية تضم الأقباط والمسلمين ، ولا تلقى إعتباراً للوعى الطبقى: فلـكى يحقق الوفد أهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصلة الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لديه سوى طريق واحد ، هو حماسة جماهير الأمة التى كانت تسير خلفه ، وهى حماسة لم تكن تكفى فى مواجهة الوسائل التى كانت فى يد كل من بريطانيا والسلطان أو الملك . ولم يكن مكمن الخطر الذى يتعرض له الوفد هو السلطان أو الملك أو بريطانيا ، بقدر ما كان مرجعه التناقض الكامن فى تكوينه ذاته . فأعضاء الوفد مسلمون وأقباط ، كانوا ينحدرون من طبقات إجتماعية متباينة (كبـار ملاك الأراضى ، الفلاحين ، الحرفيين ، العمال ، الطلبة) وجميعهم يمثلون إتجاهات مختلفة وفى بعض الأحيان متعارضة. ومع ذلك فإن هذه الفئات فى البداية جمعتها الروح الوطنية المتدفقة ، ثم أخذت تنقـــد

تمسكها بالتدريج نتيجة الأزمات ، وفتور الحماسة للنضال التى كانت تميزت السنوات الأولى .

حقيقة أن سعد زغلول إستطاع أن يجمع الأمة المصرية تحت زعامته أثناء الثورة ، وبتوجيه منه أصبحت الحركة الوطنية حركة مستقلة بذاتها تحتل الصدارة من الحياة السياسية المصرية . ولكن كان من الصعب عليه أن يحافظ على زعامة كل الفئات التى دخلت ميدان العمل السياسى ، فكان تكوين الأحزاب بعد الثورة المصرية سنة ١٩١٩ أمراً حتميا ، للإختلافات التى كانت كامنة بين السياسيين فى الطبائع والأمزجة . فــى الوقت الذى ظلت بقية الجماهير على إخلاصها للوفد ، مع إنضمام الطبقه الوسطى وفئات المثقفين وبعض كبار الملاك إليه ، إنشق عن زعامته أفراد العائلات التركية الأجنبية القديمــة ، وبعض من الارستقراطيين المصريين ، وكونوا حزب الأحرار الدستورين ، الذى كان منذ البداية عميلا للملك . بإعتبار أن أعضاءه كانوا يتحاشون ثورية الجماهير . وكان من الطبيعى أن يلجأ هذا الحزب وغيره من أحزاب الأقلية الأخرى التى ظهرت على مسرح السياسة فى مصر ، إلى إنتهاج وسائل غير مشروعة تضمن لهم مواجهة جماهيرية الوفد وتنظيمه وزعيمه .

أما الأحرار الدستوريين فكانوا يرون أن التعاون مع إنجلترا هو السياسة المثلى ، فانه من الاستطاعه عن طريق هــذا التعاون بلوغ الاستقلال المنشود شيئاً فشيئاً ، متى نضج الشعب وإستقام أمره فى التعليم والسياسة والصحة ، وما إليها من مظاهر التقدم . وإتباعاً لهذه الساسة ، أو لهذا الفهم للإستقلال والعلاقة بالإحتلال ، قبل الأحرار الدستوريون تصريح ٢٨ فبراير أو بتعبير أصح سعوا للحصول عليه ، وإعتبروه خطوة كبرى فى سبيل إعداد الشعب

للإستقلال وتدرجه فى طريق النضج الدستورى (١) . ولكن كان رأى سعد زغلول والوفد أن التصريح الذى تمخضت عنه مفاوضات أجرتها أقلية منشقة ، لم يكن إلا « كارثة وطنية » ، تنازلا عن الحقوق الوطنية . وخيانة للقضية الوطنية (٢). ومع تباين وجهات النظر ، فإن القيمة الوحيدة لتصريح ٢٨ فبراير هى أنه مهد الطريق للدستور ولقيام حياة برلمانية .

ولقد أخذت مصر فى ترتيب الحياة الجديدة. بعد أن عين عبد الخالق ثروت رئيساً للوزراء ، فى مارس ١٩٢٢ . وإستجابة للمذكرة الملحقه بتصريح ٢٨ فبراير التى بعث بها المندوب السامى إلى السلطان فؤاد بشأن إقامة « برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسؤلة عن الطريقة الدستورية» (٣). أختيرت لجنة لوضع مسودة الدستور وقانون الانتخابات. وأدرك الوفد أنه طالما رفض الاعتراف بشرعية التصريح، فإن أى إشتراك من جانبه فى لجنة الدستور ، سيكون قبولا ضمنياً للتصريح ، ولهذا عارض الوفديون فى تشكيل لجنة دستورية ، وتباحثوا من أجل قيام جمعية تشريعية إنتخابية على أعتبار أنها الوسيلة الوحيدة التى يرضون عنها لوضع مسودة الدستور . ولكن طلبهم رفض من جانب حكومة ثروت . لذلك قاطعوا اللجنه وأخذ الوفديون

---

(١) محمد ذكى عبد القادر ـ محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ . مدبولى . القاهرة ١٩٧٣ ص ٤٩ .

(٢) عفاف لطفى السيد ـ تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، المركز العربى ، القاهرة ، ١٩٨١ ص ١٠٢ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة . دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ . ص ١٢٩ .

يطالبون بالغاء قانون الأحكام العرفية ، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسين ، والمنفيين .

٣ - لجنة الثلاثين :

وشكلت اللجنة الدستورية فى ٣ أبريل ١٩٢٢ إثنين وثلاثين عضوا (١) ، أو ثلاثين عضوا ، ضمت العقليات القانونية الرائدة فى ذلك الوقت ، رجال من أمثال : حسين رشدى وعبد العزيز فهمى ، ومحمد حسين هيكل ، كما ضمت ممثلى أقليات دينية وأعضاء من مختلف الجماعات مثل عرب البدو ، الذين كان يمثلهم صالح لملوم . ولقد أراد عبد العزيز فهمى ، أن يخرج دستوراً مثالياً ، دستوراً يضمن للشعب الحصانة من الإجراءات التعسفية من جانب السلطة التنفيذية أو من جانب الملك . وكان بينما كان حسين رشدى أكثر واقعية من عبد العزيز فهمى ، وأدرك رشدى أن الملك فؤاد لا يمكن أن يقبل دستوراً يسلبه كافة سلطاته ، ولذا شرع رشدى فى الوصول إلى حل وسط بين الكمال وبين ما هو ممكن (٢) .

وكانت لجنة الدستور ، برئاسة حسين رشدى ، لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحاً ، باعتبارها لجنة حكومية . وربما كان هذا سبب من أسباب إعتراض الوفد على التمثيل فيها ، وكانت حجته أن وضع الدستور ، أى دستور ، لابد وأن يكون على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها ، لذلك أطلق سعد

---

(١) عفاف لطفى السيد - المرجع السابق . ص ١٠٣ .

(٢) عبد العزيز فهمى - هذه حياتى . ص١٤٠ - ١٤١ .

زغلول على هذه اللجنة (لجنة الأشقياء) (١) . كما أن الحزب الوطنى رفض الاشتراك كذلك فى هذه اللجنة .

وإستمر عمل هذه اللجنة ستة شهور ، من أبريل حتى أكتوبر ١٩٢٢ ، وخلال جلسات اللجنة التى حفلت بالمناقشات القانونية المستفيضة ، ظهر على السطح إتجاهان ، الاول . إتجاه ديمقراطى يضم أنصار حكومة ثروت ، والثانى : الملك فؤاد (٢) . وتحولت الجلسات إلى مناظرات جدلية ، يحاول كل إتجاه أن يغلب رأيه على الآخر . وإستطاع حسين رشدى ، رئيس اللجنة أن يوفق بين هذين الإتجاهين .

وكان الإتجاه الثالث ، إتجاه رشدى التوفيقى الذى إستطاع أن يوائم بين نزعة الأوتوقراطية ، وبين مبدأ الأمة مصدر السلطات ، فقد أبقى على سلطة الملك . وهكذا إستمرت اللجنة فى عملها حتى أتمته . ورفعت اللجنة مشروع الدستور وقانون الإنتخابات إلى عبد الخالق ثروت ، رئيس الحكومة ، فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ . ولكن الملك فؤاد كان لا يرضى عن إصدار الدستور لأنه كان سيحد من سلطاته الواسعة ، ويجعل للشعب كلمة فى الحكم . ولذلك فإن الملك فؤاد كان يتابع كل جلسات لجنة الدستور بإهتمام بالغ .

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس جبر - الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ . وأنظر كذلك : محمد زكى عبد القادر - نفس المرجع . ص ٥٣ الهيئة العامة القاهرة ١٩٨١ . ص ١٢ .

٢) عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ . ص ٣٧٤ . يذكر بالتفصيل اللجان المتفرعة عن اللجنة الاساسية ، وأهم أعمالها .

وكان فؤاد شديد السخط على ما أسماه « إنتقاص سلطة الملك » .(١) ولذلك شرع فى إتباع سياسة مضايقة الوزارة فى محاولة لزعزعة الثقة فى ثروت، والمماطلة فى توقيع الدستور . فقد كان فؤاد يبغض ثروت دائماً لصداقته الوثيقة بعدلى يكن الذى كان بإستثناء سعد زغلول ، المصرى الوحيد القادر على أن يصمد أمام فؤاد ، بل وأحيانا ما كان يوقفه عند حده . وزادت الكراهية التى كان يكنها الملك لكلا الرجلين وبالتالى لأصدقائهما، مع شكوكه فى أن سيكون الدستور وسيلة أساسية قد يستخدمونها للحد من الإمتيازات الملكية ، فالدستور سيكون متحرراً جداً وديمقراطياً جداً ، ولهذا فاتح الملك فؤاد الوفد فى تشكيل وزارة ، كوسيلة لإسقاط وزارة عبد الخالق ثروت . (٢)

وفى ذلك الوقت بدأ التفكير فى تأليف «حزب الأحرار الدستوريين». وكان عدلى وثروت يدركون تماما نوايا الملك ، فكانت فكرة تأليف هذا الحزب من أجل مساندة وزارة عبد الخالق ثروت،وكذلك من أجل حماية مسودة الدستور وعقدت إجتماعات عديدة لإنشاء الحزب ، فى سراى عدلى يكن(٣). وأخذ ثروت يجمع أنصار الوزارة للوقوف فى وجه الملك ، ولما كان هؤلاء هم الذين وضعوا

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية . جـ ١ ، ط ٢ . القاهرة ١٩٥٩ . ص ٧٤ .

(٢) F.O.; 8693/371. Wavell Allenky to Harold Curzon, 15 Aog. 1922.

(٣) احمد زكريا الشلق — الأحرار الدستوريين ودوره فى السياسة المصرية. أول دراسة جامعية ، حصل بها الباحث على درجة الدكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٨١ . أرجع لتفاصيل الإجتماعات الأولية لنشأة الحزب .

مسودة الدستور، وقاموا بصياغة مواده، فكان من الطبيعى أن يعملوا على حمايته. وعند تأليف الحزب تقرر أن تنضم اليه جميع أعضاء لجنة الدستور، وعدد آخر من ذوى النفوذ.

أما احمد لطفى السيد الذى عاد ليتقلد منصباً حكومياً، مديراً لدار الكتب، والذى كان يعتبر واحداً من ألد أعداء الملك فؤاد، وكان أيضاً واحداً من مؤسسى الحزب، لم يكن بمقدوره أن ينضم إلى الحزب رسمياً، ولذا كان يعمل فى الخفاء منظماً له، ووقع إختياره على الدكتور محمد حسين هيكل ليعمل محرراً لجريدة الحزب (السياسة) التى ما لبثوا أن أصدروها. وكان احمد لطفى السيد يؤمن بأن ثروت وصدقى، بإعتبارهما اليد اليمنى لعدلى يكن خلال وزارته الأخيرة، لذلك يجب أن يكونا عضوين فى الحزب، غير أن محمد محمود إعترض بشدة على إنضمام صدقى، مدللا على أنه لا يمكن أن يعمل معه، لذلك لم ينضم صدقى إلى الحزب رسمياً.

وكان فى مقدمة أهداف الحزب، ومبادئه، الدفاع عن الدستور وسرعة إصداره (١). وقد جاء هذا فى الكلمة التى ألقاها عدلى يكن فى أكتوبر ١٩٢٢، والتى أعلن فيها ميلاد حزب الأحرار الدستوريين، فقد أعلن خلالها برنامجه «.. لتأييد إستقلال مصر، وقيام حكم دستورى، وحماية الحقوق المدنية، وحرية الرأى، وإقامة عدالة إجتماعية». ويذكر البعض أن كاتب هذه الكلمة لعدلى يكن، هو احمد لطفى السيد. (٢)

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق. ص ٧٤.

(٢) عفاف لطفى السيد — المرجع السابق. ص ١٠٤.

٣ - وزارة محمد توفيق نسيم وتشويه مسودة الدستور :

وفى هذه الأثناء كانت القنوات قد منحت للوفد مع القصر ، وكان القصر قد أعطى الضوء الأخضر لإحراج وزارة ثروت ، وتحقيرها وإسقاط هيبتها . إنتهز الوفد هذه الفرصة للقضاء على «المنشقين عنه» الذين ألفوا حزب الاحرار الدستوريين . فأخذت الصحف المؤيدة للوفد ، والصحف المعارضة للحكومة ، تهاجم أعضاء الحزب الوليد (الأحرار الدستوريين) ، وتصفهم بأنهم « قتلة ولصوص » ، وأنهم ظنوا بتشكيل هذا الحزب يمكنهم أن يحطموا الوفد رمز الوطنية . وكان الوفد يأمل فى تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم ، يؤيدها الملك والشعب . فأصدر المصرى السعدى بك القائم بأعمال رئيس الوفد منشوراً هاجم فيه وزارة ثروت .

ودبرت مؤامرتان فى وقت واحد ، الأولى من جانب الوفد ضد أعضاء بارزين فى حزب الاحرار الدستوريين (المنشقين) هما عدلى ورشدى ، والثانية من جانب القصر ضد ثروت ووزرائه . فقد أسند الوفد فى المؤامرة الأولى إلى شفيق منصور مهمة إغتيال عدلى يكن وحسين رشدى ، فى يوم ذهابهما إلى إجتماع الحزب فى نوفمبر ١٩٢٢ ، ولكن لما ألغى إجتماع الحزب لسبب ما ، وعلم بإلغائه جميع الأعضاء فيما عدا عضوين هما : حسن عبد الرازق باشا ، وإسماعيل زهدى ، وكان الرجلان يشبهان إلى حد كبير فى مظهرهما الخارجى ، عدلى يكن وحسين رشدى ، شكلا وحجماً ، فلما وصلا إلى مقر الحزب ، أطلق عليهما شفيق منصور الرصاص وأرداهما قتيلين.(١) وهكذا تطورت الحرب الباردة بين الوفد

---

(١) عفاف لطفى السيد — ص ١٠٦ .

حيث تذكر ، أنه من سخريات القدر أن سعد زغلول لم يصل إلى علمه شىء عن الإغتيالات لأنه كان فى المنفى .

و « المنشقين » — الأحرار الدستوريين — إلى حرب ساخنة، بصورة لا تعرف الهوادة واللين .

وكانت المؤامرة الثانية ، الذى دبرها الملك ضد ثروت ووزرائه ، تتمثل فى أن الملك كان قد قرر الصلاة فى يوم أول ديسمبر ١٩٢٢ بالجامع الأزهر ، ودعا ثروت فى هذا اليوم إلى أن يصحبه فى موكبه. وكان مرتباً بعد صلاة الجمعة وخروج الملك من الجامع الأزهر يتم الاعتداء على الوزراء بالضرب فى الجامع حيث لا يستطيع البوليس أن يتدخل لإنقاذهم . غير أن ثروت إلتقط أحد خيـــوط المؤامرة ، فسارع بتقديم إستقالته يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ إلى فؤاد الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها إليه ، ثم إستدعى نسيم باشا لتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة .(١)

والواقع أن وزارة ثروت كانت تفتقر إلى سند شعبى ، ورغم أنه كان قد فرض شروطه لقبول الوزارة ، إلا أنه تغاضى من جانبه عن رأى الأغلبية . فقد إستند ثروت إلى رأى (المنشقين) فى الوقت الذى كان فيه الرأى العام يهاجمهم. وزادت حوادث الإغتيال السياسى فى عهده مما جعل الحكومة البريطانية تتدخل بالإحتجاج ضد مرتكبيها. فتعسفت الوزارة مع المعارضة وهى الأغلبية وأخذت فى إضطهادها وفى إلغاء الإجتماعات السياسيةلذوى الإتجاهات المعارضة لها وإباحة إجتماعات الموالين لها . كما أمرت بتعطيل بعض الصحف . وكان لإعتقال بعض أعضاء الوفد المصرى فى عهد وزارة ثروت ، قد ساعد مع الحوادث المتقدمة على إحراجها فسقطت وإستقال .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . ص ٧٤ ، وعبد العظيم رمضان ، المرجع السابق . ص ٣٨١ .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٢٢ ألف محمد توفيق نسيم ، الذى كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى ، الوزارة . ولقد عملت وزارة نسيم بالفعل على حذف النص الخاص بأن الأمة مصدر السلطات من الدستور ، جعلت إعطـــاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده ، وجعلت عدد الشيوخ المعينين مساوياً لعـــدد الشيوخ المنتخبين ، وجعلت تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده ، وأخرجت بعض المعاهدات التجارية من رقابة البرلمان ، وأبقت على سيطرة الملك على معاهد التعليم الدينى وشئون الأوقاف .(١)

وجاءت بريطانيا من جانبها وطلبت إدخال تغيير خطير يتنافى مع وحدة وادى النيل ، وهو حذف النصوص الخاصة بالسودان ، وخاصة المادة التى تنص على تلقيب الملك « بملك مصر والسودان » والمادة التى تنص على السودان ، ولو أنه جزء من مصر ، سيتقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص . وعلى الرغم من ما بذله نسيم من محاولات للتوفيق بين وجهتى النظـــر المصرية والبريطانية فيما يختص بالمادتين ٢٩ ، ١٤٥ من الدستور ، إلا أن حكومة لندن تشبثت بحذف لقب مصر والسودان وقصره على ملك مصر . وبذلك سلمت وزارة نسيم لطلبات الإنجليز. ولم يكن إضطرار نسيم إلى التسليم بمطالب الانجليز هو وحده ماتعرض له مشروع الدستور إذ أدخل نسيم عدة تعديلات أخرى إستهدفت زيادة سلطات الملك على حساب حقوق ممثلى الشعب ، فتعرض الدستور للتشويه والمسخ على يد وزارة ، إصطنعها القصر ليتولى بواسطتها الحكم،(٢) إستقالت فى ٥ يناير ١٩٢٣ ، وإن كان من الأجدر بها أن تستقيل قبل أن تسلم بمطالب الإنجليز .

---

(١) جلال يحيى — المرجع السابق . ص ١٤٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . ص ٨٠٩ .

وظلت البلاد بلا وزارة لما يقرب من أربعين يوما ، وإستمرت حوادث إلقاء القنابل والاغتيالات السياسية. وأغتيل عدد من الضباط البريطانيين، وعاش السياسيون المصريون فى فزع من أن يغتالوا، وقد كانت هناك محاولات لإغتيال ثروت ومحمد توفيق نسيم ، وعزيت هذه الأفعال إلى جمعية الوفد السرية. وصار الأمن العام فى ذلك الوقت مشكلة مع المظاهرات والإنشقاقات اليومية ، وتملكت المدن الكبرى موجة من الفزع . وأغلقت السلطات بيت الأمة وإعتقلت أعضاء جدد من الوفد المصرى والحزب الوطنى . (١)

وخلال هذه الفترة إستدعى الملك فؤاد على يكن لإسناد رياسة الوزارة إليه وكان هذا كافياً لإثبات أن فؤاد تراجع عن فسخ الدستور ، ولم يجد مفراً من أن يصدر الدستور فى الشكل الذى أعدته « اللجنة الثلاثينية » . ولقد قبل عدلى تأليف الوزارة مشترطاً عدة شروط منها أن تعود الأمة إلى وحدتها الأولى ، وإلغاء الأحكام العسكرية من جانب السلطات البريطانية . وما أن وصلت أخبار هذه المحادثات بين الملك وعدلى ، إلى الوفد ، حتى أسرع الوفد وأصدر نداء فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ إعترض فيه بشدة على عودة عدلى يكن إلى الحكم ،وناشد فيه الأمة المصرية بالمثابرة على الجهاد ، فإعتبرت السلطات البريطانية ذلك النداء تحريض سافر من جانب الوفد ، على تصعيد الإضطرابات ، خاصة وأن القاهرة والجيزة كانتا قد شهدتا حوادث إعتداء على أرواح الإنجليز، كان أبرزها حادثة ٤ مارس ١٩٢٣ .(٢) وبذلك ضاع كل أمل فى تأليف وزارة برئاسة عدلى يكن مؤيدة من جانب الانجليز .

---

(١) د. جلال يحيى ـــ المرجع السابق . ص ١٥٠ .

(٢) عبد العظيم رمضان ـــ المرجع السابق . ص ٣٨٦ - ٣٨٩ .

حادثة إلقاء قنبلة على ثلاثة من الجنود البريطانيين .

٤ ـ وزارة يحيى ابراهيم وموقفها من الدستور :

وفى مارس ١٩٢٣ شكلت أخيراً وزارة إدارية مؤقتة برئاسة يحيى ابراهيم، وكانت وزارة بدون برنامج لإكمال العملية التى بدأها نسيم لمسخ الدستور . فقد تعرض الدستور ، فى عهد تلك الوزارة لمزيد من التعديل والمسخ والتشويه ، وقد وقع عبء النضال فى هذه المرحلة على كاهل الأحرار الدستوريين . فما أن نما إلى علمهم أن الدستور قد تعرض للتشويه والمسخ فى عهد وزارة نسيم باشا ـ وكان هذا الأمر حتى ذلك الوقت لا يزال سراً ـــ حتى إحتج أعضاء لجنة الدستور على هذا التشويه ، وقعوه جميعا وقدموه إلى يحيى إبراهيم، وناشدون أن يصدر على الأقل ــ كما وضعته اللجنة ــ وكان أقوى هذه الإحتجاجات الخطابان اللذين وجهها عبد العزيز فهمى إلى رئيس الوزراء وأكد فيهما أن الشعب صاحب حق أصيل فى الدستور وأن الأمة مصدر كل سلطة ثم ناشده إصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين . (١)

وكان حزب الأحرار الدستوريين يقف بمفرده فى هذه المعركة ، مدافعا عن الدستور ، بينما كان موقف الوفد المصرى من مسألة تعديل الدستور حرجاً للغاية ، فقد كان الوفد يرى فيه مشروعاً رجعياً وضعته لجنة من الأشقياء ، ولذلك فإن الدفاع عنه من جانب الوفد كان أمراً خطيراً، وكان سيفسر على أنه نصرة له،وفى نفس الوقت لم يكن بمقدور الوفد أن يقف فى هذه المعركة موقفاً سلبياً ، فنجده عند تعديل نصوص السودان . يعلن أنها (نكبة وطنية) ، وفى

---

(١) على شلبى ـــ مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ، القاهرة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٧٥ . (رسالة ماجستير غير منشورة) ص ٤ - ٥ .

البيان الذى كان له فى ٣١ يناير ١٩٢٣ «يذكر فيه» أن تعريض نصوص الدستور، على ما فيها من عيوب، لتدخل أجنبى حرمان الأمة من وضعه لهو تفريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب». وقد نتفق مع القائلين بأن مواقف الوفد هذه من الدستور كانت تتم عن الضعف وعدم القدرة على تكييف موقفه بإزاء الظروف التى فرضت نفسها، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل إلى تجاهلها (١). وربما كان هذا الموقف من جانب الوفد، لعدم وجود القيادة الحكيمة، خاصة وأن سعد زغلول كان منفيا خارج البلاد. وسوف نرى كيف سيتغير موقف الوفد، مع الإفراج عن سعد زغلول وعودته من الإعتقال.

وعندما أطلق سراح سعد زغلول ورفاقه، وعادوا إلى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣، كان فى حالة أكثر هدوءاً، فقد أعلن قبل وصوله عن إستعداده لأن يضع يده فى يد أى شخص يعمل معه «لتحقيق آمال مصر كاملة» وأضاف أنه لا يريد ألا خدمة «الملك والبلاد» وتوجه لزيارة الملك فؤاد فور وصوله.(٢)

٥ - صدور الدستور :-

على كل حال.. صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣، وجاء مقراً بأن مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل منه عن شىء، وأن السلطات مصدرها الأمة وقرر مبدأ المساواة بين المصريين أمام القانون ومساواتهم

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق. ص ١٧.

(٢) مذكرات فتح الله بركات. (١٩٢٣)، ١٥ : ١١.

نقلا عن : عفاف لطفى السيد — المرجع السابق. ص ٩ ١.

فى التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية ومساواتهم فى الواجبات . نص على الحرية الشخصية وكفالة حرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع تدخل الإدارة لإنذارها أو تعطيلها أو إلغائهـــا . حظر نفى أى مصرى . وحظر تسليم اللاجئين السياسيين . قرر حرمة المنازل وحرمة الملكية الفردية ومبدأ إستقلال القضاء . ونص على تكوين البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، يؤلف الأول من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون ، والثانى من أعضاء منتخبون نص كذلك على مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وضرورة حصولها على الثقة . وكان للملك حق حل مجلس النواب ، ولكنه لا يجوز له حل المجلس الجديد لنفس الأمر . وكان على الملك أن يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وكانت القوانين ستصدر بعد إقرار البرلمان لها وتصديق الملك عليها . ولم يكن للملك حق تعطيل أى مشروع بقانون لفترة اكثر من ثلاثون يوماً . وصدر فى نفس الوقت قانون الإنتخابات .

وأخذ الكثيرين ينتقدون الدستور فى مواضع متعددة ، ولكن هذه الإنتقادات لم تتجاوز النشر فى الصحف أو الخطابة فى المجتمعات . فمنهم من قال : « إنه منحه من الملك ، فقد صدر بمرسوم منه وضم مبادىء عامة جعلت مرد السلطة فى البلاد إلى الملك » وإن كان الدستور قد نص على أن الأمة مصدر السلطات ؛ فإنه فى نفس الوقت نص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالإشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب ، وأيضا السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود الدستور . وإستطاع القصر أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة إلى يده فإحتفظ الملك بكثير من الصلاحيات ؛ كتبعية المعاهد الدينية للقصر ، ومنح الرتب والنياشين ،

وحق تولية وعزل الضباط ، وحق حل مجلس النواب دون قيد أو شرط »(١) . وكان هذا فى النهاية هو نصيب مصر من الإستقلال والدستور الذى تمخض عن تصريح ٢٨ فبراير .

وظهر وكأن البلاد ستسير فى طريق متحرر ، خاصة بعد أن رأت السلطات البريطانية الإفراج عن زغلول والمعتقلين الآخرين فى مصـــر والخارج . ولقد إستعدت مصر بعد مفاوضات مع المندوب السامى البريطانى بإجازة كل ما قامت به السلطات العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية وتشريعية مدة الاحكام العرفية . وذلك بإصــدار قانون التعويضات فى ٣٠ مارس ١٩٢٣ ، وألغى فى ٥ يوليه ١٩٢٣ قانون الاحكام العرفية (٢) .

وعاد سعد زغلول إلى مصر فى شهر سبتمبر ١٩٢٣ وإحتفلت به الأمة من أقصاها إلى أقصاها وأكدت هذه الحفاوة زعامة سعد للأمة ، وتعلقها به وإظهارها له على أنه أقوى شخصية فى مصر . وإستعد سعد لعملية توحيد الصفوف ، فقد كان يبدو أنه فى حالة إستسلام، ولكنه سرعان ما أخذ يشن على (المنشقين) حملات شعواء ، يرد بها على إنتقاداتهم له وللوفديين . وكانت لحملات سعد زغلول هذه تأثير بالغ فى الشعب ظن معه الناس « إن الدستوريين قد باعوا الوطن للانجليز وإنهم خرجوا من دينهم وأصبحوا كفاراً » . وبلغت هذه الحملات من الجانبين ذروتها قبيل الإنتخابات لأول مجلس نواب فى ظل الأستقلال والدستور .

---

(١) عبد العظيم رمضان — المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .
وأنظر كذلك : على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق ، ص ١٨

(٢) عفاف لطفى السيد — المرجع السابق ، ص ١٠٩

إن الوفد بعودة سعد زغلول ، قد دخل مرحلة جديدة وفى ظل الاستقلال ، دخل مرحلة متطورة . فقد أصبح الآن بالفعل حزباً من الأحزاب . ولم ينكر سعد زغلول نفسه ، وجود أقلية تعارضه ، ولذلك قرر دخول الإنتخابات . وكان هذا الموقف سبباً فى حملة من الأحرار الدستوريين عليه ، إذ قالوا كيف يستنكر الوفد التصريح والدستور ، ثم يشترك فى تنفيذهما ؟ ... وقد رد سعد زغلول على ذلك رده المشهور « إن الإستنكار شىء والتنفيذ شىء آخر » (١) .

ولما كان قانون الإنتخاب الذى صدر مع الدستور بجعل الإنتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، فقد إقتضى الأمر — وقتا طويلا لإعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد — لتنفيذه ، فحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ موعداً لإجراء إنتخابات المندوبين الثلاثين ، وحدد لإنتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ (٢) .

وإستدعت المرحلة الجديدة من الوفد مزيداً من التنظيم ، رأى سعد ضرورته ، على أثر إحساسه ، بخطورة المرحلة القادمة . وقد إهتمت الأمة بالإنتخابات بدرجتيها إهتماما عظيما دل على إرتقاء النضج السياسى فى مصر . وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للإنتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان الوفد . وقد ظهر فوز الوفد فى إنتخابات المندوبين الثلاثين ، فإن معظمهم كانوا من أنصاره وكان ذلك إيذانا بفوز

---

(١) محمد زكى عبد القادر — نفس المرجع ، ص ٥٤

(٢) عبد الرحمن الرافعي — المرجع السابق ، ١٣١

الوفد فى إنتخابات النواب والشيوخ (١) .

٦ - الإنتخابات :-

وتولت وزارة يحيى إبراهيم فى ١٢ يناير ١٩٢٤ إجراء الإنتخابات ، ودخلتها أحزاب الأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والوفد ، وفريق كبير من المستقلين ، وجرت فى جو مشبع بالحرية الكاملة ، والحيدة التامة ، وكان دليل ذلك ، سقوط رئيس الحكومة ، يحيى إبراهيم نفسه فى دائرته الإنتخابية (منيا القمح) وفوز مرشح الوفد عليه (٢) . وكان سقوطه هذا وسام لنزاهة الرجل ومحافظته على حرية الإنتخابات ، ولم يسمح لأحد من رجال الإدارة أو غيرهم بالتدخل ، وإكتسح الوفد المعركة إكتساحاً لم يسبق له مثيل . وجاءت النتيجة مفاجأة لكل المراقبين السياسيين : وعلى الرغم من أن الإنتخابات جرت على درجتين ، فإن المرشحين الوفديين فازوا فى اكثر الدوائر ولم تتح للأحزاب الأخرى أن تحصل على غير مقاعد محدودة العدد ، لاتتجاوز فى مجموعها عشرين دائرة من ٢١٦ (٣) .

وكانت هذه الإنتخابات بمثابة حكم أصدره الشعب على القيم الحقيقية للأحزاب ، والقوى التى تقدمت تلتمس ثقته . فقد بلغ عدد المقاعد التى فاز بها الوفد ١٥١ مقعداً بينما فاز الأحرار الدستوريون بـ ٧ مقاعد ، وفاز الحزب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — نفس المرجع ، ص ١٣٢

(٢) نفسه — ، ص ١٣٦ — ١٣٩

(٣) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٥٤

الوطنى ، بمقعدين وبدا أنه حزب لا أنصار له تقريبا ، مع أنه حزب مصطفى كامل القديم ، وفاز المستقلين بـ ١٥ مقعداً . كما أسفرت النتائج أيضا عن أن كل الزعماء من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ومن يتعاطفون معهم أمثال عبد العزيز فهمى (أبو الدستور) وإسماعيل صدقى ، ومحمود عبد الرازق ، سقطوا فى الإنتخابات ، وكان الوحيد من بين زعماء حزب الأحرار الدستوريين الذى فاز بمقعد هو محمد محمود باشا .

وهكذا تركزت كتلة الشعب تركيزاً ظاهراً فى الوفد وزعيمه سعد زغلول . وأصبح من الطبيعى أن يعرض الملك على سعد زغلول تشكيل الوزارة بصفته زعيم الأغلبية . فتقدم يحيى إبراهيم باستقالة وزارته إلى الملك فى ١٧ يناير ، دون أن تجرى إنتخابات مجلس الشيوخ ، مؤثراً إفساح المجال للأغلبية لكى تمارس سلطاتها الدستورية ، فقبل الملك الإستقالة فى ٢٧ يناير ١٩٢٤ ، وعهد إلى سعد زغلول بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ (١) . ولكن سعد زغلول تردد فى قبول الوزارة لنفسه ، وبين إسنادها لإحدى الشخصيات الكبيرة فى الوفد ، مما أثار عليه القصر ، وبدأ صفحة نزاع طويلة واصل خلالها القصر نظره إلى حزب الوفد على أنه حزب جمهورى .

٧ ـ الوزارة الوفدية عام ١٩٢٤ :ـ

ولكن سعد زغلول وافق على تشكيل الوزارة ، ووضع برنامجا إنشائيا وسياسيا لحكومته . وكان البرلمان الاول الذى عقد فى عام ١٩٢٤ أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى الحكم ، بل القوة الوحيدة التى لها

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

حق الحكم . وكان هذا تطورا عميقاً دل على أن الشعب نما نموا ملحوظا ، وأضحى على الرغم من كل القوى التى حاربته ووقفت دونه ، القوة الأولى المرهوبة الجانب .

ولكن هل كان كذلك حقا ؟ . من حيث الواقع الظاهر ، نعم . ومن حيث الدستور ، نعم . ومن حيث دعوة زعيم الأغلبية لتولى الحكم .. نعم . ولكن هل إسترد الشعب سلطته الفعلية حقاً بقيام الدستور فى عام ١٩٢٤ ، وإجراء إنتخابات حرة خالية من كل ضغط ، وهل أصبح كل شىء ، ممهد لحكم سليم صحيح ، قوامه الشعب ؟

الإجابة على كل هذه التساؤلات .. لا !! ولهذا يمكننا أن نختار عام ١٩٢٤ مناسبة نبدأ بها صفحه جديدة فى تاريخ مصر المعاصر ، فترة شكلت إنفصالا عن الماضى بالمعنى الثانوى فحسب . وليس إنفصالا بمعنى آخر ؛ فلقد إعترفت بريطانيا رسميا بمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، لها نظام ملكى وراثى ، وحكومتها برلمانية ، هذا من الناحية النظرية ولكن الواقع هو أن مصر كانت لاتزال سلطة الإحتلال قائمة ، ممثلة فى المندوب السامى وجنده وضباطه ومدافعه المثبتة فى كل ركن من البلاد ، كانت مصر لا تزال مثقلة بالمستشارين البريطانيين فى الجيش والإدارات ، وكانت الحكومة تحد من حريتها الإمتيازات الأجنبية التى إستمرت تستثنى أغنى المواطنين الأجانب من قوانينها التشريعية والمالية ، وكانت مشكلة السودان لاتزال بدون حل ، ولذلك كان إستقلال مصر يعده كثير من المواطنين « دعاية قانونية » ، « عظمة ألقيت لتهدئتهم » ، بينما أكثر السياسيين إعتدالا ، كانوا يعتقدون ، من ناحية أخرى ، ولهم بالمثل ما يبرر إعتقادهم ، « أن الإستقلال الشرعى خطوه فى الإتجاه السليم قد ينتهى وحده بإعتراف فعلى بالحقوق المصرية » . « إن قيام البرلمان وإجراء الإنتخابات

وإعطاء الحكم لزعيم حزب الأغلبية ، كل أولئك ليسو إلا تمثيلية لا حقيقة لها » (١) .

لقد وصف موظف بريطاني بمصر، الموقف في عام ١٩٢٤ ، في خطاب بعث به لصديق له في لندن ، وتنبأ فيه بالأنماط السياسية المقبلة في لغـــة عبرت عن ثاقب فكره ... فقال : « ... إن السلطات البريطانية في مصر على وفاق اليوم مع كل الأحزاب لأنها تدرك أن : —

أ — أي حزب يتولى الحــكم سيوجه إليه إتهام ، بأنه بالغ في الخضوع للمندوب السامي .

ب — والمعارضة ستتفاوض مع المندوب السامي لضمان مساعدته لإسقاط الحكومة .

جـ — وستصرح الحكومة علنا عن سخطها على المندوب السامي بينما هي سراً تعتمد على تأييده .

د — وسيحث كل واحد على الجلاء التام عن مصر والسودان ؛ ولكنه أضاف أنه لا يشعر أي واحـــد من البريطانيين بقلق لأنهم يعرفون أن الجيش المصري مجرد من فعاليته لأن « كل ذخيرته في القلعة ، وتتولى كتيبة بريطانية حراستها حراسة فائقة » (٢) ؛ يا له من تعليق ساخر ، ولكنه بارع جداً ، فقد صيغ في إطار ما هو متوقع أن يحدث فعلا .

---

(١) محمد زكي عبد القادر — نفس المرجع ، ص ٥٥ .

(2) F.O.; 8963/37/. Mr. Murrdy to Mr. Ingram, 26 Dec. 1923

خطاب من السيد موراي بالقاهرة إلى السيد إنجرام بلندن .

وكانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين ، الذين سقطوا فى الإنتخابات أو نجحوا على حد سواء ، شعروا أن سلطتهم التقليدية فى قراهم وأطيانهم قد إهتزت ، لأن الفلاحين الذين كسبوا حق الإنتخاب سيصبحون قريبا أقل ليونة وأكثر إستعصاء . ولذلك فإن نظرتهم إلى البرلمان والدستور ، كانت نظرة شك وريبة وخوف . وكان هناك طائفة من الموظفين المصريين رقوا فى عهد الإحتلال وبلغوا مناصب كبرى . وهؤلاء كانوا غير مؤمنين بالحركة الوطنية ، وكانوا يؤمنون بأن السلطة الفعلية الإنجليز .

وكان هناك فريق من المثقفين ، الذين سقطوا فى الإنتخابات ، لأنهم كانوا ضد الوفد ، ولا من المقربين للشعب ، إما إستعلاء بأرستقراطيتهم الفكرية ، وإما لإعتقادهم ان النظام الدستورى الواسع المدى لا يصلح لمصر . ثم أخيراً كان القصر الذى ضاق بالدستور يوم أصدره ويوم نفذه ويوم جاء إلى كرسى الحكم بالوفد وزعيمه سعد زغلول .

هذه هى القوى الجديدة التى كانت تعمل كلها ضد الدستور والبرلمان وسلطان الشعب ، وكانت أدوارها مختلفة وأهدافها متباينة ، ولكنها إتفقت فى قليل أو كثير ، على الكيد للبرلمان الجديد ولرئيس الوزارة الجديدة . فهل كان الشعب قادراً أن يقف فى وجه كل هذه القوى ، وأن يحمى الدستور والبرلمان دون أن يسقط ؟ وهل كانت الحكومة البرلمانية الأولى فى مصر بقادرة أن تحارب فى هذه الجبهات وهى ضامنة أن الشعب سيتحمل ؟ (١)

مهما يكن من أمر ، فقد بدأت حكومة سعد زغلول التجربة ، رغم أنها

---

(١) محمد زكى عبد القادر — المرجع السابق ، ص ٦ .

ستكون تجربة قاسية مُرة ، لأن إستقرار النظام الدستورى كان فى حاجة إلى كفاح طويل .

كانت وزارة سعد زغلول الجديدة خليطا عجيبا من الوفديين المخلصين والسياسيين المحنكين ، أمثال محمد سعيد وتوفيق نسيم رئيسى الوزراء السابقين ، وأحمد مظلوم رئيس آخر جمعية تشريعية . وكان غريبا أن تضم أول وزارة وطنية مثل هؤلاء . وفى نفس الوقت ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، يلى منصب الوزارة — فى وزارة سعد الجديدة أشخاص من صميم الشعب ومن أبناء الفلاحين أمثال ، مرقص حنا ، ونجيب الغرابلى ، ومصطفى النحاس ، وفتح الله بركات . علاوة على أن سعد زغلول نفسه كان فلاح من صميم الريف . ولكن القضية فى واحد مثل محمد سعيد كان سياسياً بلا مبادىء وكان محل شك الكثيرين . لقد قبل أن يشكل وزارة بعد إستقالة حسين رشدى فى عام ١٩١٩ ، وهو إجراء كان يعتبر فى حينه مضرا بالوفد والقضية المصرية الوطنية ، ولكن كانت له عصبية مناصرة قوية بالأسكندرية ، وكان نسيم رجلا محترما ، خدم رئيساً للديوان الملكى ، وكان أول من رحبوا بعودة سعد زغلول من المنفى ، ومهد الطريق للقائه بالملك ، وبذا كان من الواضح انه الجسر بين الوزارة الجديدة والقصر ، وكان مظلوم حياديا . وكان السبب الرئيسى فى إختيار سعد زغلول لهؤلاء الرجال هو إعتقاده أنهم سينفذون أوامره . ومع ذلك فقد كان لهم من المكانة ما يكفى لأن يخدموا كرباط يربط بالماضى وبالملكية . أما بقية الأعضاء الفلاحين الوفديين ، كان من بينهم إثنان من الأقباط مرقص حنا وواصف غالى .

كان فتح الله بركات إبن أخت سعد ويده اليمنى ، وقد مكنته مهارته التنظيمية

للوفد إكتساب تأييد شعبي وافر في الوجه البحري ، كفلاح ثري من الأعيان ، فضلا عن أنه كان سياسياً بارعاً ، فضلا على أنه هو الذي خطط لحملات الدعاية وسافر إلى قرى الوجه البحري قرية قرية ، ليجمع التأييد للوفد . كرس الرجل نفسه تماما لخدمة خاله ، ومع ذلك فقد كان جهله بلغة أجنبية يقف حجرة عثرة في طريقه ، في وقت كانت فيه العلاقات مع بريطانيا عنصرا هاما وحيويا في الحياة السياسية في مصر .

وكان النحاس قاضيا سابقا وعضوا في الحزب الوطني ، ولكنه إنضم إلى الوفد عندما إتفقت الأحزاب على التعاون في عام ١٩١٩ ، وكرس جهوده لسعد زغلول وللوفد ، ولكن كان يعتبره بعض الوفديين ذا شخصية متقلبة ، في حين يرى البعض الآخر « انه لم يكن صحيح العقل تماما » (١) . وكان حكم سعد عليه ، أنه متسرع ، عنيد ، ينقصه مراعاة السلوك العام . ولقد زاد إعجاب سعد به لموهبته في أداء الأمور على أكمل وجه ، ولما له من موهبة برهنت على فائدتها بوجه عام في شئون تنظيم مظاهرات الطلبة في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ (٢) . فإذا كان مصطفى كامل هو أول من إستخدم الطلاب في الأنشطة السياسية كوسيلة من وسائل الضغط ، فإن الوفد بفضل جهود مصطفى النحاس قد هذبها ، وطورها إلى وسيلة قوية .

وواصف غالي هو إبن بطرس غالي ، رئيس الوزراء الذي أغتيل عام ١٩١١ .

---

(1) F. O.; 10020 / 371 , 5 Jan. 1924 .
برقية من كلارك كير ، القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني إلى رامز مكدونالد .

(٢) مذكرات فتح الله بركات لسنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، ١٧ - ١٩ .
نقلا عن عفاف لطفي — المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

كان واصف رجلا ذكيا مثقفا ، أقرب لأن يكون شاعرا ، كان متزوجا بفرنسية، لذلك كان يعتبر فرنسى الميول ، ولما إغتيل والده ، خلق حساسية فى الدوائر القبطية بزعمة القول ، بأنه أخذ جانب مغتالى أبيه ضد مغتالى وطنه ، ومع ذلك ، لم يكن معتادا ، بإستثناء تلك الحالة الوحيدة ، على أن يصرح بمثل هذه التصريحات الباطنية ، وكان يعتبره كل من الانجليز والمصريين رجلا رزينا حكيما .

بدأت الوزارة عملها ، سارت فى الحكم سيرة جديدة لم تعهد فى الوزارات التى كانت تعينها السراى أو سلطة الإحتلال ، أو السلطتان معا . وكانت حريصة جدا على حقوقها تجاه القصر. وأخذت الوزارة تثبت شخصيتها الوطنية وإعتدادها بثقة الشعب ، وتدافع عن حقوقه وحرياته بما أحفظ عليها سلطات الإحتلال والقصر والفئات الأخرى . « فأفرجت عن المعتقلين السياسيين ولكن الأحداث لم يمهلها طويلا لكى تصطدم مع القصر . ذلك أن سعد زغلول قد أصر على أن الأمة هى مصدر السلطات ، وكان يعتقد أنه زعيم ممثلى الأمة ، فإستقلت وزارته بشئون الحكم مستندة بذلك إلى الدستور فأثار عليها بذلك حنق القصر » (١) .

ونجح سعد زغلول فى إيقاف الموظفين والمستشارين البريطانيين عند حدهم ، والحد من نفوذهم ، فأغضب ذلك دار المندوب السامى . لقد إختلف سعد مع القصر على تعيين ٢/٥ أعضاء مجلس الشيوخ ، وكان القصر يعتبر ذلك التعيين من حقه ولكن سعد إستمسك برأى الدستور الذى ينص على أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة وزرائه وبالنص القائل بأن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة وعلى النص الآخر الذى ينص على أن توقيعات الملك تحتاج إلى أن أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون حتى تصبح قابلة للنفاذ .

---

(١) جلال يحيى — المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

لقد رضى القصر على مضض بالتحكيم الذى وقع فى هذا الخلاف والذى نص على أن « عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى إستثناء من الوجهة القانونية بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا إستثنى عمل واحد فإن هذا الإستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، لذلك أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء »(١) .

وهكذا أصبح على سعد زغلول أن يواجه نفوذ القصر ذو النزعة الأوتوقراطية ، فى الوقت الذى يواجه فيه إنتهاز بريطانيا الفرصة للتدخل فى شئون مصر الداخلية . وكان عليه أن يحسب حسابا للمعارضة ، والمنشقين ، ولهذه الحفنة من الرجال الذين يدينون « بعبادة الشخصية » ، والذين إضطروا إلى التساهل مع الانجليز ، لكى يحاربوا زعامة سعد زغلول للأمة .

وكان سعد لا يقبل كثيراً بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، وإنتهز كثير من أعضاء الوفد فرصة التفافهم حول الحكومة لكى يعملوا على الإفادة لأنفسهم ولمعارفهم ، فبدأت المحسوبية . ولكن المسألة التى أطاحت بسعد وأخلت بالتوازن الدستورى جاءت من مكان آخر ، وكانت تتعلق بروح مصر ، ومورد مائها وحارس حياتها ؛ جاءت بشأن السودان .

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس ـ المرجع السابق ، ص ٢٠ ـ ٢١ تفاصيل التحكيم على يد البارون البلجيكى ـ فان دن بوش .

الفصل السادس

ضرب الدستور(١)

كانت ١٩٢٤ فى مصر عام « زغلول » ، فلقد طلعت عليه وهو سيد مصر الأعلى لو إستثنينا القوة الساهرة لبريطانيا العظمى وراء الموقف . وكان فى إعتقاده أن يستطيع شل هذه القوة بمفاوضاته مع حكومة العمال التى تألفت فى إنجلترا منذ عهد قريب . وحل ٢٧ يناير ١٩٢٤ فأصبح زغلول أول رئيس وزارة لمصر فى ظل الدستور الجديد . وتولت فى نفس الوقت تقريباً أول حكومة للعمال رأسها رامزى مكدونالد ، واحتفظ بوزارة الخارجية مع رئاسة الوزارة؛ وكانت له بسعد زغلول معرفة شخصية ، وكثيراً ما كان يعبر عن ميله لتحقيق آمال مصر فى الإستقلال التام كما فعل أعضاء آخرون من حزب العمال (٢) .

١ ـ البرلمان والمفاوضات فى ظل الدستور

ولقد بدا زغلول فى الحق يومها فى ذروة النجاح . كانت له اليد العليا فى السياسة المصرية ، بينما غلب الضعف على الأحرار وبقية الأحزاب الأخرى حتى الملك فؤاد لم يطمع فى معارضته فوق صداقة الحكومة البريطانية له وميلها إليه وراحت تخطب وده . وفى نفس الوقت قوبل أول طلب لسعد زغلول من جانب بريطانيا بالعفو عمن كانوا لا يزالون فى السجون ممن صدرت ضدهم أحكام المجالس الحربية البريطانية بترحيب ، بل لقد وافقت حكومة لندن على عفـــو أبلغ فى

---

(١) د. خالد نعيم .

(٢) المارشال ويفل ـ اللنبى فى مصر ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٥ ـ ص ١٠٨-١٠٩ .

كرمه مما طلبه سعد زغلول أو ترقبه وكان مثل هذا الوقت مما يبشر بسهولة المفاوضات للوصول إلى حل لمسائل التحفظات . ثم عبر سعد زغلول فى أوائل مارس — وقبل إفتتاح البرلمان — عن رغبته فى السفر إلى لندن فى موعد قريب للمباحثة فى المسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر .

ولم يصادف إقتراحه أول الأمر قبولا فى نفس مستر ماكدونالد إذ كان يفضل لو نوقشت فى مصر النقط العامة لهذه التسوية على أن يسافر زغلول إلى لندن فى حالة الوصول إلى الإتفاق . ولكن المنبى صمم على أن تكون المفاوضات فى لندن بعيداً عن القاهرة ، « وجو دار الصاخب ، حيث كان سعد زغلول معرضاً لضغط الأمة . وقال المنبى : « سنجد أنفسنا فى الحقيقة لا نفاوض زغلول وإنما سنفاوض عامة الشعب والصحافة(١) ثم تم استعداد زغلول . ثم أرسل مستر ماكدونالد الدعوة لزغلول بالسفر إلى لندن بعد مناقشة قصيرة .

وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ إفتتح البرلمان ، وقرأ سعد خطابه من المنبر ، وبالرغم من الوزارة الزغلولية بقيت فى الحكم لأقل من سنة إلا أنها وضعت خطاً سلوكياً للوزارات التى جاءت بعدها . وتلقى سعد برقية تهنئة من ماكدونالد بإفتتاح البرلمان فأبدى فيها إستعداد حكومته للدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية.

وقد تناول سعد زغلول فى خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بأن حكومته مستعدة للدخول فى مفاوضات حرة من كل قيد مع حكومة العمال لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان . ولقد أثارت هذه العبارة إستياء خصوم سعد وحكومة لندن التى شعرت بالقلق إزاء هذه المفاوضات التى لم تحدث بينها وبين زغلول . وتزايد قلق حكومة لندن مع ممارسة زغلول لمهام الحكم . الأمر الذى جعل ماكدونالد يهدد وينذر بعودة الوضع إلى ما كان عليه — أى إعادة

---

(١) ويفل - نفس المرجع ، ص ١١١ .

الموظفين الأجانب للعمل فى الإدارة المصرية — وربما جعلت هذه الممارسة الزغلولية ، حكومة العمال تعيد النظر من جانبها فى موقفها بشأن المفاوضات .

وفى الوقت نفسه ، إستمر الاضطرات الداخلى فى مصر ، وبالرغم من أن عدد العمال كان لا يزال طفيفاً ، يكاد يكون يشمل ١٠٪ من عدد السكان ، لأن التصنيع كان لا يزال فى نشأته ؛ نظم العمال إضرابات واسعة النطاق طوال سنة ١٩٢٤ ، لتحسين ظروف العمل . وكان معظم العمال متركزين فى القاهرة والاسكندرية ، ولذلك لم يكن أى إضراب من جانب العمال ليثير حكومات ذلك الزمان . وبالرغم من أن العمال انضموا إلى ثورة ١٩١٩ المصرية ، إلا أنهم فى الواقع لم يكن لهم دوراً بارزا فى أنشطتها ، لقلة عددهم ، ولأن أكثر مجالات العمل كان يمتلكها الأجانب . ولم يكن سعد زغلول ولا الوفد يشعران بالإرتياح إلى العمال المتشككها فى إتجاهاتهم البلشفية (١) . وكان لإستمرار إضرابات العمال ، ما أقنع سعد زغلول فى النهاية بأن واجب الوفد أن يعمل على إنتظام العمال فى صفوف الحزب (٢) . هذه الإضرابات جعلت ماكدونالد يتريث فى المسألة ، ورأى أنه يجب (جس نبض) أو استبيان رأى سعد زغلول وهل سيتمسك بتصريحاته التى أدلى بها فى مناسبات مختلفة ؟ . ذلك لأن ماكدونالد كانت له

---

(١) كانت جريدة التايمز اللندنية قد وجهت إلى زعماء العمال ، فى عددها الصادر يوم ٢٠ أغسطس ١٩١٩ الإتهام بالبلشفية . وفى عام ١٩٢٠ عندما نظم (يوسف روزنتال) وهو يهودى روسى ، إتحادا للعمال وحزبا اشتراكيا له ميول شيوعية واضحة ، اعتقد الناس أن إتحادات العمال تجمعات بلشفية .

انظر : رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٨٥ .

(٢) عفاف لطفى السيد ـ المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

أغلبية صغيرة فى مجلس العموم ، ولم يكن على إستعداد لأن يغامر بوزارته لتحقيق مطالب سعد زغلول ، ولا حتى يلتقى مع المصريين فى منتصف الطريق ، طالما أنه كان يعرف أن المجلس يرفضها بلا تردد .

وطلب ماكدونالد إلى اللنبى أن يقوم بمهمة « جس نبض » سعد زغلول . وخلال تلك المرحلة وحتى بداية المفاوضات حدث ما يدل — ومما لا يدع مجالا للشك — على أن هذه المفاوضات سوف يكون مصيرها الفشل ، فقد أدلى ماكدونالد بتصريحات فى مجلس العموم حاول بها إسترضاء المعارضة ، وإن كانت هذه التصريحات قد أثارت الرأى العام فى مصر ، فكان رد الفعل تصريحات أعنف فى مجلس النواب المصرى فى معرض رد سعد زغلول على أسئلة المعارضة . والذى زاد فى حدة توتر الموقف بين الطرفين وتضاؤل أمل زغلول فى نجاح المفاوضات تلك التصريحات التى أدلت بها حكومة العمال فى مجلس اللوردات ، والتى أكدت فيها أنها لن تترك السودان ولن تسمح بحدوث أية تعديلات فى نظامه (١)، ومن المحتمل أن تكون حكومة العمال قد أسرفت فى التصريحات فيما يختص بسياستها الخارجية ، مستندة إلى الاعتقاد الذى ساد معظم المصريين ، بأنها ستكون أقل إمبريالية من حكومة المحافظين ومن ثم ستكون أكثر إستجابة للمطالب المصرية لدرجة أن نفس الإعتقاد سيطر على المصريين طوال الاربعة عقود السابقة عندما كان قدوم أية وزارة عمالية فى بريطانيا يهللون له على أنه تدير بتغير فى السياسة الإنجليزية عن سياسة المحافظين .

٣ - مسألة السودان وأحداثه :

حقيقة أن مسألة السودان كانت قد فرضت نفسها على الاحداث — فى ذلك

---

(١) عبد العظيم رمضان - المرجع السابق

الوقت — فقد كان إهتمام مصر بالسودان وقلقها عليه ، قد دفع بريطانيا بالتالى إلى إزدياد إهتمامها به ، ورغبتها فى الإستئثار به . ودفع هذا الإستئثار من جانب بريطانيا ، تزايد إهتمام الرأى العام المصرى بالسودان . وكانت أزمة النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور من العوامل التى أذكت الاهتمام به .

وهكذا انعكس الصراع بين الحكومة الزغلولية والحكومة العمالية ، على السودان . فقد كان الإنجليز يمهدون لأنفسهم السبيل لأنفسهم فى السودان ، ببث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عن جميع السودانيين ، وخاصة عند رجال القبائل وغير المتعلمين منهم (١) . ومع ذلك فإن إعتبارات اللغة والدين والقومية ، كانت ترجح كفة الشعور السودانى إلى جانب مصر .

وكان السودان فى ذلك الوقت يشهد محاولة الجيل الحديث من أبنائه ، الذى نال قسطا من العلوم العصرية ، إنتزاع القيادة من الزعامات الدينية التى كانت تخوض المعركة بإسم الجهاد والدين . وقد بدأت هذه المحاولة بتأسيس أول نادى لخريجى المدارس السودانية فى يونيو ١٩١٨ ، الذى أعلن الحرب على الصوفية . وعندما قامت ثورة ١٩١٩ المصرية ، أخذ هؤلاء الأفراد القلائل فى السودان ، يحشون التجار والموظفين السودانيين ، باعتبارهم من المستنيرين. وقد كان عملهم فى بداية الأمر قاصرا على نشر أخبار الثورة المصرية ، وأخبار زعمائها حتى صار

---

(١) كان الانجليز يروجون فى السودان ، أن المصريين يريدون إستعبادهم كما إستعبدوهم من قبل أيام الحكم التركى ، وأن مصر تريد أن تستأثر وحدها بمياه النيل ، وأنها تقف حائل مانع فى سبيل التقدم الزراعى للسودان .

انظر فى ذلك : وفد السودان ـ مآسى الانجليز فى السودان ، دار الشرق ، القاهرة ، ص ١٤ وما بعدها .

لإسم سعد زغلول وحمد الباسل من الإحترام والاكبار ما لم يتأت لاسم بطل من أبطال التاريخ (١).

فى نفس الوقت ، وفى ٢ يوليو ١٩١٩ غادر وفد من السودانيين ، الخرطوم لانجلترا لتهنئة ملك بريطانيا بالإنتصار فى الحرب العالمية الأولى، دلالة على الإمتنان نظرا لإخلاصهم للامبراطورية فى صراعها ضد الأعداء . وكان الوفد يشتمل على القوى الرجعية فى السودان ، زعماء القبائل ، وزعماء الطرق الصوفية الرئيسية الثلاثة ، السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية ، والشريف يوسف الهندى زعيم الطائفة الهندية ، والسيد عبد الرحمن المهدى . واشتمل الوفد على ثلاثة ممثلين للعلماء من كبار الموظفين ، ومن ذو الحظ الوافر من الاحترام فى أوساط المدن، وهم الشيخ الطيب حمد هاشم مفتى السودان ، والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم رئيس لجنة العلماء . والسيد إسماعيل الأزهرى (الكبير) القاضى الشرعى بدارفور. وضم الوفد أربعة من زعماء القبائل (٢) . ولم يكن من بين أعضاء الوفد ممثلون لا للسياسيين ولا للعلمانيين ، الذين كانوا وليدى التعليم الحديث ، وقام السيد عبد الرحمن المهدى بتسليم سيف والده للملك جورج الخامس، الذى تفضل فأرجعه إليه لإستخدامه ضد أعداء الإمبراطورية ، وهم المصريين . وكان هدف الوفد الإعلان عن غضبه على المصريين وحكمهم .

ويعتبر إنعكاس ذلك العمل وحوادث الثورة المصرية ١٩١٩ ، بدءاً للوعى

---

(١) أحمد خير (المحامى) : كفاح جيل - تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان - ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) جعفر محمد على بخيت - الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ١٩١٩ — ١٩٣٩ ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٧٢ ؛ ص ٣٧ - ٣٨ .

السياسى الوطنى السودانى بين صفوة المثقفين ، الذين إنضموا إلى حركة الخريجين، ثم إمتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية فى شكل خلايا محدودة الأفراد ، مجهولة الحركات ، وكان لهم فى الصحافة المصرية المادة الكافية ، كما كان يزيد فى حماسهم ما يتعرض له قادة الحركة الوطنية المصرية من إضطهاد وإعتقال أو نفى وإعدام . وكان لأسلوب المقاومة الشعبية المصرية الذى تمثل فى إضراب الموظفين ومقاطعة لجنة ملنر أثر عميق هز أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد فى قوتها وثقتها بنفسها (١) .

ولم تلبث السياسة البريطانية فى السودان أن دفعت الحركة الوطنية السودانية إلى التطور لمصلحة مصر عندما ارتكبت خطأين : الأول ، تعجلها بإرسال الوفد السودانى (٢) . ذلك أن هذه الحركة كان لابد أن يكون لها رد فعل من جانب العناصر الوطنية . ففى عام ١٩٢٠ نشأت « جمعية الإتحاد » ، بأم درمان كتنظيم سياسى ، وأعضاؤه المؤسسون هم : عبيد حاج أمين ، توفيق صالح جبريل ، محى الدين جمال أبو سيف ، إبراهيم بدرى ، وسليمان كشة . وهم جميعاً أعضاء بنادى الخريجين ومن خريجى كلية غردون . كما كانوا يعملون فى نفس الوقت فى خدمة الحكومة كإداريين صغار أو كتبة . وكان العضو الخامس يزاول أعمال التجارة . ثم انضم إلى جمعية الإتحاد عبد الله خليل (رئيس الوزراء السودانى فى عام ١٩٥٦، وخلف الله خالد (أول وزير وطنى للدفاع) ثم إنضم بعد ذلك الملازم على عبد اللطيف ومحمد صالح جبريل وصالح عبد القادر . وكان رئيس هذه الجمعية

---

(١) أحمد خير ـ المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) الباحث المطلع (محزون) ـ مصر والسودان وخفايا السياسة الانجليزية، بدون تاريخ ، ص ٥٦ .

هو (عبيد حاج أمين) من أبناء الخرطوم (١) .

وإتخذ النشاط السياسى لجمعية الاتحاد أسلوب إرسال المنشورات والمحررات المعادية ، للادارة البريطانية ولزعماء الطوائف والعلماء ولجريدة الحضارة (٢) . وأخذت الجمعية تدعو إلى الإستقلال التام لمصر والسودان ، وأخذت فى تهيأت الشعب للتحرر من الاحتلال الانجليزى والنهوض فكريا وإقتصاديا .

وبعث عبيدحاج الأمين برسالة إلى الأمير عمر طوسون نشرة بجريدةالأهرام أعلن فيها « أن الوطنيين السودانيين مؤيدين للشعب المصرى ومعارضون إنفصال مصر والسودان تحت أية ظروف » (٣) واستمرت الجمعية فى دعوتها هذه حتى عام ١٩٢٣ إذ لم يرض عبيد حاج أمين وبعض الأعضاء الأكثر صلابة بالاكتفاء بمجرد شن الهجوم بالأقوال . ومن ثم ترك الجمعية للانضمام إلى على عبد اللطيف لتكوين جمعية اللواء الأبيض .

ولم يشتهر على عبد اللطيف سياسيا إلا فى عام ١٩٢٢ . عند نظم حركة ترمى إلى تنبيه الأمة السودانية إلى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر، وإعلان عدم تمثيل من وقعوا عرائض الولاء للحكم البريطانى إلا لأنفسهم وفضح السياسة البريطانية .

وعلى عبد اللطيف أحمد ، ينحدر من صلب امرأة دينكاوية (٤) . ومن وال

---

(١) محمد عمر بشير - تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩ - الدار السودانية للكتب : الخرطوم ١٩٨٠ ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) أول جريدة عربية بالسودان .

انظر . سليمان كشة - اللواء الأبيض ، ط ١ ، ١٩٥٧ ، أم درمان ، ص ٤

(٣) الأهرام ، ٢١ نوفمبر ١٩٢٢ .

(٤) حديث خاص مع السيدة زوجته الحاجة العازة أحمد عبد الله فى =

نوبى من الخندق بمديرية دنقلا . وكان والده مقيداً بسجل الجهادية — قوات الخليفة من السود — وقد تركها للالتحاق بالجيش المصرى . وعمل أيضاً فى الأورطة الثالثة عشر والأورطة الخامسة عشـر السودانية . ولد على بأسوان خلال خدمة والده فى الجيش المصرى ، وحضر مع والده إلى الخرطوم . وكان طفلا شقياً (١) . وقد اعتاد كسب نصف قرش مقابل الإشراف على الخيول خارج أحد النوادى . وقد تبناه بعد ذلك أحد التجار الأثرياء ، ويدعى ريحان حنا ، بأمدرمان وتوسط له ، وأدخله المدرسة الحربية ، عن طريق نسيبه (صهره) فرج أبو زيد ، حيث تخرج منها فى أوائل عام ١٩١٤ (٢) . وفى ابريل من عام ١٩٢٣ أسس على عبد اللطيف جمعية اللواء الأبيض . وقد تألفت على النهج الذى كونت عليه جمعية الاتحاد السودانى . وذلك برئاسة على عبد اللطيف . ومن أعضائها عبيد حاج الأمين ، وصالح عبد القادر ، وحسن صالح ، وحسين شريف (٣) . وقد تلقى صالح عبد القادر تعليمه بكلية غردون وعمل فى وظيفة وكيل بريد سفرى بين الخرطوم وحلفا . وكتب عدة مقالات للصحافة من وقت لآخر لما كان طالباً بكلية غوردون كما بعث بمقالاته إلى جريدة الأهرام بالقاهرة.

وقد إقتصرت عضوية الجمعية على السودانيين وكان من ينضم إليها يدفع رسم

= دارها بأمدرمان بتاريخ ١٠ يناير ١٩٨٤ ، (شرائط كاست ملك الدكتور خالد محمد نعيم) .

(١) محمد عمر بشير ـ المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٢) دار الوثائق المركزية ، بالخرطوم ، تقرير إيوات ، مدير المخابرات الإنجليزية .

Rep. dated June 22, 1924, Kordofan 1/12

(٣) حديث مع الحاجة العازة أحمد عبد الله ، امدرمان ١٠ ينـاير ١٩٨٤ (مسجل) .

دخول عشرين قرشاً (١) . واتصل الضابط المصرى محمد نجيب (الذى أصبح اول رئيس رئيس لجمهورية مصر العربية فيما بعد) بجمعية اللواء الأبيض — عندما نقل إلى الخرطوم (٢) — وكان نجيب دائم الاتصال بأعضاء الجمعية ويعمل على مساعدتهم ، وكان يكتب المنشورات السرية ويوزعها فى أنحاء السودان على نفقته الخاصة ، وكانت علاقته وطيدة برئيس الجمعية على عبد اللطيف (٣) . وكان علم الجمعية عليه خريطة لوادى النيل وفى إحدى زواياه علم مصر الأخضر .

وتألفت عدة فروع للجمعية فى المدن الكبرى فى السودان الشمالى . ووفر نظام الخلية حماية الأعضاء من أعين البوليس . كما ساعد على تنسيق الاتصال بالجماهير . وانضم إلى الجمعية عدد من ضباط الجيش وموظفى الحكومة والفنيين والتجار والطلاب . وعلى الرغم من أن القاعدة الأساسية للجمعية لم تتجاوز ١٥٠ عضواً فى عام ١٩٢٤ إلا أن مؤيدى الجمعية والمتعاطفين معها كانوا أكثر من ذلك إلى حد بعيد . ومهما يكن من أمر فإن قوة الجمعية كانت متمثلة فى صفوف ضباط الجيش حيث حظى على عبد اللطيف باحترام ، كما تمثلت فى صفوف الكتبة

---

(١) محمد عمر بشير ـ المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢) كانت فى مصر شعبة من الضباط المصريين احتجوا على حضور لجنة ملنر التى نادت الأمة بمقاطعتها فى عام ١٩٢٠ ، كان محمد نجيب واحد منهم ، وكان عليه أن يجمع توقيعات الضباط إحتجاجاً على قدوم اللجنه ، فألقى القبض عليه وزملائه الستة ونقلو إلى الخرطوم .

(٣) حديث مع الحاجة العازة أحمد عبد الله ، أمدرمان ١٠ يناير ١٩٨٤ — (مسجل) .

وارجع كذلك إلى : احمد شوقى عبد الرحمن ـ ثورات التحرير الكبرى ـ مطابع جريدة المصرى ، ١٩٥٢ ، ص ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

الذين أعجبوا بعبيد حاج الأمين : ومن بين ١٠٤ عضواً أسماء وردت فى كشف أعده مكتب المخابرات باعتبار أنه ضم أسماء اعضاء الجمعية . والكشف يبين أن ٤٠ عضواً كانوا من الموظفين ، و٢٧ عضوا من الضباط السابقين ، و١٠ من العمال ، و٨ من التجار ، و٦ من الكتبة ، و٤ من الطلاب ، و٤ من القضاة ، و٣ من المدرسين ، و٢ من نواب المآمير . ومن ثم ضمت العضوية مختلف فئات المتعلمين . وهناك كشف آخر أعده مكتب المخابرات إشتمل على أسماء ٦٠ من الضباط السودانيين باعتبارهم أعضاء عاملين نشطين بالجمعية (١) .

والسؤال الآن هو إلى أى مدى يمكن أن يقال أن الجمعية قد كونت وتأثرت بالحركة الوطنية المصرية ؟

وعلى الرغم من أن تكوين الجمعية كان يقضى أن تقتصر العضوية على السودانيين فحسب ، إلا أن بعض المصريين قد قبلوا كأعضاء سريين . وكانوا يحضرون إجتماعات مع قيادات الجمعية (٢) . فلقد ساهم أعضاء كل من جمعية الاتحاد السودانى وجمعية اللواء الأبيض فى إرسال مقالات للصحافة المصرية . إذ أنهم كانوا يعملون فى سبيل نفس الأهداف التى رمى إليها الوطنيون بمصر . فقد كانت أهداف الوطنيين المصريين والوطنيين السودانيين متوافقة ومتماثلة .

وكان للتأييد والعون المصرى ، بما فى ذلك العون المالى أثر ظاهر وفعال ، وخاصة عندما شكلت فى عام ١٩٣٣ لجنة برلمانية لشؤون السودان بالقاهرة عندما

---

(١) دار الوثائق المركزية بالخرطوم **File. D.I K/29365** تقارير مصلحة المخابرات .

(٢) حديث مع الحاجة العازة احمد عبد الله ، أمدرمان ، ١٠ يناير ١٩٨٤ (مسجل) .

رار حافظ رمضان السوداني. وكانت لجنة مصر والسودان التي شكلت بالخرطوم من الضباط المصريين وبعض الموظفين ، بمثابة حلقة إتصال بين جمعية اللواء الأبيض واللجنة البرلمانية لشؤن السودان بالقاهرة .

إن اللواء الأبيض كالاتحاد السوداني حركة سودانية أصيلة خالصة عملت لصالح السودانيين بالتعاون مع الوطنيين المصريين . في مايو ١٩٢٤ إجتمعت قيادة جمعية اللواء ، وأرسلت برقية إحتجاج للحاكم العام ضد ما أسمته « الطرق الخفية التي تتبع لفصل السودان عن مصر »(١) ، ولم تفزع حكومة السودان من تلك التطورات فحسب ، بل أصاب الهلع أيضاً الزعماء الدينيين والقبائل المؤدين للوجود الانجليزي في السودان ، ورأوا في نشاط اللواء الأبيض تحدياً وتهديداً لمراكزهم ومصالحهم ، ولم يكونوا على إستعداد للاختفاء وراء الصفوف لكي يسمحوا لأولئك الذين يصفونهم بأنهم أشخاص غير مسؤولين ومتهورين بأن يسرقوا منهم سلطاتهم التقليدية وأن يفرضوا إرادتهم وسلطتهم .

ومن ثم إجتمع أربعون من الزعماء الدينيون في يونيو ١٩٢٤ بدار السيد عبد الرحمن المهدي وأرسلوا رسالة ولاء للحكومة تقول ، بأن إختيارهم يقع على إنجلترا لا مصر . وكان مطلبهم الوحيد للإصلاح هو إنشاء مجلس من السودانيين ليقدم النصح للحاكم العام . ولم يكن الحاضرون على إستعداد للذهاب أكثر من ذلك . إذ أنه عندما إقترح بابكر بدري واحمد السيد الفيل بأن عليهم مطالبة بريطانيا تحديد أجل الإنتهاء وصايتها على البلاد . لم يجد ذلك الإقتراح قبولا من باقي الحاضرين . وعلى الرغم من أن بابكر بدري واحمد السيد الفيل كانا من الجبهة الرجعية (اليمين التقليدي) إلا أنهما كانا يمثلان أفكار كبار موظفي الحكومة

---

(١) سليمان كشة - اللواء الأبيض - ص ٥٢ .

الذين ظلوا أعضاء بجمعية الإتحاد السوداني بعد أن تركها عبيد حاج الأمين . لكي يساهم ويؤسس جمعية اللواء الأبيض. وكان الفارق الوحيد بينها وبين باقي الرجعيين (التقليديين المتطرفين) أنها كانا يطالبان بتحديد أجل لنيل الإستقلال. ولذلك فقد وصفا بأنها مترددان في ولائها . (١)

وعلى هذا كان الوطنيون السودانيون قد إنقسموا في منتصف عام ١٩٢٤ إلى الجهات التالية :

١ - **جبهة التقليديين** ، الموالين لبريطانيا والإدارة البريطانية ، والمعادين لمصر والمطالبين بإستمرار الوجود الإنجليزى .

٢ - **جبهة المعتدلين** ، الموالين لبريطانيا . المطالبين بالإصلاح والتطور لتدريجي من أجل الحكم الذاتي ثم الإستقلال .

٣ - **جبهة الوطنيين (المتطرفين)** ، المعادين لبريطانيا . المؤيدين لمصر المطالبين بإستقلال مصر والسودان . والتعاون مع مصر للحصول في النهاية على ستقلال السودان .

وفى ذلك الوقت كان دور «المعتدلون» في الحوادث التي أعقبت ذلك لا يذكر كانت المواجهة الحقيقية بين التقليديين والوطنيين . وكان الإنجليز قد أخذوا يمرون عرائض مختلفة ضمنوها إعراب السودانيين عن ولائهم لهم ورضائهم ن حكمهم وإغتباطهم بعدلهم ونقمتهم على المصريين . وقام مدير مصلحة لمخابرات بنفسه وبمن يثق بهم من رجاله ، للحصول على توقيعات زعماء القبائل عمد العشائر ونظار الأقسام وتوقيعات العامة كل على حدة . (٢) وكان رد الفعل

---

(١) جعفر محمد على بخيت ـــ المرجع السابق ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٢) الباحث المطلع (مجزون) ـــ المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢ .

بالنسبة الآخرين ، أن أخذ رجال جمعية اللواء الأبيض يجمعون التوقيعات المضادة ومن نفس الأشخاص الذين وقعوا لمدير المخابرات ورجاله ، معلنين أنهم أكرهوا إكراها على التوقيع للمدير المذكور ، وأنهم لا يبغون سوى البقاء إلى الأبد فى حظيرة الوطن الأكبر ويذكر مصدر هذا الكلام وهو شاهد عيان ، أنه وقعت فى يده وثائق أعطاها له اليوزباشى محمد صالح جبريل الذى وقف على الحقيقة من الملازم على عبد اللطيف نفسه ، وهى تدل على محاولة الانجليز السابقة الذكر ، فبادر إلى أبلاغ الحادثة إلى أولى الأمر فى مصر بكل تفاصيلها ، وأرفق طيه عريضة من العرائض التى تم (فبركتها) فى مصلحة المخابرات .(١)

وفى ١٤ يونيه ١٩٢٤ أرسل اللواء الأبيض بهذه البرقية إلى سعد زغلول فى مصر ، عندما إفتتح البرلمان : « نحن المجتمعون هنا من أهالى السودان نتقدم بإخلاصنا وولائنا لصاحب الجلالة المليك المفدى ونشارككم فى هذا العيد السعيد ، ولا نخشى من الوعد والوعيد ولا نرضخ للنار والحديد».(٢) فلما نشرت الصحف المصرية نص هذه البرقية ، نقلت حكومة السودان ثلاثة من موقعى تلك البرقية لأنهم كانوا موظفى بمصلحة البريد والبرق وهم: صالح عبدالقادر نقل إلى بورتسودان ، حسن شريف نقل إلى بريد بركات ، حسن صالح المطبعجى نقل إلى رقو . وبقى عبيد مع على عبد اللطيف يباشرون مناهضة الانجليز علنا فى منزل الأخير بالخرطوم .

وأعد زعماء اللواء الأبيض « عريضة للولاء لمصر» . وفى ١٧ يونية ١٩٢٤

---

(١) محزون ــ نفس المرجع السابق . ص ٧٢ .

(٢) سليمان كشة ــ المرجع السابق . ص ٦ - ٧ .

كان الموقعون عن أهالى السودان ، على عبد اللطيف ، صالح عبد القادر ، عبيد حاج الأمين ، حسن صالح المطبعجى ، حسن شريف .

إختارت الجمعية محمد المهدى الخليفة ليسافر مع الملازم زين العابدين عبد التام إلى مصر ، كوفد . ولكن حكومة السودان أعادتها من حلفا ، وعلمت الجمعية بأن وصولها إلى المحطة بالخرطوم سيكون فى القطار الذى يصل بعد ظهر ١٧ يونيه اليوم الذى سافر فيه صالح عبدالقادر إلى بورسودان منقولا إلى بريدها، واليوم الذى إسندت فيه الرئاسة إلى عبيد حاج الأمين . فلما وصل القطار إلى الخرطوم لم يجدوا محمد المهدى الخليفة لأنه أنزل بالخرطوم بحرى . ولم تكتب النجاح للمظاهرة التى أعدتها جمعية اللواء الأبيض ، لإستقبال الرجلان والترحيب برجوعها . (١) وفى نفس اليوم قرر قادة الجمعية إرسال برقية إلى القاهرة .

فأرسلت الجمعية البرقية التالية إلى مجلس النواب المصرى ، ونقابة الصحفيين المصريين : « نحتج باسم الأمة السودانية . نسخط من السخط على سياسة التطويق التى إستعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السودان الأعظم من الأهليين ، ونطالب بالحاح تدخل الحكومة فى الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف حروب التنكيل . وأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بحزام العرش المصرى إينما كانوا وأن سفنه يدير دفتها (سعد) زغلول يستحيل أن تصطدم بصخر مها كانت الزوابع والظلام » . (٢) أن يوم ١٧ يونية ١٩٢٤ كان يوم تحول فى تاريخ جمعية اللواء الأبيض فى الداخل وفى خارج السودان .

وكان لوصول اخبار هذه الأحداث رد فعل شديد فى نفوس نواب البرلمان

---

(١) سليمان كشة — المرجع السابق . ص ٨ .

(٢) سليمان كشة — المرجع السابق . ص ٨ .
كانت البرقية بتاريخ ١٧ يونية ١٩٢٤ .
أنظر : مضبطة مجلس النواب فى ١٩ يونيه ١٩٢٢ ص ٦٥٩ .

المصرى ، ترتب عليه صدام بين المعارضة والحكومة الزغلولية ، تبودلت فيه العبارات الحادة . ففى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٢٣ يونية ١٩٢٤ ، قال النائب عبد الرحمن الرافعى : « فى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان إذ تقوم حركتان متناقضتان ، حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية . أما الحركة الطبيعية فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس بقصد الحضور إلى مصر لإظهار ولائهم لمصر ، ومنعتهم بالقوة السلطات من إجتياز بلادهم ومنعتهم من آداء هذه المهمة الوطنية . . . » أما الحركة المصطنعة قد دبرتها السلطة الانجليزية . فقد أوعدت إلى صنائعها وبعض موظفى السودان بعد إجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزى . وهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن إنما يقصد بها الإعتداء على حقوق مصر والسودان . . . وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرض إلى الإستعمار والتحكم وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء . . فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم رأينا بصراحة بأن الحركة التى يدبرها الانجليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا . . . . يجب علينا أن نعلن للعالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ، وأن التاريخ شاهد على أننا كنا على الدوام عونا للعمران فى السودان وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والنباتات وفتحوا المدارس وشقوا الطرق وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران وفى سبيل ذلك ضحوا بحياتهم وأموالهم »(١)

(١) مضبطة مجلس النواب فى ٢٣ يونية ١٩٢٤ ، ص ٦٦١ .

إختتم الرافعى كلامه ، «أننى أطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل» ، أظن أن هذا الإحتجاج نشترك فيه جميعاً . كما تحدث عبد اللطيف الصوفانى فى نفس الجلسة ، وإحتج هو الآخر على ما حدث فى الخرطوم .

وعقب سعد زغلول رئيس الوزراء على أعضاء الحزب الوطنى (المعارضة) فى تلك الجلسة فقال : « . . . . تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكننى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم أن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل من شأنه أن ينفصل السودان عن مصر » . . . . « أن هذه الإجراءات التى مورست مع السودانيين المخلصين . . . لنا وكلهم فيما أظن مخلصون لنا . . . يرفضون عن حكمنا فى بقائنا بالسودان كأخوان لهم . . ، مستنكرة ونعلن للجهات المختصة وبصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب إستنكار ما حدث مع الوطنيين السودانيين » . (١)

أما مجلس الشيوخ المصرى فقد أجاز إحتجاجاً مماثلا بجلسة ٢٥ يونية ١٩٢٤ ، على أثر تصريحات سعد زغلول وقرارات البرلمان المصرى حدثت مناقشة عن السودان فى مجلس اللوردات يوم ٢٥ يونية ، صرح اللورد بارمور نائب حكومة العمال بقوله : « . . . أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظمى . . وأستطيع أن أقول بغير تردد ، أن نظام السودان لن يسمح بتغييره إلا أن ينفذ ذلك من غير موافقة البرلمان » . (٢)

---

(١) نفس المصدر .
وأنظر كذلك : سليمان كشة ــ المرجع السابق . ص ١٠ .
(٢) سليمان كشة ــ المرجع السابق . ص ١١ .

وقد رد سعد زغلول، رئيس الحكومة، على تصريح اللورد بارمور، بالبيان التالى فى جلسة مجلس النواب المصرى، المنعقدة فى ٢٨ يونية ١٩٢٤ : «... أننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه .... أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت فهى تسعى لتتمسك بحقها ضد كل غاصب .. ضد كل معتدى . تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة » (١) . هكذا كان رد النضال المصرى تجاه أحداث السودان .

٣ - ثورة ١٩٢٤ فى السودان :

غير أن الأمور تطورت بسرعة وشهدت السودان فى شهرى يونيو ويوليو ١٩٢٤ إرتفاعا لموجة الحركة الوطنية ، وقامت أول مظاهرة سياسية بأم درمان فى ١٩ يونية ، بمناسبة السير فى جنازة عبد الخالق حسن ، مأمور أم درمان (المصرى) فلقد هتف الحاضرون من المصريين والسودانيين (تحيا مصر) . وألقت السلطات البريطانية القبض على التاجر السودانى (حاج الشيخ عمر) . وأخذت اللواء الأبيض تنظيم المظاهرات فى كل من الخرطوم وأم درمان وواد مدنى ، والأبيض وبور سودان . وفى كل منها حمل العلم الأبيض عليه خريطة النيل ، وترددت الهتافات العالية (تحيا مصر) . وإنتشر نشاط اللواء الأبيض على إمتداد مديريات السودان . (٢) وألقى القبض على البطل على عبد اللطيف ، فى ٤ يوليو ١٩٢٤ وحوكم بسرعة وعوقب بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فأثار إعتقاله مزيداً من الإحتجاجات والمظاهرات خلال شهرى يوليو وأغسطس ١٩٢٤ .

---

(١) مضبطة مجلس النواب فى ٢٨ يونية ١٩٢٤ . ص ٦٨١ .

(٢) محمد عمر بشير ــ المرجع السابق . ص ١٠٦ .

وكان سجن على عبد اللطيف وإنتقال قيادة اللواء الأبيض لعبيد حاج الامين ، نقطة تحول هامة فى الحركة الوطنية ، فقد إنقضى عهد الكفاح عن طريق العرائض والمظاهرات والإحتجاجات السلمية . ومن ثم ساد جو عام من المقاومة والتحدى والمواجهة . وقد تحركت الوطنية فى وجدان جميع فئات الشعب السودانى ، وشمل النشاط السياسى كذلك مصر والوطنيين التقليديين والمعتدلين والمتطرفين وحتى بريطانيا نفسها .

٤ - مباحثات سعد زغلول - ماكدونالد والازمات الدستورية :

ومن المفارقات الغريبة أنه فى الوقت الذى يعتقل فيه زعيم الحركة الوطنية فى السودان ٤ يوليو ١٩٢٤ ، يطلق أحد الطلبة الرصاص على زعيم الحركة الوطنية فى مصر ، أثناء مغادرته محطة القاهرة إلى الاسكندرية ، ١٢ يوليو ١٩٢٤ ، وهو فى طريقه إلى أوربا لبدء المفاوضات مع ماكدونالد . (١) وكان ماكدونالد قد إقترح آخر سبتمبر كموعد موافق للإجتماع بسعد زغلول . الذى طار إلى أوربا يوم ٢٥ يوليو للعلاج .

وفى شهر أغسطس ١٩٢٤ كانت الثورة فى السودان على أشدها ، ٩ أغسطس قام طلاب المدرسة الحربية بمظاهرة تعبيراً عن تأييدهم لجمعية اللواء الأبيض ، وإحتجاجاً على إعتقال على عبد اللطيف ، فألقى القبض على ٥١ طالباً ، وتم إحتجازهم فى السفن الانجليزية — حاملات المدافع — الراسية على شاطىء النيل . وتصاعدت الثورة السودانية لتشمل كل أنحاء السودان . ففى ١٠ أغسطس قامت مظاهرة فى بور سودان بقيادة على ملاسى . وأخرى فى عطبرة من رجال الفرقة العاملين فى السكك الحديدية . وإعتقل محمد على عبد الرحيم أحد قادة جمعية

---

(١) ويفل — اللنبى فى مصر . ص ١١٢ .

اللواء الأبيض: وإمتدت الثورة إلى وادى حلفا وشندى والأبيض ودنقلا وكوستى (١).

وقد بدأت المحادثات بين سعد زغلول وماكدونالد فى لندن يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤، لكن سير المفاوضات أكد لسعد زغلول أنها فاشلة، فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه وخاصة فيما يختص بالسودان وهو أحد الموضوعات الأربعة المتحفظ عليها فى تصريح ٢٨ فبراير. وعلى ذلك فلم تمض فترة طويلة من بداية المفاوضات حتى قطعها سعد زغلول وعاد إلى القاهرة ليؤكد من جديد عزمه على التخلى عن أى حق من «الحقوق المقدسة» لمصر فى وادى النيل. (٢) وأخذ سعد زغلول يشتد فى معاملة الإحتلال، والإدارة البريطانية، وسانده فى ذلك مجلس النواب.

وفى أعقاب فشل المفاوضات، وعودة سعد زغلول فى أواخر أكتوبر ١٩٢٤، سقطت فى نفس الوقت — تقريبا — وزارة العمال برئاسة رامزى ماكدونالد، وحلت محلها حكومة المحافظين، وكان سير أوستن تشمبرلين وزيراً للخارجية فيها. وأدرك الجميع أن أيام الوزارة الزغلولية معدودة — كما كان يحدث من قبل — فنشطت المعارضة وأضرب الأزهريون عن الدراسة فى معاهدهم بالأسكندرية وطنطا وأسيوط، وقام المصريون بمظاهرات ضخمة فى القاهرة

---

(١) احداث الثورة السودانية سنة ١٩٢٤ كاملة:
دار الوثائق المركزية، الخرطوم. تقرير ايوارت مدير المخابرات الانجليزية.
Ewart Report, pp. 99 — 127.

(٢) مارسيل كولومب — تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة ١٩٧٢. ص: ٥٤

رددوا خلالها نداء لم يكن مألوفاً من قبل وهو « لا رئيس إلا الملك » بعد أن كان نداؤهم حين كان الأزهر معقلا من معاقل الوفد الحصينة «لا رئيس إلا سعد»، وذلك بعد أن إستطاع فؤاد أن يكتسب الأزهر إلى جانبه (١) ، وكان وراء هذه الأحداث الملك فؤاد الذى إستطاع ، بأعوانه أن يؤلب الأزهريين على سعد زغلول .

ـ الازمة الدستورية الاولى :

وكان الملك فؤاد قد فسر فشل سعد زغلول فى التفاوض مع ماكدونالد ، تفسيراً مختلفاً تماماً عن تفسير سعد له ، إذ إعتقد فؤاد أن موقف رئيس الوزراء اند ضعف ، وأن وزارة المحافظين التى جاءت فى أعقاب حكومة العمال — التى كانت تؤيد سعد — قد يسعدها أن تراه خارج الحكم . ولتحقيق تلك الغاية بدأ لملك فؤاد من جانبه مناوشة سعد وتصعيد حدة الخلاف معه ، ثم الصدام معه ؛ إجباره على الإستقالة .

وكانت هذه الحملة الفؤادية على سعد زغلول ، قد بدأت قبل ذلك ، فعندما دم سعد للملك القائمة التى أعدها بأسماء الوزراء الذين سيعاونوه فى الحكم، إعترض للك على تعيين على الشمسى ومرقص حنا ، بإعتبار أن على كان من المؤيدين خديو عباس ، وأن مرقص (قبطياً) ، « ولا يليق بقبطى أن يعين وزيراً دل فى بلد إسلامى » . كما أنه إعترض كذلك على تعيين وجود أثنين وزراء باط ضمن قائمة الوزارة ، هما واصف غالى ومرقص حنا ، متذرعاً بأن التقاليد رت بالإكتفاء بواحد فقط من الأقباط يكون ضمن الوزارة ، كما وأن الشعب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ص ١٨١

قد يتأثر لهذا التجاوز . غير أن سعد زغلول رفض قبول هذه الذريعة، وقال أنه لا يفرق بين مسلم وقبطى ، وأنه هو المسئول عن شعور الأمة المصرية ، وأصر على إختيار الوزيرين ، وإن كان سعد قد إستجاب لملاحظات الملك . وحذف إسم على الشمسى ، وعين الغرابلى وزيراً العدل بدلا من مرقص حنا ، الذى أسند إليه وزارة الأشغال العمومية . فإنه كان يهدف الحفاظ على دفء حماس الوفاق .

ولقد أعقب هذه المناوشات الفؤادية ، أول أزمة دستورية حقيقية ، تمس ، وبشكل جوهرى أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور . ذلك الفؤاد الذى كان يريد أن يخلع على نفسه قسطاً وافراً من السلطة ليجعل من البرلمان مجرد هيئة إستشارية . وكانت الأزمة حول ترشيح الشيوخ لمجلس الشيوخ الجديد . لقد نصت المادة ٧٤ من الدستور على « أن يعين الملك خمس أعضاء مجلس الشيوخ » ؛ فإدعى الملك أن له وحده سلطة تعين من يرغب تعيينه دون إستشارة الهيئة التنفيذية، ولكن زغلول أصر على أن التفسير الدستورى السليم هو أن الملك يعين الشيوخ بعد التشاور الواجب مع حكومته، وإستند فى ذلك إلى المادتين ٦٠و٦١ من الدستور اللتان تلقيان المسئولية الكاملة لحكم البلاد على الوزارة . وإشتد وطيس الأزمة ، وإتفق الطرفان على أن يلجأ إلى المدعى العام للمحاكم المختلطة، وكان وقتها « البارون فان دن بوش Baron Van den Bosch البلجيكى الأصل، للوصول إلى قرار . ولقد وصف فان دن بوش ، الحادثة فى مذكراته ، على أنها صراع بين ملك مصمم على التمسك بإمتيازاته الشخصية ، ورئيس وزراء مصمم على إقرار السلطة التى منحها له الدستور . لقد سمع البلجيكى سعد زغلول يقول فى حدة مهدداً « لو أخذت رأى الشعب لما كان هناك أدنى شك فى ذهن أى شخص عما ستكون عليه النتيجة . إن الشخص الذى كان يحكم مصر قلباً وروحاً ، يستطيع

أن يثير غضب الجماهير الرهيب » . (١) لقد طلب البلجيكي إمهاله بضع دقائق حتى يتيح لنفسه أن يجمع شتات فكره ثم قال : « إن روح الحكومة الدستورية تحكم بأن المسئولية تقع على عاتق الوزارة وأن أى تعيين للشيوخ يجب أن يتم خلال الوزارة » . وأمام الأمر الواقع . قبل الملك الهزيمة ، قبلها بتسامح عظيم ، وقد إنتهت هذه الأزمة بقبول الطرفين تحكيم أحد الفقهاء القانونيين ، وفى صالح الأمة وحماية للحياة الدستورية ، وتصحيحاً لتفسير بعض مواد الدستور عندما تخضع للتطبيق .

الأزمة الدستورية الثانية : —

أما الأزمة الثانية ، فقد حدثت أيضاً فى أعقاب فشل مفاوضات سعد — ماكدونالد . وكان مسرحها لقاء بين سعد وفؤاد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وكانت هذه الأزمة نقطة التحول الخطيرة فى العلاقات الدافئة بين سعد والملك .

وبالرغم من فشل سعد زغلول فى الحصول على أية تنازلات من بريطانيا إلا أنه لم يكن إلا مناضلا باسلا ، وعاد إلى أرض الوطن — كما قلنا — بروح مظفرة ، معلنا بأنه بالرغم من أنه لم يفز بشىء فهو لم يخسر شيئاً ، أعنى أنه لم يتنازل عن أى حق من حقوق الوطن ، وأوضح أنه سواء كان داخل الحكم أو خارجه فإن موقف الوفد من إستقلال مصـــــر هو نفسه تماما ، وقال : « دعينا لننتحر فأبينا » (٢) .

---

(١) BARON FIRMIN VAN DEN BOSCH; Vingt Années en Egypte; Paris; 1932; p. 75.

(٢) عباس محمود العقاد — سعد زغلول . ص ١٥٨ ، (سلسلة الهلال) . فبراير ١٩٥٢ .

ولقد واجهت سعد زغلول أزمة داخلية ، فى هذه الأثناء ، لأن الملك كما قلنا نجح فى تأليب الأزهريين على سعد ، وهتفوا ضده . وزاد الأمور سوءاً أن الملك عين . ودون أن يستشير حكومته ، حسن نشأت ، عدو مصر اللدود ، فى منصب وكيلا للديوان الملكى ، ونائب لرئيس الوزراء ، وأنعم عليـــه بأرقى وسام فى مصر ، قلادة النيل ، ليخوله الأسبقية فى البروتوكول على بقية أعضاء الحكومة لقد كانت مفاجأة عنيفة لسعد زغلول ، ونشبت أزمة حادة غيرت ما كان يبدو فى الظاهر من مناخ دستورى هادىء تماماً ، وخاصة عندما عرف سعد من هو المحرك الأول الذى أثار الأزهريين ؛ قدم إستقالته إلى الملك فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ . وفى الوقت نفسه قامت ضجة شعبية كما كان متوقعاً وصم آذان فؤاد الهتاف : « سعد أو الثورة »(١) ، بينما كان لا يزال مجتمعا بسعد زغلول ، وبعث أعضاء مجلس الشيوخ والنواب إلى الملك معربين عن ثقتهم التامة فى الوزارة . مما إضطر الملك لأن يتراجع فى قبول الإستقالة ويطلب من سعد سحبها .

ووثائق الخارجية البريطانية تميط اللثام عن وقائع جديدة ، وتفسيرات جديدة لهذه الأزمة . فمن خلال رسالة بعث بها اللنبى ، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، إلى وزير خارجيته ، السيد أدستن تشمبرلين فى ٧ ديسمبر عام ١٩٢٤ يقول : « .. إن إستقالة نسيم باشا (وزير المالية) حدثت هى الأخرى بشكل مفاجىء ، يضاف إليها تهديد على الشمسى باشا بالإنفصال من هيئة الوفد ، مما عجل بتنفيذ خطة زغلول باشا فسارع إلى طلب مقابلة الملك وقدم إستقالته بدعوى كبر السن وإعتلال الصحة . وقد طلب منه الملك فؤاد الذى لم يكن مستعداً لهذه المفاجأة ان يعيد التفكير فى الأمر وألا يتخذ قراراً نهائياً قبل اليوم التالى » . ثم

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية جـ١ . ص ١٨١ .

ة ، : « وفى المساء إستقبل زغلول باشا بعض أنصاره فى داره ، وتحت تأثير
، فطهم » أعلن انه يرى من المستحيل عليه أن يعمل فى جو من الدسائس وان من
و جبه حماية الدستور إلى أن قال « . . وفى ١٦ نوفمبر إكتظت شوارع القاهرة
ب لاميذ المدارس وجماهير المتظاهرين من أجـــل زغلول وهم يهتفون تسقط
ا سائس » « سعد أو الثورة » ... وبعد مداولات طويلة فى لجنة الوفد
ا فيذية ، ذهب سعد باشا بعد ظهر ذلك اليوم لمقابلة الملك وقد لقى فى ميدان
ء دين جماعة كبيرة من الطلاب بقيادة النائب حسن يس ، ودامت المقابله ساعتين،
د ت من خلالها أصوات المتجمهرين « جنود سعد » وهم يهتفون تحت نوافذ
ا سر « سعد أو الثورة » ، وعندما خرج زغلول باشا من القصر ، أمر حسن يس
ب ن يشكر الصبية و يصرفهم بعد أن أدوا مهمتهم» . « ثم تقدم إلى مجلس النواب
م نا انه إطاعة لرغبة البرلمان ، ونزولا على رغبة الملك ، قد سحب إستقالته .
و يظل الملك حاميا للدستور الذى هو خادمه »(١) . وهذا يعنى ان سعد زغلول
د مظا رات الطلبة ، رداً على تمرد الأزهر الذى دبره الملك ، وغير ذلك لاجديد
ك إدعى البعض (٢) . فقد قبل سعد زغلول سحب إستقالته ، ولكن بعد أن
و صل مع الملك إلى إتفاق على أن تصادق الوزارة فى المستقبل على كل التعيينات فى
ال سر الملكى وعلى كل البراءات والأوسمة ، بمعنى أن تصبح خاضعة لإعتماد الهيئة
ال نيذية . ولقد كان الملك فى غاية الألم لما حدث من زغلول ، « فقد أدمعت عينا

---

(١) مذكرات حسن يوسف — القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) نفس المصدر . ص ٧٧ .

فؤاد » (١) . عندما تراجع مهزوما للمرة الثانية أمام سعد زغلول . « الذى أثبت أنه ألد أعدائه » (٢) .

بلغ سعد زغلول بعد هذا الموقف فى قوته، فكان زغلول واثقا تمام الثقة من إدراكه بشعبيته فى مصر ، وفى إحدى المناسبات قال فى كبرياء : « لو كان هو (فؤاد) ملك مصر ، فأنا ملك قلوبهم » . وربما كان زغلول — فى أعقاب هذه الأزمة — يحلم بدكتاتورية كدكتاتورية مصطفى كمال بتركيا . فلقد بلغ من إعتقاده بقوته أن عامل رئيس موظفى المندوب السامى البريطانى فى مصر، بخشونة وتهور عليه . هكذا إنتصر سعد زغلول للدستور الجديد ، ضد الملك (٣) . فقد إرتفعت الأصوات مطالبة بأن تضاف الشروح والتفسيرات التى وضحت من خلال الأزمات السابقة ، وتضاف إلى مواد الدستور .

٥ ـ حادث إغتيال السردار : ـ

وما كادت تمر ثلاثة أيام على إنتصار إرادة الأمة ، حتى حدثت حادثة عنيفة أثارت أزمة ، بل لعلها كانت أضخم أزمة ، وكانت سببا فى سقوط الوزارة الزغلولية ، فقد اغتيل السردار السير لى ستاك ، فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ حوالى الساعة الواحدة والنصف ظهراً ، عندما أطلق عليه الرصاص ، وهو عائداً إلى

---

(1) F. O. ; 407 / 199 . No. 53.
Allenby to Chamberlain. Decembr 7 th. 1924.

(٢) ويفل - اللنبي فى مصر ، ص ١١٨ .

(٣) وقامت صحف الوفد ، بمحاولة للتخفيف من الصدمة على ملك البلاد ، فروجوا بأن ماحدث تدعيم للدستور ، فقط لا النيل من سلطة العرش كما يشيع الدساسون . أنظر : علي شلبي ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ٢٦ .

، زله من وزارة الحربية . وقد جرح فى مواضع ثلاثة، كما أصيب ياوره الكابتن
، .. ك. ، من فرقة الـ Black Watch فى ذراعه ، وسائق السيارة الاسترالى
ا نسية ، وجندى آخر يدعى مارش . « ولقد أطلق عليه الرصاص جماعة من
ا فدية ثم هربوا فى عربة تاكسى كانت فى إنتظارهم ، كذلك ألقيت إحدى
ا نابل ولكن لم تنفجر . وقد إرتكبت الحادثة عندما أبطأت السيارة فى منحنى
ش ارع مزدحم ، وأصابت رجل البوليس الذى حاول متابعتهم إحدى
ا صاصات » (١) .

وكانت مجموعة من الشباب المصرى ، قد رأت ان المناخ مناسبا ، لتنفيذ
ا كفاح المسلح ، فقد كانوا يرون « ان إستقلال مصر لا يمكن الوصول إليه إلا
بالكفاح اى القتل السياسى ، وتنفيذاً لهذه الأفكار رأت الجماعة ، ضرورة تكوين
جمعية سرية أطلقوا عليها « جمعية الفدائيين » ، وأن السردار اول هدف لها ،
، لابد من إغتياله » (٢) . وبعد الاغتيال ، قاد سائق السيارة الجريح فى الحال
عربته إلى دار المعتمد حيث حمل السردار — وكان واضحا أن إصابته
خطيرة .

---

(١) المارشال وينل — المرجع السابق ، ص ١١٨ .
حيث يذكر ، ان جندى البوليس الذى حاول متابعة الجناه ، منحته حكومة
ا دن ألف جنيه لشجاعته .

(٢) تكونت هذه الجمعية من عبد الفتاح عنايت ، وشقيقه عبد الحميد ،
، شفيق منصور ، وإبراهيم موسى ، ومحمود ناشد ، وعلى إبراهيم محمد ، وراغب
حسن ، ومحمد فهمى ، ومحمود حسن .
أنظر : يونان لبيب رزق — الحقيقة التاريخية وراء حادث السردار
، الهلال ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٨ ، القاهرة . ص ٨٦ - ٩٧ .

وشعر سعد زغلول بفداحة الحادثة ، وكانت صدمته عميقة ، ولما علم بالنبأ قال : « قد ضعنا » ، لقد إعتقد سعد أن الحادثة تعنى نهاية حياته السياسية ، وكان زغلول محقا فى هذا ، لأنه لم تسند له ابداً مرة أخرى رئاسة وزارة . فأصدر سعد « » بيانا لأمة عن الحادث » اعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوعه ، وتمنى للمصابين عاجل الشفاء ، وناشد ابناء الشعب تعقب المجرمين والقبض عليهم كما أصدر الملك فؤاد « نداء إلى ضباط الجيش المصرى وصف ضباطه وجنوده » اعلن فيه ايضا عن شدة أسفه للحادث وذهب رئيس مجلس النواب ووكيلاه إلى دار المندوب السامى للاعراب عن اسف نواب الأمة وإستنكارهم لهذا الحادث .

وفى دار المندوب السامى كان اللورد اللنبى فى قمة ثورته ، وقد صرح للمستر مورتون هاول Howell ، الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة ، « بأنه أراد فى فرصة سابقة شنق كل هؤلاء ، لولا أن حكومته لم تسمح له بذلك » وكان يقصد سعد زغلول ورجال الثورة المصرية . فقد كان اللنبى يعتقد أن سعد زغلول قد شجع سراً « الغوغاء » ، كما شجع انواع العنف بما فى ذلك الاغتيالات التى إستهدفت المعارضة والتى جرت طوال السنتين الأخيرتين (١) . بالرغم من أن سعد زغلول كان فى المنفى فى ذلك الوقت .

ويقول العقاد : « ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه وقعت فى لندن — وهى قتل المارشال ولسون — فلم يقل أحد أنها دليل على خلل الحكومة أو سوء النية او التقصير فى حفظ الأمن والنظام . . ولو شاءت لعلمت أن سعداً خليق ان يكره وقوع هذا الإعتداء أشد من كراهة حكومة

---

(١) حادثة « إغتيال حسن عبد الرازق باشا ، إسماعيل زهدى بك » .

لندن ، لأنه إعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التى يمثلها ، ولا ينفعه فى شىء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين .. ولوشاءت لعلمت انه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل ان يلجأ الجناه إلى إصابة حاكم السودان . ولو شاءت لعلمت ان حاكم السودان هو قائد الجيش المصرى ولا مانع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالإنصاف ولا الميسور ان تطالب الوزارة السعدية بعناية اكبر من عناية الرجـــل بنفسه ، وفى البلاد « إدارة أوربية » للأمن والإستعلامات لايفوتها الإنتباه والتحذير » (١) . ولكن السياسة البريطانية لم تشأ ان تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شاءته إنها إنتهزت الفرصة كأنها كانت تنتظرها بفارغ الصبر ، او كانت تخشى أن تضيع منها ، فقد حانت الفرصة الذهبية لإزعاج الوزارة ارغلولية .

وحاول الأطباء إنقاذ حياة السردار فأجروا له عملية جراحية ، ولكن دون جدوى فقد توفى السير لى ستاك فى منتصف ليلة الخميس ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

وكانت حكومة لندن تنتظر مثل هذه المناسبات ، فقد كان الحادث حلا لعديد من الصعوبات التى واجهت بريطانيا فى ذلك الوقت ، فى السودان ومصر ، ومنذ أن تولى سعد زغلول الوزارة الشعبية فى بداية عام ١٩٢٤ . فقـــد كانت حكومة لندن تهدف الإطاحة بوزارة سعد نفسها ، لأن الوزارة السعدية كانت قد إتخذت بعض الإجراءات التى كانت تهدف تصفية الوجود البريطانى فى مصر . كما كانت حكومة لندن كذلك ، فى نفس الوقت ، التخلص من الوجود المصرى

---

(١) عباس محمود العقاد ــ زعيم الثورة سعد زغلول ، الهلال ، فبراير ، ١٩٥٢ ، ص ١٦٦ .

فى السودان ، على إعتبار أن المصريين هم الذين سببوا لبريطانيا كل المتاعب التى لاقتها فى السودان خلال عام ١٩٢٤ .

٦ ـ تصاعد المد الثورى فى السودان : ـ

وكان البريطانيون قد وجهوا اللوم للمصريين ، فقد كانت المظاهرة التى قام بها طلاب الكلية الحربية ـــ فى الخرطوم ـــ فى نظرهم « من تحريض وتنظيم ضباط الجيش المصرى ، بالإشتراك مع القادة المدنيين المصريين وقد إستغلوا المظالم التى جاشت بها نفوس طلاب الكلية الحربية » (١) ... ويبدو ان ذلك الإنفجار الثورى ـــ الذى حدث فى السودان عام ١٩٢٤ ـــ كان تجربة وسطى بين المظاهرات الشعبية لجمعية اللواء الأبيض وتمرد الجيش . ولم يكن هناك أدنى دليل على أنه كان للمصريين يد فى تنظيم ذلك الإضراب .

وشرح قادة الإضراب لدى محاكمتهم بأن دافعهم هو أنهم مثل على عبد اللطيف قد أقسموا يمين الولاء لملك مصر ، ولذلك شعروا بأنهم ملزمون بالوقوف بجانبه ضد الإعتداء على حقوق مصر بالسودان (٢) . وفى ٢٧ يوليو ١٩٢٤ أثار وصول القطار الذى حمل ثلاثة من أعضاء جمعية اللواء الأبيض المحكوم عليهم بالسجن إلى بورسودان مظاهرة أخرى قادها هناك صالح عبد القادر الموظف بالبوستة والذى سار خلفه بعض الموظفين وشباب المدينة الذين إعتادوا مقابلة القطارات القادمة من الخرطوم مرتين فى الأسبوع . وردد المتظاهرون

---

(١) تقرير ايوارت . ص ١٥ ، ١٦

(٢) أقوال الطلاب رداً على التهم الموجهة لهم أمام المحاكم العسكرية ـــ ٢٧ أغسطس ١٩٢٤ .

بمحطة بورسودان هتافات بحياة مصر وعلى عبد اللطيف وصالح عبد القادر الذى قبض عليه . وحاول موظفوا مصلحة الجمارك تنظيم إضراب فورى . غير أنه فى ٧ أغسطس ١٩٢٤ ، كذلك ، إندلعت مظاهرة كبرى قادها على ملاسى ، نائب مدير مصلحة البوستة ، لوداع البطل صالح عبد القادر المقبوض عليه والذى أريد نقله بالقطار للخرطوم ولوداع الموظفين السودانيين اللذين رفضا نقل إحدى البرقيات للعاصمة . وفرق البوليس المتظاهرين بالمحطة ، إلا أن مظاهرة قد إنفجرت فى اليوم التالى (١) ، ١٠ أغسطس ١٩٢٤ .

ولدى وصول القطار الذى حمل على عبد اللطيف من الخرطوم إلى بورسودان مارآ بعطبرة ، قامت مظاهرة من مؤيدى اللواء الأبيض أيضاً . وبعد مغادرة القطار لطبرة إتجهت المظاهرات إلى ثكنات كتيبة السكة الحديد ، حيث إنضم إليها كثير من الشعب . وفى اليوم التالى قامت مظاهرة أخرى إنضم إليها معظم العمال الفنيين بورش السكة الحديد . وحاول مدير السكة الحديد وبعض الضباط المصريين بمكتب المدير العام للسكة الحديد ، إقناع عمال الصهاريج المصريين التابعين لكتيبة السكة الحديد ، بالرجوع إلى الثكنات ولكن دون جدوى . ومزقت المظاهرات العلم البريطانى ، وحطمت مكتب رئيس العمال البريطانى وأتلفت بعض الآلات بالورش . وفى مساء العاشر من أغسطس ، قامت حامية السكة الحديد وبعض المتظاهرين بإحتلال محطة السكة الحديد لمنع نزول حاميتين من الجيش البريطانى وفرقة من المصريين كان قد إستدعاها مدير بربر . وتجنبا للإصطدام مع المتظاهرين ، قام المدير بنفسه وأوقف القطار صوب الجنوب ومن ثم سارت الإمدادات إلى النادى الرياضى . وفى اليوم التالى — ١١ أغسطس —

(١) مذكرة مدير المخابرات للحاكم العام ؛ ١٤ أغسطس ١٩٢٤ ص ٩٩ .

إستطاعت القوات البريطانية تدريجياً وفى بطء الإحاطة بالجنود المتظاهرين كما قام جنود الخيالة المصرية بمحاصرتهم فى ثكناتهم . وحاولت حامية السكة الحديد إختراق الحصار . وتبع ذلك إطلاق النار من جانب الفريقين مما ترتب عليه قتل أربعة من رجال حامية السكة الحديد كما أصيب عشرون بجراح . ورغم حظر المظاهرات ، إلا أن تشييع جنازات المتوفين أشعل نيران إجتماع سياسى كبير خطير (١) .

وفى نوفمبر ١٩٢٤ ، تحقق ما كان متوقعاً من نشوب حوادث من جانب ما يسمى بالجيش المصرى فى السودان — ففى آخر أغسطس ، أعيدت كتيبة السكة الحديد الثائرة بعطبرة إلى مصر . وقد أقنعت المظاهرات التى قامت بها جمعية اللواء الأبيض فضلا عما إعتور العلاقات البريطانية المصرية من أزمات الحكام البريطانيين بضرورة إجلاء جميع القوات الحربية المصرية من البلاد على وجه السرعة ، ضمانا لإعادة الإستقرار والأمن (٢) . وسبق للسير لى ستاك ، الحاكم العام للسودان ، إن إستعمل ماكدونالد فى الإسراع بحسم المسألة السودانية سواء بالإتفاق مع مصر أو بدون رضاها (٣) .

وكان قد عقد إجتماع فى لندن بين المندوب السامى البريطانى ، بمصر وبين الحاكم العام للسودان ، السير لى ستاك ، فى شهر أغسطس ، فى لندن لبحث الخطوات الأساسية لمواجهة الوضع المتأزم فى السودان . وطالب بأنه ما لم توقف مصر التخريب وما لم تشرع فى الحفاظ على هيبة وسلطة بريطانيا فى السودان ،

---

(١) مذكرة الحاكم العام للمفتش العام ، ٢١ أغسطس ١٩٢٤ ص ١٠٠ .

(٢) مذكرة الحاكم العام لوزارة الخارجية البريطانية - ١١ أغسطس ١٩٢٤

(٣) المصدر نفسه .

وجب أن يقبض البريطانيون بيدهم وحدهم زمام الحكم فى السودان ، وإستبعاد أى نفوذ لمصر فى إدارته . ذلك « لأن الحكم الثنائى مع مصر ... سيكون مستحيلا » ، ما دام المصريون يثيرون القلاقل (١) . ومن ثم طالب بإبعاد جميع قوات الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان ، وإعادة تشكيل قوات السودان لكى تكون قوات دفاع للسودان تدين بالولاء الكامل للحاكم العام (٢) .

وفى إجتماع عقد فى أغسطس ١٩٢٤ بين ماكدونالد وسير لى ستاك ، إستطاع الأخير الحصول على رضا رئيس الوزراء على جلاء حامية السكة الحديد وجميع قوات الجيش المصرى والضباط ، وتكوين قوات دفاع للسودان ، وأغلق المدرسة الحربية . غير أن رئيس الوزراء — ماكدونالد — لم يكن راضيا تماماً عن فكرة تعديل الوضع الدولى للسودان من جانب واحد (منفرد) إذ كان ثمة إحتمال لإتفاق مع مصر على وضع معين ، وأنه ليس لدى حكومة السودان أدلة مادية قوية على إدانة مصر بأعمال معينة .

وكان ماكدونالد قد أعلن فى ٧ اكتوبر ١٩٢٤ « ان السودان تحت الوصاية البريطانية ، ولا يمكن لبريطانيا أن تتركه ، وحذر مصر من أنها لو إستمرت فى إستخدام ضباط الجيش والموظفين المدنيين المصريين لإثارة الأمن والنظام فى السودان . فإن إنجلترا ، رغم إحترامها للوضع السائد ، لن تسمح بذلك » (٣) . وكان من رأى ماكدونالد انه على الحكومة البريطانية أن تستعد لإبلاغ المصريين

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) جعفر محمد على بخيت - الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩ . ص ١٠٤ .

أنه فى حالة رفضهم القيام بواجبهم فى السودان فعليهم أن يتركوه على أساس إقامة قوة سودانية خالصة لتحل محلهم ، وحتى تستطيع حكومة السودان مواجهة العبء الذى يقع على خزانتها نتيجة لإتخاذ مثل هذه الخطورة رؤى أن النمو الاقتصادى للبلاد وخاصة فيما يتعلق بمشروع زراعة القطن سيكفل بهذا العبء » (١) .

والحق أن عهد الحكم الثنائى كانت قد أوشكت على الإهتزاز فى نهاية شهر اكتوبر ١٩٢٤ ، عندما طالب سير لى ستاك ، الحاكم العام ، بشدة على ضرورة إنفراد بريطانيا بالحكم ! وكان قد إقترح نائبه ، هدلستون باشا ، لتخفيف القبضة المصرية على الجيش السودانى ما يلى :ـ

أولا : أن تشغل كل الوظائف فى المستقبل بالضباط البريطانيين من إنجلترا ، سواء صدق وزير الحرب بالقاهرة على الترتيبات الضرورية أو لم يصدق .

ثانيا : ويجب الإستعانة ببعض الضباط السودانيين الموثوق منهم .

ثالثا : ويجب ترقية مزيد من الجنود لكى يظهر لطلاب الكلية الحربية خطأ الرأى القائل بأن خدماتهم لا يمكن الإستغناء عنها بأى حال من الأحوال (٢) . ورغم أن التعيين بالجيش فى السودان كان يصدر بأمر من ملك مصر ، إلا أن حكومة السودان كانت على إستعداد دائم لإجلاء المصريين من الجيش ومصلحة السكة الحديد دون

---

(١) يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق . ص ٨٨ .

(٢) جعفر محمد على بخيت ـ نفس المرجع . ص ١٠٤ .

تعاون من جانب مصر . وكذلك جلب مزيد من الإمدادات العسكرية البريطانية لكى تستقر فى جميع المراكز الكبرى ، بل السماح لقوات الطيران بالتحليق فوق سمائها لإثبات أن قوى الإمبريالية لا تقهر .

لقد قصدت بهذا العرض ، أن أثبت ان حادث إغتيال السردار لم يكن هو السبب الأساسى لتقديم الإنذار المشهور إلى الحكومة المصريه ، وإنما هى قد منحت فقط المناخ المناسب لتقديم هذا الإنذار أو ان « الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتملا » (١) .

وقد إعترف اللورد اللنبى « إن كل ما حدث كان متوقعاً وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يغتال السردار بوقت طويل ولكننى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة » (٢) . فى يوم السبت ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، تحرك اللنبى فى مظاهرة عسكرية ، إلى مقر رياسة مجلس الوزراء ، وإستقبله سعد زغلول، وقرأ عليه إنذاراً بمطالب الحكومة البريطانية ، وسلمه نسخة منه وعاد إلى مقره .

٧ ـ الانذار البريطانى وإستقالة حكومة الوفد : ـ

وكانت الطلبات التى تقدم بها اللنبى جسيمة يشم منها رائحة الإنتقام ، فمنها « ١ ـ أن تقدم الحكومة المصرية إعتذاراً كافياً وافياً عن الخيانة ، ٢ ـ أن تتابع

---

(١) المارشال ويفل ـ اللنبى فى مصر . ص ١٢٦ .
وأنظر : يونان لبيب ـ نفس المرجع . ص ٨٩ .

(٢) فى محادثة مع الكاتب السياسى الفرنسى : موريس برونو ، ذكر اللنبى له هذا النص ، ولقد أورده موريس برونو فى كتابه (قلق الشرق ــ أو على الطريق إلى الهند) .

بأعظم نشاط البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أشد العقوبات ، ٣ - أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ، ٤ - أن تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه إلى حكومة لندن ، ٥ - أن تصدر خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجهة إلى السودان ، ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان سيزيد مساحة الأراضى التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة (١) ، ٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الشؤن المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية » .

والواقع أن وصف توينبى لهذا الانذار بأنه كان « مهيناً فى كل بند من بنود للحكومة المصرية » . كان أصدق تعبير فى ذلك الوقت ، يمكن أن يقال . فقد تضمن الإنذار ، بندين صنعا فى أسلوب تأديبى بحت ، **الأول** : يطالب بإنسحاب كل واحدات الجيش المصرى المرابطة بالسودان ، رداً على المظاهرات المعادية لبريطانيا فى الخرطوم **والثانى** : إحاطة علم حكومة مصر بأنه فى النية زيادة رقعة الأراضى المنزرعة فى السودان بمقدار ٥٠٠ ألف فدان لمعاقبة المصريين إقتصادياً ، بتهديدهم بحصول قطن منافس لهم فى السودان . وكانا هذين البندين قد صنعا عن قصد لتحطيم سعد زغلول مرة واحدة وإلى الأبد ، وإن كانت وزارة الخارجية البريطانية قد إستنكرتها بشدة ، إذ إعتبرتها بندين صبيانيين وبعيدين عن حدود اللياقه ، إلا أن رد الفعل السعدى ، لمطالب إنجلترا وتصرفات مندوبها السامى فى مصر ، أن تقدمت الوزارة بإستقالتها ، وقرر مجلس النواب بالإجماع الإحتجاج على تلك التصرفات ، وأعلن تمسكه بالإستقلال

---

(١) عفاف لطفى - المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

التام لمصر والسودان ، وأبلغ إحتجاجاته إلى برلمانات العالم ، ورفع الأمر إلى عصبة الأمم ، حيث جاء فيه :

« إزاء الإعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

أولا : تمسكه التام بالاستقلال لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً لا يقبل التجزئة . . .

ثانيا ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على إستقلالها والتدخل فى شؤنها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والإقتصادية ، . . . و . . . فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على . . العالم إحتجاجه على هذه التصرفات الجائرة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة هذه التصرفات وتلك المطامع الإستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا "عصر وحقوق الأمم المقدسة » (١) . ومع أن موقف مجلس النواب المصرى خاطب الرأى العام العالمى ، إلا أن النزعة الإمبريالية كانت لها صدى طنى على صرخات البرلمان المصرى ، « بتأليف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق ، وما يبدو فيها من نزعات إستقلالية » .

وكانت إستقالة سعد زغلول حدثاً هز وجدان الشعب ، وصدمة أضعفت إلى حد ما الإحساس بالنصر الذى سبق إلى أذهان الشعب غداة دعى سعد زغلول لتولى الحكم . وأصيبت البلاد بصدمة عنيفة وخيبة أمل شديدة ، بسبب إعتداء

---

(١) عبد الرحمن الرافعي - المرجع السابق . ص ١٩٦ - ١٩٧ .

بريطانيا على حقوق مصر وسيادتها ودستورها عقب إغتيال السردار . هذا الاعتداء المبيت .

وعندما تولى احمد زيوار ، الوزارة بعد الوزارة السعدية ، كان واضحاً أن هذه الوزارة جاءت للتسليم على طول الخط أو « لإنقاذ ما يمكن إنقاذه » على نحو ما جاء فى كلمات رئيسها ، ولتنفيذ الإنذار البريطانى بكل ما تضمنه ــ ولتبدأ المحاولة الأولى للاعتداء على الدستور ، وقد إستلمت وزارة زيوار ، فتعرضت مصر فى عهدها لنكسة وطنية أطاحت بما كسبته بجهادها الطويل مل و بما يزيد عليه .

الفصل السابع

الدساتير المضادة(1)

في هذا الفصل سنتناول « الإعتداءات الدستورية والتدخل الأجنبي » في شئون مصر ، التي اعتبروها مستقلة منذ « ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » . ذلك لأن قضية الإستقلال الوطني وقضية الدستور قد أصبحتا منذ التصريح : قضيـــة واحدة لا تتجزأ ، فكلتاهما تنفذ إلى الأخرى . ومنذ إستسلام وزارة زيوار بالمطالب البريطانية وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، دارت ثلاث معارك دستورية كبرى متشابهة إلى حد كبير ، وإن كان بداخل كل معركة كبرى منها معارك صغرى كذلك . صغرى في الشكل فقط ولكنها جسيمة في الجوهر بلا أدنى شك ، وستبدأ كل من المعارك الثلاث الكبرى ، باعتداء دستوري ، وتنتهي بإنتصار الوفد ، وخلالها أو أثنائها ستقع محاولات لإستخلاص الحقوق الوطنية من البريطانيين .

ففي الجولة الأولى ، وفي عهد وزارة أحمد زيوار ١٩٢٤ ، ستبدأ بالإعتداء على الدستور ، وتنتهي بإئتلاف الوفد مع الأحزاب وإنتصاره على القصر ، وخلالها أو أثنائها سيحاول عبد الخالق ثروت الوصول إلى إتفاق مع بريطانيا (مفاوضات ثروت — تشمبرلين (يوليو ١٩٢٧) . ثم تبدأ الجولة الثانية ، في عهد وزارة محمد محمود ١٩٢٩ ، بإعتداء ثان على الدستور ، وتنتهي بإنتصار الوفد وعدته إلى الحكم في عام ١٩٣٠ ، وخلالها أو في أثنائها سيحاول محمد محمود الوصول إلى إتفاق مع دولة الإحتلال (مفاوضات محمد محمود — هندسون) ، ثم (مفاوضات النحاس — هندرسون) . ثم تستمر المعركة على هذا النحو ، ولتبدأ

---

(1) د. خالد نعيم .

الجولة الثالثة ، بنكسة الدستور على يد إسماعيل صدقى ، (١٩٣٠ — ١٩٣٤) ، وتنتهى بإنتصار الوفد وعودة دستور ١٩٢٣ ، وخلالها أو فى أثنائها سيحاول صدقى عقد معاهدة مع بريطانيا (صدقى — سيمون) ، غير أن إتمام عقد المعاهدة فى عام ١٩٣٦ ، لا يتم إلا على يد الوفد ، بزعامة مصطفى النحاس ، وتنتقل مصر بهذه المعاهدة ، إلى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية . وكان الوفد أحد القوى السياسية الموجودة فى مصر ، وكان أهمها .

١ - وزارة أحمد زيوار باشا :

كان السهم قد نفذ . وفى نفس يوم إستقالة سعد زغلول ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، عرض الملك على ، أحمد زيوار باشا ، الذى كان رئيس مجلس الشيوخ ، تشكيل وزارة جديدة ، وقبل زيوار المهمة وألف وزارته فى نفس اليوم . لم يكن زيوار ، رئيس الوزراء الجديد ، منتمياً إلى أى حزب وإن كان فى نظر الناس وفدياً (١) ، وكان الشيء الوحيد الذى يميزه ، وهو أنه كان أبدن رجل فى الحكومة . كان رجلا فكها ، يحب الضحك، ولم يعتقد أحد أنه كان بالغ الجدية. وكان لا يحترم أحداً ، وهى صفة حببته للبعض ، ولكنه كان يعادى أكثر زملائه جديه بعدم إهتمامه بهم . وكان أسلوبه فى الكلام متجاوزاً حدود الأدب إلى أقصى درجة ، فكان ينوه إلى الملك على أنه « فؤاد عابدين »(٢) وإلى حاشيته بأنهم مثل « بوليس إيطاليا » . وإن كان زيوار كسولا تمشياً مع بدانته ، إلا أنه مع ذلك لو قرر أن يعمل إذا به سياسى حاذق حذقا جديراً .

---

(١) محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٧٦ .

(٢) عفاف لطفى السيد - المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

لقد كان يدرك أن أى إنتخابات قد تعيد الوفد إلى الحكم لما سيحرزه من أغلبية ، ولذلك وضع على الفور خططاً توقع بأنصار سعد زغلول هزيمة ساحقة، خاصة وأن سعد زغلول كان يد فكر فى بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة ، فأعلن فى خطابه الذى القاه على النواب تبليغاً للمجلس بإستقالة وزارته : « ... إنه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » . وأعلن مثل ذلك فى ندائه إلى الأمة بإعتباره رئيساً للوفد ، وفى خطاب ألقاه على الجموع التى وفدت إلى بيت الأمة بعد إستقالته حيث قال: « إننى مستعد لتأييد كل وزارة تأتى وتكون حائزة للرضا العام ، عاملة على تحقيق أمانى البلاد ، فإن الموقف دقيق جدا ، وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها ، وتأكدوا أن الله معنا ، ولا بد أن تنتصر الأمة فى النهاية إن شاء الله »(١) . هكذا ركن سعد زغلول إلى أسلوب جديد لم يعرف عنه من قبل .

ولقد قيل أن الملك إختار زيوار باشا ، بهدف شن « حرب سافرة » على الوفد(٢) . وربما هذا الأمر صحيحا ، وخاصة أن بعض الدوائر السياسية رددت أن القصر لم يكن بريئاً براءة الذئب من دم ابن يعقوب فى جريمة قتل السردار ، وأنه عمل بالمبدأ الميكافيلى ، « بأن الغاية تبرر الوسيلة » . والغاية هنا هى الإطاحة بسعد زغلول من رياسة الوزارة بأى ثمن ، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة البلاد ! والملك فؤاد كان يعمل منذ قطع المفاوضات بين سعد وماكدونالد على إسقاط سعد ، وأخذ يدبر له المؤامرات ويدس الدسائس لهذا

---

(١) عباس العقاد ـ زعيم الثورة « سعد زغلول » الهلال ، ص ١٧٨ .

(٢) جاء هذا فى تقرير اللنبي الذى بعث به إلى لندن .

الغرض . وقد خطط زيوار على إبقاء التعاون مع حزب الأحرار الدستوريين ، الذي يسعده أن يرى أ صار سعد زغلول مهزومين .

وكان الأحرار الدستوريون قد عانوا الكثير على يد الوفــد من خلال ما اعتبروه طغيان البرلمان فى ظل سعد زغلول (١) ؛ وكان بعض الأحرار يخشون الإشتراك فى وزارة واضح أنها ستستسلم لضغط إنجلترا ، فرفض ثروت الانضمام إلى الوزارة فى حين أن صديقه إسماعيل صدقى لم تكن لديه مثل هذه المبادىء ، وقبل منصب وزير الداخلية . ومهما يكن الأمر ، فقد تألفت وزارة زيوار وكان من بين وزرائها وزيران وفديان ، هما أحمد محمد خشبة ، وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال . فكيف يحدث ذلك ويشترك الوفد فى وزارة جاءت فى إعقاب إستقالته من الحكم على أثر أزمة طاحنة تعرض لها بعد إغتيال السردار ؟ ربما كان إشتراكهما محاولة من جانب الوفد ، حتى تكون له عيون ترصد حركة الوزارة وتشارك فى رسم سياستها ، أو للتصدى لتصرفات الوزارة تفادياً للضرر الذى قد يصيب الأمة أو على الأول الحد منه فى حالة إستجابة الوزارة لكل مطالب بريطانيا .

وكانت مباحثات شبه رسمية قد بدأت بين زيوار باشا ، الذى لم يكن لوزارته برنامج معين يسير بمقتضاه ، واللنبى ، المندوب السامى البريطانى ، بشأن المطالب التى كان يشملها الإنذار البريطانى . وتمت المقابلات فى دار المندوب يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل إنهاء إحتلال القوات البريطانية لجمرك الاسكندرية . طلب فيها زيوار من اللنبى أن يحيطه علماً بالطلبات التى يصح له أن يشير على حكومته بالجلاء عن الجمرك ، فيما لو قبلتها الحكومة المصرية . وانتهت هــذه

---

(١) عفاف لطفى - المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

المباحثات فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ بإتفاق إتخذ صورة مكاتبات رسمية بين الطرفين ، ورد فيه ثمانية شروط من جانب اللنبي قبلها زيوار ومجلس وزرائه كاملة ، بدون قيد (١) . وهكذا كان برنامج زيوار باشا يتخلص فى شىء واحد : التسليم على طول الخط ، التسليم للقصر ، الاستسلام المطلق لمطالب بريطانيا. وقد بدأت سياسة التسليم لوزارة زيوار ، بأن استصدرت مرسوماً فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر (٢) ، وحل الملك فؤاد مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢٤ . ومنذ ذلك التاريخ ، وحتى يوم ٢١ اكتوبر ١٩٢٥ سيظل البرلمان معطلا ، باستثناء مرة إجتمع فيها المجلس يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، لمدة ٩ ساعات (٣) . فكأن البرلمان قد بقى معطلا نحو ١٠ شهور .

وكان لذلك التسليم من جانب أحمد زيوار وقع أليم فى وجدان الأمة المصرية . وبتسلم الوزارة الجديدة ، تكون مصر قد وقعت فى قبضة النفوذ البريطانى تماماً ، ويكون إستقلالها الداخلى قد إنكمش إلى ما يقرب مما كان عليه قبل إصدار ٢٠ فبراير ، فقد إنتقلت إدارة المصالح الحيوية فى البلاد إلى قبضة

---

(١) عبد العظيم رمضان ـ المرجع السابق ، ص ٤٩٤ - ٤٩٥ .
وكذلك : عبد الرحمن الرافعى ـ فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ط ٢ ، القاهرة ، ص ٠٠ .

(٢) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب أحمد زيوار باشا إلى الملك فؤاد يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٣) محسن محمد ـ الشيطان : تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥ .

حيث يذكر أنه عندما وصل اللورد جورج لويد ، خلفاً للورد اللنبي فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ ، وجد الأحزاب فى مصر ، فى صراع حاد وقوى .

السلطات البريطانية فى مصر عن طريق المستشارين المالى والقضائى والإدارة الأوربية ، ولم يبق من مظاهر إستقلال البلاد إلا المظهر الدستورى ، الذى سيتقوض هو الآخر على يد العناصر المعادية للدستور ، والملك، وبعض العناصر الإنتهازية .

ونشطت السلطات البريطانية فى إلقاء القبض على بعض العناصر الوفدية رغم إنتهاء الأحكام العرفيه وإلغاؤها منذ عام ١٩٢٣ . وكانت السلطات البريطانية قد عمدت إلى ذلك ، وإن كان من بينهم نواب يتمتعون بالحصانة البرلمانية ، واحتجزتهم فى ثكنة قصر النيل ، بقصد إهانة الحكومة ، وإعتداء صارخ على السيادة المصرية والسلطات القضائية .

وصدرت الأوامر من الوزارة لوحدات الجيش المصرى فى السودان بالانسحاب شمالا . ولما رفض الضباط والجنود التنفيذ ووقفوا موقف المقاومة قام وزير الحربية بإرسال ضباط إليهم يطلب منهم ضرورة الإذعان لأوامر الملك (١) . وتضامنت القوات السودانية مع القوات المصرية فى هذه المأساة ، وحاولت فك الحصار الذى فرضته القوات البريطانية على القوات المصرية وكانت الإلتحامات ، وسقط فيها القتلى . ولم تتراجع بريطانيا عن إنشاء قوة الدفاع السودانية كقوة خاضعة لحاكم السودان . وإنسحب كثير من الضباط السودانيين مع إخوانهم المصريين وخلا بذلك الجو لبريطانيا فى جنوب الوادى .

---

(١) محمد عمر بشير ـ المرجع السابق ، ص ١٣٨ ـ ١٤٤ .
والتفاصيل الخاصة بحركة الجيش المصرى فى السودان .
أنظر : جعفر محمد على بخيت ـ المرجع السابق ، ص ١٠٥ ـ ١٢٠ .

٣ - الانقلاب الدستوري في عهد زيوار باشا :

وعملت وزارة زيوار من ناحية أخرى على حل مجلس النواب وزيادة الهالة المحيطة بالقصر ، في نفس الوقت الذي عمدت فيه إلى كبت الأنفاس وتحطيم الوفد، خاصة بعد أن قدم الوزيران الوفديان ، في الوزارة ، إستقالتها ، بعد أن صرحا في الصحافة بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيها (١) . مع الأخذ في الاعتبار أن الوزيران إشتركا في طلب تأجيل إنعقاد البرلمان كأول بادرة للإطاحة بالبرلمان والحياة النيابية فيما بعد .

وعلى أية حال ، فإن إستقالة الوزيران كانت تعبيرا عن سحب الوفد لتأييده لوزارة زيوار التي كانت في نظر البعض ، أشبه بخط دفاع ثان للوفد وإمتدادا معتدلا لوزارة سعد زغلول وإعلانه عن تحديه لها ولتصرفاتها التي تمس الحياة النيابية وتعطل العمل بالدستور ، وبدأت بالفعل المعركة بين الوفـــد ووزارة زيوار ، في الثاني من ديسمبر ١٩٢٤ ، عندما رفع ١١٧ عضوا من النواب الوفدين عريضة إلى الملك ، يطلبون فيها دعوة البرلمان بأسرع ما يمكن إلى الإنعقاد قبل ختام المدة التي تأجل إليها ، للنظر في التصرفات غيرالدستورية التي قامت بها الوزارة . ولكن القصر لم يعر هذه العريضة إهتماماً رغم تكرار مطالب النواب الوفديين أيام ٥ ، ٦ ديسمبر (٢) .

هكذا تم إعداد المسرح وتهيئة المناخ للإجهاز على الحياة النيابية . وقبل أن ينتهي الشهر المحدد لتأجيل إنعقاد البرلمان بيوم واحد إستصدرت وزارة

---

(١) في ٢٠ نوفمبر قدم عثمان محرم إستقالته ، وأعقبه أحمد محمد خشبه ، في أول ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢) عبدالعظيم رمضان - المرجع السابق ، ص ٥٧٢

زيوار ، فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، مرسوماً يقضى بحل مجلس النواب ، ودعوة الناخبين لإجراء إنتخابات جديدة للنواب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥ ، وكان هذا الأمر الأخير يعنى أن الانتخابات ستجرى على درجتين طبقاً لأحكام قانون الانتخابات القديم ، الذى ألغته حكومة الوفـــد ، وإستبدلت به ، قانون الانتخاب المباشر رقم (٤) لعام ١٩٢٤ ، كما إستصدر زيوار مرسوماً لإنتخاب جديد للمندوبين الثلاثين .

هكذا عادت عملية الانتخاب على مرحلتين إلى ما كانت عليه ، ولعل الهدف من ذلك هو إيجاد مندوبين لا يؤيدون الوفد ، وبإيعاز من فؤاد تأسس حزب جديد هو (حزب الإتحاد) (١) ، بهدف تحطيم الوفد ، وحمل حزب الاتحاد شعار الولاء للعرش . فظهر أن القصر قد نزل إلى ميدان السياسة الحزبية بطريق غير مباشر ولم يكن ذلك فى صالحه ولا فى صالح البلاد . فتدهور الموقف تدهوراً سريعاً واشتد التنافس بين الأحزاب وبعضها ، وبين الوطنى منها والقصر !!! حزب الاتحاد الحاكم أو حزب الملك ، يرأسه يحيى إبراهيم باشا ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية . . . أما أحمد زيوار باشا رئيس الوزراء فكان مستقل لا يعارض الملك ، ولا يقف ضد الانجليز ، ويستسلم لحزب الإتحاد . . . وفى المعارضة نجد باقى الأحزاب : الوفد بزعامة سعد زغلول ، والأحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود ، نائب رئيس الحزب ، أو رئيس الحزب بالنيابة ، بعد استقالة رئيسه عبد العزيز فهمى ، والحزب الوطنى بزعامة حافظ رمضان ، وكل حزب مختلف مع الآخر ، يتهمه بالخيانة . ومضت بمصر الأيام إلى إنتخابات ١٩٢٥ ،

---

(١) عبد العظيم رمضان ـ المرجع السابق ، ص ٥٧٤ - ٥٧٧ .
« حزب الشيطان » كيف تأسس حزب الاتحاد .

والملك يملك ويحكم من خلال وزارة خانعـــة ، والانجليز يحكمون وإن كانوا لا يملكون ، والفساد يستشرى فى الداخل ، وسعد زغلول غادر بيت الأمة وأقام فى فندق مينا هاوس ، عند سفح الأهرام لزم الصمت تشبها بأبى الهول . وإن كان فى نفس الوقت ، يكتب سلسلة مقالات عنوانها « ثورة الوزارة على الدستور » ويوقعها بحرفين من اسمه (س.أ) باعتبار أن اسمه الكامل ، سعد إبراهيم زغلول ! ولا تكتب جريدة البلاغ الوفدية ، إسمه دائماً وإنما تقول إنها « لإمام فى البحث والبيان يشار إليه بالبنان »(١) . ويصرح سعد للصحف بأن الحالة غير طبيعية ، حرية مقيدة ، سواء كانت خاصة أم عامة ، حقوق مهضومة ، سلطة الحاكمين لا حد لها ، ولا حق لمحكوم قبل حاكم .

٣ ـ المحاولات لضرب الوفد :ـ

لقد تضافرت جهود كل من القصـــر والإنجليز لضرب الوفد ، ومنعه من دخول الإنتخابات ، فالقصر بنى خطته لهدم الوفد ، على محاولة إلصاق النتائج التى ترتبت على الانذار البريطانى به ، وتشجيع حركة الاستقالات من الوفد ، لهدمه داخلياً ، أما الانجليز الذين راحوا يتشفون فى الوفد ، أخذوا يغذون الحملة ضد الوفد ، فأطلقوا عليه القصـــر يذيقهم ألوان من القهر والضغط ، ومن جانب آخر حاولوا أن يدينوه فى جريمـــة إغتيال السردار ، فإعتقلت السلطات البريطانية عبد الرحمن فهمى ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمى النقراشى ، وكيل وزارة الداخلية .

ولم يلبث القصر أن راح ينفذ خطته فى هدم الوفد من الداخل ، مع بداية عام ١٩٢٥ ، بهمة صنيعته ، حسن نشأت ، وكيل الديوان الملكى . فقد إستقال كثيرون من شيوخ ونواب الهيئة الوفدية(٢) . وأخذت الصحف الانجليزية

---

(١) محسن محمد ـ المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان ـــ المرجع السابق . ص ٥٧٢ .

تساهم فى المعركة بدعاية واسعة النطاق فى هذا الإتجاه. وفى هذا يقول سعد زغلول لمراسل جريدة المانشستر جارديان البريطانية: «ان الحكومة ما كانت تستطيع أن تستخف بالدستور إلا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذى يستحقونه. إنكم لا تستطيعون الإفلات من التبعية» (١) غير أن هـــذه المحاولات من جانب القصر والإنجليز، كان لها رد فعل عكسى تماماً، فقد أثارت جوا من العطف على الوفد، وإن سعد زغلول أدرك بحسه السياسى، مدى خطورة المؤامرة، وبأن رجاله معرضون لمسؤليات جسيمه، فخرج من عزلته، وفاق أبى الهول، وأعلن عن دخوله الجلة الإنتخابية التى أعلنت عنها الحكومة. وبينما كانت الإنتخابات لاتزال جارية علق سعد زغلول فى مفكرته فى ١٠ مارس ١٩٢٥ التعليقات التالية التى تبين مدى وضوح تحليله للمشاكل العامة: «إن فى فوز الوفد مظهراً عظيماً من مظاهر قوة الامة وثباتها، وضربة قاسية لجميع الذين كانوا ينتظرون القضاء عليه (هكذا) بتلك الإجراءات التى لا نظير لها من الأضرار بالناس وبحريتهم، ولكن الوفد يحيط به ظروف كثيرة تجعل إنتفاعه بهذه الظروف على الأقل صعباً جداً، إذ يلزمه أولا رؤوس مفكره وأيد عاملة وقلوب تكون كلها متحدة على العمل. ثانياً يلزمه معالجة الرأى والاجتهاد فى أن تسود ولا تحكم، ثالثاً، يلزمها أن تعالج الانجليز لكى ينزلوا عن معارضتهم أو على الاقل عن التشدد فيها، وهو صعب خصوصاً بعد أن رأوا منا فى هذه الأيام مارأوا، هكذا يلزم معالجة الإدارة الداخلية بإصلاح المختل منها وهى مهمة شاقة وخطرة، لأن الفساد ضرب فيها أطنابه وتغلغل فى فروعهـــا وأصبح لايهم الموظف إلا ضخامة المرتب

---

(١) أحمد شفيق باشا ـــ المرجع السابق (الحولية الثانية) ص ٢٧.

والكسل والتواكل ، هذا إلى ما إعتراه فى الأيام الأخيرة من الميل إلى الفساد » (١) .

لكل هذه الأسباب ، كان زعيم الوفد يتصور تغييراً فى البيروقراطية على إعتبار أنه الحل الوحيد ، ولكنه رأى إستحالة مثل هذا الاقتراح — فى نفس الوقت — لأن البلاد ليس بها عدد كاف من الرجال الأكفاء كما أن إصلاح أخلاقيات المسئولين أمر غاية فى الصعوبة ، ويرى أنه من الأفضل لو أن الوفد لم يحصل على أغلبية الاصوات ، ويكتفى بحصوله على أصوات كافية لدخوله فى وزارة إئتلافية كشريك فى المسئولية . وقد أجريت الإنتخابات الجديدة ، ودخلها الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الجديد ، وتدخلت الإدارة جهد ما إستطاعت ، وجعل إسماعيل صدقى الإدارة ومصالح الحكومة كانت أداه للضغط على الناخبين فى إنتخاب المندوبين الثلاثين ، والضغط على هؤلاء فى إنتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة لإنجاح مرشحيها وإسقاط الوفد وخصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة بالتهديد تارة ، والإغراء وإفساد الأخلاق تارة أخرى . فأغرت العمد ومأمورى البوليس ورجاله ورجال الإدارة وهددتهم وفصلتهم . وطلب من المسئولين فى المديريات أن يراعوا أن يفوز فى الإنتخابات مرشحوا الحكومة ، وكانت الأوامر إلى مديرى المديريات بإلزام العمد بالتصويت لصالح مرشحى الحكومة ، وتبعاً لذلك يقوم العمد بإلزام الفلاحين بالإدلاء بأصواتهم لهم .

وبالرغم من كل هذه الجهود التى بذلت للوصول إلى نتائج منافية للحقيقة ، ونظراً لشعبية الوفد فى الريف المصرى ، ولأن معظم العمد كان الوفد قد عينهم ،

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٦٢ .

فاز الوفد بـ ١١٦ مقعـداً من ٢١٤ ، وإنتخب سعد زغلول رئيساً للبرلمان ضد حضرة عبد الخالق ثروت ، بعد كل هذا الجهد الجهيد فى تزييف الإنتخابات (١) . وبرغم فوز الوفد بالأغلبية ، فقد أصدرت الوزارة بياناً فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ، أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية ، هى التى نالت الأغلبية فى الانتخابات ، وعلى ذلك قررت إستمرارها فى الحكم مع إجراء تعديل فى تشكيل الوزارة يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هـذا الإعلان لا يتفق مع الواقـع فى شىء . وأرسل المندوب السامى البريطانى إنذاراً نهائياً إلى الملك يطالبه بحل البرلمان (٢) . وفى نفس الوقت قدم زيوار إستقالته ولكن الملك طلب منه أن يراجع نفسه ، ووافق على حل البرلمان وأن يحكم وحده بتـأييد من الملك بموجب مرسوم . وشكلت الوزارة الجـديدة من الأحرار الدستوريين ، والاتحـاديين وبعض المستقلين ، وأيدت مبدأ الحكومة المطلقة (٣) على حساب السلطة الدستورية ، وهكذا إنتهك الدستور نفس الأشخاص الذين أقسموا على التكتل به وحمايته ، بمـا فى ذلك (أبو الدستور) عبد العزيز فهمى .

ولم يكن متوقعاً أن يستمر هذا التحالف الجديد ، فقد كان تحالف نقص لا أكثر ولا أقل ، وكان الحكم بمرسوم يعنى إعتماد الوزارة المطلق على القصر أو على المندوب السامى البريطانى لبقائها فى الحكم . ولكن مؤامرات الملك وصنيعته حسن نشأت ، سرعان ما أميطت اللثام عن الضغوط فى الوزارة وعن تفويض

---

(١) محمد زكى عبد القادر ـــ محنة الدستور ، ص ٥٦ .
مع الأخذ فى الإعتبار أن كافة أحزاب المعارضة الأخرى ، نالت فقط ٨٧ مقعداً .

(٢) عبد العزيز فهمى ـــ هذه حياتى ، ص ١٥١ .

(٣) عفاف لطفى ـــ المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

لذلك الإئتلاف بين الأحزاب لصالح وزارة يسيطر عليها القصر سيطرة كاملة .

وبات للعيان أن الوزارة الجديدة ، مقبلة على إنتهاك الدستور بعزيمة قوية ، خاصة وأن أبو الدستور « واحداً منها ويشغل منصب وزير الحقانية ، وقد مهد عبد العزيز فهمى [1] ، لذلك عندما طعن الدستور فى كيانه بقوله فى ١٧ مارس ١٩٢٥ . فى غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف : « لقد إشتغلت بلجنة الدستور ، وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض »[2] . . . وأعلن عن حق الملك فى حل مجلس النواب كتمهيد من جانبه للخطوة التالية التى ستتخذها الحكومة من جانبها ضد الحياه النيابية .

لقد كان هذا التصريح سقطة كبيرة من « أبو الدستور » ، وإن كان عبد العزيز فهمى قد تراجع عن موقفه هذا فيما بعد على كل حال ، فإن البرلمان إفتتح فى يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ بمجلسيه على هيئة مؤتمر عام ، ترأسه محمد توفيق نسيم رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك فؤاد حفل الافتتاح حيث ألقى أحمد زيوار خطاب العرش ، ثم إنفض المؤتمر ، وفى نفس اليوم إجتمع مجلس النواب وإنتخب الرئيس ، وكما قلنا فاز سعد زغلول بأغلبية ١٢٣ صوتا على منافسه

---

(١) عبد العزيز فهمى ـ هذه حياتى ، ص ١٣٨ - ١٤٥ .

حيث يذكر : أنه فى عام ١٩٢٠ عهد إلى الوفد فى باريس بوضع مشروع لدستور مصرى ، فتوفرت هناك على دراسة دساتير الأمم الراقية ... ولكننى أقرر أن ما يتمتع به الآن من الدستور إنما هو ثمرة جهاد الامة ... .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ـ المرجع السابق ، ٢١٧ .

وأعلن عبد العزيز فهمى كذلك : « .... ان فى هذا الدستور حق مقرر للملك فى حل مجلس النواب ... متى أراد وفى كل وقت رأى فى ذلك المصلحة للبلاد .... » .

ثروت الذى حصل على ٨٥ صوت فقط . وهكـــذا وضح العيان أن نتيجة الانتخابات العامة كانت فوزاً للوفد بالأغلبية ، على خلاف ما زعمت الحكومة فى بيانها السابق فى ١٣ مارس الذى أكدت فيه أن الأحزاب الأخرى نالت الأغلبية .

٤ - إنتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب :-

لقد كان إنتخاب زغلول رئيساً لمجلس النواب ، ضربة قاصمة لوزارة زيوار ، ووضح أنها لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فأصيبت بخيبة الأمل ، ومع ذلك فإنها لم تستسلم للأمر الواقع ، وأخذت تناور وتحاور بمساعدة القصـــر والمندوب السامى البريطانى ، من أجل الإطاحة بالوفد وتقويض أركان الدستور . وزاد الطـــين بله على رأس الوزارة ، أنه فى نفس مساء يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، كان مجلس النواب مجتمعاً لانتخاب الوكيلين ، فإنتخب كل من على الشمسى وويصا واصف ، وهما وفديان . ولم يجد احمد زيوار بدأ من تقديم إستقالته الملك ، أمام هذا الطوفان الوفدى فى البرلمان (١) . غير أن الملك رفض قبولها كتكتيك من جانبه للقضاء على الوفد والحياه النيابية . وبالفعل عاد زيوار وأعلن على المجلس « ... إن الوزارة رفعت إستقالتها للملك فأبى قبولها ، فأشارت عليه .. بحل المجلس ، فأصدر مرسوماً يقضى بالحل وبدعوة المندوبين لإجراء إنتخابات جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ على أن يجتمع المجلس الجديد فى أول يونيه من نفس العام » (٢) . وكانت حياة هذا المجلس قصيرة للغاية ، فلم تدم سوى تسع ساعات ،

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس جبر — الإنقلابات الدستورية . ص ٤٣ . الملاحق حيث ذكر زيوار فى كتاب إستقالته ، « ... على ظهور روح عدائية فى المجلس ... » .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

وهكـــذا وضح تماماً أن الملك لايريد الوفد ولا سعد ، ولا حق الدستور ولا البرلمان .

وأثبتت الأحداث الأخيرة ، أن الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة . ولقد قوبل حل البرلمان بالدهشة والألم ، لأن المتبع فى غالب الأمر أن يظـــل البرلمان وتستقيل الوزارة ، وكان هـذا الإجراء يمثل إنتهاك للدستور بصورة صارخة ، وتحدى سافر لإرادة الأمة ، وكان الباعث على هذا الأمر تعلق نفر من الوصوليين بكراسى الحكم (١) . كان هذا الإجراء ــ حل البرلمـان ــ إعتداء جسيم على الدستور ، فالحكومة هى التى تملك هذا الأمر أو على الأقل مجلس النواب نفسه . وحكمت حكـومة زيوار من غير برلمـان ، زاعمة أنها تعدل قانون الإنتخاب . وإستغل حسن نشأت منصبه ، وكعبقرى الشر ببلاط الملك ، فى بيع الألقاب والأوسمة ، متذرعاً بأنه لتمويل حزب الاتحاد الجديد (٢) . وأسوأ من ذلك انه إدعى لنفسه الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ، وكان يعارض الوزراء بل ويرفض قراراتهم ، إذا كانت لاتتمشى مع ما يدعى انها رغبات الملك . وكان أعضاء الوزارة يعلمون ان ما يفعله حسن نشأت إجراء غير دستورى ، لأنه ليس هناك نص يعطى لنائب رئيس الديوان الملكى حق حضور مجلس الوزراء ، ولكن لما كانت الوزارة بأسرها فى إنعقاد غير قانونى ، وقد أوقفت الحـــكم الدستورى ، فـكان على السادة الوزراء أن يبتلعوا كبريائهم وغضبهم ، ويصبروا على تسلط حسن نشأت ، ثمناً للتأييد الملكى لهم . وخلال هذه الممارسة من جانب حسن نشأت ، ظهر أن التآلف بين الاحرار الدستوريين وبين الإتحاديين صعباً ، حيث كانت نظرة كل منهما فى الحكم تختلف عن نظرة

(١) عبدالرحمن الرافعى ــ نفس المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) عفاف لطفى السيد ــ المرجع السابق ، ص ١٣٣

الآخر للأمور ، مع أنهما يؤلفان وزارة واحدة ، وهدفهما واحد وهو القضاء على الوفد ، ولكن كانت آراء ومفاهيم كلا الحزبين متباينة للغاية ، فالأحرار الدستوريين كانوا يرون أن إغفال الدستور من جانبهم ، ما هو إلا إجـــراء وقتى فرضته الظروف ، ولكنهم كانوا يرددون ، أن الدستور سوف يعود حتما عندما تسمح الظروف بعودة الحياة النيابية . ولهذا ساورهم القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية (١). وأما الإتحاديون فـــكانوا يرون فى مناهضة الوفد ، خطوة أولى نحو إعادة قيام حكم الفرد فى مصر ، وحيث هم يعيشون فى كنف القصر فهم يعملون على تدعيم حكمه لإستمرار وجودهم فى السلطة ، وكان الملك يغدق عليهم العطاء ، مما جعل الأحرار الدستوريين يتراجعون إلى الصف الثانى . وهكذا أفل نجم الوزراء الدستوريين فى الوزارة .

وعندما أدرك حزب الأحرار الدستوريين هذه الحقيقة ، راحت جريدة السياسة . لسان حال الحزب ، تنتقد السياسة الممالئة للوزارة ، ورمت الوزارة بالرجعية لمحاولتها تعديل قانون الانتخاب ، بفرض شروط معينة للناخب . وأخذت الجريدة تدافع عن حرية الصحافة ، وتدافع عن الدستور ، وتعلن أن البلاد تنتظر عودة الحكم النيابى إلى مجراه الطبيعى (٢) .

٥ ـ ازمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » : ـ

وخلال أشهر الصيف ، عندما كان زيوار باشا فى إحدى زياراته للإستشفاء فى « فيش Vich » قرر حسن نشأت أن الوقت قد حان لطرد الوزراء الأحرار من الوزارة ، وجعل الوزارة إتحادية بأكملها ، وبذلك تكون أكثر طواعية ،

---

(١) مارسيل كولمب ـــ المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٢) عبد العظيم رمضان ـــ المرجع السابق ، ص ٥٨٢ ـــ ٥٨٣ .

ولذلك أثار مكيدة مستهدفة حزب الأحرار ، ووزرائه ، وتركزت على كتاب جدلى صدر للشيخ (على عبدالرازق) ، وكانت أسرة الشيخ من أقطاب الحزب القوية . وكان الكتاب المقصود هو « الإسلام وأصول الحكم » الذى يناقش أنه طالما أن « محمداً عليه الصلاة والسلام ، قد بعثه الله نبياً ، لا رجل دولة ، فإن الخلافة لم تكن ضرورية للإسلام ، بل ويمكن الإستغناء عنها ، ولذلك فإن الحكام المسلمون ما هم إلا مجرد رؤساء للدولة ولم ولن يكونوا خلفاء ما دامت مناصبهم لاتحمل أى تضمين دينى ، وكانت مسألة الخلافة الإسلامية قد طفت على سطح الأحداث فى ذلك الوقت ، فبعد أن ألغت تركيا المنصب أخذ الملك فؤاد يرنو ببصره إليها مستهدفا إكتساب مهابه الخليفة بين ملوك العالم الإسلامى وشعوبه ، ولتوطيد دعائم سلطته الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى ، وكان حسن نشأت يروج لهذه الفكرة بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر الذين إنزعجوا من أجل كتاب الشيخ ، فأخذ حسن نشأت يحثهم[1] ، لإتخاذ قرار ، فأعلن مجلس الأزهر الأعلى قراره بأن تسحب من الشيخ درجته الجامعية وأن يجرد من مباشرة مهام وظيفته كقاضى فى المحاكم الشرعية .

وكان على الحزب أن يعمل على حماية أحد أعضائه وكان من المتوقع من وزير الحقانية ، عبد العزيز فهمى ، الذى كان وقتها أيضا رئيساً لحزب الأحرار ، أن يوقع قرار سحب درجة الشيخ العلمية وحرمانه من مباشرة مهام وظائفه ، وباعتبار أن ذلك من إختصاص وزارته . قرأ (أبو الدستور) كتاب الشيخ قراءة جيدة ، ولم يجد به شيئا يسىء إلى الإسلام كما إدعى العلماء ذلك ؛ وفضلا

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

عن ذلك إعتبر الإجراء الذى إتخذه العلماء إجراء غير قانونى ، نظراً لأن مجلس الأزهر الأعلى ليس من سلطته أن ينفـــذ أياً من القرارين ، ورفض التصديق عليها . ولما كان القصر غاضباً من قبل ، على عبد العزيز فهمى بشأن صفقة عرض فيها الملك ان يستبدل قطعة من أرض من أملاكه فى الزعفران بقطعة أخرى من أملاك الحكومة تقع بتفتيش (بشبيش) . ولما كانت قيمة قطعة بشبيش أربعة أمثال قيمة قطعة الزعفران (١) . إعترض عليه عبد العزيز فهمى ، وشجعه ذلك على عزله من الوزارة .

فطلب منه يحي إبراهيم ، القائم بأعمال رئيس الوزراء ، أن يستقيل ، غير أن عبد العزيز وكان حاد الطباع ، رفض أن يستقيل ، فما كان من القصر إلا أن نقل إختصاصاته إلى وزير المعارف — على ماهر باشا — « ريثما يعين وزير للحقانية » فما كان من الوزيرين الآخرين من الاحرار الدستوريين فى الوزارة وهما « توفيق دوس ومحمد على علوبة » إلا أن إستقالا من الوزارة . كما أن إسماعيل صدقى أرسل من أوربا إستقالته تضامناً معهم (٢) . هكذا إنتهى التآلف بين الإتحاديين والأحرار ، واصبحت الوزارة مطية فى يد القصر. وسرعان ماتم شغل الكراسى الشاغرة برجال معروفين بالولاء للقصر .

ويبدو أن فى هـــذه الأثناء — إستقال اللورد اللنبي من منصب المندوب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) محمد حسين هيكل — مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٢٠١ . يؤكد هيكل ، أن صدقى كان مستقلا ، ومع ذلك قبلت إستقالته فور وصولها .

السامى البريطانى فى ١٩ مايو ١٩٢٥ ، وقام بمهام منصبه ، مستر نيفل هندرسون ، إلى أن يحضر السير جورج لويد ، ليتولى تصريف الأمـور فى حدود السياسة البريطانية . التى كانت تسعى إلى إبعاد الوفد عن السلطة . وحاول هندرسون أن يبقى الوضـع على ما هو عليه ، كما حاول ترضية الأحرار الدستوريين الذين رفضوها ، وأصروا على موقفهم . كما قرروا الإحتجاج على إقالة رئيس حزبهم من الوزارة (١) . وأمام هـذا الموقف ، إنزعجت السلطات البريطانية ، لأن الأحزاب بدأت تتقارب لمواجهة السلطوية الملكية والانجليز معاً .

أخذت الوزارة تتمادى من إتخاذ مختلف الإجراءات المضادة للدستور ، فأجازت قانونا جديداً متشدداً ، هو قانون الإجتماعات ، الذى صارت بمقتضاه كل الإجتماعات الحزبية والجمعيات تستوجب موافقة الحكومة ، وسرعان ما صار القانون الجديد سارى النفاذ لتكميم المعارضة . فمنعت إجتماع الحزب الوطنى فى ٢١ اكتوبر ١٩٢٥ ، بحجة وصول اللورد جورج لويد ، المندوب السامى الجديد ، الذى وصل فى نفس اليوم (٢) . ودعا حزب الأحرار الدستوريين إلى إجتماع عام يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٢٥ ، خطب فيه عبد العزيز فهمى خطبة حمل فيها حملة سافرة على القصر وأعوانه ، وطالب فيها بالمحافظة على الدستور . وهكذا تراجع (أبو الدستور) عن موقفه عندما كان بالوزارة .

---

(١) عبد العظيم رمضان ـــ المرجع السابق ، ص ٥٩٠ .

(٢) محسن محمد ـــ الشيطان ، ص ٢٥ .

وجاء ١٣ نوفمبر ١٩٢٥ ، وهو «عيد الجهاد الوطني» ، وكتب سعد زغلول، بالاسم المستعار في جريدة البلاغ « .... ففي مثل ذلك اليوم من ست سنوات ، قصد سعد ، وعبد العزيز فهمي، وعلى شعراوى إلى دار المندوب السامى يطالبون بالإستقلال أما اليوم فالأحزاب منقسمة والأمة منشقة على نفسها وجهودها موزعة » . ويستعرض (عباس العقاد) الذكريات الحلوة البعيدة ، والحاضر المرير المظلم فيكتب صرخة .. « أين نحن اليوم من ذلك اليوم القريب البعيد ؟ ماذا نبصر من بقايا ذلك التاريخ العاطر المجيد ؟ أين الإستقلال ؟ وأين السودان؟ أين البرلمان ؟ . أين الوحدة الوطنية .. أين يا قوم .. أين ؟ » .

وفى نفس اليوم حوصر « بيت الأمة » ، بالجنود ومنعت إجتماع الوفـــد ، وإعتدى البوليس على المجتمعين بالضرب والضرب . (١) وأطلقت الوزارة يد الإدارة لتنكل وتعسف بخصومها .. هكذا أستبيحت الحرمات وأهدرت الحقوق والحريات ، وكانت حادثة قرية (أخطاب) ، بمديرية الدقهلية دليلا قاطعاً على سياسة الوزارة الإرهابية ، فقد تعمد ضابط بوليس نقطة (أخطاب) إلى التنكيل بالأهالى ، لإجبارهم على ترك العمل فى أراضى محمود الاترب باشا (الوفدى) ، وكان هذا الحادث موضع إستنكار الرأى التام .

٦ ـ إئتلاف الوفد والاحرار الدستوريين :

وكانت مصر كلها تبحث عن طريق للخلاص .. عن وسيلة لجمع كلمة الأمة. حاول بعض الأعضاء الدعوة إلى مؤتمر وطنى تجتمع فيه أحزاب المعارضة. ولكن الفكرة فشلت لأن الصحف لم تجتمع على رأى إزاءها . وأدرك الوفد شدة خطر

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ـــ المرجع السابق . ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

لإنقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء . فلما وصل (جورج لويد) خلفاً لأاللنبي إلى مصر ، وصل وله وجهة مرسومة فى السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والإضطراب . نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد معين . والحياة النيابية يجب أن تعود، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود الوفد وزعيمه سعد زغلول إلى نفوذه الحكومى القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النيابية فى برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب . فيحول البرلمان دون إنفراد القصر بالسلطان ، ويحول الأئتلاف دون إنفراد الوفد بالوزارة والبرلمان . . ولا ينحصر النفوذ فى يد واحدة من أيدى المصريين.(١) وفى الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانية تتجه إلى هذا الإتجاه كانت الأحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعا وتعلم أن لا نجاة لها بغير الإئتلاف. فتحدث رجال الأحزاب وزعمائها فى توحيد الصفوف ، وتزاوروا لتقريب ما بينهم من خلافات .

وقد رأت صحف الوفد أن تدعو لعقد إجتماع وطنى عام للنظر فيما يجب إتخاذه لإعادة الحياة النيابية ، خاصة وأن موعد إنعقاد البرلمان بحكم الدستور فى السبت ٣ نوفمبر ١٩٢٥ قد أزف ، وقررت الأحزاب عقد البرلمان فى موعده الدستورى ، وفى وسط هذا الظلام كله حمل أحد الصحفيين شعلة النور .

فى خضم اليأس دعا «أمين الرافعى» صاحب جريدة (الأخبار) فى ٨ نوفمبر، إلى إجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه وبدون أن يوجه الملك الدعوة للنواب، يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . فقد نص الدستور فى المادة ٩٦ على أن « يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر

---

(١) عباس محمود العقاد — المرجع السابق . ص ١٨٥ .

نوفمبر ، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع البرلمان بحكم القانون فى اليوم المذكور»(١)
وكانت وجهة نظر الرافعى أن قرار حل النواب السابق يعتبر باطلا ما دام المجلس
الجديد لم يجتمع بعد . كان إقتراحاً جديداً جريئاً لم يفكر فيه قبله أحد من رجال
القانون أو علماء الدستور ، أو عضو من أعضاء المجلس المنحل الذى عاش تسع
ساعات فقط .

وظل أمين الرافعى يكتب يومياً فصولا يشرح فيها دعوته دستورياً وقانونياً
حتى لقيت الدعوة تأييداً تاماً من جميع الاحزاب ، عدا حزب الاتحاد طبعا .
وقد دعا فى الوقت نفسه إلى توحيد الصفوف ونبذ الخلافات لإنقاذ البلاد من المحنة
التى حلت بها والأخطار المستهدفة لها من جراء إنفراد الملك بالسلطة والحكم .
ورأت الوزارة أن فى تنفيذ هذه الدعوة وإجتماع البرلمان من تلقاء نفسه هـزة
عنيفة لها وزعزعة لمركزها، على حين رأت الأحزاب فى تلبيتها وتوحيد صفوف
الأمة فرصة للخلاص من حكم القصر . وكان المتوجسون خيفة من عودة الوفد
إلى الحكم يطغى كما طغى فى المرة الأولى، ومع ذلك فكانوا يصرحون بأنه خير
لمصر أن يحكمها الوفد بإسم الشعب من أن يحكمها حسن نشأت لحساب الملك .

وتم إئتلاف الأحزاب ، وإجتمع البرلمان فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، وفى فندق
الكونتننتال كان هناك ١٣٤ نائباً و ٥٦ من الشيوخ أعلنوا أنفسهم برلماناً منعقداً ،
وإنتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ، وأخذ الأعضاء على أنفسهم عهداً
بالدفاع عن الدستور وإحتجاجا على ذلك السلوك غير الدستورى لوزارة زيوار،
إتخذوا قراراً بسحب الثقة فيها . وكان النواب قد باتوا فى الفندق من أجل ذلك

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . ص ٣٢٠ .

لكى لا يحال بينهم وبين دخوله فى الصباح .(١) بعد أن كانت الوزارة قد أعلنت أنها تمنع بالقوة كل إجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر .

وفى صباح اليوم التالى أضرب الطلبة ، طلبة المدارس الثانوية والخاصة والعالية ، تأييداً لإجتماع نواب الأمة وشيوخها ، وإحتجاجاً على تعطيل الحياة النيابية ، وإستمر إضراب الطلبة تحديا منهم لقرارات الحكومة ، فقد هتفوا فى وجه زيوار « نريد الدستور ، إحترموا حقوق الشعوب وأستقيلوا » (٢) . ولم يقع حادث واحد فى مصر كلها فى هذا اليوم إذ إلتزم الناس الهدوء والسكينة وهم يشهدون الحدث الضخم . وقال سعد زغلول : « إن مرور هذا اليوم هادئاً بالرغم من تحرش السلطة يدل على حكمة الأمة بإسرها .

إستيقظ اللورد لويد ، المندوب السامى البريطانى على حقيقة هامة وهى أن الملك صاحب المصلحة فى إستمرار الأمور على ما هى عليه لأنه يمارس سلطات ديكتاتورية واسعة من خلال الوزارة . والشعب المصرى يلوم الإنجليز لأنهم يؤيدون هذا العهد .

٧ ـ محاولة ضرب الائتلاف :

إن إجتماع البرلمان فى الفندق كان بداية لعهد جديد ، فقد رأى (اللورد)

---

(١) عباس العقاد ــ المرجع السابق . ص ١٨٦ .

لمزيد من التفاصيل عن (حصار البرلمان صباح السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥) أرجع إلى صحف ذلك اليوم (السياسة والأهرام) واليوم التالى .

وأنظر : على شلبى ومصطفى النحاس ــ الإنقلابات الدستورية. ص ٥٩ .

(٢) محسن محمد ــ المرجع السابق . ص ٣٢ .

شعب مصر يتحرك ضده بعد شهر واحد بالضبط من وصول المندوب السامى ا..
واضطر اللورد لويد إلى أن يعجل بتحقيق رغبات بريطانيا فقد رأى الرد لشعب يزحف فى مواجهته وضد بلاده. وكان لورد لويد، مشغولا وقتها فى المفاوضات الخاصة بواحة جغبوب فى الصحراء الليبية، إذ إدعى الإيطاليون الذين كانوا يحتلون ليبيا، كما إدعى المصريون، أن الواحة جزء من حدودهم وكانت واحة جغبوب التى أنشأها السنوسى الأكبر، ملجأ صوفيا، ولذلك كانت موضع تبجيل كل السنوسيين، وبعض المسلمين. وكانت المفاوضات ذات طبيعة حساسة، وكانت الإضطرابات العامة المستمرة فى مصر تهدد بقطع المفاوضات، وكان لويد قلقا للوصول بالمحادثات إلى ' اية سريعة خوفاً من أن يقوم الإيطاليون من جانبهم وحدهم بضم الواحة، الأمر الذى قد يرج ببريطانيا نيابة عن مصر، فى نزاع مع قوة صديقة. لذلك قام لويد بزيارة الملك وحذره بأنه سيكون هو شخصياً مسئولا لو فشلت المفاوضات. (١) وفى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ أرغم لويد، زيوار رئيس الوزراء على توقيع إتفاقية التنازل عن الواحة لإيطاليا (٢). ولما كان الملك يقدر تماما طبيعة الإنذار، أصدر أوامره على الفور إلى الوزارة بأن تستقيل. فإستقالت الوزارة فى ١٣ مارس ١٩٢٥.

ثم أجرى تعديل وزارى، فحل محمد حلمى عيسى فى وزارة الداخلية محل إسماعيل صدقى. وبعد ذلك بأيام عرفت الأحزاب، إن الوزارة وقعت إتفاقية مع إيطاليا بموجبها سلمت واحة جغبوب إلى السلطات الليبية، فثارت الأحزاب

---

(١) Lord Lioyd; Egypt Since Cnomer; London, 1934. Vol. 2, p 150.

(٢) محسن محمد — سرقة واحة مصرية. كتاب اليوم، ديسمبر ١٩٨٠. ص ١٣١. التفاصيل الكاملة بالوثائق.

المعارضة الثلاثة على هذه الإتفاقية التى سلمت مركزا صوفياً إلى أيدى الإيطاليين، وأدانوا الصفقة فى تصريح مشترك . (١)

كان عزل حسن نشأت حادثاً إبتهجت له مصر طرباً ، لأن الرأى العام إعتبر إقصائه تمهيداً لعودة الحكم الدستورى ، وبالفعل أصدرت الوزارة فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون الإنتخاب المعدل ، الذى كان يمثل إعجاز حقيقى أمام الناخب ، وفى نفس الوقت كان إصداره يعنى الإستخفاف بإجتماع البرلمان فى الفندق ، وكان تحدياً لإرادة الحركة الوطنية . وزاد الطين بلة أن وزارة الداخلية أخذت فى إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذ هذا القانون إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الإنتخابات الجديدة . وقد عقدت الأمة العزم على مقاطعة الإنتخابات ، وقامت حركة إيجابية بين عديد من العمد ، فى مختلف مديريات مصر، للإمتناع عن تنفيذه . (٢) وخشيت الوزارة أن تسرى بين العمد فى المديريات الأخرى تأييداً منهم لمقاطعة الإنتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون ، فقدمت العمد الممتنعين إلى المحاكمة .

وإستمرت الوزارة فى منهجها التسلطى فى الاستخفاف بالائتلاف القائم ، رغم إعلان مجلس النواب عدم الثقة بها، فبقيت الأزمة الدستورية قائمة، وكانت الدبلوماسية البريطانية تؤيد هذا العبث بالدستور . لذلك لجأ قادة وزعماء الأحزاب للتفاوض مع المندوب السامى البريطانى ، لايجاد مخرج لهذه الأزمة

---

(١) عفاف لطفى — المرجع السابق . ص ١٣٦ .

(٢) على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ٦٦ .
كان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب، وأرسلوا برقياً بذلك إلى وزارة الداخلية .

غير أن (اللورد لويد) كان مصراً على إجراء الانتخابات هو الآخر ، على الرغم من أنه كان يدرك خطورة إستمرار هذا الوضع غير القانونى .

وعلى أثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المندوب السامى البريطانى ، خرجت بعض الصحف المصرية تؤكد أن حل الأزمة بأيدى المصريين وحدهم ، إذا ما إستخدموا سلاح المقاومة السلبية . ثم أعقب ذلك أن ألفت الأحـــزاب المؤتلفة لجنة تنفيذية فى يناير ١٩٢٦ لتنظيم الجهود المشتركة بينها لتدعيم الائتلاف القائم ، وفى ٨ فبراير ١٩٢٦ أقيم حفل شاى فى النادى السعدى ، حضره ٧٢ من الشيوخ الوفديين والأحرار ، والمستقلين الذين إتخذوا قرارات تحذر الحكومة من تطبيق قانون الانتخابات غير الشرعى ، متحدية بذلك نصوص الدستور . وناقشوا ضرورة عودة الحكومة الدستورية بدعوة البرلمان السابق إنتخاب أعضائه « وفقاً لإرادة الشعب » ، إلى الانعقاد . وتساءلت وزارة زيور أى من القوانين الثلاثة يعنيه الشيوخ ؟ فكان ردهم قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ ، الذى وضع أساس الانتخاب المباشر .

٨ ـ عودة الحياة النيابية ، وتصدع الائتلاف :

وأصدرت الوزارة فى ٢٢ فبراير ١٩٢٦ مرسوماً بإجراء الانتخابات طبقاً لقانون الانتخاب المباشر ؛ وصدر مرسوم آخر فى أول أبريل ١٩٢٦، بتحديد يوم ٢٢ مايو موعداً لاجراء الانتخابات لمجلس النواب . (١) وأجرت وزارة زيوار الانتخابات فى موعدها مايو ١٩٢٦ ، وكان فوز الوفد يعد أمراً مؤكداً، وقد فاز بـ ١٦٥ مقعداً ، والأحرار الدستوريون بـ ٢٩ مقعداً، والحزب الوطنى بـ ٥ مقاعد ، والاتحاد بـ ٥ مقاعد والمستقلون بـ ١٠ مقاعد .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ـ المرجع السابق . ص ٢٥٨ .

وعلى الرغم من أن الدستور ينص على أن زعيم الأغلبية البرلمانية ، يؤلف الوزارة ، إلا أن القصر والانجليز رفضا عودة الوفد ، وزعيمه سعد زغلول . غير أن سعد قرر أن أفضل خطة يجب إتباعها هى تشكيل وزارة إئتلافية يرأسها عدلى يكن ، ووعد عدلى يكن بالتعاون معه وبإطلاق يده (١) . ومهما يكن من أمر تنازل سعد زغلول عن تولى الوزارة ، فقد أعلن أن صحته لا تحتمل متاعب المنصب . وإن كان يعلم أنه لا يمكنه أن يصبح رئيساً لحكومة ضد الرغبات البريطانية .

وفى ٧ يونية ١٩٢٦ قدم زيوار إستقالته الثانية ، وعهد الملك فى نفس اليوم إلى عدلى يكن باشا ، بتأليف الوزارة، وإجتمع البرلمان فى يوم ١٠ يونية برئاسة حسين رشدى ، رئيس مجلس الشيوخ ، وألقى عدلى يكن خطاب العرش فنـــوه بعودة الحياة الدستورية . كذلك إجتمع مجلس النواب وإنتخب سعد زغلول رئيساً ، ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين (٢) . وهكذا عادت الحياة النيابية إلى مصر فى ظل إئتلاف الاحزاب بعد أن ظلت مغلقة حوالى عشرة شهـــور .

وكانت وزارة عدلى يكن عام ١٩٢٦ أول الوزارات الإئتلافية التى تشكلت فى أعقاب فشل تجربة احمد زيوار ، وكانت الوزارة العدلية قد ضمت الوفدين والدستوريين ولبضع الشهور الأولى ، سارت وزارة عدلى فى هدوء ، وراعى زعيم الوفد أن لا يحيد البرلمان عن طريقه ، وكان سعد زغلول رئيساً ممتـــازاً للبرلمان ، وكانت أساليبه لحفظ النظام فعالة . غير أن الملك لم يتردد فى إخفاء

---

(١) عفاف لطفى — المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — نفس المرجع السابق ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

إستخفافه بالبرلمان وأعضائه ، خاصة عندما عارضوا عدداً من مشاريعه المالية ، مثل صفقة الزعفران أو تمويل جمعيته الجديدة ، الجمعية الملكية لعلم الحشرات ، ومعارضتهم ميزانية المعاهد الدينية [١] .

وكان الملك فؤاد يصف النواب بأنهم « شلة من عبيد جبناء Bunch of Cowardly Slaves » [٢] . وإختيار الملك لهذه الصفة يميط اللثام عن الأفكار الكلاسيكية التى كان متشبعاً بها لأوتوقراطية القرن التاسع عشر ، وكيف أنه كان أقل إدراكاً للدور الذى وضعه الشعب فيه ، كحاكم دستورى من حكام القرن العشرين . لقد ذكر فؤاد لنيفل هندرسن ، أنه لو سقطت وزارة عدلى ، فإنه يفضل أن يصبح مرقص حنا رئيساً للوزارة » . وكانت الأسباب التى أدلى بها بسيطة وواضحة. إذ كان يرى أن مرقص حنا أكثر جبناً، وكقبطى سيكون مكروها جداً من الناس، ولذلك سيكون رجلا سهل الإنقياد له تماماً .[٣] ولكن لما لم تظهر وزارة عدلى أية دلالات على فشلها ، حاول الملك أن يحرضها وسعد زغلول إلى إنحراف قد يسقطها . وبدأت صحف حزب الاتحاد ، الملكى ، بحملات إستفزازية . على الوزارة والبرلمان . [٤] من أجل إيجاد اضطرابات فى

---

(١) وكانت الحكومة تعلم أن الكثير من سلطات الملك على المعاهد الدينية أساسه رقابته على مصروفاتها ، وإنه كان يحرضها ضد الحكومة بما كان يعدها به من رخاء مادى .

(٢) F. O., 11584/371.

من نيفل هندرسن ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى إلى وزير الخارجية ، أوستن تشمبرلين فى ٨ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٣) نفس المصدر . F. O., 11584/371.

(٤) Lord Liord, Op. Cit , p. 180.

الوزارة الإئتلافية ، ولايجاد نوع من الشك المتبادل بين كلا الحزبين .

٩ ـ أزمة كتاب : « فى الشعر الجاهلى » :

ولقد حدثت أول أزمة متوقعة فى سبتمبر ١٩٢٦ حول نشر كتاب «فى الشعر الجاهلى» حيث ناقش فيه مؤلفه طه حسين ، مبادىء معينة تتناول الشعر الجاهلى كان مسلماً بها بلا نزاع ، وكانت تستخدم فى تفسير القرآن ، ولذلك إعتبرت شكوك طه حسين هجوما على المعتقدات الدينية وعلى صحتها . وأثارت هياج العلماء بصورة أعنف مما حدث حول كتاب على عبد الرازق ، ولربما كان هناك تبرير ما لردود فعلهم إذ أن طه حسين فتح باب البلبلة فى الشكوك الدينية حول ثبوت القرآن، ولذلك إتخذ قرار صدق عليه فى البرلمان نص على وجوب مصادرة الكتاب على إعتبار أنه هدام للدين ، ويجب وقف صاحبه عن التدريس فى الجامعة، وأن يقدم للمحاكمة . لقد كان هذا التصرف من جانب السلطة التشريعية تدخلا فى شئون السلطة التنفيذية ، بصورة مباشرة . لقد أوجد تدخل النواب فى الادارة عداوات فى مناسبات أخرى عديدة .

كان عدلى يكن قلقاً منذ البداية ، لأنه كان يشك فى أن الملك يستهدف الإطاحة بوزارته ، وأن المندوب السامى البريطانى ، قد يتعاون معه ، ويدبران له حادثة فى الوقت المناسب ، وكان الرجل يود أن يستقيل ، غير أنه كان يخشى أن يضع البلاد مرة أخرى فى وضع حرج ، بأن تحكمها وزارة لا تلقى تأييداً شعبياً . ومع كل ذلك فإن عدلى ظل يصرف الأمور ، فقد إتخذ بعض الاجراءات التى أزال بها ما إرتكبته الوزارة السابقة من أخطاء دستورية .

وكان يوجد أمام الوزارة مشروعان سببا أزمة لعدلى يكن ، الأول ، خاص بالجيش تقدم به وزير الحربية احمد خشبه الوفدى ، لزيادة حجم الجيش ، فرفض

عدلى تأييد المشروع وإقترح أن يستأنس برأى الملك ، فرفض الملك تأييد المشروع (١) . ثم ثار نزاع شرس بين عدلى وعدد كبير من الوفديين ، بخاصة محمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد ، وأصر الأول على أنه يجب أن يؤخذ فى الإعتبار بأن المشروعات التى يتبناها الوفد تجاوز البرلمان ، وأعلن عدلى أنه فى هذه الحالة سيستقيل .

أما المشروع الثانى ، كان خاص بمشروع قانون تبناه الوفد وجبه يصير إختيار العمد بالإنتخاب المباشر ولا تتولى الحكومة تعيينهم . ولقد إدع الوفديون أن إجازة هذا القرار سيكون خطوة تجاه الحكم الذاتى المحلى . ولكن عدلى رفض كذلك هذا الأمر ، وهدد بالإستقالة .

وكان لمواقف الوفد الصلبة ، ولتنديد النواب الوفدين الدائم فى البرلمان ، ولتدخلهم فى الإدارة ، علاوة على مؤامرات القصر ، ما شجع عدلى على أن يبحث عن سبب معقول للإستقالة ، وجاءته الفرصة فى أبريل ١٩٢٧ ، عندما إنعقد البرلمان وقدم أحد النواب إقتراحا بالتصويت بالشكر للحكومة على تقديمها المساعدة المالية لبنك مصر . غير أن أحد النواب الوفدين ألقى خطبة عصماء طويلة خلاصتها أن الحكومة لم تغفل شيئاً تستحق عليه الثناء . ورفض الإقتراح . فكان ذلك هو المبرر الذى كان عدلى يسعى إليه ، فقد فسر الرفض على التصويت بأنه عدم ثقته بوزارته ، وفى ١٧ أبريل ١٩٢٧ قدم إستقالته . (٢)

---

(١) F. O., 12355/371.

مذكرة من لويد إلى الخارجية البريطانية ، فى ٢٢ أبريل ١٩٢٧ .

(٢) عفاف لطفى — المرجع السابق . ص ١٤٨ .

وفى ذلك الوقت تعرف الإئتلاف لهزة عنيفة . ذهل الوفديون من إستقالة عدلى المفاجئة ، بل لقد صاروا أكثر إنزعاجا عندما إقترح الملك ملطفاً الموقف، تشكيل حكومة مؤقتة. ولكن عندما بلغ سعدزغلول نبأ الإستقالة أسرع بالعودة من عزبته (مسجد وصيف) إلى القاهرة ليحاول معالجة الأمر . وإختار سعد زغلول ، بدلا من عدلى للوزارة ، عبد الخالق ثروت حفاظاً على الإئتلاف . (١) وقبل ثروت بشروط أن يكف النواب عن كثرة إستجواباتهم فى البرلمان ، وأن يؤجل أخذ الرأى فى مشروع الجيش والعمد .

المفاوضـــات :

ألف عبد الخالق ثروت الوزارة فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ ، وسيظل بها حتى ١٦ مارس ١٩٢٨ . وفى بداية عهد الوزارة، تعرضت لأزمة حادة مع بريطانيا عرفت أزمة الجيش ، والتى إستسلمت فيها الوزارة إلى أن تكون لبريطانيا اليد الطولى فى الجيش المصرى . (٢) وكانت إستجابة ثروت لمطالب الحكومة البريطانية مقدمة للمفاوضات التى جرت بين حكومة الإئتلاف وبين حكومة لندن لتسوية المسألة المصرية. وكان الملك قد حذر المندوب السامى البريطانى،من أن ثروت «سينتزع تنازلات » من حكومة لندن « رغم أنفها » . (٣) وعندما سافر ثروت فى معية

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس ـــ المرجع السابق . ص ٨١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ـــ المرجع السابق ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٣) F. O., 12355/371.

تقرير من لويد ، المندوب السامى البريطانى إلى أوستن تشمبرلين، الخارجية البريطانية فى ٢٢ أبريل ١٩٢٧ .

الملك إلى أوربا فى رحلته الرسمية فى صيف ١٩٢٧ ، إعتقد ثروت أن الفرصة مناسبة للإتصال المباشر برجال السياسة الانجليز وكسب ثقتهم .

وبدأ ثروت رئيس الوزراء مفاوضاته مع تشمبرلين،وزير خارجية بريطانيا فى أثناء إقامته بلندن فى يوليو ١٩٢٧ ، بتأييد من سعد زغلول ، ولكن وفاة سعد فى ذلك الوقت، ٢٧ أغسطس ١٩٢٧،أحدثت أزمة داخلية حول من يتولى زعامة الوفد خلفا له ، وقد حسمت بتولى مصطفى النحاس منصب الزعامة . وكان لويد يرى أن وفاة سعد والأوضاع الداخلية فى مصر لا تشجع على الإستمرار فى المفاوضات . وحزن ثروت لوفاة سعد زغلول ، لأنه أدرك أن المفاوضات التى كان قد توصل اليها مع إنجلترا لن تتاح لها الآن فرصة النجاح ، لأن النحاس لن يصادق هو ولا أعوانه إلا على المفاوضات التى تتم من خلال جهودهم وذلك لكى يمكنهم أن يجنوا المجد الكامل . ولو كان زغلول باقياً على قيد الحياة أثناء فترة المفاوضات لكانت فرصة لتوقيع المعاهدة.

لكن ثروت لم يعرض المشروع على البرلمان بل أبقاه سراً حتى عن زملائه فى مجلس الوزراء . وفى نفس الوقت أخذ الوفديون المتطرفون يحرضون النحاس ضد ثروت فى البرلمان على أمل أنهم يفلحون من وراء ذلك فى إسقاط الوزارة وتنصيب النحاس رئيساً للوزراء . وكانت أولى نتائج هذا التحريض ، أن أصر النحاس على ثروت فى ضرورة عرض مشروع المعاهدة ، وضرورة حصوله على موافقة مجلس الوزراء قبل أن يعرضه على البرلمان . ورفض مجلس الوزراء التقيد بمشروع المعاهدة ، مما إضطر إلى الإستقالة فى ٤ مارس ١٩٢٨ .

ولقد شعر القصر بعد هذا الفشل بضرورة تشكيل وزارة تمثل رأى الأغلبية وقد تتمكن من الإتفاق مع حكومة لندن. فكلف رئيس الوفد بتشكيل الوزارة،

فى ١٦ مارس ١٩٢٨ . (١) وكان الملك يعتقد أنه بوفاة سعد زغلول أصبح فى مقدوره السيطرة على الوفد بسهولة ، كما إنه كان مقتنعاً أيضا إن أية وزارة يرأسها النحاس لا مناص من أنها ستثير فوضى وستسقط فى خلال فترة قصيرة جداً ، وهذا ما حدث فعلا . (٢) مما يتيح الفرصة للقصر أن يختار وزارة وفق رغباته .

ولما كان كثير من بين الوفديين مقتنعين بأن محمد محمود متعاطف مع الوفد ، كان ضمن وزارة النحاس التى كانت إئتلافية ، من بين أعضاء الوفد وحزب الأحرار الدستوريين . وبالرغم مما كان للنحاس من أغلبية فى البرلمان ، فلقد كان مقدراً له أن يظل رئيساً للوزارة لمدة ثلاثة أشهر فقط . وربما كان ذلك يرجع إلى ما ذكره نيفل هندرسن وآخرون عن النحاس « من أنه غير متزن عقلياً ». (٣) كما أن سعد زغلول نفسه كان يعتبره — أى النحاس — « شديد التقلب » .

كانت وزارة النحاس قد قوبلت من جانب الشعب بالغبطة والابتهاج ، غير

---

(١) جلال يحى — المرجع السابق . ص ١٦٢ .

(٢) F.O., 12355/371.

من لورد لويد إلى الخارجية البريطانية فى لندن ، فى ١٩ فبراير ١٩٢٨ (تقرير).

(٣) F.O , 12355/371.

مذكرة نيفل هندرسن إلى الخارجية البريطانية فى لندن ، ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وكان يشاركه نفس الرأى فيرنس.

F.O.; 12388/371.

٣٠ مايو ١٩٢٧ للخارجية البريطانية .

أن الانجليز كانوا قد بيتوا النية على التصدى لها ووضع العراقيل فى طريقها بعد أن إتضح موقف الوفد من مشروع المعاهدة . لذلك سعت السلطات البريطانية إلى الإتفاق مع حزب الأحرار الدستوريين والملك — التى كانت تفرمله من حين لآخر بعدم العبث بالدستور ، وإن عليه أن يمارس عمله ملتزما إلتزاما تاما بالأسلوب الدستورى — على العمل على رفض الإئتلاف وطرد النحاس من الحكم .

وتركز الموضوع مرة أخرى على مشروع قانون الاجتماعات،تعديل القانون السابق صدوره فى عام ١٩٢٣ الذى كان الوفد مصمماً على إجازته من خلال البرلمان . كان المندوب السامى البريطانى ، هو الآخر مصمماً على وقف التصديق عليه ، لأنه كان يعتبر أن مواده تشكل خطراً على أرواح ومصالح الأجانب فى مصر ، بإعتبار أن القانون كان سيجرد الشرطة من كافة حقوق التدخل فى منع الإجتماعات العامة أو فى فض إجتماع قد صار مخلا بالنظام. وإعتبر اللورد لويد « إن القانون كان تحريضا مباشرا على الإخلال بالنظام ، ومحاولة متعمدة لتثبيط همم الموظفين عن أداء واجبهم » (١) . كما إدعى اللورد لويد أن نشاط الوفد التشريعى،منذ الصيف الماضى ، إنحصر فى إجراءات مخططة تخطيطاً واضحاً لقمع النفوذ اللاسياسى بين الموظفين ، ولإخضاع المديرين والعمد فى المحافظات لهيمنة الحزب ، وشل حركة الشرطة فى فض المنازعات السياسية فى المدن (٢) .

---

(١) F.O., 12355/371.

من لويد إلى وزارة الخارجية البريطانية ، اوستن تشمبرلين فى أول مارس ١٩٢٨ .

(٢) Lord Lioyd., op. cit., p. 271.

ولقد أصدرت الخارجية البريطانية ، تعليماتها إلى لويد ، المندوب السامى البريطانى ، بأن يوجه إنذاراً شفوياً إلى النحاس فى ١٩/١٨ أبريل ضد التصديق على مثل هذا القانون ، وفى حالة تجاهل الإنذار ، يوجه إنذار نهائى مكتوب شديد اللهجة، وهو ما قام به المندوب السامى فعلا بعد ذلك بعشرة أيام، وحاول النحاس فى رده أن يؤكد إصراره على رفض ما جاء بالإنذار. ورغم أن موقف النحاس من أزمة قانون الاجتماعات قد عزز مركزه فى البلاد — إلا أن الأحرار الدستوريين لم يعجبهم صرفه هذا ، فشنوا عليه حملة عنيفة « واصفين موقفه من الأزمة بالضعف » (١) مع أن لويد كان ساخطاً على رد النحاس ، وإرتاب فى أن المشروع قد ينجح النحاس فى عرضه فى دورة الانعقاد القادمة .

ولما إتضح للملك أن أزمة مشروع قانون الاجتماعات لم يمس النحاس بسوء، أخذ يبحث عن وسيلة أخرى ، لاسقاط الوزارة الوفدية . فإستمال محمد محمود ، ووعده بأنه يشكل هو الوزارة عقب سقوط الوزارة الراهنة (٢) . وبدأ القصر يمهد لحدوث الأزمة ، فعطل توقيع المراسيم الخاصة بالحركة الادارية ولكى تكتمل خيوط المؤامرة ، تقدم محمد محمود ، وزير المالية بإستقالته فى ١٧ يونية ١٩٢٨ ، ثم أعقبه وزير الحربية ، جعفر والى ، هو الآخر بإستقالته ، فى ١٩ يونية (٣) . وهو الآخر من الأحرار الدستوريين .

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق . ص ٨٩ .

(٢) F.O., 13121/371.
عن محمد محمود إلى لويد فى ٢٩ مايو ١٩٢٨ . وزارة الخارجية البريطانية .

(٣) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ج ٢ . ص ٤٦ .

غير أن الصدمة الكبرى كانت عندما إستقال احمد خشبة وزير الحقانية ، الذى كان لا يزال وفدياً ، فى ٢١ يونية ، وإستقال ابراهيم فهمى كريم ، وزير الأشغال فى ٢٤ يونية ، وكان مستقلا . هكذا إنفض الائتلاف بين الوفد والأحرار . وإنتهز القصر هذه الفرصة وأقال وزارة مصطفى النحاس ، فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، مزمعاً أن هذه الوزارة قامت على الائتلاف ، وأن الائتلاف قد إنتهى ، وكلف القصر محمد محمود بتشكيل وزارة جديدة .

وعلى كل حال فقد صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة فى يوم ٢٧ يونية ١٩٢٨ . هكذا إستغل القصر الفراغ الشعبى الهائل الذى أحدثه رحيل سعد زغلول ، ليزيد من نفوذ الجالس على الأريكة ، إذ ان شخصية سعد زغلول كانت القوة الوحيدة التى تستطيع الوقوف أمام أوتوقراطية الملك . وظلت كلمة القصر هى العليا فى عهد الوزارات الملكية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، وفى عهد وزارات الائتلاف ١٩٢٦ — ١٩٢٨ ، وستستمر كذلك فى وزارة محمد محمود ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ووزارة صدقى ١٩٣٠ — ١٩٣٤ ، وكان صدقى قد أنشأ حزب الشعب بموافقة القصر ، وكان القصر فى هذا كله مستنداً إلى العون البريطانى .

١٠ - إنقلاب محمد محمود :-

ظل الإئتلاف بين الأحزاب المصرية هو طابع الحياة السياسية فى مصر ، وكما أرادت القوى المحتلة ، منذ إنقلاب زيوار على الدستور وعودة الحياة النيابية فى عام ١٩٢٦ وحتى منتصف عام ١٩٢٨ ، الذى شهد تصدع ذلك الائتلاف . فقد كانت صيغة الائتلاف هى أنسب الصيغ بالنسبة إلى الأحزاب المؤتلفة . ورغم عدم تحقيق ما كانت تأمله البلاد منه ، إلا أن مصر إستعادت فى ظله بعض الهدوء والاستقرار .

على أية حال كان من أهم أعمال وزارة محمد محمود الأولى ، تأجيل إنعقاد البرلمان وثم حله وتعطيل أحكام الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . إنها الأزمة الأوتوقراطية مع وزارة موظفين من موظفي القصر (١) . وهكذا بدأت بطشة جديدة بالدستور والحياة النيابية شبيهة بسابقتها التي وقعت في عام ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار . وكان القصر في ذلك مستنداً الى موقف الحكومة البريطانية التي عملت على إثارة العقبات في وجه وزارة النحاس والتي عملت على المحافظة على سيطرتها على البلاد في مسألة الجيش وقانون الاجتماعات . وأعلن وزير خارجية بريطانيا أن بلاده لن تسمح لأى سلطة ، دستورية أو غير دستورية ، في مصر بأن تهمل التحفظات المتممة لتصريح ٢٨ فبراير . لقد إحتج الوفد على ذلك وإحتج الحزب الوطني وحاول البرلمان أن ينعقد ، إلا أن سلطات الحكومة تدخلت وأقفلت البرلمان ، وسارت هذه الوزارة على سياسة مناهضة العناصر التحررية وعناصر الوفد ، ورغم عدم إستنادها إلى سند قانوني ودستوري يسمح لها بذلك .

أمسكت بالبلاد بيد من حديد ، وحرمت الموظفين من الحرية السياسية ووضعت أنظمة لمعاهد التعليم لمنع قيام الاضطرابات والمظاهرات . وعملت في نفس الوقت على تجديد عقود الموظفين البريطانيين ، وهي الوزارة التي أقرت إتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا في ٧ مايو عام ١٩٢٨ دون أن تفكر في ضرورة موافقة نواب الأمة عليها .

وحينما فاز حزب العمال من جديد في إنتخابات مايو ١٩٢٩ في بريطانيا

---

(١) جلال يحيي — المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

وألف ماكدونالد وزارته الجديدة ، كان محمد محمود فى بريطانيا وأظهر إستعداده للتباحث مع المستر هندرسون فى المسألة المصرية. ولقد أسفرت هذه المباحثات الصيفية عن مشروع معاهدة كان أقل قيداً من المشروع الذى توصل إليه ثروت من قبل ، إلا أنه إشتمل على الركنين الأساسيين اللذين يهدما الاستقلال الفعلى وهما : بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وبقاء السودان منفصلا عنها بإقرار الحكم الثنائى عليه .

أما بقية النقط فكانت لاتختلف فى كثيراً و قليل عن مشروع ثروت السابق . وكان محمد محمود يفكر فى إنهاء إتفاقيته مع بريطانيا ويوقع عليها وهو فى الحكم ، حتى لو كان ذلك بدون برلمان ، أو أن يقوم هو بالإشراف على عملية الانتخابات اللازمة لعقد البرلمان وبالتالى الحصول على التصديق على المعاهدة . ولكن الوفد تمسك بوجهة نظره وهى ضرورة بحث المشروع بعد عودة الحياة الدستورية ، وبمعنى آخـــر أصر على ضرورة إستقالة محمد محمود قبل البحث فى جوهر المعاهدة .

وشرح الوفد ضرورة تأليف وزارة محايدة تشرف على الانتخابات ، وطبقا لدستور ١٩٢٣ قبل البدء فى العملية . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد وكان معنى ذلك إسقاط وزارة محمد محمود . وبالفعل إستقال محمد محمود . فى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ [١] ومهما نحاول ، فإننا لانستطيع أن نجد للرجل الذى حكم مصر حكماً ديكتاتورياً ، عذراً يبرر العمل الذى أقدم عليه ، مهما كان تاريخه

---

(١) محمد زكى عبد القادر ـــ محنة الدستور ، ص ٧٦ .

كواحد من أبطال الائتلاف لعام ١٩٢٦ ، ومن العاملين على وقف طغيان القصر .

على أية حال ، فقد تم إختيار عدلى يكن رئيساً للوزارة ؛ وكان واضحاً أن وزارته لم تكن إلا وزارة إنتقال لإجراء إنتخابات حرة . وبالفعل تشكلت الحكومة الجديدة فى ٣ اكتوبر ١٩٢٩ ، برئاسة عدلى لإعادة الحياة الدستورية ، وإجراء إنتخابات بعيدة عن أى ضغط حكومى . وأجريت الانتخابات وفاز فيها الوفد ، الفوز الساحق المألوف . وتألفت الوزارة برئاسة مصطفى النحاس فى أول يناير ١٩٣٠ (١) . وقرر البرلمان تفويض الوزارة فى المفاوضة مع حكومة لندن . وتشكل الوفد اللازم لها ، وسافر إلى لندن ، وتباحث مع حكومتها فى النصف الثانى من شهر مارس . وكانت مفاوضات رسمية (النحاس - هندرسون) ؛ وبعد أن أوشكت هذه المفاوضات على النجاح ، إصطدمت فى آخر لحظة بالنص الخاص بالسودان . وعاد المفاوضون المصريون من أوربا ، وأحس الجميع أن الوزارة لن تستمر فى الحكم طويلا .

ورغم أن موقف الوزارة كان وطنياً إلا أن منافسيها أخذوا يدبرون أمر إسقاطها ، والوصول إلى الحكم عن طريق تحطيم الدستور . وإلتجأوا إلى القصر ، وإستجاب إلى إتجاههم ، وبدأ فى وضع العراقيل أمام الوزارة . وحاولت هذه الوزارة إتمام مشروع قانون محاكمة الوزراء ، وخاصة أولئك الذين يعملون على قلب الدستور أو تغييره أو تشويهه بطريقة غير دستورية ؛ فرفض القصر التوقيع على هذا المشروع . ثم قامت مشكلة بين الوزارة والقصر حول تعيين الشيوخ

---

(١) جلال يحيي -- المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

الذين إنتهت مدة عضويتهم ، وتعيين القصر لغيرهم ، دون الرجوع للوزارة ، فإضطر النحاس إلى تقديم إستقالته فى ١٧ يونيه من نفس العام (١) . ما دام عاجزاً عن تنفيذ برنامجه .

وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٩ يونيه ١٩٣٠ . وقال العارفون حينئذ أن التجربة التى قام بها محمد محمود لم تنجح ، فلعل إسماعيل صدقى وهو أوسع حيلة وأكثر جرأه يكون أدنى إلى التوفيق من سابقه . وكان هذا هو اليوم الذى يتمناه أعداء الدستور وأنصار القصر لكى يضربوا ضربتهم ويتولوا الحكم ، ويسيطروا على البلاد ، وإن كانوا سيحاولون الاستمرار فى التفاهم مع بريطانيا ، وكان ذلك يدل على نكسة كبيره .

وإعتمد إسماعيل صدقى على الأحرار الدستوريين ولكنهم سرعان ما تخلوا عنه حينما اعلن إلغاء (دستور ١٩٢٣) والبدء فى وضع دستور جديد . أما موقف الوفد فكان قد إبتعد كل البعد عن (الثورية) واصبح يتصف (بالدستورية) .

١١ ـ دستور حكومة صدقى باشا :ـ

كانت النية قد إستقرت على إلغاء الدستور وعلى أخذ البلاد بالبطش والشدة . وكانت شخصية إسماعيل صدقى معروفة فى هذا المضمار منذ أن كان فى وزارة الداخلية قبيل الحرب العالمية الأولى ثم بعدها ، وفى عهد الثوره وفى عهد وزارة زيوار الأولى ، وحاول إسماعيل صدقى أن يظهر بمظهر المستقل عن الأحزاب

---

(١) محمد زكى عبد القادر ــ المرجع السابق ، ص ٧٦ .

بدأ بالاصطدام بالبرلمان ثم بتأجيل إنعقاده ثم بحله . وحاولت هذه الوزارة
سيطرة بالقوة على مصر وإستخدمت فى ذلك قوات البوليس والجيش مما أدى إلى
نوع الاصطدامات وسقوط القتلى والجرحى فى كل مكان (١) . فقد وقعت
حوادث الدامية فى القاهرة والاسكندرية رعواصم الوجه البحرى وخاصة حينما
لمن الشعب تمسكه بالدستور ونزل النواب إليه يطالبونه بضرورة الإصرار
ى بقائه .

وإنتهزت بريطانيا الفرصة لإرسال بعض قطعها البحرية إلى الاسكندرية ،
لم تتمكن الوزاره من الحصول على ثقة لندن بعد أن فقدت كل ثقة المصريين .
اصة وان إسماعيل صدقى لم يكنى رجلا شعبياً . بل لعله كان من أبعد الناس
ن قلوب الشعب ، ولعله أحد السياسيين القلائل الذين ساء فيهم رأى الشعب إلى
د أنه لم يطمئن قط إلى اى عمل يقوم به أو إلى أى تصرف يؤيده أو يؤديه ، أو
ى أى دعوه يدعو إليها مهما تكن صادقة نافعة .

لقد ألغت هذه الوزاره (دستور ١٩٢٣) وأعلنت دستوراً جديداً يضع
يود أمام الناخبين والنواب ويفسح المجال ويعطى السلطة للقصر للهيمنة على
لاد . لقد جاء دستور سنة ١٩٣٠ فى شكل إنقلابى . وكان فى حد ذاته نكسة
برى أصابت الحياة السياسية الداخلية فى مصر (٢) . واصدرت الوزاره قانون
لانتخابات معارضه العمد وأعضاء الوفد وأعضاء حزب الأحرار الدستوريين
ذين لم يعترفوا بدستور ١٩٣٠ ، وبالقانون . وفى نفس الوقد إشتد فى معاملة

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس — المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ، ص ١٣٣ — ١٣٤ .
شرح الرافعى أصول ونصوص دستور ١٣٠ .

العمد والمشايخ الذين رفضوا العمل بقانون الانتخابات الجديد . وهكذا أصبح من الطبيعى أن يتكاتف كل من الوفد والأحرار الدستوريين ويأتلفا لإعادة الحياه الدستورية ودستور ١٩٢٣ (١) . ولكن أحداً لم يلتفت إليهم مادامت القوة هى التى ترجح الكفة .

وإستمر حكم إسماعيل صدقى من ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٣ ، اى نحو اربع سنوات ، كتمت فيها انفاس البلاد كتماً ، وإنتهت الانتخابات فى عام ١٩٣١ أشبه ما تكون بالتمثيلية ، إشترك فيها رجال الإداره إشتراكاً فعلياً . ورتبوا الناجحين وغير الناجحين وجاء البرلمان طبقاً لهوى الحكومة ، ولكنه أصبح فى واد ، والشعب كله فى واد . وكم من صحيفة وجريده أضطهدت وتعطلت ، ولكن دون جدوى .

١٢ - مفاوضات صدقى - سيمون : -

ولقد تباحث صدقى مع السير جون سيمون فى سبتمبر ١٩٣٢ فى شأن الوصول إلى إتفاق مع بريطانيا ، وكان إسماعيل صدقى يرغب قبل كل شىء فى التأكد من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر . ولقد إعترفت له لندن بأن الفضل يرجع إليه فى توطيد النظـــام فى مصر ، وأبلغته أنه يسرها أن ترى توقيعه على إتفاقية مع مصر ، خاصة وأنهم قد عرفوا الشخص الذى يتعاملوا معه ويقدرون قدرته على تنفيذ مثل هذه الإتفاقية . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن بريطانيا كانت مستعدة للتنازل فى موضوع بقاء القوات البريطانية أو السودان . ومع إستمرار التعسف والتنكيل الذى قام به رجال الادارة إزداد

---

(١) محمد زكى عبد القادر — المرجع السابق ، ص ٧٩ .

غلا ن الشعب ، وفى هذا الوقت بدأ التصدع فى الظهور ، داخل صفوف الوزاره التى إستقال منها على ماهر وعبد الفتاح يحيى نتيجة إصرار رئيس الوزراء على إقفا ، التحقيق فى قضية البدارى ، وإصرارهم من جانبهم على ضرورة الإصرار فى ا حقيق .

وعجزت الحكومة إذن ، فى مفاوضاتها مع بريطانيا ، من أن تصل إلى نتيجة إيجا بية ، رغم تعدد المفاوضات وتعدد القائمين بها ، وذلك لتمسك بريطانيا بأه ركنين تستند إليها ، وتحاول الاحتفاظ بها لنفسها : وهما بقاء قوات الإ- للال والسودان .

واضطر إسماعيل صدقى ، نتيجة للتصدع الذى وقع فى وزارته ، إلى تقديم إستقا لةالوزارة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ . وكان تولى عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة فى ن س اليوم الذى قدم فيه إسماعيل صدقى إستقالته . وكان معنى ذلك تغيير سياء ة البطش التى سار عليهـــا إسماعيل صدقى . والتى بلغت ذروتها ، حتى رفض ا الوزراء فى وزارته .

حقيقة أن هذه المرحلة الأخيرة كانت تمثل أزمة خطيرة ، وشهدت آخر محاو ة لوضع دساتير مضادة ، لدستور ، ١٩٢٣ ؛ وكانت بذلك تمثل مرحلة واض حة فى معارك الدستور ، والتى كان الوفد المصرى أكبر قوة حاربت فيها ، ومن أجل الدستور .

ولكن علينا ألا ننسى هنا الأوضاع العالمية ، والتطورات الهامة التى حدثت فى ا قتصاد العالمى ، منذ نشوب « الأزمة الإقتصادية العالمية » عام ١٩٢٩ ، وتأث ـها على كل العالم الرأسمالى ، أو الليبيرالى ، وفى كل مكان .

وإذا كان هذا الباب قد تناول « الدستور ومعركته » ، فإن الباب التالى قد تم تخصيصه للإزمة الإقتصادية العالمية ، كأساس لتدعيم النظم الفاشستية ، وخطر هذا الاتجاه على مصر وعلى الإتجاه البرلمانى الذى كان المصريون يأملون فيه ، ويحاربون من أجل الحصول عليه وصيانته . وكانت معركة من أجل الإصرار إلى إنتماء مصر إلى النظام البرلمانى الدستورى . أنها المعركة التالية .

الباب الثالث

رفض الفاشستية
والإصرار على النظام الدستورى البرلمانى



الفصل الثامن

الفاشستية وخطرها على مصر

شهد العالم ، عند نهاية العشرينات ، وقوع أزمة إقتصادية عنيفة ، وبشكل مفاجيء ، أثرت على جميع الدول الرأسمالية ، إبتداء من الأوضاع والعلاقات المالية والإقتصادية ، إلى الأوضاع والعلاقات الإجتماعية ، ووصلت نتائجها إلى الأوضاع والعلاقات السياسية . ولقد أدت هذه الأزمة إلى فقدان الثقة فى النظام الرأسمالى ، نتيجة لفشله فى إستمرار التنمية ؛ وأدى ذلك إلى زيادة قوة الإتجاهات القومية ، وكذلك إلى الإقتصاد الذى يخلط بين الاتجاه الحر ، والإتجاه الموجه : أى الإقتصاد التعاونى ، والذى كان موسولينى قد عمل تطبيقه فى إيطاليا . وتدعم هذا الاتجاه بدخول ألمانيا على نفس الخط ، مع وصول هتلر إلى السلطة ، ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية ، وعلى أساس برامج « الوطنية الاشتراكية » ؛ فزاد عدد الدول الفاشستية القوية ، وبشكل يهدد النظم البرلمانية الدستورية فى العالم .

وقد أثرت هذه الأزمة الإقتصادية على مصر ؛ كما أن زيادة قوة الإتجاهات النازية والفاشستية ، كان يمثل خطورة كبيرة على البلاد . وإذا كانت الأوضاع الإقتصادية والمالية تتطلب يداً قوية للتنفيذ ، وعدم ضياع الوقت فى المناقشة، فى ذلك الوقت ، فإن الإتجاه العام فى مصر ، كان يطالب بضرورة إعادة العمل من جديد بدستور ١٩٢٣ ، الذى يحد من السلطة ، ويضمن الحياة البرلمانية الدستورية الحرة ، أو الليبرالية . وكان هذا إصرار من جانب مصر ، فى شخص من أصروا على هذا المطلب ، على إنتماء مصر إلى العالم الدستورى البرلمانى ، ورفض الاتجاه فاشستى ، الذى بدأ فى ذلك الوقت فى الظهور فى البلاد . وكان ذلك بداية لمعركة

جديدة ، تصر على الدستور ، وعلى إنتماء مصر إلى النظم البرلمانية الدستورية ، فى الوقت الذى زاد فيه التهديد الفاشستى لمصر . وتمهد بذلك المناخ لعودة الدستور، وعودة الوفد ، وعقد معاهدة ١٩٣٦ . ولنبدأ من البداية ، من الأزمة الاقتصادية لكى نصل إلى الأوضاع والعلاقات السياسية .

١ - الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٤) :

إنفجرت فى الولايات المتحدة ، عند نهاية شهر أكتوبر ١٩٢٩ ، أزمة إقتصادية ومالية فى غاية الخطورة . وامتدت هذه الأزمه من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٣ إلى أوربا (وبإستثناء اتحاد الجمهوريات السوفيتية) ، وإلى الشرق الأقصى، ولم يشهد التاريخ المعاصر مثيلا لها فى قوتها وفى مدى إتساعها . وكانت هذه الأزمة الإقتصادية ، فى أصولها ، حدثاً « أمريكياً » ، وكانت أسبابها غير مرتبطة بالظروف السياسية .

وكان الإزدهار الموجود فى الولايات المتحدة فى سنوات ١٩٢٦ — ١٩٢٩ أقل تأكيداً فى صلابته عما كان عليه فى سنوات ١٩٢٢ — ١٩٢٦ . وكان رجال الأعمال الأمريكيون يميلون إلى الاعتقاد فى أنه تكفى ، من أجل ضمان النمو المستمر للانتاج الصناعى ، تنمية الطلب عن طريق زيادة قوة الشراء ؛ وإيقاظ حاجات جديدة لدى جماهير المستهلكين . ولكن هذا الاتجاه ظهر ضعفه حين وصل الإنتاج الصناعى والزراعى الأوربى فى سنة ١٩٢٥ إلى المستوى الذى كان عليه فى سنة ١٩١٣ ؛ وحينما شعر المنتجون الأمريكيون ، وخصوصاً فى قطاع الزراعة، بميل صادراتهم إلى القلة ، وجاء محصول سنة ١٩٢٨ الجيد لكى يزيد الموقف خطورة ؛ ويؤدى إلى إنخفاض كبير فى سعر المنتجات الزراعية . يؤثر على فوائد السلفيات ، إضطر الفلاحون إلى تقليل مشترواتهم من الآلات والأدوات المصنوعة .

واضطرت الحكومة والبنوك ، لمواجهة هذه الصعوبة والعمل على إنعاش الازدهار ، إلى الالتجاء إلى وسائل مثل خفض قيمة العملة . ولكن هذه السياسة أدت إلى إنتعاش المضاربات ؛ كما أن زيادة حجم الائتمانات قصيرة الأجل أدت إلى ارتفاع أسعار البورصة ، التى لم تكن على غير علاقة مع النشاط الاقتصادى الحقيقى . وفى منتصف شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ دل نشر الاحصاءات العادية عن الثلاثة أشهر الأخيرة على أن خط الانتاج الصناعى قد أصابه إنخفاض بسيط ؛ فأخذ الناس فى بيع أسهمهم الصناعية . ووقفت حركة إنخفاض سعر الأسهم لمدة ثلاثة أيام ، نتيجة لنشر الحكومة والمصارف تصريحات مطمئنة ، ولكن انخفاض أسعار الأسهم زاد فى سرعته بعد ذلك يوم ٢٣ اكتوبر ، ثم انهارت الأسعار فى اليوم التالى .

ولقد أدى إنهيار الأسعار فى سوق نيويورك المالية يوم ٢٤ اكتوبر إلى نشوء حالة ذعر فى عالم رجال الأعمال : فواجهت المصارف صعوبات ؛ واضطرت المؤسسات الصناعية إلى تقليل الانتاج ، كنتيجة لعجزها عن الحصول على الائتمانات المصرفية اللازمة . واستمرت هذه الحالة ، خاصة وأن المشترين كانوا ينتظرون انخفاض الأسعار أكثر ، قبل أن يقوموا بالشراء . ومست الأزمة من أولها النشاط الصناعى على وجه الخصوص ؛ ولكنها إمتدت فى صيف سنة ١٩٣٠ ، إلى الزراعة . ونتيجة لفترة جفاف على السهول الوسطى المنتجة للقمح ، عجز الفلاحون عن دفع أرباح ديونهم للمصارف ، وأدى ذلك إلى تجديد الصعوبات المصرفية فى كل أنحاء الولايات المتحدة .

وإمتدت الأزمة الأمريكية إلى أوربا الوسطى والغربية ، وكان تأثيرها قوياً نتيجة لضخامة الاستثمارات التى كان الأمريكيون قد قاموا بها ، إبتداء من سنة ١٩١٠ ، فى ألمانيا بنوع خاص ، وكذلك فى النمسا وفى بريطانيا العظمى وأجبرت

الصعوبات الأمريكية ، الأفراد والبنوك . ليس فقط على رفض إعطاء إستثمارات جديدة ؛ ولكن حتى على محاولة إعادة تصدير رؤوس الأموال المقترضة ، فى شكل روض قصيرة الأجل . وتسبب ذلك ن أوربا فى ضيق فى حركة رأس المال ، ثم فى قلق أعطى آثاره على كل مظاهر النشاط الاقتصادى ، إبتداء من النشاط المصرفى .

وأصابت هذه الحالة النمسا ، أول ما أصابت . وكانت محاولة إقامة إتحاد جمركى نمسوى ألمانى (مارس سنة ١٩٣١) والتى هدف بها رجال الأعمال النمسويين مواجهة الصعوبات الاقتصادية ، قد أدت إلى زيادة سرعة هذه الصعوبات، إذ أنها تسببت فى نشأة قلق لدى الأوساط الدولية ، أدت إلى سحب الاموال الاجنبية الموجودة فى النمسا . فى شهر مايو أفلس أكبر بنـــوك فيينا ، وبشكل أدى إلى سلسلة من المصائب المالية ؛ وكانت المصارف الألمانية ، بطبيعة الحال ، أول الن يقاسى من نتائجها .

وبعد وضوح هذا التهديد ، ألقى رجال الأموال الأمريكيون فى السوق الأسهم الألمانية التى كانت لديهم ، وبلغت قيمتها مليار مارك فى ستة أسابيع . ورفع البنك الألمانى قيمة الخصم إلى ٧٪ حتى يمنع خروج العملة الأجنبية ؛ ولكنه عجز فى بداية شهر يوليو سنة ١٩٣١ ، وبعد دفعه كل العملة الأجنبية الموجودة لديه ، عن أن يضمن بقية بنوك الأئتمان . وأفلس أحد هذه البنوك فى نهاية شهر يوليو ، وانتشر الفزع ، وإضطرت الحكومة إلى إنشاء مراقبة النقد ، وإنشاء مراقبة كذلك على كل العمليات المصرفية : فأصاب الشلل كل الأعمال، وواجهت المؤسسات الصناعية الضخمة صعوبات كثيرة . وفى أواسط شهر أغسطس سنة ١٩٣١ أدت المعونة التى أعطاها رجال المال الانجليز والأمريكيين إلى تحسن نسبى ، ولكن الموقف المالى ظل دقيقاً لمدة شهور عدة ، إستمرت خلالها إعلان تفليسات بعض المصارف وبعض الشركات الصناعية .

وهذه الأزمة المالية التى وصلت آثارها إلى رومانيا وإلى المجر ، وصلت كذلك فى خلال الصيف إلى المصارف الانجليزية ، التى كانت قد وضعت منذ سنة ١٩٢٧ ، رؤوس أموال ضخمة فى ألمانيا ، وهدد ذلك إستقرار الجنيه الاسترلينى، وحاول بنك إنجلترا فى ٣٠ يوليو رفع قيمة الخصم حتى يمنع خروج الذهب ، ولكن بدون جدوى . فاضطر إلى التراجع . ورفضت الحكومة إنشاء مراقبة النقد ، ولكنها قررت ، فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، التخلى عن قاعدة الذهب . ووصل إنخفاض سعر الاسترلينى إلى ٤٠ ٪ وأدت الأزمة المالية الانجليزية إلى زلزلة البنيان المالى فى عشرين دولة ، فى أوربا ، وفى آمريكا اللاتينية : وسارت الدول الاسكندنافية وفنلندا وبوليفيا وكومبيا ، مثلا ، على طريق بريطانيا العظمى . وكانت مصر مربوطة بعجلة الإمبراطورية البريطانية .

وأخيراً ، فإن فرنسا ، التى كانت قد أظهرت مقدرة لها قيمتها ، حتى أن بنك فرنسا أعطى دعماً فى شهر أغسطس لبنك إنجلترا ، بدأت هى الأخرى تشعر بدورها ، بمظاهر هزة مالية . وأصبح البنك الوطنى للائتمان مهدد بالعجز ، فى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ ؛ ولم ينقذه إلا تدخل الحكومة . وأجلت عملية الإنقاذ هذه إنتشار الأزمة لمدة بضعة أشهر ، وبشكل منعها من الإنتشار ، حتى سنة ١٩٣٢ .

وهذه المظاهر المالية كانت خطيرة ، ولكن المظاهر الإقتصادية كانت أكثر خطورة . فالأزمة المالية ــ التى كانت نتيجة لصعوبات إقتصادية ــ أسهمت فى أن تزيد من خطورة هذه الصعوبات الاقتصادية : لأنهــا وضعت المنشآت الصناعية فى صعوبة ، وأجبرتها على أن تقلل من سرعة نشاطها ؛ الأمر الذى أدى إلى الإقلال من سرعة دخول الضرائب ؛ ودفع الحكومات ، بالتالى ، إلى ضغط الميزانيات ؛ وبخاصة عملية تقليل رواتب الموظفين . ولكن تقليل قوة الشراء زادت من شلل الأعمال .

٣ ـ فقدان الثقة فى النظام الرأسمالى :

كانت المظاهر الرئيسية لهذا الانهيار المادى ، والمقاساة ، التى تمثل موكب هذه الأزمة ، تبدأ بإنخفاض الأسعار ، ثم إنخفاض الانتاج الصناعى ، لكى نصل إلى إنخفاض التبادل التجارى الدولى . وكانت النتائج الاجتماعية المباشرة تتمثل فى إستدانه المزارعين ، الذين طالبوا بتدخل الدولة فى صالحهم ، وإتساع نطاق البطالة .

وكانت الهزة فى منتهى العنف ، حتى بدأ أن أسس النظام الاقتصادى والاجتماعى نفسها أصبحت مهددة ، وظهر فشل الفردية ، والدافع الشخصى ، وحتى قانون العرض والطلب ، وهى تمثل أسس النظام الرأسمالى . فهل كان من اللازم بعد ذلك الدفاع عن مثل هذا النظام الاقتصادى والاجتماعى ، الذى يلقى فى النهاية بثلاثين مليونا من العاملين (فى الدول التى فيها إحصائيات فقط) فى البطالة ، فى الوقت الذى تبقى فيه كميات هائلة من المواد الغذائية بدون بيع ؛ هذا النظام الذى يعمل على توسيع نطاق إستخدام الآلة ، دون أن ينظر إلى نتائج زيادة الانتاج والبطالة ؛ وهذا النظام الذى أعطى للمنشآت حرية بلا حدود ، ثم يعود ويعطيها ــ وضد المبادىء الأساسية للنظام ــ حماية ضد الأخطار ، حين تطلب معونة الدولة وقت الأزمة ؟ إنها ليست مجرد أزمة إقتصادية وإجتماعية ، وليست حتى أزمة أخلاقية ، إنها أزمة للنفسية الجماعية ، تناقش الآراء الأساسية التى نشأت عليها الحضارة الصناعية نفسها . فهل سينهار المجتمع الغربى الذى بدأ فى النمو ، منذ القرن السادس عشر ؟ لقد أخذ العالم يناقش مسألة « مصير العالم الرأسمالى » .

٣ ـ زيادة قوة الاتجاهات القومية :

وإنتصر مبدأ القوميات ، فى الحياة الاقتصادية ، والتجأت كل دولة ، من أجل حماية المصالح المباشرة لمنتجيها ، ولتحسين مستوى العمالة ، إلى علاجات

مباشرة ، إستوحتها ، أو فرضتها عليه . مجموعات من أصحاب الأعمال أو من العمال : مثل زيادة الرسوم الجمركية لتقليل الإنتاج ، وخفض قيمة العملة ، التى تسهل التصدير ، حتى تصل إلى تحسين ميزان المدفوعات .

وفى الولايات المتحدة ، رسم الرئيس فرانكلين روزفلت ومعاونوه ، فى سنة ١٩٣٣ نظاماً واسعاً لتجربة إقتصاد موجه مع النيوديل New Deal. وكان يشتمل على تخفيض سعر العملة ، للعمل على رفع الأسعار ، وتدخل الدولة لتقليل أو لزيادة الإنتاج فى بعض القطاعات ، والاشراف على توزيع المواد الأولية ، ووضع سياسة للأعمال الكبرى ، وزيادة قوة الشراء عن طريق تثبيت حد أدنى للأجور ، هذا علاوة على نظام التأمين الاجتماعى . وساروا بالتجربة حتى سنة ١٩٣٦ . وكان أحد العوامل الأساسية فى هذا النظام هو خفض قيمة الدولار (١٢ ابريل سنة ١٣٣) الذى هدف إلى زيادة التصدير صوب أوربا وتخفيف ديون المزارعين ، وكان العامل الثانى يتمثل فى زيادة إتجاه الحماية الجمركية .

أما فرنسا ، التى كانت قد حاولت فى أول الأمر المحافظة على إستقرار سعر العملة بسياسة خفض الأسعار ، تلك السياسة التى إتبعتها فيها كل من بلجيكا وسويسرا وهولندا ، فإنها تركت هذه الخطة فى سنة ١٩٣٦ ، وقررت الحكومة خفض سعر الفرنك ، واتخذت نفس إجراءات النيوديل الأمريكى .

أما الحكومة الإنجليزية ، التى كانت وزارة إئتلافية تحت أغلبية من المحافظين تشكلت فى اغسطس سنة ١٩٣١ فإنها تخلت وقت الأزمة عن تقاليد حرية التبادل ، وعملت على تنمية العلاقات التجارية مع المناطق الخاضعة لنفوذها السياسى : فسارت على نظام « أفضلية إمبراطورية » نتج فى سنة ١٩٣٢ عن مؤتمر أوتاوا ، وذلك فى نفس الوقت الذى عملت فيه على أن تنمى ، فى بريطانيا العظمى ، الطلب « الوطنى » بدلا من إتجاهها بنظرها إلى السوق العالمى .

ودفعت ألمانيا ، منذ سنة ١٩٣٣ ، وإيطاليا منذ سنة ١٩٣٤ بهذا الإتجاه إلى أقصى مدى ؛ وإتجهت صوب نظام سيطرة الدولة الاقتصادية ، تتمكن فيه الدولة من تنمية الإنتاج الوطنى ، حتى فى القطاعات الأقل غلة ، حتى تقلل إلى أكبر حد ممكن عمليات شراء المصنوعات والمواد الأولية وحتى المواد الغذائية من الخارج . وهذا النظام الذى كان يتجه إلى إقامة إقتصاد مغلق ، كان يضمن للدولة، حسب قول موسولينى «أكبر إستقلال داخلى» .

ولقد إستمرت هذه الأزمة فى بعض الدول الأوربية حتى سنة ١٩٣٥ ، أو حتى سنة ١٩٣٦ . وفى خمس سنوات إضطرت ستة عشر دولة إلى إنشاء مراقبة على النقد . وتسببت كل هذه الإجراءات ، مع الاختلاف فى حركة الأسعار داخل كل دولة ، إلى تقليل الحركة التجارية الدولية ، سواء بطريق مباشر بواسطة طرق الدفع ، أو بطريق غير مباشر بواسطة رفع الرسوم الجمركية — تمشياً أو عرقلة لعملية خفض قيمة العملة — ؛ وعرقلة كذلك الحركة العالمية لرأس المال، إذ أن حجم الاستثمارات الخارجية كان يتوقف على الحصيلة الإيجابية للميزان التجارى .

ولقد حاول المؤتمر الإقتصادى الذى إنعقد فى شهر يوليو سنة ١٩٣٣ ، بلا جدوى ؛ أن يقرر نوعية العلاج الواجب تطبيقه عن طريق عقد إتفاقية بين الدول أو بين المجموعات ذات المصالح الكبيرة . ولقد أظهرت مناقشات هذا المؤتمر أنه لا يمكن الإعتماد على المصالح الجماعية . وأعطت السياسة الاقتصادية والمالية لحكومات الولايات المتحدة الدليل الواضح عن ذلك ؛ فبينما كان الوفدان الفرنسى والبريطانى ، يرغبان ، وفى صالح التجارة الخارجية ، فى رؤية إنشاء علاقة ثابتة بين سعر الدولار والجنيه والفرنك ، رفض الرئيس روزفلت ، ورغم وجهات نظر رجال المصارف الأمريكيين الحاضرين للمؤتمر ، أن يأخذ مثل هذا التعهد

لا إعتقد فى أنه من الواجب عليه ، ومنذ هذه اللحظة ، ولكى يضمن نجاح الت ديل أن يزيد من حدة خفض قيمة الدولار ؛ وبالإختصار فإنه كان يرى أن يع . الوضع الإقتصادى للولايات المتحدة ، بوسائل « وطنية » اكثر من إس عدامه وسائل التعاون الدولى . ودفع فشل المؤتمر الدولى إلى أن تؤكد أو ان تز . من إجراءات « الانعزال الاقتصادى » . ولم يحدث إلا عند نهاية سنة١٩٣٦ فق عودة إلى محاولة جديدة من أجل زيادة إستقرار سعر العملة . ووافقت الو يات المتحدة ، هذه المرة ، على أن تتفاوض مع بريطانيا العظمى ، ومع فر سا، وإنضمت إليهم كل من بلجيكا وسويسرا وهولندا ، ولكن ألمانيا ،والتى كا ، قد سارت فى طريق سيطرة الدولة على الاقتصاد ، فإنها رفضت الاشتراك.

وكان نمو الاتجاه الخاص بزيادة الحماية الجمركية يؤدى إلى تقليل حجم التب ل . وكانت نتائج الأزمة الاقتصادية جسيمة الخطر بالنسبة للحياة السياسية للد ل : وكانت الإتجاهات الخاصة بسيطرة الدولة أو إشرافها على الاقتصاد تد إلى مد الأقاليم الوطنية لكى تضمن الاستقلال الاقتصادى بشكل أفضل ، و ت تؤدى إلى المطالبة « بالمجال الحيوى » . ومن ناحية أخرى ، كانت ممارسة الا صاد الموجه تساعد على نمو الإتجاهات التى كانت ، منذ عشر سنوات ، تها ب النظم الحرة البرلمانية . وكانت تتضمن أن تأخذ للدولة وسائل العمل الكا ية لإتخاذ القرارات اللازمة ، وإخضاع المصالح الفردية للمصلحة الوطنية ، و ف عن إحترام القواعد اللازمة لذلك .

وكانت الديمقراطيات البرلمانية تجد صعوبة كبيرة فى القيام بذلك ، أو أنها كان عاجزة عن الوصول إلى ذلك إلا عن طريق توسيع إختصاصاتها ، وزيادة حق ن السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية : فأصبح نظام المرسوم بقو ين ، الذى يؤجل ممارسة الاختصاصات البرلمانية ، يمارس فى الولايات المتحدة

فى نطاق الينوديل ، وفى فرنسا سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ ، وفى بريطانيا العظمى فى سنة ١٩٣٥ . ورغم ذلك ، فإن هذا الخرق النظام البرلمانى كان مؤقتاً ومحدوداً فى أهدافه ؛ وظل إشراف نواب الأمة موجوداً بالنسبة للاتجاهات العامة للسياسة الداخلية ، وللقرارات الأساسية للسياسة الخارجية .

٤ — زيادة قوة الاتجاهات النازية والفاشستية :

ولقد أخذت الصعوبات السياسية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى ألمانيا ، شكلا آخر : فإنتهت بوصول هتلر إلى الحكم فى ٣٠ يناير ١٩٣٣ ، وبتحطيم النظام الدستورى ، وبدكتاتورية يمكن أن تنفذ سياستها الداخلية والخارجية بدون إشراف عليها .

فقد كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أكثر خطورة فى ألمانيا عنها فى بقية الدول العظمى الأوربية ، لأن الاقتصاد الألمانى كان قد إستند بدرجة أكبر ، وخلال سنوات الإزدهار ، إلى رؤوس الأموال الأجنبية ، وكان تحطيم الطبقات الوسطى أكثر ، إذ أن هذه الطبقات كانت قد أضيرت بشدة نتيجة لإنخفاض سعر العمــــلة فى سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ، وانتشرت البطالة بدرجة أوسع منها فى بريطانيا العظمى نفسها ؛ وكان الضياع الناتج عن هذه المعاناة فى الرأى العام أكثر عمقاً بسبب الآمال التى كانوا يحتفظون بها عن عودة الرخاء فيما بين ١٩٢٥ و١٩٢٩ . ودفع عجز النظام البرلمانى عن أن يطبق علاجات ، حتى عن طريق مرسوم بقوانين ، بجزء كبير من الرأى العام إلى الاعتقاد فى أنه سيكون فى وسع نظام متحكم أن يكون أكثر قدرة على أن يجد ويفرض وسائل الإصلاح .

ولم يكن من المتوقع للأزمة الاقتصادية الألمانية أن تصل إلى مثل هذه النتائج السياسية بدون إنتشار النظرية الهتلرية . حقيقة أنها اعطت لهذه النظرية فرصة .

زيادة صفوف أعوانها ، ولكنها لم تشترك فى نشأتها ، ولا فى إنتصارات النازى الأولى سنة ١٩٢٩ ، والتى كانت تجرى فى إطار الازدهار الاقتصادى ، ولا شك فى أن الوطنية الاقتصادية ، كانت تهدف أن تضمن الدولة ، فى حالة الحرب أو الحصار ، أوضاعا أفضل فيما يتعلق بالتموين بالمواد الغذائية والمواد الأولية ، اى أنها تسهل أقلمة البلاد مع إقتصاد الحرب ؛ وتخدم بالتالى اهداف القــوة : ولذلك فإنها لم تنتج من ضرورة إقتصادية ، ولكن من تخطيط سياسى ، وحقيقة أن إشراف الدولة على الاقتصاد يمكنه ، من ناحية أخرى ، أن يصبح عاملا من أجل العمل السياسى ، إذ أنه يفرض على الأهالى تحديدات وأعباء مالية لا يمكن إطالتها لمدة سنوات إلا بكل صعوبة : ولذلك فإنه يمكن أن يدفع الحكومة إلى أن تلتجىء إلى حل ، أى أن تلتجىء إلى الحرب ، وهنا أيضاً ، نجد أن القرار قد أملته « الرغبة فى القوة » .

وكانت تجربة موسولينى السياسية ، قد إستندت إلى مبدأ التعاون ، وحصل منها على زيادة سيطرة « الدولة » على كل من المنتج والمستهلك : فحرم العامل من كثير من حقوقه ، وحرم المستهلك من حرية إختيار السلعة ، وفى صالح الدولة . فزادت قوة الدولة وهيبتها ، وأخذت فى تطبيق مظاهر العظمة ، وأخذت فى إطعام الأهالى الكثير من شعارات العزة والكرامة والمجد ؛ وبحثت عن التوسع ، المجال الاقتصادى ، وفى شكل مجال سياسى . واعتمدت على تنظيم الأهــالى فى شكل ميليشيات ، مخلصة للفكرة القومية ، ولكرامة روما ، فزاد اعداد أصحاب القمصان السود . وحين وصل هتلر إلى السلطة فى ألمـانيا ، عمد إلى نشر هــذه التنظيمات . وكان كل من النظامين ، يعتبر خليطا مع الفكر الرأسمالى الحر ، ومن بعض المبادىء التعاونية ، وتحت اسم الاشتراكية الوطنية ، وفى صالح السلطة

المتزايدة فى أيدى المجموعة الحاكمة : إنه النظام الدكتاتور : الفاشستى والنازى ، والذى أخذ يهدد مناطق كثيرة من العالم ، فى عملية بحثه عن توسيع مناطق النفوذ مدعياً أن بلاده بلاد « فقيرة » ، « وكادحة » ؛ ومن حقها أن تصل بالقوة إلى مكان لها تحت الشمس .

٥ ـ الخطورة على الأوضاع فى مصر :

ولقد أخذت الدول « الكادحة » ، منذ خريف سنة ١٩٣١ ، فى العمل على قلقلة الوضع القائم ، والعمل على التوسع الإقليمى : وقامت اليابان بعمليتها فى منشوريا على حساب الصين ؛ وهددت بذلك مبادىء الأمن الجماعى ووجهت ضربة عنيفة لسلطة عصبة الأمم . وبعد عامين قامت الحكومة الإيطالية باختيار إمبراطورية إثيوبيا ميداناً لتوسعها ، وسعياً وراء المزات الإقتصادية ، وعاملة بذلك على محو ذكرى هزيمتها فى عدوة سنة ١٨٩٦ ، ولما كانت إثيوبيا مثل الصين ، عضواً فى عصبة الأمم ، فإن مشروعات التوسع الإيطالى قد إصطدمت بنفس العقبات من المبادىء التى كانت قد واجهت التوسع اليابانى . وأخيراً فإن ألمانيا الهتلرية بدأت فى تنفيذ البرنامج الذى ذكره « كفاحى » ؛ ومع ذلك فإنها كانت ترغب ، ولمدة عامين آخرين ، فى عدم الإصطدام المباشر بهذه العقبات ؛ ولكنها قررت ، فى شهر مارس سنة ١٩٣٥ ، الاعلان عن تكوين جيش ضخم تجنده عن طريق الخدمة الإجبارية ، ورغم نصوص معاهدة فرساى . وهنا أيضاً وجدت عصبة الأمم سلطتها مهددة . وكانت هذه التهديدات تقلقل إذن مبادىء الأمن الجماعى . وكانت ردود فعل مجلس عصبة الأمم ضعيفة أو بسيطة وفتح الضعف الذى أظهرته أمام العدوان إمكانيات لزيادة قوة الدول الكادحة ، أو الدول الفاشستية

وفيما يتعلق بمصر ، علينا أن نعترف بأن الأزمة الاقتصادية العالمية كانت لها تأثيرات قوية وعنيفة عليها . فقد إحتاج الأمر إلى « يد قوية » ، تتمكن من تسيير الأمور ، ومن إتخاذ القرارات السريعة ، وفى وقت كانت مصر مجبرة فيه على السير وراء قرارات لندن ، فيما يتعلق بفصل العملة الورقية عن العملة الذهب ، وخفض قيمة البنكنوت بنسبة ٣٣٫٣٪ ، دون أن يتسع الوقت لنقاش ، ما دام غطاء العملة المصرية موجوداً فى لندن .

كما تطلب الأمر تدخل الحكومة لشراء محصول القطن ، وعــدم بيعه حتى العام التالى ، مادام السوق العالمى فى إضطراب . وكانت العملية « غير إقتصادية » ، وباسعار هابطة ، ولكنها كانت ضرورية لحماية الفلاح ، ودون أن يتسع الوقت لنقاش ، وبين قوى سياسية مجزأة ، ومتناحرة ، ويحتاج الوقت لتنظيم الصفوف فى كل منها ، وفيما بينها وبين بعضها ، لكى تتمكن من السير بقضايا البلاد فى الطريق الصحيح . وكان كل ذلك يساعد على زيادة جانب « السلطة » فى الحكومة ، على الجانب الدستورى البرلمانى . والذى كان قد أصيب بضربات متتالية ، منذ حادث السردار فى عام ١٩٢٤ .

وكانت زيادة « السلطة » هنـا تعنى زيادة سلطة الحكومة ، وبالتالى سلطة « القصر » ، الذى كان قد أسند حكم الوزارة إلى مثل هـذه الحكومة . هذا من جانب . ومن جانب آخر ، ومن النـاحية الدولية ، كانت زيادة قوة الإتجاهات النازية والفاشستية تثير إعجــاب بعض المصريين ، بما تشتمل عليه من كلمات « العمل » ، و « الوطنية » ، و « الاشتراكية » ، و « التعاون » ، هدفاً إلى الوصول إلى « القـوة » ، التى تساعـد المصريين على الوصول إلى تحقيق أهدافهم « القومية » أو الوطنية . كما أن التناقض والعداء الذى ظهر سريعاً بين هذه

الإتجاهات ، فى المجال العالمى ، وبين الاتجاهات الدستورية البرلمانية ، والذى تمثل فى العلاقات بين ألمانيا وإيطاليا من ناحية ، وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى ، كان يغرى كذلك بعض المصريين على زيادة الإعجاب بهاتين الدولتين ، النازية والفاشستية ، ما دامتا فى عداء مع بريطانيا ، والتى كانت قد إغتصبت حقوق مصر . وكانت كل هـــذه العوامل مضادة لروح الدستور البرلمانى ، وفى صالح الاتجاهات الفاشستية ، حتى وإن كانت تعمل من أجل الوصول إلى الاستقلال الوطنى .

ولقد حكم إسماعيل صدقى البلاد بيد قوية ، وفى هذه الظروف الحرجة . وأصبح لا يحد من سلطته إلا أمر إنشغال بريطانيا بما يتم فى داخل إمبراطوريتها ، وفى هذه الفترة العصيبة . وفى نفس الوقت زادت تلقائيا سلطة القصر ، الذى ضرب عرض الحائط بفكرة عودة الدستور الاصلى البلاد .

ولكن زيادة سيطرة وتشدد إسماعيل صدقى أثارت عليه ثائرة النفوس من كل جانب ، وظهر أنه يحكم ، بل ويتحكم ، وبدون أى سند شعبى . وزاد ظهور التعنت حتى وصل الأمر بعمال ميناء البصل إلى ان يطلبوا إلى أمين يحيى ، وهم يعملون معه فى هذه المنطقة ، ضرورة خروج أخيه عبد الفتاح يحيى ، والذى كانوا قد إنتخبوه ، من الوزارة الحاكمة . وتفككت الوزارة ، وسقطت .

وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا للتخلص من مساوىء عهد وزارة صدقى ودون الاصطدام ببريطانيا فى فترة أعتلت فيها صحة الملك وأشرف فيها على الموت . وعملت هذه الوزارة على تقليم أظافر صدقى ، خاصة وأنها أشركت وزيرين فيها من حزبه دون إستشارته ، ونجحت فعلا فى فصله عن حزبه ، والحد من نشاط ناديه وجريدته . ولكن هذه الوزارة الجديدة افتقرت إلى تأييد شعبى ،

خاصة وأن الوفد كان لها بالمرصاد . ولقد حاولت هذه الوزارة معالجة الأزمة الاقتصادية واصدرت قانونا لتخفيض إيجار الأراضى الزراعية ، وعاونت فى تسديد بعض ديون وضرائب المزارعين المتأخرة بمبلغ مليونى جنيه ، ولكن هذه الإجراءات لم تخفف من حدة الضائقة وحاولت أن تعالج بعض المآسى الاقتصاديه والصفقات التى تمت فى عهد صدقى ، ولكن حزب الوفد من ناحية ، وبريطانيا من جهة أخرى لم يسمحا لها بالفرصة اللازمة لاتمام ما بدأت به . وبدأ الهجوم مع إصدار الوزارة لقانون مجلس نقابة المحامين ، وغالبيتهم العظمى من الوفديين ؛ ونصت فيه على أنه لا يجوز أن يكون عضوا بمجلس النقابة من قضى عليه بعقوبة تأديبية . وقابل المحامون هذا القانون بالاستنكار ورفض مجلس نقابتهم القيام بانتخابات جديدة . واستغل الوفد ذلك فى اضعاف مركز الوزارة فى الوقت الذى تعرضت فيه لتعنت البريطانيين . فقد أخذ المندوب السامى البريطانى بالنيابة فى القيام بالتفتيش رسمياً على قوات البوليس والمطافى ، وإستعراض قوات بلوكات النظام رسمياً فى القاهرة . وحاول دار المندوب السامى التدخل فى أمر مرض الملك ، وضرورة تعيين نائباً عنه فى أثناء مرضه . وحاول التدخل فى تعيين كبار رجال القصر . ولقد فاتح رئيس الوزراء رؤساء الأحزاب فى ضرورة التكتل ، ولكنهم رفضوا مساندته أمام هذه الأزمات ، فاضطر إلى تقديم إستقالته ، وتولى محمد توفيق نسيم وزارة جديدة .

٦ ـ الاصرار على النظام الدستورى البرلمانى ـ

فى نفس اليوم الذى قدم فيه عبد الفتاح يحيى إستقالته ، يوم ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ، أسند الملك الوزارة إلى محمد توفيق نسيم . وكان إختيار نسيم لتولى الحكم فى هذه الظروف ، الداخلية والخارجية ، وظروف القصر ، هو فى صالح الوضع الدستورى البرلمانى ، على الأقل .

فلقد كان على توفيق نسيم أن يحل البرلمان الموجود ، تمهيداً لإجراء إنتخابات جديدة : فأصدر الملك مرسوماً بالغاء دستور ١٩٣٠ ، ويحل مجلس البرلمان ، وإن كان لم يشر فى ذلك إلى دستور جديد ، أو إعاده العمل بدستور ١٩٢٣ .

وكان أمر إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ مطلباً وطنياً فى ذلك الوقت . وزاد الشعور الوطنى ، والحماس حين ظهر أن بريطانيا كانت تمانـــع فى عودة هذا الدستور ، متدخلة بذلك فى شئون مصر الداخلية ، وعاملة على زيادة الشقاق بين الأحزاب . ولكن سرعان ما قامت المظاهرات ، إحتجاجاً على التصريحات البريطانية ، وأدى ذلك إلى ظهور « جبهة وطنية » ، طالبت بضرورة عودة العمل بدستور ١٩٢٣ . ووقعت الاشتباكات بين الطلبة وبلوكات النظام ، وسقط فيها القتلى والجرحى . وإضطرت الحكومة البريطانية ، أمام هذا التكتل فى الرأى العام الوطنى ، إلى التراجع . فعملت على عدم إثارة المقاومة الفعالة للوفد ، والذى كان وراء نسيم .

ولقد أسرع الوفد بتأكيد مركزه ؛ فعقد المؤتمر الوطنى العام فى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ ، بالزمالك ، وحضرة ما يقرب من ٢٥٠ ألف مواطن ؛ ولقد بحث المؤتمر مختلف الشئون الدستورية والسياسية ، والأزمـــة الاقتصادية ، وكافة مشاكل الشعب ، من صحة وعلاج ومشاكل العمال (١) . وأكد المؤتمر تمسك الأمة بإعادة دستور ١٩٢٣ : فأكد بذلك إصرار مصر على النظام الدستورى البرلمانى الحر .

وهكذا تأكد للقصر والانجليز أن نسيم يؤيد الوفد . خاصة وأنه كتب فى

---

(١) مصطفى النحاس جبر وعلى شلبى — المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

٢٠ أبريل ١٩٣٥ إلى الملك ، بضرورة « ... إعادة دستور ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور .... إذا رأى تنقيحه ، وكانت الضرورة تقتضيه » ؛ فوافق الملك ، وأصدر الأمر الملكى فى نفس اليوم بموافقته على عودة « دستور ١٩٢٣ ، وعلى أن يعدله ممثلوا الأمة ، طبقاً لأحكامه بما تدعو إليه مقتضيات الأحوال »(١). وكان رد فعل السلطات البريطانية على ذلك « ... أن مصلحة البلاد تقتضى ان يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب ، يتناول جميع وجوه المسائل » أى أن الحكومة البريطانية توافق موافقة تامة على الرغبة فى عودة الحياة الدستورية .

ولقد أبلغ محمد توفيق نسيم ، رئيس الوفد المصرى برغبته فى عقد إجتماع يحضره بعض زملاء رئيس الوفد ، وزملاء نسيم ؛ فوافق مصطفى النحاس . ولقد أطلع نسيم أعضاء الوفد على تفاصيل الحالة ، فى أول يونية ١٩٣٥ ، فى هذا الإجتماع ، بما فيها إقتراحات المندوب السامى البريطانى . وكان وقع هذه المقترحات شديداً على أعضاء الوفد ؛ ولذلك إقترح نسيم أن يقدم إستقالته ؛ فإستشاط غضب السيرمايلز لامبسون ، ووصف مطالب الوفد بأنها « أحط ألوان الإبتزاز »(٢) . إلا أنه تقرر أن الإستقالة ليست أمراً ضرورياً فى ذلك الوقت ، وأن الوزارة يجب أن تستمر فى الحكم . كما تقرأن يوجه نسيم إلى لامبسون خطاباً « بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها من شئون مصر الداخلية البحتة » .

---

(١) مصطفى النحاس جبر وعلى شلبى — المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٢) عفاف لطفى السيد — المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

وقدم محمد توفيق نسيم مذكـــرة إلى السير مايلز لامبسون ، فى ١٨ اكتوبر ١٩٣٥ ، تضمنت : —

أولا : — أن الأزمة العالمية القائمة ، وخطورة المسائل التى تعرض فى هذه الظروف ، وتحتاج إلى البت فيها ، تستوجب الرجوع إلى آراء الأمة .

ثانيا : — أن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها ، وتتولى ذلك بنفسها .

ثالثا : — أن حكومة مصر ترى أن الوقت الحاضر انسب الأوقات لعقد معاهده بين البلدين ، تعود بالفائدة عليها ، وتؤكد المودة وترتب التعاون بينها وتحقق لمصر إستقلالها .

رابعا : — أنه يترتب على الاتفاق بين البلدين حـــل مشكلة الامتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عصبة الأمم .

خامسا : — أن هذه المطالب تتفق مع آراء الشعب المصرى وممثليه الحقيقيين .

غير أن لامبسون رد عليه ، بأن الوقت — فى إعتقاده — غير ملائم للأخذ باعتبارات دستورية ، أو للتفكير فى معاهده ؛ خاصة وان بريطانيا مشغولة بالموقف الدولى . ولقد وافقه نسيم على رأيه ، ولكنه ذكر أن الوفد كان شديد الصلابة . ولقد وعده لامبسون ، بأن بريطانيا سوف تسانده ، إذا ما هو صمد . ثم أخذ لامبسون يحث حكومته على تأييد نسيم الذى كان « مرناً للغاية ، ولديه الرغبة فى التعاون » (١) .

---

(1) F. O. , 19079 / 371 . I ocrob, 1935.

وكان نسيم باشا ، بإرشاداته فى مذكرته إلى السير مايلز لامبسون ، إلى أن الشعب المصرى يمثله أعضاء الوفد المصرى ؛ وانهم هم « ممثليه الحقيقيون » ؛ قد أثار نشاط جماعة « مصر الفتاه » ضد الوفد : فأخذ نشاط هذه الجمعيه يتزايد ضد الوفد ، ولصالح الدعاية الإيطالية فى البلاد [1] ؛ وبإعتبار أن هذه الجماعة (مصر الفتاة (كانت جماعة ذات ميول فاشستية إلى حد كبير . ومع ذلك فإن طبيعة الظروف كانت تدفع الوفد إلى التريث والمرونة فى مواجهة خصومه فى الداخل ، وعدم المغامرة بخسارة وزارة نسيم ، بإعتبارها أحد اسلحته فى الضغط لإعادة دستور١٩٢٣ .

ومن ناحية أخرى كان على لامبسون ان يفكر فى قائمة من من المتوقع ان يتولوا رئاسة الوزارة فى حالة إستقالة أو سقوط وزارة نسيم . وكان فى مقدمة من وقع عليهم الإختيار على ماهر باشا ، الذى كان يظن انه من المحتمل ان يوافق على المقترحات البريطانية مادام لايطالب بضمانات بالنسبة للدستور أو المعاهدة [2]. وفضلا عن ذلك أراد الجانب البريطانى الإستمرار فى ضغطه على الوفد لكى تلين صلابته ، عندما أدركت السلطات البريطانية ، أن الأحرار الدستوريين كانوا لايزالون يتعاونون بطريق غير رسمى مع الوفد ؛ لأنهم بالرغم من خصوماتهم المتبادلة ، كانت تضطرهم الظروف لأن يظلوا سويا ؛ وكان الطلاب مسئولين إلى حد كبير عن التمهيد لذلك الإئتلاف الحر . فعندما إنتقد محمد محمود ـ فى خطبة ألقاها ـ نسيم ، لحكمه بدون دستور ، كما فعــل كثير من رؤساء الوزارات

---

(١) على شلبى ومصطفى النحاس ـ المرجع السابق . ص ٢٤١ .

(2) F. O. : 190 76 / 371 : 4 Novem, 1935.

المصريين ، كما إنتقده أيضاً لقبوله التدخل البريطاني فى الشئون المصرية (١) .
قام الطلاب بمظاهرات بصورة متكررة ، مطالبين بعودة الحياة النيابية ، وحدثت
مصادمات عنيفة بينهم وبين البوليس ، وسقط أربعة قتلى من الطلاب ، وكانت
نتيجة ذلك مزيداً من التقارب بين الأحزاب وبعضها .

وفى ٩ نوفمبر ، ألقى السير « صموبل هور » ، الوزير البريطانى ، كلمة فى
دار البلدية بلندن ، ناقش فيها موضوع مصر ، فقال : « إن الحكومة البريطانية
لم تكن أبداً ضد قيام حكومة دستورية فى تلك البلاد ، ولكنهم سبق أن نصحوا
الحكومة المصرية ، عندما إستشارت بريطانيا ، بعدم العودة إلى دستور ١٩٢٣ ،
الذى برهن على أنه « لا يصلح للعمل به » (٢) وبعدم العودة إلى دستور ١٩٣٠
الذى برهن على انه « لا يحقق رغبات الشعب » (٣) . ولقد قابل المصريون هذا
التصريح بغضب وحنق ، معتبرين أنه بمثابة إعتراف بالجرم ، من جانب حكومة
لندن ، فى تدخلها فى شئون مصر الداخلية .

ولقد أثار التصريح حماساً عارماً بين كل مستويات المفكرين المصريين ،
خاصة من هم على دراية أكثر مدى للتدخل البريطانى . فقد وصفته جريدة
الأهرام ، الصادرة فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ ، « بأنه يعد من شر ما إبتليت به البلاد

---

(١) قال محمد محمود فى خطبته : « ان الأساس الوحيد لعقد إتفاقية ممكنة
بين إنجلترا ومصر يكمن فى فهم واضح قائم على إحترام حقوق مصر
وسيادتها ، ... .

أنظر : المصور (مجلة) — عدد ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ . ص ١٢ .

(٢) محمود سليمان الغنام ـ المعاهدة المصرية ـ الانجليزية ، دراسة من الوجهة
العلمية ، ص ٩ .

(٣) عفاف لطفى السيد — المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

فى جهادها » . وهذا ما دفع مصطفى النحاس فى إجتماع الوفد الذى عقده فى ١١ نوفمبر بمناسبة عيد الجهاد ، بأن يعلن الحرب على الانجليز ، وإعادة النظر فى موقفه من الوزارة التسليمية (١) . وناشد النحاس الأمة بألا تتعاون مع إنجلترا ، طالما أنها تعتدى على الدستور ، وعلى إستقلال مصر . كما طالب أيضاً وزارة نسيم بأن تستقيل ؛ وإذا لم تستقل فإن الوفد لن يساندها بعد اليوم ؛ وسيستمر فى معارضة أية وزارة تقبل التعاون مع الانجليز ، وتعمل ضد إرادة الأمة .

وفى نفس اليوم ألقى مكرم عبيد كلمة فى الطلاب الذين تجمعوا فى النادى السعدى ، وكرر لهم وجهة نظر الوفد . وإندلعت المظاهرات مرة أخرى ، وشملت هذه المرة ، العمال والطلاب معاً . وإستمر الطلاب فى التظاهر طوال شهر ديسمبر حاملين شعار (الإستقلال ، والحرية ، والدستور) ، وضاق الشباب بتفكك الأحزاب وتناثرها ؛ وقام فريق منهم بسعى حثيث للدعوة إلى الإئتلاف . وتم ، تحت ضغط الرأى العام والمظاهرات التى راحت تنادى به ، تأليف ما سمى « بالجبهة الوطنية » ، فى ديسمبر ١٩٣٥ ، من الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد ، ومعهم فريق من الساسة المستقلين . وصاغ ممثلوها إعلاناً قدموه للملك ، فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، طالبوه فيه بالعودة إلى دستور ١٩٢٣ ، وبتسوية مع بريطانيا على أساس محادثات النحاس - هندسن عام ١٩٣٠ (٢) . فأجابها الملك إلى ما طلبته وأصدر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥ أمراً ملكياً بإعادة الدستور . وكانت الوزارة لاتزال قائمة ، وكان من المقرر أن تجرى

---

(١) عاطف عبد المقصود — المرجع السابق . ص ٢٣٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية . ج ٢ . ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .

وزارة نسيم الانتخابات ولكن الأحزاب غير الوفدية إعترضت على ذلك ؛ فقدم نسيم إستقالته فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ . وكان كل ذلك معبراً عن الإصرار على النظام الدستورى البرلمانى ، وفى مواجهة إنتشار الخطر السلطوى والفاشستى فى البلاد .

وعم الوفد والأحزاب فرح عظيم ؛ ولقب مكرم عبيد فى إبتهاج ، محمد توفيق نسيم بأنه « أذكى عجوز فى مصر » (١) . وكان من المتوقع أن تجرى الانتخابات عقب ذلك فى خلال بضعة أشهر ، وكان من المتوقع بلا شك أنها ستعود بحكومة وفدية إلى الحكم مع أغلبية ساحقة ؛ وبدأ ، طلاب الثلاثينات ممن خاب أملهم فى قادتهم ، يعملون بحرية تامة ، وفى إتجاه متعارض مع إتجاهات الوفد ، وبذلك طرحوا مشكلة أن تحريكهم لم يعد بذى فائدة للوفد . وفى محاولة لجمعهم تحت تنظيم أكثر حزماً ، نبعت فكرة إنشاء رابطة الشبان الوفدية ، المعروفة بإسم (القمصان الزرقاء) . خاصة وأن الوفد كان قد إستخدم هذه النشئة بإيجابية منقطعة النظير فى الضغط على الانجليز بشدة (٢) .

وكان إستخدام هذه التشكيلات الجديدة التى ظهرت ، يدل على أن هناك تشكيلات « شبه عسكرية » قد نبتت فى داخل الوفد نفسه ، وأن هناك إستعداد عند بعض قطاعاته ، للتجاوب مع مبادىء « العمل » ، ومبادىء « تنظيمات الشباب » ، وبقمصان ملونة كذلك ، رغم أن معركة الوفد الأساسية كانت تتمثل فى ذلك الوقت فى « الدستور » ، والحياة البرلمانية السليمة ، وعلى أساس النظم الديمقراطية الموجودة فى الغرب ، وليس فى الدول الفاشستية والنازية .

---

(1) F. O. , 19077 - 37 - 18 Decem 1935.

تقرير من سيل كامبل إلى روبرت فانسيتارت فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ .

(٢) مصطفى النحاس جبر وعلى شلبى . المرجع السابق . ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

وعلى أى حال ، فلقد إستخدم الوفد هذه التنظيمات الخاصة به ، وهى رابطة الشبان الوفديين ، فى الوقوف فى وجه تنظيمات القمصان الخضراء . فعالج الداء بالداء ، وإلى أن يحين الوقت لتصفية هذه التشكيلات ، والاصرار على النظام الدستورى برلمانى .

وفى ذلك الوقت كانت القضية المطروحة ، وفى ظل الأخطار الداخلية والخارجية ، هى ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية مع بريطانيا ، لتسويه نقط الخلاف ، وتدعيم إنتماء مصر السياسى ، وعلى أساس مصلحة مصر قبل أى شىء .



الفصل التاسع

معاهدة ١٩٣٦

كانت ظروف مصر الداخلية تتطلب منها ضرورة المحافظة على الأوضاع
اا لمبيمة التي تقبلها الغالبية العظمى من أبناء البلاد، والتي تتمثل في ضرورة تحديد
اا نون الأساسي بالدستور الذي إرتضته الأمة، وهو دستور ١٩٢٣، وضرورة
إ دة تطبيقه، وكان هذا يمثل ضماناً للإتجاه البرلماني الدستوري في البلاد، ووقفاً
- كه المد الفاشستي فيها.

وكان نفس الإتجاه يتطلب، على الصعيد الوطني، ضرورة إيجاد حل مقبول
با مصر وبريطانيا العظمى، بشأن العلاقات الموجودة بين الطرفين، والرواسب
اا تراكمت على قضية إستقلال مصر، وأوضاع السودان، والمتحفظات، ومركز
اا جانب في مصر، والإمتيازات التي كانوا يتمتعون بها، وبشكل ينقص من
اا ستقلال الفعلي للبلاد.

وكانت الأوضاع الموجودة في المنطقة، وزيادة الأخطار الفاشستية تجبر كل
م مصر وبريطانيا على ضرورة التفاهم، ما دام هناك خطر مشترك يهدد الطرفين
اا خاصمين: فمن الأخطار الخارجية التي هددت مصر والسودان، نصل إلى
ال تخابات وعودة الوفد، ومنها إلى المفاوضات ونصوص المعاهدة. وأخيراً،
هم أجابت هذه المعاهدة على الأماني القومية لمصر، وهل جاءت مطابقة لمصالحها؟

١ - زيادة الأخطار في منطقة الشرق الأدنى:

كانت القوات الإيطالية قد تمرست في طرابلس الغرب وبرقة؛ وتمكنت
بو ائلها وبتعاون السلطات البريطانية في مصر من إقفال الحدود الغربية لمصر،

والإستيلاء واحة الجغبوب والقضاء على المقاومة الوطنية التى حمل لواءها عمر المختار حتى النهاية فى سنة ١٩٣١ . وكانت قوات إيطاليا الفاشستية قد إستغلت قواعدها ومراكزها فى الاريتريا والصومال الإيطالية للهجوم على الحبشة، ونجحت فى ضمها وإنشاء الإمبراطورية الإيطالية ، رغم وجود عصبة الأمم . وكانت قد بدأت فى مطالبة كل من فرنسا وبريطانيا بإعادة النظر فى الحـــدود المشتركة بين مستعمراتها ومناطق نفوذ هاتين الدولتين . وكانت تتحدث عن ضرورة قيامها بدور فعال فى شئون الشرق الادنى، وتسمى البحر المتوسط بأنه بحر الإيطاليين، أحفاد الرومان . ولم يكن خافياً على أحد أن إيطاليا ، رغم طول سواحلها التى قد تتعرض لهجوم الأسطول البريطانى . كان يمكنها أن تهجم من ليبيا على مصر، ومن إثيوبيا على السودان ، وتكمل بذلك إمبراطوريتها التى كانت تحلم بها . ولقد كان مركز الجالية الإيطالية فى مصر بالذات مركزاً له لون خاص من الناحية السياسية ، وكانت هذه الجالية تقوم بنشاط كبير . وتمثل عنصر تهديد للنفوذ البريطانى فى مصر . ولذلك فقد كان على الإمبراطورية البريطانية أن تجد حلا يساعد على تسوية الخلافات المصرية البريطانية ، وتخلق بذلك جماعة أو طبقة من المتعاونين معها ، يمكنها أن تستخدمهم ،أو تستند اليهم ، فى السيطرة على البـــلاد .

وفى هذا المناخ ، كانت الجبهة الوطنية قد تقدمت ، فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ ، بطلب إلى المندوب السامى البريطانى طالبت فيه حكومة لندن ، بأن تعلن عن إستعدادها لعقد معاهدة مع الحكومة المصرية، على أساس مفاوضات النحاس — هندرسن ١٩٣٠ ، فرفع لامبسون الطلب إلى حكومته، وعندئذ واجهت حكومة لندن ثلاث خيارات :

أولا : أن تعرض معاهدة تحالف ، من فقرتين، بين البلدين تتضمن إعترافاً

من جانب الحكومة المصرية بحق إنجلترا فى الإحتفاظ بقوات فى مصر لتأمين المواصلات الامبراطورية ؛ ويمكن التحلل من التحفظات الأربعة فيما بعد، بالرغم من أن الإمتيازات الأجنبية يمكن إلغاؤها ؛ ولكن مصر لا تقبل تحالفاً عسكرياً .

ثانيا : عرض مسودة معاهدة كاملة .

ثالثا : التأجيل ؛ بدعوى أن الوقت الراهن غير مناسب لإجراء مفاوضات بسبب الأزمة التى خلفتها الحرب الإيطالية الأثيوبية ، ولكن عندما يسمح الموقف الدولى بعقد مثل هذه المعاهدة فإنه يمكن إعتبار عقدها مناسباً ما دامت مصر تحافظ على السلام والنظام داخل حدودها (١) . وكما سنرى أنه وفى النهاية وافقت الحكومة البريطانية على الإختيار الثانى ، إذ أنه كان يتمشى مع مصالحها الإمبراطورية . فأعطى الضوء الأخضر من أجل الإنتخابات ، وعودة الوفد .

٣ - الانتخابات وعودة الوفد :

بعد إستقالة وزارة محمد نسيم ، فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، حاول الملك أن يؤلف وزارة إئتلافية من الأحزاب، لتشرف على الانتخابات ، ولكن ما لبث أن ظهر صدع فى (الجبهة الوطنية) ، عندما إكتشف بعض زعماء الوفد ، أن محمد محمود إستقبل زعماء الطلبة فى داره ، وقدم لهم مبالغ مالية للوقوف بجانبه، ومع حزب الأحرار الدستوريين ، ضد الوفد (٢) . فرفض الوفد فكرة الوزارة الإئتلافية، وأصر النحاس على وزارة وفدية .

(١) تقرير أنطونى إيدن ، أول أبريل ١٩٣٦ . F.O., 19077/371.
Report Anthony Eden, 1 Aprel 1936.

(٢) F.O., 20097/371. Jan, 1936

وكادت الجبهة الوطنية أن تنهار ؛ غير أن بعض الساسة المستقلين قاموا بمفاوضات بين كافة الأحزاب ، وتوصلوا على ضوئها ، فى النهاية ، إلى الإتفاق على :

أ ـــ يقوم ملك البلاد بتعيين وزارة محايدة لإجراء الإنتخابات .

ب ـــ تبدأ المفاوضات فوراً مع حكومة لندن .

جـ ـــ يتشكل الوفد المفاوض من : إسماعيل صدقى ومحمد محمود وحلمى عيسى وعلى الشمسى وحافظ عفيفى وعبد الفتاح يحيى واحمد حمدى سيف النصر واحمد ماهر ومحمود النقراشى وواصف غالى وعثمان محرم ، والجميع يكونوا تحت رئاسة مصطفى النحاس .

د ـــ موعد إجراء الانتخابات شهر مايو ١٩٣٦ .

هـ ـــ يختار على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى ، رئيساً للوزارة المؤقتة (١) .

وفى ٣٠ يناير ألف على ماهر باشا ، وزارته ، وفى ١٣ فبراير صدر مرسوم بتعيين وفد لمفاوضة الحكومة البريطانية ، من أجل الاتفاق على المسائل المتحفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير . وسارت الحوادث بسرعة . وقبل الانتخابات ، مات الملك فؤاد فى ١٨ أبريل ١٩٣٦ ، فى سن الثامنة والستين ، وخلفه على العرش إبنه الملك فاروق الذى كان لا يزال قاصراً .

---

(١) Has'an Ahmed Ibrahim; The 1936 Anglo-Egyptian Treaty, an historical study with special reference of the contemporay situation in Egypt and the sudan., Khartoum universty press, 1976.

٣ ـ المفاوضات :

ولقد جرت المفاوضات منذ ٢٤ فبراير ١٩٣٦ ، حيث أبلغ السير مايلز لامبسون، رئيس الوزراء المصرى، على ماهر باشا ، أن وزير الخارجية البريطانية قد خول له ، أى المندوب السامى البريطانى ، إبلاغ حكومة القاهرة أنه سيتولى إجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، ويعاونه فى ذلك السير وليم فيشر ، قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط، واللفتنانت جنرال سيرجورج وير ، القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، ومريشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام ، قائد قوات الطيران الملكية فى الشرق الأوسط ، والمستر كيلى ، مستشار دار المندوب السامى ، والمستر سمارت السكرتير الشرقى بها ؛ وأن السير أميرال ريكس سيعاون السير وليم فيشر ، ويحل محله عند غيابه (١) .
وفى ٢ مارس عقدت جلسة إفتتاح المحادثات بقصر الزعفران ، وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فى يوم ٩ مارس ، وتوالت الجلسات بين الفريقين إلى أن عرضت عقبات ، فإستبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس ، بالسير دولى وهو الذى خلفه فى قيادة أسطول البحر المتوسط (٢) .

وفى ٢ مايو ١٩٣٦ أسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية ، فتولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة ، للمرة الثالثة ؛ وكان وضع فاروق بإعتباره قاصراً ،

---

(١) F.O. 371/20100.; N.J. 1633/`/16, Minuteky Ronald Campbell, the Read of the Egyptian Department at the F.O. on the Maison detre of the Forth Coming Conversations with the Egyptian Treaty Delegation, 20 February 1936.

(٢) F.O. 371/20100, N.J: 1633/2116.

سبباً فى إنشاء مجلس للوصاية على العرش[١] . وإبتهجت مصر بالملك الجديد ، وبالانتخابات ، وبالوفد . وصار فاروق ، الذى كان شاباً وسيماً ، وتحوطه مشاعر الفتنة ، أشبه بأمير من أمراء « الميثولوجيا » ، مما جلب تملق مواطنيه له ؛ وكانوا على إستعداد أن يروا فيه كل فضيلة إفتقدوها فى أبيه .

وكان الوفد على يقين من أن هـــذا هو الوقت المناسب الذى سيحقق فيه الهدف ، الذى وضعه الزعيم سعد زغلول منذ عام ١٩١٩ ، وهو التفاوض على إبرام معاهدة مع بريطانيا ، تعطى مصر إستقلالا حقيقياً .

وكانت المفاوضات قد توقفت فى نهاية مارس ١٩٣٦ ، وإستدعت سفر السير مايلز لامبسون إلى لندن فى ٢ يونية ، حيث مكث بها حتى يوم ٢٩ يونية ١٩٣٦ [٢]. وإستمرت المباحثات فى قصر أنطونيادس فى الاسكندرية طوال شهر يوليو . وفى ٢٤ يوليو ، تم الاتفاق على النصوص العسكرية . وفى هذه الأثناء ، كان أمل الأحرار الدستوريين فى إبرام معاهدة تسوية هو أن يؤدى ذلك إلى الاقلال من خطر الوفد تماماً ، وبالتالى إلى الاقلال من الحاجة إلى

---

(١) قال النحاس بعد أن فاز فى الانتخابات التى أجريت فى ٢ مايو « أن البرلمان لن يوافق على ترشيح زيور باشا لمجلس الوصاية » . ووجد الزعماء حلا وسطاً بإختيار محمد شريف صـــبرى (خال فاروق) ، وبذلك أصبح المجلس مكونا من : الأمير محمد على وعبد العزيز عزت وشريف صبرى ، ووافق البرلمان على هذا الاختيار .

أنظر : F.O. 407/219, No 77.

Lampson to Eden, May 5th 1936 tel : 388.

(٢) F.O. 371/20110, No. 868, Kelly to Eden, 11 June 1936

ة بجمهم للشعب ، وإلى التخفيف من قلاقلهم . وبشكل عام إفترضت الأحزاب
أ' سينجم عن توقيع معاهدة تسوية تحطيم للمعارضة .

وإنتقلت المحادثات إلى مسألة السودان، وإشترك فيها السير ستيوارت سايمز،
ح كم عام السودان ، والذى حضر بالطائرة من لندن ؛ وتم الاتفاق على نصوص
ه ه المسألة فى أول أغسطس ١٩٣٦ .

وكان السير ستيوارت سايمز ، قد قدم مذكرة سرية عن المعاهدة ، ذكر
ف ا أنه من الضرورى ، على ما ظهر من الاتجاه العام للمفاوضات ، أن « لا نذكر
ا' دعاءات المصرية الجديدة ؛ على أن مصر مسؤولة عن إقامة حكومة تعمل على
ر اهية شعب السودان » (١) ؛ وذلك لأنه ، دون أن تصدر بعض الأفعال التى
ت ل على إعتراف البريطانيين بذلك ، لا يمكن للحكومة الوفدية أن تجد تبريراً
ل ه المعاهدة أمام جماهيرها وأنصارها . ولذلك رؤى أن يتم الاعتراف بحقوق
م ر ، من ناحية المبدأ والظاهر ؛ وأن لا يقلل عملا من نفوذ الادارة
ال يطانية .

ثم إنتقلت المحادثات إلى مسألة الامتيازات الأجنبية ، والمسائل الأخرى :
ف الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد،
م جانب ، وبين السير مايلز لامبسون وزملائه ، من جانب آخر، فى ١١ أغسطس

---

(١) F.O, 371/20114, Enclosure in No. J 6375/2/16
Note by C.E. Sandars, Symes Private Secretary. on th
Historical Antecedents of the Propasal for the Appoin
tmement

١٩٣٦ (١) . ولقد أبلغ لامبسون ، فى هذه الجلسة ، مصطفى النحاس ، بأنه قد وصلته برقية من حكومته ، أعربت فيها من سيادتها ، بإستقبال أعضاء الهيئة المصرية فى لندن ، خلال الفترة من ١٧ — ٣١ أغسطس ١٩٣٦ (٢) . ووافق النحاس على الدعوة .

وسافر الوفد المصرى إلى لندن يوم ٢٠ أغسطس ، وفى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو ، بوزارة الخارجية البريطانية ، بعد أن صيغت المعاهدة فى شكلها النهائى .

ولقد إشتملت هذه المعاهدة على شروط مجحفة بمصر وبالسودان وربطت البلاد بعجلة الامبراطورية البريطانية لمدة عشرين سنة ولم يكن من حق أحد من الطرفين أن يطلب تعديلها قبل مضى عشرة سنوات ، وحتى فى حالة التعديل فإن بقاء القوات البريطانية فى مصر ونظام الحكم فى السودان كانا مستعدين من مثل هذا التعديل ، أى الشروط المتعلقة بها كانت شروط أبدية .

٤ - نصوص المعاهدة :

أما من ناحية الشروط العسكرية فقد نصت على نقل القوات العسكرية البريطانية من المناطق التى كانت تحتلها إلى منطقة تشتمل مع مناطق تدريب الجنود على منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبى والشرقى من مديرية الشرقية وتصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة . وحدد

---

(١) F.O. 371/20116, No. 77 (Saving).
Lampson to Eden, 11 August 1936.

(٢) أهرام ١٢ أغسطس ١٩٣٦ ، العدد ١٨٥٦١ ، السنة (٦٢) .

عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندى من القوات البرية ، وأربعمائة طيار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الادارية والفنيـة ، وذلك فى مدة السلم . أما فى مدة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة، فلانجلترا أن تزيد عدد قواتها دون أى تحديد . وكان الخوف من وقوع مثل هذه الحالة الدولية المفاجئة يسمح لبريطانيا بعدم تحديد عدد قواتها حتى فى وقت السلم . ولقــــد إشترطت بريطانيا على مصر فى هذه المعاهدة أنها لن تنقل قواتها إلى المناطق الجديدة إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمنشآت الصالحة ، وفقاً لأحدث النظم لاقامة مثل هذه القوات البرية والجوية البريطانية ، وكان على مصر أن تزود هذه القـواعد بالمياه وتوفر أسباب الراحة للبريطانيين وتغرس لهم الأشجار وتهيىء الملاعب وتبنى المساكن للمتزوجين وتنشىء مستوصفاً على ساحل البحر المتوسط . وكان على مصر ، علاوة على ذلك، أن تنشىء لبريطانيا الطرق الحربية اللازمة لتحركاتها من الاسماعيلية إلى الاسكندرية ، ومن الاسماعيلية إلى القاهرة ، ومن بورسعيد إلى الاسماعيلية فالسويس ، ومن جنوب البحيرات المرة إلى الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس ، تنشؤها من مادة صلبة ، وتقوم بصيانتها حتى تتمكن قوات الدولة الحليفة من التحرك عليها ، وبسهولة . هذا علاوة على طرق حربية أخرى فى مصر العليا ، من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل ، ومن قوص إلى القصير ومن قنا إلى الغردقة. كان من حق القوات الجوية البريطانية المعسكرة فى منطقة القنـاة أن تستخدم سماء مصر كيفما شاءت مع منح نفس الحق لسلاح الطيران المصرى فوق كل أراضى بريطانيا العظمى ! ! إنها المساواة القانونيـة بين الطرفين الساميين المتعاقدين : لقد تعهدت مصر فى هذه المعاهدة بإنشاء المطارات البرية والمائية فى كل مكان تطلب منها بريطانيا إنشاء مطار فيه ، وإلتزمت مصر بأن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة فى أراضيها وموانيها ومطاراتها

وطرق مواصلاتها للقوات الإمبراطورية ، وكان عليها أن تعلن الأحكام العرفية ، وتسيطر على الأنباء ، وتضع المواصلات السلكية واللاسلكية فى خدمة الإمبراطورية البريطانية .

لقد نعت رئيس الوفد هذه المعاهدة بأنها معاهدة ود وصداقة ، معاهدة شرف وتحالف ، ولم تكن هناك أى معاهدة فى العالم ، بين دولتين مستقلتين ، تشتمل على مثل هذه الشروط .

أما بالنسبة للسودان فقد جعلت هذه المعاهدة منه مستعمرة بريطانية، تحرسها جنود مصرية ، تحت إمرة الحاكم العام البريطانى . ذلك أن المعاهدة قد نصت على إستمرار إدارة السودان طبقاً لإتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وعلى أن يواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين ، مباشرة السلطات المخولة له . كان ذلك إقراراً لهذه الاتفاقية التى أرغمت مصر على التوقيع عليها ، وكان إقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو فصل السودان عن مصر ، وإقرار لهذا الوضع الذى طالب الوفد نفسه سنة ١٩٣٠ ببطلانه . ورغم إستناد بعض المؤرخين إلى التضحيات الكبيرة التى قامت بها مصر والسودان ، سواء فيما يخص الميزانية أو ما يخص الجيش وعدد ضحاياه فى السودان (حوالى ٨٠ ألف جندى) ، واستناد البعض الآخر فى بريطانيا ، وخاصة من المستعمرين ، إلى « حق الفتح » إلا أن حق الأمةالسودانية قد أهدر إهداراً تاماً فى هذه المعاهدة ، وفى غير صالح أحد ، إلا قوات الاستغلال والاستعمار الخارجية ، وأعوانهم فى داخل البلاد .

على أى حال فقد نصت هذه المعاهدة على إعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر تدخل فى إختصاصات الحكومة المصرية دون سواها ، ونصت كذلك على إعتراف بريطانيا بأن نظام الإمتيازات الأجنبية لم يعد يلائم

روح العصر ، وكل هذا الاعتراف أساساً لإلغاء هذا النظام الجائر ، بعد فترة إنتقالية . ولقد وافق البرلمان على هذه المعاهدة رغم أنها كانت تخدم مصالح بريطانيا ، وتسخر مصر فى خدمة الإمبراطورية البريطانية . وافق النواب عليها ، ومعظمهم كان ينادى ببطلان هذه الشروط ، حتى وإن كانت مؤقتة . وافقوا عليها هذه المرة مع أنها كانت قد أصبحت مؤبدة أو شبه مؤبدة . ولقد أذعن الجانب المصرى فى المفاوضات رغم أن الظروف الدولية الخارجية كانت تسمح له بالحصول على شروط أكرم من ذلك . فهل هى الزعامة المطلقة؟ أم هى ضرورة التوقيع على وثيقـــة ما ؟ أم هى ارتباط مصالح من قام بالتوقيع عليها بمصالح الإمبراطورية البريطانية ؟ سواء أكان ذلك الإرتباط ثقافياً أو نفسانياً أو إقتصادياً ؟ .

لقد كانت الفرحة شاملة فى البلاد وبدون أى سبب إلا أن الوفد قد وقع على معاهدة التحالف والشرف ، رغم ارتفاع أصوات الأحرار والمفكرين من أعضاء الحزب الوطنى وفقهاء القانون الدولى . واستندت الحكومة إلى هذه المعاهدة لكى تعمل على إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو بسويسرا سنة ١٩٣٧ . ودخلت مصر عضواً فى عصبة الأمم ، فى جنيف ، بعد أن زكتها بريطانيا لذلك ، رغم أن هذه العصبة كانت فى دور الاحتضار . وهكذا نجد أن مصر قد استمسكت بالقشور دون اللب . أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وبدون شروط ، إلا ارتباطها المطلق مع بريطانيا . وكان هذا الزواج الكاثوليكى بين الدولتين أكبر دليل على التكامل أو التكافل وفى شكل بعيد كل البعد عن الاستقلال .

ولعل الوضع الدولى هو العامل الأساسى الذى أملى على وفد المفاوضة قبول معاهدة أعطتهم بنوداً لا تزيد كثيراً عن البنود التى كانت قد قدمت لهم منذ عشر

سنوات . ومع ذلك ، فقد كانت لدى حكومة الوفد الرغبة فى تقديم تنازلات ، كما كان الوضع أيضاً بالنسبة لبريطانيا : فيبدو أن إنشغال بريطانيا المتزايد بالمحور ، وخاصة مع الوجود الايطالى فى ليبيا وإتيوبيا ، قد جعلها تنادى بالتسوية ، وكان كل من الطرفين على إستعداد للوفاق .

وعلى أى حال فقد كانت للمعاهدة نتائج مباشرة على الأوضاع فى السودان ...

٥ ـ المشاكل التى أعقبت المعاهدة فى السودان (١) :

كانت التجارب السابقة قد أظهرت أن السودان يمثل عقبة رئيسية أمام إتفاق مصر وبريطانيا على حل بشأنه . وفى عام ١٩٣٤ ، كان ملك إنجلترا قد أكد للسير مايلز لامبسون أنه من المقرر أن تبقى حكومته على عهدها التى قطعتها على نفسها « لمشايخ السودان » ، وأن تحافظ (٢) . وبعد المعاهدة ، أصبح على الحاكم العام البريطانى للسودان أن يستمر فى مباشرة سلطاته كما كان يباشرها فى الماضى ، وأصبح على مفتش عام الرى المصرى فى السودان أن يحضر مجلس الحاكم العام ، وينضم أحد الضباط المصريين إلى إدارة أركان حرب الحاكم العام ، كما اصبح مسموحا للجيش المصرى المشاركة فى الدفاع عن السودان . ولقد إتفق الطرفان على أن الغاية الأولى لإدارتها للسودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وفى ذلك الوقت ، كانت الحكومة البريطانية مصممة على وضع حد لنفوذ الأنصار ، ثم واجهتها بعض المشاكل التى ترتبت عن جراء عقد المعاهدة البريطانية المصرية ، فى أغسطس ١٩٣٦ . ولقد نوقش الأمر فى إجتماعات المديرين ، التى

---

(١) د. نعيم خالد .
(٢) مذكرات كيلرن ـ ص ٣٢ .

عقدت فيما بين نوفمبر وديسمبر ١٩٣٦ بالخرطوم ، والتى تقـــرر فيها الحد من سلطة زعيم الأنصار ، السيد عبد الرحمن المهدى . فقد ورد فى مذكرة لمدير المخابرات ، فى ديسمبر ١٩٣٦ ، تم توزيعها على إجتماع للمديرين ، بأن السيد عبد الرحمن على إتصال بالمتعلمين فى جميع المستويات والمراحل، وقد عقد روابط صداقة بهم ، خاصة بالمآمير والقضاة ونظار المدارس . وسواء فى المدن والقرى، « إكتسب نتيجة ثروته الهائلة الحديثة ، وما فطر عليه من زعامة موروثة،تأييد معظم أبناء الطبقة المتعلمة » واستطاع أن يسلب المركز الأول للاحترام من السيد على الميرغنى . وكان من رأى المدير أن الحكومة إن عاملته كسياسى غير مرغوب فيه ، فإنها « ستجبر عدداً كبيراً من المتعلمين ـ الأغلبية فى المستقبل ـ على الوقوف ضد سياستها » (١) . ونوقشت المذكرة التى قدالها سايمز عن المعاهدة وأكد سايمز « أن الباب أضحى أقل مواربة لدخول المصريين عما كان عليه الحال من قبل» ، وإستطرد ليؤكد « . . . ليس من المأمول ألا يتطلع السياسيون الشبان من السودانيين ، إلى مصر كمصدر للاشعاع الوطنى والفكرى » ؛ بيد أن العلاج فى نظره كان هو « أن السلاح الطبيعى لصد النفوذ الأجنبى ــ المصرى ــ غير المرغوب فيه ، هو تشجيع الحركة الوطنية » (٢) ؛ وأن عودة النفوذ المصرى للسودان جعل من الضرورى ـــ فى نظره ـــ أن يكسب جانب المتعلمين السودانيين سياسياً ، بوجه عام ، وليس عن طريق إشباع تطلعاتهم للوظائف الحكومية فحسب . ولكى يتجنب تكرار التحالف بين السودانيين والمصريين الوطنيين ، مما أدى ثورة ١٩٢٤ ، ثورة اللواء الابيض ، ولكى يغرى الخريجين

---

(١) جعفر محمد على ـ المرجع السابق ـ ص ٢٧٠ .

(٢) مذكرة سايمز السرية عن معاهدة ١٩٣٦ .

بالتعاون مع الادارة البريطانية على أساس سياسة (السودان للسودانيين)، إتجه ذلك الحاكم العام إلى تشجيع الخريجين لتنظيم أنفسهم فى هيئة مؤتمر وطنى ذى صفة تمثيلية .

ولقد تعاونت السلطة الحاكمة فى عهده مع صفوة المتعلمين فى السودان . فلقد ذكر للمديرين أن المعاهدة إعترفت فى الواقع بأن الإتفاقية الأولى للحكم الثنائى قد نتج عنها « إقامة حكومة مستقلة للسودان لتباشر سيادة ثنائية . . . فى شكل حكم إدارى لتوفير الرفاهية للسودانيين » ؛ وأن ذلك تطلب دون شك « إستمرار إرشاد السياسة البريطانية ، وتفضيل البريطانيين فى الوظائف العمومية الكبرى » . . . غير أن تلك المعاهدة قد تطلبت ، كما أصر الخريجون ، « إقراراً رسمياً بتطلعات الوطنيين السودانيين ، التى يمكن أن تؤدى إلى طلب تمثيل وطنى أوسع ، والمساهمة فى إدارة البلاد ، بل المطالبة بفرص أكثر للتعليم العالى » . وأخطر المديرين بأن المعاهدة قد وضعت الحركة الوطنية السودانية « لأول مرة ، على المسرح السياسى العالمى » (١) ؛ ذلك لأنها إستثارت المطالب الوطنية للشورى والنظام البرلمانى ؛ كما أنها تطلبت إزدياد الحاجة لإتصال الإدارة بالرأى العام ، لإكتساب التأييد لسياستها .

وكان من العسير رفض المطالب الوطنية فى إمبراطورية تؤمن بالديمقراطية(٢)، وفق رأى سايمز . ورغم أن نظام الحكم فى السودان كان ساعتها أوتوقراطياً ، إلا أن سايمز كان يعتقد بأن عهود مثل تلك النظم الطبقية قد دلت وإنقضت إلى الأبد. ويمكن أن يستظهر ما كان يطالب به الوطنيون ، وما كانت الحكومة مستعدة

(١) مداولات مديرى المديريات الشمالية — ١٩٣٦/١١/٢٩ .

(٢) مداولات مديرى المديريات الشمالية — ١٩٣٦/١١/٢٩ .

لتقديمه لكسب تأييدهم ، من ثلاث مذكرات أرسلها الحاكم العام إلى المديرين فى أواخر عام ١٩٣٦(١). وفضلا عن ذلك،لم يهمل الجانب الدعائى للسياسة الجديدة، إذ أشار سايميز إلى الموظفين الإنجليز بأن يكونوا أكثر صراحة أو إتصالا وتعاطفاً مع الموظفين السودانيين المرؤوسيين لهم ؛ كسبا لصداقاتهم ! ولكن أهم أسلوبين إقترحها لكسب الوطنيين كانا : الإعتراف بهيئة للخريجين والتعامل معها كممثل لهم ، من ناحية ؛ والسماح للمواطنين بمساهمة أعظم فيما يتعلق بالمجالس البلدية والحكومة المحلية ، من ناحية أخرى.

٦ ـ المعاهدة فى الميزان :

وعلى أية حال . . لقد إمتدح مصطفى النحاس بنود المعاهدة ، « بأنها أحسن ما يمكن الوصول إليه وقت توقيعها » ؛ ولما عاد من لندن أعلن أنها معاهدة شرف وإستقلال » . ولم تكن هناك أى معاهدة فى العالم ، بين دولتين مستقلتين تشتمل على مثل هذه القيود . لقد أهدر حق الأمة السودانية إهداراً تاماً فيها، فى غير صالح أحد ، إلا قوات الإستغلال والإستعمار الخارجية ، وأعوانهم فى داخل البلاد ، كما ذكرنا .

وكان الأحرار الدستوريون هم أكثر الساخطين على المعاهدة التى لم تعط فى إعتقادهم ، لمصر إستقلالها التام ؛ وصمموا على الإحتفاظ بحقهم فى الاستمرار فى « النضال من أجل الاستقلال بلا قيود » بعد التصديق على المعاهدة(٢). ولقد إعتبر محمد محمود المعاهدة ، خطوة فى سبيل الاستقلال التام ، لأنها على الرغم مما لها من مزايا مؤكدة ، إلا أن لها بالمثل مضارها المؤكدة ؛ إذ وضعت مصر فى

---

(١) جعفر محمد على ــ المرجع السابق . ص ٢٨٣ .

(٢) محمد حسين هيكل ــ مذكرات فى السياسة المصرية . ج ١ . ص ١٤٧ .

وضع حرج ، بأن ألزمتها هى نفسها بمساعدة بريطانيا فى أوقات الأزمة العالمية؛ كما فرضت عليها أن تنشىء طرقاً لأغراض عسكرية ، مما سيلقى عبئاً إقتصادياً ضخماً على كاهل مصر ، التى تخلصت فقط بالكاد من الأزمة الاقتصادية .

وكان الشعور العام بين المصريين،من متعلمين وطلاب ومفكرين وسياسيين، بل حتى بين المعتدلين ، شعوراً بإقتناع محدود بالمعاهدة ، لأنه كان واضحاً أن بنودها سمحت بإستمرار الاحتلال العسكرى البريطانى ، ولو أنه كان بأسلوب أقل إستفزازية مما كان عليه الوضع فى الماضى،طالما أن الجنود والضباط الانجليز سيكونون بعيدين عن الانتظار،فى منطقة القنال . ولكن فى الواقع كان وجود القوات العسكرية البريطانية محسوساً جداً فى مصر .

والطريف فى أمر هذه المعاهدة ، أن فريق من الساخطين كذلك ، كان من غير المصريين ؛ وإن كان ذلك السخط لاسباب مختلفة تماماً عن تلك التى أبداها المصريون ، فكان فريق الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر ، لأنها كانت قد مارست ، ولمدة تقرب من مائة عام السيادة فى الحياة الاقتصادية والتجارية فى البلاد ، دون الالتزام بقوانينها وبدون أن تدفع ضرائبها (١) . ولقد واجههم الآن وضع سيفقدون بموجبه مكانتهم المتميزة،وسيتظاهرون إلى الخضوع لقوانين ولوائح مصر ؛ وعليهم أن يلجأوا إلى المحاكم المحلية للتقاضى بدلا من اللجوء إلى المحاكم المختلطة ، التى كان فيها بعض القضاة أجانب ؛ أو إلى المحاكم القنصلية ، فى القضايا الجنائية . ولقد بدأت النتيجة كئيبة ، فى نظرهم ؛ وكان رد الفعل الفورى

---

(١) نبيل عبد الحميد سيد — النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، الهيئة العامة ، ١٩٨٢ ، القاهرة .
دراسة جيدة عن وضع الأجانب فى مصر قبل عقد المعاهدة وبعدها .

هو الاسراع فى تهريب رؤوس أموالهم من مصر . ومع ذلك فإن إلغاء الامتيازات الأجنبية يعتبر بحق أفضل المكاسب الداخلية لمصر ؛ لان هذا النظام كان عقبة فى سبيل تقدم البلاد ، وعدواناً محسوساً على سيادة الدولة وكرامة الأمة » . ولقد تحررت مصر بإلغائها من القيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر ، وأصبح فى مقدور البلاد أن تضع ميزانيتها على أسس مالية راسخة ، وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة .

وكانت حكومة لندن ، راضية تمام الرضا عن كل بنود المعاهدة ، حيث منحتها ضمانات عسكرية كانت فى حاجة إليها ، وبقيت إنجلترا تمارس الدور الذى فضلته دائماً ، كمرشد وناصح وأخ أكبر ؛ وكان فى إستطاعت بريطانيا أن تتدخل فى شئون مصر الداخلية ، إذا إستدعى الأمر ذلك ، تحت ستارة بيضاء ناصعة ، لحماية المصالح البريطانية » . ولأول مرة ، منذ قدوم بريطانيا بجيشها فى عام ١٨٨٢ لاحتلال البلاد ، صار وجودها فى مصر شرعياً ، وبمقتضى إتفاقية مبرمة فى حكومة مصر . ومع كل ذلك فإن « المعاهدة هيأت لمصر التمتع بالإستقلال الداخلى إلى الحد الذى سمح به الكفاح الحزبى فيها ، وإلى الحد الذى سمح به الكرم البريطانى ، فى تطبيق المعاهدة .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وإلى الحد الذى سمح به الكرم البريطانى بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من إنجلترا لحماية القصر الذى كان فى حمايتها من قبل المعاهدة » (١) — على الأقل — !

وكانت الفرحة شاملة فى مصر ، وبدون أى سبب ، إلا أن الوفد قد وقع

---

(١) عبد العظيم رمضان — المرجع السابق . ص ١٠٨ .

على معاهدة التحالف والشرف ، رغم إرتفاع أصوات الأحرار والمفكرين من أعضاء الحزب الوطنى وفقهاء القانون الدولى . وكان تعليق « روزاليوسف » على هذه المعاهدة ، من أروع الآراء التى قيلت عنها فى سخرية « . . . جون بول ينول الورود وجايب لى حزمة شوك .. فيها حنش قرصته ع القبر ترمينا ، بقى دى المعاهدة اللى حتحقق أمانينا . . يا وقعتى السودة . . . » (١) . وإستندت الحكومة إلى هذه المعاهدة لكى تعمل على إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو بسويسرا عام ١٩٣٧ . ودخلت مصر عضواً فى عصبة الأمم فى جنيف ، بعد أن زكتها بريطانيا لذلك . مع الأخذ فى الاعتبار أن العصبة كانت فى دور الاحتضار .

وهكذا إستمسكت حكومة الوفد بالتشور دون اللب . أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة وبدون شريط ، إلا إرتباطها المطلق مع حكومة صاحب الجلالة . وكان هذا الزواج الكاثوليكى بين الدولتين أكبر دليل على التكامل أو التكافل ، وفى شكل ، بعيد كل البعد عن الاستقلال ، الذى تشأ من أجله الوفد ، وحرك جماهير ١٩١٩ . ولذلك فإن معاهدة ١٩٣٦ كانت فى حاجة إلى مراجعة ، ومنذ أن تم التوقيع عليها ، ولظروف دولية وداخلية .

---

(١) روز اليوسف — القاهرة ١٩٦١ . ص ١٧٢ .

الفصل العاشر

إلى الحرب العالمية الثانية

مع التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ تغيرت العلاقة الموجودة بين مصر وبريطانيا وأخذت بشكل « الصداقة والتحالف » ، بعد أن كانت علاقة استقلال منقوص ، بناء على تصريح يصدر من طرف واحد ، ويحتفظ ببعض التحفظات لنفسه .

وكان رباط التحالف ، مع الصداقة يدل على إنتماء مصر إلى النظام الدستورى البرلمانى ، والذى كان فى تنافس ، وشد وجذب ، فى ذلك الوقت ، مع النظم النازية والفاشستية .

وكان الصانع الأول ، من الجانب المصرى ، لهذا الوضع الجديد ، وبناء على المعاهدة ، هو مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء المصرى ، ورئيس الوفد ، وعلى أسس كان قد تفاوض عليها ، فيما مضى ، مع هندرسون . فزادت هيبة مصطفى النحاس ، الذى لقب بلقب « الرئيس الجليل » ، وزادت مع ذلك سيطرة الوفد. ولقد كان من الطبيعى أن يقوم الوفد ، وهو فى الحكم ، بمحاولة لإرضاء أعوانه وأصدقائه ، بعد أن كانوا قد قاسوا من تعنت الوزارات السابقة ، وبناء على إنتمائهم الحزبى . وكان الطبيعى كذلك أن يخضع شخص مصطفى النحاس ، فى ذلك الوقت ، للكثير من النقد ، وحتى عمليات التجريح والتشهير، مادام المنافسون والخصوم قد ذوت نجومهم أمام نجمه . وكان من طبيعة النظام الليبرالى ، فى كل مكان ، إستخدام الدعاية ، والعمل على نشر مايسمى فى السياسة « بالفضائح » ، الأمر الذى لم تسلم منه دولة ، حتى من الدول العظمى فى ذلك الوقت . فهل يستمر الوضع على هذا الحال ؟

إننا سنشير من زيادة سيطرة الوفد، إلى عمل العصر على إقالة الوزارة الوفدية . ومع اعلان الحرب العالمية الثانية ، حاولت بريطانيا أن تجد على رأس حكومة مصر ذلك الزعيم ، مع ذلك الحزب الذى كان يدل على الاغلبية : فحاول بقية رؤساء الاحزاب الإشتراك مع الوفد فى وزارة إئتلافية ، حتى يشاركوا فى الحكومة ، وعلى حساب الوفد . وحين رفض مصطفى النحاس مثل هذه الوصفية إرتفعت الأصوات بـ ٤ فبراير ؛ والتى كان من الممكن كذلك أن تشكل فيها وزارة إئتلافية ، وتقع الطائلة على رؤوس الجميع .

١ ـ زيادة سيطرة الوفد ، وإقالة الوزارة :ـ

زادت الهالة المحيطة بالنحاس ، نتيجة لنجاحه فى التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى : فأصبح الرئيس الجليل ، رئيس الوفد ، ورئيس الأمة ؛ وظهر وكأنه يحتل مكاناً لم يحتله غيره من قبل . ولكن الأمور تطورت بسرعة ، وبخاصة مع زيادة نفوذه ؛ وبدأ فى محاربة كل من يحاول التعقل ، أو الإقلال من خطر عدم الالتئامات إلى الأقلية ، وطغيان شخصية الرئيس على ماعداه ، فوصفه خصوم الوفد بالإعتماد على الأغلبية البرلمانية فى شكل دكتاتورية وفدية. وضحى الوفد بالنقراشى ، وكان أحد العمد التى يستند إليها فى الحزب .

وأخذ الخصوم والمنافسون يحاولون النيل من هذه الشخصية الضخمة ، ذات الهيبة المتزايدة ، وباستمرار . وكان الوفد ، من ناحيته ، لا يسمح بمعارضة الإستثناءات والمحسوبيات ، والتى كان قد أخذ فى منحها لأعوانه ، بعد أن قاسوا فى عهد حكم وزارات الأحزاب الأخرى . فإتهم مصطفى النحاس بأن نفسيته وأحواله قد تغيرت ، وخاصة بعد زواجه ، وبعد عقده لمعاهدة ١٩٣٦ ؛ وأنه أخذ يتساهل فيما تقتضيه نزاهة ، وحتى الإستقامة ، ويتساهل مع الأقارب والمحسوبين عليه . ولقد ظهر ذلك فى وظائف الدولة ، وفى الاستيراد والتصدير ،

وفى مشروع كهربة خزان أسوان ، الذى حاول النحاس أن يعطيه لشركة معينة بريطانية ، دون فحص العطاءات . والمهم أن إبعاد النقراشى كان يعنى إستبداد مجموعة معينة تحيط بالنحاس من ناحية ، وفى آن يعنى إرهاب وتخويف كل من يجرؤ على معارضته ، أو حتى اسماعه النصيحة لوجه الله ، من ناحية أخرى .

وفى ذلك الوقت ، زاد ظهور هيبة القصر من جديد، وخاصة بعد تعيين على ماهر رئيساً للديوان الملكى : فبدأت المشادة بين الوفد والقصر .

وكان الوفد قد إستند إلى تشكيل فاشستى ، هو أصحاب القمصان الزرقاء ، وإستغل هذه المنظمة فى كتب منافسيه والهجوم عليهم وتشتيت إجتماعاتهم . فازداد التذمر ظهوراً وخاصة بين الطلاب والمفكرين ، وانضمت إليهم منظمة أصحاب القمصان الخضراء التابعة لجمعية مصر الفتاة والتى كان يرأسها أحمد حسين ، وظهر أن هناك إتجاهان فاشيستيان أحدهما فى الحكم والآخر فى الخارج. وكان لهذا أسوأ الأثر فى إستمرار المظاهرات والاضرابات واشتباكات فى شوارع العاصمة وضد الوزراء وأمام القصر ، ورأى القصر ضرورة حل هذه المنظمات شبه العسكرية ، وسواء أكانت ترتدى القمصان الزرقاء أو الخضراء . وجاء مع ذلك خلاف بين القصر والوزارة حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ. وأصر القصر على موقفه رغم تدخل « السفير » البريطانى ، واردف ذلك باقالة النحاس استناداً إلى أنه قد جافى روح الدستور ، وابتعد عن أحترام الحريات ، وأن الشعب لم يعد يؤيد طريقته فى الحكم . وجاء القصر بمحمد محمود رئيساً لوزارة جديدة ، كانت أكثر طواعية من الوفد فى أيدى القصر . وعملت هذه الوزارة على تأجيل انعقاد مجلس النواب ، ثم أمرت بحله وإجراء انتخابات جديدة . وكان النقراشى قد ألف الهيئة السعدية مع أحمد ماهر بعد خروجهما من الوزارة. وبدأت الانتخابات وتدخلت الحكومة إدارياً لصالح مرشحيها وأنصارها ، ففاز ١٩٣

من أنصار الحكومة سواء من الأحرار الدستوريين أو السعديين و ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة و ١٢ من الوفديين و ٤ من الحزب الوطني. وهكذا بدأ الأحرار الدستوريين والسعديين في محاولة الحصول على أغلبية لهم، لتدعيم حكمهم بنفس الطريقة التي سار عليها الوفد، فأدى ذلك إلى زيادة روح الحقد بين الطرفين، وزيادة الانقسام بل والعداء بين الأحزاب الوطنية. وبعد فترة صمم القصر على استبدال محمد محمود بعلي ماهر في أغسطس سنة ١٩٣٩. وكانت الحرب العالمية الثانية قد ظهر نذيرها في الأفق، وكانت البلاد تحتاج فعلا إلى حكومة قوية.

٣ - نشوب الحرب العالمية الثانية :-

لقد نشبت الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩، فطلبت السفارة البريطانية إلى الحكومة إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦. فوافقت الحكومة المصرية على ذلك، وعين على ماهر حاكما عسكرياً. وقطعت مصر علاقاتها السياسية مع ألمانيا وقررت منع التعامل مع رعايا هذه الدولة. ولقد زار على ماهر السودان في فبراير سنة ١٩٤٠ وصحبه في هذه الزيارة وزير الدفاع والأشغال. وتركت هذه الزيارة أثراً حميداً في نفوس أبناء الجنوب، خاصة وأن على ماهر كان أول رئيس مصرى يزور السودان أثناء ولايته للحكم.

ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية تدخلت في سير السياسة المصرية، وخاصة بعد دخول إيطاليا الحرب. وكانت بريطانيا تشك في وجود صلات بين القصر وعلى ماهر من ناحية، وبين إيطاليا وألمانيا من ناحية أخرى. ولذلك فإنها أبلغت القصر أنه لا يمكنها التعاون مع وزارة على ماهر. وكان هذا البلاغ بمثابة إنذار. وبعد تداول الرأى إستقر الأمر على تشكيل وزارة إئتلافية، ولكن الوفد رفض الدخول فيها، وأصر على ضرورة إجراء إنتخابات محايدة قبل اشتراكه في الحكم.

فقدم على ماهر استقالته ، وأخفقت الجهود التي بذلت لتوحيد الصفوف ، فتشكلت وزارة حسين صبرى التي اشترك فيها وزراء من الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين برئاسة رجل مستقل ، وحينما بدأ هجوم الإيطاليين بقيادة جرازيانى على حدود مصر الغربية فكرت الدولة فى إعلان الحرب على إيطاليا ، وكان السعديون من أنصار هذا الاتجاه ، ولكن الأحزاب الأخرى عارضت فيه ، فخرج السعديون من الوزارة ، وظهر بذلك تصدع جديد داخل صفوف هذه الكتلة المناوئة للوفد . وبعد وفاة حسين صبرى وهو يلقى خطاب العرش كلف القصر حسين سرى بتشكيل وزارة جديدة كانت قصيرة العمر ، إذ سرعان ما قدمت أستقالتها بعد أن أغضبت القصر وأغضبت البريطانيين ، ولم تكن تستند إلى سند شعبى قوى . فتهيأت بذلك الظروف لعودة الوفد إلى الحكم ، ولكنه عاد هذه المرة فى ظل حراب القوات البريطانية .

٣ - ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ :-

كانت بريطانيا تفكر جدياً فى ضروره تعاونها مع النحاس منذ أن بدأت تشك فى إتجاهات على ماهر والقصر . وأبلغ السفير هذه الرغبة للقصر بعد استقالة وزاره حسين سرى . ولكن النحاس رفض تشكيل وزاره ائتلافية ، وأصر على انفراد الوفد بالحكم . وكانت الأيام الأخيره من وزارة حسين سرى قد شهدت تقدم قوات روميل بسرعة صوب العلمين ، كما شاهدت خروج المظاهرات فى شوارع القاهرة منادية : إلى الأمام يا روميل . وكانت الوزارة والقصر من الضعف بدرجة لا تسمح لأى منهما بالتدخل لمنع هذه المظاهرات . وكان الشعور العام فى مصر ضد بقاء قوات الاحتلال البريطانية ، وكان المصريون يتمنون هزيمتها أمام أعينهم فزاد انزعاج السفارة البريطانية والقوات البريطانية المحاربة فى الشرق الأوسط فى وقت أخذت فيه جموعهم تنسحب بإستمرار إلى منطقة الأهرام والطريق الصحراوى

بين القاهرة والاسكندرية ، وعبر القاهرة إلى منطقة القتال . فى هذا الجو من الانزعاج قررت بريطانيا أن أخلص رجل فى مصر يمكن أن ينفذ شروط معاهدة الصداقة والتحالف هو الرجل الذى وقع عليها والذى يتمتع بسمعة طنانة ونفوذ كبير . قررت بريطانيا إذن ضرورة دعوة النحاس إلى الحكم ، وحين علم السفير البريطانى يوم ٣ فبراير بأن مصطفى النحاس لم يشكل الوزارة، قابل رئيس الديوان الملكى وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية . وطلب منه أن يبلغ الملك نصيحته بتكليفه بتشكيل وزارة وفدية . وفى اليوم التالى اجتمع رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقة، وحاول المجتمعون الخروج بوزارة ائتلافية برئاسة النحاس . ولكن السفير تدخل بانذار صريح يذكر أن الملك سيتحمل كل نتائج تترتب على عدم تكليف النحاس تشكيل وزارة قبل الساعة السادسة مساء وحتى فى هذا الجو رفض النحاس التنازل عن رأيه . ورغم احتجاج المجتمعين على تدخل بريطانيا فى شؤون الوزارة المصرية، فإن السفارة مضت فى طريقها، وجاءت الدبابات البريطانية ورابطت أمام قصر عابدين مطوقة له، وحضر السفير البريطانى ومعه الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية فى مصر ، وصحبه عدد من الضباط المسلحين . ومعهم وثيقة بتنازل الملك عن العرش لاتحتاج إلا للتوقيع تحت تهديد الأسلحة كانت أزمة ، وكانت مهانه ووافق الجالس على العرش على تنفيذ الرغبات البريطانية حتى يحتفظ بالعرش . وإجتمع الزعماء من جديد فى القصر، وفى مساء نفس اليوم، كلف الملك النحاس بتشكيل الوزارة وأصر عليها وصاح أحمد ماهر « وكنت أظن أن النحاس ، وهوكما يقول عن نفسه زعيم البلاد ، وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال ، ويرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فإننى أعلن أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز » . وحينما تنصل النحاس ذكر له إسماعيل صدقى بأنه قد وصل بعد انصراف الدبابات وأصبح على .

النحاس أن يؤلف الوزارة ، وأن يبلغ أسياده البريطانيين بأنه قد كلف بذلك. ومهما حاول النحاس أو الجالس على العرش وقتئذ التنصل من مسؤوليتهم أو تبرير فعلتهم ، فإن موقف كل منهما كان مشيناً لمصر والمصريين .

لقد ألف الوفد الوزارة ، وأجرى إنتخابات جديدة فى ظل الأحكام العرفية والرقابة ، وأدت إلى فوز الوفد بأغلبية المقاعد ، سواء فى مجلس النواب أو الشيوخ . وبدأت الوزارة فى تعيين أعوانها أعضاء فى مجلس الشيوخ ، وأخذت فى إستغلال نفوذها وسيطرتها على البلاد ، وظهر أنها تساير البريطانيين بشكل لا يتفق مع الكرامة الوطنية . وكان حكم الوفد حكماً حزبياً واضحاً ، عمل فيه على إغداق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على أنصاره وأقاربهم أصهارهم ، القريبين منهم والبعيدين،وظهرت حول النحاس جماعة معينة من أعوانه وأنصاره وأصهاره والمقربين إليه ، أخذوا فى إستغلال نفوذهم وفى الإثراء بكل طريقة . ولم يفعل رئيس الحكومة شيء لفك هذا النطاق المضروب حوله ، ولا لوقفهم عند حدهم ، وأثر كل هذا فى سمعة الوفد كحزب الأغلبية ، حزب الأمة ، وظهر أن النزاهة قد أعوزته كما أعوزت غيره من قبل . ولقد عمل الوفد على إبعاد الموظفين المخالفين له فى الرأى أو فى الاتجاه، وحتى مكرم عبيد سكرتير الحزب ، وساعد النحاس الأيمن أجبر على ترك الوزارة والحزب حين رفض الموافقة على الاستثناءات الادارية التى كانت تستلزم عدم مراعاة القواعد المالية ، وكان هو وزير المالية. فصل الوفد مكرم عبيد،وكان الرد على ذلك هو الكتاب الأسود الذى عدد سوءات حكم الحزبية حتى وإن كانت دكتاتورية الأغلبية البرلمانية. وساعد هذا التصدع فى الداخل على الإقلال من هيبة الحزب وهيبة رئيسه،رئيس الحكومة.

وكانت بريطانيا مشغولة فى ذلك الوقت فى معارك الصحراء الغربية من بنى غازى إلى طبرق فالسلوم فسيدى برانى فرسى مطروح ، فمنق الزجاجة على بعد

١٢٠ كيلو متراً غربى الاسكندرية: انشغلت بريطانيامع جرازيانى ثم روميل، وأرسلت الجنرال ويفل ثم أوكنلك ثم مونتجومرى . وحين انتصرت خطوط المواصلات القصيرة البريطانية على خطوط الامداد الطويلة للايطاليين والألمان، حين استندت بريطانيا إلى أكثر من ألف ومائة دبابة أمريكية فى الوقت الذى كانت فيه قوات المحور لا تملك إلا نصف هذا العدد منها، حين استغلت بريطانيا قوة المدفعية الضاربة طبيعة الأرض وأنهاك قوات المحور . حينذاك رجحت كفة الميزان فى صالح بريطانيا وأشرف الماريشال روميل ، وهو مريض ، على أكبر عمليه إنسحاب عرفها القرن العشرين، منقذاً ما بقى له من جنود وعتاد راجعا بهم إلى ليبيا . حينئذ ظهر أن بريطانيا قد أستقر لها الحال فى الشرق الأدنى دون منازع.

وسرعان ما ظهر أن عملية الجيش الثامن البريطانى بقيادة الجنرال مونتجومرى كانت جزءاً من عملية كبيرة للحلفاء فى شمال إفريقية من المحيط الأطلسى عبر المغرب العربى إلى حدود مصر . ذلك أن قوات الجنرال ايزنهاور قد نزلت سريعاً فى المغرب الأقصى وفى الجزائر وأخذت فى تضييق الخناق على قوات المحور من الغرب فى الوقت الذى أخذت فيه قوات الجيش الثامن وجيش فرنسا الحرة فى تعقبها من الشرق . ومن تونس نقطة الالتقاء ، أمتدت العمليات إلى شبه جزيرة إيطاليا فأوربا مبتعده بذلك عن مصر . فهل تصر بريطانيا فى هذا الوقت على ضرورة التمسك بالنحاس مادام روميل قد أصبح فى خبر كان ؟

٤ ـ استغلال بريطانيا لمصر :

كانت بريطانيا قد أستغلت وجود وزارة النحاس فى الحكم فى إنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، سائرة فى ذلك على سياسة فصل السودان عن مصر ، وفصل شمال السودان عن جنوبه . ولم تعترض وزارة النحاس على إنشاء هذا المجلس . وكانت بريطانيا قد استغلت وجود النحاس فى الحكم لكى تستغل موارد

مصر ، مدعية ضرورة تموين جيوش الحلفاء الموجودين فيها فى وقت خضع فيه المصريون لنظام بطاقات التموين ، ودون أن تدفع بريطانيا أثمان هـذه السلع التموينية ، التى كانت تضاف كسلفة على أرصدة لمصر فى بريطانيا . واستغلت بريطانيا المدفعية المصرية المضادة للطائرات فى حراسة قناة السويس وتأمين الملاحة فيها ، ومطاردة طائرات المحور ، كما استغلتها فى المنشآت والمرافق العامة وحراسة الموانى وخاصه ميناء الاسكندرية . واستغلت السكك الحديدية وكل وسائل النقل فى طول البلاد وعرضها مما سمح لها بالانتصار فى معركة العلمين ، ومما جعل هذه الوسائل تبلغ مرحلة الاستهلاك التام مع نهاية الحرب . هذا علاوه على إعداد الأماكن والمساكن والمعسكرات والمخازن والمطارات اللازمه للقوات المحاربة ، والتى كان بدونها أمر انتصار بريطانيا فى الشرق الأوسط أكثر صعوبة . ولقد أعترفت بريطانيا بذلك وأكثر من مرة وفى الوقت الذى كان فيه النحاس يستسلم على طول الخط رأت بريطانيا أن المعارضه تطالب بضروره جلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد إنتهاء الحرب .

وقرب نهاية هذه الحرب ترأس النحاس مشروعاً هاماً وخطيراً ، مشروع إنشاء جامعه الدول العربية . وليس من الغريب فى شىء أن يعمل النحاس ، الذى فشل فى توحيد الجبهة المصرية الداخلية ، على توحيد الجبهة العربيـــة فى الشرق الأدنى بأكمله . كانت قوات فيشى التى استقرست فى سوريا ولبنان قد خرجت ، وأرتفع صوت ديجول مع حركة فرنسا الحرة لكى يحل محل سلطات فيشى ، المتعاونة مع الألمان فى كل مكان، وكانت بريطانيا تفكر جديا فى زياده نفوذها فى كل من سوريا ولبنان ، خاصة وأن الحركة الوطنيه فيهما كانت معارضه لفرنسا ، سواء المتعاونه أو المتحرره . ولذلك فإن تجميع دول الشرق العربى داخل منظمة إقليمية لم يكن بعيداً عن فكر الحكومة البريطانية . بل لقد صرح إيدن، وزير الخارجية

البريطانية بأن بلاده لا تعارض مثل هذه الحركة ، بل ستعمل على تشجيعها - فحتى دور النحاس فى إعداد بروتوكول الاسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول العربيه فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كان مستظلا بظل السياسة البريطانية . ونلاحظ أن هذا البروتوكول لم يعارض أى نفوذ أجنبي أو أرتباط خاص بين إحدى الدول العربية والدول الأجنبية ، ولكنه نص على ضروره تمتع الأعضاء بالاستقلال كشرط للدخول فى هذه الجامعة . وكان هذا النص يعنى - بطريق غير مباشر - إستثناء فلسطين من الجامعة العربية ، أو حرمانها من حقوقها المشروعة فيها ما دامت بريطانيا تتفرس فيها .

وعلى أى حال فإن هذا التدهور الحزبى قد انتهى بمصر إلى مرحلة يمكننا أن نقول عنها إنها بداية ترك الاستقلال الاقليمى المصرى والنزول إلى ميدان أوسع هو الميدان العربى . ولقد إستمرت هذه المرحلة الانتقالية لمدة سنوات عديدة . وأمتازت بإستمرار التدهور وبإزدياد اشتراك مصر فى الميدان العربى الأوسع . أمتدت هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وسوف نتناول موضوع الترابط العربى ، وإنشاء جامعة الدول العربية ، ودور الوفد فى ذلك ، فى الباب التالى .

* * *

وعلى أى حال ، فإن الوفد المصرى قد قام فى هذه المرحلة ، والتى إمتدت من الأزمة الاقتصادية العالمية ، ونهاية الحرب العالمية الثانيه بدوره فى التمسك بالنظام الدستورى البرلمانى ، فعقد معاهدة ١٩٣٦ ، وقام بتنفيذ التزامات مصر فيها فى الوقت الحرج ، وقت الحرب ، ووقت الصراع الواضح مع النظم الفاشستية والنازية ، ولا يمكن لأحد أن ينسى له ذلك ، كما لا يمكننا أن ننظر لأحداث وعلاقات هذه الفترة بأعين عشر سنوات بعد ذلك . ودائماً ما تكون

لاقات والمصالح ، فى فترات الأزمات العنيفة والحروب ، محكومة بخريطة
عمليات الحربية ، ومصلحة المعركة ، وخاضعة لها كل الخضوع . ولقد
م الوفد بتنفيذ تعهدات الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى فى أثناء
حرب العالمية الثانية ؛ وان كان تطور الأوضاع سوف يسمح ، بعد ذلك ،
تاريخياً ، بتصحيح وضعية مثل هذا التحالف ؛ كما سنرى فيما بعد .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الرابع

الترابط العربى

وإنشاء جامعة الدول العربية



الفصل الحادى عشر

الوحده العربية قبيل الحرب العالمية الثانية

كانت فكرة الوحدة العربية قد تبلورت فى أثناء الحرب العالمية الأولى مع
الـ رة التى نبتت فى أقاليم المشرق العربى بشكل عام ، وفى الأقاليم الشامية بشكل
خا ص . وتمكنت هذه الفكرة من أن تستند إلى قيادة عربية ، وإن كانت تختلف
ع فى طبيعة التكوين ، وفى الطبقة الاجتماعية ؛ وأعلنت ثورتها على الدولة
العـ انية ؛ وحملت السلاح ، وشاركت مشاركة فعالة فى إنهاء الحرب فى صالح
الـ ـفاء . وكانت هذه الحركة العربية حركة وحدوية ، فى نفس الوقت الذى كانت
فيه حركة إنفصالية عن بقية أقاليم الدولة العثمانية : ذلك أنها كانت تسعى إلى
إ اء دولة عربية واحدة ، تشتمل على كل الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ،
و ، كان نظام الحكم فيها قد يكون لا مركزياً . وإذا كانت هذه الحركة قد نجحت
فى خراج الحكم العثمانى عن البلاد ، إلا أنها قد فشلت فى تحقيق الوحدة العربية
الـ ـية . وإذا كان العرب قد قاموا بعد ذلك بالكفاح الوطنى فى أقاليمهم ، وداخل
الـ ود التى فرضها المستعمر عليهم ، فليس معنى ذلك أن فكرة الوحدة العربية
قد انتهت أو إندثرت بل لقد بقيت هذه الفكرة قوية فى نفوس العرب ، رغم
قو العوامل المعارضة . وستظل هذه النار مشتعلة تحت الرماد ، وفى كل الأقاليم
العـ بية المكافحة ، إلى أن تتغير الظروف الدولية قبل الحرب العالمية الثانية ،
و كل يسمح لها بالظهور .

(١) بقاء الفكرة للوحدة العربية :

كانت الوحدة العربية مطلباً أساسياً من مطالب الثورة العربية فى سنة ١٩١٦

وكانت لا ترتبط بمطلب آخر يوازيها ويعادلها إلا مطلب الاستقلال . ولذلك فان الاستقلال والوحدة كانا هدفاً للثورة العربية ، ومنذ اليوم الذى قرر فيه العرب الوصول إليها بثورة مسلحة . وكانت فكرة الوحدة قد إختمرت فى عقول العرب ومشاعرهم ، سواء كانوا من المفكرين أو المتعلمين والذين إستندوا فيها إلى عوامل فكرية ومعنوية ، أو حتى أولئك الذين وجدوا فيها مكاسب مادية وإقتصادية ، تأتى من النمو الاجتماعى وتزايد مصالح الطبقة الوسطى ، وتسهيل التجارة والاستيراد والتصدير . بل إن هذه الفكرة قد وجدت قبولا كذلك من تلك القيادات الطموحة التى وجدت فيها ميداناً خصباً لازدياد ميدان عملها إتساعاً ، ونفوذها وسيطرتها قوة على المنطقة .

كانت فكرة الوحدة العربية عزيزة على قلوب من يسير وراء المشاعر من العرب ، وهدفاً لتلك الطبقة البورجوازية النامية التى حاولت التخلص من الحكم العثمانى الاقطاعي ، وإفساح المجال أمامها . وأصبحت مطلباً أساسياً لكل عرب المشرق .

وكانت فكرة الوحدة العربية قد ظهرت ووضحت مع نمو الجمعيات العربية السرية ، وخاصة فى الأقاليم الشامية ، فى الفترة السابقة لاعلان الحرب العالمية الأولى . واتفق رجال هذه الجمعيات جميعاً عليها فى مجموعها ، حتى وإن كانوا قد إختلفوا مع بعضهم على بعض التفصيلات ، أو على الوسائل المؤدية إليها . وتشترك فى ذلك الجمعية القحطانية ، والجمعية العربية الفتاة ، وجمعية العهد ، وحزب الادارة اللامركزية العثمانى . إتفقوا جميعاً على ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية ، سواء أكان ذلك للوصول إلى دولة واحدة أو دولة موحدة ؛ وإتفقوا على أن يكون هناك لوناً واضحاً ، وشخصية إقليمية متميزة لمجموع الأقاليم العربية فى الشرق .

الأدنى . هذا من حيث العناصر الثورية والمفكرة ، والتى كانت تسير فى تفكيرها طبقاً لعوامل عديدة ، ثقافية ومعنوية وإقتصادية ، وحتى إدارية وعسكرية .

وكانت نفس فكرة الوحدة موجودة عند عدد من قادة العرب وحكامهم ، حتى وإن إختلفوا فى درجة ثوريتهم ودرجة ثقافتهم عن رجال الجمعية العربية الفتاة والضباط العرب فى الجمعية القحطانية وجمعية العهد . ويمكننا إستعراض الزعامات والرئاسات والقيادات العربية الموجودة فى ذلك الوقت لإثبات هذه النتيجة .

كانت الزعامات النامية فى شبه الجزيرة العربية تتمثل فى عبد العزيز بن عبد الرحمن ، شيخ قبائل نجد وسلطانها ، وفى الشريف حسين بن على بن عون فى الحجاز ، علاوة على بعض الرئاسات المحلية فى الكويت والعسير فى اليمن ، الذى تميز بأوضاع وخصائص لا يشبهه فيها كثير من البلدان العربية .

أما بالنسبة لعبد العزيز آل سعود فانه كان يعمل على توسيع منطقة نفوذه فى وسط الجزيرة العربية ، وتوسيعها غرباً وشمالا وشرقاً ، فى الوقت الذى كانت فيه صحراء الربع الخالى تمنعه من التوسع صوب الجنوب . وكان معنى هذا التوسع هو توحيد أكبر عدد من الأقاليم أو المناطق العربية تحت سيطرته ، ودل ذلك من ناحية على أن نجد قد أصبحت لا تكفى لإشباع طموح هذه القيادة ، كما دل من ناحية أخرى على أن نشاطها سيؤدى إلى توسيع بقعة عربية تخضع لقيادة عربية واحدة . وكانت محاولاته فى إقليم الاحساء قبل الحرب العالمية الأولى ، ومحاولاته مع شمر ثم مع الحجاز والعسير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، تدل على رغبة فى إنشاء وحدة عربية تسيطر على شبه الجزيرة العربية ، وكاد أن يصل بها فى سنة ١٩٣٤ إلى اليمن . وإذا كان عبد العزيز بن عبد الرحمن قد وافق على

تسوية مشكلاته مع الهاشميين الأشراف فى كل من شرق الأردن وبغداد فان ذلك كان يدل على وصوله إلى مرحلة تحولت فيها حركته من حركة ثورية متوسعة إلى دولة لها بنيانها ولها حقوقها وإلتزاماتها فى نفس الوقت . لقد تجمدت ثورة الاخوان الوهابيين وتحولت إلى نظام ، إلى ملك ، المملكة العربية السعودية ، فى سنة ١٩٣٢ . ولقد أثر هذا التحول فى فكرة الوحدة العربية عند الاخوان الوهابيين ، والذى إستعان عبد العزيز بن عبد الرحمن عليهم بقوة السلطات البريطانية فى العراق وشرقى الأردن لإخضاعهم للنظام ، ولاجبارهم على إحترام القانون الدولى ، والمعاهدات والاتفاقيات التى كانت تقسم جسد الأمة العربية . ولكن فكرة الوحدة العربية لم تختف من عند عبد العزيز بن عبد الرحمن نفسه ؛ بل لقد حولها من فكرة لوحدة مطلقة إلى مشروع لتعاون وتضامن بين بلاد عربية متجاورة ، وخاصة بعد إتفاقه مع العراق وشرقى الأردن ؛ وكانت هذه المرحلة ضرورية ، ونتيجة للقوى الموجودة فى الميدان ، ونتيجة لأهمية القيادة ، وتعدد القيادات العربية ، ووصولها إلى مرحلة رفضت فيها ترك الرئاسة لغيرها ، أو عملت على فرض نفسها على غيرها من الرئاسات . وتصل هنا إلى مشكلة حاسمة ستؤثر فى فكرة الوحدة ولمدة سنوات طويلة ، وهى تعدد القيادات وتحول معركة الوحدة إلى معارك مرتبطة بهذه القيادة أو بتلك .

وليس معنى هذا أن العوامل السياسية والمعنوية هى التى كانت وحدها أساس الوصول إلى هذه المرحلة ؛ بل إن نمو هذه القيادات قد إستند إلى تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى أقاليمها ، وتغير البنيان الاجتماعى الاقتصادى لهذه الأقاليم ، وبدء إرتباط كل إقليم من هذه الأقاليم بمصالح إقتصادية معينة مع إحدى الدول العظمى ، وخاصة فى مسألة البترول ، حتى وإن كان هذا العامل لم يظهر على أنه العامل الأساسى فى هذا التطور . وإذا كانت مصالح شركة آرامكو قد

وضحت فى الظهران والدمام ، فإن مصالح بريطانيا كانت هى السائدة فى نفط العراق .

وعلى أى حال فإن عبد العزيز بن عبد الرحمن كان من أنصار الوحدة العربية ، وصرح برأيه فى ذلك أكثر من مرة ، وبأنه يسعى إليها ويستعد للاجتماع بغيره من أجلها (١) . وأعلن ذلك لأمين الريحانى ، ولكنه رفض أن يخضع لزعامة غيره ؛ وحين أطلعه الريحانى على ملخص حديثهما ، وكان قد ذكر فيه أنه إذا بايع العرب غيره فهو يقبل ذلك ، أخذ ابن سعود القلم ، وضرب على هذه الفقرة قائلا :

« أسأت فهمنا ... نحن نعرف أنفسنا ولا نقبل الرئاسة فى غيرنا » (٢)

وهكذا كان ابن سعود من أنصار الوحدة العربية ، وعلى الأقل فى الجزيرة العربية ، ولكن على أساس أن يكون السعوديون هم رؤساء هذه الوحدة .

وكانت فكرة الوحدة العربية موجودة كذلك فى الحجاز ، ومع الشريف حسين بن على ، الذى قام بخطوات واضحة للوصول إلى تحقيقها . حقيقة أنه قد أخطأ فى التنفيذ ، وأخطأ فى إعتماده على حلفائه البريطانيين ، وفى الثقة بهم ثقة تكاد تكون مطلقة ، ولكنه هو الذى دخل فى مفاوضات ومحادثات مع السير هنرى مكماهون ، هادفا قبل كل شىء إعلان إستقلال العرب ووحدة دولتهم ، وهو الذى أبلغ ذلك للدول العظمى ، وإن كانت لم تعترف به إلا ملكا على الحجاز

---

(١) أنظر : أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) أنظر : أمين الريحانى : ملوك العرب . الجزء الثانى الطبعة الثانية . بيروت ١٩٢٥ ص ٩٥ .

فقط ؛ وهو الذى قام بمطالبة بريطانيا بعد سنة ١٩٢٢ بتنفيذ عهودها و وعودها ، وأخذ فى إتهامها بالتخلى عن العرب والتراجع فيما وعدت به ؛ وهو الذى أصر على ضرورة إشتمال الدولة العربية على كل الشام وكل العراق وكل الجزيرة العربية . وإذا كانت هذه الزعامة قد فشلت فى تحقيق ما هدفت إليه ، إلا أنها جاهدت فى سبيل هذه الفكرة ، وحتى نهاية إمكانياتها . ولقد تكاتفت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية ، بالإضافة إلى أخطاء الشريف حسين ، لكى تعزله ثم تخرجه من المعركة ؛ ولكنه بقى يمثل الثورة العربية سنة ١٩١٦ بأهدافها من إستقلال ووحدة العرب ؛ وإن كان ذلك تحت رئاسته وزعامته .

وكذلك الحال بالنسبة لدمشق التى كانت تكافح من أجل وحدة العرب وإستقلالهم ، مستندة فى ذلك إلى وعى يفوق بكثير ما ظهر فى بقية الأقاليم العربية ، ومظهرة ذلك فى شكل إيمان واضح وحماسة جارفة ، تقف حتى فى وجه الموت ، كما حدث فى معركة ميسلون . واستندت سوريا فى ذلك إلى عدد من المفكرين العرب وإلى نمو وتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى إقليمها ، كما إستندت كذلك إلى قيادة فيصل بن الحسين ، الذى قاد جيوش العرب من الحجاز شمالا . وأسهم بذلك مساهمة فعالة فى تغيير الأوضاع السياسية فى المنطقة . وإذا كانت قيادة فيصل بن الحسين قد تطورت مع الزمن ، من قائد لثوار يأتون من الصحراء إلى أمير فملك ، فان شخصية عرب سوريا لم تتطور ولم تتغير مثله ؛ وإن كانوا قد ظلوا يعتزون بقيادته لهم ، وبالمحققات التى وصلوا إليها سوياً ، حتى وإن كانت ناقصة ، وتحت قيادته . وإعتزوا بذلك بعد أن أصبح ملكا فى بغداد كذلك ، وظلت أعينهم تتجه إليه ، الوقت الذى كانت عواطفه تسايرهم من بغداد . ويعلم الله والتاريخ أسرار تلك الحادثة التى أودت بحياته فى سويسرا ، وفى وقت كان يمهد فيه لبدء نزول جديد فى ميدان

الوحدة والإستقلال العربى ، وبإتفاق مع بعض القادة السوريين ، ورجاله المخلصين .

ورغم أن فرنسا قد إستخدمت وسائل قوية ضد الحركة الوطنية العربية فى سوريا ، وعملت على تقسيم السوريين ، مستنده فى ذلك إلى أسباب واهيـــة ، وحاولت اعطائها أهميتها ، كما اعتمدت على الناحية العنصرية والدينية والناحية الثقافية ، أسلحة لها فى هذا الميدان ، رغم ذلك ورغم تحول جزء من المعركة السورية العربية إلى مجرد الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية والكفاح من أجل الاستقلال ، والنزول إلى معركة الدستور ، رغم كل ذلك لم ينسى السوريون قضية الوحدة ، وإن كانوا قد أجلوها حتى يصلوا إلى إستقلالهم ، وبشكل يسمح لهم بتكتيل كل قوتهم ضد المستعمر ، والتخلص منه ، قبل النزول إلى الميدان المحيط بسوريا . وكانت كتابات الأمير شكيب أرسلان واضحة جلية ، وتصر على ضرورة كفاح عرب كل إقليم فى إقليمهم . والتخلص من المستعمرين والمستغلين فى بلادهم ، كأساس أول للوصول إلى مرحلة الوحدة العربية . وتعتبر آراء الأمير شكيب أرسلان فى ذلك الوقت تمثل آراء تلك الطليعة الثورية العربية، وخاصة فى الاقاليم السورية فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . ومن جنيف وباريس أثرت هذه الآراء فى عرب المشرق ، كما أثرت فى عرب المغرب ، وساعدت على تجميع السوريين لجهودهم فى مشكلة الاستقلال ، تمهيداً للنزول إلى ميدان الوحده ، كما أشارت إلى الطريق الذى يجب على عرب المغرب سلوكه للوصول إلى أهدافهم ، والتكامل فى وحده وإتحاد مع إخوانهم عرب المشرق .

وكذلك الحال بالنسبة للعراق ، رغم أن بعض القيادات العربية فيه كان عسكرياً أكثر من كونه سياسياً ، وكان يهتم بالنظم والأشكال العامة للدولة أكثر

من إهتمامه بالفكر وبالمجتمع . ولكن وجود الملك فيصل الأول فى بغداد كان رمزاً لوحدة عربية ، ومثلا لفكرة الثورة التى قادها رجالها من الحجاز إلى سوريا، وإذا كان رجاله فى كل من سوريا والعراق قد أخذوا فى إنتظار صدور الأوامر منه ، فان ظروف العراق الداخلية ، ومشكلاته التى أمتدت مع بريطانيا بشأن المعاهدة ومع تركيا بشأن الموصل من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٦ قد منعته من العودة إلى النزول إلى الميدان العربى قبل هذا التاريخ . ولقد حاول أن ينزل بمشروعات عربية جديدة ، تدعيم الحركة الاستقلالية فى سوريا بعد ذلك ؛ وإن كانت فرنسا قد خشيت من أن يكون إتصاله من جديد بالميدان السورى هو توسع للنفوذ البريطانى . وجاءت الأخبار بالحادثة التى أودت بحياته فى سويسرا سنة ١٩٢٣ . ومعنى ذلك أن القيادة العراقية كانت تحتفظ كذلك بفكرة الوحدة العربية ، رغم إنشغالها بمشكلاتها الداخلية ، ومع المستعمر الجديد فى بلادها .

وأخيراً فهناك فلسطين شهيدة العروبة والانسانية فى القرن العشرين. ورغم أن القيادات العربية فى هذا الاقليم كانت صغيره وضعيفة ، وخضعت لهجمات قوية من أكثر من مستعمر ، وإفتقرت إلى شعب قوى تستند إليه فى الكفاح من أجل حقوقها ، ورغم إفتقارها إلى مراكز تجمع ديمجرافية كبيرة تمثل نمو الطبقة الوسطى ، وإعتمادها على البادية ورجالها من المنتجين الزراعيين — رغم كل ذلك ، ورغم عدم نضوج القيادات العربية فى فلسطين فى ذلك الوقت ، فان ذلك لم يمنع إتجاه هذه القيادات العربية إلى عواصم العالم العربى والإسلامى للحصول على التأييد اللازم «لقضيتهم» . وكانوا يقبلون الحل الذى يقبله العرب لاقليمهم ، فأثبتوا أنهم وحدويون ودون أن يصروا على الرئاسة والقيادة ، ويتنازعوا عليها مع غيرهم من العرب فى أثناء المعركة . ويدل تطور المشكلة

الفلسطينية (١) على تبلورها ، وخاصة إبتـداء من حادث البراق سنة ١٩٢٩ ، وبشكل أملى على القيادة الفلسطينية طرحها أمام الرأى العام العربى ، مستندين فى ذلك إلى تأييد العالم الإسلامى لحقوقهم . وحينما زاد تبلور الموقف ، وزادت حركات الجهاد إنتشاراً فى فلسطين ، ووصل هذا الإقليم إلى الاضراب الكبير سنة ١٩٣٦ استمع الفلسطينيون إلى كلمة الملوك والرؤساء العرب ، والتى تتمثل فى النصيحة بإنهاء الاضراب ، والاخلاد إلى الهدوء والسكينة ، وترك ؤلاء الرؤساء والملوك العرب يواصلون « المساعى » من أجل « قضية » فلسطين ، رغم أن هذه السياسة كانت تدل على التراجع فى حركة لها قوتها ولها أهميتها . وعلى أى حال فان ترك المشكلة الفلسطينية أمانة فى عنق ملوك العرب ورؤسائهم هو إتجـاه وحدوى عربى ، لا يجادل فيه إثنان .

وزاد الدور الذى لعبته الدول العربية فى مشكلة فلسطين مع مرور الزمن ، وأصبحت هى المشكلة الأولى فى العالم العربى ، نتيجة للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية لهذا الاقليم ، بالنسبة لكل الأقاليم العربية . وإزدادت على مر الأيام وضوحاً ، وأصبحت تدل على ذلك التحول فى مركز الثقل بين العواصم العربية ، حين خرجت من القدس إلى بلدان الهلال الخصيب ثم إلى الرياض ، ومنها أتت إلى القاهرة سنة ١٩٣٩ ، حيث اجتمع ممثلوا العرب قبل ذهابهم للاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن .

إذن فالمشكلة الفلسطينية لا يمكنها أن تنفصل عن مشكلة الوحدة العربية ، بل إن إزدياد أهميتها جعلها الأساس فى تحول مركز الثقل ، إن لم يكن مركـز القيادة الغامة بين البلدان العربية ، فى كفاحها ضد الإستعمار .

---

(١) أنظر مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، للمؤلف ، الاسكندرية منشأة المعارف ١٩٦٥ .

لقد ظلت فكرة الوحدة العربية إذا باقية ومشتعلة فى عقول القادة العرب وفى قلوبهم ، رغم اضطرارهم إلى تأجيلها مؤقتاً للتفرغ لمشكلات أسرع ، وهى ضرورة مواجهة العدو الخارجى وابعاده عن البلاد . وإذ كانت بعض العوامل الداخلية المتعلقة بنمو القيادات العربية وتكوينها ، ومنافستها لبعضها ، ووجود بعض الاختلاف بين البنيان الاجتماعى والاقتصادى لهذا الاقليم العربى أو ذاك ، ووجود بعض التفاوت بين المعاملات الخارجية لبعض هذه الأقاليم ، ودرجة نمو الطبقة الوسطى ، ووصول أبنائها إلى مستوى معين من الثقافة — إذا كانت كل هذه العوامل ، بالاضافة إلى عوامل الفرقة العنصرية والنزعات القبلية ، وكلها عوامل داخلية ، قد أثرت فى اظهار مسألة الوحدة بلون واحد فى كل الأقاليم العربية ، فان عوامل خارجية قوية تدخلت فى الميدان ، وإضطرت العرب إلى أن يتركوا مشكلة الوحدة مؤقتاً ، حتى يتمكنوا من مواجهة الأخطار الأجنبية ، وكل فى إقليمه .

(٢) العوامل المعارضة الخارجية :

لقد كانت طبيعة المعركة التى نزل إليها العرب فى أثناء الحرب العالمية الأولى تجبرهم على مواجهة أكثر من عدو ، وفى نفس الوقت . وحتى فى أثناء الوقت الذى أعلنت فيه الثورة العربية فى سنة ١٩١٦ ، لم تكن هذه الثورة تمثل رأى العرب فى كل مكان ، بل مثلت رأى تلك الأقاليم التى خضعت للحكم العثمانى وحاولت أن تتحرر منه ، وبشكل يتعارض مع نمو الحركة فى بعض البلاد العربية الأخرى المجاورة ، والتى كانت لها أهميتها ، مثل مصر . كما أن نشوب هذه الثورة ضد الدولة العثمانية ، دولة الخلافة العثمانية ، وفى وقت الحرب ، جعل الرأى العام فى دولة إسلامية أخرى يقف معارضاً لهذه الحركة ، وخاصة فى الهند

وفى إيران . وبذلك بدأت الثورة العربية حركتها ضد العثمانيين وإفتقرت إلى تأييد كل العرب والمسلمين . وحتى فى داخل البلاد العربية نفسها ، ظهر وكأن هذه الحركة تساير المذهب التحررى العربى ، والذى يؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع ، وتعارضت بذلك مع الحركات العربية الاسلامية الأصيله ، والتى كانت واضحة فى وسط الجزيرة العربية ، وحتى فى اليمن ، وكذلك فى أقاليم شمال افريقية العربية . ولذلك فيمكننا إعتبار هذه المعارضة ضد فكرة الثورة العربية ، وفى نطاق الأوضاع الدولية ، نوعا من المعارضة الخارجية ، إن جاز هذا التعبير .

وبعد سير وتطور الثورة العربية وإعلان الشريف حسين بن على نفسه خليفة على المسلمين فى سنة ١٩٢٤ هدف إلى الحصول على تأييد الرأى العام الإسلامى لحركته ، وتدعيمه لها أمام الأطماع الاستعمارية . ولكن الرأى العام الإسلامى رفض الوقوف إلى جانبه فى هذه العملية ، وظهر ذلك واضحاً من موقف مصر ومن موقف المسلمين فى الهند ، كما ظهر متبلوراً فى وسط الجزيرة العربية نفسها ، حين بدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن ، سلطان نجد ، فى هجومه على الحجاز .

وكانت طبيعة الحركة العربية التى قادها الشريف حسين بن على منذ سنة ١٩١٦ تتطلب الوصول إلى مثل هذه المعارضه ، حتى من العرب المسلمين ، وبشكل يهدد بانقسام القيادة وتعددها ، وضرب كل قيادة للقيادة الأخرى ، وفى وقت كانت المعركة تحتم على العرب فيه توحيد الجهود ، بل وتوحيد العمليات ، أمام هجمات الأعداء المستعمرين الأجانب .

وكان تحالف هـــذه الحركة مع عدد من « الحلفاء » ذوى الأطماع

الواضحة في المنطقة ؛ وعدم تحديد علاقاتها المقبله بكل من هؤلاء الحلفاء ؛ وإفتقارها إلى القوة المادية ، المالية والحربية ، للوقوف أمامهم ، كان كل ذلك يهدد بتعدد المعارضين لهذه الثورة ، وتعدد وسائلهم في محاربتها ، بل والقضاء عليها .

ولقد وجدت الثورة العربية نفسها محتاجه إلى المعونة المادية الخارجية ، وخاصة في الميدان المالي والميدان العسكري ، بما يشتمل عليه من تدريب وتسليح . وأجبرتها هذه الحاجة على الخضوع إلى ما تفرضه عليها الدولة الحليفة وهي بريطانيا وفرنسا ، في شأن البعثات العسكرية اللازمة لتدريب القوات ؛ وفي شأن مد إدارتها على بعض المناطق ، كما حدث في لبنان مع حادثة العلم ، وكما ظهر فيما بعد مع المناوشات بين القوات العربية والقوات البريطانية في العراق ، في منطقة دير الزور . وحتى في كفاحها من أجل حقوقها التي حصلت بشأنها على عهود ووعود إضطرت الدولة العربية إلى أن تلتجيء إلى العدالة البريطانية ، وإلى شرف الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ، لتحقيق أماني العرب . وكان هذا الموقف لايحمل كثيراً من الثورية ، في الوقت الذي تطابقت فيه فكرة الثورة عملا وبذلا وتضحية ، وعلى طول الخط . وتكاتفت هذه العوامل في إظهار الحركة العربية بشكل باهت هزيل ، ويعجز عن إنتزاع حقوقه بيديه .

ولقد وجد العرب أنفسهم مع تسويات الصلح أمام أعداء متعددين وأقوياء ، وتترابط مصالحهم ، وضد مصالح العرب ؛ وجدوا أنفسهم في مواجهة الأطماع الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية ، وكانت كل هذه القوى المعادية خارجية واستعمارية في نفس

الوقت . حقيقة أن الموقف الدولى كان يمنى العرب بالإستناد إلى بريطانيا ضد فرنسا فى المشكلة السورية ، ولكن الإستناد إلى بريطانيا كان يحرمهم من سلاح قوى للوقوف ضد اليهود فى فلسطين . هذا علاوة عن أن المصالح الفعلية لكل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية كانت أكثر ترابطا فيما بينهما ، عن المصالح بين أى من هذه القوى وبين العرب ، خاصة وأنها كانت تمثل طوراً معيناً من أطوار التقدم والإنتاج الاقتصادى ، يعتمد على الآله ، وعلى رأس المال ويحتاج إلى الأسواق وإلى المواد الخام ، فى الوقت الذى كان الشكل العام فيه للمجتمع العربى هو العمل فى الزراعة ، والبدء فى النزول إلى ميدان التجارة ورأس المال . وحتى هذا الميدان الأخير بدأ العرب فى النزول إليه وتحت رعاية الرأسمالية العالمية وكانت فى ذلك الوقت مركزه فى كل من لندن وباريس ونيويورك . وحتى حين فكر بعض القادة السوريين فى ضرورة الاعتماد على مبادىء الرئيس ويلسون ، وعصبة الأمم المتحدة ، فى مشكلة الاستقلال السورى ، ولجنة كنج كراين فأنهم قد تناسوا فى هذه العملية أن الولايات المتحده دولة لها بنيان رأسمالى ، وتزيد فيها أهمية اليهود ونشاطهم ، وحتى وإن كانت الولايات المتحدة لم تبدأ فى إتخاذ سياسة توسع استعمارى فعلية ورسمية فى ذلك الوقت . وكان العالم الرأسمالى الاستعمارى الغربى قد وصل إلى مرحلة من النضج سمحت لأعضائه بالاتفاق فيما بينهم على توزيع وتقسيم « الحقوق » أو الامتيازات او مناطق النفوذ ، وعن طريق المفاوضات ، أو التراضى ، وطريق المنافسة الحرة ، وحتى عن طريق المحاكم حتى وإن كانت دولية ، وكلها أدوات من وسائل الرأسمالية . وإذا كانت

الولايات المتحدة الأمريكية قد أيدت بعض مطالب العرب السوريين مع لجنة كنج كراين ، فانها كانت تسعى فى نفس الوقت إلى زيادة نفوذها بطريق غير مباشر فى المنطقة ، حين عرضت وضع الأقاليم السورية تحت الانتداب الأمريكى فى حالة رفض بريطانيا قبول مثل هذا الانتداب .

والمهم هو أن العرب قد وجدوا أنفسهم بعد نهاية الحرب الأولى فى مواجهة قوى متعدده طامعة فى أقاليمهم . أما إذا كان العرب قد إعتقدوا فى إمكانية إعتمادهم على إحدى هذه القوى لضرب القوى الأخرى فان ذلك كان يعطيهم أساحة لاتصلح العمل إلا فى معارك صغيرة ، ولا تؤثر على المستقبل العام للاقليم ، وتؤثر بالتالى على معركة الوحدة العربية .

لقد أفاد العرب بدون شك فى أثناء ثورة الدروز فى جنوب الشام من بعض المعونات االبريطانية من فلسطين ؛ كما أنهم أفادوا فى أثناء اشتداد الأزمة مع فرنسا فى سوريا فى أوائل الثلاثينات من تأييد فيصل الأول لهم من بغداد ؛ ولا شك أن بعض عمليات الكفاح المسلح التى قام بها الشيخ القسام فى فلسطين قد أفادت من بعض الأسلحة الفرنسية من الشام . ولكن هذه المعارك كانت معارك مؤقتة ، ويمكن للقيادات العربية الافادة منها فى أثناء تأزم العلاقات بعض الشيء بين القوى المعارضة أو المعتدية وبعضها . ويمكننا أن نقول بشكل عام أن كل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية كانت من الناحية القانونية تحاول تثبيت أقدامها فى المنطقة الخاضعة لهـــا ، ودون أن تعتدى كثيراً على جيرانها الاوربيين أو الغربيين ، وكل ذلك على حساب العرب .

لقد قامت بريطانيا بتقسيم منطقة نفوذها فى العالم العربى إلى وحدات إدارية

وسياسية جديدة ، تتمثل فى العراق وشرقى الأردن وفلسطين . وسمحت بذلك لنفسها بالسيطرة إستراتيجياً على الطريق البرى المؤدى إلى الهند ، ومن حيفا حتى البصرة، وخاصة عن طريق الممر الصحراوى الذى احتفظت به فى شمال نجد لوصل شرق الأردن بالعراق . وإحتفظت لنفسها كذلك بمخارج على البحر المتوسط لبترول الموصل الذى تزايدت أهميته فى الصناعة كل يوم . وسمح ذلك لها بضرب هذه القوى الثلاث ببعضها ، ما دامت قد فرقت بينها ، وحتى تستمر لها السيادة ، ويستمر الاستغلال لصالحها . وعملت بريطانيا على تأييد نفسها إقتصادياً ومعنوياً فى العالم العربى كله حين وضعت فلسطين تحت تصرف اليهود ، وعملت بذلك على إنشاء قوة جديدة يمكنها أن تضرب بها العرب جميعاً ، فى حالة وقوفهم فى وجهها، أو ضد مصالحها فى المنطقة . ثم عمدت بريطانيا بعد ذلك ، وفى داخل كل إقليم من هذه الأقاليم الخاضعة لها ، إلى تفتيت المشكلة الاقليمية ، وذلك عن طريق جرها فى التفاصيل وإجبار الوطنيين على تناسى المجموع : فمشكلة الاستقلال تتحول قبل كل شىء إلى مشكلة الدستور أو الاشتراك فى الحكم ، مع ما يستتبعه ذلك من ضرورة نشأة أحزاب سياسية ، وضرورة الاتفاق على دستور معين ، يعطى لكل ضمانات معينة . وما يؤدى إليه ذلك من النزول إلى المعارك الانتخابية، وإلى إختـــلاف وجهات الرأى ، ونشأة المعارضة ثم المناقشة والتطاحن من داخل البرلمان نفسه ، وعلى التفاصيل والمشكلات الصغيرة ، وفى الوقت الذى يتناسى فيه الوطنيون المشكلات العامة لأقاليمهم . هذا من ناحية . وتقوم بريطانيا من ناحية أخرى بمساعدة الدولة على إنشاء أجهزة حكمها ، من شرطة وجيش وإدارة ووزارات ومديريات ، وتساعد بذلك على نشأة قوة إدارية تخضع لرأس الدولة ويحاول عن طريقها إستمرار حكمه للبلاد وتحت النفوذ الأجنبى . أما التعارض بين الوحدات الاقليمية أو الادارية ، وكذلك التنافس بين القيادات والزعامات

فى العالم العربى فهى مادة خصبة لبريطانيا ، تعمد إليها لإخافة فيصل الأول ،من عبد العزيز بن عبد الرحمن ، لإرهابه من النفوذ الفرنسى فى سوريا ، والذى قد يحاول الوصول إلى الموصل ، والتى كانت إتفاقية سايكس — بيكو قد تركتها لفرنسا . وهناك الترغيب فى نفس الوقت ، خاصة وأن فيصل الأول كان لا يزال يحلم بعرش دمشق ، والذى فقده نتيجة لهجوم الفرنسيين عليه . هذا من ناحية السياسة ، وهى تسمح لبريطانيا باستمرار بقاء نفوذها فى المنطقة ، وعلى حساب فكرة الإستقلال والوصول إلى الوحدة العربية .

أما من الناحية الاقتصادية فان بريطانيا لا تهدف أساسا إلى زيادة التعليم المتحرر أو إنشاء صناعة فى البلاد ، خاصة وأن التوسع فى التعليم سيؤدى بالتالى إلى إخراج قيادات عربية واعية ، ستقف حتما فى وجه الاستعمار . وحتى إذا كانت هذه القيادات غير مكتملة النمو ، فإن إستلامها لمسئوليتها سيحرم عدداً كبيراً من البريطانيين من مناصبهم ورواتبهم الكبيرة ، ومن ضمان إشرافهم على إدارة يخضعونها للمصالح البريطانية .

وكان الميدان خصباً أمام بريطانيا ، إذ أن هذه الأقاليم العربية التى خضعت لها كانت تمثل — علاوة على كونها طريقاً برياً يوصل إلى الهند — مناطق لإنتاج المواد الخام اللازمة لمصنوعاتها ولإستهلاكها من المواد الاولية والزراعية ، وسوقا هاما لتوزيع المنتجات الصناعية البريطانية . هذا علاوة على أن مشروعات التنمية للاقليم كانت تعتبر سوقا هاماً للاستغلال الرأسمالى البريطانى ، بما تشتمل عليه من إنشاء خطوط سكك حديدية وبرق وهاتف ، وحتى فى شق الترع وبناء القناطر . ولذلك فيمكن لهذه المناطق أن تتكامل فى إقتصادها الزراعى مع الاقتصاد البريطانى ، وعلى أساس التخصص فى الإنتاج ، ودون أن تبدأ فى النزول إلى ميدان التصنيع . فكانت هذه السياسة الاقتصادية البريطانية الخاصة بالحصول على المواد

الأولية من منطقة نفوذها ، وتصدير المصنوعات إليها ، عاملا يساعد من ناحية على زيادة التخصص فى إنتاج المواد الأولية والمواد الخام عند العرب ، ولكنه يحرمهم فى نفس الوقت من البدأ فى النزول إلى ميدان التصنيع ، مع ما يحمله هذا النزول من مصاعب ، ولكن مع ما يعود به من مكاسب فى نفس الوقت . ولقد شجعت بريطانيا فى إنتاج النفط فى العراق فى الوقت الذى كانت تشجع فيه إنتاج نفس الشىء فى مصر ، وإن كان ذلك للاستهلاك المحلى ؛ وشجعت زراعة القطن فى العراق ، وشجعته فى اقليم الجزيرة فى السودان ، لكى تنافس به القطن المصرى طويل التيلة ، وهكذا فى كل ميدان . أن بريطانيا تعمد إلى إقامة تنافس إقتصادى بين الأقاليم العربية المنتجة لنفس السلعة أو لنفس المادة الخام ، ولصالحها هى ؛ وبعد أن أقامت نفس هذا التنافس بين الأقاليم والزعامات العربية فى الميدان السياسى وإذا كان وجودها قد ساعد على بعض التطور ، وخاصة فى الميدان الرأسمالى وعند الطبقة البورجوازية ، فإن مستحدثات الدستور والحزبية كانت وبالا على المنطقة وأخيراً فإن دفاعها عن النظام الرأسمالى الحر ، وخوفها من إنتشار الآراء والأفكار الاشتراكية فى المنطقة ، جعل بريطانيا تقوم بأقوى هجمات عرفها العالم على هذه الأفكار ، وأعطت لها صورة مشوهة ، تتمثل فى الإباحية وفى اللادينية؛ إذ أنها كانت دولة رأسمالية بورجوازية إستعمارية ، وشعرت بأن أكبر عدو لها هو الاشتراكية . واعتمدت بريطانيا فى هذه الحركة على العناصر التقليدية والرجعية من بين رجال الدين ، والذين حصلوا على المناصب وأصبحوا أبواقا ضد الاشتراكية فى العالم العربى ، وفى المنطقة الإسلامية ، وتناسوا أن الإسلام هو دين الاشتراكية . وساعد هذا العامل على تأخير نمو التفكير المتحرر والطبيعى والفطرى فى المنطقة ، وإلى أن يخرج الاستعمار منها .

أما فرنسا فإنها قد عملت كذلك على تقسيم المنطقة التى تحكمها فى الشام إلى

دويلات متعددة : فهناك دولة لبنان الكبرى ، وهناك دولة حلب، ودولةالعلويين في اللاذقية ، ودولة الجبل للدروز ، والباقي يسمى دولة سوريا وعاصمته دمشق ، علاوة على لواء الاسكندرونة ، الذى ستساوم عليه فيما بعد ، مع الجمهورية التركية ، استخدمت فرنسا هذا السلاح الإدارى وسيلة للتفرقه بين العرب ، وفى إقليم عرف بأنه سوريا وبأنه الشام ، واستتبعت هذه العملية إقامة إدارات مختلفة وصرف الجهـــود للوصول إلى الوحدة الإقليمية ، بعد أن أصرت فرنسا على ضرورة التراجع فيها ، وأنزلت المعارك إلى مستوى محلى بحت . وهناك بعد ذلك مشكلات الاستقلال والدستور والأحزاب ، وضرورة الاتفاق على كل ذلك مع الفرنسيين ، وضرورة موافقة حكومة باريس حتى يبدأ فى النفاذ . وهناك بعد ذلك مع العامل العنصرى ، إذ أن فرنسا قد إستندت إلى الدين وسيلةللتفريق بين العرب السوريين ، بين المسلمين والمسيحيين ، وبعد ذلك العناصر المختلفة الإسلامية ، من سنة وشيعةودروز ، وبين العناصر المسيحية المختلفة منكاثوليك وأروام وأرثوذكسوبروتستانت ، وهناك محاولات بعثالحضارات والقوميات المندثرة والسابقة لظهور الإسلام ، ويستخدم التاريخ وسيلة للتوجيه ، ولمحاولة طمس العروبة فى الاقاليم ، ما دام قد وضع فى خدمة الاستعمار . ولذلك فإن الحضارات السورية ترجع إلى السريانيين ، أما اللبنانيون فهم أحفاد الفينيقيين . ويحدثهذا التدليس فى توجيه فكرة القومية العربية ، فى نفس الوقت الذىتحاول الثقافة الفرنسية نفسها ربط الفكر العربى وطريقته ومنهجه بالفكر الفرنسى ، والاهتمام بدراسات البحر المتوسط التى تربط الشام بإيطاليا وفرنسا، وكأننا فى عصور روما القديمة ، وتفصل بينه وبين الإتجاه العام القومى فى بقية الأقاليم العربيـــة .

وعلينا أن نذكر كذلك أن وجود فرنسا فى سوريا ولبنان كان وسيلة

لا غاية ، إذ أنه هدف الوصول إلى إمتيازات ومصالح إقتصادية وعسكرية ومعنوية فى الإقليم ، وعلى حساب العرب .

والمهم هو أن هذه الدول الاستعمارية ، بالاضافة إلى الصهيونية العالمية فى فلسطين ، قد ساعدت على إخفاء فكرة الوحدة العربية ، نتيجة لتقسيمها الاقليم والنزول بالمعارك إلى المستوى المحلى . وكان على العرب أن ينجحوا فى كسب هذه المعارك المحلية ، ويصلوا إلى المستوى الاقليمى حتى يتمكنوا من البدء فى الدخول فى المستوى القومى .

ولقد إستندت القوى الإستعمارية فى العالم العربى فى ذلك الوقت إلى عصبة الأمم وإلى نظام الانتداب لكى تعطى نفسها شكلا قانونيا للوصاية على الاقليم ، والاشراف عليه والاستمرار فى إستغلاله ، كقاصر يعجز عن مناقشتها الحساب ، ولذلك فإن عصبة الأمم بقراراتها تعتبر فى هذه المرحلة إحدى العقبات أمام الوحدة العربية ، وأمام وصول العرب إلى إستقلالهم ووحدتهم حتى وإن كانت قد هدفت الوصول بمناطق الانتداب إلى المستوى اللازم لإدارة شئونها بنفسها . وكان إلتجاء عدد من القادة والساسة العرب إلى هذه المنظمة الدولية مطالبين بحقوقهم المشروعه ، من إستقلال ووحدة ، يصرف جهودهم بغير طائل ، ويموه على البعض بأن هناك عدالة دولية تشرف عليها هذه العصبة من جنيف .

ورغم ذلك فإن العالم العربى قد إمتلأ فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين بحركات تحررية أصيلة ، إمتازت بوضوح الرؤيا وبساطة السياسة ، وتمييزها بين الحق والباطل ، فنزلت إلى ميدان الكفاح المسلح لتغيير المنكر بأيديها ، وأن كره الظالمون . وإذا كانت إحدى هذه الحركات قد وضحت فى وسط الجزيرة العربية مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فى كفاحه ضد الحسين بن على ، والذى أعتبر حليفا للاستعمار ، فإن هذه الحركات ستزداد وضوحا فى كل من ليبيا والريف وبقيادة

السيد عمر المختار والأمير عبد الكريم الخطابى . لا نقاش ولا جدال فى هذا الميدان ، فالحق واضح ولا يحتاج إلى دفاع أو مرافعة ، وليست هناك قضية ، بل هناك إعتداء دولة إستعمارية على وطنيين فى بلادهم ، وليست هناك إلا القوة لإخراجهم . لقد كان هذا الاتجاه عميقاً رغم بساطته ، قوياً بإيمانه مع عنفه فى تنفيذ أهدافه وثورته . وكان هذا الإتجاه يختلف عن الإتجاهات التى سادت فى كل من الهلال الخصيب ووادى النيل فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، ويدل كذلك على إختلاف التكتيك فى كل إقليم عربى أمام القوة المعارضة الخارجية ، ونتيجة لنمو العوامل الداخلية فى كل إقليم . ولكن الأوضاع ستساعد من جديد على زيادة التقارب بين العرب ، وقبيل إعلان الحرب العالمية الثانية .

٣ - ازدياد أهمية القاهرة :

ولقد زادت أهمية القاهرة فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية بشكل واضح فى كل منطقة العالم العربى ، وذلك نتيجة لتطور الأوضاع الداخلية فيها وبسرعة ، ووصولها إلى مرحلة ثقافية وإجتماعية ظهرت فيها أكثر تقدماً عن غيرها من دول المنطقة .

حقيقة أن الإتجاه المصرى كان منذ الحرب العالمية الأولى يربط نفسه بوادى النيل وبالسودان ، ظهير مصر الطبيعى ، والذى ربط النيل بينهما ، أكثر من ربطه نفسه ببقية البلدان العربية . ولكن مصر كانت تشعر بعروبتها كذلك فى نفس الوقت التى تشعر بروابطها مع السودان . وإذا كانت الحركة القومية فى مصر قد ظهرت مستندة إلى الإسلام إلى حد كبير ، فإن ذلك لا ينفى عنها صفة العروبة . لقد كان لوجود الأزهر فى القاهرة ، وشعور المصريين بمسئوليتهم الجسيمة فى الميدان الإسلامى ، وخاصة بعد قضاء الكماليين على الخلافة الإسلامية فى القسطنطينية يعتبر تدعيما للفكرة العربية الإسلامية ، ويميز بينها وبين الفكرة

العربية العلمانية ، والتى سادت بشكل واضح فى الأقاليم الساحلية من سوريا . فاذا أضفنا إلى ذلك طبيعة المعركة التى كانت بمصر تواصلها ضد الإحتلال البريطانى « والحلفاء » منذ سنة ١٨٨٢ ، وكذلك فشل الحركة العربية العلمانية التى تحالفت مع الغربيين فى الوصول إلى الإستقلال والوحدة ، لوجدنا أن إتجاه المصرى كان أكثر أصالة فى إعتماده على الإسلام أساساً للعروبة نفسها ، خاصة وأن التجربة قد أثبتت ذلك . وقد كان لنمو حركات الكفاح العربية الإسلامية فى كل من ليبيا وشمال المغرب تأييداً لمصر فى هذا الإتجاه . ومن الطبيعى أن تتأثر مصر بهذا الاتجاه العربى الاسلامى الذى ساد كل شمال إفريقية، وظهر واضحاً فى كل بلدان المغرب العربى ، أكثر من تأثر الأقاليم السورية به ، إذ أنها كانت متصلة بهذه الأقاليم ، ورباط الوصل بينها وبين بلدان المشرق العربى . والمهم هو أن هذا الاتجاه العربى الاسلامى أظهر المعسكر العربى وكأنه يشتمل على قوتين متميزتين ، قوة دينية ، وقوة علمانية .

وكانت مسئولية مصر فى الحجاز منذ زمن طويل ، والتى تتلخص فى إرسال الامداد والتموين ، وإرسال المحمل ورعاية الحجاج ، دافعاً لمصر على ألا تتنازل عن مسئولياتها فى الأراضى المقدسة ، وهى مسئوليات إسلامية ، رغم كونها عربية فى نفس الوقت . ولقد دفع ذلك مصر إلى تسوية علاقاتها مع عبد العزيز ابن عبد الرحمن بعد عشر سنوات من حادثة المحمل ، كما أنها عملت على الاتصال بالعراق واتفقت معه . وأصبح لمصر قوتها ووزنها فى الميدان العربى ، وخاصة بعد سنة ١٩٣٦ ، والتى تمكنت فيها من عقد معاهدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين ثم جاء العام التالى لكى يشهد تخلص مصر من الامتيازات الأجنبية ، وبدء وضع الأسس للتخلص من صندوق الدين الدولى ، وكان مجىء شاب صغير إلى العرش يحمل فى أول الأمر معنى إعطاء الاستقرار اللازم للإقليم ، ولفترة طويلة ،

خاصة وأنه قد ظهر من بوادر الاستقامة فى أول الأمر ما يبشر بالنجاح والتوفيق وجاء توطيد العلاقات الأسرية بين القاهرة وطهران تدعيما لمركز القصر فى القاهرة ، رغم أن زواج الشاه محمد رضا من الأميرة فوزية لم يكن يحمل شروطا سياسية . هذا فى الميدان الدولى .

أما فى الميدان الداخلى فقد سمحت معاهدة سنة ١٩٣٦ لمصر فى البدء فى أخذ مسئولياتها ، وفى تنمية رسائلها ومشروعاتها . فبدأ الاهتمام فى التزايد بالمدرسة الحربية التى أصبحت كلية ، واهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط وحسن تدريبهم ، حتى تتمكن عن طريقهم من إنشاء جيش قوى لازم للبلاد . وكان التزايد فى التسلح والعمل على إنشاء جيش حديث يزيد من هيبة مصر فى أعين جيرانها . وكان التعليم قد أخذ فى الانتشار فى مصر بشكل واضح فى هذه الفترة وإن نظرة واحدة إلى عدد الطلاب فى جامعة القاهرة فى ذلك الوقت ليدل بوضوح على تضاعف الدارسين ، وبالتالى على عدد القيادات العالية التى يمكنها تحمل مسئولياتها فى البلاد ، والعمل على رفع شأنها . وإذا كان الأزهر قد أعتبر ملكا لكل الدارسين الاسلاميين ، ومن المحيط الأطلسى حتى أندونيسيا ، فإن جامعة القاهرة قد بدأت فى أن تأخذ مركزها كجامعة أم فى كل منطقة الشرق العربى كذلك . ومع تطلع عدد من الزملاء فى الأقطار العربية إلى الدراسة العالية ، ونقص هذه الامكانيات فى بلادهم ، زاد عدد من توجهوا منهم إلى القاهرة للدراسة والافادة ، ويعتبر هذا العامل الثقافى هو الأساس الأول لإعطاء الأهمية للقاهرة فى كل الأقاليم العربية ، إذ أن جامعتها ستساهم بنصيب وافر فى تكوين عدد من القيادات العربية إفتقرت إليها هذه البلاد . ولقد ساعد رجال هذه الجامعة فى وضع الأسس الأولى للتعليم العالى فى معظم الأقاليم العربية المحيطة ، وفى كل مكان ، وأسهموا بذلك فى إنشاء القيادات العربية العالية ،

وحتى خارج حدود مصر . كما أصبحت كتبهم مراجعاً أساسية للدراسة فى الفقه والعلم والأدب والتراث .

وعلينا أن نذكر كذلك زيادة النمـــو الاقتصادى والمالى فى مصر فى هذه الفترة ، وزيادة عملها فى ميدان التصنيع ، مما ساعدها على تكوين عدد من العمال لهم خصائصهم وعقليتهم ؛ وحتى مطالبهم فى الحياة . إن هذا النمو الواضح فى الطبقة المتعلمة ، والطبقة الوسطى ؛ وفى نفس الوقت فى الطبقة الكادحة فى مصر ، جعل القاهرة تظهر فى الميدان الثقافى والاجتماعى على أنها عاصمة الشرق العربى ؛ وجاء بعد ذلك تركيز السياسة البريطانية فى القاهرة أساساً وإعترافا بتقدم هذه المدنية على غيرها من المدن الشرقية ، وخاصة فى وقت كان نفوذ بريطانيا فيه قد أصبح هو النفوذ الأول فى المنطقة بأكملها .

ولقد أصبحت مصر هى المركز الرئيسى لاجتماع المؤتمرات العربية ؛ واتخاذ القرارات الهامة ، وخاصة التحررية ، إذ أن هذا النمو الثقافى والاجتماعى كان يسمح لها بمرحلة واضحة من حرية الفكر ، إفتقرت إليها كثير من البلاد العربية الأخرى فى ذلك الوقت ، وخاصة فى مناهضتها للاستعمار .

لقد كانت القاهرة هى المكان الذى صدرت منه الصرخات الأولى محتجة على فرنسا حين ضربت دمشق بالقنابل سنة ١٩٢٥ ، وكانت هى مركز الدفاع عن عرب ليبيا مع حركة السيد عمر المختار ، ولسنوات طويلة ، وإرتفعت منها كذلك أصوات التأييد لثوار الريف ، وأصوات الاستنكار لسياســـة فرنسا البربرية فى المغرب . ثم أصبحت القاهرة بعد ذلك مكان إجتماع المؤتمرات ومناقشة المشكلات العربية ، وبشكل تزايد على مر الأيام .

ولقد كان لتطور المشكلة الفلسطينية ، وهى ، الاقليم المجاور لمصر ، وإتجاه زعامته إلى الاسلام أساساً للكفاح ضد الاستعمار ، ولربط قيادته الاسلامية بين العامل الدينى والعامل العربى ، ما يقرب الكثير من أبناء فلسطين وأبناء

مصر فى الإتجاه ، وبالتالى فى وسائل العمل . ومع نمو العامل الثقافى أخذت مصر تقوم بدورها كشقيقة كبرى للتوفيق بين الإتجاهات العربية المتعددة . وأخذت المؤتمرات الطبية ، مؤتمرات المحامين العرب تجتمع فيها إبتداء من سنة ١٩٣٧ . ثم جاءت المؤتمرات الاسلامية والمؤتمر الفلسطينى لكى تدعم من هذا الاتجاه ، خاصة وأن مندوبى كل من العراق والحجاز واليمن ، والمهتمين بهذه المشكلة ، قد جاءوا إليها للاتفاق سويا قبل الاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن سنة ١٩٣٩ .

وإذا كانت ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية ، ووقوع صدام بين الاتجاه الغربى البرلمانى ، والاتجاه الغربى الفاشستى ، قد أثر على القوى الموجـــودة فى الميدان فى المنطقة العربية ، إلا أنه لم يتمكن من أن ينال من أهميـــة القاهرة كمركز للحركات الهامة فيها. وإذا كانت كل من بغداد ودمشق وعمان والرياض تعتز بنفسها ؛ فإن القاهرة تعتز بها كذلك، ولكن كشقيقات أصغر منها، وإستعدت لتحمل مسئوليتها عنها وعنهم ، وخاصة فى مشروعات الانتماء العربى ، والترابط العربى ، والوحدة العربية .

الفصل الثاني عشر

الحرب العالمية الثانية
وأولى مشروعات الوحدة العربية

لقد زادت العوامل التي تقرب بين العرب وبعضهم في الثلاثينات وضوحا ، خاصة مع نمو الثقافة ، وزيادة سهولة المواصلات ، وزيادة أهمية لبنان كمركز سياحة والاصطياف لعدد كبير من القادة والزعماء العرب ، ومع هذا النمو لاجتماعي والإقتصادي والثقافي المستمر ، وزيادة التقارب بين وجهات النظر العربية ، وإرتباط كثير من البلدان العربية بمعاهدات صداقة وتحالف وأخوة عربية وإسلامية ، تزايدت فكرة الوحدة العربية قوة وإعتزازاً ، وتدعم موقف الحركات السياسية التي كانت تكافح من أجل الوصول إلى الإستقلال ، وبالتالي إلى الوحدة ، ولكن هذه العملية كانت تحمل في نفس الوقت نمو للقيادات العربية وتركزها في أقاليمها ومع جيرانها ، وبشكل يدفع كل منها في نموها إلى محاولة السيطرة على رئاسة أو زعامة العالم العربي . وكان عدد من بلدان العالم العربي لا يزال يكافح للحصول على إستقلاله من الدول المستعمرة السابقة ، أو لإكمال هذا الإستقلال والوصول به إلى إستقلال فعلي . ولذلك فإن بعض الأقطار قد إتجهت إلى المعسكر المعادي لإنجلترا وفرنسا ، مادامت هاتين الدولتين قد واصلتا عملية إستغلالها للعالم العربي ، ولذلك فإن الحرب العالمية الثانية ستعطي العرب قوتين كبيرتين متطاحنتين في مواجهتهم ، وفي الوقت الذي حاولت القيادات العربية فيه تدعيم حكمها ونفوذها والتوسع فيها . وإن قصة التفاعل بين هذه العوامل الداخلية والخارجية هي التي ستؤثر على خط سير الحركة العامة للوحدة العربية .

١) الحرب العالمية وتأثيرها على العرب :

لقد بدأت الحرب بهجوم ألمانى سريع على بولندا. وباتساع نطاق العمليات الحربيه بعد ذلك فى غرب أوربا ، وباجتياح القوة الألمانية للأراضى المنخفضة وفرنسا والنرويج . ولم يأت شهر يوليو سنة ١٩٤٠ ، حتى خرجت فرنسا من ميدان العمليات بتوقيعها على الهدنة ، وبشكل ترك بريطانيا وحدها فى الميدان .

وكانت فرنسا تحتفظ بنفوذ كبير فى العالم العربى ، وتستخدم القوة المادية والعسكرية وسيلة للاحتفاظ به ، ولذلك فإن إنهيـارها قد أدى إلى زيادة أمل كثير من العناصر العربية المكافحة فى سوريا ولبنان . ولكن القوات الفرنسية الموجودة فى هذين الاقليمين أعلنت خضوعها لحكومة فيشى، وعملت على الاحتفاظ بالأوضاع كما هى وبالقوة فى هذين الاقليمين العربيين ، رغم عجزها عن إستخدام القوة فى بلادها نفسها . وأمام هذا التحول فى ميزان القوى العالمية ظهر إنقسام فى الرأى العام العربى، بين أولئك الذين يتمنون هزيمة بريطانيا نفسها وبين أولئك الذين يخشون من إنتصار دول المحور ، ولا يمكننا هنا أن نتهم هذا الجانب أو ذلك بعمله من أجل النفوذ الغربى أو من أجل إنتصار النظام الفاشيستى ، بل نكتفى بأن كل معسكر قد حاول أن يتخذ « تكتيكا » معيناً يصل عن طريقه إلى إستقلال بلاده فى هذه الظروف ، إذ لا يمكننا أن نتصور عربياً يفضل رؤية الألمان فى بلاده على رؤية الانجليز والفرنسيين ، ولا أن نتصور عربى آخر يفضل بقاء البريطانيين والفرنسيين ، إلا إذا كانت مصالحه المـادية قد ربطته بها ، ولا زالت الوثائق الخاصة بهذه الفترة غير ميسرة للدراسة . هذا علاوة على أن هذا الاتجاه يتعارض بشكل واضح مع عملية النمو الطبيعى فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى ، ولكل البلاد العربية .

لقد رأى بعض رؤساء العرب وزعمائهم أن إنتصار دول المحور قد يساعدهم

على الوصول إلى الاستقلال ، ورأى غيرهم أن إنتصار النظام الفاشيستى يمثل خطراً واضحاً على بلادهم ونظمها وبنيانها ، فتمنوا إنحسار الموجة الفاشيستية حتى يتمكنوا بإعتدال وعلى درجات من إستمرار النمو ، ولقد حدث هذا فى الوقت الذى تباينت فيه الأوضاع السياسية فى البلاد العربية ، خاصة وأن بعضها لم يكن قد وصل بعد إلى الاستقلال الرسمى ، مثل سوريا ولبنان وفلسطين . والمهم هو أن أحداث هذه الحرب قد أثرت على كل البلدان العربية وعلى الأوضاع السياسية الموجودة فيها .

أما بالنسبة لمصر فنلاحظ أن وزارة محمد محمود قد إستقالت فى أغسطس سنة ١٩٣٩ لكى يتولى الحكم بعدها على ماهر ، وعلينا أن نعترف بوجود قطاع هام من الرأى العام المصرى كان يتمنى هزيمة البريطانيين فى ذلك الوقت ، وبعد كفاح طويل ضد مرونة السياسة البريطانية وميوعتها أمل كثير من المصريين فى مجىء الفرج بهزيمة البريطانيين أمام الألمان ، وأخذ المصريون يستمعون إلى الاذاعات الألمانية ، وإلى الدعاية الألمانية ، ويتتبعون إنتصار الألمان ، وكأنه إنتصار لمصر ، حدث ذلك فى الوقت الذى إرتبطت فيه بريطانيا بمصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، والتى إضطرت مصر نتيجة لها إلى وضع كل إمكانياتها فى خدمة الامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس . ولقد أعلنت مصر الرقابة على الصحف والأنباء ، وأعلنت حالة الطوارىء ، ووضعت الموانى والمطارات ووسائل النقل تحت تصرف حليفتها . ولم يكن من مصلحة بريطانيا أن تقوم مصر بإعلان الحرب رسمياً على ألمانيا ، كما لم يكن من مصلحة مصر إعلان هذه الحرب ، نظراً لاتجاه هذا القطاع الهام من الرأى العام من ناحية ، وخوفا من تعرض مصر لهجمات ألمانية قوية ، فاكتفت حكومة القاهرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا ، وبمصادرة أملاك رعاياها فى البلاد . ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى أن حكومة

القاهرة قامت بتعيين الفريق عزيز على المصرى رئيساً لأركان حرب الجيش، وكان معروفا بإتجاهه الوطنى المعادى لبريطانيا منذ أن كان مفتشاً عاما للقوات المصرية، ولم يحجم عن نقدها أمام الجنود، وحتى فى حضور أعضاء من البعثة العسكرية البريطانية. وسلمت مصر كذلك منصب وزير الحربية اللواء محمد صالح حرب، وكان إتجاهه العربى الاسلامى قد وضح وثبت، وضد البقاء الاستعمارى البريطانى فى مصر منذ سنة ١٩١٥. وكانت هذه العوامل كلها تخيف بريطانيا، وخاصة فى الوقت الذى إنتشرت فيه الاشاعات سوء نيات بريطانيا تجاه مصر، ومحاولتها إرغامها على إعلان الحرب، وإنتشار الأفكار الخاصة بضرورة تحديد مساحة الأراضى المزروعة قطناً، وهو المحصول الأساسى للبلاد، والتوسع فى زراعة الحبوب اللازمة لاطعام الاستراليين والهنود وجنود وسط إفريقية وجنوبها الذين توافدوا على البلاد. ولقد رأى قطاع من الرأى العام المصرى أن الموقف الدولى يسمح للبلاد بالضغط على بريطانيا حتى تصل مصر إلى تمام إستقلالها وتصفى مشكلة السودان، ولكن الحكومة المصرية رغم ذلك أوفت بتعهداتها، وأعلن على ماهر أن مصر هى حليفة بريطانيا وصديقتها، وأنها ستعمل كل ما فى وسعها لمعونتها.

ومع زيادة تطور الاحداث الدولية ودخول إيطاليا الحرب وسقوط فرنسا إضطرت مصر إلى قطع علاقتها كذلك مع إيطاليا، ولكن الشعور تزايد بين المصريين بعدم ضرورة إتخاذ مواقف متطرفة مع بريطانيا، خاصة وأن إنتصارات الفاشستيين أخذت فى التزايد، ورغم أن إيطاليا كانت قد بدأت غاراتها الجوية على السلوم وعلى بعض نقط القوات العسكرية المصرية فى الصحراء الغربية فان وزارة على ماهر قد وجدت أنه يمكن تسوية هذه المشكلات بالطرق الدبلوماسية، ثم أعلن على ماهر فى مجلس النواب فى ١٩ يوليو سنة ١٩٤٠ أنه قد أمر بسحب

بعض القوات المصرية وسلاح الحدود إلى مسافات قريبة حتى لا تتعرض لتوريط البلاد فى حالة حرب . ورأت السفارة البريطانية فى ذلك أن الحكومة المصرية لا تخضع لها تمام الخضوع ، وأدى ذلك إلى نشوء أزمة إنتهت بإستقالة وزارة على ماهر وبتأليف حسن صبرى باشا لوزارة جديدة فى يوم ٢٣ يونيو . ولقد شرح على ماهر أمام البرلمان الخطوط العامة لهذه الأزمة وذكر أن سياسة الحكومة بالنسبة للحرب الدائرة بين بريطانيا وإيطاليا مستمدة من روح الشعب ورغباته ، ولكن البريطانيون أرادوا ، الاشتراك فى الحرب ، وذلك فى الوقت الذى أعلنت فيه إيطاليا أنها لا ترغب فى أن تجر مصر إلى مثل هذه الحرب . وحتى فى هذه العملية كان من اللازم أن يرجع على ماهر إلى البرلمان ، مادام الحكم دستوريا فى البلاد ، ولقد تزايدت طلبات بريطانيا على مصر وبشكل رأى فيها على ماهر أنها تؤدى إلى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ، ثم قال : «وفى الوثائق الرسمية المودعة فى محفوظات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية الكثير من هذه المطالب ، ويتلخص جوهر الخلاف فى التعارض بين مصلحة الدولتين ، فكل منا يعمل بما يمليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه. وأخيراً فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة ، بإعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ، ولا تصدر عن مصلحة مصر ولا تعمل بروح المعاهدة ، وترتب على ذلك أن التجأ ممثل الخليفة . . إلى الوسائل العتيقة التى كانت تعرفها هذه البلاد قبل أمضاء المعاهدة ، وجمع الملك رؤساء الوزراء السابقين ورئيس الشيوخ والنواب الحاليين ورؤساءهما السابقين ، ورؤساء الاحزاب المصرية ، وأتيحت لى فرصة لعرض تفاصيل الحوادث التى وقعت فى الأسابيع الاخيرة ، فكان رأيهم أن عمل الخليفة تدخل فى شئون مصر يمس إستقلالها ، ورأوا — لاعتبارات شتى —

أن تقبل إستقالة الوزارة (١) » .

ولقد كان الاتجاه الوحيد الذى يشجع على دخول مصر الحرب بين رؤساء الاحزاب فى ذلك الوقت هو إتجاه احمد ماهر ، والذى كان يرغب فى إنتهاز هذه الفرصة لتسليح الجيش المصرى ، وإتخاذه وسيلة فعالة بعد ذلك أمام بريطانيا ، وفى مشكلة فلسطين ، ولكن الأوضاع لم تكن تسمح للقصر ولرؤساء الأحزاب بتسليمه الوزارة فى ذلك الوقت، وكانت حكومة لندن تفضل تولى مصطفى النحاس للحكم ، وأعلنت أسفها لعدم تسلمه الوزارة رغم أنه لم يكن من أنصار إعلان الحرب فى ذلك الوقت والمهم هو أن وزارة حسن صبرى قد أعيد تشكيلها بعد وفاته فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ وخرجت فى شكل وزارة حسين سرى،وحملت هذه الفترة أخبار تراجع الايطاليين داخل برقة . ولكن سرعان ما نزلت ألمانيا إلى ميدان شمال إفريقية بالفيلق الأفريقى بقيادة روميل ، وانجدة إيطاليا وإجبار بريطانيا على التقهقر من جديد ، الدفاع عن نفسها منع خطوط الدلتا وقناة السويس . وكان هجوم الماريشال روميل سريعاً وعنيفاً فى نفس الوقت ، وحدث فى ربيع سنة ١٩٤١ وفى الوقت الذى تمكنت فيه ألمانيا من النزول إلى ميدان البلقان وإكتساح يوغوسلافيا ومهاجمة اليونان وإحتلال جزيرة كريت، بعمليات حربية مليئة بالجرأة. لقد شعرت بريطانيا بأن موقفها قد أصبح مهدداً فى كل الشرق العربى ، وعجزت دعايتها عن أن تجد أذنا صاغية وجنودها يتقهقرون على طول الخط ، وفى الوقت الذى يصل فيه الألمان إلى مسافة ١٣٠ كم من الاسكندرية . وأخذ راديو برلين يواصل حملاته على بريطانيا ، وعلى سياستها فى تقسيم العالم العربى ، وعلى سياستها

(١) أنظر مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين ، يوم الاثنين ٢٤ يوليو ١٩٤٠ . ص ٩٤٧ - ٩٤٨ .

، تسليم أرض فلسطين لليهود ويصر على ضرورة العمل على إخراجها من المنطقة
عجزت بريطانيا عن الرد على ذلك ، خاصة وأن سياستها فى العالم العربى كانت
عروفة ومفضوحة عند الجميع . وجاءت أحداث العراق لكى تزيد المصاعب
مام بريطانيا فى العالم العربى .

وكانت حكومة العراق قد قطعت كذلك علاقاتها مع ألمانيا وألقت القبض
لى الألمانيين المقيمين فيها ووضعت أملاكهم وأموالهم تحت الحراسة . وتعاونت
حكومة بغداد مع دول حلف سعد أباد لمواجهة الموقف. ولكن إتجاه الرأى العام
عراقى كان يأخذ على البريطانيين والفرنسيين مواقفهم فى فلسطين ، ومواقفهم فى
سوريا ولبنان . وحضر فى ذلك الوقت إلى العراق الحاج أمين الحسينى مع وفد
ن المكافحين الفلسطينيين بعد أن ضيقت عليه السلطات الفرنسية فى سوريا النطاق،
بعد أن قاسى من تضييق البريطانيين عليه فى فلسطين وإستقالت وزارة نورى
سعيد وألف رشيد عالى الكيلانى وزارة جديدة فى مارس سنة ١٩٤٠ .
حاولت بريطانيا أن تضغط على هذه الوزارة الجديدة لاعلان الحرب على إيطاليا
لكنها إحتجت بأن تركيا ، حليفة بريطانيا لم تقم بمثل هذه العملية ، وهى
حليفة العراق فى حلف سعد — أباد — وحليفة لبريطانيا — منذ سنة ١٩٣٩.
تدخلت حكومة بغداد من ناحية أخرى للوصول إلى إتفاق بين الفلسطينيين وبين
بريطانيين للوصول إلى تعاون بين الطرفين ، وعلى أساس الكتاب الأبيض، بعد
دخال بعض التعديلات عليه . وبناء على هذا الاتفاق أعلنت حكومة بغداد
ستعدادها لاعلان الحرب ، والانضمام إلى الحلفاء ، وإرسال فرقتين عسكريتين
لى الجبهة الليبية . ولكن الحكومة البريطانية لم تصادق من ناحيتها على الاتفاق
لعربى البريطانى الخاص بفلسطين، خاصة وأن ونستون تشرشل كان يعتبر دعامة
ن دعائم الصهيونية العالمية فى فلسطين العربية ، وكان قد بدأ فى عملية تسليح

اليهود فى فلسطين نفسها ، فرفض المشروع العراقى . ومع هذا الرفض البريطانى لجهود عربى صادق ، وفى موضوع متصل بفلسطين ، وفى وقت تزايد فيه عدد الفلسطينيين فى العراق، مع كل ذلك أخذت بريطانيا فى الضغط على العراق فكانت الأزمـــة .

ولقد وقع ذلك فى وقت أكدت فيه ألمانيا ضرورة منح الإستقلال لكافة الشعوب العربية ، وذكرت فى إذاعاتها أنها تتابع نضال هذه الأمم من أجل إستقلالها ، وأن هذه الأمم يمكنها وهى تجاهد أن تعتمد على عطف ألمانيا وتضمنه وتدخلت بريطانيا وعن طريق الأمير عبد الاله الوصى على العرش لتحطيم الوزارة بسحب نورى السعيد من وزارة خارجيتها ،وأدت هذه العملية إلى إستقالة ثلاث وزراء نتيجة للضغط. ورفض الوصى حل البرلمان ، كما طلب رشيد عالى الكيلانى ، وترك بغداد إلى الديوانية فاضطر الكيلانى إلى الاستقالة . وقبل الوصى إستقالة رشيد عالى الكيلانى ، وتألفت وزارة الفريق طه الهاشمى . ولكن هذه العملية لم تعجب الضباط الأحرار ، الذين رأوا فيها تدخل بريطانيا واضحاً للسيطرة على البلاد ، فأصروا على ضرورة بقاء رشيد عالى الكيلانى فى الحكم ، وتحركت قوة بقيادة أربعة من العقداء ، وأرغمت الهاشمى على الاستقالة ، فإضطر عبد الاله إلى الفرار إلى قاعدة الحبانية ، ومنها إلى البصرة . وتألفت حكومة الدفاع الوطنى برئاسة الكيلانى وأعلنت أنها ستفى بتعهداتها الدولية ، وخاصة إلتزاماتها مع بريطانيا. وفى نفس الوقت إنتخب البرلمان الشريف شرف وصياً على العرش بدلا من الأمير عبد الاله .

ولقد رأت بريطانيا فى هذه العملية تهديداً لنفوذها فى منطقة حيوية بالنسبة إليها من النواحى الاستراتيجية والنواحى الاقتصادية ، فصممت على إرسال قوات جديدة إلى العراق ، وإنشاء قاعدة كبيرة فى البصرة ، وطالبت بحرية هذه

القوات فى الحركة صوب بقية العراق ، أو صوب فلسطين ، دون تقديم أى تفسيرات لحكومة بغداد عن ذلك . وكانت نصوص المعاهدة تصر على سحب إحدى الفرق البريطانية قبل إنزال فرقة أخرى مكانها ، وما دامت بريطانيا لم تتحدث عن سحب إحدى فرقها فلم يكن هناك داع لموافقة العراق على نزول فرقة جديدة ولكن بريطانيا أبلغت عن مجىء فرقة يوم ١٧ أبريل ، ثم فرقة أخرى يوم ١٩ منه . ورغم تعارض ذلك مع شروط المعاهدة نزلت القوات إلى البصرة . ولكن الأوامر صدرت إلى القوات العراقية المحيطة بقاعدة الحبانية بمنع الطائرات من التحليق فى الجو ، فطلبت بريطانيا سحب هذه القوات العراقية،وإلا فإنها ستقوم بضربها من الجو ، وهو ما حدث بالفعل يوم ٢ مايو وما تسبب فى إشتباك مسلح بين القوات العراقية والبريطانية عند قاعدة الحبانية . ومع هذا الالتحام وجدت الوزارة العراقية ، كوزارة وطنية تفاهة فكرة الابتعاد عن ألمانيا فى الوقت الذى تعتدى فيه القوات البريطانية على جنودها وعلمها، فاتصلت بوزيرها المفوض فى أنقرة وكلفته بإبلاغ الوزير المفوض الألمانى هناك برغبتها فى إعادة العلاقات بين البلدين، ورغبتها الشديدة فى معاونتها. ولقد أسرع دكتور فريتز جروبا بالاجابة بأنه سيعود حالا إلى بغداد ، رغم أن ألمانيا كانت تتمنى لو تأخر هذا الصدام العراقى البريطانى قليلا ، خاصة وأنها كانت مشغولة فى البحر المتوسط،وتستعد بالنسبة لروسيا، ولقد أثبتت هذه الحادثة أن رشيد عالى الكيلانى لم يكن عميلا لألمانيا، بل كان يدافع عن إستقلال العراق وكرامة الجنود العراقيين، أمام إعتداء إستعمارى على بلاده .

ولقد واصلت بريطانيا سياستها فحشدت قواتها فى البصرة ، ورفض السفير البريطانى الجديد كورنواليس تقديم أوراق إعتماده للوصى على العرش،وفى الوقت الذى لم تتمكن فيه ألمانيا من إمداد العراق بالأسلحة والذخائر ، خاصة وأن

سلطات حكومة فيشى فى سوريا ولبنان رفضت نزول ومرور الطائرات الألمانية فيها أو عبرها صوب العراق ، وقام البريطانيون بهجومهم من جنوب العراق ، ومن شرقى الاردن ، بقوات الفيلق العربى الخاضعة للأمير عبد الله ، وفى وقت تمكنت فيه من السيطرة على موارد البترول الخاضعة فى العراق ، وتمكنت بذلك من التفوق فى العراق .

وكانت بريطانيا فى صعوبات أخرى بالنسبة لسوريا ولبنان منذ أن وقعت فرنسا على الهدنة، وسيطرت سلطات فيشى على الموقف فى هذين الإقليمين العربيين. وإذا كان كل من بيو وملتبوزر قد أظهرا فى أول الأمر عزمهما على متابعة القتال مع البريطانيين ، وإتفقا على ذلك مع السلطات البريطانية فى فلسطين ، إلا أنهما عادا وأعلنا خضوعهما لحكومة فيشى وللمارشال بيتان . وخشيت بريطانيا من إمكانية نزول قوات ألمانية فى سوريا ولبنان ، وخاصة بعد مجىء لجنة رقابة ألمانية إيطالية إلى هذين الإقليمين ، للاشراف على تنفيذ شروط الهدنة مع فرنسا، ولإقامة إتصال مع هذين الاقليمين وخشيت بريطانيا من أن تتخذ ألمانيا سوريا قاعدة للزحف على آبار البترول فى شمال العراق وفى إيران ، كما كانت تخشى من إزدياد النفوذ الألمانى والدعاية الألمانية ضد بريطانيا فى الشرق الأوسط ، خاصة وأن الألمان كانوا يصرون على جريمة البريطانيين فى تسليم فلسطين إلى الصهيونيين . ولذلك فإن موقف بريطانيا فى العالم العربى فى صيف سنة ١٩٤١ كان موقفاً صعباً ، وفى كل ميدان .

ولقد خشيت بريطانيا من أن تقوم حركات فى فلسطين تشبه تلك الحركات التى قامت فى العراق ، كما خشيت من زحف العراق على سوريا ، ومن تقدم قواتها صوب فلسطين ، وبشكل يقضى على النفوذ البريطانى ، وقد يقضى على أعوانها وعملائها اليهود . وكانت بريطانيا غير مستريحة إلى الموقف فى فلسطين نفسها ،

و. صة بعد أن أصدر المفتى فى مايو سنة ١٩٤١ منشوراً يدعو فيه العرب والمسلمين إلى الجهاد ضد الانجليز . فإضطرت بريطانيا إلى عدم سحب أى قوات من قواتها من فلسطين، رغم أن الأحوال ظهرت وكأنها هادئة فى شرق الأردن بفضل ولاء أميرها ، وتعيشه من المعونة المالية البريطانية ، فإن حكومة لندن لم تكن فى وضع يسمح لها حتى بضمان إستمرار الأحوال كما هى فى هذا الأقليم . ذلك أن الأوامر كانت قد صدرت إلى الفيلق العربى بالزحف صوب العراق، وبقيادة عدد من الضباط البريطانيين، وجلوب باشا، ورغم ذلك فقد سرت روح التمرد بين الجنود العرب، و. صة عند وصولهم إلى حدود العراق. وحينما أصدر الضباط البريطانيين أمرهم إلى الجنود العرب بمواصلة الزحف رفضوا تنفيذ الأوامر ، وأداروا رشاشاتهم عليهم وتوعدوهم بالرمى ، إن لم يسمح لهم بالعودة إلى قواعدهم فى شرق الأردن.

هذا علاوة على أن الأزمة الاقتصادية التى سادت الأقاليم العربية فى أثناء الحرب أعطت بريطانيا مسئوليات كبيرة ، وهددت بإظهارها بمظهر المعتدى، وفى وقت تجهم فيه الجو أمام البريطانيين فى النواحى العسكرية والسياسية . وكان الحصار البريطانى لسواحل سوريا ولبنان يؤثر على الأوضاع الإقتصادية فيها ، ويعمل بالتالى على تقليل الواردات ، وإرتفاع الأسعار ، وإنهيار سعر العملة. وكان قطع المواصلات بين سوريا ولبنان وبين بقية البلاد يؤثر على السوق، ويجبر السوريين على الشراء بالذهب، فى وقت لم يتوفر لهم فيه إلا العملة الورقية . وإرتفعت أسعار الحب والقمح فى سوريا إرتفاعا كبيراً . وزادت الأحوال الاقتصادية سوءاً فى معظم الأقاليم العربية الأخرى ، خاصة وأن تزايد عدد الجنود البريطانيين فيها ، وحاجتهم إلى السلع والمواد التموينية ، وكثرة إنفاقهم ، عملت على إغراق هذه الأسواق العربية بكميات كبيرة من العملة ، وعلى إرتفاع الأسعار نتيجة لإزدياد الطلب ولإنخفاض سعر العملة فإختفت السلع من الأسواق ، وإزدهرت السوق السوداء ، ودون أن تتمكن بريطانيا من تقديم حل عملى للمشكلة . ولقد كان هذا العامل الاقتصادى، بالاضافة إلى العامل المعنوى وقوة الدعاية الألمانية، تتكاتف جميعا فى وضع بريطانيا فى مركز حرج ، وفى كل البلدان العربية . ولذلك فإن

بريطانيا قد إضطرت إلى بذل مجهود واضح للسيطرة على الموقف، وخاصة فى تلك المنطقة التى تمر فيها قناة السويس ، والتى تشرف على مياه الخليج العربى ، مياه الهند ، والمنطقة التى تشتمل على موارد البترول فى العراق وإيران ، ولا يمكن لبريطانيا مواصلة الحرب بدونها .

(٣) المجهودات البريطانية :

إضطرت بريطانيا إلى أن تقوم بمجهودات إقتصادية وإدارية وسياسية فى منطقة الشرق الأدنى حتى تتمكن من مواجهة الموقف .

أما فى الميدان الاقتصادى فإنها قد بدأت بإنشاء مركز تموين الشرق الأوسط ، خاصة وأن عملية النقل البحرى قد إضطربت نتيجة للعمليات الحربية والهجوم على السفن فى أعالى البحار ، كما أن تركز عدد كبير من القوات المحاربة فى مناطق معينة كان يتطلب مجهودات كبيرة لتزويدها بما يلزمها من قوت . وكان نشاط الطائرات والغواصات الألمانية يهدد المجهودات البريطانية فى الشرق الأدنى ، وخاصة بعد أن إقتربت قواعد المحور من هذه المنطقة ، بزحفها من ليبيا ، وبإستنادها إلى كريت ، وكان على مركز التموين الجديد أن يسهل كل هذه المهمات وفى هـــذا الوقت الصعب ، وبشكل لا يهدد أقوات الأهالى فى منطقة إحتاجت بريطانيا فيها إلى رضاهم . ولذلك فان مركز تموين الشرق الأوسط قد بدأ منــذ شهر أبريل سنة ١٩٤١ فى الإشراف على إقتصاد المنطقة بأكملها ، وبشكل يضمن إستمرار المصالح البريطانية . ولقد عمل هذا المركز على تخفيف الإستيراد من خارج المنطقة ، ووضع تخطيط لتوزيع الإنتاج المحلى أو الاقليمى ، وتخطيط للتجارة اللازمة للشعوب العربية . وعمل بذلك على تخفيف الأعباء الملقـــاة على السلطات العسكرية ، ووفر لبريطانيا ملايين الأطنان فى عمليات النقل البحرى على السفن ، قامت هذه الدولة بإستغلالها لنقل المهمات والذخائر والمواد

الحربية . وستعمد بريطانيا بعد ذلك إلى أن تجر الولايات المتحدة الأمريكية وتضمها إلى هذا المركز ، خاصة وأن أمريكا كانت لازمة للمجهود الإقتصادى فى الحرب بشكل عام ، وفى منطقة الشرق الأدنى بشكل خاص ، هذا علاوة على أنها كانت تسيطر على إنتاج البترول فى العربية السعودية ، وفى بلاد طويل العمر .

ولقد نجح هذا المركز فى تحقيق عمليات هامة ، وعمل تنشيط التجارة بين دول الشرق الأدنى فى فترة الحرب ، بعد أن كانت هذه الدول قد شاهدت ارتباط إقتصادها ومنتجاتها ، وكل منها على إنفراد ، مع إحدى الدول الأوربية فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، ونتيجة لتقسيمها ووضع حدود بينها ، ونظم تصعب من الاتصال بين العرب وبينهم . وكان لهذا التكامل بين الاقتصاد العربى ، حتى وإن كان قد بدأ بشكل مبدئى ، أثر كبير فى بدء الاعتماد على النفس ، وخاصة مع تشجيع المركز البريطانى على ذلك ، وأدى إلى بدء ظهور بعض صناعات محلية احتاجت إليها الأقاليم العربية ، وخاصة فى صناعات السكر والأنابيب والبطاريات والزجاج والأحذية والمعلبات ، وبعض المواد الكيماوية والأدوية البسيطة .

وقام هذا المركز بعقد بعض المؤتمرات اشترك فيها عدد من ومندوبى الدول العربية للتشاور فيما بينهم فى الشئون الزراعية والمالية والنقل ومكافحة الجراد وخزن الحبوب والتشريعات اللازمة لذلك . وأسهم هذا المركز فى دفع دول الشرق الأدنى إلى التعاون فيما بينها ، وفى الميدان الإقتصادى ، ومحاولة وضع تخطيط لعملياتهم فى هذه الفترة العصيبة من حياتهم .

وأصبح هذا المركز إبتداء من يونيو سنة ١٩٤١ خاضعاً لوزير الدولة

البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط ، وأخذت أهميته فى الظهور ، فى الوقت الذى تركت بريطانيا لهذا الوزير المقيم فى الشرق الأوسط مسئوليات واضحة وسمح هذا التكامل لبريطانيا بإدخال كثير من مجهودها واهتمامها بإقتصاد كل إقليم عربى على حدة ، كما سمح لها بإشباع الأسواق المحلية من بعضها ، ودون أن تظهر عليها دلائل الأزمات الإقتصادية .

هذا من الناحية الاقتصادية ، أما من الناحية السياسية فنلاحظ أن بريطانيا ستحاول النزول بأفكار سياسية جديده إلى المنطقة ، وبأسلوب سياسى جديد ، وبشكل يزيد من نفوذها فيها ، ويضمن ولاءها لها ، ويقضى على القوات المعارضة لها فيها . وكانت هذه السياسة هى سياسة تأييد فكرة التقارب بين مختلف الدول العربية فى المنطقة ، وعلى أساس أن تقوم الدول العربية نفسها بهذا التقارب الذى طالما فكر العرب فيه وحلموا بالوصول إليه . وكان تقارب الدول العربية فى ظروف الحرب يضمن سلامة قوات بريطانيا المحاربة فى المنطقة ، ويخفف على بريطانيا أعباء الاتصال بكل دولة على حده ، ويضمن لبريطانيا تأييد العرب لها ، مادامت قد أيدتهم فى الطريق الذى قد يؤدى بهم إلى الوحدة . وكان لبريطانيا أن تعتمد على هذه السياسة لكى تمحو بعض الشىء من مساوئها السابقة التى قامت بها فى العالم العربى ، والتى كان لها الضلع الأكبر فى تقسيمه إلى دويلات ومحاولة إظهار قوميات محلية أو إقليمية فيه .

ولقد أدلى إيدن — وزير الخارجية البريطانية — يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ ، الوقت الذى كانت فيه بريطانيا قد جمعت كل جهدها للقضاء على ثورة رشيد الكيلانى فى العراق ، بتصريح هام وضح به الخطوط الأولى لهذه السياسة الجديدة التى كانت فى صالح بريطانيا ، وكانت فى صالح العرب .

« إن لهذه البلاد — بريطانيا — تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب ، وهى صداقة أثبتتها الأفعال لا مجرد الأقوال . ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يتمنون الخير لنا ، وكذلك الحال فلهم أصدقاء كثيرون هنا ، ولقد ذكرت منذ أيام فى مجلس العموم أن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أمانى سوريا فى الاستقلال ، وأود أن أكرر ذلك الآن ، ولكنى سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول أن العالم العربى قد خطى خطوات عظيمة منذ التسوية التى تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجوا كثيرون من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر من تلك التى تتمتع بها الآن . وإن العرب ليتطلعون إلى الحصول على تأييدنا فى مساعيهم للوصول إلى هذا الهدف ، ولا ينبغى علينا إغفال الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا . ويبدو لى أنه من الطبيعى ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضاً ، وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة (١) » .

ويظهر من ذلك واضحاً أن بريطانيا لم تجبر العرب على السير فى هذا الطريق ، بل شرحت لهم أنها تؤيد السير فى هذا الطريق ، وكان عليهم أن يتفقوا فيما بينهم على خطة معينة للوصول إلى هذه الأهداف حتى يتمكنوا من الحصول على تأييد بريطانيا للمشروع . حقيقة أن بريطانيا كانت فى موقف عالمى صعب ، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحرب إلى جانبها ، كما أن فرنسا كانت قد وقعت على الهدنة مع الألمان ، وكانت الروسيا بعيدة فى ذلك الوقت عن تقديم أى معونة تذكر لبريطانيا ، خاصة وأنها لم تكن إنقلبت على النازيين

---

(١) أنظر : جريدة التايمز عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤١ .

بعد . وكان الوصول إلى مثـــل هذه السياسة سيساعد على ضمان صداقة العرب لبريطانيا ، وعلى أبعاد كثير من عناصر الدعاية النازية عن المنطقة العربية . وخاصة بعد أن أخذت حملات راديو برلين وبارى أسلوباً قوياً وفاضحاً للاستعمار البريطانى فى العالم العربى بشكل عام ، وفى مشكله فلسطين بشكل خاص . وكانت بريطانيا تخشى ، بعد إلتجاء كل من رشيد عالى الكيلانى والحاج أمين الحسينى إلى برلين ، أن تقوم ألمانيا بنشر تصريح تؤيد فيه الوحدة العربية ، فتقص العشب من تحت أقدام بريطانيا فى الشرق الأوسط . ولذلك فإن بريطانيا أقدمت على هذه السياسة حتى تدعم من موقفها ، وتسبق الألمان ، وتقوى من موقف العناصر المعتدلة فى منطقة العالم العربى . وهكذا يظهر أن هدف بريطانيا من هذا التصريح كان هدفا سياسياً وإستراتيجياً فى نفس الوقت ، ويتمشى مع عملية ربط الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ببعضها ، وتسهيل عملية إتصال بريطانيا بالمجموع عن طريق الوزير البريطانى لشئون الشرق الأوسط ، وهو الذى سيعين فيه ونستون تشرشل منذ شهر يونيو الكابتن أوليفر ليتلتون ، ليخفف عن كاهل القيادة كثيراً من المهات ، ويتفرغ للاتصال بالقوى الموازية فى الاقليم ، الموازية للنفوذ البريطانى ، وخاصة الفرنسيين وامبراطور الحبشة ، ويقوم كذلك بالنظر فى العمليات الخاصة بإدارة المناطق المحتلة ، والاشراف على عمليات الدعايه والعمليات الاقتصادية .

لقد كان الهدف الأول إذاً من هـذا التصريح هو الوصول إلى تقارب بين الدول العربية يسهل عمليات بريطانيا فى المنطقة . أما الهدف الثانى فكان هو محاولة كسب السوريين واللبنانيين إلى جانب بريطانيا وبشكل يساعد على زيادة منطقة النفوذ البريطانى من ناحية ، ويبعد فرنسا بالتالى ، ويضمن بعد ذلك عدم تهديد العمليات البريطانية فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

وكان هذا التصريح مناوره سياسية بارعة ، وترك أثراً كبيراً فى نفوس كل

رب ، وإستندت بريطانيا إليه لكي تقف إلى جانب سياسة منح سوريا ولبنان
متقلالها ، وإجبار الجنرال كاترو ، ممثل الجنرال ديجول وحكومة فرنسا الحرة
، شرق البحر المتوسط ، على إعلان إعتراف فرنسا بإستقلال هذين البلدين العربيين .
لقد صدر هذا الإعلان الذي نشره كاترو باسم فرنسا الحرة في ٨ يونيو ، وفي
وقت الذي بدأت فيه قوات فرنسا الحرة في الهجوم على سوريا ولبنان مع بعض
قوات البريطانية للقضاء على نفوذ حكومة فيشي فيها ، وأعلن الغاء الانتداب ،
منح هذين البلدين الاستقلال والسيادة ، والحق في تأليف دول أو دولة واحدة ،
على أساس توقيع معاهدة بينها وبين فرنسا تحدد العلاقات وتضمن في نفس الوقت
ذا الإستقلال وتلك السيادة ورغم أن فرنسا لم ترحب كثيراً بضمان بريطانيا لهذا
بلاغ ، وخشت من أن تكون هذه العملية بداية لزيادة النفوذ البريطاني في سوريا
لبنان ، إلا أن بريطانيا لم تأبه كثيراً لها ، خاصة وأنها هي التي كانت تقدم كل
ا يلزم لفرنسا الحرة والجنرال ديجول ، وفي الميادين الاقتصادية والعسكرية .
ولكن المهم هو أن فرنسا قد رأت في هذه العملية توسعاً للنفـــوذ البريطاني في
لشرق الأوسط . أما ألمانيا فانها قد عملت على تذكير العرب بوعـــود بريطانيا
وعهودها لهم في الحرب العالمية الأولى لاستغلالهم في صالحها وفي صالح اليهود .
وعلينا أن نذكر أن هذه الدعاية الألمانيه قد لقيت أذنا صاغية عند كثير من العرب ،
وخاصة بعد التجارب السابقة مع بريطانيا . وكان على العرب أن يتوقعوا اتمام
مثل هذا التقارب العربي بقيادات يعرف عنها أنها موالية لبريطانيا ، وفي الوقت
الذي يكافح فيه العرب الأحرار ضد بقاء هذا النفوذ في المنطقة . كما أن العرب
قد دهشوا لمثل هـــذا التقارب في الوقت الذي كانت بريطانيا قد أسلمت فيه
فلسطين لليهود ، ودون أن يتعرض تصريح إيدن لهذه المشكلة الاساسية ، والتي
تعتبر جريمة أرتكبت في مركز العالم العربي وبشكل يسيء إلى الإنسانية . فعلينا

أن نتوقع إذاً درجة معينة لتجارب العرب بشكل عام مع مثل هذا التصريح البريطانى .

٣ ـ القيادات العربية وموقف مصر : ـ

كما أن هذه العملية كانت تستطيع أختيار قيادة معينة لاتمام العملية ، فأى قيادة عربية ستتقدم لتولى المسئوليات ، وتنجح فى فرض نفسها على غيرها؟ هناك الأمير عبد الله فى شرق الأردن ، وهناك الأمير عبد الإله ، أبن الملك على السابق فى الحجاز والوصى على عرش العراق ، وهما أميران هاشميان وظهر أرتباط تكوينهما ومصالحهما ببريطانيا . ولكن هل يسهل الوصول إلى إتحاد عربى بغير الجزيرة العربية ، حتى وإن كانت سعودية ؟ وهل ترتاح بريطانيا إلى عبد العزيز ابن عبد الرحمن ، طويل العمر ، أكثر من أرتياحها إلى الهاشميين ؟ ومن الذى يقبل من هذين المعسكرين قيادة الآخر له ، ورئاسته على كل العرب ؟ هذا علاوة على أن الأحوال كانت غير مستقرة فى كل من سوريا ولبنان ، ولم يكن من السهل على هذين الإقليمين الخضوع لحكم ملكى ، ما داموا يعرفون معنى الحرية ، والديموقراطية ويتطلعون إلى الجمهورية . وهناك مصر ، مركز الحركة العربية ، وشقيقة العرب الكبرى ، التى كانت لها مشاغلها مع هجمات إيطاليا والمحور فى صحرائها الغربية ، وتطلعاتها صوب السودان . وحنقها من بقاء البريطانيين فى البلاد . فهل يمكنها السير مع هذه الحركة أو مسايرتها ؟

لقد كان هناك تردد فى كل بلدان العالم العربى وبإستثناء إمارة شرقى الأردن الذى أسرع أميرها بالإستجابة بمذكرة إلى بريطانيا فى ٢ يوليو سنة ١٩٤١ طالب فيها بتحقق وحدة أقطار سوريا الكبرى ، وبشكل يتمشى مع وحدتها الجغرافية والاقتصادية . وليس هناك ما يقال على وحدة الأقاليم السورية ؛ ولكن المراقب

سياسى لا يغيب عنه تقدم هذه القيادة الهاشمية وإنتهازها للموقف، ونزولها إلى الميدان قبل غيرها. فعلاوة على الصالح العام هناك الخاص، ويمكن للامير أن يصبح ملكا، وباسم العروبة.

وكان الامير عبد الله قد أظهر منذ بعض الوقت إستعداده للزحف على سوريا ولبنان بمساعدة البريطانيين، لاخراج حاميات وقوات حكومة فيشى منها، وإن كانت الحكومة البريطانية لم تشجعه على السير فى هذا الإتجاه. ثم قام بعد ذلك بإرسال مذكرة أخرى بعد مرور أسبوع على المذكرة الاولى أشار فيها إلى حقوق عرب فلسطين وضرورة حصولهم على الإستقلال. ولكن الواقع أن مشروع إيدن كان يهدف المناطق الأخرى من العالم العربى ولا يهدف الربط بينها وبين فلسطين. وإذا كان الأمير عبد الله قد واصل مجهوداته فى هذا السبيل، وبشأن كل الاقاليم السورية فان بريطانيا لم تشجعه، إذ أنه لم يكن الشخصية أو القيادة التى تتمكن من تسهيل العملية على البريطانيين، والتى يمكنها أن تقف فى وجه فرنسا أو العراق أو العربية السعودية، حتى فى حالة إستبعاد مصر عن مثل هذا التحالف العربى. ومع إنشغال مصر بالعمليات الدائرة فى صحرائها، وعدم وثوقها فى البريطانيين، وبعدم وجود وزارة قوية فى الحكم، وإنشغال العراق بتصفية رجال رشيد عالى الكيلانى فيه، وبقاء عبد العزيز بن سعود يترقب الخطط البريطانية الجديدة وينتظر المفاجآت، وبقاء الامام يحيى فى عزلته التامة عن كل ما يحيط به، وعن كل ما يمت إلى القرن العشرين بأية صلة، ومع كل ذلك لم تعط هذه الدعوة البريطانية الأولى أية نتائج مباشرة، وإن كانت قد ساعدت على سرعة تبلور الموقف فى كل من سوريا ولبنان. وإذا كانت فرنسا الحرة قد خشيت من مثل هذا المشروع ومن أطماع البريطانيين فى كل من سوريا ولبنان، إلا أن بريطانيا كانت محتاجة للمجهودات التى تقوم بها فرنسا

الحرة إلى جوارها فى أثناء الحرب ، وخاصة فيما يتعلق بالممتلكات والمستعمرات فى إفريقية ، ولذلك فإن بريطانيا قد طمأنت الجنرال ديجول فى هذا الإتجاه ، فى الوقت الذى عمل فيه تصريحها على تقوية النزعة الإستقلاليه والوحدوية فى سوريا. وإذا كانت فرنسا قد إستندت إلى تأكيدات بريطانيا لها فانها قد شاهدت زيادة مطالب الوطنيين تجاهها . وحينما طالب وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط حكومته فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤١ بدراسة موضوع الاتحاد بين الدول العربية ، قررت لجنه الشرق الأوسط أنه يصعب وضع برنامج محدد للاتحاد السياسى ، وأنه من الواجب قصر مجهودات السلطات البريطانيه على تسهيل التعاون الاقتصادى بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، وعلى تشجيع العلاقات الثقافية بين الدول العربية ، ولم يكن هذا القرار يعنى تراجع بريطانيا فيما كانت تهدف إليه ، بل إن الظروف السياسية الخاصة بالقيادات العربية ، وخاصة بمصر ، والظروف المتعلقة بالبقاء الفرنسى فى سوريا ولبنان هى التى أجبرت بريطانيا على الاكتفاء بهذا القدر ، وفى هذا الوقت .

وإذا كانت مقالات الصحف البريطانية المحبذة لهذا المشروع قد خلقت نفوراً فى قيادة فرنسا الحرة ، فان هذا النفور قد إنعكس على العلاقة بين القيادة الفرنسية فى سوريا ولبنان وبين الجنرال سبيرز قائد البعثة البريطانية هناك ، وبشكل قلل من التعاون الممكن بين الدولتين الاوروبيتين الاستعماريتين ، وساعد بالتالى على إزدياد قوة الحركة الوطنية فيها . وإذا كانت بريطانيا قد إعترفت باستقلال سوريا فى ٢٨ أكتوبر ، فان الولايات المتحدة قد تباطأت فى الاعتراف به وإستندت إلى أن علاقاتها لاتزال قائمة مع حكومه فيشى ، برئاسة بيتان ، الذى أعتبر الجنرال ديجول متمرداً ، وفاراً من الخدمة العسكرية منذ أن قام بحركته . أما مصر والعراق فانها قد تباطأت كذلك فى الاعتراف باستقلال هذين الاقليمين ، ولكن

، أساس ضرورة قيام حكومات وطنية فيها ، توافق على الشروط التى وضعت م الاستقلال ، وتكون فى نفس الوقت ممثلة لرأى الشعب فيها . والمهم هو أن ه الأوضاع بعد التصريح البريطانى قد عملت على تدعيم الحركة الوطنية وبشكل كل من سوريا ولبنان .

أما فى عمان فان الأمير عبد الله قد واصل مجهوداته ، وجمع مجلس وزرائه ، قرروا فى ٦ يناير سنة ١٩٤٢ طلب رفع الإنتداب البريطانى عن الإقليم حتى صل إلى مستوى البلاد العربية الأخرى ويتمكن من مواصلة السعى للوحدة مع بلاد المجاورة ، وخاصة بعد أن صرحت بريطانيا بتأييدها لمثل هذه الوحـــدة عطفها عليها . حقيقة أن هذا القرار الأردنى قد ندد بمساوء الإنتداب والتحكم فرنسى فى كل من سوريا ولبنان وفى كل الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية الإدارية ، وندد بتعيين فرنسا لرئيس الدولتين الجديدتين ، ولكنه لم يذكر أى ىء عن مساوىء الحكم البريطانى ، فى إقليم عربى آخر ، أو تعينه هو نفسه أميراً على عباد الله الصالحين . ولقد أصر هذا القرار على أن « الوحدة السورية » هى طمع كل « الأردنيين » ، وطلب إلى بريطانيا أن تعمل مع حليفتها فرنسا الحرة شكل يسهل من التفاهم مع السوريين واللبنانيين على «ماتقتضيه مصالحنا المشتركة» ، وعلى بذل كل التسهيلات فى هـذا السبيل لرعاية الوعود والتصريحات الرسمية التى تأمل حكومة شرقى الأردن وأهله أن تبذل صديقتهم بريطانيا العظمى كل جهد فى سبيل تنفيذها . لقد ظهر أن الأمير يطمع فى عرش سوريا الكبرى ، ويدفع بريطانيا دفعاً فى هذا السبيل ، ويحاول إعادة مجهودات قام بها المرحوم والده منذ جيل . ولكن هل تسمح بريطانيا من جديد بتكرار مثل هذه العمليات ، وفى وقت إنتشرت فيه المدارس والثقافة ، وأرتفع مستوى الوعى عند العرب وفى كل مكان ؟ وهل يمكن للامير عبد الله أن يصل إلى رأس مثل هذه الحركة ، وخاصة مع السوريين واللبنانيين ؟

لقد كانت بريطانيا تمر بأزمة خطيرة فى ذلك الوقت فى العالم العربى ، خاصة وأن قوات روميل كانت قد وصلت إلى العلمين ، وتبلور جزء هام من الرأى العام المصرى ضد البقاء البريطانى فى البلاد . وكانت الوزارات الإدارية عاجزة عن السيطرة على الموقف . وخشيت بريطانيا على موقفها فى مصر فأخذت فى إتهام الحكومة المصرية بعدم مسايرتها لها ، وكان الرأى العام المصرى يضغط على هذه الوزارات من جانب آخر ، ويتهمها بالتقصير فى إعانة ضحايا الغارات الجوية على الاسكندرية واسعافهم . وأضطر رئيس الوزراء المصرى إلى أن يصرح بأنه يأمل فى أن تفهم ألمانيا وإيطاليا بأن مصر دولة غير محايدة . ولكن بعض النواب طالب الحكومة بأن تعلن أن مصر بلداً مفتوحاً . وكان هذا يعنى ضرورة خروج الأسطول البريطانى من الاسكندرية ، حتى لا يقوم الألمان بتحطيمها ، أو يقوم البريطانيون بنسف الميناء فيها ، كعملية من العمليات الحربية . ومنعاً للأعداء من الافادة منه وفى هذا الوقت سارت بعض المظاهرات فى الشوارع تنادى : « إلى الأمام يارومل » . فزاد حنق السلطات البريطانية فى مصر وزاد ضغطها على الوزارة من ناحية أخرى . وأدى ذلك ببريطانيا إلى أن تتدخل فى الازمة الوزارية التالية ، والتى رفض فيها مصطفى النحاس الاشتراك فى وزارة إئتلافية ، وإلى أن تطلب إلى القصر تكليف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة وفدية . لقد كانت حياة الامبراطورية البريطانية مهددة ، فاضطرت إلى إستخدام كل وسائلها من ضغط وتهديد وإرسال الدبابات لمحاصرة القصر الملكى ، وارغام فاروق على قبول وزارة وفدية ، حتى وإن كان ذلك يعتبر ضربة قوية لأكبر رأس فى مصر فى ذلك الوقت . حدث ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وضمنت به بريطانيا تسليم الحكم إلى أكبر حزب سياسى موجــــود فى مصر ، وأكبر من يتمتع بتأييد سياسى شعبى ، حتى وإن أتهم بفرض عبادة الشخصية ، وفرض

ديكتاتورية الأغلبية ، وبالتغاضى عن الاستثناءات . وكان تشكيل هذه الوزارة الوفدية مع مصطفى النحاس يمكن بريطانيا من حرية العمل التامة فى مصر ، ويسمح لها بأن تواصل مجهودها فى عملياتها الحربية ، وكذلك فى الميدان السياسى، وفى كل الإقليم العربى . ورغم كل نقد يوجه إلى حكم الوفد فى ذلك الوقت فى مصر فان مقارنته من الناحية السياسية ، وبإستناده إلى قاعدة شعبية كبيرة ، مقارنته بأى قيادة أو زعامة سياسية فى الشرق العربى كان غير ذات موضوع ، وكان يصعب على أى زعيم حزب عربى فى ذلك الوقت أن يقف إلى جواره . هذا علاوة أن مصر فى هذه المرحلة لم تكن لها أية أطماع فى زعامة العالم العربى، بل كانت ظروف نموها الطبيعية ، وفى الميادين الاقتصادية والثقافية هى التى تؤهلها للقيام بدور الشقيقه الكبرى لبلدان العالم العربى ، وأن تعمل على التوفيق بين وجهات نظرهم ، وعلى تزويدهم بالنصح والرعاية ، وحتى فى مشروع الاتحاد العربى . ولذلك فإن المشروعات التالية والتى ستجىء من بغداد ومن عمان ، والخاصة بالهلال الخصيب ، وبسوريا الكبرى ، ستعتبر مراحل مؤقتة ، ودون كبير نتيجة إيجابية ، فى سبيل الوحدة العربية ، وإلى أن تقوم مصر بإستشاراتها من أجل التوفيق بين إمكانيات العرب وأهدافهم المشروعة .



لفصل الثالث عشر

محاولات الهاشميين

قبل أن تقوم حكومة القاهرة باستشاراتها من أجـــل الوصول إلى معرفة
جهات نظر العرب فى شأن الوحدة العربية أو الاتحاد الممكن بين دول العرب
اهرت مشروعات خاصة بهذه الوحدة فى كل من بغداد ثم عمان . والملاحظ هو
ن هاتين العاصمتين كانتا تخضعان لنفـوذ بريطانى واضح ، كما أن الأسرة الحاكمة
يهما كانت واحدة . ولقد تقدم كل من نورى السعيد من بغداد ، والأمير عبد الله
ن عمان بهذه المشروعات ، وتقدما بها إلى بريطانيا العظمى . ويعطى هذا
التصرف لمثل هذه المحاولات لوناً سياسياً خاصاً يتعارض مع فكرة إستقلال الدول
لعربية وتمام سيادتها وظهرت من هذه المشروعات الرغبة فى كسب بريطانيا إلى
جانبها ، كما ظهر فيها ميل هذه القيادات إلى توسيع ملكها وحكمها ، وفى توافق مع
توسع النفوذ البريطانى فى المنطقة ، وخاصة بعد الصدمات أصابت فرنسا . فهل كان
فى وسع مثل هـــذه المشروعات أن تتحقق ؟ وما هـو موقف كل من بريطانيا
والعرب تجاه هذه القيادات التى تحاول تغيير المعركة العامة وتحويلها إلى معارك
خاصة وشخصية ؟

(١) مشروع الهلال الخصيب :ـ

يعتبر مشروع الهـلال الخصيب مشروعاً من تلك التى حاولت الوصول إلى
وحدة أو إتحاد البلاد العربية فى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وهو مشروع
قد صبغ بصبغة واضحة . نورى السعيد الذى رجع إلى حكم العراق كرئيس للوزراء

فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤١ . ونورى السعيد معروف فى الأوساط البريطانية بأنه معتدل ، ومعروف فى الأوساط العربية بأنه من اكبر أصدقاء بريطانيا فى الاقليم. وكان نورى السعيد قد شارك فى حكم العراق لمدة سنوات طويلة ويدل ذلك على رضاء البريطانيين عنه ، كما يدل على رضاء الملوك الهاشميين عنه كذلك . ولم يكن نورى السعيد هو أول من فكر فى بغداد فى ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية أو إتحادها ، بل كان هناك فيصل الأول ، ملك سوريا الأول ، وملك العراق والذى حاول أن يقوم بمجهود فى هذا السبيل لم يكتب له النجاح . وكان كثير من الوطنيين العراقيين يرغبون جاهدين فى إمكانية قيام وحدة أو اتحاد مع سوريا ، وخاصة فى وقت الأزمات التى تعرض لها هذا الاقليم العربى تحت حكم الفرنسيين . ولكن مشرع الهلال الخصيب الذى قدمه نورى السعيد كان يمتاز عنها بأنه مشروع عملى ، وقدمه بشكل رسمى وهو رئيس للوزراء ، وظهر بلون خاص مادام قد قدمه لبريطانيا .

وكانت الأوضاع فى سوريا قد بدت وكأنها قد تغيرت بعد أن قضى على سلطات حكومة فيشى فيها واضطر كاترو ممثل الجنرال ديجول إلى أن يوافق على مبدأ إستقلال سوريا ولبنان ، وإن كان قد تحدث فى نفس الوقت عن ضرورة إرتباطها بفرنسا بمعاهدة تعقد فيما بعد . لقد ظهر أن سوريا ولبنان قد وصلا بالفعل إلى مرحلة الاستقلال دون تقييدهما بمعاهدة تشبه المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ أو المعاهدة المصرية البريطانية سنة ١٩٣٦ . ولقد رفض الوطنيون السوريون الارتباط مع فرنسا بأية معاهدة تشبه هاتين المعاهدتين السابقتين ، وأصروا على موقفهم ، وظهروا على أنهم أحرار ويمكنهم الوصول إلى مستوى من الحرية والاستقلال يتفوق على ذلك المستوى الذى وصلت إليه كل من العراق ومصر . ورغم ذلك فإن نورى السعيد يبدأ فى هذه الفترة للعمليات الأولى لمشروعه الهلال الخصيب .

ولقد زار نورى السعيد القاهرة فى أوائل سنة ١٩٤٢ وتحدث مع كيزى وزير الدولة البريطانية لشئون الشرق الأوسط وتباحث معه فى أمر مستقبل البلاد العربية ، مستنداً فى ذلك إلى التصريحات التى كان إيدن قد أدلى بها فى مجلس العموم البريطانى من ناحية ، وإلى أن بريطانيا هى التى كانت تنفرد بتصريف شئون الشرق العربى من ناحية أخرى ، وخاصة بعد سقوط فرنسا ، ولذلك فإن عبء تحقيق أمانى البلاد العربية فى الاستقلال والوحدة كان يقع عليها تجاه أصدقائها العرب ولقد نصحه وزير الدولة البريطانى بوضع مذكرة عن الموضوع تمثل وجهات نظره فيه ، وتشتمل على توصياته ، وبصفته رئيس حكومة حليفة لبريطانيا ، وبصفته كذلك خبيراً فى شئون العالم العربى ، وكانت هذه هى بداية ميلاد مشروع الهلال الخصيب .

ولقد زار نورى السعيد القاهرة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ورافقه فى هذه الزيارة الأمير عبد الاله الوصى على العرش فى العراق . وتقابل فى هذه المرة مع مصطفى النحاس . ومما لا شك فيه أن نورى السعيد قد إستعرض الموقف العام فى البلاد العربية مع رئيس الوزراء المصرية ، خاصة وأن تصريح إيدن كان يحبذ قيام مشروع « يلقى قبولا عاماً من الدول العربية » وكان تجاهل مصر قبل وضعه لمشرعه يعتبر نقصاً فى هذا المشروع ، ويبعد بينه وبين الخطوط العامة التى أعلنت بريطانيا إستعدادها للموافقة على المشروع التى يشتمل عليها . ولكن الوثائق التاريخية ناقصة حتى الآن ولا توفى غليل المؤرخ عن مضمون هذه الزيارة . كما أن أصحاب الوصى على عرش العراق كان يحمل فى نفس الوقت معنى خاصاً ، إذ أنه كان من الممكن ترشيحه لأحد المناصب العربية الجديدة التى ستنتج عن مثل هذا المشروع الوحدوى . أو الافادة بوالده ، الملك على بن الحسين ، ملك الحجاز سابقاً فى مثل هذا المشروع ، وخاصة بالنسبة لعرش

سوريا ، فى حالة رفض العرب إمتداد حكم أخيه الأمير عبد الله ، أمير شرقى الأردن على هذه البلاد .

ولقد وضع نورى السعيد مشروعه عن الهلال الخصيب بمجرد عودته إلى بغداد . وكان قد صرح فى القاهرة بأن الوحدة العربية هى أمنية من أمنيات العرب ، وصرح بأنه لا يستطيع التصريح بالزمان الذى ستتم فيه أو بالطريقة التى ستتم طبقا لها ، ولكن المهم بالنسبة إلية هو أن يستعد الجميع لمثل هذه الإمكانية ، وبكل ما لديهم من قوة أعلن ذلك ثم عاد إلى بغداد لكى يعلن الحرب على دولتى المحور فى ١٦ يناير سنة ١٩٤٣ . وصحب ذلك نشر عدد من مقالات الصحف التى أيدت إعلان الحرب ، وشرحت صعوبة بقاء العرب بعيدين عن النزاع العالمى ، وضرورة العمل من أجل إرضاء أمانيهم القومية والوصول إلى الإستقلال .

ولقد بعث نورى السعيد بمذكرة إلى كيزى ، أرسلها إليه مع رسالة شخصية ، شرح له فيها أخطار الصهيونية على العالم العربى وأخطار استجابه بريطانيا لمطالب اليهود بإنشاء دولة لهم فى فلسطين . ولقد أشار نورى السعيد إلى إزدياد الدعاية الصهيونية فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وحذر هاتين الدولتين من إظهار العطف على هذه الحركة الصهيونية ، وطالب حكومتيهما بضرورة إصدار تصريح بشأن مستقبل العربية التى كانت فيما مضى أجزاء وأقاليم فى الدولة العثمانية . ودعا نورى السعيد هاتين الدولتين إلى التمسك بالسياسة التى نص عليها الكتاب الابيض فى سنة ١٩٣٩ ، وكان يرى إمكان ضمان مستقبل الوطن القومى اليهودى على وضعه الراهن فى فلسطين ، وذلك مع قيام حكم شبه ذاتى يتطور فى المستقبل فى نطاق سوريا الكبرى وجامعة عربية . وطلب إلى

بريطانيا البدء فى دراسة هذه المشروعات التى تهم العالم العربى ومستقبله ، خاصة وأن إستمرار تأييد بريطانيا وأمريكا لليهود كان يقوى نزعة العرب للعمل ضد هاتين الدولتين ، ويعطى للمحور إمكانيات كبيرة للعمل على إثارة المشكلات بين بريطانيا والعرب .

أما المذكرة فقد بدأها ببيان موجز للاحداث الهامة فى العالم العربى فى فترة الأربع والعشرين سنة السابقة ، وما منحته بريطانيا من وعود وعهود للعرب . وشرح أن العراق يشترك مع جيرانه فى رغبته فى ضرورة تحقيق فكرة الوحدة العربية ، وإن كان الوصول إلى هذه الغاية يتطلب وصول كل إقليم إلى مرحلة الاستقلال التى تسمح له باختيار شكل الوحدة أو الاتحاد الذى يضمن مصالح الجميع . ومرة جديدة عاد نورى السعيد إلى ذكر الحيف والظلم الذى وقع على العرب فى فلسطين ، والذين كانوا يكونون حتى ذلك الوقت ثلثى سكان الاقليم ، واستعرض الوثائق التى تثبت حقوق العرب ، وتأثير سياسة بريطانيا فى فلسطين على علاقاتها مع بقية الدول العربية .

ولقد أصر نورى السعيد على المنافع المتبادلة التى تعود على كل من العرب وحلفائهم فى حالة قيام اتحاد بين الدول العربية الصغيرة ، ورأى أن ارضاء الحقوق والآمال السياسية المشروعة للعرب ستساعد على عودة السلم ، وبشكل يؤدى خدمات جليلة للحلفاء فى فترة الحرب العصيبة . وأشار إلى أخطار بقاء دول صغيرة فى المنطقة ، خاصة وأنها دول صغيرة ، فى الوقت الذى يسير فيه الاتجاه نحو تجميع مثل هذه الدول فى إتحادات اقليمية حتى يمكنها أن تدافع عن نفسها . ورأى أن فكرة الوحدة بين أقاليم العالم العربى ستسمح لحلفائهم من الدول الكبرى بمطالبتهم بالقيام بمساهمة أكبر فى خدماتهم الدفاعية . ولذلك فإن تطور الأوضاع

العالمية تملى على العرب وعلى حلفائهم ضرورة الانصراف عن فكرة الاحتفاظ بدول تسمى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. وما دامت فرنسا قد وافقت - بتصريحات عديدة - على إستقلال سوريا ولبنان، كما أن انجلترا لا تمانع فى استقلال العرب ووحدتهم أو اتحادهم فان ذلك يسمح بالإعتراف بحق العرب الطبيعى فى سوريا التاريخية لكى يتعاونوا فى إنشاء دولة إتحادية، أو يجتمعوا سويا فى جامعة اقليمية. هذا علاوة على أن بلاد العالم العربى تكون جماعة واحده من حيث اللغة والثقافة والاقتصاد:

ولقد نصح نورى السعيد فى مشروعه بعودة فلسطين إلى مكانها الطبيعى كجزء من سوريا التاريخية حتى يسهل إنشاء دولة متحدة أو اتحادية بين كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. ورأى أن هذه النتيجة ستبعد خوف العرب من التوسع اليهودى، كما أنها ستساعد اليهود المقيمين فى فلسطين على الشعور بطمأنينة أكبر، ويمكن ان اقتضى الأمر أن يمنح اقليم فلسطين قدراً أكبر من الحكم الذاتى المحلى حتى يساعد إلى الوصول إلى مثل هذه النتيجة. ونلاحظ هنا أن نورى السعيد قد لوح بالفائدة التى تعود على اليهود حتى يصل إلى تحقيق مشروعه. ولقد إنتقل بعد ذلك إلى مسألة الامكانيات الاقتصادية وأظهر فوائد التعاون بين البلاد العربية داخل نطاق هذا الاتحاد المقبل، وذكر أن أكتشاف البترول وإستغلاله فى العراق يتطلب إيجاد مخارج له على سواحل البحر المتوسط، كما أن فلسطين تحتاج إلى أسواق لمنتجاتها الصناعية النامية، وإلى بترول يأتيها من الداخل. والمهم هو أن نورى السعيد عند تحدثه عن التاريخية قد تحدث عنها كأقليم قائم بذاته. أما بالنسبة للبلاد الأخرى مثل مصر والمملكة العربية السعودية فيذكر نورى السعيد أنه رغم تقارب دول شبه الجزيرة العربية مع العراق فى عناصر اللغة والعادات والدين إلا أن اقتصادياتها مختلفة،

وأما بالنسبة لمصر فيرى نورى السعيد أن تعداد سكانها يزيد كثيراً عن تعداد سكان دول الهلال الخصيب ، ورأى أن لها مشكلاتها الخاصة بها فى السودان وغيره . وكان نورى السعيد قد حاول بذلك ابعاد كل من المملكة العربية السعودية ومصر عن مشروعه فى الخطوة الأولى منه ، وإن كان قد رجح انضمامها إلى المشروع فيما بعد ، وبعد أن تنجح الوحدة بين العراق وسوريا التاريخية .

ولقد طلب نورى السعيد فى نهاية مذكرته أن تصدر الأمم المتحدة تصريحا يشتمل على توحيد سوريا ولبنان وشرق الأردن فى دولة واحدة ، وعلى أساس إقرار أهالى هذه الدول أنفسهم لنظام الحكم الجديد ، سواء أكان ملكيا أو جمهوريا ، وأن تقوم جامعة عربية تنضم إليها كل من العراق وسوريا بصفة مبدئية ، ويمكن أن تنضم إليها الدول العربية الأخرى متى شاءت . وأقترح أن يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يعين أعضاؤه الدول الأعضاء ، ويرأسه أحد حكام الدول الذين يختارون بطريقة تتفق عليها الحكومات المسئولة فيما بينها . أما عن إختصاصات مجلس الجامعة فقد رأى نورى السعيد ضرورة تكفله بشئون الدفاع والشئون الخارجية والمواصلات والجمارك والنقد ومسألة حماية الأقليات . وإقترح نورى السعيد منح اليهود فى فلسطين نظام حكم شبه ذاتى ، ويكون لهم الحق فى إدارة أقاليمهم فى المدن والريف ، بما فى ذلك المدارس والمستشفيات والشرطة ، مع خضوعهم لاشراف الدولة السورية . وأقترح أن تكون القدس مدينة مشتركة يدخل إليها للحج والعبادة جميع معتنقى الديانات السماوية ، وتشرف عليها لجنة مؤلفة من ممثلى الأديان الثلاثة ، أما بالنسبة للبنان فيمكن منح أهله نظاما خاصاً مثل ذلك النظام الذى تمتعوا به فى أواخر عهد الحكم العثمانى ، إذا طالبوا بذلك ، ويمكن للدول أن تضمن لهم مثل هذه الوضعية .

ولقد ظهر المشروع من أول وهلة على أنه يمثل إغراءاً كبيراً لبريطانيا

التى سترى به إجتماع خمسة دول عربية بمعونتها لإنشاء إتحاد أقليمى أو جامعة عربية ، فى مفترق الطرق العالمية . وبدأ المشروع على أنه هام فى أوقات الحرب ومن النواحى الاستراتيجية مثل أهميته الإقتصادية الواضحة . كما أنه كان فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القومى لليهود ، والتى عجـــزت بريطانيا بعد تعقيدها لها عن أن تجد حلا سلميا يرضى جميع الأطراف المعنية ، ويرضى مصالحها فى هذا الإقليم . كما أن هذا المشروع كان يعنى امتداد النفوذ البريطانى على كل من سوريا ولبنان ، وإكمالا لجهودات بريطانيا ضد سلطات حكومة فيشى فى هذين الإقليمين . لكن علينا أن نذكر من ناحية أخرى أن هذا المشروع كان لا يضمن لبريطانيا السيطرة على كل الشــــرق الأدنى ، خاصة وأنه قد ترك كل من المملكة العربية السعودية ومصر خارج نطاقه . ولم يكن من السهل على السعوديين أن يروا إمتداد سيطرة الهاشميين وإنشائهم لدولة واحدة أو متحدة إلى الشمال من مملكتهم . كما كان من الصعب على المارونيين فى لبنان الخضوع لهذا الحكم الممتد من الداخل ، وكان معنى التلويح بمثل هذا المشروع هو زيادة إرتماء المارونيين فى أحضان الفرنسيين . وأخيراً وليس آخراً فلم يكن هناك كثير من بين السوريين الذين يوافقون على الخضوع لنظام ملكى وهم الجمهوريون الأصلاء . لذلك إن هذا المشروع قد ظهر وله فوائد كثيرة لكل من الهاشميين والبريطانيين ، ولكنه فى نفس الوقت تناسى الرأى العام ورأى الحكام فى كل من مصـــر والسعودية ، كما تناسى إتجاه السوريين واللبنانيين . أما بالنسبة لفلسطين ومحاولته إيجاد حل لمشكلتها فقد كان أبعاده لعامل الخوف عن الفلسطينيين واليهود بادماجهم فى كل سوريا يحمل أخطار جديدة وكثيرة أمام العرب ، خاصة وأنه سيسمح للحركة الصهيونية بالعمل فى ميدان واسع والسيطرة على إقتصاديات سوريا بأكملها ، وخاصة إذا ما أيدهم الرأسمالية فى كل من أوربا وأمريكا . فتقضى هنا على عامل

نفسانى هو الخوف ، وتصل إلى حل سياسى ، هو الادماج والتخلص من تضارب الوعود وقرارات اللجان المتتالية والكتب البيضاء ، ولكننا نفتح سوريا بأكملها ، سوريا التاريخية ، على مصراعيها ، أما النشاط اليهـــودى . والمهم هو أن هذا المشروع يمثل مرحلة معينة فى تاريخ الوحدة العربية ، ويمثل كذلك نقطة إنقسام واضحة فى الرأى بين القيادات العربية الموجودة فى ذلك الوقت وتنافسها فيما بينها للوصول إلى توسيع حكمها ، وزيادة إمتيازاتها . فهل كان لمثل هذا المشروع أن يلقى قبول العرب الآخرين ويلقى قبول بريطانيا كذلك ؟ لقد قدم نورى السعيد نسخاً من هذه المذكرة إلى زعماء العرب وبصفتهم الشخصية ، ثم قام بعد ذلك بنشر هذه المذكرة فى كتاب أزرق صدر فى بغداد فى سنة ١٩٤٣ . ولكن نورى السعيد لم يكن بمفرده فى الميدان العربى ، وحتى بريطانيا التى التجأ إليها لم تكن ترغب فى الوصول إلى وحدة جزئية فى العالم العربى تساعد على زيادة التنافس بين القيادات ، مع الرياض ومع القاهرة ، ودون أن تتمكن من أداء الغرض منها حتى مساعدة بريطانيا وحتى فى حالة التنافس البريطانى الفرنسى فى العالم العربى فى ذلك الوقت فقد كان على كل من هاتين الدولتين الاستعماريتين أن تحسب حساب الأخرى .

(١) موقف بريطانيا وفرنسا .

لقد وجدت بريطانيا فى هذا الوقت أن اسهمها قد اخذت فى الارتفاع فى العالم بشكل عام ، وفى منطقة الشرق الأدنى العربى بشكل خاص ذلك أن بريطانيا كانت قد تمكنت من وقف الزحف الألمانى وأبعدت هذا الخطر الكبير عن منطقة نفوذها فى العالم العربى ، كما أخذت قوات الحلفاء فى الانتقال من نصر إلى نصر . وشعر العرب بذلك . وشعروا بصعوبة لعبهم على هذا العـــداء بين الغربيين

ودول المحور . كما شعـــر العرب فى نفس الوقت بتزايد الأخطار الصهيونية فى فلسطين ، وزيادة قوة اليهود فيها نتيجة لمعونة بريطانيا لهم ، ولتكوينهم فرق عسكرية إشتركت مع البريطانيين فى الحرب . ولكـــن كان يصعب على العرب الاتجاه إلى فرنسا لتخويف بريطانيا مثلا . خاصة وأن القوات الفرنسية لاتزال موجودة فى سوريا ولبنان . وساعدت كل هذه العوامل على أن تزيد من إرتفاع قيمة اسهم البريطانيين فى العالم العربى . ولكـــن هل كان معنى ذلك أن توافق بريطانيا على مشروع الهلال الخصيب الذى تقدم به نورى السعيد ؟ أو بمعنى آخر هل كان مثل هذا المشروع يضمن مصالح بريطانيا أكثر من غيره ؟ .

لقد كانت فكرة الوحدة العربية المبنية على أساس وصول كل الاقاليم العربية إلى إستقلالها موجودة فى عقول كل القادة والزعماء العرب وفى قلوب الشعب . وإذا كان رجل الدولة يفكر فى ذلك الوقت فى هذه المسألة على نطاق الأوضاع الدولية ، ورجل الاقتصاد يفكر فيها داخل حدود التكامل بين الأسواق ومصادر المواد الأولية ، والجندى يفكر فيها كضرورة لتطور الأوضاع الاستراتيجية فى العالم ، فان رجل الشعب العربى كان يدين بها لكل هذه العوامل مضافا إليها عوامل معنوية ومنطقية ، ولا تقبل نقاش ولا جدل ، فلم يكن دور بريطانيا إذا فى هذه العملية إلا رسم الخطوط العامة لسياسة معينة يمكن لبريطانيا الافادة منها فى وقت معين وفى أوضاع معينة .

ولكن بعد تصريح إيدن الأول إضطر هذا الوزير البريطانى إلى تقـــديم تصريح ثان فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ عن عطف بريطانيا على أمانى العرب الخاصة بالوحدة والاتحاد . ولقد أصدره فى وقت ثبتت فيه دعائم السياسة البريطانية فى العالم العربى على ركائز قوية . وبعد أن كان تصريحه الأول قد صدر وقت لم

يكن فيه مصطفى النحاس قد وصل إلى الحكم بعد فى مصر ، وكانت الأوضاع فى العراق غير مستقرة بالنسبة للعلاقات مع بريطانيا ، كما كانت سوريا ولبنان لاتزال تحت سيطرة الحكومة المهادنة للالمان — جاء التصريح الثانى فى وقت تدعم فيه مركز بريطانيا فى كل الاقاليم ، وإبتعد عنها فيه نفوذ أعداء بريطانيا » .

ولقد توجه أحد اعضاء مجلس العموم البريطانى بسؤال إلى إيدن عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد قامت بأية مجهودات لزيادة وتنمية التعاون بين البلاد العربية تمهيداً لاقامة إتحاد بينها ، واجاب إيدن . « إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ولكن من الواضح أن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع يجب أن تأتى من العرب أنفسهم ، والذى اعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذى ينال إستحساناً عاما » .

لقد كان معنى ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية لم تنظر إلى مشروع الهلال الخصيب الذى تقدم به نورى السعيد على أنه كفيل لتحقيق الهدف الذى وضع من أجله ، لا بين العرب وبعضهم ولكن حتى بين العرب فى مجموعهم وبين بريطانيا . كان معنى ذلك أن بريطانيا رغم تأييدها للحكم الهاشمى فى العراق ، والحكم الهاشمى فى شرقى الأردن كانت لاترحب بفرض هذا الحكم وحده على سوريا ولبنان ، أو فرضه ومده على فلسطين . حقيقة أن بريطانيا كانت قد أيدت هاتين القيادتين الهاشميتين فى كل من بغداد وعمان ، ولكنها كانت تشعر بأن العرب ينظرون إلى إمارة شرقى الأردن على انها ولاية على التخوم ، تنفق عليها بريطانيا لكى تحرس لها الصحراء التى تفصل فلسطين عن رجال ابن سعود .

ولم يكن فى وسع مثل هذه القيادة أن تتولى أمر اقاليم تتفوق عليها فى النواحى الثقافية وتزيد أهميتها بكثير عن أهمية الاقليم الذى تحكمه . وحقيقة ثانية هى أن بريطانيا هى التى دعمت حكم الهاشميين فى بغداد ، وساعدت على نشأة دولة العراق الحديثة ، وربطت بين مصالحها ومصالح هذه المملكة الهاشمية . ولكن بريطانيا كانت قد شعرت بأن دعائم هذه المملكة كانت غير مدعمة فى بغداد نفسها ، ودلت حركة رشيد على الكيلانى على أن العملية ليست مجرد قيادة تولى امور عباد الله الصالحين ، وخاصة فى وقت نما فيه الوعى القومى وإشتد فيه ساعد العروبة فى كل مكان . فلم يكن من مصلحة بريطانيا ، رغم صلاتها الوثيقة بالهاشميين فرض حكمهم على مناطق جديدة ، وبشكل يتعارض مع طبيعة الأشياء فى سوريا ولبنان ، ويتعارض معها فى وسط الجزيرة العربية ، كما يتعارض مع مصر التى اصبحت مركز العالم العربى وقلبه النابض ، ويصعب على أى حركة وحدوية عربية ان تتجاهل عشرين مليونا من المصريين فى وادى النيل فى ذلك الوقت . لذلك فان بريطانيا قد صرحت على لسان وزير خارجيتها بأنه لم يوضع حتى ذلك الوقت اى مشروع ينال إستحساناً عاماً .

والمهم هو ان هذا التصريح فى لندن كان مناسبة فريدة أمام العرب ، وفى ذلك الوقت الذى صعب عليهم فيه التعامل إلا مع بريطانيا ، لكى يبدأوا فى التحدث عن الفكره ومناقشتها على صفحات الجرائد ، فخرج المشروع بذلك من نطاق المذكرات التى تقدم لوزارة الخارجية البريطانية إلى نطاق الرأى العام العربى . ويعتبر ذلك نقلة هامة فى تاريخ مشروعات الوحدة العربية . وناقش العرب اسسه وإمكانياته ووسائل تحقيقه والشكل العام الذى يمكن ان يتخذه . وظهرت المقالات فى الجرائد العربية وخاصة فى مصر وفى سوريا حول هذا الموضوع . وشارك فى كتابتها كثير من رجال العرب والمهتمين بالمشكلات

العربية . كما بدأت التصريحات فى الظهور فى مجلس النواب فى القــاهرة وفى المؤتمرات ، واصبحت القضية ملــكا للعرب أجمعين . ولقد كانت بعض هذه التصريحات من جانب العرب تهدف الوصول إلى ضمان تأييد بريطانيا لعرب حتى تتم هذه الوحدة، وعلى الأقل فى الميدان الدبلوماسى ، خاصة وان الحكومات التى كانت السلطات الفرنسية قد عينتها فى كل من دمشق وبيروت كانت لاتمثل الرأى العام فيها ، وكان من الضرورى إيجاد تضامن بين العرب والبريطانيين لإرغام الفرنسيين على التقليل من ضغطهم على أبناء هذين الاقليمين العربيين ، وكانت بعض التصريحات الأخرى تهدف الوصول إلى عدم تأييد بريطانيا للحركة الصهيونية للاطماع اليهودية فى فلسطين . ولكن المهم هو أن كل هذه التصريحات والمقالات دلت على إتجاه جديد فى الرأى العام العربى ومهدت للنزول بالتالى إلى ميدان العمليات الايجابية .

وإذا كانت بريطانيا بتصريح إيدن قد نظرت إلى مشروع نورى السعيد الخاص بالهلال الخصيب وعلى أنه لم ينل إستحساناً عاما ، فان الموقف الخاص بفرنسا من هذا المشروع كان يختلف عن موقف البريطانيين بعض الإختلاف .

لقد كانت فرنسا تخشى من إشتراك أبناء سوريا ولبنان مع إخوانهم فى العروبة وجيرانهم فى العالم العربى فى مؤتمرات تناقش فيها المشكلات القومية . وكانت تسير على سياسة التفرقة بين أبناء هذين الاقليمين وأبناء بقية الأقاليم العربية ، بل أكثر من ذلك على سياسة التفرقة بين السوريين وأنفسهم ، واللبنانيين وبعضهم ، وحتى داخل الحدود الإدارية التى وضعتها لهم ، وإستندت فى ذلك إلى عوامل دينية وعنصرية وإقتصادية إلى آخر ذلك . ولذلك فان موقفها

من فكرة الوحدة العربية كان موقفاً معادياً صريحاً ، إذ أنها فكرة تتعارض مع سياستها المرسومة فى العالم العربى كل التعارض . ولكن ، هل كان فى وسع فرنسا ان تعلن عداءها لفكرة الوحدة العربية بشكل واضح صريح فى ذلك الوقت ؟ ولازال نفوذها مزعزعاً وخوفها واضحاً من بريطانيا التى تساير فى مصالحها الأمانى القومية للعرب ؟ .

كانت السلطات الفرنسية فى سوريا ولبنان تخشى من نفوذ مكتب القمح البريطانى ، وتخشى كذلك من نفوذ وسيطرة الجنرال سبيرز ، فكان عليها أن تسير بحذر فى معاملاتها مع السوريين واللبنانيين وخاصة بعد التصريح الثانى الذى أصدره إيدن فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ .

لقد أرسل الجنرال كاترو برقية إلى الجنرال ديجول فى ٨ مارس سنة ١٩٤٣ بشأن المعاهدة المقترحة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان . وإقترح ممثل فرنسا الحرة فى شرق البحر المتوسط أن تستخدم فرنسا العامل العاطفى الذى يربط اللبنانيين بفرنسا ، وغريزة خوف اللبنانيين على أنفسهم من أن يضموا فى دولة عربية كبيرة ، وتستند كذلك إلى النزعة اللبنانية المحلية لكى تعمد إلى تدعيم العلاقات بين اللبنانيين والفرنسيين ، وعلى أساس ضمان فرنسا لسلامة دولة لبنان المقبلة . إقترح كاترو ذلك بالنسبة للبنان وعلى أساس أن تبقى هذه الدولة موالية لفرنسا ومدخل لها مستمر إلى منطقة العالم العربى . أما بالنسبة لسوريا فلقد أشار كاترو إلى ضرورة تلويح فرنسا للسوريين بالأخطار الخارجية ، وخاصة الأخطار التركية من الشمال ، والصهيونية من الجنوب ، حتى تبقى سوريا على علاقات ود مستمرة مع فرنسا وتناسى فى هذا الموقف أن فرنسا قد اعطت لواء الاسكندرونة إلى تركيا ، ووافقت على إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين . والمهم هو أنه

الجنرال كاترو كان يخشى من ذلك التيار الذى يدفع السوريين نحو البريطانيين مع مشروعات الوحدة والإتحاد العربية . ولذلك فانه قد نصح حكومته الحرة بألا تظهر عداءاً لمثل هذا المشروع بل تصر على ضرورة تدعيم أواصر اللغة والثقافة والإقتصاد التى توحد بين البلاد العربية ، ولكن على فرنسا فى نفس الوقت أن تشير إلى أن مثل هذا الاتحاد أو تلك الوحدة العربية يجب أن يكون لسوريا فيها دور القائد الموجه ، ولأسباب تاريخية وثقافية وجغرافية ، وأن تشير إلى أهمية دمشق التى يجب أن تكون مركز مثل هذه الحركة . ولقد كان يهدف أن يضرب القيادة الهاشمية فى بغداد بقيادة عربية سورية فى دمشق . وصرح لحكومته بأنه لكى يدعم هذا التفوق السورى تجاه البلدان العربية الموالية لإنجلترا فانه سيعلن أن سوريا محتاجة لتأييد فرنسا ومساندتها . ولقد نظر إلى أن الإرتباط بين سوريا وفرنسا بمعاهدة جديدة لن يمثل عقبة أمام مشروعات الاتحاد العربية ، تلك المشروعات التى يجب عليها أن تخدم إستقلال كل الدول المشتركة فيه . وهكذا ظهرت السياسة الفرنسية فى العالم العربى وعلى أنها تحاول الإحتفاظ بلبنان خارج نطاق هذه الوحدة وتسعى فى نفس الوقت إلى نقل الزعامة أو مركز القيادة من بغداد إلى دمشق ، وعلى أساس إحتفاظ فرنسا بنفوذ مؤيد لدولة سوريا العربية ، وكذلك على أساس إحتفاظ كل دولة عربية بإستقلالها التام .

وهكذا نجد أن موقف كل من بريطانيا وفرنسا تجاه مشروع الهلال الخصيب الذى تقدم به نورى السعيد لم يكن مشجعاً له ، فى نفس الوقت الذى لم يؤيده فيه بقية العرب فى الأقاليم الأخرى ، ورغم أن أمير شرقى الأردن إنتهز هذه الفرصة للتقدم بمشروع آخر مماثل لمشروع بغداد . وإن كان يهدف سوريا كخطوة أولى يصل منها إلى كل الهلال الخصيب .

(٣) مشروع سوريا الكبرى :

تقدم الأمير عبد الله بمذكرة إلى الحكومة البريطانية بشأن حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام. وإستند فى ذلك إلى إجتماع عقده عدد من المكافحين القدماء فى يومى ٥ ، ٦ مارس سنة ١٩٤٣ فى عمان ، وتشاوروا فيه حول موقف فرنسا فى كل من سوريا ولبنان وتباطىء السلطات الفرنسية فى تنفيذ وعودها التى قطعتها على نفسها والخاصة بإستقلال هذين الإقليمين العربيين . ذلك أن سلطات فرنسا الحرة كانت لاتزال تستأثر بالسلطة ، وكان الدستور لايزال معطلا ، والحالة الفعلية فى البلاد هى حالة الإنتداب السافر . ولقد اجمع رأى هذا الإجتماع على ضرورة الإحتفـــال بذكرى ٨ مارس والمطالبة بتحقيق الأمانى القومية والتى تتمثل فى الإستقلال التام وفى الوحدة . ولقد كتبوا مذكرة بهـذا المعنى رفعوها إلى الأمير عبد الله ، وإستند إليها الأمير فى وضع مشروعه الخاص بسوريا الكبرى .

ولقد بدأت مذكرة الأمير للحكومة البريطانية مستنده إلى وعود بريطانيا السابقة للعرب ، وإلى عجز الحكومة الفرنسية عن القيام بمهمتها فى سوريا ولبنان ، تلك الوكالة التى حصلت عليهـا من جمعيـــة الامم ، كما إستندت إلى تمتع سوريا بإستقلال ودستور شرعيين ، وإستندت أخيراً إلى تصريحات إيدن فى مجلس العموم البريطانى . وبناء على كل ذلك رأى الأمير ان يتقدم بمشروعين لتسهيل مهمة الديموقراطيات فى الشرق الأدنى ، وإعادة توثيق روابط الصداقة التقليدية بين العرب والبريطانيين ، وضمان الإستقرار فى البلاد العربية التى تحررت منذ الحرب العالمية الأولى . ولقد نشر هذا المشروع بعد ذلك بكامله فى كتاب أبيض اردنى ، وبمشروعيته .

أما المشروع الأول فهو مشروع الوحدة السورية ، أو الدولة السورية

الموحدة ، ويشتمل على ضرورة الاعتراف بإستقلال الدولة السورية الموحدة ، وهى التى ستشتمل على كل من سوريا الشمالية وشرقى الأردن ولبنان وفلسطين. ونص هذا المشروع على إقامة إدارة خاصة فى لنبان القديم، وكذلك فى فلسطين ، وذلك لحفظ حقوق الأقلية اليهودية وإلغاء وعد بلفور ، أو تفسيره بطريقة جديدة تزيل مخاوف العرب والمسلمين . وإستمل هذا المشروع على دعوة سمو الأمير لتولى رئاسة الدولة السورية الموحدة ، إستناداً إلى ماضيه المجيد ، وخدماته للعرب والعروبة !! كما إشتمل على ضرورة تكوين إتحـــاد عربى تعاهدى ، أو فيدرالى ، يتشكل من كل من سوريا والعراق، وهى بـــلاد للهلال الخصيب . وأخيراً فان هذا المشروع كان يترك الباب مفتوحا ، بعد ذلك ،لدخول أى دولة عربية أخرى ترغب فى الانضمام إلى هذا المجموع .

أما المشروع الثانى فهو مشروع الدولة السورية الاتحادية ، ويمكن تنفيذه فى حالة رفض المشروع الأول . ويشتمل المشروع على ضرورة قيام دولة إتحادية مركزية فى سوريا الطبيعية تضم كذلك حكومات شرقى الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين ، وعلى أن تكون عاصمتها دمشق ، وعلى أن يعين الأمير عبد الله كذلك رئيسا لها . أما فى حالة تراجع لبنان عن الإنضمام إلى مثل هذه الدولة الاتحادية المركزية لسبب أو لآخر فمن الواجب على لبنان فى هـذه الحالة أن تعيد إلى سوريا كل الأراضى السورية التى ألحقت بها دون رغبة من السكان ، وعلى أساس إستخدام الاستفتاء فى هـذه العملية . ولقد إشترط هـذا المشروع فى إنضمام فلسطين إلى الاتحاد السورى، وبالتالى إلى الاتحاد العربى العام، إلى أن تقوم فيها حكومة وطنية دستورية ، وأن يبقى العمل فيها مؤقتا طبقا لسياسة الكتاب الأبيض ، وإلى أن تقوم بريطانيا بتقديم تفسير جديد لوعد بلفور بمستقبل العرب واليهود . وطالب هذا المشروع بأن يكون هـــذا التفسير

البريطانى الجديد هادفا إلى إزالة مخاوف العرب والمسلمين ، ومؤكداً لحقوق عرب فلسطين فى النواحى السياسية والقومية ، وفى وطنهم الذى توارثوه عن آبائهم وأجدادهم، وأن يشتمل كذلك على أمر وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
ولقد إقترح هذا المشروع إعطاء نظام إدارة لامركزية لليهود فى المناطق ذات الأكثرية اليهودية ، وإقترح قيام تعاون إقتصادى بين المواطنين العرب فى كل هذا الاتحاد العربى وبين اليهود، وذلك فى حاله قبول اليهود وقف الهجرة والإكتفاء بعملية الإدارة اللامركزية فى بعض مناطق فلسطين . وهددت المذكرة بأنه فى حالة رفض بريطانيا حل المشكلة الفلسطينية على هذا الأساس فإن فلسطين ستظل خارج نطاق الاتحاد السورى ، ويظل العرب تبعا لذلك غير معترفين بشرعية الوضع القائم فى فلسطين ، وظلوا يواصلون مطالبهم الخاصة بإلغاء وعد بلفور، وفى تسميم العلاقة العامة بين العرب وبريطانيا .

ولقد أشار كثير من الكتاب إلى أن الكتاب الأبيض الأردنى الذى نشر هذا المشروع قد نشره مبتوراً ، ولم يذكر فقرات هامة أصر على عدم وجودها فى المشروع الأصلى أكثر من مسئول ، وهى الفقرات الخاصة بضرورة صيانة المصالح البريطانية والأجنبية فى المنطقة التى ستشتمل على سوريا الكبرى وعلى الاتحاد العربى . بل لقد ذهب بعض الكتاب إلى أكثر من ذلك وأشاروا إلى المكان الفعلى لهذه الامتيازات التى تعطى لبريطانيا وللأجانب فى نص المشروع الأصلى ، وبالنسبة لبقية الفقرات . والمهم هو أن هذا الاتجاه يحدد أن الأمير عبد الله قد نص فى مذكرته على ضرورة صيانة المصالح البريطانية والأجنبية فى الدوله السورية المتحدة بمعاهدة تشبه المعاهدة المصرية الإنجليزية سنة ١٩٣٦ ، والمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ (١) .

---

(١) أنظر كتاب : الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربى ؛ جلال الأوراق إلى بغداد : ١٩٤٤، ص٢٢١-٢٢٩- عن أحمد طرابين : الوحدة العربية ص٢٠٦ .

ولقد إختتم الأمير عبد الله مشروعه بذكر إتفاق العرب جميعا على أمانيهم التي تتلخص في الاستقلال التام والوحده ، وذلك بدليل تقديم رئيس الوزراء العراقي لمشروع سابق منذ بضعة أشهر إلى وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط ، وهو مشروع يتفق تماما مع ما يراه الأمير ومع مايطالب به . والمهم هو أن الحكومة الأردنية قد طالبت حليفتها بريطانيا ، صديقة العرب ، أن تخير آرائها ومطالبها العناية التي تشترك فيها مع العراق وسوريا .

ولم يكن هناك أي تضارب في الشكل العام بين مشروع نوري السعيد الخاص بالهلال الخصيب ومشروع الأمير عبد الله الخاص بسوريا الكبرى. ولكن علينا أن نذكر أن مشروع الهلال الخصيب قد ترك بعض التفاصيل لكي تحل فيما بعد، وخاصة تلك التي تتعلق بنظام الحكم وتعيين رئيس معين لمثل هذا الإتحاد ، وكذلك مسألة الاقضية السورية الأربعة التي كانت فرنسا قد ضمتها إلى لبنان بعد نزول قواتها إلى هذا الاقليم ، والتي حاول الأمير عبد الله إتخاذها سلاحا مسلطا على لبنان في حالة رفضه التجارب مع مشروعه الوحدوي أو الاتحادي كما أن مشروع الهلال الخصيب لم يدخل في تفاصيل العلاقة المقبلة بين هذا الإتحاد وبين بريطانيا ، في الوقت الذي حدد فيه مشروع سوريا الكبرى هذه العلاقة ، وربطها بمعاهدة العراق سنة ١٩٣٠ والمعاهدة المصرية سنة ١٩٣٦ .

ولا شك أن مثل هذا المشروع كان يجد تجاوبا خاصا في بعض الدوائر البريطانية التي كانت ترى مد نفوذها عن طريقه على كل سوريا وعلى لبنان في حاله تجاوبها معه . كما أن هذا المشروع كان يجد تجاوبا لدى الدوائر الصهيونية المعتدلة، خاصة وأنه كان سيضمن لهم نظام إدارة لامركزية في بعض المناطق من فلسطين، ويفتح أمامهم في نفس الوقت ميدان العمل على مصراعيه في شرق الأردن وفي سوريا وحتى في العراق ، وتحت تاج الأمير الأردني .

ولكن هل كان فى وسع بريطانيا أن ترحب بمثل هذا المشروع رغم أنه كان يذهب لبنان من ناحية ، ولا تضمن بريطانيا قبول السوريين الجمهوريين لرأس متوجة عليهم ، وفى الوقت الذى لا تضمن فيه موقف كل من الرياض والقاهرة تجاه المشروع ؟ لقد وجدت بريطانيا أن مشروع نورى السعيد نفسه لا يجد قبولا عند بقية الدول العربية ، رغم صدوره من بغداد ، عاصمة العباسيين وعاصمة الرافدين ، وإستناده إلى أما يبلغ تعدادها ما يزيد على خمسة ملايين من الأنفس، فما بالك بهذا المشروع الذى يأتى من عمان، ومن أمير عرف بأنه يحتاج إلى بريطانيا فى ميزانيته إلى حد كبير ، ويضع قوات فيلقه العربى فى خدمة الامبراطورية البريطانية ، ولا يصل عدد سكان دولته وأمارته إلى ثلاثة أرباع مليون نسمة ؟ إذا كانت بريطانيا قد صرحت على لسان إيدى بأنه لم يصل إلى علمها حتى ذلك الوقت إن العرب قد توصلوا إلى وضع مشروع للوحدة يلقى إستحسانا عاما من العرب ، وذلك بالنسبة لمشروع نورى السعيد الخاص بالهلال الخصيب . فإن هذا التصريح ينطبق كذلك على مشروع سوريا الكبرى الذى تقدم به الأمير . ويمكننا إعتبار أن موقف بريطانيا الرسمى تجاه هذا المشروع هو الانتظار لرؤية نتيجة المساعى التى يبذلها زعماء العرب وقادتهم فى كل إقليم ، وللوصول إلى مشروع يمكن أن يكتب له النجاح، خاصة وأنه كان يصعب تجاهل كل مع المملكة العربية السعودية ومصر فى مثل هذا الموضوع .

(٤) فشل المشروع :

تكاتفت كل هذه العوامل فى أبعاد المشروعات العراقية والمشروعات الأردنية أو فى فشلها . ولم يكن معنى ذلك فشل خطة العمل نحو الاتحاد أو الوحدة بين البلاد العربية ، بل أن فشل هذه المشروعات الهاشمية كان يستتبع ظهور مجهودات أخرى فى ميدان العمليات تكون لها إمكانيات أكبر من أجل النجاح .

والواقع أن الحكومة المصرية هى التى ستأخذ على عاتقها هذه المهمة الجديدة؛ وتقوم بها دون أن تفكر فى أطماع أو نفوذ معين بين أخواتها العرب . وكانت المقومات التى إجتمعت لمصر على مر السنوات الأخيرة ، سواء من حيث نمو المجتمع نفسه، أو إزدياد أهميتها فى العالم العربى ، هى التى ترشح مصر للقيام بدور التوفيق بين وجهات النظر العربية ، والوصول إلى مشروع يرضى عنه الجميع .

ولقد صرح محمد صبرى أبو علم ، وزير العدل المصرى ، وعلى لسان مصطفى النحاس ، أمام مجلس الشيوخ فى القاهرة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ مجيبا على سؤالين بشأن موقف الحكومة من تصريح إيدن الخاص بإنشاء إتحاد عربى ، وبشأن حقيقة دعوة الحكومات العربية وزعماء العرب لعقد مؤتمر عام فى القاهرة ، ببيان يعبر عن خط سير حكومة القاهرة فى هذه المسألة. لقد صرح بأن رئيس الحكومة يهتم منذ فترة بأحوال الأمم العربية ، وضرورة مساعدتها على تحقيق أمانيها القومية ، والتى تتلخص فى الحرية والاستقلال ، وشرح الخطوات التى أتخذتها حكومة القاهرة لكى تدعم الحكم الشعبى الصحيح فى هذه الأقاليم . وصرح بأن التفكير مستمر منذ تصريح إيدن وأن الطريقة المثلى للوصول إلى أمانى العرب هى ترك هذا الموضوع للحكومات العربية الرسمية . وشرح رئيس الحكومة المصرية — على لسان وزير العدل — ضرورة المبادرة بإتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، خطوات تبدأ بإستطلاع آراء الحكومات العربية ، كل على حدة ، وذلك كأساس لبذل الجهود للتوفيق والتقريب بين آرائها ، ما أمكن ذلك ، والتمهيد بعد ذلك لدعوتهم إلى مصر سويا، حتى يتمكنوا من السير صوب الوحدة العربية. وفى حالة نجاح هذه الخطة فإنه سيعقد فى مصر مؤتمراً ، وبرئاسة رئيس الحكومة المصرية ؛ ولاكمال بحث الموضوع . وإتخاذ القرارات اللازمة .

وقد شرح هذا البيان إستقبال رئيس الحكومة المصرية فى يوم ١٧ مارس ؛

أى منذ أيام ، لتحسين العسكرى وزير داخلية العراق ، وجميل المدفعى رئيس الوزراء السابق فى هذا الاقليم ، وأنه قد شرح لهم خطته وبدأ فى تنفيذها ،وذلك بتحميل تحسين العسكرى دعوة رسمية إلى نورى السعيد رئيس وزراء العراق لمعرفة وجهات النظر العراقية فى الموضوع ،ومن كل زواياه سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وخصوصاً من الناحية السياسية . وكانت حكومة القاهرة قد قررت بعد ذلك أن تتجه نحو تقديم الدعوة للحكومات العربية المختلفة ، ومعرفة وجهات نظرها . وإذا كانت هذه المباحثات التمهيدية ، أو المشاورات ستحمل ما يبشر بالنجاح ؛ فستقوم حكومة القاهره بعد ذلك بالدعوة لعقد مؤتمر عربى فى مصر .

وهكذا يظهر أن مصطفى النحاس قد افترض سلفا قيادة مصر لهذه الحركة ؛ وتركيزها فى القاهرة ، واتخاذ نفسه عاملا أساسيا فى الوصول إلى تهيئة الجو العربى اللازم لها ، ولكن مصطفى النحاس قد إستند فى ذلك إلى عوامل فعلية موجودة فى الميدان، وتتعلق بعلاقات القوى الاقليمية وقيادتها بعضها من ناحية ، وعلاقاتها كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن العربى . وإذا كان بعض خصوم مصطفى النحاس قد ربطوا بين هذا الموقف وبين وصوله الأخير إلى رئاسة الوزراء مع حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٣ فإن أحدا لا يمكن إنكار موقفه من مشكلة فلسطين ومشكلات سوريا ولبنان ، علاوه على أن موقف مصر من هذه المشكلات كان لا يهدف طمعا وزيادة نفوذ فى أى من الاقليم العربية .

ونلاحظ كذلك أن هذا التصريح قد حدد البدء بالتشاور مع العراق ، ولاشك أن الدور الذى قام به نورى السعيد مع مشروع الهلال الخصيب كان يتطلب من مصطفى النحاس البدء بالتشاور معه لمعرفة كل وسائله وأهدافه، ومعرفة إمكانية موافقة الآخرين عليها، وبشكل يساعده على دراسة الموضوع منذ البداية .

وعلينا أن نذكر أن مصطفى النحاس قد ذكر أن هذه المشاورات ستكون مع الدول العربية المستقلة . لقد إستبعد بذلك عرب فلسطين ، وعرب المغرب العربى ، ولكن مما لا شك فيه أنه هدف بذلك الوصول إلى قرارات سليمة يمكن لأبناء هذه الأقاليم تنفيذها ، ودون تدخل من الدول ذات المصالح والنفوذ فى الاقليم ، وبشكل ينشىء قوة مدعمة فى العالم العربى يمكنها الوقوف إلى جانب الأقاليم الأخرى حتى تحصل على إستقلالها وتنضم إلى المجموع .

ولم تكن المهمة التى حاول النحاس أن يقوم بها سهلة أو هينة،وخاصة نتيجة لإختلاف الاتجاهات زعماء العرب ورؤسائهم وملوكهم وأمرائهم ، وكل ذلك نتيجة لطبيعة تكوينهم ، ولاختلاف مصالحهم فى نفس المنطقة التى يحاولون أن يصلوا بها إلى الوحدة أو الاتحاد .

ولقد زار مصطفى النحاس فلسطين لمدة أسبوع ، هو الأسبوع الثانى من شهر يونيو سنه ١٩٤٣ ، وقابل خلال هذه الرحلة عددا كبيرا من الرجال الوطنيين العرب من كل من سوريا وفلسطين . ولاشك أن هذه الرحلة كانت لدراسة القوى على الطبيعة ، وقبل البدء فى عمليات المشاورات الرسمية . وأثبت مصطفى النحاس بذلك أن عملية الاستطلاع تبدأ من ذلك الاقليم العربى الذى كان يواجه أكبر خطر عرفه إقليم فى التاريخ الحديث والمعاصر ، وكانت هذه الزيارة تدعيما للروح العربية والوطنية لرجال فلسطين ، وأمام تزايد الاخطار الصهيونية فى بلادهم . بل لقد كانت هذه الزيارة بمثابة تحذير الدول المؤيدة للصهيونية ، إذ أن معناها هو اهتمام العرب الاول بمشكلة فلسطين ، ومحاولة حلها بطريقة عربية ، وربما استخدام وسائل العرب أجمعين فى مثل هذه العملية .

ولاشك أن مصطفى النحاس قد عاد من هذه الرحلة بحصيلة هامة ، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات العرب وبعضهم فى هذا الاقليم والاقليم المجاورة ، وموقف

العرب من مشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، والأمير عبد الاله ونورى السعيد والأمير عبدالله . حقيقة أن الموقف فى فلسطين لم يكن يبشر فى ذلك الوقت بكبير أمل فى توحيد صفوف العرب ، وفى الوقت الذى تزايدت فيه أطماع الهاشميين من عمان وبغداد فى فلسطين نفسها ، ولقد كان الامير عبدالله فى أثناء هذه الزيارة قد ذهب إلى ميناء العقبة ، فاتصل من هناك بمصطفى النحاس ودعاه إلى زيارة عمان إذ كانت أقامته ستمتد إلى حين عودة الأمير. ولكن مصطفى النحاس اعتذر عن هذه الزيارة بضيق الوقت . ولاشك أن مصطفى النحاس كان قد بدأ بذلك عمليات جس النبض الأساسية للبدء فى المشاورات، واستطلاع الرأى العام العربى عن هذه المشكلة وعن الاخطار التى تواجهها من الداخل ، فى نفس الوقت الذى كان يعلم فيه الاخطار الخارجية المحيطة بكل الاقاليم . وكان تقرير بدء المشاورات مع العراق بشكل رسمى يسمح له بعد ذلك بتحطيم المناورات العراقية التى كانت تسعى للحصول على مصالح شخصية أو أسروية فى الاقاليم ، كما أن اعتذاره عن زيارة عمان كان عاملا يثبت أنه لا يستجيب بسهولة لتلك القيادات التى نصبتها بريطانيا موالية لها فى المنطقة .

وهكذا بدأت عملية التقارب العربى فى شكل مشاورات مع الدول العربية الواحدة بعد الاخرى لتقرير الطريق اللازم اتخاذه للوصول إلى خير العرب .

الفصل الرابع عشر

مشاورات الوحـــده

لقد بدأت المشاورات من أجل الوحدة العربية منذ شهر يوليو سنة ١٩٤٣ ، وبدأت بالعراق ، كما ذكرنا ، لكي تستمر بعد ذلك مع ممثلي أمارة شرقي الأردن ، وهما قوتان هاشميتان كانتا قد تقدمتا بمشروعات خاصة من أجل الوحدة العربية في شكل الهلال الخصيب وسوريا الكبرى . وتعتبر هذه المشاورات مع هاتين الدولتين مرحلة خاصة إذ أنها كانت مع دولتين هاشميتين . ثم بدأت بعد ذلك المشاورات مع المملكة العربية السعودية ، وسارت على خطوط واضحة متميزة عن الخطوط السابقة مع كل من العراق وشرقي الأردن . وتلى ذلك مشاورات مع سوريا ثم مع لبنان وخاصة بعد انتصار الجبهة الوطنية فيهما . وأخيرا جاء دور المشاورات مع اليمن . وكانت هذه المشاورات تمثل مراحل مختلفة ، وكانت القوى التي تتشاور فيما بينها لها مصالح معينة في أقاليمها ، ولها أمنيات معينة أو مخاوف واضحة من تغير الأوضاع ، أو تغيير توازن القوى في المنطقة بطريقة أو بأخرى . فما هو لب المباحثات مع كل مجموعة وكل قوة ؟ وكيف يمكن لمصطفى النحاس أن يوفق بين الجميع ، رغم أنهم جميعا من العرب ؟ .

(١) المشاورات مع الهاشميين :

لقد بدأت المشاورات مع الهاشميين بجلسات مباحثات عقدها مصطفى النحاس مع نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت لدرس مشروع التعاون اللازم للوصول إلى تلك الوحدة العربية ، والتي ستضم البلاد العربية المستقلة . ولقد عقدت أربع جلسات مع رئيس الوزراء العراقي بحثت فيها موضوعات

التعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وشرح نورى السعيد فى هذه الجلسات أن وسيلة التعاون تتلخص فى ضرورة إيجاد اتحاد بين البلاد العربية يأخذ شكل حكومة مركزية ، ولكن هذا الشكل غير ممكن التنفيذ فى المرحلة الحالية ، وخاصة أمام الصعوبات الخارجية وظروف البلاد العربية نفسها ومشكلاتها الداخلية وما بينها من تفاوت فى نواحى التنمية الاقتصادية والارتفاع على السلم الثقافى . ولذلك فان نورى السعيد كان يتصور بصعوبة إنشاء حكومة مركزية واحدة للجميع . إذا فالوحدة غير ممكنة ، يصرح بذلك من كان قد تقدم بمشروعات لبريطانيا لتوحيد البلاد العربية . ولهذا فلتقتصر المباحثات على إمكانية الاتحاد ، ما دامت الوحدة عزيزة المنال .

ولقد رأى نورى السعيد إمكان قيام تعاون بين البلاد العربية المستقلة فى كل من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ويمكن لمثل هذا التعاون أن يأخذ شكلا من شكلين : الأول هو تكوين اتحاد له سلطة تنفيذية ويكون له جمعية تمثل فيها كل الدول العربيه الداخلة فى هذا الاتحاد بنسبة عدد سكانها وبنسبة ميزانياتها ، وحسب ما يتفق عليه الجميع . أما رئيس هذا الاتحاد فيمكن أن ينتخب أو يعين كذلك وفقا للنظام الذى يلقى قبولا من العرب ، ويكون لهذا الاتحاد لجنة تنفيذية لقراراتها قوة ملزمة على جميع الدول الداخله فى الاتحاد . وفى هذه الحالة يجب على جميع الدول الداخله فى الاتحاد أن تلتزم بتنفيذ جميع القرارات التى تتخذها اللجنة التنفيذية ، حتى ولو كانت مخالفة لرأى مندوبيها فى هذه اللجنة ، ويستتبع ذلك بطبيعة الحال من ناحية القانون الدولى تنازل كل دولة من الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها التامة .

أما الشكل الثانى فهو يتلخص فى تكوين إتحاد دون أى سلطة تنفيذية ، وفى

هذه الحالة لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها من الأعضاء . وفى هذه الحالة ترتبط القرارات بالسلطة التنفيذية فى كل اقليم عربى أكثر من ارتباطها بالمجموع ، ولذلك فليس هناك داع للتمييز بين الدول المشتركة طبقا لعدد سكانها أو لقيمة ميزانياتها ، بل يمثل الجميع فى هذا المجلس بنسبة متساويه بين الدول الاعضاء .

لقد كان الشكل الأول يمثل نوعا من الاتحاد ذا السلطة التنفيذية ، أما الشكل الثانى فقد كان يشتمل على التعاون دون أى إلزام . ورأى مصطفى النحاس أن الشكل الثانى يقرب فى شكله من نظام جامعة الاتحاد الامريكية الموجودة بين الولايات المتحدة الامريكية وبين دول أمريكا الوسطى والجنوبية ، وإن كان يتفوق عليه بالنزول إلى ميدان التعاون السياسى ، فى الوقت الذى يقتصر فيه عمل الجامعة الامريكية على الميادين الاقتصادية . وعلى أى حال أن العملية لم تكن أكثر من مجرد مشاورات. ولذلك فان مصطفى النحاس لم يعطى أى تفضيل لاى وجهة نظر ، بل كان عليه أن يستمر فى مشاوراته، حتى يحصل على اتجاه القوى التى يعنيها الامر . فانتهت المشاورات مع العراق لكى تبدأ مع الدولة الهاشمية الثانية وهى شرق الاردن .

وبدأت المشاورات فى ٢٨ أغسطس بين مصطفى النحاس وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرقى الاردن ، واستعرض مصطفى النحاس لابى الهدى ملخص مباحثاته مع نورى السعيد ، واوجه التعاون التى يمكن للعرب أن يبدأوا بها . وكانت ميادين هذا التعاون تشتمل على الميدان السياسى بما يتضمنه من شئون الدفاع والعلاقات الخارجية ومسألة حماية الاقليات ، وعلى الميدان الاقتصادى بما يتضمنه من شئون العملة والمواصلات والجمارك والتعاون التجارى ، وعلى الميدان الثقافى والاجتماعى بما يشتمل عليه من تعليم وعلاقات ثقافية وضرورة التقريب بين ثقتين الدول العربية المختلفة .

لقد كان النحاس يهدف الوصول إلى مرحلة معينة من التعاون بين البلاد العربية المستقلة ، والإكتفاء بها فى هذا الوقت ، وسأل أبا الهدى عما يراه من إمكانيات لتعاون شرقى الأردن مع غيره من البلاد العربية فى هذه الميادين . ولكن أبا الهدى لم يكن مستعداً لكى يساير هذا التكتيك فى المشاورات ، إذ أنه كان قد أتى من عمان بأفكار معينة ، بل بمشروعات محددة . ولذلك فانه إقترح قبل الإجابة أن يعرض موقف شرقى الأردن فى المشكلة العربية العامة ، وبصفته جزءاً من سوريا الكبرى . إذاً فلنعد إلى الوراء .

لقد ذكر أبو الهدى أن مصر دولة لها سيادتها وأهميتها السياسية وكذلك العراق ، ومن السهل أن يتم الاتفاق بين هاتين الدولتين على جميع أوجه التعاون السابقة ، وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، أما بالنسبة لأقاليم سوريا الكبرى الأربعة فالأمر يختلف قليلا . وأخذ يشرح إحتفاظ الفرنسيين ببعض المصالح لهم فى سوريا ، وعدم وجود تمثيل دبلوماسى لهذه الدولة فى الخارج ، وأصر على ضرورة حصول السوريين على إستقلالهم الفعلى ، والتخلص نهائياً من بقايا نظام الإنتداب وعصبة الأمم حتى يتمكنوا من التعاون مع غيرهم هذا بالنسبة لسوريا . أما بالنسبة لشرقى الأردن فإن بريطانيا قد عاملتها معاملة تختلف عن معاملة فلسطين ، وبشكل يعطيها وضعية خاصة تسمح لها مثل سوريا بالمطالبة بالتخلص من الانتداب البريطانى كذلك . ورأى بالنسبة لفلسطين بأن الانجليز قد أعطوا وعداً فى الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ وأنهم سيوفون بها بمكنهم منح هذا الإقليم نظاماً دستورياً ، ويعملوا على تشكيل حكومة وطنية فيه . ولذلك فإن أبا الهدى كان يرى ، كما يرى نورى السعيد ، ضرورة السعى لإنشاء سوريا الكبرى ، حتى تكون وحدة إقليمية يمكنها بالتالى أن تتعاون فى الميدان العربى مع مصر والعراق والعربية السعودية . حقيقة أن الفلسطينيين كانوا

يخشون من إزدياد الخطر الصهيونى ، وأن السوريين كانوا على أحر من الجمر لانتزاع إستقلالهم الفعلى ، وأن قادة الاردن كانوا لايرغبون فى رؤية إقليمهم « كما هو ... صغيراً فقيراً يعتمد فى نفقاته على معونة الانجليز » . ولكن المهم هو أن شرق الأردن أراد فى هذه المشاورات إعادة بعث مشروع سوريا الكبرى كأساس للنزول إلى ميدان التعاون مع الدول العربية الأخرى . وأما بالنسبة للبنان فان شرق الأردن كان يرى إمكانية مسايرته للمشروع . ووضح أن القيادة الهاشمية فى عمان تحاول الافادة من الدور الذى يلعبه مصطفى النحاس ، والذى يمثل مصر ، لكى تصل إلى أهدافها كخطوة أولى للنزول إلى ميدان التعاون العربى . وعلينا أن نذكر أن مشروعات الأمير عبد الله قد فشلت مع بريطانيا ، كما شعر بقلة إمكانيات نجاحها مع العرب أنفسهم . وكان الأمير قد حاول فى شهر ابريل سنة ١٩٤٣ أن ينشر بياناً عاماً على « أهل الشام حاضره وباديه ومن خليج العقبة إلى البحر المتوسط إلى أعالى الفرات » ، وبدأه بقوله أنه « بلاغ للناس » وأنه يتعلق بالدولة السورية الكبرى والاتحاد العربى ، ودعا فيه إلى عقد مؤتمر فى عمان يتفق فيه قادة العرب على وضع خطة للوصول إلى وحدة سوريا الجغرافية ، بعد أن كان قد تحدث مع البريطانيين عن وحدة سوريا التاريخية ، ولكن السلطات البريطانية فى الشرق الأوسط لم ترحب بنشر هذا البيان ، وبمثل هذه الدعوة ، خاصة وأن الأمير عبد الله كان معروفاً بأنه يكاد يصل إلى مرحلة أحد الموظفين البريطانيين فى المنطقة ، وإذا كانت مصلحة بريطانيا هى اعطاء استقرار للمنطقة فى شكل اتحاد عربى فان مجرد رؤية الأمير عبد الله على رأس مثل هذا المشروع يهدد نجاحه عند بقيه العرب الأحرار . وكذلك وقفت فرنسا من هذه الدعوة ، ومنعت هذه السلطات نشر هذا البلاغ ، رغم احتجاج الأمير عبد الله على ذلك . ولهذا فان الأمير قد حاول الافادة من بدء المشاورات

لكى يحصل على تأييد مصر لهذا المشروع الذى كان عزيزاً عليه وهاماً بالنسبة لمصالحه .

ولكن النحاس لم يكن جديدا على الميدان ، ولا على المفاوضات والمباحثات السياسية ، وكان له بلاغ طويل فى المناقشات وحتى فى المعارك الانتخابية فساير أبا الهدى فى إتجاهه ، وسأله عن كيفية تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين سوريا والأردن وفلسطين ولبنان ، فهل تندمج فى دولة واحدة لها رئيس واحد وحكومة واحدة ؟ أو يكون لها رئيس واحد وحكومات متعددة ؟ أو تكون كل دولة من هذه الدول مستقلة عن الدول الأخرى ، وتتفق فيما بينها على نظام لاتحاد معين ؟ الخطوط العامة لمشروعاته ومشروعات سيد شرقى الأردن .

ولقد شرح أبو الهدى أن الأمر سهل بالنسبة للوحده بين سوريا وشرقى الأردن ، لأن الاختلاف على نظام الحكم ، ملكى أو جمهورى ، لن يكون سبباً لتعطيل تلك الوحدة . ولم يكن ذلك يعنى أن الأمير عبد الله كان يستعد لخلع عمامة الامارة ويصبح رئيساً لجمهورية ، بل على العكس كان يعتقد فى إمكانية الوصول إلى فرض النظام الملكى على سوريا ، بدعوى أنهم سيرحبون بمثل هذا النظام لكى يحصلوا على إستقلالهم ويساهموا فى مشروعات الوحدة العربية . وكان يعتقد فى ذلك قبل أن يصبح ملكا حتى على شرقى الأردن بمفردها .

ولكن ، إذا كانت سوريا سهلة بالنسبة للامير عبد الله ، فما هو الأمر بالنسبة لفلسطين ، وبالنسبة للبنان ؟ لقد كان أبو الهدى يرعى بعد وحدة سوريا وشرقى الأردن دعوة كل من لبنان وفلسطين للاتحاد معها ثلاثياً . ولكن مصطفى النحاس لم يكن قد إقتنع بعد بفكرة الوحدة بين سوريا وشرقى الأردن مادامت آتيه من عمان ، فعاد إلى السؤال عن الشكل الذى ستأخذه مثل هذه

الوحدة أو الاتحاد ، فكانت إجابة الجانب الأردنى هو النظام الذى ترضيه الأغلبية، وإن كان قد صرح بأنه يعتقد أن هذا النظام سيكون ملكياً . ولكن سوريا جمهورية كما حدد له المفاوض المصرى ، فكانت الاجابة بأنه يمكن إستبدال النظام الملكى بالجمهورى أو العكس ، وأدعى علمه بأن الكثير من السوريين يميلون إلى النظام الملكى . إذاً فهدف الأردن هو خلق تاج هاشمى للامير عبد الله يفرضه على رؤوس الجمهوريين الاحرار فى دمشق ، وبكل وسيلة ممكنة . وإذا كانت المشاورات قد سارت بعد ذلك صوب مسألة طريقة الاتحاد الثلاثى بين سوريا وشرقى الأردن من ناحية وكل من فلسطين ولبنان من ناحية أخرى ، فإنها قد إتجهت إلى ذلك لمسايرة المفاوض الأردنى، إذ أن أساسها ، وهو الخاص بالوحدة أو الاتحاد بين شرقى الأردن وسوريا لم يكن معقولا بهذا الشكل . وزود مصطفى النحاس أبا الهدى بآراء نورى السعيد حول الوحدة أو الاتحاد حتى يستأنس بها قبل إستمرار المباحثات . وكانت قد تركت مشروع الوحدة جانباً ، ونتيجة لأسباب اقتصادية وثقافية وسياسية تختلف من اقليم إلى اقليم ، واكتفت بالاتحاد ، أو بالتحالف بين الدول العربية فى ميادين مختلفة . وكان معنى ذلك أن مصطفى النحاس قد أفهم أبا الهدى بأن حكومة بغداد الهاشمية نفسها كانت قد تراجعت عن مشروعات الوحدة ، واكتفت بمجرد مشروعات التعاون بين البلاد العربية المستقلة .

ولقد كانت لهذه العملية تأثيرها على المفاوض الأردنى الذى عاد وأعلن أنه قد فكر ملياً فى الأمر ، وفيما يختص بإعادة تأليف سوريا الكبرى ، وأنه قد وجد أن أحسن ترتيب عملى هو تكوين وحدة من الأقاليم الأربعة ، وإذا اعترضت مشكلة فلسطين هذا الطريق يمكن إعطاء اليهود فى هذا الاقليم استقلالا إدارياً ، ولكنه لم يتحدث عن إمكانية اعتراض لبنان ، وتحدث وكأن سوريا مضمونة .

بالنسبة إليه . والمهم بالنسبة إليه هو أنه حتى فى حالة قيام موانع فى وجه الوحدة الشاملة لسوريا التاريخية الجغرافية فانه يمكن تكوين وحده بين سوريا وشرقى الأردن ، وتكوين إتحاد بين هذه الوحدة الجديدة وبين كل من فلسطين ولبنان . وفضل نظام الاتحاد الموجود فى الولايات المتحدة الأمريكيه أو النظام السويسرى على غيره من أشكال الاتحادات ، وإن كان لا يرغب فى فرض خط معين وعلى أساس ترك الأمر لكى يقرر عن طريق ذوى الشأن فى الأقاليم الأربعة .

ولقد حاول أبو الهدى أن يقنع المفاوض المصرى بالمجهودات الكبيرة التى قام بها شرقى الأردن من أجل إستقلال العرب ووحدتهم ، وكفاحهم من أجل ذلك ، ومراسلاتهم مع البريطانيين ، وذلك لتدعيم مركزهم كقيادة موجودة فى الميدان . وادعى أكثر من ذلك بأن بريطانيا لاتمانع ابداً فى أن تتحد شرقى الأردن مع سوريا ، بل وأنها تساعد على ذلك . وأخيراً . وبالنسبة لميادين التعاون التى يمكن لشرقى الاردن أن تشترك فيها مع بقيه الأقاليم العربية فهى تتلخص فى الميدان السياسى ، وخاصة إذا ما وقفت إلى جانبها الدول العربية الاخرى حتى تتخلص من قيود معاهدتها مع بريطانيا ، ويمكنها كذلك أن تتعاون فى أمور الدفاع والاقتصاد والثقافة ، وفى كل الميادين الاجتماعيه . والمهم هو أن يصل الاردن إلى الاتحاد مع سوريا ، أو توحيد سوريا معه ، وأن يقف العالم العربى إلى جواره حتى يصل إلى الاستقلال ، ويمكنه بعد ذلك ان يتعاون مع الجميع وعلى طول الخط . لقد كان إستجداءاً ، بل لقد كان إبتعاداً عن الخط الأساسى للمفاوضة والمشاورات ، والتى كانت تهدف فكرة الوحدة العربية فى مجموعها ، وبين عرب أحرار ، وبعيدة كل البعد عن إرضاء نزعات شخصية أو إنشاء تكتلات اقليمية ، وعلى حساب شعوب كافحت وقاست وضحت ومو ه

عليها من الاستعمار ومن حلفاء الاستعمار ، وحتى من الانتهازيين ، ومن الهاشميين .

يمكننا تصور هذا المجموع العربى الذى يسير نحو الوحدة أو الاتحاد ، بعد المباحثات المصرية الأردنية على أنه يسعى إلى إنشاء كتلة عبدلية هاشمية فى الشام وكتلة فيصلية هاشمية فى بلاد الرافدين ، يستندون إلى قوتين عربيتين آخريتين : عربية سعودية فى بلاد العرب ، ومصرية عربية على ضفاف النيل . وكان من السهل على الهاشميين ابتلاع سوريا الكبرى أو انشاء الهلال الخصيب ، وبشكل لا يخدم إلا مصالحهم الاسروية ، على حساب الغير .

ولكن هل كان فى وسع مصطفى النحاس أن يوافق على مثل هذا الاتجاه ، خاصة وأنه كان قد فرض نفسه مركزاً للمشاورات ومحوراً لها ، وفرض مصر دعامة وموئلا ورسولا للسلام بين إخوانها العرب ؟ وكان هناك كذلك عبد العزيز بن عبد الرحمن ، قائد الاخوان الوهابيين ، وسيد الجزيرة ، وعدو الهاشميين اللدود ، وكان هناك أحرار سوريا ، وأبناء لبنان ، فليقولوا كلمتهم فى الموضوع .

(٢) المشاورات مع السعوديين :

بدأت المشاورات مع المملكه العربية السعودية بعد أن وصل ممثلها الشيخ يوسف ياسين ، سكرتير عبد العزيز بن سعود الخاص إلى القاهرة فى ١٠ اكتوبر ودارت هذه المشاورات فى خمس جلسات عقدها مصطفى النحاس مع الوفد السعودى .

ولقد أوضح الوفد السعودى مبادىء عامة يجب الاستئناس بها للوصول إلى

أى وحدة أو إتحاد ، أو حتى الوصول إلى تقارب فعلى وعملى بين الدول العربية . وتتلخص هذه المبادىء أولا وقبل كل شىء فى تأييد العلاقات وتوثيق الصلات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصفة خاصة ، وإتخاذ ذلك أساساً للبحث فى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى خير الأمة العربية كلها ، ووضح من هذا المبدأ ان إتجاه السعوديين هو تدعيم الصلات بمصر ما دامت القوى الهاشمية تحاول خلق كتلة لها داخل هذا التجمع الجديد . أما المبدأ الثانى فهو ضرورة الاتفاق على هدف معين ، هو العمل من أجل مصلحة الأمة العربية جمعاء ، ودون نظر لمغنم أو دون أن يكون العمل على حساب الغير . وأن هذا الاتجاه الذى ينشد الصالح العام من أجل العروبة لوجه الله كان يمثل فى نفس الوقت كذلك خوف القيادة السعودية من تكتلات الهاشميين . أما بقية المبادىء فهى ضرورة إتقاء المخاطر والمشكلات التى تضر بالأمة العربية ، وضرورة توحيد الخطى حتى يسير المجموع فى توافق وإنسجام ، ولا شك أن دراسة الأوضاع الخاصة لأقاليم الإمة العربية هى اساس لشرح أى علاج وللابتعاد عن كل إصطدام قد يقع . واخيراً فان العربية السعودية كانت تفضل أن يكون إشتراك الاقطار العربية على قدم المساواة مع بعضها ، أى على أساس الاستناد إلى الوحدات الدولية الاقليمية الموجودة قبل غيرها من العوامل .

أما بالنسبة للتعاون مع البلاد العربية فان المملكة السعودية كانت مستعدة للتعاون مع الجميع ، وعلى طول الخط فى الميدانين الاقتصادى والثقافى ، وأما بالنسبة للميدان السياسى فانها ترى ضرورة تأجيله مؤقتاً إلى أن تتغير بعض الظروف الموجودة فى هذا الاقليم أو ذاك . ولقد صرح الشيخ يوسف ياسين بأن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن يتمنى كل عز وإستقلال لبلاد الشام ، وفى حكامها

الجمهورى ، وهو ملك ، وفى كل من سوريا ولبنان . ولذلك فان هذه النقطة تعتبر قطعاً لخط الرجعة على الأمير عبد الله فى مشروع سوريا الكبرى ، وتستند فى ذلك إلى موقف مصر، وإلى الاتجاه الحر الموجود فعلا فى كل من سوريا ولبنان. وأما بالنسبة لفلسطين فان العربية السعودية تبذل كل ما فى وسعها من أجل خلاص هذا الاقليم ، وإن كانت ترى ضرورة وصول أبناء هذا الاقليم أنفسهم إلى قرار معين يحدد مستقبلهم .

لقد ظهر من هذه المفاوضات المركزة أن السعوديين لا يوافقون على مشروعات الهاشميين ، سواء أكانت هذه المشروعات قد جاءت من بغداد أو من عمان ، بل لقد ظهر كذلك خوف السعوديين من مشروعات الهاشميين بالنسبة لسوريا ولبنان ، ومن إنتهاز الهاشميين فرصة إستمرار السوريين واللبنانيين فى كفاحهم ضد الفرنسيين لكى يعملوا على زيادة مصالحهم وإمتيازاتهم فى المنطقة. ووضح أن ابن سعود ، وهو الملك المستقل ، كان لا ينظر بين المجموعة العربية، وفى ظل هذه الأوضاع السياسية ، إلا لمصر ، لكى يبنى سياسة عربية يكتب لها النجاح فى المنطقة . ولا شك أن المندوب السعودى قد شعر بتجاوب مصطفى النحاس معه فى مسألة الأطماع الهاشمية ومشروع تيجان جديدة من الهلال الخصيب لكى تبتلع سوريا ، أو من عمان وباسم سوريا الكبرى لكى تدعم حكم الهاشميين فى منطقة الهلال الخصيب ، ولمصلحة البعض ، وعلى حساب الأغلبية ؛ حتى وإن كانت باسم الحرية والوحدة والعروبة . ولقد كانت الفاظ الشيخ يوسف ياسين والخاصة « بالمغانم » و « المخاطر » و « الحبائل » ، وكذلك تدعيمه للاتجاه الجمهورى فى سوريا ولبنان ، تعبر صادقة عن إتجاه واضح من مملكة تجاه جيرانها العرب ، حتى وإن كانوا من الملكيين ، إذ أنهم كانوا من الهاشميين . وهنا يمكننا أن نقول طبيعة الشخصية القيادية وطبيعة تكوينها

ونظرها إلى مهمتها فى العالم العربى ، هى التى أملت على كل قيادة موقفها المعين ، وأجبرتها على العمل من أجل أهدافها .

والواقع أن عبد العزيز بن عبد الرحمن لم يكن فى هذا الوقت يتفائل بالوصول إلى أنفاق الدول العربية على نظام إتحادى ، وكان يحاول من جانبه تحطيم المشروعات الهاشمية والاطمئنان من ناحيتها . وكان ابن سعود يعتز بإستقلاله ، وبعدم وجود نفوذ سياسى أجنبى فى بلاده ، حتى وإن كانت مشروعات البترول مع أرامكو قد بدأت فى ربطه إقتصاديا ، وبالتالى سياسيا ، بعجلة معينة . كما كان يرى من حوله أقاليم تخضع للنفوذ الأجنبى أو عجزت عن الوصول إلى إستقلالها التام . وأخيراً فقد كان من الصعب على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلتقى بنفسه فى هذه المعمعة، وبإسم العروبة،رغم أنه عربى مادامت لاقاليمه وضعاً خاصاً ، نظراً لاشتمالها على الأراضى المقدسة ، ورعايتها للاسلام . لقد كانت هناك قيادات عربية هاشمية ، يمكننا أن نقول ؛ دون كبير خطأ ، بأنها قيادات إقطاعية ،وتتمثل فى الهاشميين.وهم الذين يعتمدون على حسبهم و نسبهم للحصول على إمتيازات فى البلاد العربية ، وكان هناك إتجاه آخر علمانى متحرر إنتشر فى سوريا ولبنان ، ويسوى بين المسلم والمسيحى مادامو جميعاً من المواطنين العرب ، وهناك مصر التى إشتملت على الاتجاهين فى ذلك الوقت ، وإستندت إلى العروبة مثل إستنادها إلى الاسلام ؛ وهناك العربية السعودية ،وقلب الجزيرة العربية والحجاز بما يشتمل عليه من الكعبة وقبر الرسول عليه الصلاة و السلام . إن إختلاف التكوين الثقافى ، والذى يستند إلى إختلاف العامل الإقتصادى هو الذى أملى مثل هذه الوضعية المتباينة على العرب . وكان لا يسهل على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلتقى بأقاليمه مع بقية الأقاليم الأخرى العربية ، ولم تكن قد مرت ثلاثون عاما على محاولة توطين بعض البدو فى الصحراء ، وتحويلهم من

مجتمع يعتمد على الرعى، إلى مجتمع يعتمد على الزراعة — لم يكن يسهل عليه أن يزيد قوات الدفع والجذب الشديد حول أقاليمه، وفى فترة لا تتجاوز عمر جيل واحد. لقد كانت الآراء الخاصة بإستخدام وسائل الحضارة والمدنية، من برق وهاتف، لا تزال تلقى معارضة عند أبناء إقليم نجد، فهل كان يسهل أدماجهم فى دولة واحدة، وبسرعة، مع إخوانهم اللبنانين؟

إذا لم تكن العربية السعودية من أنصار قيام تعاون سياسى بين البلاد العربية فى ذلك الوقت، نظراً لإختلاف الأوضاع الدولية والأرتباطات الخاصة بكل إقليم، وإن كانت مستعدة للتعاون فى الميدانين الثقافى والإقتصادى. ولقد ترك المندوب السعودى القاهرة لكى يمر على دمشق قبل عودته إلى الرياض. حقيقة أنه كان يحمل معه تهنئة طويل العمر إلى شكرى القوتلى برئاسته للجمهورية السورية، ولكن مما لا شك فيه، وخاصة بعد مشاورات القاهرة مع مصطفى النحاس أن هذه الزيارة كانت تهدف تدعيم الوضع الجمهورى فى سوريا ولبنان ضد الأطماع الهاشمية من بغداد وعمان. وإذا كانت الوثائق التى تصل إلى إيدى المؤرخ فى هذه الفترة المعاصرة لازالت فقيرة وضحلة، فإن الإعتماد على المنطق وعلى الاستنتاج ليشير إلى أن هدف السعودية لم يكن ليسمح بنمو سلطة الأمير عبد الله وبشكل يسمح له بابتلاع كل الشام، حتى وإن إقتضى الأمر أن تعمل المملكية السعودية على تدعيم النظام الجمهورى فى هذا الاقليم.

وماذامت الزيارات قد إتجهت صوب دمشق فلنعرض لوجهه نظر السوريين فى مشاوراتهم من أجل الوحدة، ومع القاهرة.

(٣) المشاورات مع السوريين

بدأت المشاورات مع الوفد السورى فى ٢٦ أكتوبر فى قصر أنطونيادس بالاسكندرية. وإستعرض مصطفى النحاس الموقف على أساس أنه قد تجمعت

لديه كثير من الآراء بشأن وحدة الأقطار الأربعة التي تؤلف سوريا ، وإن كان المرجع في ذلك كله هو أبناء سوريا أنفسهم ، وشرح مصطفى النحاس أن هناك صعوبات تعترض أمر إدماج هذه الأقطار الأربعة ، وذكر للوفد السوري أنه قد صارح بها من تحدثوا إليه في أمر مثل هذه الوحدة السورية ، وإدماج الأقاليم الأربعة إدماجاً تاماً في داخلها ، ثم شرح بعد ذلك العقبات التي تعترض الاتحاد الثلاثي الذي قد ينشأ بين سوريا وشرقي الأردن المندمجتين وبين كل من لبنان وفلسطين ، خاصة وأن نظام الحكم تختلف في سوريا عنه في شرقي الأردن ، كما أن للموازنة موقف خاص ، وامتيازات معينة في لبنان ؛ وكذلك الأمر بالنسبة لليهود في فلسطين . وطلب مصطفى النحاس من أعضاء الوفد السوري أن يشرحوا له وجهة نظرهم بالنسبة لمركز سوريا تجاه العراق ، وهو القطر المجاور لهم ، والذي يحاول أن يزيد من إتصاله بهم ، ويوجد لنفسه مخرجاً على البحر المتوسط ، خاصة وأن مثل هذا المخرج يلزمه من الناحية الاقتصادية . كما طلب مصطفى النحاس معرفة مركز سوريا بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، ومركز هؤلاء وهؤلاء في المجموعة العربية كلها ، وكيف يتم التعاون المنشود بين الجميع ، وإلى أي مدى تسير ، وأي الوجوه يشتمل ، وهل يقتصر على التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي أو يمتد إلى التعاون السياسي أيضاً » .

كان مصطفى النحاس قد تباحث مع العراق ومع شرقي الأردن ومع المملكة العربية السعودية ، وظهر من إتجاهه أنه قد إستبعد سلفاً مشروع الاتحاد السياسي ، وكان يرغب في معرفة وجهة نظر السوريين ، قبل أن يبدأ بمعرفة وجهة نظر اللبنانيين . حقيقة أن فرنسا كانت تطمع في الاحتفاظ بمركز متفوق في سوريا ، ولكن مصطفى النحاس كان قد افهم الجنرال كاترو أن الظروف لا تسمح بعقد معاهدة نهائية مع سوريا تشبه معاهدة بريطانيا مع العراق سنة ١٩٣٠ ، أو

.ه اهدتها مع مصر سنة ١٩٣٦ ؛ وافهمه ان كل ما يمكن عمله هو عقد اتفاق مؤقت
.! اعد على سير الأمور العملية إلى أن يحين الوقت لعقد معاهدة نهائية ، وذلك
ا ى تتمكن الحكومتان السورية واللبنانية من تسلم المصالح الوطنية المشتركة التى
.! سرف عليها الفرنسيون . ومعنى ذلك ان مصطفى النحاس كان يفضل تدعيم
.! كيان الوطنى السورى قبل ان يرتبط بمعاهدات مع الدولة صاحبة الانتداب .
كان من الممكن الاستناد إلى موقف كل من بريطانيا وامريكا لمناوءة النفوذ
.! رنسى فى سوريا ولبنان ، وكذلك إلى نفوذ مصر الوصول إلى مثل
ذه النتيجة .

ولقد إستعرض الرئيس الجابرى موجز تاريخ الاقطار السورية الأربعة منذ
لحرب العالمية الاولى ، وضم بعض قطاعات من سوريا إلى لبنان ، وفضل شرقى
لأردن عن سوريا ، وإدخال اليهود فى فلسطين . ثم شرح أن فى وسع اليهود أن
نتشروا من فلسطين إلى بقية الأقطار العربية المختلفة فى حالة قيام الوحدة فى الشام،
هو أمر خطير بالنسبة لمستقبل العرب . ومعنى ذلك أن السوريين مضطرين
مام إزدياد الخطر اليهودى إلى عدم التفكير فى توحيد الأقاليم السورية
لأربعة .

وإستمر الرئيس الجابرى بعد ذلك فى شرح سياسة سوريا حيال مسألة
لوحدة وشرح أنها تستند إلى أساسين : الاول هو حرص سوريا على إقامة
احسن الروابط بينها وبين بقية البلاد العربية ، والثانى هو تسليمها بزعامة مصر
لهذه الحركة . فوضح من ذلك أن سوريا تعتز بإستقلالها ، وتخشى من النفوذ
الهاشمى الذى يزداد وضوحا مع مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال
الخصيب ، وتحاول تدعيم إستقلالها بالإستناد إلى زعامة مصر لهذا المجموع

العربى الجديد . لقد كانت سوريا تشعر — أكثر من غيرها — بضرورة تدعيم الروابط بين البلاد العربية ، ولكن الظروف الاقليمية ، والقوى الداخلية والخارجية هى التى أملت عليها هذا الاتجاه . وكان هذا الاتجاه يتفق تماما مع النتائج التى توصل إليها مصطفى النحاس بعد مباحثاته السابقة .

وكانت الجلسة الثانية جلسة ، سرية ، ولم ينشر أى شىء عنها ، ولا شك أنها قد اشتملت على الأقل على تبادل وجهات نظر عامة حول موقف ومصالح الدول العظمى ، وحول موقف القيادات العربية الأخرى . ومحاولتها توحيد العالم العربى بشكل أو بآخر .

أما الجلسة الثالثة فقد حاول فيها الجابرى أن يشرح طريقه الحل السورية للموقف العربى أمام مشكلة الوحدة ، وشرح أن الأحوال الموجودة فى الأقطار السورية الأربعة تدعـــوا إلى توحيدها ، وأن سوريا أول من يطلب مثل هذه الوحدة ، ولكن على أساس أن تكون دمشق هى العاصمة ، ويكون النظــــام الجمهورى هو الأساس ، ويقرر الشعب الصبغة النهائية لمثل هذا الاتحاد ولا يغرب عن بال أن سكان سوريا كانوا يزيدون فى عددهم على كل سكان شرقى الأردن ولبنان وفلسطين مجتمعين .

أما بالنسبة للبنان فان معظم سكانه يرغبون فى الانضمام إلى سوريا ، وخاصة فى الأجزاء التى ضمت إلى لبنان بعد الحرب ، ولكن السوريين كانوا يخشون من أن تؤدى هذه الوحدة إلى إرتماء بعض قادة الرأى فى لبنان فى أحضان فرنسا من جديد ، وذلك خوفا من أن ينضموا فى داخل دولة إسلامية كبيرة . وكان هذا هو الذى دفع سوريا نفسها إلى الإعتراف بإستقلال لبنان ، حتى تقضى على عامل الخوف عند الأقلية المسيحية ، وتعمل على تدعيم العلاقات بين الاقليمين

الشقيقين . وأدت هذه السياسة إلى نتائج إيجابية ، فتعهد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى لبنان بألا يسمحوا للأجنبى بالسيطرة على إقليمهم ، سواء أكان ذلك لإستعمار لبنان نفسها ، أو لاتخاذه ممراً لإستعمار سوريا فى الداخل . وصرح رياض الصلح بك بذلك علنا فى مجلس النواب اللبنانى . وإذا كانت سوريا ترى فى الماضى ضرورة المطالبة بتلك الأقضية التى ضمت إلى لبنان ، فإن الأوضاع الجديدة تحتم عليها أن تقيم صلات تعاون مع لبنان ، وأن تعمل على تدعيم استقلال هذا الاقليم ، وتسوية المشكلات الماضية عن طريق التعاون والاتفاق . وبهذه الطريقة قفلت سوريا نفسها الباب أمام إمكانية إستخدامها وسيلة للضغط على لبنان فى حالة رفضه السير مع مشروع توحيد كل سوريا ، ووضعت أسساً جديدة تهدف الاتفاق فى ظل التعاون .

أما بالنسبة لمستقبل الوحدة بين البلاد العربية فإن سوريا كانت مستعدة لتقبل كل القيود التى قد تنتج عنها ودون أى تراجع . وكانت سوريا تفضل أقوى أداة تنفيذية للوصول إلى ذلك ، إذا أنها كانت تفضل الحكومة المركزية ، رغم أنها كانت لاتجهل ما يقوم فى سبيل ذلك من عقبات . فاذا تعذر ذلك فيمكن إنشاء نوع من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف . وتحدث رئيس الوفد السورى فى هذا الموضوع محدداً أنه يتحدث بإسم سوريا الحاضرة ، وسوريا المستقبلة ، وحتى بإسم سوريا الكبرى . وكان الوفد السورى يرى أن الاتحاد العربى يجب أن يشتمل على كل من مصر والشام والعراق المملكة العربية السعودية ، وحتى اليمن ، وكذلك الأقطار التى ينبغى أن تدخل فى سوريا الكبرى كلبنان ، وفلسطين ، وأخيراً شرق الأردن .

ولقد صدر بيان مشترك بعد ذلك عن هذه المحادثات ، والتى ظهر فيها

وضوح السياسة السورية ، وتمثيلها لفكرة القومية العربية ، ومثلها العليا ، دون أن يشوبها فكرة اقليمية أو مصلحة شخصية .

وجاءت هذه المشاورات مع سوريا لكى تدعم وجهة النظر المصرية من ناحيه ، وتدعيم وجهة النظر العربية السعودية من ناحية أخرى ، وإن كانت لاتسمح بإتخاذ سوريا تكئة لإنشاء عروش جديدة وتوسيع مناطق نفوذ الأسر ، وعلى حساب العرب ، وبإسم وحدتهم .

(٤) المباحثات مع اللبنانيين :

تأخرت مباحثات مصطفى النحاس ومشاوراته مع الوفد اللبنانى نتيجة للأحداث التى وقعت فى لبنان فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٣ . وكانت هذه الأزمة قد بدأت حينما قرر الجنرال ديجول أن فرنسا الحرة لاتعترف بانسحاب فرنسا من عصبة الأمم ، وانه تعتبر نفسه ممثل هذه الدولة ، ويعتبر نفسه عضواً فى هذه المنظمة الدولية ، وله بالتالى ما لفرنسا من حقوق ، وعليه ما عليها من التزامات. وكان الجنرال ديجول يعنى بذلك عدم ترك الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان ، وخاصة فى وقت ظهر فيه إزدياد الأطماع البريطانية والأمريكية فى كل مناطق النفوذ الفرنسية . وكانت الانتخابات قد جرت فى لبنان بعد ذلك فى شهر أغسطس ، وإشتدت المنافسة بين جبهة الوطنيين الدستوريين مع بشارة الخورى ورياض الصلح ، وجبهة ترأسها إميل إدة وأيدها الفرنسيون . وكانت هذه الجبهة الأخيرة تستند إلى الطائفية وتتهم الجبهة الأخرى بأنها قد إنحازت إلى السياسة العربية الإسلاميه ، وأنها تفرط فى حقوق إستقلال لبنان . وإستندت إلى ذلك لكى تدعى محافظتها على إستقلال لبنان وعلى كيانه ، مستندة إلى قومية تغلب عليها الناحية العنصرية كما يغلب عليها اللون المسيحى الواضح . ولقد نتج عن هذه

الانتخابات إنتصاراً للجبهـــة الوطنية الدستورية وبشكل أدى إلى تشكيل وزارة برئاسة رياض الصلح ، وهو من رجال العروبة القدماء المعروفين . وكان بيانه أمام المجلس النيابي يعتمد على ضرورة الوصول إلى الاستقلال التام ، وتسلم السلطات التي كانت لا تزال في أيدي رجال الانتداب ، وزاد تحديده من برنامجه حين قال . « نحن لا نريده للاستعمار مقراً ، وهم ، أي أبناء الدولة العربية ، لا يريدونه للاستعمار ممراً » . ثم تفاهمت كل من حكومة بيروت الوطنية ، وحكومة دمشق العربية حول مصالحها المشتركة ، وقدمتا مذكرة إلى هيللو الذي حل محل الجنرال كاترو في شرق البحر المتوسط ، بشأن هذه المصالح ، وبشأن تحويل المندوبيه الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية . ولكن السلطات الفرنسية خشيت على إمتيازاتها من هذا الاتجاه ، وكانت غير راضية عن نتائج الانتخابات في لبنان ، فأعلنت أنها لا تعترف بإدخال أى تعديل في الدستور اللبناني من جانب اللبنانيين وبرلمانهم وحكومتهم ، إلا إذا وافق على ذلك ممثل فرنسا في الاقليم . وكان معنى ذلك محاولة فرنسا تقييد الحركة الوطنية في لبنان . فلم يكن من أحرار هذا الاقليم إلا أن عقدوا مجلسهم النيابي وصدقوا على مشروع تعديل الدستور ، وخاصة في المواد المتعلقة بالانتداب ، وبعلم البلاد ولغتها . فلم يكن من فرنسا إلا أن إستخدمت الشدة . واعتقلت في يوم ٢١ نوفمبر رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس اللبناني ، وعددا من النواب والوزراء ، وشكلت حكومة موالية لها برئاسة أميل إدة .

لقد كانت هذه العملية تمثل تحدياً واضحاً من جانب فرنسا لتلك الروح العربية التي كانت تطالب بالاستقلال والوحدة ، وكانت مناسبة لكي يظهر العرب شعورهم ويحاولوا التعاون فيما بينهم ، خاصة وأن موقف عرب لبنان كان لا يحتمل التأويل . حقيقه أن نطاق عمليات « الدول » العربية كان محدوداً ،

ولكن العواصم العربية امتلأت بالمظاهرات الحماسية وأخذت تنادى بسقوط فرنسا وبالحرية للبنان . وسارت هذه المظاهرات فى دمشق والقاهرة وبغداد وفى كل مدينة عربية . وحتى الملوك والرؤساء اضطروا إلى تقديم الاحتجاج على إنتهاك حرمة الحكومة اللبنانيه المستقله والعبث بدستور شعب لبنان . وأرسل مصطفى النحاس برقية إحتجاج شديدة اللهجة إلى اللجنة الفرنسية العليا فى الجزائر هدد فيها باعادة نظره فى علاقات مصر مع هذه اللجنة التى لم يمض وقت طويل على الاعتراف بها ، كما إحتج البرلمان العراقى وطالب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتخليص لبنان من نفوذ الفرنسيين . واحتج الأمير عبد الله ، واحتج الملك عبد العزيز آل سعود ، كما استنكر الامام يحيى هذه العمليات الاستعمارية .

لقد كانت فرصة فريدة بالنسبة لبريطانيا وأمريكا للضغط على فرنسا ، وعلى أساس أنها قد خرقت ميثاق الأطلنطى ، وكانوا يسعون من وراء ذلك إلى إبعادها عن منطقة الشرق الأدنى حتى يخلو لهم الجو . وجاء الجنرال كاترو بسرعة لعلاج الحالة ، خاصة وأن ونستون تشرشل كان قد أعلن دهشته من عدم التفات الفرنسيين إلى الامانى الاستقلالية لهذا الشعب ، فى الوقت الذى ترزح فيه بلادهم تحت وطأة المحتلين .

والمهم هو أن وقوف الدول العربية متضامنة إلى جانب لبنان قد عمل على تدعيم الاتجاه الوحدوى العربى ، وجعل اللبنانيين يقدمون على مشاورات الوحدة العربية . كما أن انتصار القوى الوطنية المتحررة فى لبنان قد عمل على تخفيف النزعة الاقليمية والطائفية التى سادت عند بعض الأقليات فيه . ورغم ذلك فان مباحثات اللبنانيين من أجل الوحدة العربية كان يسودها نوع من التحفظ ،

وخصوصاً نتيجة الأوضاع الداخلية فى الاقليم ، وأطماع القوى الاستعمارية من حوله ، وعلاقاتها ببعض الاتجاهات الداخلية .

ولقد وصل الوفد اللبنانى إلى مصر فى يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٤ ، وبدأ مباحثاته ومشاوراته مع مصطفى النحاس فى الاسكندرية . وأظهر هذا الوفد أن بلاده تعمل فى سبيل التعاون والتكاتف بين كل البلاد العربية ، وأشاد بتفهم البلاد العربية الأخرى لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية ، وبشكل جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية ، كدولة مستقلة ذات سيادة تامة . وإذا كان لبنان يفهم ضرورة التعاون مع بقية البلاد العربية فانه يفهم كذلك أن الذى يهمهم منه هو الا يكون أداة للأجنبى ، يستخدمها للاضرار بمصالح البلاد العربية الأخرى ، ولقد تعهدت أول حكومة دستورية للبنان بذلك أمام المجلس النيابى فى أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

ولبنان يؤمن بفائدة التعاون المشترك ، وكانت أولى خطواته العملية هو إقامته لصلات واضحة وثابتة مع سوريا . وظهر ذلك التعاون فى تأسيس مجلس مشترك لإدارة المصالح المشتركة فى النواحى التشريعية والتنفيذية ، وبشكل يؤدى إلى وحدة إقتصادية . ولكن لبنان يؤثر الانفراد بشئون الدفاع والشئون الخارجية ، فى الوقت الذى يمكن فيه أن يتعاون مع سوريا فى النواحى الثقافية والنواحى الاجتماعية والتعليم .

أما موقف لبنان من مسألة الوحدة العربية فسيكون مماثلا لموقف مصر ، ويرغب فى أن يكون تعاونه مع جميع الأقطار العربية على أساس السيادة والمساواة . ومن الطبيعى أن تكون الاقطار المستقلة أقدر على التعاون وتبادل المنافع فيما بينها بحرية .

والواقع أن إحتفاظ لبنان بمسألتى الدفاع والشئون الخارجية ، وانفرادها بها حتى فى ميدان التعاون مع سوريا ، وبالتالى عن بقية الدول العربية الأخرى ، كان يعنى التحفظ فى مسألة انشاء جهاز تنفيذى للدول العربية . ويشبه هذا الموقف فى أساسه موقف المملكة العربية السعودية فى مشاورات الوحدة حين فضلت تأجيل البحث فى موضوع التعاون السياسى . كما أن موقف لبنان فى محاولة التشبه بموقف مصر كان يشبه إلى حد كبير موقف العربية السعودية حين أظهرت رغبتها فى تدعيم علاقاتها بمصر بشكل خاص ، وكان هذا يعنى أن لبنان تنظر إلى مشروع الوحدة العربية على أساس تكوينه من وحدات دولية واضحة : لبنان وموقفها يشبه موقف مصر ، ومن الناحية الأخرى العربية السعودية ، وتحاول تدعيم علاقاتها بمصر . فالعلاقة إذاً ستنشأ بين دول كاملة السيادة . وفى داخل حدود السيادة والمساواة . ولا شك أن مشروعات الهاشميين المتعلقة بالهلال الخصيب وسوريا الكبرى كانت ترهب اللبنانيين ، وترهب المسيحيين منهم قبل المسلمين . وكان هذا الخوف السياسى من مشروعات الهاشميين المتعلقة يشبه شعور السعوديين من نفس هذه المشروعات ، رغم كون المملكة العربية السعودية وحدة إسلامية ، فى الوقت الذى كان فيه لبنان يجمع عدداً من المسيحيين مع بقية من المسلمين ، ويسير على سياسة حديثة متحررة . والمهم هو أن عدد الدول التى حاولت الاقتصار على موقف التعاون ، مع الاحتفاظ بسيادتها ، وبمساواتها بغيرها ، وقد زاد معرفة وجهة نظر اللبنانيين .

(ه) المشاورات مع وفد اليمن :

وأخيراً جاء دور اليمن السعيد فى مشاورات الوحدة ، وبعد طويل عزلة

وخوف من الاحتكاك بالخارج حضر مندوب شخصى عن الإمام إلى القاهرة للتشاور فى أمر العرب أجمعين . ودارت هذه المشاورات فى الاسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٤٤ . ولقد ظهر منها ترحيب اليمن بفكرة التعاون مع البلاد العربية الشقيقة وفى الميادين الثقافية والاقتصادية ، ولكن على أساس احتفاظ كل دولة من الدول العربية بكامل حقوقها وسيادتها ، وعدم تقيدها بأى قيد تكون أية دولة أخرى قد قيدت نفسها به تجاه الدول الأجنبية ، وخاصة فى مسألة المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأوربية . ولقد أصر مندوب اليمن على ضرورة كون هذا التعاون قائماً على أساس المساواة التامة بين كل الدول العربية ، لا فرق بين كبير وصغير ، وكأنها مساواة بين القادة . واحتفظ المندوب الشخصى بحقه سلفاً فى عرض فكرة تأليف هيئة من الدول العربية المتعاونة على الإمام حتى يعرف وجهة نظره فيها ، وحتى يستقر الموقف الأخير للمملكة المتوكلية . ولكن المندوب اليمنى أظهر غيرة عربية واضحة فى مسألة التعاون العسكرى ، وذكر أنه إذا حدث — لا سمح الله — اعتداء على أى بلد عربى مرتبط بهذا الاتفاق الاتحادى ، أو حتى تهديد بالاعتداء عليه ، مرتبط بهذا الاتفاق فلكل دولة عربية أن تطلب نفسها مساعدته ، وعلى جميع الدول العربية فى الحالتين أن يقوموا بتلبية هذا الطلب ، وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية والمعنوية .

وظهر من ذلك بوضوح أن اليمن كانت بعيدة كل البعد عن التفكير فى قيام تعاون سياسى بين الوحدات العربية الواقفة فى الميدان الدولى ، وكان هذا الموقف يشبه إلى حد كبير موقف المملكة العربية السعودية التى لم تفكر فى إقامة سلطة تنفيذية اقليمية للدول العربية . ولكن علينا أن نعترف بأن اليمن قد

تفوق على السعودية فى مسألة الدفاع العربى ، أو الضمان الجماعى العربى . وإذا كان اليمن مستعداً للتعاون فى الميادين الثقافية والاقتصادية ، فقد كان له الغنم إذ لم يكن على اليمن أن يقدم معونات اقتصادية أو ثقافية لأى إقليم عربى آخر. أما فى الميدان السياسى فسنلاحظ أن اليمن لن تشارك فى الحادثات السياسية التالية المتعلقة بالوحدة ، وسيثبت ذلك أنها لا ترغب فى تغيير الأوضاع القائمة من الناحية السياسية ، وسيكون مندوب اليمن هو الوحيد الذى سيحضر هذه الجلسات وبصفته مستمعا .

لقد كانت هذه المشاورات تمثل مرحلة هامة فى تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية ، وستكون أساساً للمفاوضات والمباحثات فى الأدوار التالية مع اللجنة التحضيرية ، التى مهدت لوضع بروتوكول الاسكندرية ، واللجنة الفرعية للسياسة التى عملت على وضع ميثاق جامعة الدول العربية .

وأخيراً فعلينا أن نذكر أن موقف جميع الدول العربية فى أثناء هذه المشاورات كان وطنيا وكريما فيما يتعلق بمشكلة فلسطين ، ذلك أن جميع الوفود قد أظهرت عطفها على هذا الاقليم العربى وأبنائه ، وأظهرت تأييدها له ولهم ، وعلى طول الخط . ولكن مسألة تمثيل فلسطين فى مؤتمرات الوحدة العربية ، وبشكل رسمى ، لم تتم فى هذه المرحلة . وكان النحاس يرغب فى اشراك عرب فلسطين معه ومع اخوانهم العرب فى مباحثات الوحدة ، وذكر لرئيس الوزراء العراقى ، حمدى الباجه جى أنه لا يزال يعلق أهمية كبيرة على أن تجرى كذلك مشاورات مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلا صحيحا ، وكان لايرغب فى الانتقال إلى الخطوة التالية من خطوات

الوحدة العربية حتى يتم له كذلك . ولكن بريطانيا كانت تحتفظ بكل من جمال الدين الحسيني ، وأمين التميمي فى معتقلها فى جنوب افريقية ، وكان من الصعب تأليف هيئة عربية يرضى عنها الرأى العام الفلسطيني ، وتمثل الرأى العام العربى فى هذا الاقليم ، قبل الافراج عن هذين الزعيمين . ولذلك فان مصطفى النحاس قد بذل المساعى لدى السلطات البريطانية للافراج عنهما ، وكان يشعر بالحيرة فى هذا الموقف ، خاصة وأن الامبراطورية رفضت تلبية طلباته . ولقد كان هناك الحاج محمد أمين الحسيني ، فى برلين فى ذلك الوقت . والمهم هو أن شعور الشعب أجمعين كان يمكن أن يمثل شعور الفلسطينيين فى هذه المباحثات ، حتى وإن كانت مصالح هذا الاقليم المادية بعيدة نوعا ما عن تصور القادة العرب فى الأقاليم المجاورة .

ولقد سارت الأحداث العالمية بسرعة فى أوائل سنة ١٩٤٤ ، وبشكل أملى على زعماء العرب وقاداتهم ضرورة الإسراع فى الوصول إلى إعلان اتحادهم وتضامنهم . فلقد كانت قوات المحور تتراجع فى شمال افريقية بسرعة مع نهاية سنة ١٩٤٣ ، وجاء مؤتمر طهران بين أقطاب الحلفاء الثلاثة ، بريطانيا وأمريكا وروسيا ، لكى يدفع بالعرب إلى سرعة العمل ، وقبل ضياع الوقت . وكان نشاط الصهيونيين قد زاد وضوحا وخطراً فى فلسطين ، وخشى زعماء العرب وقادتهم من أن يؤدى ضغط اليهود إلى سير كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على سياسة فى صالح اليهود ، ومخالفة لوعود بريطانيا فى كتابها الأبيض الأخير . وكان ونستون تشرشل يترأس حركة هامة لتغيير الانتداب البريطاني على فلسطين إلى كومنولث يهودى فى هذا الاقليم ، وكانت السنوات الخمس التى حددها الكتاب الأبيض كمرحلة تسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين تقترب من نهايتها مع شهر مارس سنة ١٩٤٤ . لقد كانت ظروف الحرب العامة

إذاً ، مع ظروف الأوضاع فى فلسطين، تدفع بالعرب دفعا إلى تكتيل الصفوف وخاصة فى ذلك الوقت الذى ظهر فيه إتجاه أمريكى ، وداخل الكونجرس نفسه يطالب بضرورة مساندة الصهيونيين . وكان العرب قد أثبتوا تحررهم فى موقفهم الذى وقفوه أمام أزمة لبنان فى سنة ١٩٤٣ ، توالت إحتجاجات الدول العربية وبشكل أجبر الولايات المتحدة إلى أن تكرر ما أعطته من وعد لعبد العزيز آل سعود ، وهو أنها لن تبدل الأوضاع القائمة فى فلسطين دون استشارة كل من العرب واليهود . وكان هذا الخطر الاستعمارى على فلسطين أكبر حافز للعرب على توحيد الصفوف .

وأمام تعدد الاتجاهات العربية فى شأن مشروع الوحدة ، سارت القافلة صوب وجهات النظر المصرية والسعودية ، وهى وجهات النظر التى كانت تحاول أن ألا تصل إلى مغنم خاص ، بل تسعى إلى تمهيد الطريق إلى وحدة فعلية ، تقوم بين الدول العربية ، وعلى قدم المساواة . ويتحدث بعض القادة عن مقابلة حدثت فى شهر يونيو سنة ١٩٤٤ بين ملك مصـــر وملك العربية السعودية فى ينبع ، رغم أن الأنباء لم تتحدث عن أكثر من زيارة سياحية بحرية قام بها ملك مصر لبعض القرى ومراكز البترول المصرية على سواحل البحر الأحمر . وإذا كانت هذه المقابلة قد تمت بالفعل ، أو أنها كانت مجرد استقراء لمجريات الحوادث فإن ذلك لم يمنع من وضوح زيادة التقارب بين الاتجاهين المصرى والسعودى ، وخاصـــة أمام أطماع الهاشميين ، وبالنسبة للمصالح الحقيقية لأبناء سوريا ولبنان .

ولقد صرح السيد صبرى أبو علم وزير العدل المصرى فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٤ فى مجلس الشيوخ ، وعلى لسان رئيس الوزراء بأن مشروع الوحدة

العربية لا يزال موضع إهتمام كبير ، وأن المجهودات تبذل فيه للوصول إلى تحقيقه ، وأن الرأى العام قد إستقر بعد المشاورات التى وقعت مع حكومات بغداد وعمان والرياض و بيروت وصنعاء على عقد لجنة تحضيرية لتسجيل الاتجاه العام لوجهات النظر ، والتمهيد بذلك لعقد مؤتمر عربى عام ، وكانت حكومة القاهرة قد اقترحت عقد هذه اللجنة التحضيرية فى مصر فى أواخر شهر يوليو وأوائل شهر أغسطس . والظاهر أن المصالح الاقليمية أو المصالح الشخصية كانت لا تزال تلعب فى الميدان ، إذ أن هذا الاجتماع قد تأخر عن ميعاده ، وكتب الأمير عبد الله — أمير شرقى الأردن — يطالب مصر بضرورة تمثيل فلسطين فى هذا المؤتمر ، وخاصة أمام زيادة وضوح الأخطار الصهيونية فى فلسطين . وشهد صيف سنة ١٩٤٤ نشاطاً واضحاً فى مداولات غير رسمية وخاصة فى مصايف لبنان . كما أن السيد صبرى أبو علم إشترك فى مؤتمر المحامين العرب فى دمشق فى هذه الفترة ، واتصل بجميل مردم ، وبالسيد الجابرى ، وكانا معه بصفة شبه مستمرة . كما اجتمع الوزير المصرى فى صوفر بعد ذلك برياض الصلح ، رئيس وزراء لبنان واجتمع بالسيد حمدى الباجه جى ، رئيس وزراء العراق ، والشيخ يوسف ياسين السكرتير الشخصى للملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن . ولا شك أن هذه المقابلات قد مست من بعيد ، إن لم يكن من قريب ، موضوع الوحدة العربية . كما أنه مما لاشك فيه أن موضوع الوحدة كان هو الموضوع الأول الذى يشغل الرأى العام العربى فى ذلك الوقت . خاصة وأن رياض الصلح ، رئيس لبنان أصدر أكثر من تصريح فى ذلك الوقت بأن لبنان سيدخل مباحثات الوحدة العربية ، وعلى أساس ضمان استقلال كل بلد عربى .

إذا كانت هناك اتجاهات هاشمية بشأن الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ،

وكان هناك إتجاه مصرى ، تمشى مع الموقف السعودى ، والموقف الموجود بالفعل فى كل من سوريا ولبنان ، وعلى أساس إقامة تعاون وتضامن يقوم على المساواة ، ومن أجل الصالح العام .

لقد كانت هذه المشاورات الأولى أساسا لجلسات اللجنة التحضيرية التى انعقدت فى الاسكندرية ، وبرآسة مصطفى النحاس من ٢٥ سبتمبر إلى ٧ اكتوبر من هذه السنة ، والتى انتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية .

الفصل الخامس عشر

بروتوكول الاسكندرية

وإقالة وزارة الوفـــد

أخذت المباحثات بين مندوبي الدول العربية شكلا رسميا وجماعيا إبتداء من الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهدفت هذه المباحثات وضع الأسس العامة لإقامة مشروع التعاون والاتحاد بين هذه الدول . والحقيقة هي أن هذه المباحثات ، التي كانت أساسا لوضع بروتوكول الاسكندرية ، كانت إلى حد كبير تشتمل على نفس النقط الأساسية التي كانت قد دارت حولها المشاورات بين مصر ويمثلها مصطفى النحاس ، وبين بقية الدول العربية الأخرى ، مبتدئة بالعراقيين ثم الأردنيين ، والتي استمرت بعد ذلك مع السعوديين ثم السوريين واللبنانيين ، وتمت مع وفد اليمن . وكان بروتوكول الاسكندرية خطوة أساسية مهدت لعمل اللجنة السياسية الفرعية ، وهي التي أتمت وضع ميثاق الجامعة . وعلينا أن نسير مع هذه العملية خطوة بخطوة ، حتى نصل إلى النتيجة التي أنشأت وحدة عربية ، وبشكل معين ، ولأول مرة في التاريخ الحديث .

(١) اجتماع اللجنة التحضيرية : —

إجتمعت اللجنة التحضيرية في الاسكندرية في ٢٥ سبتمبر ، برئاسة مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية ؛ وإشتملت على مندوبين لكل من سوريا وشرقي الاردن والعراق ولبنان ؛ وكان الجميع يأملون في قرب وصول مندوبين عن المملكة السعودية وعن اليمن . وتعتبر محاضر جلسات اللجنة

التحضيرية ، للمؤتمر العربي العام ، والتى قامت جامعة الدول العربية بنشرها فيما بعد ، أساسا لمعرفة سير العمل فى هذه المباحثات ، وتتبع المشكلات التى عالجتها هذه اللجنة ، الواحدة بعد الأخرى .

ولقد رغبت بعض الوفود فى معرفة محاضر مشاورات الدول الأخرى الخاصة بالتمهيد للوحدة ، وسأل رياض الصلح عن آراء الوفد المصرى بشأن هذه المسألة ، إلا أن مصطفى النحاس أجابه بأن مصر لم تدلى بآرائها فى مرحلة المشاورات ، بل إكتفت بتسجيل وجهات نظر الحكومات المختلفة فى المسائل المعروضة على البحث . ومن المرجح أن مصطفى النحاس قد رضى لمصر بموقف الوسيط الذى يجمع شمل اخوانه العرب ، وعلى الخير ، قبل أى شىء آخر . كما أن إكتفاء مصر بمثل هذا الموقف كان يدل على غيرتها ، ويدعم من موقف قيادتها . ولقد تركت مصر الإتجاهات السياسية للدول العربية الأخرى تزيد فى وضوحها ؛ وإمتنعت عن تأييد هذا الجانب أو ذاك ، حتى تتمكن من التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة . وكانت مصر تعرف تمسك أنصار كل من الاتجاهين برأيه ، فأجلت الادلاء برأيها ، حتى يصل المجموع إلى موقف سليم ، ودون أن يتمكن أحد الفريقين من التحامل على الفريق الآخر ، فى حالة إنضمام مصر إليه ، وشعور المعسكر الثانى بنوع من الهزيمة .

وحضر السيد حسين الكبسى الجلسة الثانية ، بصفته مندوبا عن إمام اليمن ، وبصفته مستمعا ؛ وفسر الجميع تأخره على أساس بعد المسافة ، وصعوبة المواصلات ، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك نزوع إمام اليمن إلى العزلة ، وخوفه على سيادته وعلى سلطته التى كان يمارسها فى اقليمه . وحضر الوفد السعودى فى الجلسة الثالثة ، وأعلن أنه لن يتمكن من التقيد بأى شىء إلا بعد عرضه على طويل

العمرى الرياض ؛ واتخذ موقفاً متحفظا فى أثناء جلسات هذه اللجنة . واقترح مصطفى النحاس على اللجنة قبول موسى العلمى — عضو مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ ، وممثل الأحزاب العربية فى فلسطين — للاشتراك فى أعمال اللجنة . ثم بدأت اللجنة عملها .

وقام مصطفى النحاس بتلخيص المسائل التى يجب العمل على تقريب وجهات النظر فيها ، وسرد رأى كل وفد فى كل مسألة منها . وبدأ ذلك بمسألة التعاون السياسى بما تشتمل عليه من شئون للدفاع والشئون الخارجية ؛ ووجد أن العراق وشرق الأردن يوافقان على هذا التعاون السياسى ، أما المملكة السعودية فكانت ترى تأجيل البحث فى هذا الموضوع حتى تتغير الظروف القائمة ؛ أما سوريا فكانت تقبل كذلك هذا التعاون السياسى . ولكن لبنان كان يرى الانفراد بشئون الدفاع والشئون الخارجية ، أما اليمن فكانت ترى صعوبة تحقيق التعاون السياسى بين الدول العربية فى ذلك الوقت .

أما النقطة التالية فكانت هى إنشاء حكومة مركزية للبلاد العربية كلها ، ولكن حكومات العراق وشرق الأردن والمملكة السعودية واليمن ولبنان إستبعدت هذه الفكرة ، فى الوقت الذى كانت فيه سوريا تفضل أقوى أداة للتعاون المشترك ، وفى حالة تعذر ذلك ينشأ نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف .

وأما عن أداة التعاون فقد كان كل من العراق وشرق الأردن يميل إلى تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، وجمعية تمثل فيها كل الدول المشتركة ، ويعاون هذا الاتحاد لجنة تنفيذية تمثل جميع نواحى التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، ويكون لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة فى الاتحاد . هذا

من جانب . ونجد من جانب آخر أن اليمن لم يبد رأياً بالموافقة على تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، أو حتى على تكوين إتحاد بغير سلطة تنفيذية . وصرح الوفد اليمنى بأنه سيعرض على حكومته فكرة إنشاء هيئة من الدول العربية تعمل على تقوية الروابط بين هذه الدول ، وتبادل الآراء بين أعضائها فى مختلف النواحى غير السياسية ، وعلى أساس أن يكون عملها عملا استشارياً . هذا من الجانب الآخر . وهناك موقف سوريا بعد ذلك ، وكانت ترى أنه يجب ـ فى حالة إستبعاد فكرة الحكومة المركزية ـ إنشاء نظام آخر تستمد قواعده ونظمه من أوضاع مشابهة عند الدول الأخرى ، أو تؤسس على طريقة جديدة ، تتفق مع رغبات الأقطار العربية وحاجاتها .

٣ — التعاون بين الدول العربية :ـ

وبدأت المناقشة بعد ذلك على أساس الدخول فى موضوع أداة التعاون ، ولكن مندوب العراق حاول تأجيل المناقشة ، فى الوقت الذى أصر فيه جميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، على ضرورة البحث فوراً فى الموضوع . ولكن رياض الصلح أخذ فى التحدث ، وفى لب الموضوع ، وكشف حديثه عن إنقسام واضح فى الرأى العربى ، وعن موقف خاص فى داخل لبنان نفسها ، ويكاد يؤثر على كل الجموع العربى . لقد نقل رياض الصلح إلى المجتمعين كلمة بطريرك الموارنة فى إمكانية قيام حكومة واحدة فى البلاد العربية ، ولكنه أشار إلى ضرورة الالتفات إلى بعض الظروف الموجودة بالفعل ، ونصح بأن تبحث اللجنة أولا مشكلة الاستقلال ، لأنها الوحدة لازم وملزوم .

« فاذا تقرر بيننا أن يقوم عملنا على إحترام إستقلال كل بلد وسيادته ، فإن قضية التعاون وأداتها يهون أمرها . ولقد صرحنا فى مجلسنا النيابى بأننا نحرص

على إستقلال لبنان ، وكذلك نطلب تعاوناً كاملا شاملا مع البلاد العربية ... » .
إذاً فلبنان يعتز باستقلاله كخطوة أولى يصل عن طريقها إلى التعاون مع العرب ، وعلى أساس الاحتفاظ بحقوق السيادة الإقليمية . ولقد أثار هذا التصريح مناقشة إشترك فيها بعض المندوبين المصريين وبعض المندوبين السوريين ، وظهر فيها إستعداد سوريا للتنازل عن كل سيادتها لكى تصل إلى الوحدة . وإعترض الهلالى بأن الاستقلال لا يمنع من أن تتبنى الدول العربية إتجاهاً سياسياً واحداً ، وذكر أنه يمكن الإتفاق على التعاون فى الدفاع إزاء الأخطار التى قد تتعرضها أية دولة عربية ، وأشار إلى الإتفاق الموجود بين المملكة السعودية والعراق ، وبينها وبين اليمن ، وأشار إلى إمكانية مد مثل هذا الإتفاق إلى جميع البلاد العربية ، وبشكل يمنع فكرة التخاصم فيما بين هذه البلاد ، ويقرر مسألة التحكيم ، ودون أن يؤثر ذلك على إستقلال البلاد العربية ، وإحترام كل منها لاستقلال الأخرى . وأظهر رياض الصلح موافقته على إيجاد صيغة توفق بين كل هذه الأغراض ، وإن كان قد كرر دائماً ضرورة تدعيم الإستقلال،والوصول عن طريقه إلى التعاون . والمهم هو أن رياض الصلح قد ذكر أن هناك ظروفا خاصة فى لبنان ، يعرفها الجميع ، كما يعرفون مركز لبنان وإتصالاته مع الخارج . ومع ذلك فان اللبنانيين يعتبرون بلادهم أرضاً عربية ، ووقف لبنان مع سوريا برفض عقد معاهدة مع فرنسا تعيد إليه الإنتداب فى لون جديد . لقد رفض لبنان أن يكون للاستعمار مقراً ، أو لاستعمار شقيقاته العربية ممراً ، وكان لا يرغب فى أن يقال عنه أنه هو العقبة الوحيدة فى سبيل الوحدة العربية . ولذلك فإن لبنان يريد الاستقلال ، ويريد التعاون مع الدول العربية جميعاً .

والواقع هو أن جميع الدول التى اشتركت فى اللجنة التحضيرية كانت دولا مستقلة ، وكانت كلها قد إعترفت بإستقلال سوريا ولبنان . ولكن رياض الصلح

كان يرغب فى الحصول على قرارات تلقى موافقة عامة من مختلف الطوائف الموجودة فى لبنان ، والتى كانت قد إتفقت فيما بينهـــا ، وفى الميثاق الوطنى سنة ١٩٤٣ ، على أن يعود لبنان إلى الحظيرة العربية ، ويتعاون مع دولها على وجه محدد ، ولكن بضمان إستقلاله التام وسيادته الكاملة . ولا ننسى أن قبول رياض الصلح التخلى عن جزء من سيادة لبنان كان يعطى لفرنسا فرصة كبيرة فى هذا الاقليم ، ويزيد من نفوذ أعوانها الذين كانوا يبالغون فى رؤية أخطار الوحدة العربية ، واتهام هذه الحركة بأنها تهدف إبتلاع لبنان ، وبشكل يؤدى إلى ضياع كيانه المسيحى ، وسط بحر كبير من العرب المسلمين . وهكذا يؤدى هذا التنازل من جانب رياض الصلح إلى إضعـــاف معسكر الوحدويين العرب داخل لبنان نفسها . كما أن خروج رياض الصلح عن الميثاق الوطنى كان يهـدد بإنهاء حياته كزعيم سياسى فى إقليمه .

ولقد كانت هذه المسألة بمثابة وضع للنقط على الحروف ، وإظهار للطريق السليم الذى يمكن للمجموع العربى أن يسير فيه ، إذا ما كان يرغب فى رؤية لبنان معه .

وإتفقت اللجنة بعد ذلك على ميادين التعاون ، وكان ذلك يتمثل فى الشئون الاقتصادية والمالية ، بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة ، وأمـــور الزراعـــة والصناعة ؛ ويتمثل فى شئون المواصلات من سكك حديدية وطرق وطيران وملاحة وبرق وبريد ؛ وشئون الثقافة ؛ ومسائل الجوازات والجنسية وتسليم المجرمين ؛ وكذلك الشئون الاجتماعية والشئون الصحية . ثم عمدت اللجنة بعد ذلك إلى تأليف لجنة فرعية من الخبراء فى كل ميدان لاعداد مشروع عن قواعد هذا التعامل .

ووافق لمندوب السعودى على مبدأ التعاون فى الميادين الاقتصادية والثقافية، لـكن على ساس ملاحظة ظروف كل بلد وحالته ؛ وطلب الرجوع إلى بلده ، عرض الأمر على عبد العزيز آل سعود . وهكذا أبعدت نهائياً فكرة تشكيل حكومة مركزية للبلاد العربية ، لتعارضها مع فكرة إستقلال بعض البلاد العربية، لتعذر تحقيقها . وبدأ الجميع فى دراسة إمكانية التعاون .

ولقد كـ ، الشكل العام الذى سيضم الدول العربية أساساً لمعرفة إمكانية مثل هذا التعاون ـفاعليته . فاذا فرضنا مثلا أن هناك هيئة للدول العربية ، فهل كون رأيها ، زما أو غير ملزم ؟ وإذا ما إتفق رأى خمس دول منها ، من سبع ، ـ موضوع حين ، فهل من اللازم تنفيذ الدولتين الآخريين لقراراتها ، حتى وإن ان هذا القر ـ يضر بمصالحها ؟ ووضح من هذا النقاش أن هناك طريقان : الأول لخص فى إ ماء إتحاد عربى له سلطة تنفيذية ، ويكون له جمعية تمثل فيها الدول ربية بنسب معينة ، تتعلق بعدد السكان والميزانية ، وتعاونه لجنة فيذية ، مسئولة أما الجمعية ، وتكون لقراراتها قوة تنفيذية ملزمة ؛ ولقد رر بالاجماع رفض هذه الفكرة لنفس الأسباب التى رفضت من أجلها كر ، إنشاء الحكومة المركزية . أما الرأى الثانى فكان يتلخص فى تأليف حاد لا تكون لقراراته صفة الإلزام إلا لمن يقبلها ، ويستتبع ذلك مساواة ول المشتر ، فيه ، وعلى أساس الوحدات الاقليمية ، أى على الأساس الدولى . لقد وافقت على هذه الفكرة جميع الوفود ، فيما عدا الوفد السعودى ، الذى رأى جيل البحث فى موضوع التعاون السياسى إلى أن تتغير الظروف القائمة . وتلا د ذلك مصطفى النحاس صيغة وضعها للاتحاد الذى لا يتمتع بسلطة تنفيذية :

« تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام يها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية ، تمثل فيه

الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من إتفاقات ، وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها ، وتوفيق الصلات بينها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها .

« وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى ، ففى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة ملزمة . وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام إتفاقات فيها بين الدول العربية » .

ولقد دارت مناقشة حول كثير من ألفاظ هذه الصيغة ، وإنتهى الأمر إلى النزول من جديد إلى ميدان الالزام، وإلى ميدان ضرورة التخلى عن بعض السيادة والاستقلال من أجل السيادة العربية العامة . وأخيراً تعدلت الفقرة الأخيرة من صيغة مصطفى النحاس وأصبحت : « ... ولا يجوز فى أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها . ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، للتوفيق بينها » .

وتقدم رياض الصلح بسؤال خاص يتعلق بالفقرة التى تقول « لا يجوز فى أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها ... » وقال أن لبنان مثلا غير متعاقد مع دولة كبرى ، فهل إمتناع اللبنانيين عن عقد مثل هذه المعاهدة مع دولة ، لأكثر الدول الممثلة فى هذه اللجنة عقود معها ، يفهم « أن اللبنانيين يتبعون سياسة تضر بالجامعة ؟ لقد أجاب الجميع بالنفى ، وفهم من هذا السؤال حقيقة موقف لبنان ، الذى لا يرغب فى التعاقد

مع فرنسا ، ولا يرغب فى الارتباط بانجلترا ، رغم أن معظم الدول المجتمعة كانت مرتبطة بها . ولقد أثبت رياض الصلح أنه لن يتناول عن إستقلال لبنان ، سواء أكان ذلك بالنسبة لفرنسا ، أو بالنسبة لبريطانيا ، أو حتى بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . وكان هذا السؤال يعنى أن يهتم الآخرون بشئون أقاليمهم وبقية النفوذ الأجنبى الموجود فيها،قبل أن يجبروا لبنان على إتخاذ موقف خاص يحددونه له . والمهم فى هذه المرحلة هو أن مندوب العربية السعودية قد أعلن تحفظه كذلك على نص المشروع السابق ، وإلى أن يحيط حكومته علماً به . وكان هذا التحفظ يسرى كذلك على مندوب اليمن السعيد ، الذى كان يراقب حوله ، وبكل إنتباه .

٣ - سوريا الكبرى وفلسطين :

وإنتقل النقاش بعد ذلك إلى مسألة سوريا الكبرى ثم مسألة فلسطين، وذكر نورى السعيد أنه يمكن تكوين وحدة ، فى حالة إتفاق أصحاب الشأن ؛ ولكن جميل مردم شرح أن السوريين يرغبون فى وحدة شاملة لكل البلاد العربية ، فمن باب أولى أن يرغبوا فى تحقيق هذه الوحدة لسوريا الكبرى ؛ ولكن هناك قضية لبنان وظروفه الخاصة ، والسياسة الاستقلالية التى ينتهجها ، والسوريون يوافقوا على هذه السياسة ، ويتضامنون مع لبنان فى السراء والضراء ، وفى كل ما يعود بالخير على البلاد . أما شرقى الأردن فقد فصل عن سوريا بعد أن كان يمثل متصرفيه منها ، وأما فلسطين فقد كانت كذلك جزءاً من سوريا . وأكد جميل مردم وجود الرغبة الحقيقة فى الوحدة السورية ،رغم تعذر البت فى المسألة ؛ فاذا كانت سوريا الحالية هى الجزء المستقل منها ، والقادر على التعبير عن رأيه ، فان شرقى الأردن كان لايزال مقيداً بانتداب بريطانيا التى توجه سياسته الخارجية بشكل يصعب عليه معه أن يبدى رأيه فى الاشتراك مع سوريا . وينطبق ذلك

على وضع فلسطين كذلك . وإلى أن يتمتع شرقى الأردن بالاستقلال التام ويرتفع الحيف عن فلسطين ، فان كل بحث فى أمر الوحدة السورية يعتبر سابقاً لأوانه . ولقد عقب على ذلك توفيق أبو الهدى بأن بلاده - شرقى الأردن - تعتبر من جهة دولة مستقلة ، ومن جهة أخرى دولة مقيدة بالانتداب ؛ وأشار إلى التصريح الذى رحبت فيه بريطانيا بعقد معاهدة مع شرقى الأردن ، وبشكل يضعه على قدم المساواة مع بقية الدول العربية؛ وإقترح قيام إتصال بين حكومتى عمان ودمشق للتباحث فى المشروع حتى يخرج إلى حيز التنفيذفى الوقت المناسب. ولكن جميل مردم رد بأن هناك أسباباً فنية تحول دون إتفاق سوريا مع شرقى الاردن ، وأنه يصعب على شرقى الأردن عقد إتفاق مع سوريا، مثل إتفاق لبنان معها ، لأن الأمر ليس بايديهم وحينما أصر توفيق أبو الهدى على أن المعاهدة مع بريطانيا تجيز للأردن عقد الاتفاقيات الاقتصادية الجمركية دون التصرف فى السياسة الخارجية ، تدخل مندوب السعودية فى النقاش ، وسأل عما إذا كان المقصود بهذا الاتصال الأردنى السورى هو تأليف حكومة مركزية للبلدين . ولقد رد كل من المندوب السورى والاردنى بأنهما يهدفان الوحدة . فذكر الشيخ يوسف ياسين بأنه فى حاله قرار هم إنشاء حكومة مركزية للبلدين فانه يهم العربية السعودية معرفة شكلها . فتدخل مندوب العراق ذاكراً أن هذه المسائل لا ترجع إلى أعضاء اللجنة التحضيرية ، بل تتعلق بسكان البلاد . ولكن المندوب السعودى أصر على سؤاله . ورغم أن جميل مردم قد طمأنه بأن السوريون جمهوريون ، فانه قد ذكر له بأن السعودية قد إعترفت باستقلال سوريا على أنها جمهورية . ووجد نورى السعيد أنه لا يحق لأعضاء اللجنه التحضيرية النزول إلى نقاش مثل هذه المسائل أو التدخل فى نظم الحكم . إلا أن مصطفى النحاس رد عليه بأن المسألة خطيرة ، ويجب إيضاحها ، ويمكن لأى عضو أن يظهر تحفظه منها ، وخاصة

المملكة العربية السعودية ، إذ أنها جارة للأردن ، ومن حقها الاستفسار عن شكل الوحدة أو الاتحاد ، وعن إمكانية إنشاء حكومة مركزية للبلدين ولا ينسى الجميع أن اللجنة التحضيرية قد إستبعدت هذا النوع من النظام فى علاقة أفرادها ببعضهم ، وقصرت جهودها على تقرير مبدأ التعاون بين الجميع ، أما الغد فلا يعلم أحد ما يأتى به . . . إلا الله . وأكد مندوب سوريا بعد ذلك أنه لا يزال يرى وجود مانع قائم فى شرقى الأردن للوصول إلى إنشاء سوريا الكبرى ، إذ أن إرسال القناصل وإعتماد براءاتهم لا يفيد معنى الاستقلال ، كما أن السوريين قد ذكروا صراحة أنهم جمهوريون ، وسيظلوا جمهوريين ، ويطالبون بضم الأجزاء الأخرى إليهم . ولكن إذا كانت سوريا قد طالبت فيما مضى بالأقضية الأربعة التى إقتطعتها فرنسا منها فى سنة ١٩٢٠ وضمتها إلى لبنان ، فهى ترى الآن ضرورة تدعيم إستقلال لبنان وتدعيم سيادته . فاقترح جميل مردوم على اللجنة إقرار نص يعلن إحترام استقلال لبنان وسيادته بحدوده "قائمة" ، ووافق الجميع على هذا الاقتراح .

وأخيراً ناقشت اللجنة التحضيرية مسألة فلسطين ، ودعت موسى العلمى - مندوب أحزاب هذا الاقليم العربى - للتحدث . وسرد العلمى ملخصاً مؤثراً لوضع العرب فى فلسطين ، ومساعيهم للاستقلال ضمن الوحدة العربية ، ومجابهتهم للحكم البريطانى المباشر ، المبنى على حل الانتداب ، وعلى سياسة إنشاء الوطن القومى لليهود . وتحدث عن هجرة اليهود ، وإستيلائهم على أجود الأراضى الزراعية ، وعن سياسة الكتاب الأبيض التى تعهدت بريطانيا بتنفيذها ، ولم تنفذ أى شىء منها . وشرح إستمرار هجرة اليهود ووصولها إلى أربعة أضعاف ما كان مقرراً لها فى السنوات الخمس الأخيرة . وذكر أن بريطانيا قد ألغت هذا التحديد الذى وعدت به فى الكتاب الأبيض ، ووعدت بانهائه فى مارس سنة ١٩٤٤ . وذكر موسى العلمى أن فى وسع البلاد العربية أن تعمل من أجل فلسطين ، ومن أجل المحافظة على

عروبها ، وصيانة ما تبقى من الاراضى فى أيدى العرب . ولقد حمل موسى العلمى كل العرب مسئولية ترك أبناء فلسطين وحدهم فى هذه المعركة ، أمام اليهود الذين امتلكوا السهول والوديان ، وأكثرية الأراضى الزراعية الخصبة ، وأخذوا جهة البحر ، وأخذوا جهة الشمال ، وسدوا بين الفلسطينيين وبين سوريا ولبنان ، وأخذوا الشرق وكادوا يسدون بينهم وبين شرقى الأردن والعراق ، وهاهم أخذون الجنوب ليقطعوا بينهم وبين المصريين . ولقد إقترح موسى العلمى إنشاء صندوق قومى عربى عام ، تشترك فيه جميع البلاد العربية ، وتشرف على إدارته ، فترقف للعرب أراضى فلسطين الباقية قبل أن تضيع منهم .

وشرح موسى العلمى نشاط اليهود وصناعهم وتسويقها فى الأسواق العربية ، وكذلك قيام هجرة اليهود عن طريق بعض الدول العربية . ووازن بين أحوال الزعماء العرب المشردين والمنفيين ، وبين نشاط زعماء اليهود واتصالاتهم بأوربا وأمريكا ، وذكر أن هناك مفاوضات بين اليهود والبريطانيين تهدف تقسيم فلسطين ، أو جعلها كانتونات بين العرب واليهود ، أو إبقاء فلسطين بين وحدة كاملة ، ولكن على أساس فتح باب الهجرة الواسعة ، وعلى أن تبقى للعرب الأكثرية الاسمية . وإقترح العلمى على اللجنة التحضيرية إرسال وفد يمثل الدول العربية إلى لندن وواشنطون وموسكو ، للاتصال بالدول الحليفة ، وليبين لها أخطار هذه السياسه ولكن هذا الاقتراح لم يلق تأييداً من اللجنه . وكان فى وسع الدول العربية أن تظهر تضامنها وتعاونها فى هذا الأمر ، الذى كان حيوياً وخطيراً بالنسبة للجموع . ولكن مما لاشك فيه أن هذه اللجنة قد خشيت من الاحراج ، بالنسبة للدول الأجنبية عامة ، وبالنسبة لبريطانيا بشكل خاص ، وكان بعض الملوك والرؤساء قد إتصل بالحلفاء فى شأن فلسطين . والمهم هو أن العطف العربى على فلسطين قد ظل عطفاً إفلاطونياً . ووافقت اللجنة على وضع ملحق للبرتوكول يتعلق بفلسطين .

(٤) بروتوكول الاسكندرية :

وإنعقدت الجلسة الأخيرة للجنة التحضيرية يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وأنجزت المهمة التى كانت بها ؛ ووضعت بروتوكولا لايتضمن المسائل التى تمت الموافقة عليها ، وأعدته لتوقيع أعضاء اللجنة . وإتفق فى هذه الجلسة على إذاعة بيان يلحق به نص البروتوكول .

وكان مندوب السعودية يرغب فى تأجيل نشر البروتوكول والبيان إلى ما بعد إحاطة حكومتى السعودية واليمن علماً بالأمر ، وذلك حتى لا ينشر ، وقد لا توافق أى من هاتين الحكومتين عليه. ورأى أن اللجنة التحضيرية قد إجتمعت لإجراء مباحثات تعدها للمؤتمر ، وأن بلاده قد إشتركت فى هذه اللجنة على هذا الأساس ، وأنه لم يكن يتوقع أن هذه اللجنة ستضع قرارات نهائية ، وتوقع عليها ، أى أنها ستقوم بعمل المؤتمر ، وبشكل لا يتطلب عقد مؤتمر آخر بعد ذلك . وعلى أثر ذلك أدخلت بعض تعديلات بسيطه على النص ، ووافقت اللجنة — فيما عدا وفدى السعودية واليمن — على نص البيان ، ونص البروتوكول .

ولقد نص البيان على التالى : « إنتهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها ، كما بدأتها فى جو رائع من الثقة المتبادلة والأخوة الصادقة والود الصميم والشعور بالمسئولية المشتركة فى هذه الظروف الخطيرة التى يتحول فيها مجرى التاريخ ، تحدوها الرغبة الملحة فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى مافيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، وقد كان من أعظم دواعى الغبطة والسرور أن ينضم إلى اللجنه حضرة الأستاذ موسى العلمى العضو الممثل لعرب فلسطين ، لما لقضية هذا القطر العربى الشقيق من

الخطورة البالغه والأهمية الكبرى عند العرب أجمعين (١).

« ولقد إتخذت اللجنة باجماع الوفود السورية والأردنية والعراقية واللبنانيه والمصرية الكثير من القرارات الحيوية ، سواء من الناحية السياسيه أو من النواحى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها . وإثباتاً لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة ، وقع رؤساؤها وأعضاؤها البروتوكول المرافق لهذا البيان .

« أما وفدا المملكة العربية السعودية واليمن فقد أرجآ إبداء الرأى إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على ... المليكين .. عبد العزيز آل سعود والامام يحيى حميد الدين . ويسر اللجنة أن تنتهز هذه الفرصة السعيدة ، والتى هى بحق من أعظم الصفحات وأمجدها فى تاريخ العرب ، فنزف إلى البلاد العربية ، قاصيها ودانيها ، أطيب تهانيها وأصدق أمانيها ، وترفع إلى حضرات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك الدول العربيـة ورؤسائها وأمرائها العظام أسمى آيات ولائها وأبلغ عبارات ثنائها ؛ مؤمنة أن أعمالها وآمالها والنتائج التى وصلت باذن الله إليها تحظى منهم بأوفر العطف ، وأبلغ التشجيع والتأييد » .

ولقد غلف هذا البيان بطريقة دبلوماسية ما يوجد بين البلاد العربية من تناقض فى السياسة ، وتنافس داخل الحدود الإقليمية وخارجها .

أما البروتوكول فقد إشتمل على النقط الهامة التى دارت حولها مباحثات ومداولات ومناقشات اللجنة التحضيرية ، كما ذكرت خطوة بخطوة . وكان آخرها هو القرار الخاص بفلسطين .

---

(١) أنظر : محاضر اللجنة التحضيرية . ص ٠ ٧ . وأنظر : محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى . القاهرة ٠ دار المعارف . ص ٥٥٦ .

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان الدول العربية ، وأن حقوق العرب لايمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى ؛ كما ترى أن التعهدات التى إرتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية ، والمحافظة على الأراضى العربية ، والوصول إلى إستقلال فلسطين ، هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو إستتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين ، بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة ، وصون حقوقهم العادلة . وتصرح بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود فى أوربا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوربية الدكتاتورية . ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوربا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين ، على إختلاف أديانهم ومذاهبهم .

« ويحال الاقتراح الخاص بمساعدة الحكومات والشعوب العربية (فى صندوق الأمة العربية) لإنقاذ أراضى العرب فى فلسطين إلى لجنة الشئون الاقتصادية والمالية لبحثه . . . وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية .

« وتفوض الرئيس مصطفى النحاس مواصلة مساعيه للافراج عن الزعيمين جمال الحسينى وأمين التميمى وغيرهما من المبعدين » .

وهكذا أتمت اللجنة التحضيرية أعمالها ؛ ومر عدد كبير من المشكلات فى هدوء ولفترة من الزمن سمحت للقيادات العربية باعادة النظر فى مواقفها وفى مصالحها وفى آمالها وحتى فى أطماعها . لقد إنتهت أعمال اللجنة التحضيرية ، وصدر بيان وتمت صياغة البروتوكول دون إصطدام بين الوحدات العربيه حول مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب .

والواقع أن هذه المرحلة من مراحل تجمع القوى العربية لم تكن ملزمة لأى من الأطراف ، وفى أى نص من النصوص ؛ وشهدت الفترة التالية إجتماع مصرى سعودى فى رضوى ، بين فاروق وابن سعود ، فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ ؛ ثم اجتماع شكرى القوتلى مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فى مكه فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٤ . ومن الجانب الآخر إجتمع عبدالإله ومعه نورى السعيد مع عمه الأمير عبدالله فى بلدة الشونة فى شرق الأردن فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ، كما وقع إجتماع آخر بين شكرى القوتلى وفاروق فى مصر فى ١٢ فبراير من نفس السنة . وأخيراً تم اجتماع كل من ابن سعود والقوتلى وفاروق فى مؤتمر الفيوم ، الذى درست فيه السياسة العربيه بين هؤلاء القادة ، قبل إجتماعهم بروزفلت وتشرشل فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وعلينا أن نذكر أنه رغم وصول العرب إلى إصدار هذا البيان، وإلى توقيع البروتوكول ، فإن آمال للقوميين العرب قد صدمت صدمة كبيرة . ذلك أن هذا البروتوكول قد أخرج لهم جامعة « دول » عربية مستقلة ، بدلا من أن يقدم لهم كتلة عربية واحده ، أو اتحاد عربى قوى متكامل بين الأجزاء . ولكن مما لاشك فيه أن تباين وجهات النظر بين القادة العرب قد أملت عليهم ، بشكل عام ، وعلى ممثلى مصر بشكل خاص ، ضرورة الإقتناع بهذه المرحلة ، تمهيداً للاوضاع فى مرحلة قادمة ، ودون أن يكون تسرعهم فى مسألة الوحدة أو الاتحاد مساعداً على نمو قيادات معينة تعمل لمصلحتها ومصلحة أسرها قبل أن تعمل لمصلحة العرب المباشرة .

ولقد كانت الفرحة كبيرة ، وفى كل مكان ، بالوصول إلى هذا البرتوكول . وبقى أن يوافق عليه ملكا السعودية واليمن ، وتمت هذه الموافقة فى ٧ يناير بالنسبة للسعودية ، وفى ٥ فبراير بالنسبة لليمن .

٥ ـ إقالة وزارة الوفد : ـ

وكان مصطفى النحاس قد سار فى أثناء مشاورات الوحدة ، ومع اللجنة التحضيرية ، خطوات واضحة نحو الاتحاد العربى ، وبذل جهوداً للتوفيق بين الوجهات المتناقضة ، والآراء المتضاربة ، وعمل على تذليل العقبات ، ومحاولة الوصول إلى تفاهم . ولقد ساعد كل ذلك على زيادة نفوذ هذا الزعيم ، وخارج حدود مصر ، وفى الوقت الذى كان منافسوه يخشون نفوذه داخل مصر نفسها . وكان فاروق لا يرتاح إلى وجود مصطفى النحاس على رأس الوزارة المصرية ، إذ أنه كان قد أستلمها مع حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وتحت ضغط السياسة والقوة البريطانية السافرة . وكانت هذه الحادثة إهانة لفاروق ، وفى عقر داره ؛ فقرر ألا يستمر مصطفى النحاس فى إنتصاراته . وكانت السفارة البريطانية قد أصبحت فى غير حاجة إلى الاصرار على وجود ذلك الرجل الذى يمكنه تنفيذ شروط معاهدة سنة ١٩٣٦ فى الحكم ، خاصة وأن ميدان عملياتها الحربية كان قد إمتد فى ذلك الوقت بعيداً عن حدود مصر ، وكانت قوات الحلفاء قد نزلت إلى أوربا نفسها ، وأخذت فى الوصول إلى نصر بعد نصر آخر . ووقعت الوفود العربية بروتوكول الاسكندرية يوم ٧ اكتوبر ، وأقال مصطفى النحاس فى اليوم التالى . وكان إنفصال مكرم عبيد عن الوفد ، وإنشائه حزب الكتلة ، ونشره للكتاب الأسود ، وإتهامه مصطفى النحاس بالعمل فى الميدان العربى حتى يحول أنظار المصريين إلى الخارج ، وحتى ينسى المصريين سجله وتهديمه لمصر ، كان كل ذلك من الأسباب التى إستند إليها الملك الشاب لإستعادة سلطته ، وبشكل لا يسمح لأى قيادة وطنية بالنمو إلى جواره .

وعلينا أن نعترف هنا بأن التوقيع على بروتوكول الاسكندرية كان هو الأساس فى إنشاء جامعة الدول العربية ، وقد عاد الجزء الأكبر منه إلى جهود

مصطفى النحاس . وعلينا أن نعترف كذلك بأن عملية إبعاد مصطفى النحاس ، ووزارة الوفد ، عن السلطة فى ذلك الوقت لم تكن فى صالح إنشاء هذه الجامعة ، إذ أن إختفاء مثل هذه الشخصية القوية ، التى لها هيبتها ومكانتها الشعبية ، سمحت لغيرها من القيادات العربية بالتأثير على عملية الترابط العربى ، وفى وقت إنشاء الجامعة . وعلى أى حال ، فلقد أعطى الوفد ، وبرئاسة مصطفى النحاس لمصر صيغة إنتمائها العربى ، وبشكل فعال فى الوقت الذى إستكثر فيه عليه خصومه ، وعلى الوفد ، أن يستمر فى قيادة السفينة ، فى هذا الوقت العصيب ، والموضوع الهام ، حتى يصل بها إلى شاطىء السلامة .

الفصل السادس عشر

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية

لقد إستلم الوزارة فى مصر ، بعد مصطفى النحاس ، أحمد ماهر ، الذى أصبح عليه أن يشرف على رئاسة اللجنة التحضيرية . ولقد أخذ فى دراسة الإتجاهات وتعهد بأن يضع السياسة العربية فوق كل إعتبار، ويتحمل مسئوليتها ، وبصفتها سياسة عربية . حقيقة أن وصوله إلى الحكم لم يكن يعنى تراجع مصر عن السير فى السياسة العربية ، ولكن هذا التغير فى وزارة مصر قد أجل النشاط فى هذا الميدان لفترة من الزمن . وكان من المفروض أن يجتمع وزراء خارجية الدول العربية فى اللجنة الفرعية السياسية فى منتصف نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ولكن ردود كل من السعودية واليمن الخاصة بالموافقة على البروتوكول لم تكن قد وصلت بعد ، فأخر ذلك من إجتماع اللجنة الفرعية السياسية .ولكن إشتراك عبد الرحمن عزام فى الوفد المصرى الخاص باللجنة التحضيرية ، وتعيينه فى وزارة الخارجية المصرية،كمسئول عن السياسة العربية ، وإرساله بعد ذلك كأميرللحج ،سهل بعض الشيء، وساعد على التخلص من هذه العقبات.ولقد ذهب عبد الرحمن عزام إلى الحج يحمل خطابات من الملك ورئيس الوزراء إلى بن سعود ، وسرعان ما صدرت أوامر الملك السعودى إلى مندوبه الشيخ يوسف ياسين بتوقيع البروتوكول ؛ كما اتصل بأمام اليمن ، وطلب منه القيام بنفس الشيء . والمهم هو أن التوقيع على بروتوكول الاسكندرية قد مهد الطريق أمام عمال اللجنة الفرعية السياسية ، التى كان عليها أن تضع ميثاق الجامعة .

١ ـ إجتماع اللجنة الفرعية السياسية :

بدأت اللجنة الفرعية السياسية إجتماعاتها فى وزارة الخارجية المصرية منذ

٤ فبراير، وفى وقت تطورت فيه الأحداث بسرعة، نتيجة لاغتيال بعض الأرهابين الصهيونيين للورد دوين ، وزير الدوله البريطانى فى الشرق الأوسط ، ولإتخاذ اليهود عامة هذ الحادث سلاحا للضغط على بريطانيا ، ولارهابها بمصير كل وزير بريطانى قد يتشدد فى موقفه تجاه الأطماع الصهيونية . وكانت القوات الغربية مع قوات الإتحاد السوفيتى تواصل إنتصاراتها فى كل الجبهات ؛ وشعر العرب بضرورة توحيد الصفوف حتى يتمكنوا من إنشاد جامعتهم،والدفاع عن مصالحهم، حتى وإن كان ذلك بأضعف الإيمان .

والواقع أن اللجنة الفرعية السياسية كان عليها أن تسير حسب الخطوط العامة التى وضعها بروتوكول الاسكندرية،وتحاول أن تضع نظاما أو برنامجا أو ميثاق يترجم هذه المبادىء من الناحية العملية . وكان ذلك هو ما رآه جميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، فى أهداف هذه اللجنة الفرعية السياسية ؛ وإن كانت الأحداث قد تكاتفت ، مع تفاعل القوى الموجودة فى الميدان ، وأدت إلى عدم الوصول إلى كل هذه الأهداف كاملة ، خاصة وأن موقف بعض الدول العربية كان قد بدأ فى التأثر بموقف الدول العربية الأخرى ، ورأت بعض الوفود التقدم سريعاً بسلسلة التحفظات ، كانت قاسية على خط سير العرب ؛ وكانت تعرقله أكثر مما أن تعمل على تسهيل الطريق أمام هذا الركب العربى - وكان إختفاء مصطفى النحاس كرئيس الوفد المصرى ، عن هذه الجلسات ، مما يشجع على هذه الإتجاهات .

ولقد بدأت الجلسات بخطاب ترحيب من محمود فهمى النقراشى ، وزير الخارجية المصرية ، ورئيس اللجنة الفرعية السياسية ، ثم تلاه هنرى فرعون مندوب لبنان ، وأكد إستعداد دولته للتعاون الجدى مع جميع الدول العربية . وجاء بعد ذلك عبد الرحمن عزام ، عضو اللجنة ، لكى يعرض على المجموع برقية

أمام اليمن التى يشكر فيها الجميع على حسن سعيهم ، ويذكر فيها أن موضوع إشتراك اليمن السعيد فى الجامعة هو قيد الدرس والبحث . وصحب ذلك برقية أخرى من الامام تتضمن موافقته على بروتوكول الاسكندرية ، وبرقية ثالثة منه كذلك بعدم حضور مندوب عن اليمن فى اللحظة الفرعية السياسية ، نظراً لضيق الوقت . ثم إنتقلت اللجنة بعد ذلك إلى أعمالها .

وعرض على اللجنة الفرعية السياسية مشروعان للميثاق الخاص بجامعة الدول العربية : الأول قدمه نورى السعيد ، والثانى قدمه هنرى فرعون ، وكل يلخص فيه وجهة نظر بلاده ، ويقدمه بإسم الوفد الذى يرأسه . وسيكون عمل اللجنة الفرعية السياسية هو محاولة واضحة للتوفيق بين هذين المشروعين ، وبالإضافة إلى تلك المبادىء التى تقدمت بها المملكة العربية السعودية ؛ وطابت ضرورة الاستئناس بها فى أثناء المناقشات .

ولقد طابت اللجنة الفرعية السياسية كذلك دعوة موسى العلمى لحضور جلساتها ، رغم عدم إمكان تقيده بقرار خاص بفلسطين فى أثناء المناقشات . ولكن الوفود العربية أجمعت على عدم تمكنها من تجاهل رأى فلسطين من ناحية ، كما أجمعت من ناحية أخرى على ضرورة تأييد عرب فلسطين بكل وسيلة ممكنة . فدعى موسى العلمى دون ذكر أن رأيه سيكون إستشاريا .

٣ - المبادىء التى تقدمت بها السعودية :

وكانت المملكة العربية السعودية قد تقدمت بأسس ثابتة ، ترى ضرورة مسايرة مناقشات اللجنة السياسية لها فى أثناء عملها لصياغة الميثاق ؛ ومن اللازم سردها ومعرفة كنهها ، حتى نتمكن من معرفة تأثيرها على المشروعين العربيين الآخرين التى تقدم بها كل من العراق والبنان .

كان المبدأ الأول ينص على عقد حلف بين الدول العربية يهدف تكافلها وتعاونها، لسلامة كل منها، وسلامة مجموعها؛ ويتضمن حسن الجوار بينهم؛ وكانت المملكة السعودية قد خطت فى هذا الطريق خطوة واضحة، باتفاقياتها السابقة مع كل من العراق واليمن. ولكن هذا المبدأ يزداد وضوحا بذكر أنه من المفهوم أن لكل دولة عربية الحق فى أن تعقد مباشرة، مع أى دولة عربية أخرى، إتفاقيات لسلامتها، ومن غير أن تكون هذه الإتفاقيات ضارة بإحدى الدول العربيه؛ ويكون هدفها هو ضمان حسن الجوار، والتعاون الأخوى بين الجميع. وهكذا جاء المبدأ الثانى لكى يزيد شرح المبدأ الأول ويزيد من إيضاحه أما المبدأ الثالث فكان ينص على أن تكافل العرب وتحالفهم وتضامنهم ليس موجها إلى أية غاية عدائية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول، وإنما هو أداة للدفاع عن النفس، ولإقرار السلم وإستمراره، ولتأييد مبادىء العدل والحرية، وللجميع. أما المبدأ الرابع فقد نص على أن الحرب محرمة بين الدول العربية؛ وأن كل خلاف قد ينتج بين طرفين فى المجموعة العربية يجب أن ينظر إليه بطريق الاصلاح والتوسط أو بالتحكم على أصول العدل والقسط بين الآخرين، والوصول إلى إنفاذ ما لم ينفذ من تعهدات، وحل كل خلاف؛ وفى حالة إمتناع أحد الطرفين عن قبول التحكيم أو عن الاذعان لما حكم به، فالدول العربية نصيحته ودعوته للحق؛ فإذا بغى وإعتدى، فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لإيقاف الأعتداء، وإقامة القسط فى ساحة الأمة العربية.

والواقع أن هذه المبادىء كانت تقرب فى شكلها إلى المطالب عنها إلى المقترحات، وكانت تنص على شكل الجامعة، وتحاول الحصول على ضمانات وقائية تواجه بها هذه الدولة ما قد ينجم عن إشتراكها فى مثل هذا الحلف أو الجامعة العربية من أضرار أو أخطار قد تصيب سلامتها؛ ولقد وضح منها أنها

كانت ضمانات موجهة ضد الهاشميين، وضد ما تخشاه من نياتهم وخططهم في الأيام القادمة، وكذلك كانت السعودية تحتاط مما قد ينشأ بين العراق وشرق الأردن من إتفاق، قد يضر بمصالح المملكة العربية السعودية. وترى هذه المملكة تحريم الإتجاه إلى القوة والحرب؛ وتطالب بفرض مبدأ التحكيم الجبرى بين العرب.

ولقد إستمرت بعد ذلك المبادىء التى تقدمت بها السعودية، فنص المبدأ الخامس على ضرورة الإتفاق منذ البداية على أن نظام سوريا ولبنان كجمهوريتين سيستمر، فى نفس الوقت الذى يستمر فيه تمتع هاتين الدولتين بالإستقلال التام، وذلك تجنباً للمشاكل بين الدول العربية. وجاء هذا المبدأ صريحا فى الإلحاح على النظام الجمهورى، وكان يهدف الحيلولة دون بلوغ الأمير عبد الله فى عمان، أو غيره من الأمراء الهاشميين، السيطرة على عرش سوريا وأثبت ذلك أن السعودية كانت لا تزال تخشى، وحتى بعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية، من أن تقوم الدول الهاشمية بمحاولات جديدة لإنشاء سوريا الكبرى، أو مشروع الهلال الخصيب. والواقع أن الأمير عبد الله كان لا يظهر إلا مناوئة واضحة للسعودية، وكان يظهرها بطريقة أكثر وضوحا من الهاشميين فى العراق، خاصة وأن هؤلاء الأخيرين كانوا قد إرتبطوا بعاهل الجزيرة بمعاهدة واضحة. ولقد كان الأمير عبد الله لا يعترف حتى ذلك الوقت بما يسمى بالمملكة العربية السعودية. ولا حتى بشرعية حكم السعوديين للحجاز؛ ويظهر ذلك واضحاً من مذكراته التى نشرها، والتى ذكر فيها أن المملكة الحجازية المنضمة إلى نجد «هى عقدة العقد لدى العالم الإسلامى بأجمعه» وبنى ذلك على أنه محظور على هذا العالم العربى الكريم أن يقوم بواجبات معتقداته كما يريد، وأن الأقلية المتعصبة المتحكمة فيه ليس لها فى قديم الإسلام ولا جديده من فضل. كما أن الوقت لم يكن قد مر سريعاً على خطاب الأمير عبد الله إلى المندوب السامى البريطانى فى فلسطين، فى ١ إبريل سنة ١٩٤٤،

والذى نعى فيه على إبن سعود ما يعمله الأمريكيون فى البلاد المقدسة ، فى أثناء التنقيب على المعادن ؛ وهو نفس الخطاب الذى أهاب فيه بأبن سعود ، وبصفته حامى الحرمين ، أن يتصرف كمسلم ، حتى لا يغير الأمريكيون من أخلاق أهل البلاد المقدسة ، فيصرونهم لأعمال الدنيا — وكأنه هو كان يعمل للآخرة .

أما بقية المبادىء التى تقدمت بها المملكة السعودية فكانت تذكر أن المسعى لتوحيد الثقافة ، وتوحيد التشريع بين الدول العربية كلها هو عمل مشكور ؛ إلا أن ظروف المملكة السعودية ، ووجود البلاد المقدسة فيها يجعل لها وضعاً خاصاً ، ويجبرها على الإمتناع عن تنفيذ أى مبدأ فى التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الإسلامى وأصوله . وثبت بذلك أن المملكة السعودية لا يمكنها مسايرة الأقاليم المتحررة ؛ إذ أنها قد ربطت نفسها بالمحافظة على بلاد الإسلام ، وعلى تطبيق المبادىء الإسلامية فيها .

أما فيما يتعلق بمعاملات الدول العربية وتجارتها وتقوية إقتصادياتها ، وبإعتبارها أمة واحدة ذات مصلحة،مشتركة فان السعودية قد نصت على ضرورة ألا يحرم هذا التعاون أحداً من حريته فى إدارته المالية والإقتصادية لبلاده ، وداخل حدود دولته ، وبكامل سلطته ، وحسب الظروف التى تقتضيها مصالحه.

ولقد كان من حق السعودية أن تتقدم بهذه المبادىء ، وهذه التحفظات ، حتى وإن كانت أساسية ؛ خاصة وأن الأمير عبد الله كان يواصل المساعى،ودون توقف ، للوصول إلى عرش سوريا ، وكخطوة أولى لزيادة النفوذ الهاشمى فى كل منطقة الهلال الخصيب.وكان قد أعلن أنه من الواجب على كل من بغداد وعمان أن يسيرا على سياسة هاشمية واحدة، وتكتيل الجهود للقضاء على من يريد إخراج القضية العربية عن مبادىء النهضة الأولى ، أى النهضة التى قام بها الشريف حسين ابن على فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وكان الأمير يخص بهذه الخطة العمل فى

الإقليم السورى ، ويدعى قيام تفاهم سعودى سورى لبنانى خطير ، ويصرح بضرورة إعادة الدعوة الهاشمية إلى هذه المناطق . إن مثل هذا الموقف ومثل هذه التصريحات التى نشرها الأمير فيما أسماه بمذكراته الكفيلة بأن تجعل بقية المجموع العربى ينظر إليه على أنه طالب ملك وعز وجاه فى أقاليم مجاورة ، بعد أن فشل فى الوصول إليها فى إقليمه ؛ ويطالب بها وبشكل يتعارض مع مصالح جيرانه الذى يحاول إتخاذ إجتماعهم تكئة للوصول إلى تحقيق أغراضه الشخصية والأسروية. ويدل ذلك على إنعدام الثقة تماما بين القيادات العربية ، التى إجتمع ممثلوها لوضع ميثاق الجامعة ، وحتى بعد أن قاموا بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية . ولكن،هل كان فى وسع هذه القيادات أن تصل إلى نتيجة إيجابية، إذا ما كانت قد وصلت إلى جلسات اللجنة الفرعية السياسية ، وبعضها قد أعد خناجره لطعن الآخرين ؟ حتى وإن كانت هذه الخناجر قد أخفيت تحت العباءات العربية الفضفاضة ؟

٣ - بدء المناقشات :

ولقد بدأت المناقشات ، ورأى مندوب لبنان إتخاذ مشروعه أساساً للمناقشة، خاصة وأنه كان قد إشتمل على جانبي من المشروع العراقى ، وفى نفس الوقت الذى إقترب فيه عنه من الملاحظات السعودية،ومن أحكام بروتوكول الاسكندرية، وإقترح نورى السعيد تلاوة المواد المتشابهة فى كل المشروعين اللبنانى والعراقى والتباحث فى كل مادة منها قبل الإستمرار مع المادة التالية. وإتفق الجميع على أن يكون عملهم هو وضع «ميثاق جامعة الدول العربية» . وجاءت بعد ذلك الديباجة ونصت على :

«تنفيذاً للبروتوكول الموقع عليه يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) من ممثلى كل من الدول المصرية والسورية والأردنية

والعراقية والعربية السعودية واللبنانية واليمنية ، والذى نص على تثبيت الصلات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية جمعاء، وتوطيد هذه الروابط وتدعيمها ، وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، وذلك إستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية ، إتفق المندوبون المفوضون على ما يأتى . . . . .

ولقد سارت المناقشات بعد ذلك حول شروط العضوية فى الجامعة، وإجراءات الإنضمام التى تسرى على الدول فى المستقبل، وإشترط لذلك العروبة والإستقلال، وتصريح يصدر من الدولة فى هذا الشأن ، وموافقة مجلس الجامعة على ذلك . وهكذا تألفت الجامعة فى مادتها الأولى من : « الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، ومن الدول العربية الأخرى ، التى ترغب فى الإنضمام إلى الجامعة ، بطلب يودع فى السكرتارية الدائمة ، والتى يقرر مجلس الجامعه قبولها فى أول إجتماع يعقد بعد تقديم الطلب » وإتفق على أن مجلس الجامعة يتخذ مقره الدائم فى مصر ، وإن كان له أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه ، وعلى أن ينعقد مجلس الجامعة إنعقاداً عادياً مرة فى كل عام ، وينعقد بصفة غير عادية كلما تدعو الحاجة ، بناءاً على طلب دولتين من دول الجامعة ، ويكون إنعقاده العادى فى كل من شهرى مارس وأكتوبر من كل سنة . وهى المواد الرابعة والخامسة من الميثاق . أما المادة السادسة فقد نصت على تكوين سكرتارية دائمة للجامعة، تتألف من أمين عام ، ومساعدين ، وعدد كاف من الموظفين ، وعلى أن يعين مجلس الجامعة الأمين العام الذى يكون فى الوقت نفسه أميناً للمجلس. وإتفقوا على صياغة ملحق لهذا الميثاق يعين أول أمين عام للجامعة ، ويعطيه السلطة لتعيين الموظفين اللازمين للقيام بأعمال الجامعة ، وعلى أن ينص هذا الملحق على وضع مجلس الجامعة للنظام الخاص بأعمال السكرتارية ، وشئون الموظفين . وأصبح على

الأمين العام أن يضع فى بداية كل سنة مشروع ميزانية الجامعة ولجانها الدائمة، ويعرضه على مجلس الجامعة للموافقة عليه ، ويتحدد فى ميزانية كل سنة نصيب كل دولة من دول الجامعة من المصروفات . ولقد أعطت المادة الثامنة لأعضاء مجلس الجامعة وموظفيها وأعضاء لجانها الإمتيازات والحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم ، ونصت على أن يكون الأمين العام بدرجة سفير ، والأمناء المساعدون بدرجة وزراء مفوضين ؛ وسينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، ثم بعد ذلك بدعوة من الأمين العام، ويتناوب ممثلوا دول الجامعة رئاسة المجلس فى كل إنعقاد .

لقد كان من السهل الإتفاق على العموميات ، ولكن الأمر بدا أكثر صعوبة مع الدخول فى الخصوصيات ، أو فى العلاقات الخاصة بين الدول العربية وبعضها . ولقد جرت مجادلة عنيفة مع مناقشة المادة العاشرة التى كانت تتعلق بسيادة الدولة وبمسألة التحكيم وبسلامة الإستقلال . وظهر فى أثناء هذا النقاش تمسك كل من العربية السعودية ولبنان بمبدأ السيادة الكاملة والإستقلال التام ؛ وذكر المندوب اللبنانى فى أثناء النقاش أنه : « لا يستبعد إعتداء دولة عربية على أخرى» ؛ وأدى ذلك إلى ضرورة إحتراس العربى من العربى،وفى وقت إجتمعوا فيه بإسم الوحدة أو الإتحاد . وثار جدل كذلك حول المنازعات وإجراءات التحكيم ، وإمكانية إنشاء محكمة عدل عربية ؛ وكان لبنان يخشى تحكيم الجامعة إجباريا بين العرب ، وبشكل قد يحرم لبنان يوما من بعض مظاهر سيادته ، أو يوقعه تحت حكم لا يتمشى مع إتجاهاته ، حتى وإن كان نتيجة لتحكيم دول عربية .

ولقد حاولت المملكة العربية السعودية بعد ذلك أن تحتفظ لكل دولة من الدول المشتركة بحرية عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى؛وإتفق الجميع على ذلك، وعلى حق كل من الدول العربية فى الاشتراك فى أية جامعة أو مؤسسة

دولية أخرى ، وعلى أساس ألا يتعارض ذلك مع نصوص هذا الميثاق وروحه.
كما إقترح مندوب السعودية وضع لفظ يعنى إلتزام كل دولة من دول الجامعة بألا تقوم بأى عمل يمس بالأوضاع القائمة فى إحدى الدول الموقعة على الميثاق؛ وكان ذلك أساس المادة الرابعة عشر ، التى نصت على أن : « تتعهد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير الأوضاع القائمة فى إحدى الدول المشتركة فيها » .

وجاء بعد ذلك دور التعاون فى الشئون الإقتصادية والإجتماعية ، وإن كان هذا التعاون،وهو الأساس،قد جاء «بقدر ما تسمح به نظم كل دولة وأحوالها» . ورأوا تشكيل لجان دائمة من الخبراء تمثل فيها الحكومات المشتركة ؛ لوضع قواعد التعاون ومداه .

وجاءت فى أثناء هذه الجلسات حادثة إغتيال الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرى،فأرجأت اللجنة الفرعية إجتماعاتها ، ثم رأسها عبدالرحمن عزام ، نتيجة لتولى محمود فهمى النقراشى رئاسة الوزارة ، وفى أثناء ذلك تقدم نورى السعيد بمذكرتين : الأولى خاصة بإستقلال الدول العربية وحقوقها وإرتباطها مع الدول الأجنبية ؛ والثانية خاصة بالتحكيم بين البلاد العربية وبعضها ؛ وكان ذلك رجوع بأعمال اللجنة السياسية إلى الوراء . ووقف سمير الرفاعى ، مندوب شرق الأردن ، يشرح وجهة نظر زميله ، رئيس وزراء بغداد ، فى أثناء غيابه . وطالت المناقشة ، وظهرت منها الرغبة فى التقدم بتحفظات جديدة. وإضطر جميل مردم بك إلى أن يذكر أن الموقف لا يستدعى النزول إلى موضوعات لا تمس عمل الجامعة ، وخاصة إذا كانت تتعلق بإمتيازات الشركات ... وما إلى ذلك . ولما كانت هذه الملاحظة غير كافية للعودة إلى صلب عمل اللجنة ، إضطر جميل مردم إلى أن يعلق من جديد بأنه يندهش لرؤية العراق،وهو البلد الذى كان يسير

فى منذ ر التضامن العربى أكثر من الكل ، يتحفظ الآن أكثر من الكل . وقال :
« مسأ لبنان ، أما حقيقة أقدر الحالة القائمة فيها حق قدرها ، وأرى من الواجب
علينا ن نطمئنهم ، ولكنهم سايرونا الآن وتركوا التحفظ ؛ ولم يكن منتظرا
من الع اق أن يتحفظ ، وهو أول بلد نادى بالقضية العربية وسعى لتحقيقها ،
وعمل لى هذا الاجتماع » . لقد كان أولى بالوفد العراقى أن يتجنب ذلك وأن
يعين ع تدعيم الروابط ويكون رائده فيها التقدم والتوسيع ، لا التراجع والتضييق .
ولقد رى فى هذا الوقت مفهوم خاص يحاول ربط موقف العراق بالمصالح
البريط ية فى المنطقة ، وخوف بريطانيا فى أن يرتبط العراق بجامعة عربية قوية
تلزمه نفيذ قراراتها ، وينقاد بذلك إلى السياسة العربية المتحررة التى كانت
تهدف محاولة تخليص البلاد العربية من المعاهدات التى تربطها بالدول الغربية .
والواق أن هذا المفهوم كان له نصيب من الصحة ، وإن لم يكن بالنسبة لبريطانيا
فبالنسبة للمصالح والأطماع الشخصية والأسروية التى ربطت نفسها بالغرب ،
وعلى ريقة الزواج الكاثوليكى . وأدى ذلك إلى إضعاف سلطة الجامعة العربية ،
حتى ق تنشأ ، وفى غير صالح العرب . وأخيراً فان كثرة التحفظات كانت تثير
الشكوك فى أذهان العرب ، وبشكل جعل من كل دولة عربية تحتاط من الدولة
العربية الأخرى ، بدلا من التقارب بين الجميع .

و ستمرت المناقشات بعد ذلك حول إمكانية توسع الدول أعضاء الجامعة
فى علا تها مع بعضها ، وإشتراكها فى منظمات دولية أخرى ، وفى تنفيذ قرارات
مجلس لجا معة فيها ونص فى نهايتها على أن نظام الحكم فى كل دولة من دول الجامعة
هو حق من حقوقها ، وتتعهد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمى
إلى تغـ نظام الحكم فى إحدى الدول المشتركة فيها .

وجرى بعد ذلك أن إعادة قراءة مشروع الميثاق ، وأثيرت معه مشكلة فلسطين ؛

وضرورة تمثيلها ، وإشتراك ممثلها فى مجلس الجامعة . ثم أثير بعد ذلك موضوع إشراك العناصر العربية الأخرى غير المستقلة فى الجامعة . وناشد عبدالرحمن عزام اللجنة ألا تقفل باب الأمل والرجاء فى وجه هؤلاء ، لأن هذا الميثاق يعمل لأمة آتية، وأنه ليس هناك معنى لحرمان ثلاثين مليونا من هذه الشعوب من الإشتراك فيها . فاستقر الرأى على وضع نصوص خاصة بفلسطين ، وبالشعوب العربية غير المستقلة ، فى ملاحق الميثاق .

(٤) ميثاق الجامعة :

وبعد أن إنتهت اللجنة الفرعية من وضع ميثاق الجامعة أصبح عليها أن تعرض المشروع على الحكومات المشتركة فى الجامعة لإقرار، أو لابداء ملاحظاتها عليه ، ثم دعوة اللجنة التحضيرية للاجتماع ، لنظر مشروع الميثاق وتوقيعه ، ثم إنعقاد هذه اللجنة التحضيرية بعد ذلك بهيئة مؤتمر لإعلان ميثاق الجامعة رسمياً ، والقيام بعد ذلك بإبرام الميثاق من الدول أعضاء الجامعة ، وإيداع وثائقه فى وزارة الخارجية المصرية . ثم يقوم رئيس الحكومة المصرية بعد ذلك بدعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد ، وبعد وصول الإبرام من أربع دول من دول الجامعة .

ولقد إجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام فى قصر الزعفران فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٥ وبرئاسة محمود فهمى النقراشى ، وإشترك فيها وفود جميع الدول العربية . بإستثناء وفد اليمن . وإتصل المؤتمر بالإمام . وأحاطوه علما بانعقاد إجتماعهم . وطمأنوه على أنهم سيبلغونه ما يصلون إليه من نتائج . خاصة وأن مندوبه لم يكن قد وصل بعد . وحصل الأعضاء على مشروع للميثاق . بعد أن كان الدكتور عبد الحميد بدوى . وزير الخارجية المصرية .

والفقيه فى القانون الدولى ، قد قام بلمسات قانونية ضرورية فيه . وتمكن الأستاذ عبد الحميد بدوى من تقديم تفسيرات هامة ومطمئنة لأعضاء بعض الوفود ، الذين كانوا لا يصلون إلى درجة الخبرة فى الشئون القانونية ، رغم اجتماعهم لصياغة ميثاق دولى وله لون سياسى واضح . وتم الأمر بعد مناقشات على موافقة الجميع على مشروع الميثاق ، وعلى الملاحق الخاصة بفلسطين وبالبلاد العربية غير المستقلة . كما استقر الرأى على تعيين عبد الرحمن عزام أول أمين للجامعة العربية .

أما الملحق الخاص بفلسطين فقد جاء فيه :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية » سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية — ومنها فلسطين — ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ؛ وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن قد تمكنت من تولى أمورها . فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الإعتراف باستقلالها . فوجودها وإستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى إستقلال البلاد العربية الأخرى. وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون إشراكها فى أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدولة الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة إستقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة أمر إختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله (١) » .

---

(١) انظر : محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى . القاهرة . دار المعارف ص ٥٦١

وأما الملحق الخاص بالبلاد العربية غير المستقلة فقد نص على أنه : « نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها ، وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة ، عند النظر فى إشراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق ، بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ؛ وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها ، وتفهم أمانيها وآمالها ؛ وبأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل من أسباب(١) ».

وقد إجتمعت اللجنة التحضيرية فى شكل مؤتمر فى جلسة علنية لتوقيع الميثاق رسمياً يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، فى قصر الزعفران بالقاهرة ؛ وكان الاجتماع برئاسة محمود فهمى النقراشى ؛ وإشتمل على وفود كل الدول العربية ، ومعهم موسى العلمى بصفته ممثلا لعرب فلسطين ؛ رغم تغيب مندوب اليمن . وأعلن فى هذا المؤتمر ميلاد جامعة الدول العربية . وتوالى الخطباء على المنبر ، واستمرت التهانى ، بالوصول إلى هذه المرحلة الهامة فى تاريخ الدول العربية . وتحدث عبد الرحمن عزام قائلا بأنه يرجو أن يكون ميلاد هذه الجامعة بشيراً ببعث المبادىء التى عاش لها رسلنا وحماها آباؤنا الأولون . . . « ولا أريد أن أشق عليكم بإلقاء أشعة متعددة على نواح كثيرة من رسالة الأمة العربية التى تعتبر هذه الجامعة رمزها . . . فالحقيقة هى أن الجامعة وميثاقها ليست إلا عنوانا لميثاق غير مكتوب أخذه علينا آباؤنا ورسلنا من قبل ، وأخذناه على أنفسنا اليوم . . . وإذا كان الميثاق الذى أمضيتموه الآن هو عنوان الكتاب ، فإن الرسالة المطوية فى الكتاب هى المقصودة فى هذا العهد ؛ والعنوان يؤدى غرضه فى توجيه الرسالة

---

(١) المرجع السابق — نفس الصفحة .

إلى قدرها السعيد ، قدر هذه الأمة فى عالم جديد . . . وإنى أكرر الشكر لحضراتكم إذا تفضلتم فأكرمتمونى بأن أكون حرفا فى هذا العنوان ، فلتبدأ الجامعة عملها ، ويد الله تباركها وترعاها » (١) .

ولقد كانت حقيقة واضحة مع هذا المولود الجديد ، إلا أنه كان يحمل من اللفظ والمعانى أكثر مما يحمله من القوة والمادة ؛ وإن كانت هذه هى إمكانيات الجامعة العربية يوم صدور الميثاق . وسيكون نجاح هذه الجامعة فى الميدان المعنوى أقوى بكثير من نجاحها عند نزولها إلى ميدان العمليات ، وخاصة حينما تصطدم بعقبات مادية واضحة ، تظهر ما فيها من متناقضات ، وما لبعض قياداتها من طموح وأطماع ، وخاصة مع حرب فلسطين .

٥ ـ الجامعة وأهميتها :

ولقد تولت جامعة الدول العربية كثيراً من المشاكل التى تهم العالم العربى ، سواء من النواحى المعنوية أو الاستراتيجية أو السياسية أو المادية . وعملت الجامعة العربية فى مشكلة فلسطين ، وخاصة فى السنوات الأولى من عمر هذه الجامعة ، ورفعت صوت عرب فلسطين ، وخاصة فى كل أنحاء العالم العربى ، وأوصلته إلى مسامع القوى المستغلة الاستعمارية والصهيونية فى كل مكان. وعملت كذلك فى مشكلة إستقلال ليبيا ، وأثبتت فى هذه العمليات وجودها وقوتها وفاعليتها ، ما دامت العوامل الداخلية التى تتكون هى نفسها لم تكن تتعارض من أجل الكفاح فى هذه المشكلات . وكانت الجامعة بهذه الطريقة أداة للتوفيق بين المتناقضات ، والتقليل من تعارض العوامل والأطماع ، ومن أجل الخير العام لعباد الله الصالحين .

---

(١) أحمد طرابين : الوحدة العربية . القاهرة . معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٩ ـ ص ٣٨٦ ـ ٣٨٢ .

ولكن علينا أن نذكر أن هذه المتناقضات التى حاولت جامعة الدول العربية أن تغطى عليها أو ترفق بينها ، كانت موجودة بالفعل ، كانت تتعلق بالقيادات العربية ، والأسر المالكة لها والحاكمة عليها . أكثر مما تتعلق بشعوب هذه المنطقة العربية . وكان الأمر أعمق من تباين بين نظم الحكم الموجودة فى هذا الإقليم أو ذاك ؛ إذ أنه كان يرتبط قبل كل شىء بالمصالح الفعلية ، والمصالح المادية لهذه القيادات ، وفى وقت حاولت فيه القيادات الهاشمية بشكل خاص أن تزيد من إمتيازاتها ومن منطقة نفوذها . ولقد وضح ذلك أكثر الوضوح فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ؛ وفى الموقف الذى وقفته القيادة الهاشمية فى شرقى الأردن والعراق فى أثناء المعركة الحربية نفسها ، وتجاه القوات المصرية ، وذلك فى الوقت الذى لم تشترك فيه العربية السعودية أو المملكة المتوكلية اليمنية بقوة حربية لها قيمتها . وكان هذا التناقض بين المصالح الفعلية للقيادات العربية فى معركة فلسطين سبباً من أسباب فشل العرب فى هذه الحرب .

وإذا كانت القوات المصرية فى حرب فلسطين قد حاولت القيام بدورها فى تحرير هذا الإقليم العربى من العصابات الصهيونية ، ولوجه الله والعروبة ، فإن الأمر كان يختلف عن ذلك حين بدأت مشكلة إستقلال ليبيا فى الظهور ، وظهر فيها نوع من التعارض ، أو التناقض بين القيادة المصرية ، وقيادة الأمير محمد إدريس المهدى السنوسى فى برقة . وكان الأمر كذلك بالنسبة لموقف مصر من السودان وفى السودان ، وفى السنوات التالية لإنشاء جامعة الدول العربية ؛ ذلك لأن سياسة القصر فى مصر فى ذلك الوقت قد حاولت بدورها إستخدام جامعة الدول العربية وسيلة لفرض وصايتها على ليبيا ولفرض التاج الملكى على أبناء السودان ، وبإسم وحدة وادى النيل .

والمهم هـ أن هذه المتناقضات كانت موجودة بالفعل رغم عمل جامعة الدول

العربية على إخمادها ؛ ونجحت فى ذلك . وخاصة أمام أعين العرب ، وفى وقت لم تعجز فيه القوى الإستعمارية الطامعة فى المنطقة عن رؤية هذه المتناقضات، وعملها بالتالى على الإفادة منها ، لاعبة فى هذا الميدان على هذه القيادة أو تلك من القيادات العربية النامية ، والمجتمعة سوياً داخل مجالس الجامعة العربية . ولكن علينا أن نذكر كذلك أن طبيعة الأوضاع هى التى أملت على جامعة الدول العربية أن تذكر دائما فى بلاغاتها : « إن القرارات قد إتخذت بإجماع الآراء » وأنه يكن دائماً فى الإمكان الوصول إلى أحسن مما كان عليه .

وقد ظهر نشاط جامعة الدول العربية وأهميتها بوضوح فى الميدان الثقافى ؛ وتمكنت فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ من إقرار المعاهدة الثقافية بين الدول التى وقعت على الميثاق . ولقد نصت هذه الإتفاقية الثقافية على ضرورة تبادل المدرسين والأساتذة والموظفين والفنيين بين البلاد العربية وعلى ضرورة توثيق الصلات والتعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى فى البلاد العربية ، وكذلك على تشجيع الرحلات الثقافية والرياضية بين هذه البلاد ؛ وتوثيق الصلات بين المعاهد العالية والتعليمية لتستفيد كل منها من طرائق الأخرى وأعمالها ، وتضع وسائل بحثها العلمى ومختبراتها تحت تصرف علماء البلاد الأخرى . ونصت هذه الاتفاقية الثقافية كذلك على ضرورة توثيق الصلات بين دور الكتب والمتاحف بتبادل النسخ المتكررة فى محتوياتها ؛ وتنظيم إستفادة بعضها من بعض بالتصوير والإستعارة . وكذلك نصت على ضرورة إحياء التراث الفكرى والفن العربى ، والمحافظة عليه ، ونشره وتيسيره للراغبين ، وتنشيط الجهود التى تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية ، وتنشيط الانتاج الفكرى فى البلاد العربية ، وإنشاء معاهد للبحث العلمى والأدبى ، وإقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ، ومهرجانات عامة ومدرسية ؛ وأخيراً العمل للوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث .

ولقد عملت هذه المعاهدة على توحيد الاتجاه التعليمي والتربوى بين البلاد العربية ، ونصت على تعادل مراحل التعليم ، والشهادات التى تمنح للطلبة ، كما نصت على ضرورة إدخال دور الجامعة تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها فى مناهجها التعليمية ، وبشكل يكفى لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها . وكان من نتائج هذه المعاهدة الثقافية إنشاء اللجنة الثقافية ، والمكتب الدائم لها ، والإدارة الثقافية ، وكذلك شعباً قومية فى البلاد العربية لهذا النشاط (١) .

وتمكنت جامعة الدول العربية بعد ذلك من إنشاء « معهد إحياء المخطوطات العربية » فى سنة ١٩٤٦ ، وذلك الإهتمام بما يقرب عدده من مليون مخطوط عربى مبعثرة فى أنحاء العالم ، وتمهيداً لاختبارها وفحصها ونشر اللازم منها ، وتصوير ما يمكن تصويره ، حفظا لتراث العرب .

كما تمكنت الجامعة كذلك ، وفى هذا الميدان، من عقد المؤتمر الثقافى العربى الأول فى النصف الأول من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم من عقد المؤتمر الأثرى العربى الأول فى أواسط هذا الشهر نفسه فى دمشق ، وذلك تسهيلا لتعاون المواطنين ، دون نظر إلى إختلاف أديان ، وللوصول إلى روح التعاون والتضامن ، تمهيداً للتكتل والإتحاد . وأصبح على علماء الآثار العرب أن يبدأوا حفائرهم فى كل من العربية السعودية واليمن .

وإذا كانت الجامعة العربية قد فشلت فى الوصول إلى حل حاسم فى مشكلة فلسطين ، إلا أنها نجحت فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ فى عقد معاهدة « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » بين سوريا والعربية السعودية ولبنان ومصر

(١) محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى ـ ص ٥١١ ـ ٥٦٢ .

واليمن . ونلاحظ هنا من جديد عدم اشتراك القيادات الهاشمية فى هذه المعاهدة ، ومهما يقال فى هذة المعاهدة فانها قد نصت على أن : « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعاً ، ولذلك فانها — عملا بحق الدفاع الفردى والجماعى عن كيانها — تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها . وبأن تتخذ على الفور ، منفرده ومجتمعة ، جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما فى ذلك إستخدام القوة المسلحة ، لرد الإعتداء ولاعادة الأمن والسلام إلى نصابها » .

وبذلك دخلت الجامعة العربية دوراً جديداً هو دور التنفيذ العملى ، أو التلويح به فى وجه المعتدين ، خاصة وأن التصريح الثلاثى ، الذى أصدرته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لضمان عدم تغيير الأوضاع القائمة فى الشرق الأدنى العربى كان يعتبر اعتداءاً واضحا على سيادة العرب، وتشبيثاً لحكم الاستعمار الصهيونى فى فلسطين ، ولنفوذ الغرب الاستعمارى فى كل المنطقة .

وفى ذلك الوقت، كان الوفد قد عاد إلى الحكم فى مصر ، منذ شهر يناير ١٩٥٠. وكما وضع أسس جامعة الدول العربية، بوضعة بروتوكول الاسكندرية، والتوقيع علية فى عام ١٩٤٤ قام بعقد إتفاقية « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » ، فى عام ١٩٥٠ . وكانت خطوة جديدة وقوية على طريق تحديد إنتماء مصر العربية ، والعمل على زيادة الترابط بين الدول العربية .



الباب الخامس

التحرير ووحدة وادى النيـــل



الفصل السابع عشر

تدهور الأوضاع فى مصر

كانت الظروف الموجودة فى مصر عند نهاية الحرب العالمية الثانية ظروف إنهيار تام فى البناء الإجتماعى والإقتصادى، والبناء السياسى . وزادت المنافسة بل العداوة بين الأحزاب السياسية الموجودة . وبينها وبين القصر، وكانت الظروف الجديدة التى سادت العالم مع مايصحبها من مبادىء إنتصار الحريات والديمقراطيات وإتساع نطاق آراء العدالة الإجتماعية تؤثر فى المثل العليا للمصريين . وكان على مصر ، ورغم ظروفها ، أن تواصل كفاحها من أجل إستقلالها وحريتها . وأجبرها الموقف الدولى على أن تقوم بعمليات جديدة بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة ، وخروج الديمقراطيات الشعبية منتصرة من الحرب . أما فى الميدان العربى فقد كان إنشاء جامعة الدول العربية قائمة لنزول مصر إلى ميدان جديد ، إحتك فيه المصريون بجيرانهم وإخوانهم العرب ، بعد أن كانوا قد قبعوا فى عقر دارهم منذ سنوات طويلة . ومع الأخطار الرأسمالية والاستعمارية، شعر المصريون بضرورة مواجهة الأخطار الصهيونية فى فلسطين الشقيقة ، فى نفس الوقت الذى يعملون فيه على مواصلة الكفاح ضد البريطانيين المستعمرين فى مصر . ومع تعارض هذه القوى ، وإختلاف إمكانياتها ، وإنتشار آراء جديدة ومثل عليا جديدة ، إنخفضت أسهم القصر فى السوق بعد أن ساءت سمعته ولاكتها الالسن فى كل مكان ، وكان من المحتم أن تظهر قوة جديدة فى هذا الميدان . مادامت الحيوية موجودة ، بل متزايدة ، والقوى القديمة كانت تمر فى دور الاحتضار .

١ - بين بريطانيا وأمريكا :

أقال القصر وزارة النحاس فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ مدعياً حرصه على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية ؛ وشكل أحمد ماهر الوزارة الجديدة التى تألفت من أحزاب غير وفدية ؛ وقامت هذه الوزارة بالإفراج عن المعتقلين ، وأعلنت أنها ستسير على سياسة التفاهم مع بريطانيا ، طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . وحلت الوزارة مجلس النواب ، وكانت ضربة كبيرة للوفد ، الذى قرر عدم الدخول فى الإنتخابات الجديدة . وتدخلت الحكومة بالفعل فى هـــذه الإنتخابات منتقمة فى ذلك من أعدائها الوفديين . ودفعت البلاد ثمن هذه الحزبية البغيضة غالياً ، ومع الغاء حكومة الجديدة لقاعدة الاستثناءات فى تعيين الموظفين وترقياتهم ، شعر جزء هام من موظفى الدولة بأنه يمكنهم الكسب فى ظل وزارة حزبية معينة ، وفقدان هـذه الامتيازات فى ظـل وزارة حزبيـة أخرى لايساندونها .

ومع إشراف الحرب العالمية نهايتها إجتمع قادة الحلفاء فى مؤتمر يالتا ، وبعد نهايته ، زار روزفلت مصر وقابل الملك وتفاهم معه فى أمر العلاقات المصرية الأمريكية المقبلة . وقابل روزفلت الملك عبد العزيز آل سعود ، وكانت مصالحه الاقتصادية المتمثلة فى شركة أرامكو للبترول ، والقاعدة الأمريكية فى الظهران ، يمثلان حجر الزاوية لبناء مقبل يزيد من نفوذ الولايات المتحدة فى المملكة السعودية . وكانت الولايات المتحدة هى التى قامت بتمويل عملية الحرب ضد دول المحور ، ومولت بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا ، ومدتهم بالمعدات والأسلحة والذخائر ؛ وظهر أن النفوذ الأمريكى قد بدأ فى إكتساح العالم بعد أن تضعضع مركز كل من فرنسا وبريطانيا ؛ وظهرت القلاقل والعمليات التحررية فى مستعمراتها ، فماذا كان ينشد روزفلت من مقابلته مع الملك ؟

كان على مصر أن تشترك فى إعلان الحرب على المحور،قبل بداية شهر مارس سنة ١٩٤٥ ، حتى تتمكن من الإشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وتنضم إلى هيئه الأمم المتحدة ، وبينما كان أحمد ماهر ينتقل من مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب ليعيد قراءة بيانه عن ضرورة إشتراك مصر فى الحرب ، أطلق عليه أحد الشبان الرصاص وقتله . ولقد إستغل الوفد هذه العملية ليظهر أن أحمد ماهر كان يرغب فى الزج بمصر فى ميدان حرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل . وعلى أى حال فقد ألف النقراشى الوزارة ، وأعلنت مصر الحرب على دول المحور .

وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة للشعوب الصغيرة لكى تستمع فيها إلى تأكيدات رسمية ، من الدول الكبيرة،عن ضرورة حصولها على حرياتها واشتراكها فى بناء السلم العالمى ، مع إنشاء هيئة الأمم المتحده ؛ بجمعيتها العمومية ومجلس الأمن والمجالس الاقتصادية والاجتماعية وتأثرت العلاقات الدولية إلى حد بعيد ، وأصبح من الممكن لدولة صغيرة أن تجلس إلى جوار دوله كبيره دون غضاضة ؛ بل أصبح من الطبيعى أن تقوم الأمم المتحدة نفسها بضمان إستقلال أى بلد صغير ، دون حاجة إلى وجود قوات إحتلال فيه . وكان هذا أكبر مشجع لمصر على المطالبة بالجلاء وحدة وادى النيل . وعند ظهور سوء النية البريطانية فى إعادة الحق إلى نصابه ، وإرجاع ما أغتصبته إلى أهله ، بدأت المظاهرات تجوب شوارع القاهرة والاسكندريه وعواصم الأقاليم . وحاولت الوزارة أن تقبض على الموقف بيد من حديد ، فكانت حادثة كوبرى عباس الشهيرة التى ظهر منها جلياً أن الشعب الذى ينيل كان فى واد والحكومة واد آخر ، وتطل عليها وتشرف على حركاتها قوات الاستعمار ، من أعلى الجبل .

ولقد اضطرت وزارة النقراشى إلى الاستقالة بعد هذه الحادثة، وبعد أن كان موقفها صريحاً مع بريطانيا ، ويتمثل فى ضرورة الوصول إلى الجلاء وتسوية

مشكلة السودان ؛ كما كان صريحاً مع المصريين ، فى أنها لن تدع لهم الفرصة للخروج على النظام .

٣ - وزارة صدقى والمفاوضة مع بيفن :

لقد قام اسماعيل صدقى ، بعد سقوط وزارة النقراشى ، بتشكيل وزارته الثانية ، وكانت أقل شدة من الوزارة السابقة مع المظاهرات . وفى عهد هذه الوزارة بدأ الاصطدام بين المتظاهرين وبعض القوات البريطانية التى كانت تجوب شوارع القاهرة . فإشتد تبلور الموقف بعد أن سقط الجرحى والقتلى . وزاد على المظاهرات تشييع جنازات القتلى ، وتعيين يوم لذكرى الشهداء . وكانت كل هذه المناسبات أسباباً أدت إلى اصطدامات جديدة مع قوات الاحتلال أو رجال الأمن .

وزاد الموقف تبلوره حينما حضر الوفد السودانى إلى مصر ، وعمل على ضرورة الوصول ، بعد التخلص من الإحتلال ، إلى إنشاء وحدة وادى النيل . لقد كان يمثل رأى قطاعاً هاماً من السودانيين ، وخاصة المثقفين والعناصر المكافحة ضد الاستعمار ، فاضطرت بريطانيا إلى أن تظهر رغبتها فى تغيير سياستها ، وعينت السير رونالد كامبل سفيراً لها فى القاهرة ، بدلا من اللورد كيلرن ، واستعدت للمفاوضة مع مصر للوصول إلى معاهدة جديدة . وهذه المفاوضات هى التى إستمرت وعرفت بإسم صدقى - بيفن ، وطالبت بريطانيا فيها بضرورة إبقائها على قاعدة حربية فى وقت السلم والحرب فى منطقة قناة السويس ، وطبقاً لما أسمته نظام الدفاع المشترك ؛ وأثر ذلك على سير المفاوضات .

وحاولت بريطانيا تهيئة الرأى العام لمصر ، من ناحيه . وتأمين أرواح قواتها الموجودة فى مصر من ناحية أخرى ؛ فبدأت بإجلاء قواتها عن القلعة ، وعن بعض معسكرات الأسكندريه . ولكن وفد المفاوضات المصرى لم يوافق

على شروع البريطاني للمعـــاهدة ، وأعلن سبعة من أعضائه رفضهم لهذا المشروع ، إستناداً إلى أن حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر تجبر الدولتين المتعاقدتين ، مصر وبريطانيا ، على التشاور للقيام بعمل اللازم ، إلى أن يتمكن مجلس الأمن من إتخاذ قرارا به فى هذا الموضوع . وكان هذا يعنى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية، وإحتمال عودة القوات البريطانية إلى إحتلال أراضيها . أما عن مطلبي الأمة الأساسيين : وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ؛ فقد وقع إجماع الهيئة على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمام الجلاء تقدير مبالغ فيه . وأنه مستطاع مادياً فى فترة أقصر من ذلك بكثير ، خاصة وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تسمح للبريطانيين إلا البقاء فى منطقة محددة ، وبقوات محددة . كما أن هذا المشروع قد جرد الوحدة بين مصر والسودان من كل خصائصها ، وحاول الاحتفاظ بالحالة الراهنة فى السودان ، بل كان ينص على تخويل السودان حق إختيار نظامه المستقل ؛ ويمهد ذلك السبيل لفصل السودان عن مصر . كانت هذه الأسباب كافية لرفض مشروع صدقى بيفن . فعمل صدقى على حل وفد المفاوضات ، ولكن إضطر بعد ذلك إلى الإستقالة ، مادام قد فشل فى إرضاء القصر ، وإرضاء الشعب وإرضاء بريطانيا . فإستند إلى أسباب صحية لكى يترك المجال لغيره .

لقد عاد النقراشى إلى السلطة من جـــديد فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وزادت بريطانيا فى سياسة فصل السودان عن مصر ، بتعيين روبرت هاو حاكما عاما لها عليه . وسارت الحكومة المصرية بالطريق القانونى ، وعرضت القضية على مجلس الأمن فى شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وأشار رئيس الحكومة إلى أنه لا يرى ثمرة مرجوة من المفاوضات مع بريطانيا ، ما دامت قواتها مرابطة فوق أرض مصر . ورغم عرضه لقضية بلاده بكل أمانة وإخلاص إلا أنه لم يصل إلى نتيجة إيجابية فى هذا الميدان . لقد إدعى بعض الكتاب السياسيين أن سبب فشل

هذه العملية يرجع إلى زيادة النزعة الإستعمارية بين الدول المشتركة فى الأمم المتحدة وقتئذ ، ولكن هذا السبب ليس كافيا ، وتفوقه أسباب وعوامل أخرى فى الأهمية . لقد ظهر واضحا فى سنة ١٩٤٥ أن المركز الإقتصادى والعسكرى للامبراطوريات القديمة قد تضعضع وأن النفوذ الامريكى يسعى فى كل مكان إلى أن يرث هذه الإمبراطوريات ؛ وإن كان ذلك فى لون جديد ، وبإسم استعمار الدولار . ولكن الصدمة التى أصابت الولايات المتحدة الأمريكية فى الصين فى العام التالى ، مع مشكلات جنوب شرق آسيا ، وظهور قوات الديمقراطيين الشعبيين فى الهند الصينية ، مع ما تلى ذلك من أزمة حادة فى برلين ، شرقية وغربية سنة ١٩٤٧ ، جعل الموقف يتبلور فى العالم بين كتلتين رئيسيتين : كتلة إشتراكية شعبية وكتلة رأسمالية . لم يكن من المتوقع بعد توحيد صفوف الدول الرأسمالية والاستعمارية لمجابهة خطر إنتشار الحركات الديمقراطية الشعبية ، أن تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مصر وضد بريطانيا . وكذلك الحال بالنسبة لمن كان يكافح ضد الاستعمار الفرنسى ؛ فهذا التكتيك من الجانب الوطنى فى ذلك الوقت كان مخطئاً ، ومن أساسه ، وليس أدل على ذلك من إستماع الدول العربية إلى صوت المنطق الغربى الاستعمارى ، وإتباعهم سياسة المطالبة للحصول على حقوقهم بالمفاوضة من دول المعسكر الغربى . أليس أدل على ذلك من تصويت الأمم المتحدة نفسها فى نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين العربية ، ضاربين بذلك بحقوق الشعوب عرض الحائط ؟ . كان هذا القرار يتمم موقف الأمم المتحدة فى المسألة المصرية ، رغم ما بذل فى عرضها من مجهود فى الصياغة ومن إظهار المبادىء .

٣ ـ حرب فلسطين :

كان تكوين القائمين على شئون الشرق الأوسط بربطهم ربطا تاماً بعجلة الدول

الغربية ، ويربط مصالحهم ، وطريقة تفكيرهم بمصالحها وآرائها . وكان هذا الإرتباط سببا رئيسياً فى عملية فشلهم فى حرب فلسطين .

وكانت بريطانيا والولايات المتحدة هما الدولتين اللتين ساهمتا فى إصدار وعد بلفور ، وفى رعاية المشروع الخاص بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، إقتصادياً وبشرياً . وكانت بريطانيا تحاول عن طريق هذا المشروع ، بعد أن ساهمت فى تفتيت العالم العربى ، إلى أن تقيم توازناً بين العرب واليهود فى منطقة الشرق الأدنى، ويتبع ذلك الوصول إلى حالة تعاون بين القوى الإقليمية الموجودة فى الميدان، بما يسمح للدول الاستعمارية بالاحتفاظ بمميزاتها ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، دون منازع . وأنشأت الجامعة العربية تحت ظل المرافقة البريطانية ، وكانت بذلك عاجزة عن القيام بدور فعال ضد الصهيونية . وحين إجتمع الملوك والرؤساء العرب فى أنشاص سنة ١٩٤٦ ، ثم بلودان فى العام التالى، واتخذوا القرارات الهامة لإنقاذ فلسطين ، وكتبوها على الورق ، نسوا أو تناسوا أن طبيعة تكوينهم ، وطبيعة مصالحهم الرأسماليه ، ستضطرهم إلى الوقوف فى أى مرحلة من عملية إنقاذ فلسطين ، وبمجرد تدخل سادتهم الغربيين

وكان كل رئيس عربى ينافس الآخر ، ويستند فى ذلك إلى حسبه ونسبه ، وكأنه من دم النبلاء الأزرق فى بريطانيا ؛ أو يستند إلى طموحه لإنشاء إمبراطورية كبيرة، والخروج عن حدود بلاده التى لا يتمكن من حكمها ولا من مواصلة إدارتها والسير بها ؛ أو إلى إمكانية وصوله إلى خلافة المسلمين من جديد وزيادة الهالة ، وبالتالى المكاسب ، التى يحيط بها نفسه .

وكانت قرارات الدول العربية من أجل إنقاذ فلسطين شيئاً ، وطريقة تنفيذها والوسائل اللازمة لذلك شيئاً آخر : كان عبد الله ، صاحب شرق الأردن، رغب

فى مد حكمه إلى الضفة الغربية . ولم يكن هذا الاتجاه يعجب آل سعود ، عدوه اللدود ، وإن كان قد حظى فيه بتأييد عبد الإله الوصى على عرش بغداد . أما فاروق فقد كان لا ينظر إلى توسع الهاشميين فى الشرق الأدنى بعين الرضى، خاصة وأنهم كانوا أصدقاء مخلصين لبريطانيا ، وهى الدولة التى أذلته فى عقر داره . وكان يمتاز عن زملائه بصفة معينة ، وهى أنه من رجال الأعمال ، وكانت هذه تقربه من الإتجاه الأمريكى، وبالتالى من طويل العمل ، صاحب الرياض . أما سوريا ولبنان ، فكانتا تحولان بناء إستقلالها ، وتجتازان مرحلة الاختيار بين بين صداقة الدول الأوربية القديمة ، وزيادة التعاون مع العالم الجديد . وكانتا تفتقران إلى جيوش حديثة ، تسمح لها بالاشتراك فى حرب فلسطين ؛ رغم تمتع شعوبها بشحنة قوية من الحماس والوطنية ؛ التى تستند إلى الناحية المعنوية والنفسية أكثر من إستنادها إلى الأسس الإقتصادية والمادية اللازمة لحرب فلسطين .

وكانت الخطة التى وضعت لإنقاذ عروبة فلسطين تتلخص فى تقسيمها إلى قطاعات ، يعمل فى كل منها جيش من إحدى الدول العربية : الأول من العريش إلى غزة ومنها إلى بئر سبع والنقب ، أو شمالا عبر المجدل وأسدود إلى تل أبيب؛ أما القطاع الثانى فهو قطاع القدس واللد وتل أبيب ؛ والقطاع الثالث هو أريحا نابلس جنين وطولكرم ؛ وأما سوريا فقد كان عليها أن تعمل فى القطاع الشمالى الشرقى ، قطاع الحولة ؛ أما لبنان فقد كان عليه أن يمنع توغل عصابات إسرائيل داخل أراضيه . ولم يكن هناك من التعاون بين الجيوش العربية ما يسمح لها بالقيام بعملية موحدة أو متكاملة . وزاد على ذلك التنافس بين رؤساء الدول العربية نفسها ؛ إذ كان كل رئيس يرغب فى تقليل أهمية إنتصار زميله ، حتى تكون له اليد الطولى فى التسوية النهائية للمشكلة . وأما الأسلحة فقد كانت تستورد من الخارج ، ومن الدول الإستعمارية ، التى كانت لها اليد الطولى فى تدعيم بناء

إسرائيل اللقيطة . وزاد الطين بله أن بعض الدول كانت لا تثق فى قيادات قواتها الموجودة فى ميدان المعركة ؛ خاصة وأنهم كانوا على رأس « قوة عمليات » قد يعودون بها لتغيير الأوضاع فى بلادهم . ويتبع ذلك صفقـــات الأسلحة الفاسدة ، وإخلاء بعض المواقع فى القدس أو فى اللد والرملة ، وحتى حوادث الإغتيال ؛ وأهمها حادثة إغتيال البطل أحمد عبد العزيز .

أما من الجانب الصهيونى ؛ فقد كان اليهود قد تربوا تربية قومية ، تجعلهم يعتزون بأنهم شعب الله المختـــار ، وأنهم قد عادوا إلى بلادهم التى فقدوها منذ أربعة آلاف سنة ، بعد أن عبدوا العجل . وكانوا قد تدربوا من الناحية العسكرية فى معسكرات خاصه أنشئت لهم فى أنحاء كثيرة من العالم ، وكانت الأسلحة تصل إليهم فى شكل معونة دون أن يدفعوا ثمنها ؛ كما كانت المعونات المالية تدعم حركتهم ما داموا يسيطرون على رأس المال ، وعن طريقه على الحكومات الرأسمالية .

وكانت العملية تظهر خاسرة من أولها ؛ وكان الحماس الوطنى والشعور الفياض والإيمان بالحق والعدالة هو الذى دفع العرب دفعاً إلى الدخول فى هذه الحرب . ومع نقص الخبرة ونقص الأسلحة وتضارب المصالح والأطماع ، بدأت المآسى . وتقدمت القوات لكى تجد نفسها أمام أعـــداء مدربين مسلحين وممونين ، وفى أراض أحسنوا وسائل الدفاع عنها . وبعد الأخطاء الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، جاءت الأخطاء السياسية لكى تضع سبع دول عربية أمام مسئولياتها وبالقوة :

وكانت الهدنة الاولى التى أستغلها اليهود فى تحصين مواقعهم ، وقطع خطوط مواصلات القوات العربية ، وفى التزود بالأسلحة والذخائر . وحينما إستؤنفت

العمليات ، وتدخلت الدول العظمى من جديد وأجبرت الدول العربية على التوقيع على الهدنة .

إن ما يهمنا من هذه المأساه هو أنها كانت ميدانا تعليم لبعض العرب الذين خرجوا من دولهم أو أقاليمهم ، وإتصلوا بأخوانهم وجيرانهم العرب . كانت تجربة تعلم فيها الضباط والجنود أنهم يرسلون للموت دون أن يزودوا بسلاح صالح ، وتعلموا فيها أن النظم الموجودة فى الشرق متشابهة ، وعتيقة فى قدمها ؛ وأن الدول العظمى تعمل على تسييرها . أيقنوا ، وهم فى فلسطين ، بضرورة العمل على تغيير الأوضاع الموجودة فى بلادهم ، ضرورة التحرر ، وإتخاذ هذا التحرر أساساً للوحدة أو الاتحاد ، وأساساً للعمل على تحرير غيرهم . إن الآراء الأولى لمن إشترك فى هذه الحرب لم تكن واضحة ، نتيجة لوجود المستعمر ، ووجود الاقطاعى والرجعى على رأس البلاد العربية . ولكنها ظلت مشتعلة فى عقول تلك الحفنة وفى قلوبهم ، ولمدة سنوات . إلى أن سمح إزدياد تدهور الموقف بظهورها ، وبشكل قوى فعال . إنها قوات ضغط ، و « عمل مباشر » .

٤ — زيادة الوعى وزيادة الضغط :-

كانت حرب فلسطين سبباً فى زيادة الوعى العربى لدى عدد كبير من المصريين ، إذ أنها ساعدت على تبلور الموقف ، وتبادل الآراء ، والخروج عن العزلة الفكرية التى عاشتها البلاد ، وخاصة فى أيام الحرب العالمية الثانية . لقد شعرت مصر أنها ضحت بعدد كبير من شبابها فى هذه الحرب ، وشعرت أن بريطانيا مسؤولة عن إنشاء إسرائيل ، مثل مسئوليتها عن تدهور الموقف السياسى والحالة الاقتصادية داخل مصر نفسها . فبدأ الارتباط بين القضية المصريه والقضايا العربية فى الإزدياد . ولقد كان أبناء مصر يشعرون ، وهم يحاربون فى فلسطين ،

ـبا ـم تحت رحمة القوات البريطانية المرابطة عند القناة ، والتى يمكنها أن تهدد
ـخـ ـوط مواصلاتهم وقطع الرجعة عليهم إلى بلدهم .

وفى نفس الوقت إزداد الوعى القومى فى علاقة مصر والسودان . ومع
إز ـياد السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بالسودنة فى جنوب الوادى ،
إز ـادت الحركة الشعبية فى السودان فى مقاومتها لهذا التيار ، وإزداد تمسكها
بـ ـرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر . فالمصرى عام ١٩٤٨ كان يفكر فى
فلـ ـطين وفى السودان وفى العالم العربى ؛ وكان بالتالى يفكر فى ضرورة مجابهة القوى
المـ ـادية فى هذه القطاعات ، وكانت تتمثل فى الاستعمار ، وفى الرجعية والاقطاع ،
أ ـ ـانه الداخليين .

ومع تزايد التضارب بين القوى الموجودة فى الميدان ، زاد إنهيار الموقف
بإ ـلان الأحكام العرفية ؛ خاصة وأن زيادة الضغط والعنف ، أدى إلى ظهور
ع ـ من الجانب الآخر ، فظهرت موجة من القتل والإرهاب ، سادت البلاد ،
و ـرت على نفسية المصريين ، وعلى صورة كل من الحاكم والمحكوم فى عين الآخر ،
و ـ عيون العالم .

وكانت حركة الأغتيالات السياسية فى مصر ، قد عادت إلى الظهور من جديد
فى عام ١٩٤٥ ، بمقتل أحمد ماهر ، رئيس الوزراء فى شهر فبراير من هذه السنة ؛
ثم ـخذت فى التزايد ، وفى شكل ظاهره سياسية بعد ذلك : فوقع مقتل أمين عثمان
فى عام ١٩٤٦ ، ثم بمقتل أحمد الخازندار ، وكيل محكمة إستئناف مصر ، فى ٢٢
ما ـس ١٩٤٨ ؛ وكان هذا مروراً بحوادث إلقاء القنابل فى عامى ١٩٤٦
و ١٩٤١ ، كما حدث مع قنبلة سينما مترو ، بالقاهرة .

وكان معنى هذه الحوادث تزايد عدد من لا يؤمنون بالقانون ، ولا

بالدستور ، ويفضلون طريقة «العمل» المباشر ، للتعبير عن إتجاههم السياسى ، ولفرض أنفسهم على الأغلبية . إنهم قلة لا تؤمن بالرأى الآخر ، ولا تحترم النفس البشرية ، ولا الطرق القانونية والدستورية . إنه خطر ومرض يستفحل إنتشاره فى البلاد .

وساعد على هذا الإنتشار ، لمثل هذه الجرائم ، دفاع المحامين عنها ، وبصفتها جرائم سياسية ؛ وإفساح بعض المحاكم صدرها لسماح عبارات التحبيذ والتمجيد ، مع إباحة نشرها وإذاعتها ، وحتى إصدار أحكام مخففة فى بعضها . وعالجت بعض الصحف هذه الموضوعات على أنها تعبر عن البطولة . ولا شك فى أن حرب فلسطين ساعدت بعض الشباب على تمرس العنف ، وكذلك على إستخدام الأسلحة ؛ مما ساعد على زيادة إنتشار هذه العمليات .

ولقد قامت عمليات من هذا النوع ، ضد مصطفى النحاس ، رئيس الوفد ، مثل محاولة نسف داره ، فى جاردن سيتى ، ليله ٢٥ أبريل ١٩٤٨ ، عن طريق إنفجار سيارة مملوءة بالديناميت بجوار الدار . وفى شهر نوفمبر من نفس السنة ، هاجمت سيارة ، فيها مسلحون ، دار النحاس ليلا ، وقت عودته من النادى السعدى ، ودخوله إلى الدار ؛ وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية ، قضت على حياة إثنين من حراسه ، وأصابت إثنين آخرين ، وأحد الجنود ؛ وتمكنت السيارة من الفرار ، وإن كان النحاس قد نجا من هذا الإعتداء .

ولقد وقعت حوادث نسف ، أو محاولات نسف ، ضد دار وكالة حكومة السودان بالقاهرة ، وذلك فى شهر يوليو ١٩٤٨ . كما وقعت غيرها ضد محلات شيكوريل ، وأوريكو ، ثم محل بنزايون ، وجاتينيو ، وكان أصحابها من اليهود ؛ وإضطرت الحكومة إلى وضع حراسات عليها . فإنتقلت الحوادث إلى

حارة اليهود ، ووقعت بعض الإنفجارات ، التى أودت بحياة ما يقرب من عشرين ، وجرح فيها ما يقرب من الستين ، ونتج عنها إنهيار عدد من المنازل .

وكان من ضمن هذه الحوادث قتل اللواء سليم زكى ، حكمدار بوليس القاهرة يوم ٤ ديسمبر ، أمام كلية طب قصر العينى ، بإلقـاء قنبلة عليه من أعلى المبنى .

والمهم أن سلطات الأمن حاولت أن تنسب معظم هذه العمليات إلى جماعة الإخوان المسلمين ؛ وإستند النقراشى ، وبصفته حاكماً عسكرياً إلى ذلك ، وأصدر أمراً عسكرياً إلى ذلك ، وأصدر أمراً عسـكرياً ، يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها ، وغلق الأماكن المخصصة لنشاطها ، وضبط أوراقها ووثائقها ، وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها ، وكافة الأشياء المملوكة لها ، وتعيين مندوب خاص لاستلام جميع أموالها وتصفية ما يرى تصفيته مما يخصها . وجانب التوفيق النقراشى فى إتخـاذ هذا القرار ، وإتخذ وسائل لا يقرها القانون ولا الدستور ؛ وخـرج على مـدلول الحـكمة من إستخـدام الأحـكام العرفية (١) .

وبعد عشرين يوم ، قتل النقراشى ، يوم ٢٨ ديسمبر قبل وصول إلى مصعد وزارة الداخلية ، بثلاث رصاصات فى ظهره ، قضت عليه ؛ وكان الجانى طالباً بالطب البيطرى ، وتنكر فى زى ضابـط شرطه !! وكان من الإخــوان المسلمين .

---

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى .
القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١ . ص ٢٧٠ .

وفى نفس اليوم ، قام ابراهيم عبد الهادى بتشكيل الوزارة ، وشكلها من السعديين والأحرار الدستوريين ومن بعض المستقلين ؛ ومن أجل « تركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التى تجتازها بلادنا العزيزة فى هذه الآونة العصيبة » . وكانت وزارة تسعى إلى إستخدام الشدة ، فإستمرت عمليات العنف. وفى مساء يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، تم إطلاق عدة أعيرة نارية على المرشد العام للإخوان المسلمين ، الشيخ حسن البنا ، فى الوقت الذى كان يغادر فيه دار جمعية الشبان المسلمين ؛ وسرعان ما فارق الحياة ؛ ولم يتمكن أحد من القبض على الجانى ، ولا حتى من معرفة شخصيته . وكان قد نشر ، قبل ذلك ، بياناً إستنكر فيه أحداث القتل والإجرام ، ودعا فيه إلى الوئام وتوحيد الكلمة . ولكن روح الإنتقام والعنف لم تترك وقتاً للسماحة والتعقل . ولقد تمادت الحكومة فى الاستناد إلى الأحكام العرفية ، من أجل إضطهاد كل من إشتبه رجال القسم السياسى بأنهم من الإرهابيين ، وأهدرت فى هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحريات للمواطنين .

ويقول عبد الرحمن الرافعى (١) :

« إن الاحكام العرفية نظام إستثنائى ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان الناس من حقوقهم التى كفلها لهم القانون ، وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ الأبرياء بالشبهات ، وتلقى بالمئات منهم فى غيابة الإعتقال ، وتسىء معاملتهم إساءات بالغة ، تنكرها العدالة والإنسانية . وقد تعدى إضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم ، فكم من أشخاص أبرياء إعتقلوا لأنهم من أقرباء

---

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجـزء الثالث . ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

ا أصهار المعتقلين المشتبه فى أنهم من الإرهابيين . ومن الإضطهاد الذى لم يكن
له سوغ وقف صرف مرتبات المعتقلين من موظفى الحكومة ، فقد حرمت
ع لاتهم من مرتباتهم شهوراً طويلة . . . . » .

ولقد أثارت هذه الإضطهادات شعور المواطنين ، وكان لها أثرها البالغ فى
تذ رهم لهذه الحكومة . وفى الوقت الذى زاد فيه الضغط ، كانت هناك زيادة فى
ال عى ، بسوء الأوضاع وتدهورها فى البلاد ، وبعدم تمثيل الحكومة لرأى الشعب ،
و محافظتها على أمانيه ، ولا حتى مشاعره .

وعند إستقالة وزارة ابراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ كان المناخ
قد تهيأ لمجىء وزارة إئتلافية ، هى وزارة حسين سرى ، والتى مهدت بدورها
لا نتخابات ، ولعودة الوفد من جديد ، فى شهر يناير ١٩٥٠ .



الفصل الثامن عشر

الوفد وإلغاء المعاهده وإعلان وحدة وادى النيل (1)

إستقال إبراهيم عبد الهادى فى شهر يوليو ١٩٤٩ ، وعهد بالحكم إلى حسين رى . وشعر المصريون أن البلاد مقبلة على عهد جديد . وألف حسين سرى زارته الإئتلافية ، التى شملت كل الأحزاب بما فيها الوفد . وكان تعديل الدوائر لانتخابية هو الشغل الشاغل للوزارة والأحزاب . وسرعان ما وقع الاختلاف نها ، على صوره أصبح الأئتلاف معها ضربا من ضروب المحال ، فإستقال سين سرى وأعاد تأليف وزارة محايدة . وأجريت الأنتخابات فى الثالث من اير ١٩٥٠ ، وفاز فيها الوفد بـ ٢٢٨ كرسيا (٢) . وهى الانتخابات التى عاد ا الوفد إلى الحكم .

١ - نجاح الوفد وعودته :-

ولقد فسر البعض نجاح الوفد فى الإنتخابات على أنه جاء نتيجة لإتفاق حسين رى مع الملك ، على إخراج نتائج إنتخابية تحقق الموازنة بين الأحزاب جميعاً ، بذلك يتخلص فاروق من سيطرة الوفد كحزب للأغلبية ؛ وفى المقابل كان إتفاق

---

(١) د. خالد نعيم .

(٢) حصل السعديون فى هذه الأنتخبات على ٢٨ مقعـداً ، والاحرار دستوريون على ٢٦ مقعداً والحزب الوطنى على ٦ مقاعد ، والحزب الاشتراكى ى مقعد واحد ، بينما نجح من المستقلين ثلاثون عضواً .

الوفد مع الإخوان المسلمين على تأييد مرشحى الوفد نظير أن يعيد الوفد السماح بنشاط الأخوان . كما أشيع أن الانجليز كانوا وراء إتفاق الوفد والأخوان، لضمان مجىء الوفد إلى الحكم ! (١) .

ولقد أعلن البعض دهشتهم للفوز الساحق الذى حققه الوفد ؛ ولكن العارفين بطبيعة الصراع القائم وراء مظاهر الحوادث لم يتوقعو نتيجة أخرى . ذلك أن الحكومة التى كانت فى الحكم منذ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ إلى يوليو ١٩٤٩ ، كانت بعيدة كل البعد عن الشعب ؛ وكانت معتمده فى أكثر الأحوال على نفوذ القصر ؛ ولذلك فإنه عندما دعى الناخبون إلى صناديق الانتخابات أعادوا الحزب المناوىء للقصر ، أو على الأقل الحزب الذى كان واضحاً أن القصر غير راض عنه ؛ فقد كان مجرد الظن أن مرشحاً أو حزباً يرضى عنه القصر أو يؤيده كافياً لكى ينصرف عنه الناخبون .

ولقد كانت الإنتخابات تعبيراً شعبياً عن رغبة الجماهير فى عودة حزب الوفد إلى الحكم ، بعد إفتضاح حكومات الأقلية صنيعة القصر ؛ وإن كنا لا ننكر حقيقة هامة ؛ وهى : أن تحمس الشعب للوفد كان قد أخذ يضعف فى أواخر حكمه فى سنة ١٩٤٤، ولأسباب عديدة ؛ غيرأن أخطاء الحكومات المتتابعة خلال السنوات الخمس التى تلت خروجه من الحكم ، وخضوعها التام لتوجيه القصر ، وما وقع فيها من حوادث ، سببت قلقاً للأمن العام ، وما صاحبها من ضغط شديد على الحريات ، ونشوء تيارات جديدة فى الرأى العام ، كل ذلك جعل الناخبين يختارون الوفد : فقد كانوا لايجدون أملا ولا منقذاً مما هم فيه - من ضيق

---

(١) مذكرات كمال الدين رفعت - إعداد مصطفى طيبة . دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٨ . ص ٦٣ .

وحرج - إلا بعودة الهيئة التي - مهما كانت أخطاؤها - فإنها كانت أقرب إلى وجدانهم من غيرها .

٢ - الوزارة الوفدية ١٩٥٠ :-

وجاء الوفد إلى الحكم ، لينتقم لنفسه من إبعاده عن السلطان والنفوذ ؛ وأراد أن يسد الطريق تماما على أحزاب الأقلية . وكان الشعب قد آثر الوفد بثقته فى كل مرة ، لأن الوفد كان حزباً شعبياً أقرب إلى الشعب ومصالحه من غيره من الأحزاب . ولقد أقبل الشعب على نصرة الوفد ، هذا لاشك فيه ؛ ولكنه أقبل وفى نفسه آمال ومطالب وحقائق ، وله شكاوى ، وفى وجدانه إنبعاث حقيقى بأن الأمور ستسير فى طريق الإصلاح ؛ غير أن الوفد تخلى عن شعاره التقليدى « الأمة مصدر السلطات » ، وأعلن إعترافه كاملا بأن الملك هو مصدر السلطات (١) ! ! وهذا يعنى أن نفوذ القصر سيغلغل فى كل مرفق من مرافق الدولة . وكانت هذه الحالة نقطة تحول خطيرة فى تاريخ الوفد ؛ وكانت بمثابة حافة المنحدر أو مفترق الطرق . وأغلب الظن أن قيادة الوفد إعتقدت فى أن كل المآخذ القديمة قد ذهبت إلى غير رجعة ؛ وأن الشعب يؤيد الوفد أخطأ ام أصاب ، فلا عليه من بأس إذا خرج عن حدوده المألوفة .

وهذا التغيير فى سياسة الوفد كانت له أسبابه : ويبدو أن زعماء الوفد - أو بعضهم على الأقل - خاصة وأن الوفد أضحى مع بداية عام ١٩٥٠ مؤلفاً من

---

(١) وقد أعلنت هذه الهدنة فى أول لقاء بين مصطفى النحاس وفاروق ، بعد تكليف الأخير له بتأليف الوزارة ، حيث أعلن النحاس باشا الطاعة الكاملة والولاء التام للقصر ؛ وأكد لفاروق أن صراع الماضى بين الوفد ممثلا للسلطة الشعبية وبين القصر قد إنتهى إلى غير رجعة .

أشخاص مختلفين تمام الاختلاف عن الذين تآلف منهم فى عام ١٩١٩ - ظنوا أن سياسة المهادنة مع القصر تكفل لهم البقاء فى الحكم ، وأن الشعب وحده ليس معتمداً كافياً . وهذا خطأ لاشك فيه . وحتى إذا فرضنا أن إستدامة الحكم كان هو الهدف ، فقد كان أمام الوفد أمثلة كثيرة من الساسة والأحزاب ، التى عاشت فى أروقة القصر ، وإعتمدت عليه ، ومع ذلك لم تستمر فى الحكم إلى الأبد .

ولقد رأى البعض أن تشكيل الوزارة الوفدية فى عام ١٩٥٠ ، لم يراع فيه القواعد التى جرت تقاليد الوفد عليها ، فقد سمح فيها لأشخاص ، مهما كانت كفايتهم العالية ، إلا أنهم كانوا من غير الوفديين الخلص ، ولا ممن مارسوا العمل فى منظمات الحزب ومعاركه ؛ لذلك لم يكونوا على إتفاق مع الوفد فى كل الخطط والآراء . فأوجدوا فى صفوف الحزب روحاً من التفكك . ورأى آخرون أن فؤاد سراج الدين ، وإن كان قد إنضم إلى الوفد فى عام ١٩٣٦ ، وأصبح عضواً فى هيئته العليا عام ١٩٤٧ ، إلا أن نفوذه فى حكومة ١٩٥٠ ، ودوره فى المباحثات ، لم يرق لعدد من الوفديين . وقال آخرون أن فؤاد سراج الدين ، لم يكن صارماً فى وفديته (١) . وإن كنا نرى أن فؤاد سراج الدين كان عاملا مؤثراً فى السياسة الجديدة التى إختطها الوفد فى عام ١٩٥٠ ، وكان دوره فعالا لخدمة الوفد والوطن ؛ الأمر الذى أوجد الحقد عليه فى النفوس ، بعد أن اصبح مسموع الكلمة فى توجيه سياسة الوفد ؛ فنشأت تكتلات داخل الحزب عملت ضده فى محاولة لإقصائه .

وكانت بريطانيا ترغب فى أن تعقد مع الوفد إتفاقية جديدة ، تحل محل معاهدة ١٩٣٦ ؛ فتحل بذلك عقدة السخط الشعبى الذى إتخذ المعاهدة هدفاً له ؛

---

(١) محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور . ص ١٨٣ .

وتضمن إنجلترا إنخراط مصر فى أحد احلافها الجديدة ، التى هى اكثر خدمة لمصالحها فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . غير أن إرادة التاريخ شاءت ألا تتمخض مجىء الوفد عن إبرام معاهدة جديدة ، ولكن عن إلغاء المعاهدة القديمة .

٣ - فكرة إلغاء المعاهدة :-

وكان أول من فكر من الزعماء المصريين فى إلغاء « معاهدة ١٩٣٦ » ، هو محمود فهمى النقراشى ، وكان ذلك فى مايو ١٩٤٧ ، عندما خلف صدقى فى الحكم ، وراح يفاوض الانجليز فى تفسير بروتوكول السودان . ولكنه إكتشف إصرارهم على أن وضع السودان تحت تاج مصر المشترك لا يحول دون طلب القطر الشقيق أن ينفصل عن مصر ، وأن يطلب الاسقلال . ولذلك قررت حكومة النقراشى فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات .

وفى مقابلة مع فاروق فى ١٦ مايو ١٩٤٧ إقترح النقراشى إعلان بطلان المعاهدة ، حيث قال النقراشى : « إن هذا الإجراء من الناحية الوطنية عمل عظيم ، ولكن آثاره قد تكون أخطر على مصر من الفشل فى عرض القضية بالطرق التى رسمها ميثاق الأمم المتحدة . . »(١) . ولم يعلق الملك . وعرض النقراشى قضية مصر على مجلس الأمن فى يوليو ، وإستغرقت مناقشاتها عدة جلسات فى أغسطس وسبتمبر ، ولم يحصل من بريطانيا على شىء ، سوى توصية المجلس فى ١٠ سبتمبر ، بالعودة إلى المفاوضات ، مع بقاء المسألة مدرجة فى جدول الأعمال .

وكان الشعب يضطرم بآراء جديدة ، وبأسباب لاحصر لها من التخطط

---

(١) مذكرات حسن يوسف - ص ٢٩٤ .

والجزع والاشفاق . وكانت الحالة الاقتصادية تسوء ، والحالة النفسية تتأزم ، والتيارات الفكرية تنتشر فى البلاد إنتشاراً لامثيل له : كانت كثيرة وعنيفه ، وإن كانت غير مركزه ولا متجمعه ؛ فكانت أشبه بالموجات الصاخبة ، كل منها تسير فى إتجاه ، وكل ما هى فى حاجة إليه هو الصيحة التى تربط بينها . وأغلب الظن ، ان حالة من اليأس إشتملت الشعب ، فقلبت اليأس إلى إستهتار وعدم إكتراث ، كلاهما يعطيان مظهر القوة . وشغل الناس بشئون الحكم الداخلى والإضطراب الحاصل فيه . ولكن حكومة الوفد لم تكن مستطيعة ان تترك أمر البلاد بغير جهد . ولقد جرت المفاوضات فعلا بينها وبين الأنجليز ، وتولاها محمد صلاح الدين (١) مع أرنست بيفن . وسارت المفاوضات حينا إلى خير ، وحينا إلى غيره . وبدا أن موقف بريطانيا لم يتغير ، ويبدو أنهم كانوا يعرفون سوء الأحوال الداخلية ، ومن هنا كان تشددهم أو محاولتهم أن يكسبوا أعظم ما يمكن ، ويضعفوا من المطالب الوطنية إلى أقصى حد ممكن .

٤ - إنهيار المفاوضات مع انجلترا : -

ولقد تبين للوزارة الوفدية أن الانجليز غير جادين فى مفاوضات التعديل ؛ ثم طالت المباحثات والمفاوضات ، وبدا أن أمرها لايسير كما يجب ، وأنها تتعثر على صورة أشد قتامة ، مما كانت عليه الأوضاع الداخلية . فأعلنت الوزارة فى خطاب العرش عند إفتتاح الدورة البرلمانية فى منتصف نوفمبر ١٩٥٠ ، « أن المعاهدة فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات مع بريطانيا ولا مناص من تقرير إلغائها » (٢) ، إذا لم تؤد المفاوضات إلى ما يرجوه الشعب ، من إقرار مبدأى الجلاء والوحدة .

---

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٢٩٤ .

(٢) فادية احمد سراج الدين - العلاقات المصرية البريطانية من بعد تصريح =

ولقد طالت مفاوضات الوفد مع الانجليز دون أن تؤدى إلى نتيجة ؛ وأخذ خصوم الوفد يؤكدون أنه لن يقدم على إلغاء المعاهدة ، وأن وعده بذلك ليس إلا من قبيل التخدير للشعب ، وإطلاق التصريحات التى ليس لها مدلول عملى . وكان الانجليز يصرون على « الدفاع المشترك » ؛ وطالب الشعب باتخاذ إجراء حاسم ، وأصبح مطلب الشعب الأساسى هو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

وأمام هذا الطوفان من السخط الشعبى ، صرح محمد صلاح الدين البرلمان يوم ١٦ أغسطس ١٩٥١ ، بأن هوة عميقة تفصل بين وجهتى النظر المتباينة ، بين مصر وإنجلترا ، فى أمور ثلاثة هى : الجلاء والسودان وفلسطين .. وبأن إلغاء المعاهدة يتم قبل نوفمبر من تلك السنة . كما أن مصطفى النحاس إنتهز مناسبة ذكرى يوم ٢٦ أغسطس ، وأعلن فى خطابه « ...... ستلغى المعاهدة فى القريب العاجل ... » (١) . وفى يوم ٣ سبتمبر نشرت جريدة الأهرام ، تصريحاً لمحمد صلاح الدين ، بأنه سيعلن بعد أسبوعين إلغاء المعاهدة ، ويعرض على البرلمان برناجاً للجهاد الشعبى ، تحت قيادة الحكومة !

هذه تصريحات الجانب المصرى . أما الجانب البريطانى فكان يصرح بأنه لا يتوقع إلغاء المعاهدة ، ما دام هناك أمل فى الإتفاق ... وصرح بعض

= ٢٨ فبراير حتى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الأوضاع الداخلية فى مصر ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

إعتمدت الباحثة فى دراستها ولأول مرة ، على مذكرات مصطفى النحاس باشا (١٩٢٧ - ١٩٥٢) الزعيم الثانى لحزب الأغلبية ، وهذه إضافة جديدة للتاريخ . والباحثة حصلت على المذكرات . بمجهودها الشخصى .

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٢٩٤ .

المسئولين بأن القادة فى مصر لن يلجأوا إلى إجراء يتسم بالتطرف . وتزايد السخط الشعبى فى مصر ، وكانت العلاقات بين الدولتين قد إنتهت إلى مأزق ، جعل أمر إلغاء المعاهدة محتما .

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٥١ عاد فاروق من رحلته فى أوربا ؛ وفى نفس اليوم طلب مصطفى النحاس تحديد موعد معه لعرض مسألة هامه . وتمت المقابلة بينهما يوم ١٩ سبتمبر بقصر المنتزه (١) . وقال النحاس : « .. إن المسألة المعروضة لها صيغة قانونية ، ... يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ .. ، ويدعى البرلمان إلى الإنعقاد للنظر فى تعديل الدستور .. ، فقال الملك : هذا كلام طيب ياباشا » غير أن المقابلة لم يتم فيها تقدم إيجابى من جانب فاروق ، كما بدا على رئيس الحكومة .

وبينما أخذت وزارة الخارجية المصرية فى إعداد مشروعات القوانين الخاصة بإلغاء المعاهدة ، تقدم السفير البريطانى برسالة من مستر موريسون ؛ تضمنت مقترحات جديدة . فإقترحت اللجنة الوزارية برئاسة مصطفى النحاس باشا ، وتبين لها أن تلك المقترحات لم تأت بجديد ، وأن الوزارة البريطانية مشلولة الحركه بسبب قرب موعد الإنتخابات العامة ، ولإنشغالها كذلك بأزمة تأميم البترول فى إيران . ولم ترى الحكومة الوفدية فى رسالة مستر موريسون ، مايدعو إلى تغيير الموقف .

---

(١) نفس المصدر السابق .

يذكر حسن يوسف أن الصحف أشارات إلى أن الوقت قد حان لإجراء تعديلات وزارية ، ولذلك فإن الملك قاطع النحاس أثناء عرضه لمسألة إلغاء المعاهدة وقال له : « كنت أود أن تحدثنى عن التعديل الوزارى .... » .

وصمم مصطفى النحاس على المضى فى إجراءات إلغاء المعاهدة ، ووضع بر لانيا أمام الأمر الواقع . ويبدو أن الدبلوماسية البريطانية أدركت جدية حـ مة الوفد ، فقامت بمحاولة أخيره على أمل تفويت الفرصه على الوفد : ففى الأ بوع الأخير من سبتمبر ١٩٥١ ، إتصل مستر هـ . سميث ، مستشار السفارة البر طانية بالقا رة ، بالقصر ، وطلب مقابلة حسن يوسف ، وكيل الديوان المل ى ، بحجة أن السفير البريطانى أوفده برسالة ؛ غير أن المقابلة بين الطرفين أسف ت عن محاولة لإخراج الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية ، من الوز رة ، بإعتباره عقبه فى طريق المفاوضات البريطانية المصرية .

٥ – إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :ـ

وفى جلسة الأحد ٧ أكتوبر ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على مراسيم الإلغاء ؛ فأر ل النحاس « وثائق الإلغاء » إلى مكتب وكيل الديوان الملكى ، مع مخصوص دا ، مظروف مختوم بالشمع الأحمر ؛ فعرضها حسن يوسف على الملك ، فوقع علي . وتم إعادتها إلى رئيس الحكومة .

لما كانت الوزارة خلال الصيف تجتمع عادة فى الاسكندرية ، إستأذن النحاس من الملك فى عوده الوزاره إلى القاهرة ، بمناسبة إنتهاء موسم الصيف . وعاد النح س ومعه جميع الوزراء ، بعد ظهر يوم ٧ اكتوبر ١٩٥١ .

وفى الساعة السادسة من مساء الأثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ إجتمع البرلمان ، وأ ه أذاع النحاس المراسيم الأربعة لإلغاء المعاهده وهكذا برت الحكومة الوفدية بو ع ها . وتمثلت مراسيم الإلغاء فى : —

أولا : يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالمو فقة على تلك المعاهدة ، وإنتهاء العمل بأحكامها ، وإلغاء القانونين الخاصين

بالاعفاءات والميزات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وإنتهاء العمل بأحكام إتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

ثانيا : مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور ، لتقرير الوضع الدستورى، وتعيين لقب الملك .

ثالثاً : تعديل الدستور ، وجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان) ، بعد أن كان (ملك مصر) .

رابعاً : يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص ، تضعه جمعية تأسيسية ، تمثل أهالى السودان (١) . وقد ذكر النحاس فى خطابه أن الحكومة المصرية أعدت عدتها لكل الإحتمالات ، ونظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة فعلياً ، وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها فى حينها القريب . وأحال المجلس التشريعات على لجانه المختصه ، وتم تأجيل نظرها فى المجلس أسبوعاً واحداً .

٦ ـ النتائج : ـــ

وقوبل ذلك القرار بإبتهاج الشعب ، الذى ضاق ذرعاً بمماطلة بريطانيا فى تحقيق وعودها ، ومراوغتها أثناء المفاوضات . ولم تثر المعارضة إعتراضاً على إلغاء المعاهدة ، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الإلغاء . وفى الخرطوم قوبل إلغاء المعاهدة بالتهليل والترحيب من جانب جميع الأحزاب السودانية ، وإن الدستور المقترح لم يكن مقبولا لاحد ، بما فى ذلك الختمية والأحزاب الاتحادية (٢) .

---

(١) محمد حسين هيكل ـــ مذكرات فى السياسة المصرية . جـ ٢ ، المعارف ١٩٧٧ . ص ٣٠٨ .

(٢) محمد عمر بشير ـــ تاريخ الحركة الوطنية فى السودان . ص ٢٢٢ .

أ الحكومة الانجليزية فقد قابلت قرار الحكومة الوفديه بالإستياء الشديد ، والتكم والتهديد . وأصدرت السفارة البريطانية فى اليوم التالى (٩ أكتوبر) بياناً رسمياً اء فيه « إن إنجلترا تعتبر المعاهده سارية المفعول ، وأن إلغاءها غـــير قانونى ... وأن السفير سبق أن أبلغ الدكتور صلاح الدين يوم السبت ٦ اكتوبر .. وبناء على تعليمات من لندن — بأن حكومتها تأمل مخلصة أن تتمكن من تقديم رسالة (بالمقترحات الجديدة) إلى الحكومة المصرية قبل يوم ١٠ اكتوبر الحالى ، ... »(١) . ولقد أعلن هربرت موريسون ، وزير خارجية بريطانيا « أن حكومته لن ترضخ لمحاولة مصر التحلل من شروط معاهدة ١٩٢٦ ، وأن القوات البريطانية ستبقى فى منطقة القنـــاه ، حتى ولو إستدعى الأمر إلى إستخدام القوة » .

وفى تلك الأزمة ، لجأت بريطانيا إلى حلفائها ، تلوح لهم بخطـــر روسيا المزعوم فى الشرق الأوسط ، إذا هى سحبت قواتها من منطقة القناه . وكانت النتيجة أن تقدم سفراء أربع دول — هى بريطانيا والولايات المتحده وفرنسا وتركيا — بإقتراحات إلى وزير الخارجية ، فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١ ، بشأن الدفاع المشترك ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطه بقوات دولية ، تشترك فيها كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وإستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا ، وأن يكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر فى زمن السلم .

وقد عودتنا بريطانيا فى تجربتنا المريرة معها أنه عندما يشتد بها الخطب ، تلجأ إلى إستبدال الحماية بحماية أخرى ، من نفس النوع ، مع تغيـــير فى الأسماء والظواهر . وهكذا جاءت المقترحات الجديدة ، تحمل فكرة الموافقة على

---

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٣٠٠ .

الجلاء بشرط أن تقوم بحماية قناة السويس قوات دولية تشترك فيها مصر .

وإجتمع مجلس الوزراء فى ١٤ اكتوبر ، وقرر رفض تلك المقترحات ومتابعة السير فى إجراءات إلغاء المعاهدة ، التى تم التصديق عليها فى ١٥ اكتوبر[١] . وكان الغرب يفكـــر ، فى ذلك الوقت ، فى إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، ترتبط بقيادة حلف الأطلنطى ؛ فجاء مشروع المقترحات الرباعى الذى تقدمت به حكومات لندن وباريس وواشنطن وأنقره ، متمشيا مع ذلك الاتجاه . وربما إعتقدت حكومة لندن انه عنـــدما تشاركها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا فى التقدم بتلك المقترحات إلى الحكومة الوفدية ، فإن الأخيرة سترضخ أمام ذلك الضغط ، وتستجيب خوفاً من عمالقة الغرب . ولكن الاتحاد السوفيتى بادر إلى تقديم إحتجاج رسمى إلى الولايات المتحدة ، فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥١ ، لأنها تتزعم مسؤلية الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط التى تجاور روسيا ... وجاء فى الاحتجاج . « إن الاتحاد السوفيتى يعتبر المجلس المقترح إمتداداً لحلف الأطلنطى ، وأن القوات الدولية المقترحة لقناة السويس ، لا تعدو أن تكون قوات إحتلال للمنطقة ... بغير رضا أهلها ... » .

وكان هذا المشروع يهدف إلى إبقاء الإحتلال أبدياً ، وألا يقتصر على منطقة القناه ، بل يمتد إلى جميع الموانى والمطارات والمرافق ، يعنى يمتد الإحتلال إلى جميع أنحاء البلاد ، وبعد ذلك تفتح مصر كلها ، ليس فقط لجيوش بريطانيا ، ولكن لجيوش الدول الاربع بالإضافة إلى جيوش إستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقية . وأعلنت الدول الأربعة عن عزمها على تنفيذ إحتلالها بالقوة ، وبالفعل عهدت إلى قوات بريطانيـــا بالتنفيذ . وفى نفس اليوم - ١٣ أكتوبر -

---

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٣٠٠ .

كانت ثلاثة ناقلات جنود بريطانية قد وصلت إلى بورسعيد ، تحمل إمدادات لتشارك فى الغزو الجديد . وفى خلال سبعة أيام فقط ـ من ١٣ أكتوبر حتى ٢ أكتوبر عام ١٩٥١ ـ تدفقت الإمدادات العسكرية على منطقة القناة .

وكان لقرار الإلغاء دوى القنبلة فى الشعب المصرى ؛ فإلتهبت حماسته ، غطت فرحته بهذا الإلغاء كل شىء . وأراد الملك فاروق أن يعرب عن شكره تقديره للحكومة الوفدية ، فأمر حسن يوسف ، وكيل الديوان الملكى ، بإعداد كتاب ملكى بهذا المعنى إلى مصطفى النحاس يقول فيه : « أنه حقق أمنيه عزيزة لى والده (الملك فؤاد) فى شأن السودان ... »(١). وأعلنت حكومة الوفد ، الدستور الجديد الذى يراد إصداره سيتضمن نصاً على وحدة السودان مع مصر . وكان من رأى الحكومة أن ينص فى الدستور على أن يكون للسودان كم إقليمى ، على أن تكون جميع السلطات الأخرى ؛ مثل الدفاع والشئون الخارجية ، لملك مصر والسودان .

وبهذا ، « أدى الوفد ، كحزب للكفاح الوطنى البرلمانى مهمته . وإستعمل و بياته ، الوسيلة السلمية المشروعة ، فى أقصى ما يمكن أن تصنعه ؛ وهى تقرير عدم شرعية وجود الإحتلال ، وشرعيه كل ما يتخذه الشعب لمواجهة العدوان السافر . وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح ، وبالمشروعية عدم شرعية النظام القائم بدعاماته وأسسه » . ولقد رأى البعض أنه قد إستجاب لحركة التاريخ بأن نفى نفسه ؛ فكان عمله تكثيفاً لكل إيجابياته التاريخيه ؛ وكان كذكر النحل أنهى حياته كلها فى عمل مخصب واحد أنهى مبرر وجوده ، ولم يعد ثمة مايضيفه إلى(٢) . ولا شك أن فى هذا الكثير من تبرير ظهور « ذكور » آخرين ، بعد

---

(١) مذكرات حسن يوسف . ص ٣٠٠ .

(٢) على الدين هلال ـ المرجع السابق . ص ١٨٠ .

فترة ! كما رأى آخرون فى قوة الإيمان فى تنفيذ الرسالة ، نهاية للحياة : فيقول صلاح الشاهد : « ويبدوا أن النحاس كان يدرك - بحس خفى - أن قرار إلغاء المعاهدة قد يكون آخر قرارات الوفد الكبرى فى حياة مصر ، وتعكس كلماته هذا المعنى عندما قال : « . . . ألا هل بلغت . . . اللهم فأشهد » (١) . . . ولكن مصطفى النحاس أعلن بكل قوة : « لقد وقعت معاهدة ١٩٣٦ من أجل خير مصر ، ثم ألغيتها من أجل خير مصر ؛ لقد بلغ الكتاب أجله » . وعبر بذلك عن قوة مصر ، وعن خصوبتها المستمرة ؛ فى الموافقة وفى الرفض ، وفى العطاء وفى المنع . وكان إلغاء مصر لمعاهدتها مع بريطانيا ، وإصرارها على تنفيذ ذلك القرار ، بداية دور جديد فى العلاقات المصرية البريطانية .

ولقد وقفت الأمة ، حكومة وشعباً ، موقفاً حازماً من السلطة العسكرية البريطانية فى مصر ؛ فألغت الحكومة جميع الإعفاءات المالية التى كانت ممنوحة لتلك السلطة ، بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، ومن هذه الإعفاءات ما يتعلق بالرسوم الجمركية المستحقة على المعدات ومواد التموين اللازمة للقوات البريطانية ، فضلا عن الرسوم المستحقة على مرور السفن التى كانت تعمل فى خدمة جيوش الإحتلال ، وأجور المواصلات البريدية والسلكية واللاسلكية المستحقة على تلك القوات الأجنبية . وهكذا إمتنعت هيئة السكة الحديد المصرية عن خدمة القوات البريطانية ونقل أفرادها وعتادها ، وتوقفت الحكومة المصرية عن أداء التسهيلات والخدمات التى كانت تؤديها للقوات البريطانية ؛ ولم تسمح لأفراد تلك القوات بالوصول إلى داخلية مصر ، بل لقد أخذت الحكومة تستغنى عن خدمات رعايا حكومة لندن ؛ فألغت تصاريح العمل والإقامة الممنوحة لهم ؛ كما رفضت الجمارك منح أية تسهيلات جمركية للقوات البريطانية .

---

(١) صلاح الشاهد - ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ١٩٧٦ . ص ٨٦ .

ولم يكن الشعب أقل حماسة من حكومته ، فإنسحب العمال المصريون ، الذين كانوا يعملون فى خدمة القوات الانجليزية بالقنال ، وضحوا بقوتهم ورزقهم إستجابة لنداء الضمير والوطن ؛ وقد قامت الحكومة بمساعدة أولئك العمال ، وألحقتهم بمؤسساتها ومصالحها المختلفة (١) . وإمتنع عمال الشحن عن التعاون مع السفن البريطانية فى القنال ، سواء فى تفريغها أو شحنها ؛ وأضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يوردون المواد الغذائية والتموينية إلى القوات البريطانية، عن توريد ما سبق أن تعاقدوا عليه .

وهكذا وجدت القيادة البريطانية نفسها فى القنال وقد شلت حركتها ؛ فإضطرت إلى إستيراد ما يلزمها من مواد تموينية من الخارج ؛ فكلف هذا الأمر حكومة لندن أموالا طائلة ؛ حتى بلغت خسائر بريطانيا فى أسبوع واحد ، بسبب مقاطعة الشعب المصرى وحكومته لهم ، أكثر من مليونى جنيه .

وقد أدركت الحكومة البريطانية ، أنها أمام مرحلة جديدة . وكان هذا لألغاء لمعاهدة ١٩٣٦ بداية الكفاح المسلح ضد بريطانيا ، فى منطقة القنال .

---

(١) بلغ عدد هؤلاء العمال ، الذين قاطعوا المعسكرات البريطانية ، نحو ستين ألف عامل مصرى .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل التاسع عشر

الكفاح فى ظل الدستور

، إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ نقطة تحول واضحة فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ
، ، وتاريخ علاقتها ببريطانيا العظمى . ولقد أدى ذلك إلى نشأة حركة
المسلح عند القوات البريطانية الموجودة فى معسكرات منطقة قناة السويس ،
أعمال العنف بين المصريين وقوات الإحتلال البريطانية فى البلاد ، وزيادة
عنف بين بعض عناصر المصريين أنفسهم ، ولقد تطور هذا الموقف إلى
الاسماعيلية ، ثم حريق القاهرة ، الأمر الذى تذرع به الملك لكى يقيل
لوفد من جديد . ومع زيادة هذا التفاعل ، زاد إنهيـــار سلطة القصر
، حتى أصبح تغيير الملك ، وحتى تغيير النظام الملكى ، يمثل إتجاهاً عند
، من المصريين . وكان هذا الاتجاه يتعارض مع الدستور . ومع زيادة
لمشاعر ، وقصور وسائل العمل الدستورية فى القضية الوطنية ، زاد الإتجاه
، وضوحاً فى البلاد ، مع زيادة وضوح الرغبة فى التغيير . إنها نهاية مرحلة
، مصر ، وبداية مرحلة جديدة ، يمكننا أن نسميها « تجربة » جديدة .

- الكفاح المسلح فى منطقة القناة : -

، إلغاء الوفد لمعاهدة مصر مع بريطانيا ، فى شهر اكتوبر ١٩٥١ قد أدى
الروح المعنوية للمصريين ، وزيادة شعورهم بأن الحكومة قد وافقت
مان الرأى الذى كانوا قد صمموا ، منذ سنوات ، على ضرورة تحقيقه .
ذا الإلغاء لم يؤثر على القوى الموجودة فى الميدان ، من حيث كونها قوات
لها جذورها .

وكان هذا الإلغاء لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا فى منطقة القناة : فبدأ العمال المصريين فى الانسحاب من المعسكرات البريطانية ، وأضرب المتعهدون والموردون . وقامت مجموعات من الفدائيين بعملياتهم داخل المعسكرات البريطانية نفسها ، وكان كل ذلك بعلم من حكومة الوفد ، وإن كان فى شكل غير رسمى .

وكان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، قد إعتبرته بريطانيا أنه عمل من جانب واحد ، وكان معنى ذلك عدم شرعيه بقاء القوات البريطانية فى مصر ، من جانب المصريين . أما عمليات الفدائيين فكانت تمثل قمة الوطنية من جانب المصريين ، وتمثل عمليات « إرهابية » بالنسبة للبريطانيين . ولم يكن فى وسع مصر أن تدخل حالة حرب رسمية مع بريطانيا ، وهى تحتل أراضيها ، وبالفعل .

وكان فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية فى ذلك الوقت ، وسكرتير الوفد المصرى هو جهة التعامل مع بعض عناصر الفدائيين ، والذين كانوا من ضباط القوات المسلحة ، ويستلمون بعض الأسلحة وبعض الذخائر منه شخصياً ، ومن داره ، ودون أن يعلم أحد بذلك ؛ ومنهم الملازم وجيه أباظة ، والملازم كمال رفعت .

ثم تحول الأمر إلى معارك ، وخاصة حين تشكلت كتائب من الفدائيين تعمل فى منطقة القناة ، فعملت فى الاسماعيلية وضد المستعمرات البريطانية الموجودة على طول القناة ، كما عملت فى بورسعيد .

وكان رد القوات العسكرية البريطانية عنيفا ، فقامت بعزل منطقة السويس وإحتلالها وإخضاعها لحكم بريطانى . وأخذت بريطانيا تهدد بمنع وصول البترول إلى القاهرة ، ولكن ذلك لم يفت فى عضد المكافحين ضد البريطانيين .

ولقد كان من الصعب على قوات الجيش المصرى أن تتدخل ، فوقع العبء على المحافظة على سلطة مصر فى منطقة مدن ، أى محافظات قناة السويس على كاهل رجال الأمن ، أى بلوكات النظام .

ولقد أمرت السلطات البريطانية فى منطقة القناة قوات بلوكات النظام الموجودين فى مبنى محافظة الاسماعيلية ، الخروج منها ؛ ولكن هذه القوات رفضت . فقام البريطانيون بضرب محافظة الاسماعيلية بالمدفعية وبالبنادق والمدافع الرشاشة . ولقد كانت مجزرة ، أكثر من كونها معركة بين قوات غير متكافئة . وسقط الكثيرون من أبناء مصر مدنيين وفدائيين وعسكريين ، يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ . وزادت هذه الحالة من شعور المصريين بالمهانة ، وساعدت على خروج المظاهرات ، التى أخذت تهتف ضد الملكية ، وضد الأوضاع الموجودة .

٢ ـ حريق القاهرة ، وإقالة وزارة الوفد :ـ

ـ ولقد زاد إضطراب الأحوال فى مصر بازدياد المظاهرات والوصول إلى حادث حريق القاهرة . ولقد حاولت الاتجاهات اليمينية أن تتهم القوات اليسارية فى هذا الحادث رغم أنه يدل على عملية تخريب ، وفى أجلى معانيها . وكان يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ يوماً عصيباً ، رفض فيه رجال النظام كبت المظاهرات الشعبية ، بل انضموا إليها ، وظهر فيه تخلخل بين قادة قوات النظام ، وبين القصر والوزراء . وتأخر مجىء الجيش إلى وقت سمح بوقوع الحريق . ومنذ هذا اليوم وضح أن الملك لا يمكنه الاستناد إلى الوزراء فى الأمور العاجلة الخطيرة ، ولا إلى قيادة الجيش . وكذلك الأمر فيما بين الوزراء والمحافظين وقواد وحدات النظام . إنها مرحلة خطيرة من مراحل التفكك والانحلال بين أعضاء جسد نشبهه دائماً

بالكائن العضوى الحى ، وهو الدولة . فيمكننا أن نقول أن هذه الدولة قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن فى وسع المتحكم فى مصيرها أن يسير بها إلى أبعد من ذلك ، وإنتهز الملك هذه الكارثة ، لكى يقيل وزارة الوفد .

(٣) إنهيار سلطة القصر وسمعته :

حكمت مصر بعد حريق القاهرة بعض الوزارات غير المستقرة ، والتى لم يكن لها أى برنامج ، ولذلك فإنها سميت بوزارات الموظفين . وتعاقب على الحكم كل من على ماهر والهلالى وحسين سرى ثم الهلالى من جديد . وكان أهم هذه الوزارات إستمرار تسيير شئون الحكم اليومية العادية قبل كل شيء ، أى بمعنى آخر ، إستمرار وضعية الحكم فى مصر كما هى ، ولأطول فترة ممكنة . إنه احتضار الحكومة .

ولكن البلاد كانت تغلى من أجل الجلاء وكانت فى ثورة معلنة على الإحتلال ، وكان هذا يدل على أن مجموعات العمل ، وبدون معارضة ، كانت ضرورية للعمل فى هذا الميدان . وكانت البلاد فى حالة ثورة على فساد الحكم والرشاوى والمحسوبيات والحزبية . كما كانت تشعر بضرورة الوصول إلى عدالة إجتماعية لتحرير البلاد من الفقر . ولا ننسى أن المظاهرات كانت تجوب الشوارع منادية : « الغذاء والكساء يا ملك النساء » . وكانت البلاد تشعر بخطورة الجهل وسوء الحالة الصحية فى البلاد ، وعجز الميزان التجارى لمصر ، وعجز ميزانية الحكومة نفسها ، وافتقار البلاد إلى سياسة مخططة للعمل على زيادة الإنتاج ، وكانت الملكية العقارية موزعة بشكل لا يتمشى مع صالح مجموع المواطنين ، ويهمنا من ذلك أن المظاهرات قد ربطت فى نداءاتها بين سوء الحالة ورأس الدولة .

.... لقد إنتهى عصر « مولانا » و « أفندينا » و « صاحب العظمة » وأما الجلالة

فالله وحده . ولقد إمتازت حياة المتربع على الاريكة بمرحلة يمكننا أن نسميها « بعدم النضج » فى أول حياته ، تلتها مرحلة ثانية من الطموح والرغبة فى التوسع والحصول على الألقاب وتبادل الأوسمة والهدايا مع الأباطرة والملوك . وكان فى أول حياته زوجاً كما هو ملك . ولكن سرعان ما بدأت الأخبار فى الانتشار ؛ وكانت فى أول الأمر تتعلق بأسرته ، وساعده الحماس على الخروج من هذه المآزق . ولكن سرعان ماتوالت زياراته لأوربا ، وظهر أنه لايختلف عن أى شاب طائش فى قضائه لسهراته الماجنة علناً ، فى الوقت الذى كانت فيه الرقابة تمنع دخول الجرائد التى تنشر صوره فى هذه المناسبات . ومع فساده فى الخارج بدأ الفساد فى الداخل . وكم من قصة رويت عن علاقاته غير الشريفة مع فتيات ، بل وزوجات رجال حاشيته ، وضباط جيشه . وكان فى ذلك الوقت قد تناسى أنه رمز البلاد .

لقد لاكت الألسن سمعته فى مشكلات مالية واقتصادية ، سواء فى أثناء حرب فلسطين ، وصفقات الأسلحة الفاسدة ، أو فى أثناء عملية شراء الأراضى الزراعية وضمها إلى تفاتيشه ، بعد عليها من الأهالى . وإنتشرت الأخبار كل يوم تعلن فشله بل إفلاسه وإفلاس وزرائه فى تصريف شئون البلاد ، فما بالك وقد بدأوا فى الخروج من المشكلات المصرية إلى المشكلات العربية . ثم جاء التحلل والتفكك الأخلاقى فى القصر ، وداخل الأسرة المالكة ، وحول الملك بالخصوص . لقد تناسى تقاليد الملك ، وتناسى شعور الأهالى بالضيق فى الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وأشعرهم بالمهانة حتى فى الناحية الأخلاقية ، كل ذلك وهو يعيش فى هالة كبيرة ويخرج فى مراكب رسمية وكأنه سيغزو العالم ، إنه الفساد والإنهيار حتى قاع الوادى ، ولم يكن من المستطاع أن تتقهقر الأحوال إلى أسفل من ذلك . بل لقد كانت قوة الإنهيار على سفح الجبل

شديدة ، فلم يستقر الحجر فى بطن الوادى واندفع مرتفعاً على السطح المقابل .
كانت هذه الظروف هى التى حتمت على مصر أن تثور . دفعتها كل العوامل فى هذا الطريق ، وكان الهدف الأول هو التخلص من رأس الفساد العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، حتى تتحرر البلاد وتبدأ فى إنشاء صرح جديد لها ولجيرانها .

٤ - نمو الاتجاه اللاحزبى :-

وكان تدهور الأحوال ، وزيادة الاتجاه صوب العمل ، وقلة المناقشة ، يعنى تكتيل الجهود ، والإبتعاد عن الحوار ، وبالتالى الابتعاد عن تعدد الأحزاب ، حتى وإن كان ذلك تسير صوب تشكيل سياسى جديد .

وكان للكفاح ضد المحتلين يعلى من صورة رجال الجيش ، وما دام الحل السياسى كان صعباً ، فبدا أن على مصر أن تتحد وتنتظم وتقاتل من أجل إستعادة حقوقها ، فتأخذ الأمة بأكملها شكل جيش ، وتشكيل جيش .

وبعد يوليو ١٩٥٣ ، وخروج الملك من البلاد ، ظهر أن النظام الملكى قد إنتهى ، وان الأمانى العامة كانت تتجه صوب النظام الجمهورى .

ولقد تم الربط بين مشروعات العدالة الاجتماعية ، والتى تمثلت فى ذلك الوقت فى قانون الاصلاح الزراعى ، وبين عملية تحديد موقف الأحزاب ، وبرامجها ، من هذا التحول الذى كان يتم فى مصر .

وسرعان ما تم إلغاء الأحزاب فى مصر. وكان من بينها « حزب الوفد » . ودخلت البلاد فى طور جديد من أطوار حياتها ، كانت له تجاربه ، وله سماته ؛ وله منجزاته .

وهكذا فشلت عملية « الكفاح فى ظل الدستور » . وحتى هذا الدستور تم إلغاؤه . إنه عام ١٩٥٢ ، وما بعدها ، وسيكون موضوع دراسة أخرى .

وعلينا هنا أن نذكر أن هذه المراحل فى تاريخ مصر ، تتعاقب ، زمنيا ، ولكن الحديث منها لا يلغى من سبقه ، إذ أنه قد بنى نفسه على الأسس التى وضعت فى الفترة السابقة ، وبذلك يكون قد جاء لاكمالها ، وزيادة نضجها ؛ والكل يذهب ، وتبقى مصر .



محتويات الكتاب



صفحة

صفحة

صفحة

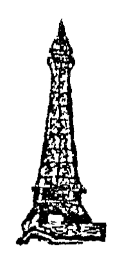
صفحة

صفحة

صفحة

أالباب الخامس

رقم الايـــداع : ١٩٨٤/٣٢٧٩



المطبعة العصرية
٥ شارع كافور الحضرة ــ اسكندرية



